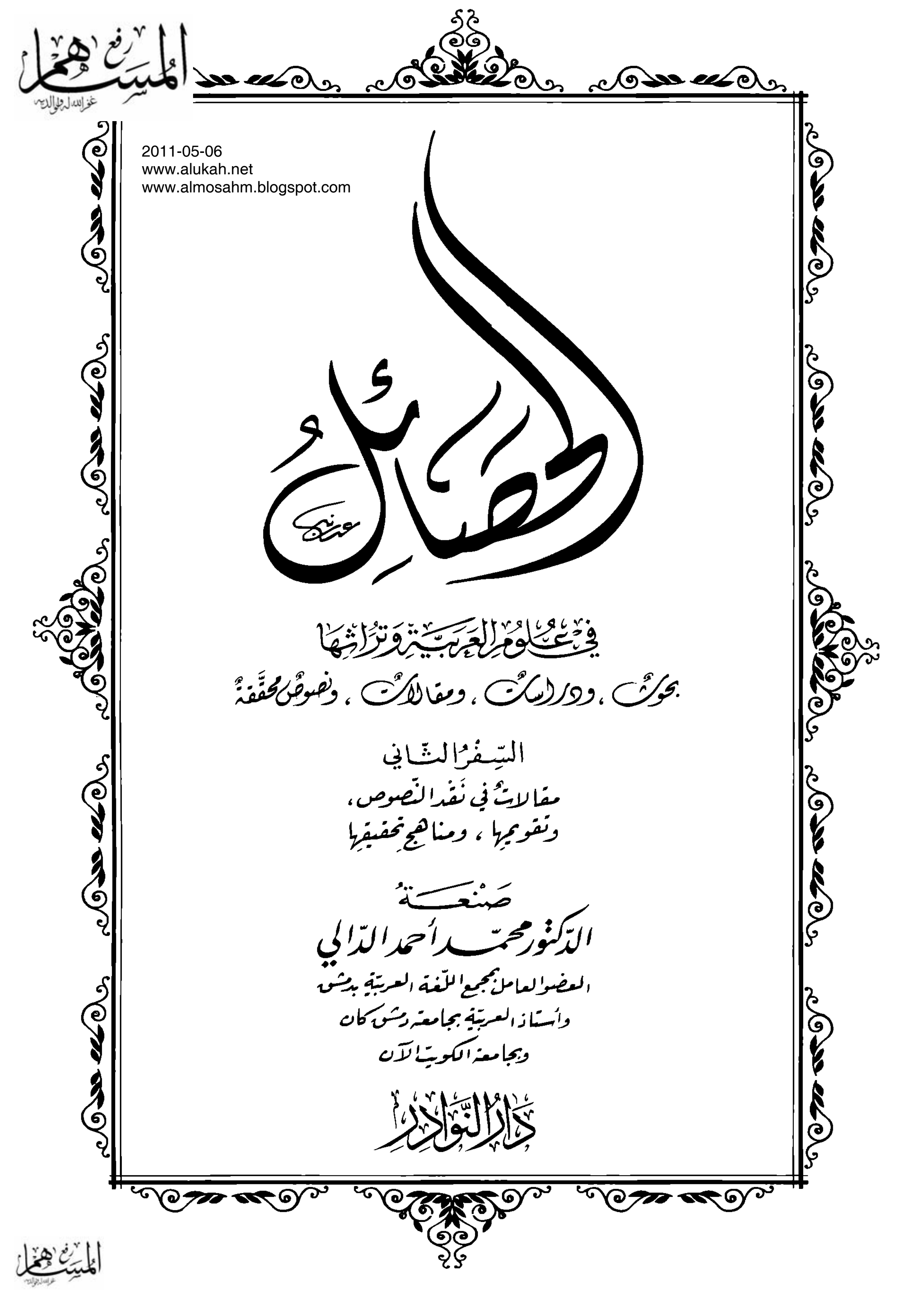


الحصائل

في علوم العربية وتراثها

بحوث، ودراسات، ومقالات، ونصوص محققة

السفر الثاني

مقالات في نقد النصوص،
وتقويمها، ومناهج تحقيقها

صنعة
الدكتور محمد أحمد الدالي
العضو العامل بمجمع اللغة العربية بدمشق
وأستاذ العربية بجامعة دمشق كان
وبجامعة الكويت الآن

دار النوادر

الحصائل

في علوم العربية وتراثها

بحوث، ودراسات، ومقالات، ونصوص محققة

السفر الثاني

مقالات في نقد النصوص،
وتقويمها، ومناهج تحقيقها

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

ردمك : ٩٧٨ - ٩٩٣٣ - ٤١٨ - ٨٣ - ٠ : ISBN

9789933418830

دار النوادر

سورية - لبنان - الكويت

مُؤسَسَة دَار النَّوادِر م.ف - سُوريَة * شَرِكَة دَار النَّوادِر اللُّبْنَانِيَّة ش.م.م - لُبْنَان * شَرِكَة دَار النَّوادِر الكُوَيْتِيَّة - ذ.م.م - الكُوَيْت

سورية - دمشق - ص. ب: ٣٤٣٠٦ - هاتف: ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس: ٢٢٢٧٠١١ (٠٠٩٦٣١١)

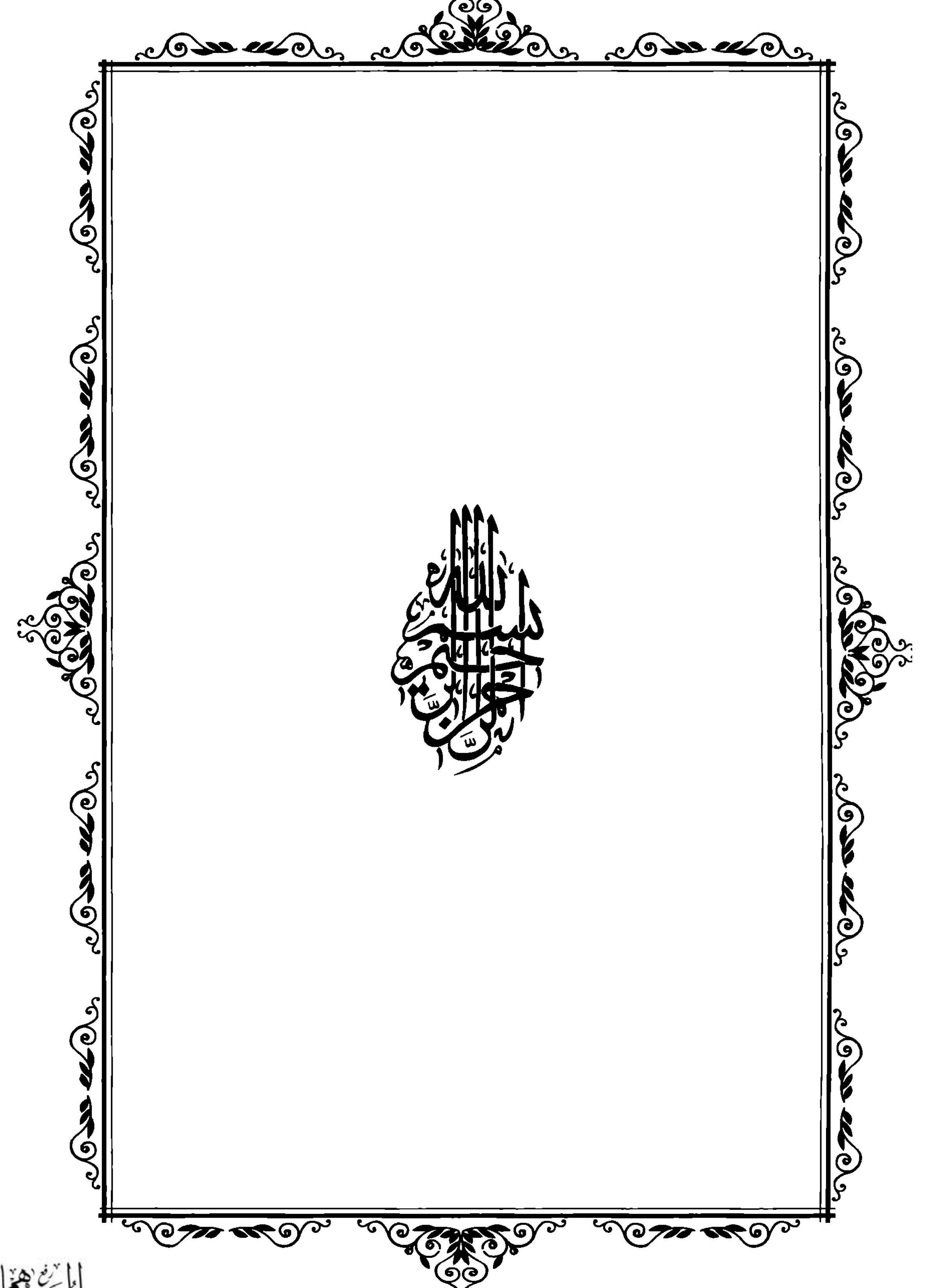
لبنان - بيروت - ص. ب: ١٤/٥١٨٠ - هاتف: ٦٥٢٥٢٨ - فاكس: ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)

الكويت - حولي - ص. ب: ٣٢٠٤٦ - هاتف: ٢٢٦٣٠٢٢٣ - فاكس: ٢٢٦٣٠٢٢٧ (٠٠٩٦٥)

أسسها سنة: ٢٠٠٦م

نُورُ الدِّين طَالِب

المدير العام والرئيس التنفيذي


بسم الله الرحمن الرحيم



- ١ -

كتاب الآمل والمأمول المنسوب للجاحظ

تحقيق نسبته ونظرات فيه[1]

« الآمل والمأمول » المنسوب للجاحظ أحد الكتب التي نشرت في سلسلة « رسائل ونصوص » التي ينشرها ويشرف عليها الدكتور صلاح الدين المنجد ، وقد تولى تحقيقه الدكتور رمضان ششن ، وطبع ببيروت مرتين عام ١٩٧٢م ، وعام ١٩٨٣م . وقد نشره الدكتور رمضان عن نسخة وحيدة كتبت في رمضان سنة ٦٠٧هـ .

أما نسبة الكتاب إلى الجاحظ فلم يطمئن إليها الدكتور ، فقد قال في مقدمته (ص٦) : « لم نعثر في المتن على أي إشارة تدل على مؤلفه ، أو تاريخ تأليفه . ولكن نرى في صفحة (ب) من الورقة الأولى إشارة إلى محمد بدر الدين المنهاجي مكتوبة سنة ٩٥٩هـ ، يذكر المنهاجي فيها أن الكتاب للجاحظ ، لكن إذا قرأنا المتن رأينا أن الأسلوب ليس للجاحظ رغم أن الجاحظ ألَّف كتاباً اسمه الآمل والمأمول . ولعل المؤلف هو عبد الملك الثعالبي المتوفى سنة ٤٢٨هـ ، أو رجل عاش في القرن الرابع الهجري . . . » اهـ .

والكتاب ليس للجاحظ غيرَ شك . ولا أدري علام اعتمد الدكتور في افتراضه أن يكون الكتاب للثعالبي ، والكتاب ليس له أيضاً . ولو نظر الدكتور في قول المؤلف في صدر كتابه (ص٩) : « قال الباحث : من تركيب الإنسان استفراغ

(١) نشر في مجلة الفيصل بالرياض ، العدد ١٠٢ ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .



الحرص . . . » ، لعرف أن « **الباحث** » لقب ، ولو نظر في كتب التراجم لعرف اسم صاحبه ، وهو صاحب الكتاب .

و« الباحث » ـ أو الباحث عن مُعْتَاص العلم ـ صاحب هذا الكتاب هو لقب محمد بن سهل بن المرزبان ، البغدادي ، الكرخي ، المتوفى بعد سنة ٣٢٢هـ . كان أشل اليد ، شيعياً ، أحد البلغاء الفصحاء ، يكنى أبا منصور . وقال ياقوت ـ فيما حكاه عنه الصفدي ـ : « لم تقع إليّ وفاته ولا شيء من شأنه ، غير أني وجدت في كتابه المنتهى في الكمال « أنشدني ابن طباطبا » ؛ وابن طباطبا مات سنة ٣٢٢هـ .

وكتابه « المنتهى في الكمال » يحوي اثني عشر كتاباً ، وهي : مدح الأدب ، صفة البلاغة ، الدعاء والتحاميد ، الشوق والفراق ، الحنين إلى الأوطان ، التهاني والتعازي ، الآمل والمأمول ، التسبيبات والطلب ، الحمد والذم ، الاعتذارات ، الألفاظ ، نفائس الحكم[١] .

وانظر ترجمته في الفهرست ص١٥٢ ، والوافي ٣/ ١٤١ ، وهدية العارفين ٦/ ٢٧ ، ومعجم المؤلفين ١٠/ ٥٨ ، وانظر ذيل كشف الظنون ٤/ ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٨١ ، ٢٩١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٤٥٤ ، ٦٦٢ . وقد سقطت ترجمته فيما سقط من تراجم معجم الأدباء .

وهذه بعض التعليقات التي عنّت لي خلال قراءتي للكتاب مسوقة على الولاء (الرقم الأول للصفحة والثاني للسطر) :

(١) ١٦ ـ ١٧/ ١٤ و١ ـ ٢ : « وسئل ابن حازم : ما مالك ؟ فقال :

---

(١) [ثم نشر منها كتاب الحنين إلى الأوطان بتحقيق د. جليل العطية في مجلة المورد ببغداد ، مج ١٦ ، ع١ ، ١٩٨٧ ، وكتاب الشوق والفراق بتحقيقه أيضاً ، بدار الغرب الإسلامي ببيروت ١٩٨٨ . ونشر كتاب الألفاظ بتحقيق د . حامد قنيبي بدار البشير بعمّان ١٩٩١] .



للناس مالٌ ولي مالان مالهما إذا تحارس أهل المال حراسُ
مالي الرضا بالذي أصبحت أملكه ومالي اليأس مما يملك الناسُ »

الخبر رواه ابن قتيبة في عيون الأخبار ٣/ ١٨٣ كما يأتي :

« قال ابن حازم :

للناس مالٌ ولي مالان . . . البيتين .

أخذ هذا من قول أبي حازم المدني ، وقال له بعض الملوك : ما مالك ؟ قال : الرضا عن الله والغنى عن الناس » .

ووقع في مطبوع الآمل والمأمول « تحادس » وأظنه خطأ مطبعياً . وانظر ديوان الباهلي ص٦٦ .

(٢) ١٨/ ٥ : « القناعة عِزُّ صاحبها ، ومُيَسِّرَةُ فقره ، ومسلاةُ عدوّه . . . » . كذا ضبطه ، والصواب « وَمَيْسَرَةُ » وهو مصدر ميمي .

(٣) ١٨/ ٧ : « وذهابٌ بالنفس عن مسألة البخيل ، والتعريضُ لمعروف من جعل فقره في قلبه . . . » . كذا وقع ، والصواب : « والتَّعَرُّضُ » .

(٤) ٢٢/ ٣ : « وروي عن جعفر بن محمد أنه قال . . » .

علق عليه المحقق بقوله : « لم أجده وقوله هذا في المراجع » .

قلت : المراد به الإمام الصادق ، وهو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب « شيخ بني هاشم ، أبو عبد الله القرشي الهاشمي العلوي النبوي المدني أحد الأعلام » ، كانت وفاته سنة ١٤٨هـ . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٥ ، والمصادر التي أحال عليها المحقق .

(٥) ٢٦/ ١ ـ ٣ : « آخر :

اصفع المجبر الذي بقضاء السوء قد رضي فإذا قال لم فعلت ؟ فقل هكذا قضي »



كذا أثبته المحقق ، ولا زنة له ، وصوابه :

اصْفَـــع المُجْبَـــر الـــذي بقَضَـــا الســـوءِ قـــد رَضـــي
فـــإذا قـــال لِـــمْ فَعَلْـــتَ فقـــل هكـــذا قُضِـــي

وهما بيتان من مجزوء الخفيف .

(٦) ٢٦/ ٦ : « قال أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد . . . » .

علق عليه المحقق بقوله : « لم أجده في المراجع » .

قلت : هو ولد الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق بن محمد .

(٧) ٢٧/ ١١ ـ ١٢ :

لا تحسبـــنّ المـــوت مـــوتَ البلـــى فـــإنمـــا المـــوت سـؤال الـــرجـــالِ
كـــلاهمـــا مـــوت ولكـــن ذا أشـــدّ مـــن ذاك لـــذلّ الســـؤال

كذا ضبط المحقق رويّ البيتين بالكسر . وكذا ضبط الأستاذ العالم عبد السلام هارون أولهما في الحيوان ٣/ ١٣١ ولم يضبط الثاني ، وضبط الأول بالإسكان والثاني بالوجهين في البيان والتبيين ٢/ ١٧١ .

والصواب أن يضبطا بإسكان الرويّ « الرجالْ » و« السؤالْ » ، وهما من السريع ، والضرب مطويّ موقوف على « فاعلانْ » .

(٨) ٣١/ ١٢ :

لعمـــرك لَلْيَـــأْسُ قبـــل المطـــال أروح مـــن أمـــل كـــاذبِ

كما أثبته ، والصواب أن تكون لام « المطال » في الشطر الثاني :

. . . . قبل المطا لِ أروح . . . .

(٩) ٣٧/ ١٠ : « الحرص يزري لصاحبه . . . » .

كذا وقع ، وهو تحريف ، وصوابه : « بصاحبه » .

(١٠) ٤١/ ٧ ـ ١٢ : « ومن هنا أخذ الباهلي قوله :

ما سؤتني إذا وضعت الثقل عن عنقي بمنع رفدك إذا أخطأت في طلبي
اعتضت من ذاك عزّاً باقياً وحمياً للعرض مني وإبقاءٌ على حسبي »

كذا وقعا!! والصواب في الأول « إذْ » في الموضعين ، وفي الثاني « باقياً وحمًى » .

(١١) ٤٣/٧ :

أملي فيك غرّني فأقِلْني مَدْحي فيك يا أبا عدنان

كذا ضبطه ، وهو مختل الوزن . والصواب « مِدَحي » جمع « مِدْحَة » والبيت من الخفيف .

(١٢) ٤٥/٣ ـ ٤ :

ما ماء كفّك إن جادت أو بخلت من ماء وجهي وإن أفنيته عوضا

كذا أثبته ، وهو مختل . ولعل صوابه : إن جادت وإن بخلت .

(١٣) ٤٧/٦ ـ ٧ :

الفقر يُزري بأقوام ذوي حسبٍ وقد يسوّد غير السيد المال

زد في مصادر تخريجه : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٤ ، وسفر السعادة ٢/ ٧٧٥ ، ولسان العرب (مول) ونسب لحسان . وبيت حسان كما في ديوانه ق٣٧/ ٨ ، ص١٤٧ :

والمال يزري . . . . . . ويقتدي بلئام الأصل أنذال

(١٤) ٥٥/٨ ـ ٩ :

كفا بالغنيّ عاراً أو نقصاً إذا بدا له منظر زاكٍ وليس له خبر

كذا وقع وهو مختل وفيه تحريف ، وصوابه :

كَفَى بالفَتَى عاراً ونقصاً إذا بدا

(١٥) ٥٥/ ١٠ ـ ١١ : « وكان يقال : من كان آمناً في سربه معافى في بدنه عنده قوت يومه فكأنما خُيِّرت له الدنيا » .

كذا وقع ، وهو تصحيف وصوابه « فكأنّما حِيزَتْ له الدنيا » .

وهذا القول « من كان آمناً . . . » حديث أخرجه الترمذي برقم ٢٣٤٦ ، وابن ماجه برقم ٤١٤١ ، وأورده السيوطي في الجامع الصغير برقم ٨٤٥٥ ج٢/ ٤٩٤ ، وانظر فيض القدير ٦/ ٦٨ .

(١٦) ٥٧/ ٦ :

ولا تقعــدنّ بمضيعــة ذلــولا ولكــن ألــق دلــوك فــي الــدلاء

كذا وقع ، وهو مختلّ ، ولعل صوابه « ولا تقعدْ » . وروايته ـ وهو لأبي الأسود ـ :

ومـا طلـب المعيشـة بـالتمنّي ولكـن ألـق دلـوك فـي الـدلاء

ويروى : وليس الرزق عن طلب حثيث . . . .

انظر فصل المقال ٢٩٣ ، والمصادر التي أحال عليها المحقق في التخريج .

(١٧) ٦٣/ ٢ ـ ٣ :

وأوقـف عنـد الأمـر مـا لـم يَبِـنْ لـه وأمضي إذا ما شكّ من كان ماضيا

كذا ضبطه ، وهو خطأ ، وصوابه :

وأوْقَـفُ عنـد الأمـر مـا لـم يَبِـنْ لـه وأمضى إذا ما شكَّ من كان ماضيا

وقد ضبطه الأستاذ العالم عبد السلام هارون في البيان والتبيين ١/ ١٠٠ « وأَوْقَفَ » كأنه أراده فعلاً ماضياً ، والصواب أنه اسم تفضيل . والبيت في الكامل للمبرد ص٥١ ، ١١٨ (ط . ليبزج) .

وبعد ، فلا ريب أن الكتاب في حاجة إلى أن يعود إليه المحقق العودة الحميدة ، فيبرئه مما وقع فيه من أوهام وأخطاء فرطت منه أو من ناسخ الكتاب . وأرجو أن أكون أصبت في بعض ما قلت ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

❐ ❐ ❐



- ٢ -

تَعْقيبٌ[١] على نَقْد كِتَاب الآمل والمأمول المنسوب للجاحظ

للدكتور إبراهيم السامرائي

أُتيح لي أن أطلع على مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (العدد المزدوج ٢٣ ـ ٢٤ ، السنة السابعة ، كانون الثاني ـ حزيران ١٩٨٤م) ، فوجدت فيها نقداً لكتاب « الآمل والمأمول » المنسوب للجاحظ الذي حققه الدكتور رمضان ششن ، وطبع ببيروت مرتين عام ١٩٧٢ و١٩٨٣م .

وكنت طالعت الكتاب ، وعرفت أن الكتاب ليس للجاحظ غير شك ، وإنما هو لمحمد بن سهل بن المرزبان البغدادي الكرخي المتوفى بعد سنة ٣٢٢هـ ، والملقب بـ « الباحث » أو « الباحث عن مُعْتَاص العلم » . وعنّت لي جملة تعليقات يسيرة عليه ، فكتبت مقالة أرسلتها إلى مجلة الفيصل بتاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٨٤ ، وعنوانها « كتاب الآمل والمأمول ـ تحقيق نسبته ونظرات فيه » لمّا تنشر[٢] .

فقرأت ما كتبه الدكتور الفاضل إبراهيم السامرائي ، فوجدته شاركني في بعض ما أخذته على المحقق ، وقد أصاب في بعض ما قاله ، ووهم في بعض ، ولم يوفق إلى معرفة صاحب الكتاب .

ورأيت أن أقف عند بعض ما قاله الدكتور الفاضل ، وهذا بعض ما اتّفق لي أعرضه على القراء ليروا فيه رأيهم :

١ ـ وقف الدكتور الفاضل عند قول صاحب الكتاب (الآمل والمأمول ٩ ،

---

(١) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد المزدوج ٢٥ـ٢٦ ، السنة الخامسة ، ١٩٨٤ .

(٢) [ثم نشرت فيها في ذي الحجة ١٤٠٥هـ ـ أيلول ١٩٨٥م ، العدد ١٠٢ . وقد سلفت في هذا السفر ص ٧ ـ ١٢] .



المجلة ١٣٩) : « . . . والمجد في التماس ما هو به أعذر من التجافي عما إن فاته قعد به عن مرتبة أهل الفضل ودرجة ذوي المروءة » ، وعلق عليه بقوله : « أقول : والوجه أن يقال : والمجد في التماس . . . عما قعد به عن مرتبة أهل الفضل ودرجة ذوي المروءة إن فاته . . . » ثم احتج لما ذهب إلى أنه الوجه بقوله : « إن تقديم الفعل « قعد » وهو جواب الشرط في كلام المؤلف متطلب ، لأن التقديم يجعل هذا الفعل صدراً لجملة الصلة للموصول « ما » . وشرط جملة الصلة أن تكون خبراً لا إنشاء . وهذا يعني أننا لو أبقينا على نص المؤلف لكانت جملة الصلة إنشاء وهي جملة شرطية (إن فاته قعد) وهذا ممتنع وقد ورد هذا كله في المظان النحوية » .

كذا قال الدكتور ، ولعله اتّكأ على ما وعته الذاكرة ولم يعد إلى المظان النحوية .

فقول صاحب الكتاب « . . عما إن فاته قعد به . . . » صواب محض ، وهو كقول المجنون :

فأنت التي إن شئت أشقيت عيشتي وأنت التي إن شئت أنعمت باليا

والجملة التي تكون شرطاً وجزاء (الشرطية) تقع صفة وصلة للموصول . قال ابن يعيش (شرح المفصل ٣/ ٥٢) : « وقد تقع الجمل صفات للنكرات ، وتلك الجمل هي الخبرية المحتملة للصدق والكذب ، وهي التي تكون أخباراً للمبتدأ وصلات للموصولات ، وهي أربعة أضربٍ :

الأول : أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل . . . . . .

والثالث : أن تكون الجملة الصفة جملة من **شرط وجزاء** ، وذلك نحو : مررت برجل إن تكرمه يكرمك ، فقولك « إن تكرمه يكرمك » في موضع الصفة لرجل . . . » .

وقال (شرح المفصل ٣/ ١٥١) : « . . . ومثال وَصْلِك بالشرط والجزاء قولك : جاءني الذي إن تأته يأتك عمرو ، فقولك « إن تأته يأتك عمرو » صلة ، والعائد الهاء في تأته . . . » وذكر أن القائل بالخيار في إلحاق العائد ، فإن شاء أتى به في الجملة الأولى نحو المثال الذي ذكره ، وإن شاء أتى به في الجملة الثانية ،

نحو : جاءني الذي إن تكرم زيداً يشكرك ، وإن شاء أتى بالضمير فيهما ، وهو « أحسن شيء ، نحو قولك : جاءني الذي إن تَزُرْه يحسنْ إليك . . . » .

فالجملة الشرطية تكون خبرية وتكون إنشائية ، وذلك باعتبار جوابها ، فإذا كان الجواب خبراً كانت خبرية ووقعت صفةً وصلة للموصول ، وإذا كان الجواب إنشاءً كانت إنشائية ولم تقع صفة ولا صلة للموصول .

وانظر همع الهوامع ١/٨٦ (١/٢٩٦ ، ط الكويت) ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/٧٧ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١/١٦٣ ، والنحو الوافي ١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥ ، وانظر المقتضب ٣/ ١٣٠ .

٢ ـ ووقف عند قول الشاعر[١] (الآمل والمأمول ٤٣ ، المجلة ١٤٨) .

لئن أخطأتُ في مَدْحِيـ ـكَ ما أخطأتَ في منعي
فقد أحللت حاجاتي بوادٍ غير ذي زرعِ

وقال : « أقول : الصواب : لقد أحللت حاجاتي . . .

وذلك لأن ورود « لئن » في البيت الأول يؤذن أن يكون الجواب مقترناً باللام التي هي لام القسم [كذا] وهذا كقوله تعالىٰ : لئن شكرتم لأزيدنكم » .

كذا قال الدكتور ؛ والصواب كما جاء « فقد » والفاء فيه تعليلية استئنافية . أما جواب القسم فهو قوله « ما أخطأتَ في منعي » وهو كلام واضح لا يحتاج إلى تقدير[٢] .

٣ ـ ووقف عند قول المؤلف (الآمل والمأمول ٤٨ ، المجلة ١٥٠) : « . . . ثمّ إنه أثرى فاستفاد نيفاً وتسعين ببراً للنخل بالمدينة » وقال : « أقول لا وجه لكلمة « ببر » في هذا النص ، والذي أراه أن يكون الأصل « جريباً » والجريب من الأرض مقدار معلوم الذراع والمساجد يغرس نخلاً ، وهو معروف ، وما زال الجريب

---

(١) [وهو إسماعيل القراطيسي ، الأغاني ٢٣/١٩٥ ، وذيل السمط ١٠٥ ، ومعاهد التنصيص ٤/١٣٧] .

(٢) والرواية في الأغاني لقد واللام للابتداء وليست بلام جواب القسم .



معروفاً لدى أهل النخل . وليس من مكان للببر ، وهو من وحوش السباع » .

كذا قال الدكتور ، وليس لنا أن نغير النصوص بما نراه . وعندي أن « ببراً » محرفة عن « بِئْراً » .

وبئر النخل : حفيرة تحفر حول الفسيلة لتغرس فيها ، واسم البئر « الفَقِيرُ » . قال أبو عبيد (المخصص ١١/ ١٠٤) : « فإذا قلعت الوديّةُ من أمّها بِكَرَبِها قيل وَدِيَّة مُنْعَلَةٌ ، فإذا حفَر لها بِئْراً وغرسها ثم كبس حولها بتَرْنُوق المسيل والدِّمْن ـ يعني بالترنوق السماد والطين ـ فقد فَقَّرَ لها ، واسم البِئْر : الفَقِيرُ . وجمعها فُقُرٌ » . وانظر المخصص ١٠/ ٣٤ ، واللسان (فقر) .

٤ ـ دفع الدكتور نسبة الكتاب إلى الجاحظ بقوله (ص١٣٧ من المجلة) : « . . . ففي الكتاب من الرجال ممن [كذا] عاشوا بعد الجاحظ ، وهذا دليل قاطع على أن الكتاب ليس للجاحظ كما سنشير إلى ذلك . . . . » .

وقد أشار إلى ذلك في تعليقه على قول محمد بن حازم الباهلي (الآمل والمأمول ١٢ ـ ١٣ ، المجلة ١٤١) :

ما كان مال يفوت دون غد فليس بي حاجة إلى أحدِ

قال : « وقد علق المحقق على محمد بن حازم الباهلي ، فأثبت موجزاً بترجمته في الحاشية جاء فيها أنه توفي سنة ٣١٥ هجرية » ثم قال الدكتور السامرائي : « أقول : وتاريخ وفاة الباهلي هذا دليل كاف على أن الآمل والمأمول ليس من كتب الجاحظ ، وعلى هذا فالقول أنه منسوب للجاحظ ليس بشيء » .

أقول : أما أَنَّ الكتاب ليس للجاحظ فهو حق صحيح ، وقد سلف اسم صاحب الكتاب في أول هذه الكلمة .

وأما ما استدل به الدكتور ليقطع بأن الكتاب ليس للجاحظ فخطأ ، لأنه بناه على أن وفاة محمد بن حازم الباهلي كانت سنة ٣١٥هـ ، وقد تابع في ذلك ما ورد في تعليق محقق الكتاب من غير أن يتثبت منه . وأظن ما وقع في حاشية محقق الكتاب خطأ مطبعياً ، وصوابه « ٢١٥هـ » ، وكان ينبغي للدكتور الفاضل السامرائي أن

يتحقق منه قبل أن يبني عليه ما بناه .

وليس بين أيدينا ما يعين على تحديد وفاة محمد بن حازم الباهلي تحديداً دقيقاً . وقد استظهر الزركلي رحمه الله (الأعلام ٦/ ٧٥) بما انتهى إلينا من أخباره وأشعاره أن وفاته كانت نحو سنة ٢١٥هـ ، ولم يقل إن شاء الله إلا صواباً أو قريباً منه .

وقد مدح ابن حازم الخليفة المأمون (ت٢١٨هـ) ولم يمدح من الخلفاء غيره ، واتصل بإبراهيم بن المهدي (ت٢٢٤هـ) ، والحسن بن سهل وزير المأمون ووالد زوجه بوران (ت٢٣٦هـ) ، وله مع إبراهيم بن المهدي خبر ، وقد شاب وتجاوز الخمسين من عمره .

ثم إن الجاحظ أنشد له أبياتاً في كتاب الحجاب (رسائل الجاحظ ٢/ ٦١) وفي كتاب البغال (رسائل الجاحظ ٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦ ، ٣٠٣) .

انظر ترجمة ابن حازم في معجم الشعراء ٣٧١ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ٣١٨ ـ ٣١٨ ، والمحمدون من الشعراء ٣١٢ ـ ٣١٣ ، والورقة ١١٧ ـ ١١٩ ، والأغاني ١٤/ ٩٢ ـ ١١١ .

وجمع شعره محمد خير البقاعي ، ونشرته دار قتيبة بدمشق سنة ١٩٨٢م .

٥ ـ وعلّق الدكتور الفاضل على قول المؤلف (الآمل والمأمول ٣٩ ، المجلة ١٤٧) : « أنشدني هشام بن محمد للعتابي . . . » بقوله :

« أقول لا بد أن يكون هشام بن محمد أبي النضر بن السائب بن بشر الكلبي المؤرخ النسابة والعالم بأخبار العرب وأيامها . انظر إرشاد الأريب ٧/ ٢٥٠ ـ ٢٥٤ » .

كذا قال ، ولمَ يكون حتماً أن يكون « هشام بن محمد » هو ابن السائب الكلبي ؟ وكيف يورد المؤلف أبيات ابن حازم ـ وهو المتوفى سنة ٣١٥هـ كما ذكر الدكتور نقلاً عن محقق الكتاب ، وبنى عليه ما بناه ـ ثم يروي عن هشام بن محمد أبي النضر بن السائب بن بشر الكلبي المتوفى سنة ٢٠٤هـ ؟!

فليس هشام بن محمد هو ابن السائب الكلبي بل هو رجل آخر لعل البحث يكشف عنه .



وبعد ، فهذا ما اتفق لي من القول ، وأرجو أن أكون قد أصبت في بعضه ، وأثني على الجهود التي يبذلها الدكتور الفاضل إبراهيم السامرائي في خدمة التراث العربي . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

❑ ❑ ❑



-٣-

أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها[١]

لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغُندجاني

« أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها » هو الكتاب الثاني في مكتبة الغُندجاني التي تصدىٰ الدكتور محمد علي سلطاني لتحقيقها[٢] . (الكتاب الأول هو : فَرْحَة الأديب) .

والكتاب معجم لأسماء « خيل العرب وأنسابها وفرسانها في الجاهلية والإسلام مقرونة بما يتصل بكثير منها من أخبار ، وما شهدته من معارك وأيام . . »[٣] وهو أوعب كتب الخيل ، فقد بلغت عِدّتها فيه ٥٧٥ فرس .

وقد قدّم الدكتور المحقق للكتاب بمقدمة في « المؤلف والكتاب » ، وذكر العلماء الذين تقدموا الغُندجاني في التأليف في الخيل ، فذكر ابن الكلبي وأبا عبيدة والأصمعي وابن الأعرابي وغيرهم .

ولم يقنع المحقق بتحقيق الكتاب والتعليق عليه ، بل إنه استدرك علىٰ الغندجاني ٢٦٢ فرس . ولا ريب أنّ ما استدركه الدكتور المحقق من الأفراس قد كلّفه الرجوع إلىٰ كتب الخيل وغيرها من المصادر التي عنيت بأمرها ولاسيما القاموس المحيط ، وقد استقرىٰ الدكتور كثيراً من مواده . وهذا لعمري جهد عظيم وخدمة جلّىٰ يقدمها الدكتور للكتاب .

---

(١) نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت ، المجلد ٢٩ ، الجزء ١ ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

(٢) وهو من منشورات مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨١ .

(٣) مقدمة المحقق ص١١ .



هذا الجهد الذي بذله الدكتور في تحقيق الكتاب والاستدراك عليه دفعه إلىٰ القول ـ وهو صادق فيه ـ : « وبهذا يمكن أن نعدّ هذا الكتاب في ثوبه الأخير مرجعاً نهائياً في أسماء الخيل وفرسانها عند العرب ، لا يدانيه بفضل من الله كتاب آخر ، دون أن يعني هذا أن أحداً لن يجد هنا أو هناك من أمهات أسفار التراث أفراساً ندّت عن مسعىٰ إحاطتي واستقصائي ، غير أنني أقدر أن عددها سيكون محدوداً إلىٰ حد كبير . . . »[١] .

وقد عنّت لي خلال مراجعتي في الكتاب تعليقات يسيرة كنت علقتها في نسختي منه ، ورأيت أن الفائدة في نشرها وإذاعتها .

أما مقدمة المحقق فما كنت أريد أن أقف عندها . بيد أنّ فيها موضعين يحسن التنبيه عليهما :

أولهما : قول الدكتور المحقق[٢] : « ومما يسهل الرجوع إلىٰ هذا الكتاب ما انتهجه الغُندجاني فيه من إيراد الأفراس مرتبة علىٰ حروف المعجم مع التنبه لأمرين يتصلان بذلك : أولهما . . والأمر الثاني : إيراده باب الواو قبل الهاء ، خلافاً لما درج عليه المصنفون وأصحاب المعاجم » اهـ .

وهذا الذي قاله الدكتور يحتاج منه إلىٰ إعادة نظر . فالذي درج عليه كثير من المصنفين وأصحاب المعاجم هو ما فعله الغندجاني وهو تقديم باب الواو علىٰ باب الهاء ، كما فعل الزمخشري في أساس البلاغة والمستقصىٰ ، والمطرزي في المغرب ، وابن الأثير في اللباب ، والميداني في مجمع الأمثال ، والعبدري في تمثال الأمثال (تحقيق الدكتور أسعد ذبيان . منشورات دار المسيرة ١٩٨٢) ، وياقوت في معجم البلدان ، والبندنيجي في التقفية ، وغيرهم . وقد قدم الجوهري والفيروزآبادي والمرتضىٰ فصل الواو علىٰ الهاء في معجماتهم . أما البكري في معجم ما استعجم وصاحب اللسان وغيرهما فقد قدّما الهاء علىٰ الواو ، وهو ما نحن عليه اليوم .

---

(١) مقدمة المحقق ص٩ .

(٢) في مقدمته ص١٢ .



وثانيهما : أن الدكتور المحقق قد أقام تحقيق الكتاب علىٰ نسخة واحدة منه هي « الشنقيطية » ، وقال إنه لم يجد « لهذا النص الثمين بعد سنوات من المراسلة والبحث في فهارس المكتبات سوىٰ نسخة واحدة في دار الكتب المصرية . . من مكتبة العلامة الشنقيطي »(١) .

قلت : كان بين يدي العلامة الدكتور أحمد زكي رحمه الله من كتاب الغُندجاني « نسختان جيّدتان »(٢) أفاد منهما في التعليق علىٰ « أنساب خيل العرب لابن الكلبي » ، وهما النسخة « الشنقيطية » والنسخة « اللاذقية » ، وقد أفاد من النسخة اللاذقية في مواضع من تعليقاته علىٰ كتاب ابن الكلبي ومنها : ص٣٣/ح ٨ ، ٤٢/ح١ ، ٥٥/ح٦ ، ٥٩/ح١ ، ٣ ، ٤ ، ٦١/ح٦ ، ٦٨/ح٤ . ولا ندري أين صارت هذه النُّسخة .

أما تعليقاتي علىٰ الكتاب وحواشيه فهي هذه مسوقة علىٰ الولاء ، ورمزت للصفحة بحرف (ص) وللسطر بحرف (س) وللحاشية بحرف (ح) :

١ ـ ص٣٦ س٨ : « سمعت كعب بن سعد الغنوي ينشد المَرْثِيَّةَ . . » .

كذا ضبط المحقق « المرثية » بفتح الميم وسكون الراء وكسر الثاء وتشديد الياء المفتوحة ، وعلق عليها ، قال : « أراد بها قصيدة كعب في رثاء أخيه . . » اهـ .

والصواب : « المَرْثِيَة » بتخفيف الياء ، وهي مصدر ميمي علىٰ « مَفْعِلَة » ، أراد بها قصيدة الرثاء .

وأما « المرثيّة » بتشديد الياء فهي التي رُثِيَتْ ، ووزنها « مَفْعُولَة » وأصلها « مَرْثُوية » ، ثم صارت إلىٰ « مرثيّة » .

٢ ـ ص٥٠س٣ : « يعني ميمون بن موسىٰ المرائي » ووقع في ص٨٠س ١٠ : « ميمون بن موسىٰ المَرْئي » ووقع في ص٢٠٤ س٣: « ميمون بن موسىٰ المرائي » .

كذا وقع ، ولم يعلق المحقق بشيء في أول المواضع ، وعلق عليه في ثانيها :

---

(١) مقدمة المحقق ص٢٤ .

(٢) أنساب الخيل لابن الكلبي ص٣١/ح٤ .



« في الأصل : (المرادي) والتصحيح من القاموس : (الحرّ) [كذا] » ، وعلق عليه في الموضع الثالث : « . . لميمون بن موسىٰ المرّي في القاموس المحيط : (كمل) ٤/٤٦ . وجاء في حاشية القاموس لمصححه قوله : « صوابه : موسى بن ميمون ، كما في الشارح » يريد التاج ، اهـ . كذا قال المحقق ، أما الصواب فهو : « المَرَئيّ » بفتح الميم والراء وكسر الهمزة . انظر الإكمال : ٧/٣١٤ ، وتبصير المنتبه : ١٣٥٣ ، ١٣٥٩ ، واللباب : ٣/١٩١ ، والتكملة والذيل والصلة للصغاني : (حرر) وقد ضبط فيها ضبط قلم ، وسأقتصر فيما يأتي من الإشارة إلىٰ هذا الكتاب علىٰ « التكملة » . وهذه النسبة إلىٰ أمرىء القيس بن زيد مناة بن تميم . وأما ما وقع في أصل الكتاب في ثاني المواضع « المرادي » فهو تصحيف لِـ « المرائي » وكلاهما خطأ ، و« المرْئي » بسكون الراء ـ وهو ضبط المحقق ـ خطأ أيضاً .

وأما ما نقله المحقق عن حاشية القاموس نقلاً عن صاحب التاج ، فقد كان عليه أن يعود إلىٰ التاج نفسه لينظر ما قاله صاحبه . فقد قال معقباً علىٰ قول صاحب القاموس : « . . لميمون بن موسىٰ المرّي » : « هكذا في النسخ ، والصواب : لموسىٰ بن ميمون المرئي من بني أمرىء القيس . . » اهـ . وموسىٰ بن ميمون هو والد ميمون .

٣ ـ ص٥٠ س١١ : « قال بُجير بن عبد الله بن قشير . . » . كذا وقع ، وكذا ضبطه المحقق « بُجير » بضم الباء وبالجيم ، وهو تصحيف ، صوابه : « بَحِير » ـ كأمير ـ بفتح الباء وكسر الحاء المهملة ، نصّ عليه الأمير في الإكمال : ١/١٩٨ ، وكذا وقع في النقائض : ص٧٠ ، ٧١ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣ ، ٧٠٩ ، ٧٦٠ ، ٨٣٥ ، ٩٣٢ ، ١٠١٨ ، والاشتقاق : ص١٠١ ، ٢٢٢ ، وأنساب الخيل : ص٧٢ . ووقع محرفاً في أصول الأغاني : ٥/ ٢٠ ، وأشعار النساء للمرزباني : ص٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٠ .

والبيتان اللذان أنشدهما الغُندجاني لبَحِير هما في النقائض ص٧٠ .

٤ ـ ص٥١ س٤ : (الرقم ٦١) يزاد في مصادر التحقيق : التكملة : (بذا) ، وأنشد بيت أبي سواج .



٥ ـ ص٥٤ س٥ (الرقم ٦٨) علق المحقق علىٰ « البشير » فرس محمد بن أبي شحاذ الضبي بقوله : « تفرد الغُندجاني بذكره » .

قلت : بل ذكره الصغاني في التكملة : (بشر) .

٦ ـ ص٦٢ س٢ : (الرقم ٩٦) يزاد في مصادر المحقق في ح١ : التكملة : (جرو) .

٧ ـ ص٦٢ س١١ : (الرقم ٩٨) يزاد في مصادر المحقق في ح٣ : التكملة : (جلا) .

٨ ـ ص٦٣ س١ : (الرقم ٩٩) يزاد في مصادر المحقق في ح١ : التكملة : (جلا) .

٩ ـ ص٦٤ س١١ : (الرقم ١٠٦) علق المحقق علىٰ (جروة) بقوله : « تفرد الغُندجاني بذكره » .

قلت : بل ذكره الصغاني في التكملة : (جرو) .

١٠ ـ ص٦٥ س٥ : (الرقم ١٠٨) علق المحقق علىٰ (جلوىٰ) : « تفرد الغُندجاني بذكرها » .

قلت : بل ذكرها الصغاني في التكملة : (جلا) .

١١ ـ ص٧٤ س١ : (الرقم ١٤٥) علق المحقق علىٰ (الحواء) : « تفرد الغُندجاني بنسبتها إلىٰ مرداس . . . » .

قلت : بل ذكرها له الصغاني في التكملة : (ح و ىٰ) .

١٢ ـ ص٧٤ ـ ٧٥ : (الرقمان ١٤٦ ، ١٥٢) علق المحقق علىٰ (الحواء) : « تفرد الغُندجاني بذكرها » .

قلت : بل ذكرهما الصغاني في التكملة : (ح و ىٰ) .

١٣ ـ ص٧٩ س١٢ : (الرقم ١٦٣) علق المحقق علىٰ (الحواء) : « تفرد الغُندجاني بذكره » .

قلت : بل ذكره الصغاني في التكملة : (ح و ىٰ) .



١٤ ـ ص٨٠ س١ : (الرقم ١٦٤) علق المحقق علىٰ (الحرداء) : « تفرد الغُندجاني بذكره » .

قلت : هو (الجرداء) بالجيم عند الصغاني في التكملة : (جرد) .

١٥ ـ ص٨٠ س١٠ : « ميمون بن موسىٰ المَرْئي » كذا ضبطه المحقق . والصواب : « المَرَئي » . انظر ما سلف في التعليق الثاني .

١٦ ـ ص٨٠ س١٤ : (الرقم ١٦٧) علق المحقق علىٰ (الحواء) : « تفرد الغُندجاني بذكره » .

قلت : بل ذكره الصغاني في التكملة : (ح و ىٰ) .

١٧ ـ ص٨٤ : يستدرك علىٰ المحقق في مستدركاته علىٰ حرف الحاء :

١ ـ الحواء : فرس أبي ذي الرمة حيث يقول ـ ديوانه ق ١٦/ ٤٣ ج ٢/ ٦٣٨ ، والتكملة : (ح و ىٰ) ـ :

أبــي فــارس الحــوّاء يــوم هبــالــة　　إذا الخيل في القتلى من القوم تعثر

٢ ـ الحواء : فرس ابن عكوة الجدلي . التكملة : (ح و ىٰ) .

١٨ ـ ص٨٥ س٧ : (الرقم ١٨٩) يزاد في مصادره في ح٤ : التكملة : (خرم) .

١٩ ـ ص٨٩ س١ : (الرقم٢٠١) يزاد في مصادره في ح١ : التكملة : (خضر) .

٢٠ ـ ص٩٠ س٨ : (الرقم ٢٠٥) يزاد في مصادره في ح٤ : التكملة : (خمر) .

٢١ ـ ص٩١ س٩ : (الرقم ٢٠٩) يزاد في مصادره في ح٥ : التكملة : (خضر) .

٢٢ ـ ص٩٢ س٦ : (الرقم ٢١١) يزاد في مصادره في ح٢ : التكملة : (خرم) .

٢٣ ـ ص٩٢ س١٤ : (الرقم ٢١٣) يزاد في مصادره في ح٥ : التكملة (خطر) .

وفيه حنظلة بن عامر النميري ، أيضاً .

٢٤ ـ ص٩٣ س٣ : (الرقم ٢١٤) يزاد في مصادره في ح١ : التكملة (خضر) .

٢٥ ـ ص٩٤ س٣ : (الرقم ٢١٤) يزاد في مصادره في ح١ : التكملة (خضر) .

٢٥ ـ ص٩٤ س٩ : « قال أبو الندى وابن الأعرابي وقال غيرهما . . » .

كذا وقع ، والصواب : « قاله أبو الندى وابن الأعرابي . وقال غيرهما . . » .

٢٦ ـ ص٩٩ س١٢ : (الرقم ٢٣٤) يزاد في مصادره في ح٥ : التكملة (دبس) .

٢٧ ـ ص١١١ س ، بيت سلمة بن الخرشب :

نجوت بنصل السيف . . البيت .

هو من كلمته في المفضليات ص٣٦ ـ ٣٨ .

٢٨ ـ ص١١٥ س٢ : (الرقم (٢٩٠) يزاد في مصادره في ح١ : التكملة (زبد) .

٢٩ ـ ص١١٥ س٣ : (الرقم ٢٩١) يزاد في مصادره في ح٢ : التكملة (زعفر) .

٣٠ ـ ص١١٦ س٩ : بيت الشاعر :

أبوه ابن زاد الركب . . البيت

هو في المرصع ١٩٧ .

٣١ ـ ص١١٨ س٥ : « لبشر بن عمرو الرياحي ، أخي عمرو وعوف جد سحيم بن وثيل بن عوف بن عمرو الرياحي » اهـ .



كذا وقع ، وصوابه : « . . أخي عوفٍ ، وعوفٌ جد سحيم . . » .

٣٢ ـ ص١٣٠ : يستدرك عليه « السمَّى » أو « السماء » . الكامل للمبرد (ط . المستشرق رايت) ص٧٤٤ .

٣٣ ـ ص١٣٤ س٢ بيت الأفوه [ديوانه : ص١٣ ـ ١٤] .

غداة أقام القوم من حجرتيهم بضرب كما ذيد الخماس البواكرُ

كذا وقع ههنا « من حجرتيهم » وفي الديوان : « في » ولعله الصواب .

٣٤ ـ ص١٣٦ س١ و٦ : (الرقمان ٣٦٠ و٣٦١) يزاد في مصادرهما في ح١ و٣ : التكملة : (شقر) .

٣٥ ـ ص١٣٨ س٤ : (الرقم ٣٦٧) . (شِرعة) كذا ضبطها المحقق بكسر الشين ، وقال في التعليق عليها : « تفرد الغُندجاني بذكرها » . قلت ، بل ذكرها الصغاني في التكملة : (شرع) ونصّ علىٰ فتح الشين .

٣٦ ـ ص١٣٨ س٥ : « قال الشويمر بن عبد ياليل الكناني » اهـ . كذا وقع ، وعلق عليه المحقق بقوله : « لعله الشويعر ، وانظر (الشقراء) برقم ٣٧١ بعد » . ثم أورد « الشويمر » في فهارس الكتاب ٣٠٣ .

قلت : بل هو الشويعر غيرشك . والشويعر هو ربيعة بن عثمان أحد بني البياع بن عبد ياليل بن ناشب بن عترة بن سعد بن ليث بن بكر بن كنانة . انظر المؤتلف والمختلف : ص١٤٢ ، والتكملة : (شعر) . وقال الجاحظ : « والشويعر أيضاً صفوان بن عبد ياليل من بني سعد بن ليث ، ويقال : إن اسمه ربيعة بن عثمان . . » ، البيان والتبيين : ٢/ ٩ ـ ١٠ .

٣٧ ـ ص١٣٩ س١ : (الرقم ٣٧١) علق المحقق علىٰ (الشقراء) بقوله : « تفرد الغُندجاني بذكرها » .

قلت : بل ذكرها صاحب التكملة : (شقر) .

٣٨ ـ ص١٣٩ س٣ : (الرقم ٣٧١) بيت الشويعر :

وأفلتنا أبو ليلىٰ طفيل صحيح الجلد من أثر السلاح



هو رابع أربعة في المؤتلف والمختلف ص١٤٢ ، والبلدان (ملاح) ١٨٩/٥ ، وثاني اثنين في البيان والتبيين : ١١/٢ ، وأول ثلاثة في الحماسة البصرية : ٢٥٧/٢ . وينسب مع آخرين لعمر بن لجأ ، انظر الأشباه والنظائر للخالديين : ٢١١/٢ ، وشعر عمر بن لجأ ص١٦٥ .

٣٩ ـ ص١٣٩ س١٣ : « فرس حوط بن ذئاب » .

كذا وقع ، وهو تحريف ، صوابه : « حوط بن رئاب » . انظر سمط اللآلي ٣٩٩ ، والخزانة ٨٦/٣ ، وحكاه البغدادي عن الغندجاني في ضالة الأديب .

٤٠ ـ ص١٤٢ يستدرك عليه :

شَيْحان : فرس أبي العيال . قال فيه :

مشيح فوق شيحان يدور كأنّه كَلِبُ

انظر ديوان الهذليين ٢٤٧/٢ ، والنوادر ١٨٥ ، والكامل (ط . أبو الفضل) ٨٩/١ .

٤١ ـ ص١٥٣ س٧ (الرقم ٤٢٢) يزاد في مصادره في ح٢ : التكملة (ضبح) .

٤٢ ـ ص١٧٤ س٩ (الرقم ٤٩٠) يزاد في مصادره في ح٤ : التكملة : (علو) .

٤٣ ـ ص١٧٥ س٣ (الرقم ٤٩١) يزاد في مصادره في ح١ : التكملة : (عرب) .

٤٤ ـ ص١٨٤ س٦ بيت العباس بن مرداس :

ولا زائلٌ أزجي الجياد علىٰ الوجى وِراداً سَراةً وكمتاً عنادما

كذا وقع ، وفيه تحريف مخل بالوزن ، والصواب : « وِراداً مُسَرَّاةً » ، كما نقله الدكتور أحمد زكي فيما علقه علىٰ أنساب الخيل لابن الكلبي ص٢٢ ح٣ ، عن الغندجاني .

٤٥ ـ ص١٨٧ س٦ ـ ٧ بيتا الأجدع بن مالك الهمْداني :



الحارث بن يزيد ويحك أعولي حلواً شمائله رحيب الباعِ
فلوَ أنني فوديته لفديته بأناملي وأجنّه أضلاعي

هما من كلمته في الأصمعيات : ق١٦/ ٢ ، ٣ ص٦٨ ، والاختيارين : ق٧٦/ ٥ ، ٦ ص٤٦٧ . وهما مع البيت الثالث :

ونفعت غيره في اللقاء وفاته نفعي وكل منيّة لجماعِ

في مجلة المورد ٨/ ٣/ ٢٧٧ .

وضبط المحقق قول الأجدع :

بأناملي وأُجِنُّه أضلاعي

ضبطه « أُجِنُّه » بضم الهمزة وكسر الجيم علىٰ أنه فعل مضارع مسند إلىٰ ضمير المتكلم ، والصواب ما ضبطه محققا الأصمعيات « أَجَنَّه » علىٰ أنه فعل ماض مسند إلىٰ الأضلاع ، ويرجحه رواية الأخفش « لَجَنَّه » .

٤٦ ـ ص١٩٦ س٢ قول سلمة بن الخرشب :

فأدركهم شرق المروراة مُقْصِراً بقية نسل من بنات القُراقرِ

كذا ضبط المحقق « مُقْصِراً » بزنة اسم الفاعل ، والصواب :

« مَقْصِراً » كمنزل وكمقعد ، وهو العَشِيّ . انظر شرح الأنباري علىٰ المفضليات ص٣٨ ، والمفضليات : ٣٨ ، والقاموس : (قصر) .

٤٧ ـ ص٢٠٠ س١٦ : (الرقم ٥٦٨) يزاد في مصادره في ح٥ : التكملة : (قدم) وأنشد البيتين . .

٤٨ ـ ص٢٠٤ س٣ : « ميمون بن موسىٰ المرائي » ، صوابه : « المَرَئي » ، وقد سلف التنبيه عليه في التعليق الثاني .

٤٩ ـ ص٢٠٥ س٣ : (الرقم ٥٨٤) يزاد في ح١ : الخبر والبيتان في فضل الخيل ص١٨٦ ، (عن ديوان عمرو بن معد يكرب ص١٤٤) ، والتاج : (كمل) .

٥٠ ـ ص٢٠٥ س٨ : بيت عمرو بن معد يكرب :

فإن كان أبصر مني بها فأمي لَلأمةُ الثَّاكِلَهْ

كذا وقع وهو محرف ، والصواب :

فأمي لا أُمُّهُ الثَّاكِلَهْ

٥١ ـ ص٢٠٧ س١ و٣ و٨ : (الأرقام ٥٨٦ ـ ٥٨٨) علق المحقق علىٰ (الكميت) : « تفرد الغُندجاني بذكره » .

قلت : بل ذكره الصغاني في التكملة : (كمت) .

٥٢ ـ ص٢٠٧ س١٠ : بيت الأجدع بن مالك :

فرضيت آلاء الكميت فمن يَبِعْ فرساً فليس جوادنا بمباعِ

كذا ضبط المحقق « يَبع » بفتح الياء ، والصواب : « يُبِعْ » بضم الياء ، من أبعت الشيء : إذا عرضته للبيع ، انظر أدب الكاتب : ٤٤٦ ، وإصلاح المنطق : ٢٣٥ . وقد سلف تخريج كلمة الأجدع هذه في التعليق الخامس والأربعين .

٥٣ ـ ص٢٠٨ س٨ ؛ (الرقم ٥٩٢) علق المحقق علىٰ (الكميت) : « تفرد الغُندجاني بذكره » .

قلت : بل ذكره الصغاني في التكملة : (كمل) .

٥٤ ـ ص٢٠٩ س٩ و١٤ : (الرقمان ٥٩٦ و٥٩٧) علق المحقق علىٰ (الكميت) :

« تفرد الغُندجاني بذكره »

قلت : بل ذكرهما الصغاني في التكملة : (كمت) .

٥٥ ـ ص٢١٠ س٧ : (الرقم ٥٩٩) علق المحقق علىٰ (الكميت) بقوله : « تفرد الغُندجاني بذكره » .

قلت : بل ذكره الصغاني في التكملة : (كمت) .

٥٦ ـ ص٢١٠ س١٠ : بيت مالك بن حريم :



وأكلَّـه طـول الغـزاة ولهبُهـا حتـىٰ كـأن سـراتـه أيـدوم

علق المحقق عليه بقوله : « . . وأيدوم لم ترد في المعاجم لدي ، أراد بها ما أرادوه من إيدامة وهي الأرض الصلبة . . » .

قلت : الأَيْدُومَةُ والإيدامةُ واحدة الأياديم ، وهي الأرض الصلبة ، عن الأحول ، انظر ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر : ٢/ ٧٣٣ ح٣ ، وانظر تفسير الأياديم في ديوان العجاج بشرح الأصمعي : ١/ ٣٩٥ ، وشرح الأنباري علىٰ المفضليات : ٢١٦ ، ٢١٧ ، والجيم لأبي عمرو الشيباني : ١/ ٧٠ ، والتاج : (أدم) .

٥٧ ـ ص٢١٣ يستدرك عليه :

الكميت : فرس عميرة بن طارق . التكملة : (كمت) .

٥٨ ـ ص٢١٩ س٥ : (الرقم ٦٣٥) يزاد في مصادره في ح٢ : التكملة : (دعس) .

٥٩ ـ ص٢٢٠ س١١ : بيت الأسعر بن أبي حمران الجعفي :

كـأن المعلـىٰ وريـب المنـو ن والحـدثـان بـه وقـع فـارس

علق عليه المحقق بقوله : « كذا في الأصل ، ولا يخفى اضطراب العجز في الوزن والمعنىٰ » .

قلت : هكذا وقع في النسخة « الشنقيطية » ـ وهي التي أخرج المحقق الكتاب عنها ـ ووقع في النسخة اللاذقية : « وقع فاسٍ » . انظر أنساب الخيل لابن الكلبي ص٣٠٩ ، وما علقه الدكتور أحمد زكي رحمه الله في : ح٤ .

٦٠ ـ ص٢٢١ س٨ : بيت المرار :

ببعيـد قـدره ذي عـذر صلتـان مـن بنـات المنكـدرْ

هو من كلمته في المفضليات ص٨٢ ـ ٩٣ .

٦١ ـ ص٢٢٣ س٢ : « فرس عمرو بن لؤيّ التيمي » .



كذا وقع ، وكذا ضبطه ، وهو تحريف ، صوابه : « عمرو بن لأْي » .

انظر معجم الشعراء : ٢١٤ . وقد ذكره المرقّم السدوسي في قوله :

مــن مبلــغ عمــرو بــن لأْ ي حيــث كــان مــن الأَقــاوِمْ

انظر المؤتلف والمختلف : ١٠٢ ، والاختيارين : ١٧١ ، وحاشية الشيخ العلامة محمود محمد شاكر علىٰ الوحشيات ص٩ .

٦٢ ـ ص٢٤٣ س٥ : (الرقم ٧٢٩) يزاد في مصادره في ح٤ : التكملة : (نعم) .

٦٣ ـ ص٢٤٣ س٨ : بيت خالد بن نضلة :

تــدارك إرخــاء النعــامــة حنثــراً ودودان أدّت فــي الحــديــد مكبّــلا

هــو فــي الحيــوان : ٣٥٦/٤ ، والنقــائـض ٢٤١ ، وشـرح الأنبـاري علـىٰ المفضليات : ٣٦٦ .

٦٤ ـ ص٢٥٥ س١ : (الرقم ٧٧٠) علق المحقق علىٰ (الورد) بقوله : « تفرد الغندجاني بذكره » .

قلت : بل ذكره الصغاني في التكملة : (ورد) وفيه : لسُمَيْر بن الحارث ، بالسين المهملة .

٦٦ ـ ص٢٥٥ س٤ : (الرقم ٧٧٤) علق المحقق علىٰ (الورد) بقوله : « تفرد الغُندجاني بذكره » .

قلت : بل ذكره الصغاني في التكملة : (ورد) .

٦٧ ـ ص٢٥٦ س٤ و١٠ و١٣ : (الأرقام ٧٧٥ ـ ٧٧٧) علق المحقق علىٰ (الورد) بقوله : « تفرد الغُندجاني بذكره » .

قلت : بل ذكرها الصغاني في التكملة : (ورد) . وفي التكملة في الورد : (٧٧٧) لمعبد بن سَعْنَة مكان « سَعْبَة » [؟] فيما وقع في نص الغُندجاني .

٦٨ ـ ص٢٥٧ س٣ و٨ و١٧ : (الأرقام : ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨١) علق المحقق



علىٰ (الورد) بقوله : « تفرد الغُندجاني بذكره » .

قلت : بل ذكرها الصغاني في التكملة : (ورد) . وفي التكملة في الورد : (٧٨١) لعمرو بن وازع الحنفي مكان « عمر » [؟] فيما وقع في نص الغندجاني .

٦٩ ـ ص٢٥٨ س٢ و١٣ : (الرقمان ٧٨٢ و٧٨٥) علق المحقق علىٰ (الورد) بقوله : « تفرد الغُندجاني بذكره » .

قلت : بل ذكرهما الصغاني في التكملة : (ورد) .

٧٠ ـ ص٢٥٨ س٦ وس٩ : (الرقمان ٧٨٣ و٧٨٤) يزاد في مصادره في ح٢ و٣ : التكملة : (ورد) .

٧١ ـ يستدرك عليه في مستدركاته الأفراس الآتية :

١ ـ في حرف الهمزة :

ـ أبلق لخم ، من خيل مُضَر . انظر الحلبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام ، للصاحبي التاجي (ت بعد سنة ٦٩٧هـ) ، بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ـ فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي ـ الجزء الأول ، المجلد الرابع والثلاثون ، ١٩٨٣ ، ص٢١٠ .

ـ أدَنّ بني يربوع . الحلبة : ص٢١٠ .

ـ أشقر صدف ، من خيل صدف ، كان لأبي ناعمة مالك بن ناعمة الصدفي . الحلبة : ص٢٣٩ .

٢ ـ في حرف الباء :

ـ ابن البارز : هو وأبوه لبَيْهَس بن صهيب الجرمي ، من جرم قضاعة . الحلبة : ص٢١٥ .

٣ ـ في حرف الجيم :

ـ جناح غراب : فرس . الحلبة : ص٢١٧ .

ـ الجون : فرس آخر لعامر بن الطفيل . الحلبة : ص٢١٨ .



ـ الجون : فرس آخر لعقبة بن كليب الحضرمي . الحلبة : ص٢١٨ .

٤ ـ في حرف الخاء :

ـ الخطّار : فرس آخر من خيل مضر . الحلبة : ص٢٢٤ .

٥ ـ في حرف الذال :

ـ الذُّعْلُوق : فرس حمير بن وائل السومي ، من خيل مضر . الحلبة : ص٢٣١ .

ـ ذو الحلاق : فرس . الحلبة : ص٢٢٩ .

ـ ذو الرّيش : فرس العوام بن حبيب اليحصبي : الحلبة : ص٢٢٩ .

ـ ذو اللمَّة : فرس آخر لأبي قتادة الأنصاري . الحلبة : ص٢٢٩ .

٦ ـ في حرف الراء :

ـ رِغال : فرس ملّة ، من بني الضُّبَيْب . الحلبة : ص٢٣١ .

ـ الرَّمْكاء : فرس . الحلبة ص٢٣٢ .

٧ ـ في حرف السين :

ـ سالم : فرس معاوية بن أبي سفيان . الحلبة : ص٢٣٧ .

ـ سَبْحة : فرس المقداد رضي الله عنه . الحلبة : ص٢٣٧ .

ـ السبط بن النعامة : فرس لبني سدوس . الحلبة : ص٢٣٧ .

ـ السرحان : فرس راشد بن شماس المعنيّ ، من طيِّء . الحلبة : ص٢٣٧ .

ـ سرعة : فرس لطريف بن عمرو بن بلال النمري . الحلبة : ص٢٣٧ .

٨ ـ في حرف الشين :

ـ شَمَّر : فرس أبي زيد بن عمرو . الحلبة : ص٢٣٩ .

ـ الشَّيْماء ويقال الشمّاء : فرس معاوية بن عمرو بن الشريد . الحلبة : ص٢٣٨ . وانظر التعليق رقم (٣٢) من هذه التعليقات .

٩ ـ في حرف الطاء :

ـ الطيار : فرس لنزار العدوي الذي قتله الوليد بن طريف الشاري بنصيبين في أيام هارون الرشيد . الحلبة : ٢٤١ .

١٠ ـ في حرف الظاء :

ـ الظليم : فرس ربيعة بن مكدم . الحلبة : ٢٤١ .

١١ ـ في حرف العين :

ـ العجاجة : فرس سويد بن زيد . الحلبة : ص٢٤٤ .

ـ عجلى : فرس كانت لعكّ في الإسلام . الحلبة : ص٢٤٣ .

ـ عَوْهَج : فرس . الحلبة : ص٢٤٢ .

١٢ ـ في حرف الغين :

ـ الغريب : فرس أخذه عباد بن زياد بن المهلب وحمله إلىٰ الشام فأهداه إلىٰ معاوية فسبق خيل الشام فسمّي بهذا الاسم . الحلبة : ص٢٤٤ .

ـ الغزال : فرس مذكور ، ذكره لبيد في إحدىٰ الروايتين ، قال :

وتحجـــلُ والنعـــامـــة والغـــزالُ

الحلبة : ص٢٤٤ . ورواية ديوان لبيد : ص١٢٣ (ط . صادر) : « والنعامة والخبالُ » .

١٣ ـ في حرف الفاء :

ـ الفرقد : اسم فرس من ولد الخطّار ، وهو أبو الخيل الفرقدية . الحلبة : ص٢٤٥ .

وبعد ، فهذا ما عنّ لي من التعليق علىٰ الكتاب في أثناء العودة إليه . ولا أدعي أنني وفيته حقه . ولا ريب أن مراجعة الكتاب ورَجْعَ البصر في بعض ما يحتاج منه إلىٰ تأمل قمينان بتبرئته مما يكون قد وقع فيه . وأعود فأثني علىٰ الجهد الذي بذله الدكتور المحقق في تحقيق الكتاب والاستدراك عليه . وفوق كل ذي علم عليم .





- ٤ -

شرح أبيات سِيبَوَيْهِ المنسوب لأبي جعفر النَّحَّاس[١]

عُني علماء العربية بكتاب سيبويه عناية عظيمة ، وتوفروا على خدمته ، فكان منهم من شرحه ، ومن شرح شواهده ، ومن شرح مشكلاته ونكته ، ومن فسر أبنيته ، ومن اختصره ، ومن صنف في الاعتراض عليه .

ومن شروح شواهده « شرح أبيات سيبويه » لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس[٢] المتوفى سنة ٣٣٨هـ وهو شرح « فيه علم كثير طائل جليل »[٣] و« لم يسبق إلى مثله ، وكل من جاء بعده استمد منه »[٤] .

ويظهر مما نقله البغدادي[٥] من نصوصه أنه كما وُصف شرح واسع جليل ، فيه بسط لأقوال أئمة العربية في شواهد الكتاب ، ومناقشة لها ، واحتجاج لما يذهبون إليه بالشواهد الكثيرة ، وتفسير للغريب ، وبيان للمعاني . جوَّد النحاس فيه وأحسن ، صنعه في غيره من تصانيفه التي تشهد له بسعة العلم وغزارة الرواية .

وقد طبع سنة ١٩٧٤م كتاب « شرح أبيات سيبويه » منسوباً لأبي جعفر النحاس طبعتين ، إحداهما في النجف بتحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، والأخرى في حلب بتحقيق الأستاذ أحمد خطاب . أخرجاه عن نسخة وحيدة محفوظة في مكتبة أحمد الثالث .

---

(١) نشر في مجلة التراث العربي بدمشق ، العدد ١٩ ، السنة الخامسة ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

(٢) انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١/ ٩٩ ، وإنباه الرواة ١/ ١٠١ ، والمصادر التي أحال عليها المحققان .

(٣) إنباه الرواة ١/ ١٠٣ .

(٤) وفيات الأعيان ١/ ٩٩ ، وإنباه الرواة ١/ ١٠١ .

(٥) في خزانة الأدب (انظر إقليد الخزانة) ، وشرح أبيات مغني اللبيب (انظر فهرس الأعلام فيه) .



بيد أن هذا المطبوع ليس من صنع النحاس بتة ، لا ريب في ذلك . ولعله من صنع أحد ممن وقف على شرح النحاس ، فقيد منه وجوه الاستشهاد في طائفة من أبيات سيبويه واختصر كلام أبي جعفر فأخلّ به بل أحاله في بعض المواضع وأسقط كثيراً من شواهده التي تكلم عليها وهي من شواهد سيبويه ، وقد أساء فيما صنع .

لقد حملني على القطع بأن الكتاب المطبوع ليس بكتاب أبي جعفر النحاس ، وأنه مختصر موجز مختل أدلة عديدة كل منها كاف للقطع بذلك ، ومنها :

١ ـ أن الكتاب المطبوع قد أخلّ بأكثر من ثلث شواهد سيبويه[1] . ولا ريب عندي أن كتاب النحاس قد ضم جميع شواهد سيبويه ، إلا ما خفي منها على أبي جعفر فلم يذكره[2] .

يؤيد ذلك أن البغدادي نقل نصوصاً من شرح النحاس في الكلام على ٢٤ شاهداً من هذه الشواهد التي خلا منها المطبوع .

١ ـ منها قول الشاعر :

أتــوا نــاري فقلــت منــون أنتــم فقــالــوا الجنّ قلت عمــوا ظــلامــا

ونقل البغدادي[3] ما قاله النحاس فيه ، قال : « قال النحاس : وهذا عند سيبويه رديء لأن هذه العلامة إنما تقع في الوقف ولا تقع في الوصل ، فلما اضطر أجراه في الوصل على حاله في الوقف ، وأنشد أبو الحسن بن كيسان :

أتــوا نــاري فقلــت منــون قــالــوا ســراة الجــن قلــت عمــوا ظــلامــا

---

(١) ألحقها الأستاذ أحمد خطاب بالكتاب المطبوع ص٣٤٩ـ٣٨١ ، وقد بلغت عدتها ٤٢٥ شاهد ، إلا أن الرقم غير دقيق ، فقد أدخل في الأبيات ما ورد في المطبوع وفاته بعض الأبيات . ولم أقف على طبعة الدكتور زهير .

(٢) مثل قوله :

قد علمت ذاك بنات ألببي

قال البغدادي (الخزانة ٣/ ٢٩٢) : « ولم يورد أبو جعفر النحاس ولا الأعلم الشنتمري هذا البيت في شواهد سيبويه ، وكأنهما لم ينتبها لكونه شعراً ، والله أعلم » .

(٣) انظر الخزانة ٣/ ٢ .



وقال : إنما حكى كيف كان كلامه وجوابه . انتهى » .

٢ ـ ومنها قول الراجز :

لقـــد رأيـــت عجبـــاً مـــذ أمســـا

قال النحاس[١] : « قال سيبويه : قد فتح قوم « أمس » في مذ إلخ . هذا من كلام سيبويه مُشكِل يحتاج إلى الشرح ، وشرحه علي بن سليمان ، قال : أهل الحجاز على ما حكاه النحويون يكسرون « أمس » في الرفع والنصب والخفض ، وبنو تميم يرفعونه في موضع الرفع بلا تنوين ، يجعلونه بمنزلة ما لا ينصرف ، وذلك أنه ليس سبيل الظرف أن يرفع لأن الأخبار ليست عنه ، فلما أخبروا عنه زادوه فضلة فأخرجوه من البناء إلى ما لا ينصرف ، فلما اضطر الشاعر أجراه في الخفض مجراه في الرفع وقدر « مذ » هذه الخافضة ، وفتحه لأنه لا ينصرف . انتهى » .

٣ ـ ومنها أيضاً قول الشاعر :

فـــأومـــأت إيمـــاء خفيـــاً لحبتـــر ولله عينـــا حبتـــر أيمـــا فتـــى

قال النحاس[٢] : « قد فسَّر الخليل « أيما » بقوله : تكون صفة للنكرة كقولك : مررت برجل أيِّما رجل ، وحالا للمعرفة ـ أي إن شئت رويت :

فللَّـــه عينـــا حبتـــر أيَّمـــا فتـــى

بالنصب أي كاملاً ـ ومبنياً عليها كقولك أيُّما رجل ، ومبنيَّة على غيرها نحو : زيد أيُّما رجل ، ولا تكون لتبيين العدد ولا في الاستثناء لأنها لم تقو في الصفات . على أن الأخفش قد أجاز ذلك . انتهى » .

ولم يرد شيء من هذا في المطبوع . وهذا بيان قوافي الشواهد التي أخلّ بها المطبوع ، وشرحها النحاس مع تحديد مواضع ذكرها في كتاب سيبويه ، ومواضع النصوص التي نقلها البغدادي من شرح النحاس في خزانة الأدب .

---

(١) انظر الخزانة ٣/ ٢٢١ .

(٢) انظر الخزانة ٤/ ٩٩ .



القافية	خزانة الأدب	كتاب سيبويه
الأرتاج	١/ ٧٦	٢/ ١٧
سمائيا	١/ ١١٨	٢/ ٥٩
المجالس	١/ ١٩٤	١/ ٤٦٨
هيا	١/ ٢١٨	١/ ٤٨٧
تواضع	١/ ٣٠٥	١/ ٣٢٨
التنانير	٢/ ١٠٤	١/ ٣٥٨
مطلوب	٢/ ١١٢	١/ ٣٥٣ و٢/ ٢٧٢
معظما	٢/ ١٨٧	١/ ٩٦
وقوعا	٢/ ١٩٣	١/ ٩٣
مصطلاهما	٢/ ١٩٩	١/ ١٠٢
مضاعا	٢/ ٣٦٩	١/ ٧٨
نابها	٢/ ٤١٥	١/ ٣٨٤
الخطوب	٢/ ٤٦٤	١/ ٤٣٩
ظلاما	٣/ ٢	١/ ٤٠٢
مداما	٣/ ١٣٦	١/ ٤٦٠
أمسا	٣/ ٢٢١	٢/ ٤٤
ومعصر	٣/ ٣١٢	٢/ ١٧٥
اعتصاري	٤/ ٥٩٥	١/ ٤٦٢
الشفوف	٣/ ٦٢١	١/ ٤٢٦
عبتي	٤/ ١٥	١/ ١٢٢
قفرا	٤/ ٥٢	١/ ٤٢٨
فتى	٤/ ٩٩	١/ ٣٠٢
الأربعه	٤/ ١٧٣	١/ ٣٢٧
لا تدينها	٤/ ٥٥٨	٢/ ٥٢

٢ ـ **والدليل الثاني** أن من النصوص التي نقلها البغدادي من شرح النحاس في الكلام على أبيات وردت في الكتاب المطبوع المنسوب إليه = ما ليس في المطبوع البتة ومنها ما اختصر اختصاراً شديداً أبعده عن أصله .

١ ـ مثال ذلك ما جاء في الكتاب المطبوع[١] تعليقاً على قول الشاعر :

تنفي يداها الحصى عن كل هاجرة   نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

وهو : « يريد الدراهم والصيارف ، فمدّ ، ومعنى البيت أنه وصف الناقة وسيرها ، يقول : تسير ، فمن شدة سيرها تنفي الحصى ـ أي تقذفه بيدها ـ فشبه نفيان الحصى من بين أرجلها بالدراهم ينتقدها الصيرفي ، و« تنقاد » مصدر مفتوح الأول ، ولا يجوز كسر التاء ، وهذا كقولك التقتال والتذكار والتّصفاق ، فهذا مفتوح الأول كله لأنه مصدر ، ولا تكسر شيئاً من هذا ، فأما التبيان والتمثال فمكسور لأن هذا وما أشبهه اسم ، وقد جاء في المعتل نحو نسيان وعصيان ، وهما مصدران » .

ونقل البغدادي[٢] بعض ما قاله أبو جعفر النحاس تعليقاً على هذا البيت ، قال : « ومحل الشاهد فيه عند أبي جعفر النحاس : الدنانير والدراهيم . قال : من روى « الدنانير » فلا ضرورة عنده فيه، لأن الأصل في دينار دنَّار ، فلما جمعت رددته على أصله فقلت دنانير . ومن روى « الدراهيم » فذكر أبو الحسن بن كيسان أنه قد قيل في بعض اللغات درهام ، قال : فيكون هذا على تصحيح الجمع . قال : أو يكون على أنه زاده للمد . قال : ويكون على الوجه الذي قال سيبويه أنه بني الجمع على غير لفظ الواحد ، كما أن قولهم « مذاكير » ، ليس على لفظ « ذَكَر » إنَّما هو على لفظ « مِذْكار » ، وهو جمع لـ « ذَكَر » على غير بناء واحده . قال : ولم ينكر أن يكون الجمع على غير بناء الواحد ، فلذلك زاد الياء في « دراهيم » . وقال لي علي بن سليمان : وأحد الصياريف صيرف ، وكان يجب أن يقول : صيارف . انتهى كلامه » .

---

(١) انظر شرح أبيات سيبويه ص٩ـ١٠ (ط . خطاب) .

(٢) انظر الخزانة ٢/٣٥٦ .



٢ ـ ومثله ما جاء في الكتاب المطبوع[١] تعليقاً على قول الشاعر :

على الحكم المأتي يوماً إذا قضى قضيته أن لا يجور ويقصدُ

وهو : « كأنه قال : ولكنه يقصد » .

ونقل البغدادي[٢] ما قاله النحاس تعليقاً على هذا البيت ، قال :

« وقال النحاس في شرح شواهده : سألت عنه أبا الحسن فقال : « ويقصد » مقطوع من الأول ، وهو في معنى الأمر وإن كان مضارعاً ، كما تقول : يقوم زيد ، فهو خبر ، وفيه معنى الأمر . انتهى » .

فالاختلاف بين ما جاء في المطبوع وبين شرح النحاس الذي ينقل عنه البغدادي ظاهر . وهكذا جمع الشواهد التي وردت في المطبوع ونقل البغدادي من كلام النحاس عليها في شرحه . وهذا بيان مواضع هذه الأبيات والنصوص التي نقلها البغدادي من كتاب النحاس في خزانة الأدب وشرح أبيات مغني اللبيب .

* في خزانة الأدب : الصياريف ٢/٢٥٦ ، شقاق ٤/٣١٥ ، تعود ١/١٧٧ ، السلم ٤/٣٦٥ ، السلام ١/٢٩٤ ، بشر ٢/١٣٠ ، الفقيرا ١/١٨٣ ، مهبل ٣/٤٦٨ ، ينم ٣/٤٥٢ ، وتنتجونه ١/١٩٦ ، جازر ١/٤٥٠ ، يعدما ٤/٤٣٦ ، حاذره ١/٢٧٩ ، واغترابا ١/٣٠٨ ، السعالي ١/٤١٨ ، تجادع ١/٤٢٦ ، عشاري ٣/١٢٦ ، محروم ٢/٥٥٣ ، فقد ٣/٢٩٨ ، ضرّ ٣/٩٥ ـ ٩٦ ، جارا ١/٥٧٧ ، نصرا ١/٣٢٦ ، العنسِ ١/٣٢٩ ، الفرار ١/٣٠٠ ، أماما ١/٣٩٠ ، كواكبها ٢/١٩ ، الكتائب ١/٩ ، مضيَّعا ١/١٨٨ و٢/٣٦ ، منهوي ٢/٤٣٢ ، عساني ٢/٤٣٥ ، حاظلا ٤/٢٧٥ ، وباطل ٢/٥٥٦ ، تبالا ٣/٦٢٩ ، سملق ٣/٦٠١ ، ويقصد ٣/٦١٣ ، مثلان ٣/٦٤٤ ، مظلم ٤/٢٢٥ ، يدوم ٤/٢٨٧ ، يغضبوا ٤/٣١١ ، واللهازم ٤/٣٠٤ ـ ٣٠٥ ، إنَّهْ ٤/٤٨٥ ، المحزون ٤/٣٨٦ ، المتقاذف ٣/٤٣ ، وأوصالي ٤/٢٠٩ ، أبوان ١/٣٩٧ .

---

(١) انظر ص : ٢٨٣ .

(٢) انظر الخزانة ٣/٦١٣ .



* في شرح أبيات مغني اللبيب :

أو تستقيما ٢/ ٧٠ ، يضيرها ١/ ٣٧٢ ، مطلب ٤/ ٣٨٧ ، المقيدا ٥/ ٨٠ ، الطعاما ٦/ ٢٧٨ ، سائم ٧/ ٩٣ ـ ٩٤ .

٣ ـ **والدليل الثالث** أنَّ صاحب الكتاب المطبوع قد اختصر كلام النحاس فأخل به وأحاله في بعض المواضع ، فجاءت عبارته مبهمة مشكلة .

من ذلك تردد عبارات الرواية والسماع على الخليل ويونس ، نحو « وأما الخليل فإنه أنشدني » و« أما يونس فإنه أنشدني » و« سمعت الخليل » و« سمعت يونس » انظر الكتاب المطبوع ص: ٣٣ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٥٩ .

فأسقط صاحب الكتاب المطبوع اسم المصرّح بالرواية أو السماع ، وأكبر الظن أنه سيبويه . ولولا أن يكون بين النحاس وبين الخليل ويونس رجال لظن ظان أنه يروي عنهما مباشرة .

ومنه ما ورد (ص : ٧١) وهو : « قال : وأنشدني عن أبي علي قطرب » فلا نعلم القائل ولا الذي أنشده عن قطرب . فإذا قدرنا أن يكون القائل هو النحاس دفعه قوله (ص٢٦٠) : « قال : أنشدني أبو علي قطرب » ، لأن بين النحاس وقطرب رجالاً . وقد صرح أبو جعفر بسند روايته عن قطرب في موضعين من كتابه « إعراب القرآن » أولهما قوله[1] : « قال أبو جعفر : حدثنا علي بن سليمان . قال : حدثنا أبو سعيد السكري ، قال : حدثنا محمد بن حبيب ، قال : حدثنا محمد بن المستنير وهو قطرب . . »[2] « ويبين ذلك ما حدثناه علي بن سليمان ، عن أبي سعيد السكري ، عن يونس ، عن محمد ابن المستنير ، قال . . » .

وبعد ، فهذا بعض ما اجتمع لي من الأدلة القاطعة بأن الكتاب المطبوع ليس بكتاب النحاس .

ثم وجدت الدكتور الفاضل خالد عبد الكريم جمعة[3] قد ذهب إلى مثل ما ذهبت

---

(١) إعراب القرآن ١/ ٣٥١ .

(٢) إعراب القرآن ٣/ ١٧٠ .

(٣) انظر كتابه الجيد « شواهد الشعر في كتاب سيبويه » ص٨٥ـ٩٠ .



إليه من أن الكتاب المطبوع ليس للنحاس[١] ، وقد جزم بذلك مستدلاً بعدة أدلة تدفع نسبة الكتاب المطبوع إلى النحاس ، فانظر كلامه .

ويبقى كتاب أبي جعفر في عداد الكتب المفقودة إلى أن يأذن الله بظهوره ، إن لم يكن صار في خبر كان .

❑❑❑

(١) [ثم وقفت على مقالة الدكتور محمد خير حلواني عن نسبة هذا الشرح إلى النحاس، وانتهى إلى أنه ليس له، انظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٥٣ جـ ٣ ـ ٤ عام ١٩٧٨] .



الوسيط في الأمثال [المنسوب] للواحدي

تحقيق نسبته ونظرات فيه[1]

نشرت مؤسسة دار الكتب الثقافية بالكويت سنة ١٩٧٥ كتاب « الوسيط في الأمثال » منسوباً لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي المتوفىٰ سنة ٤٦٨هـ ، وتولى نشره الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن .

وقدّم الناشر بين يدي الكتاب مقدمة تناول فيها التعريف بصاحب المخطوط ، وعلمه ومنزلته ، ومؤلفاته ، وكتاب الوسيط في الأمثال ، والكتب المؤلفة في الأمثال ، ووصف المخطوط الذي نشر عنه الكتاب ، وتوثيق صحة نسبة الكتاب إلى الواحدي ، ولمن ألّف الكتاب ، ومنهج المؤلف ، ثم ذكر الناشر منهجه في تحقيق الكتاب .

والمخطوط الذي نشر عنه الكتاب تحتفظ به الخزانة العامة في المغرب الأقصى برقم (١٠٢ق) ، ويقع في ١٥٤ ورقة ، وقد كتب في المائة السادسة . ولم يجد الناشر نسخة أخرى لهذا الكتاب ، فنشره عن هذا الأصل الوحيد .

واصطنع الناشر لتحقيق هذا الأثر تحقيقاً علمياً منهجاً شديداً بسطه بقوله في مقدمته (ص : ٢٦) : « حرصت ما وسعني الحرص على ضبط النصوص ضبطاً جيداً ، كما عنيت بضبط الأعلام وكذا الشعر ، ثم صرفت عنايتي بعد ذلك إلى ملاحظة التصحيف في نصوص الأمثال نفسها فرجعت إلى المثل في مظانه المختلفة من كتب الأمثال وكتب الأدب وغيرها ، وأشرت إلى مختلف مصادره وصوره في

---

(١) نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية ، بالكويت ، المجلد ٢٩ ، الجزء٢ ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م .



الحاشية ، ليكون ذلك مجالاً للمقارنة والدراسة . . . » .

وعلى هذا بقي الكتاب يعجّ بضروب من الخطأ والتصحيف والتحريف والسقط ، فلا يكاد يخلو من ذلك سطر . ولم تسلم مقدمة الناشر أيضاً فقد وقع فيها خلل وأوهام وأخطاء .

أما المقدمة ففيها أشياء :

١ ـ صدّر الدكتور الناشر مقدمته بترجمة للواحدي ، ثم قال (ص : ٢١) : « لست أنكر أنني عشت في دوامة من الشك بالنسبة [كذا] لصحة نسبته إلى الواحدي ، واستمر هذا زمناً ليس باليسير ، ورحت أحاول توثيقه من الداخل ، من المادة التي تضمَّنها . فوجدت إشارات إلى كتبه ، وهي حقاً له حيث وردت في الكتب التي ترجمت له وقد ردّدها كثيراً ، كان يذكرها في كل مرة يريد أن يختصر فيقول : « وقد شرحت هذا في كتابي الموسوم بكذا فلا نطيل ههنا » وبذلك أيقنت أن الكتاب للواحدي حقاً »!!

فإذا كان الناشر قد شكّ في صحة نسبة هذا الكتاب إلى الواحدي زمناً ليس باليسير ، ثم قاده النظر في مادة الكتاب وما اشتملت عليه من إشارات إلى اليقين بأن الكتاب للواحديّ حقاً = فقد كان ينبغي له أن يقدّم القول في توثيق صحة نسبة الكتاب إلى الواحديّ ـ وهو ما أخَّره إلى هذا الموضع ـ ثم يترجم للواحدي .

وهذا الذي انتهى إليه الناشر بعد الفحص والرويّة ونقد النصّ من توثيق صحة نسبة الكتاب إلى الواحدي ، لا يثبت على النظر ، بل تدفعه النظرة الأولى في الكتاب .

فصاحب الكتاب يصرّح في موضعين من كتابه (ص : ٩٠ ، ١٠٠) بروايته عن أبي زكرياء يحيىٰ بن علي الخطيب التبريزي ، قال في أولهما : « وسألت شيخنا أبا زكريا التبريزي رحمه الله عن ذلك . . » ، وقال في ثانيهما : « وأنشدني الشيخ الخطيب الإمام الأديب أبو زكريا يحيىٰ بن علي التبريزي رحمة الله عليه لبعضهم . . » . وكانت وفاة الخطيب التبريزي سنة ٥٠٢هـ . انظر ترجمته في إنباه الرواة : ٤/ ٢٢ والمصادر التي أحال عليها محققه .



ويصرّح أيضاً في موضعين من كتابه (ص : ٣٥ ، ١٥٥) بروايته عن الفَصِيحيّ ، قال في أولهما : « وقرأت ديوانه [يعني ديوان الأخطل] على الفصيحي سنة إحدى وتسعين . . . » ، وقال في ثانيهما : « وأنشدني الفصيحي . . » . والفصيحي هو علي بن محمد بن علي بن أبي زيد الفصيحي ، كانت وفاته سنة ٥١٦هـ . وقول صاحب الكتاب « سنة إحدى وتسعين » يعني سنة إحدى وتسعين وأربعمائة . انظر ترجمة الفصيحي في إنباه الرواة : ٢/٣٠٦ .

ويصرح أيضاً (ص : ١٥٥) بروايته عن الحريري البصري ، قال : « أنشدني الحريري البصري رحمه الله أبياتاً منها . . » . والحريريُّ هو أبو محمد القاسم بن علي ، كانت وفاته سنة ٥١٦هـ . انظر ترجمته في إنباه الرواة : ٣/ ٢٣ .

فكيف يكون الواحدي المتوفىٰ سنة ٤٦٨هـ هو صاحب الكتاب ، وكيف يقرأ على هؤلاء الشيوخ وبين وفاته وأدناهم وفاة ٣٤ عاماً ؟ وكيف يقرأ ديوان الأخطل على الفصيحي سنة ٤٩١هـ ؟!

وأما ما ذكره الناشر من أن الكتاب قد تضمّن إشارات إلى كتب هي للواحدي ، فليس كما قال . فأما « الوسيط » و« الوجيز » و« البسيط » التي أحال عليها صاحب الكتاب فهي كتب في الأمثال ، وكتب الواحدي في التفسير . وليس تشابه كتابين في الاسم بمقتضٍ أن يكونا واحداً ولا أن يكونا لمؤلف واحد أو في موضوع واحد ، كما يعلم الناشر .

فإذا علمت هذا فاعجب من قول الناشر (ص : ١٠ من مقدمته) : « ويمكننا إضافة عالم آخر من شيوخ الواحدي ذكره في المخطوط الذي نتولى تحقيقه ذلك هو التبريزي . . » ؟! وانظر كيف قال ما قال .

٢ ـ وأما ما استغربه الناشر (ص : ١٦ من مقدمته) ، من « أنّ كثيراً من أمثلة الميداني صاحب مجمع الأمثال تتماثل حرفياً مع أمثلة الواحدي في كتابه الوسيط » فليس بمستغرب ، فالكتاب ليس للواحدي . وأما تماثل الأمثال هنا وهناك فمردُّه إلى أن كلا الرجلين صاحب « الوسيط » والميداني نقلاً عن كتاب « الفاخر » للمفضل بن سلمة ، فلعل عجب الدكتور قد زال الآن .

٣ ـ وذكر الناشر (ص : ١٣ ـ ١٥ من مقدمته) مؤلفات الواحدي وقسمها إلى أربعة أقسام جعل رابعها خاصّاً بالمؤلفات التي ذكرها في كتابه « الوسيط في الأمثال » ؟! وقد وهم في ذكرها وخلّط ههنا وفي الفهارس . وهذا بيان الكتب التي ذكرت في هذا الكتاب :

أ ـ الإيضاح والبيان لأسباب نزول آي القرآن ، ص : ٦٩ ، ١٣٠ .

ب ـ إيضاح الناسخ والمنسوخ من القرآن ، ص : ٧٧ .

ج ـ البسيط في الأمثال ، ص : ٤١ ، ٩٨ ، ١٧٥ ، ١٩٩ .

د ـ شرح مقصورة ابن دريد ، ص : ١١٢ ، ٢٠٣ (الحادي في شرح المقصورة الدريدية) .

هـ ـ المنيح في شرح الكتاب الفصيح ، ص : ٤١ ، ٤٨ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٧٦ .

و ـ نزهة الأنفس ، ص : ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٩ .

ز ـ الوجيز في الأمثال ، ص : ٣١ .

ولم أهتد إلى معرفة صاحب الكتاب على كثرة البحث والتنقير . والذي عرفته عنه أنه من تلامذة الخطيب التبريزي ، والفصيحي ، والحريري ، وقد صنف في الأمثال ، واللغة ، والأدب ، وعلوم القرآن ، ولعل البحث يكشف عنه .

ولا بدّ لي من أن أذكر أن العلاّمة عبد القادر البغدادي قد وقف على هذا الكتاب ـ ولعله وقف على هذه النسخة نفسها التي أخرج عنها الكتاب ـ ونقل منه في الخزانة ٤/ ١١٠ ـ ١١١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٦٤ ـ ٦٥ ، وحاشيته على شرح بانت سعاد ٢/ ١١ ـ ١٢ ، وذكره في آخر ترجمته للواحدي في كتابه حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٥٩٨ وهو وهمٌ منه ، ولا ريب عندي أنه أخذ بما وجده على ظهر النسخة ولم يتحقق من صحة نسبته إليه .

* * *

وأما نصُّ الكتاب فلم ينفع في تحقيقه ما اصطنع له الناشر من المنهج . ولو عاد



المحقق إلى كتاب « الفاخر » وحده العودة الحميدة لصحّح كثيراً مما وقع في الكتاب من خطأ وتصحيف وتحريف وسقط . ولو أفاد من المصادر التي أحال عليها في تعليقاته الفائدة المرجوّة إذن لاستقام نص الكتاب ولم يضع الجهد الذي بذله الدكتور .

وقد عنت لي بعض التعليقات على مواضع من الكتاب كنت علقتها خلال قراءتي فيه ، وهي بليغة الكثرة ، أختار منها شيئاً يسيراً ، وهي هذه مسوقة على الولاء (الرقم الأول للصفحة والثاني للسطر) :

١ ـ ٣٣/ ١٤ :

وقدر ككفّ القرد لا مستعيرها يعار ولا من يَأْتِها يَدْسَمُ

كذا أثبته الناشر ، وهو مختل وفيه تحريف ، وصوابه :

يعار ولا من يأتها يَتَدَسَّمِ

وهو من شواهد سيبويه ١/ ٤٤١ ، والخصائص ٣/ ١٦٥ ، واللسان والتاج « د س م » ، ونسب لابن مقبل ، انظر ملحقات ديوانه ، ص : ٣٩٥ .

٢ ـ ٣٤/ ٩ ـ ١٠ : « لا أخلف جليسي بعيش ما أحضره به » .

كذا أثبته الناشر ، وهو تحريف ، وصوابه : لا أخلف جليسي بغير ما أحضره به . وانظر الفاخر ، ص : ٢٩٩ .

٣ ـ ٣٥/ ٣ : قال الأخطل :

وقبيلة كشراك النعل دارجة إن يهبطوا القفر لا يوجد لهم أثر

كذا أثبته الناشر بزيادة الواو في أوله ، وهو مختل الوزن .

والصواب : « قبيلةٌ كشراك . . . » .

وقوله : « إن يهبطوا القفر » ذكر صاحب الكتاب أنه رواية الخطيب التبريزي ، ثم حكىٰ عن الفصيحي أن الصواب والرواية « العَفْو » يعني الأرض التي لا أثر بها .

قلت : أخشىٰ أن يكون صاحب الكتاب قد وهم فيما عزاه للخطيب . فالذي وقع في ديوان الأخطل ، ص٥٣٢ « العَفْو » . ونسخة الديوان هذه التي أخرجه عنها

الدكتور فخر الدين قباوة صنعة السكري بروايته عن ابن حبيب ، وقد عارضها الخطيب بأصل السكري (انظر مقدمة ديوان الأخطل ، ص٤ ـ ٥) . فلعل صاحب الكتاب قد ضيّع الرواية عن الخطيب .

٤ ـ ٩/٣٥ : « معناه أن العاقل كثير الهم والفكر في الأمور لا يكاد ينتهي بشيء . . . » .

كذا أثبته : « ينتهي » ، وهو تحريف . وصوابه : « يَتَهَنَّأ » . وهو على الصواب في الفاخر ، ص : ٥١ .

٥ ـ ١١/٣٦ :

فعثرته من فيه ترمي برأسه وعثرته بالرجل تبرأ على مهل

كذا وقع « تبرأ » مهموزاً ، والصواب : « تبرا » على التسهيل .

٦ ـ ٨/٣٧ : « وهما يتحادثان إذْ مرّا على مرخة بركان . . . » .

كذا أثبته الناشر ، وهو تحريف ، وصوابه : « على سَرْحَةٍ بمكانٍ » كما في أمثال العرب للمفضل الضبي ، ص : ٤٧ ، والفاخر ، ص : ٥٩ .

٧ ـ ١/٣٨ : بيت الفرزدق :

ولا يأمنن الحرب إن استعارها كضبة إذ قال الحديث شجون

كذا أثبته « يأمنن » وهو تصحيف ، وصوابه : « ولا تَأْمَنَنَّ » كما في ديوان الفرزدق (ط . دار صادر) ٣٣٣/٢ ، والفاخر ، ص : ٦٠ ، وأمثال العرب ، ص : ٤٨ . يخاطب بذلك الخيار بن سبرة المجاشعي .

٨ ـ ٥/٣٨ : « . . . زيد بن نمار البُجَلية . . . » . كذا وقع .

والصواب : « زيد بن أنمار البَجَلية . . . » . وصواب النسب كما في جمهرة أنساب العرب ، ص : ٣٨٩ ، والمحبر ، ص : ٣٩٨ ، وأمثال العرب ، ص : ٥٨ « . . زيد بن الغوث بن أنمار » .

٩ ـ ٧/٣٨ : « ثم خلعها منه دعج بن سعيد بن سعد بن عبد الله بن قدار بن ثعلبة . . . » .



كذا وقع « دعج بن سعيد بن سعد » و« قدار » .

و« قدار » صوابه : « قُدَاد » كما في جمهرة أنساب العرب ، ص : ٣٨٩ ، ٤٧٤ ، وأمثال العرب ، ص : ٥٨ ، والفاخر ، ص : ٦٠ ، والاشتقاق ، ص : ٥١٩ . وقد وقع على الصواب في السطر الرابع من النص .

وأما « دعج بن سعيد بن سعد » فلعل صوابه « دعج بن سُحْمة بن سعد » ، وسحمة أخوها ، انظر جمهرة أنساب العرب ، ص : ٣٩٠ .

ووقع اسمه « خلف بن دعج » في الدرة الفاخرة ١/ ٢٢٤ ، ومجمع الأمثال ١/ ٣٤٨ على أنه ابن أختها ، و« دعج بن عبد الله بن سعد » في الفاخر ، ص : ٦٠ على أنه ابن أخيها .

وقد أجمعوا على أن أم خارجة هي عمرة بنت سعد بن عبد الله بن قداد بن ثعلبة ابن معاوية بن زيد بن الغوث بن أنمار البجلية ، إلا المفضل فنسبها عنده : أم خارجة بنت سحمة بن سعد بن عبد الله إلخ . وعنده أن الذي خلعها من الإيادي « دعج بن خلف بن دعج بن سحيمة بن سعد بن عبد الله بن قذاذ [كذا] بن عبد الله بن سعد بن قذاذ وهو ابن أخيها » ؟! .

١٠ ـ ٣٨/ ٩ : « بكر بن عبد مناف ، فولدت له ليثاً والد بكر والحارث » . كذا أثبته « عبد مناف » و« والد بكر » ؟!

والصواب : « بكر بن عبد مناة ، فولدت له ليثاً والدِّيل والحارث » . انظر أمثال العرب ، والفاخر ، وجمهرة أنساب العرب ، والدرة الفاخرة . ومكان « الحارث » في الدرة الفاخرة وجمهرة أنساب العرب « عريج » .

١١ ـ ٣٨/ ١٠ : « مالك بن دوبان بن أسيد فولدت له عامرة وعمراً » .

كذا أثبته ، وفيه سقط وتحريف .

والصواب : « مالك [بن ثعلبة] بن دودان بن أسد فولدت له غَاضِرَة وعمراً » . انظر المصادر السالفة .

١٢ ـ ٣٨/ ١١ ـ ١٢ : « وكان الخاطب يأتيها فيقول لها : خَطْب فتقول نَكحْ » .



كذا ضبط الناشر « خَطب » و« نَكح » بفتح أولهما .

والصواب : « خِطْب » و« نِكْحٌ » بالكسر ، ويضمّان . انظر اللسان والتاج (خ ط ب ، ن ك ح) .

١٣ ـ ١/٣٩ : « الحارث بن عمرو آكل المرار الكندي » .

كذا وقع ، وعليه يكون « آكل المرار » لقب « عمرو » .

والصواب : « الحارث بن عمرو [بن] آكل المرار الكندي » . و« ابن » ثابتة في الفاخر ، ص : ٦١ ، وأمثال العرب ، ص : ٦٨ .

وآكل المرار هو حُجْر بن عمرو بن معاوية بن الحارث . . . الكندي . انظر جمهرة أنساب العرب ، ص : ٤٢٧ ، وشرح شواهد شرح الشافية ، ص : ٢٩٣ ، والشعر والشعراء ١/ ١١٤ ، واللسان (م ر ر) ، وشرح القصائد العشر ، ص : ١٩ ، والأغاني ٩/ ٧٨ و١٦/ ٣٥٤ ـ ٣٥٨ .

وانظر قول المؤلف ، ص : ١٧٥ : « هي مارية بنت ظالم بن وهب . . . وهي أخت هند الهنود امرأة آكل المرار الكندي . . » . وهند زوج حجر .

١٤ ـ ١٥/٣٩ : البس لكل حالٍ لبوسَها .

كذا أثبته « حالٍ » فاختل وزن البيت .

والصواب : « حالةٍ » كما في المصادر التي أحال عليها الناشر في تعليقه .

١٥ ـ ٦/٤١ : « إذ عزّ أخوك فهنْ » . كذا أثبته .

والصواب : « إذا » كما في المصادر التي أحال عليها .

١٦ ـ ٧/٤١ ـ ٨ : « . . ثعلبة بن حبيب بن عمرو بن عثمان بن تغلب بن وائل » .

كذا وقع « عثمان بن تغلب » وهو تحريف وصوابه « غَنْم بن تغلب » كما في الفاخر ، ص : ٦٤ ، وغيره من المصادر التي أحال عليها . وانظر جمهرة أنساب العرب ، ص : ٣٠٤ .



١٧ ـ ٤٢/ ١٢ : « أول ما قاله سهيل بن عمرو أخو بني عامر بن لؤي ، كان زوج . . . » . كذا وقع .

والصواب : « أول من قاله . . . وكان زوج . . » كما في الفاخر ، ص : ٧٢ .

١٨ ـ ٤٢/ ١٤ : « فوقفا بحذوة مكة » ووقع في ص١٤٠/ ٣ ـ ٤ « وبها سميت جزورة مكة » . كذا وقع .

والصواب : « بِحَزْوَرَة مكة » . وهي موضع بمكة يلي البيت . انظر معجم ما استعجم ١/ ٤٤٤ ، ومعجم البلدان ٢/ ٢٥٥ .

١٩ ـ ٤٣/ ١١ : « وقال ابن الكلبي : قال عامر بن صعصعة . . . » . كذا وقع .

والصواب : قاله عامر إلخ .

٢٠ ـ ٤٤/ ١ ـ ٧ : « ومن ذلك قولهم :

أشغل من ذات النحيين

ومن ذلك قولهم :

أبخل من ذات النحيين

ويقال :

أزنى من خوات كل ذلك »

تقال لما أذكره وهو أنّ ذات النحيين . . . » .

كذا قطع الناشر العبارة وفيها تصحيف ، والصواب :

. . . .

ويقال : أزنى من خوات » .

كلُّ ذلك يقال لما أذكره . . . إلخ .



٢١ ـ ٤٤/ ١٢ : « فلما شغل يديها شاورها » .

كذا وقع ، وهو تصحيف ، وصوابه : « ساورها » .

٢٢ ـ ٤٥/ ٢ : شغلت يديها إذا أرت خلاجها .

كذا أثبته ، والصواب : « إذا أردتُ خلاطَها » . وأشار الناشر إلى أن في هامش النسخة « خلاطها » ، وهو تصحيح من الناسخ لما وقع في المتن .

٢٣ ـ ٤٨/ ٢ ـ ٣ : « أول من قال ذلك عمرو بن عدي كان تزوج دختنوس . . » . كذا أثبته ، وفيه سقط وتحريف .

والصواب : « عمرو بن عمرو بن عدس » كما في الفاخر ، ص : ١١١ ، وأمثال العرب ، ص : ٥١ ، وفصل المقال ، ص : ٣٥٨ .

٢٤ ـ ٤٩/ ٨ :

ردّ على أقربها الأقاصيا فإني لها بالمشرفي حاديا

كذا أثبته « فإني » وهو تحريف مخلّ بالوزن .

والصواب : « إنَّ » . وانظر الفاخر ، ص : ١٤٢ .

٢٥ ـ ٥٠/ ١٦ : « فأتاه آت في المنام فقال : يا لجيج في حي من بني شيبان . . . » .

كذا ، وفي العبارة سقط ، وتمامه : « فقال : يا لجيج [إنّ شماساً] في حي . . . » . انظر الفاخر ، ص : ١٤٤ .

٢٦ ـ ٥٤/ ١٥ : « إذا هو بظليم فرماه فأصابه واستقبل الظليم حتى وقع في أسفل الجبل » .

كذا وقع « استقبل » وهو تحريف ، وصوابه : « واستقلَّ » كما في الفاخر ، ص : ٢١٠ .

٢٧ ـ ٥٦/ ١٤ : « فلا تنازعن بابَه » .

كذا ، وفي العبارة سقط ، وتمامه : « فلا تنازعنّ [بوّابه على] بابِه » كما في



الفاخر ، ص : ٢٤٧ .

٢٨ ـ ٥٩/ ٤ : « ثم عويت في أي القوافي كما يعوي الفصيل الضامر » . كذا وقع ، وفيه تحريف .

والصواب : « ثم عويت في إثر القوافي كما يعوي الفصيل الصَّادِرُ » كما في الفاخر ، ص : ٣٠٥ .

٢٩ ـ ٥٩/ ٩ ـ ١٠ : بيتا الحطيئة :

جَرَى على ما يكره المرء صدرَه ... وللفاحشات المنديات هيوبُ
سعيد فلا يغرزْك خفة لحمه ... تخدَّدُ عنه اللحم وهو صليبُ

كذا وقعا ، وفيهما تحريف وخطأ في الضبط ، والصواب :

جَرِيءُ على ما يكره المرء صدرُه ... .
.... تَخَدَّدَ ....

وانظر ديوان الحطيئة ، ص : ٢٤٧ .

٣٠ ـ ٦١/ ٢ : « أينما أتوجهُ أَلقَ سعداً » .

كذا وقع ، وكذا ضبطه .

والصواب « أَينما أُوَجِّهْ » . انظر أمثال العرب ، ٤٩ ـ ٥٠ ، وجمهرة الأمثال ١/ ٦١ ، ومجمع الأمثال ١/ ٥٣ ، والمستقصى ١/ ٤٤٩ ، وسمط اللآلي ١/ ٣٢٦ .

٣١ ـ ٦١/ ٣ : « الأضبط بن بريع السعدي ، كان سيد بني سُعَيْد » . كذا وقع ، وعلق عليه الناشر بقوله : « بنو سعيد : بطن من ضبة من العدنانية » ؟!! كذا قال .

والصواب : « الأضبط بن قريع السعدي ، كان سيد بني سَعْد » . وبنو سعد هم بنو سعد بن زيد مناة بن تميم ، وإياهم عنى بقوله : « أينما أوجِّه أَلقَ سعداً » .

٣٢ ـ ٦٣/ ١٠ : « ثم سمعت نحيبه فعلمت أنه بئر » .

في العبارة سقط ، وتمامه : « فعلمت أنه [في] بئر » .

٣٣ ـ ٦٥/ ١٠ : « أبصر النمري يجرد النظر إلى كعب ، آثره بمائه » .



كذا وقع ، وفي العبارة تحريف .

والصواب : « أبصر النمريَّ يُحَدِّدُ النظر إليه فآثره » . وانظر الدرة الفاخرة ١/ ١٢٩ ، الحاشية (٣) .

٣٤ ـ ٦٦/ ٤ : قول مامة بن عمرو :

أَوْفَى على الماء كعب ثم قيل له   رِدْ كعب إنك ورّاد فلم يردِ

كذا وقع ، والرواية مغيرة ، وصوابها :

. . . .   رد كعب إنك وَرَّاد فما وردا

والبيت أحد ثلاثة له في المحبر ، ص : ١٤٥ ، وتهذيب الألفاظ ، ص : ٢٢٨ ، وأمثال العرب ، ص : ١٣٩ ، والدرة الفاخرة ١/ ١٣٠ ، وجمهرة الأمثال ١/ ٩٤ ، ومجمع الأمثال ١/ ١٨٣ ، والمستقصىٰ ١/ ٥٤ ، والحلل ، ص : ١٩٩ ، وديوان جرير بشرح ابن حبيب ١/ ١١٩ .

٣٥ ـ ٧٢/ ٣ ـ ٥ : قال حميد الأرقط في صفة ضيفه : « أكثر من أكل الطعام حتى منعه ذلك الكلام » :

أتانا ولم يَعْدِلْه سحبان وائل . . . الأبيات » .

كذا وقع وكذا ضبط الناشر النص فجعل « أكثر من . . . الكلام » بين هلالين على أنهما من كلام حميد ، وفي الكلام سقط .

والصواب : « في صفة ضيفه [وقد] أكثر من أكل الطعام . . . » .

٣٦ ـ ٧٢/ ٦ : بيت حميد الأرقط

يقول وقد ألقى الرأسي للقرى   أبنْ لي ما الحجاج بالناس فاعلُ

كذا وقع ، والصواب : « المَرَاسيَ للقرى » .

٣٧ ـ ٧٨/ ٢ :

رأيت البعد فيه شقاً ونأياً   ووحشة كل منفرد غريب

كذا وقع ، والصواب : « فيه شقًا ونأيٌ » كما في الفاخر ، ص : ٢٥٢ .

٣٨ ـ ٨٥/ ٢ : « فإن أخطأتي أحلامهم لم تخطئي أجسامهم » .

كذا وقع ، والصواب : فإن أخطأتني أحلامهم لم تخطئني أجسامهم . وانظر الفاخر ، ص : ١٥٧ .

٣٩ ـ ١٠٤/ ٤ : « بنو عَمْلَق بن لاذ بن سام بن نوح » .

كذا وقع ، وهو محرّف ، وصوابه : بنو عمليق بن لاوذ بن سام بن نوح . كما في الفاخر ، ص : ٨٣ ، وانظر « تاريخ الطبري » ١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٨ .

٤٠ ـ ١٠٧/ ٩ ـ ١٠ : فلما اجتمع واو وياء وسبق الأول صارتا ياء مشددة » .

كذا وقع ، وهو محرف ، والصواب : « وسكن الأول » .

٤١ ـ ١١٣/ ٢ : ولا ينته وُرَّش يأتينا .

كذا وقع ، وفيه تحريف وتصحيف . وفي الفاخر ، ص : ٧٧ ، واللسان (هـ ر ك ل) : ولا تزال وُرَّش تأتينا .

٤٢ ـ ١١٣/ ٣ : « وإذا دخل عليهم وهم يشربون يسموه الواغل » .

كذا وقع ، والصواب : « سَمَّوْه » أو « يسمونه » . بإثبات النون لأنه فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، كما يعلم الناشر .

٤٣ ـ ١١٣/ ٣ ـ ٦ : قال امرء القيس :

فاليوم فاشرب غير مستحقَب ... إثماً من الله ولا واغل

وإن أك سكيراً فلا ... أشرب الوغل ولا يسلم مني البعير

كذا وقع ، والصواب في بيت امرىء القيس : « مستحقِب » بزنة اسم الفاعل . والبيت الثاني مختل الوزن وبينه وبين بيت امرىء القيس سقط ، وتمامه كما في الفاخر ، ص : ٧٧ :

[قال أبو عمرو : يقال لذلك الشراب الوَغْل . وأنشد لعمرو بن قميئة] :



إن أكُ سكيـــراً فـــلا أشـــرب ألْـ وغـــل ولا يسلـــم منـــي البعيـــرْ

انظر ديوان عمرو بن قميئة ، ص : ٦٠ .

وأخشى أن يكون قوله في السطر ٩ « وأنشد لعمرو بن قميئة السعدي » بعض ما سقط من النسخة واستدرك بهامشها فجعله الناشر ثمة . وقد بحث الناشر عن قوله : « وإن أك . . . البعير » في ديوان امرىء القيس فلم يجده فيه فعلق عليه بقوله : « لم يرد هذا البيت في الديوان »!!! والبيت لعمرو بن قميئة كما ذكرت .

٤٤ ـ ١١٣/٨ : « يقال للطفيلي العمطي والجمع العامطة » .

كذا وقع ، والصواب : يقال للطفيلي اللَّعْمَظ والجمع اللعامظة .

٤٥ ـ ١١٣/١٠ :

لعـــامطـــة بيـــن العصـــا ولحـــائهـــا أذقـــاء ميـــالـــون مـــن سقـــط السفـــر

كذا وقع ، وصوابه :

لعـــامظـــة بيـــن العصـــا ولحـــائهـــا أَدِقَّـــاءُ نَيَّـــالُـــون مـــن سَقَـــط السَّفْـــرِ

انظر ملحق نوادر أبي زيد ، ص : ٣١٣ ، واللسان (لعمظ) ، والفاخر ، ص : ٧٧ .

٤٦ ـ ١١٣/١١ : « قال أبو يوسف » .

علق عليه الناشر بقوله : « ربما كان المقصود القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة . . . »!! كذا قال .

قلت : المقصود هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكّيت . والذي في تهذيب الألفاظ (ص : ٢٥٥) : « واللَّعْمَظُ الشهوان والجمع لعامظة » .

٤٧ ـ ١١٣/١١ ـ ١٣ : « العمـــط والعمـــوط [اللعمـــط واللعمـــوط] . . . اللعميط . . . لعامطة » .

كذا وقع ، وهو محرّف .

والصواب : « اللعمظ واللعموظ . . . اللَّعْمَظ . . لعامظة » .



٤٨ ـ ١١٣/ ١٤ : « وقال أبو العيناء : قال الجميع يسمي الطفيلي قنواساً » .

كذا وقع ، ولعل في الكلام سقطاً ، وتمامه : وقال أبو العيناء : قال [الأصمعيُّ] : الجميع يسمي الطفيلي قنواساً . وانظر ملحق النوادر ، ص : ٣١٤ .

٤٩ ـ ١١٥/ ٤ : « قيل قد طبق ، فمعنى الحق هو أصبت وجهه » .

كذا وقع ، وفي الكلام سقط ، وتمامه : . . . فمعنى [طبقت] الحق هو أصبت وجهه .

٥٠ ـ ١٢٣/ ١٠ : « وجعلا الخطة بينهما مالهما » .

كذا وقع ، وهو تحريف ، وصوابه : وجعلا الخَطْرَ .

٥١ ـ ١٢٩/ ٥ : « لك ما لهم وعليك ما عليهم يختص برحمته من يشاء » .

في الكلام سقط ، وتمامه : . . . ما عليهم [والله] يختص . . .

٥٢ ـ ١٣٢/ ٢ ، ٥ : « في بيته يؤتى الحُكْم » .

كذا ضبطه ، والصواب : الحَكَم .

٥٣ ـ ١٣٢/ ٥ : « فقالت الأرنب : يا أبا الجبل » .

كذا وقع ، وهو تحريف ، وصوابه : يا أبا الحِسْل ، أو يا أبا الحُسَيْل . وهي كنية الضب .

٥٤ ـ ١٣٣/ ١٢ : « فعلَ فِعلَ هَبَنَّقَة العبسيّ » .

كذا وقع ، وهو تحريف ، والصواب : « القَيْسِيّ » نسبة إلى بني قيس بن ثعلبة .

وقد ضرب به المثل في الحمق فقيل « أحمق من هبنقة » .

انظر الدرة الفاخرة ١/ ١٣٥ ، وجمهرة الأمثال ١/ ٣٨٥ ، ومجمع الأمثال ١/ ٢٢٧ ، والمستقصى ١/ ٨٥ ، وغيرها .

٥٥ ـ ١٣٦/ ١٤ : نحن بنو البنين الأربعه

كذا وقع ، وفيه سقط ، وتمامه : نحو بنو [أُمِّ] البنين الأربعه .

٥٦ ـ ١٣٧/ ٧ :



ولـو حميـت بنـي لخـم بـأسـرهـم ‏ ‏ ‏ ‏ مـا ورثـوا ريشـة مـن ريـش سميـلا

كذا وقع ، وصوابه :

ولـو جمعـت بنـي . . . . ‏ ‏ ‏ ‏ مـا وزنـوا . . . . سمـويـلا

انظر الفاخر ، ص : ١٧٣ ، والأغاني ١٥/ ٣٦٥ ، واللسان (سمل) .

٥٧ ـ ١٤١ ـ) : « كان حماراً فاستأتن » .

علق عليه الناشر بقوله : « استأتن : طلب أن يكون أتاناً » . والمراد : صار أتاناً .

٥٨ ـ ١٦٩ ـ ٩ :

جـاءت بـه معتجراً ببرده

سَفْواً تردّى بنسيج وحده

كذا وقع ، وصوابه :

سَفْوَاءُ تَرْدِي بنسيج وحدِهِ

والرجز لدكين بن رجاء الفقيمي ، انظر تخريجه في أدب الكاتب ، ص : ١٠٩ ، بتحقيقي ، وسفر السعادة وسفير الإفادة ٢/ ١٠٣١ بتحقيقي أيضاً ، وزد الجمهرة ٢/ ٨٠ ، واللسان (عجر) .

٥٩ ـ ١٦٩/ ١٢ : « والثالث في قولهم : عنيز وحده » .

كذا وقع ، وهو تحريف ، وصوابه : « عُيَيْر وحده » .

٦٠ ـ ١٧٠/ ٦ : « وخرج إلى قُتْرَة على مواردَ حُمْرٍ » .

كذا ضبطه ، وهو خطأ ، والصواب : على موارِدِ حُمُرٍ . وانظر الفاخر ، ص : ٩٠ .

٦١ ـ ١٩٣/ ٣ : « وأسر مالك بن عبد الله بن كنانة بن كلب فقال لزهير . . . » .

كذا وقع ، وفي الكلام سقط ، وتمامه كما في الفاخر ، ص : ١٧١ : وأسر



مالك بن عبد الله [بن هبل . قال : فلما أصيبوا ، وأفلت من أفلت أقبلت جارية من بني عبد الله] بن كنانة بن كلب فقالت لزهير . . . .

وبعد ، فأكتفي بهذا القدر اليسير مما سجلته على هامش نسختي من هذا الكتاب خلال قراءتي فيه . وأرجو أن يعود الدكتور المحقق عليه فيعارض نصوصه معارضة تامة بالفاخر وغيره من كتب الأمثال التي بين يديه ، ويقرأه القراءة الواعية البصيرة ؛ لأن الكتاب في صورته الحالية لا يصح الرجوع إليه ولا الإحالة عليه . والخير أردت .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .





- ٦ -

نَظَرات
فِي شرح هَاشِميّات الكُمَيْتِ[1]،
بتفسير أبي رياش

ليست هذه الطبعة من « هاشميات الكميت » التي حققها الدكتور داود سلوم والدكتور نوري حمودي القيسي ، وطبعت بعالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ببيروت ١٩٨٤ = أول طبعاتها ، فقد طبعت موشاة بتفسير أبي رياش وبشرح غيره من المحدثين غير ما مرة ، كما ذكر المحققان الفاضلان .

اعتمدا في تحقيق نصّ الهاشميات ثلاث نسخ مخطوطة ومطبوعة واحدة منها . وقد بسطا القول في ذلك في مقدمة التحقيق وفي آخر النص أيضاً .

وأرادا لطبعتهما هذه أَن تكون أجودَ طبعات الكتاب وأتمَّها وأحفلَها بالتحقيق والفائدة . ولم يكن ذلك عسيراً عليهما لِما لهما من مشاركة كبيرة في تحقيق النصوص وجمع أشعار الشعراء الذين لم تنته إلينا دواوينهم ، أو لم يجمع شعرهم من قبل .

فلهذا ما صنعا المستدركات التي جعلا فيها مستدرك الهاشميات من مراجع الأدب العربي ، وتعليق الدكتور نوري حمودي القيسي على النسخة المكية من هاشميات الكميت ، ومستدركاً على شعر الكميت للمحقق الأستاذ هلال ناجي ، والقصيدة النونية للكميت بتحقيق علاّمة الجزيرة الشيخ المحقق البصير حمد الجاسر أطال الله بقاءه .

وقد بذلا جهداً طيباً في تحقيق الكتاب ، ولم يدخرا وسعاً في إخراجه مخرجاً مشرقاً رائقاً .

---

(١) نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد ٣٦ ، الجزء ١ ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .



وعلى ما بذلاه في خدمة الكتاب ، فقد فرطت منهما هفوات وسهوات وأوهام ، وقد أُتِيا في ذلك من أمور .

أولها : مخالفتهما لما انتهجاه في سائر ما نشراه من التعليق على الكتاب وتخريج شواهده ونصوصه فقد اكتفيا ببيان فروق النسخ ، وهو ما نصّا عليه في مقدمتهما (ص : ٩) . ولا أدري لم فعلا ذلك ، وأخشى أن يكونا في عجلة من أمرهما .

وثانيها : اتّكاؤهما على ما وعته الذاكرة في ضبط اللغة .

وثالثها : عدم مبالغتهما في تصحيح الكتاب خلال الطبع .

ولو صنعا في تحقيق الكتاب ما ينبغي أن يصنع في مثله : من عناية بضبطه ، وتفسير لغريبه ، وتخريج لشواهده ، وتعليق عليه بما يوضح نصّه ، وصناعة للفهارس الفنية له = لكانا قد تمّما عملهما ، وأخرجا الكتاب في أبهى حلة من التحقيق والإخراج .

ولا أقصد في مقالتي هذه إلى سد هذا الخلل ، وهو جدير بأن تعقد له مقالة مفردة . ولعل المحققين الفاضلين يستدركان ما تركاه .

وقد عنّت لي خلال قراءتي الأولى في الكتاب نظرات في مواضع منه . فجعلتها في قسمين ـ أولهما لما بدا لي من التعليق على مواضع منه ، من غير ما استقصاء ، وثانيهما للهفوات المطبعية ، والسهوات التي فرطت من المحققين الفاضلين . وهذه هي أعرضها على قراءة المجلة ليروا فيها رأيهم (الرقم الأول للصفحة والثاني للسطر) :

[١] ١٣/ ١ « والحمـاةُ الكفـاةُ فـي الحـرب إنْ
لــفَّ ضــرامــاً وقــودهــا بضــرامِ »

صوابه : والحماةِ الكفاةِ في الحرب إن لَفْـ
ـفَ ضراما . . . .

بجرّ الحماة والكفاة بالعطف على ما قبلهما في الأبيات (٣ ـ ٥) ، وبجعل « لفـ » في الشطر الأول والفاء الثانية من « لفّ » في الشطر الثاني أو بجعل « لفّ »



في الشطر الأول مع وضع علامة التدوير بين الشطرين .

[٢] ١٣/ ١٢ « قال : وسئل ذو الرمة عن المطر فقال : غِثْنا ما شئنا » .

أقول : هكذا وقع! والذي رواه الأصمعي عن أَبي عمرو ـ أو عن عيسى ـ أنَّه قال : سمعتُ ذا الرمة يقول : قاتل الله أَمَة بني فلان ما أَفْصَحَها! قلتُ : كيف كان المطر عندكم ؟ فقالت : غِثْنَا ما شئنا . انظر إصلاح المنطق ٢٥٥ ، وتهذيبه للتبريزي ٥٦٩ (تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة) ، واللسان والتاج (غ و ث) . ومنال الطالب ٢٠٦ ، ومجالس ثعلب ٢٨٨ ومصادره هناك ومتخير الألفاظ ٢٠٧ ومصادره .

[٣] ١٤/ ٧ « أسوت الجرح : إذا داويتُه » .

صوابه : داويتَه ، بفتح التاء . انظر مغني اللبيب (أيْ) ص١٠٧ .

وسيأتي نحو ذلك ص٣١/ ٢ إذا قطعته ، ٥٨/ ٦ إذا شددته ، ١٥٠/ ١٤ إذا خرقته ، ١٥١/ ٦ إذا خطته .

[٤] ١٦/ ٨ « الطَّبُّ : الرقيق الحاذق » .

صوابه : الرَّفِيق ، كما في النسختين (أ) و(ب) ، وانظر اللسان (طبب)

[٥] ١٨/ ١٠ ـ ١١ « وقال ذو الرمة :

لطائم المسك يحويها ويُنْتَهَبُ »

وصوابه : وتُنْتَهَبُ ، كما في ديوان ذي الرمة ق١/ ٧٢ ج١/ ٨٥ ، أي تباع لطائم المسك ثم تشترى .

[٦] ٢١/ ١٢ :

« وغـارةٍ كحفيـف الـريـح زعـزعهـا مسعارُ حرب كصدر السيف بهلولِ »

صوابه : بُهْلُولُ ، بالرفع . والبيت من كلمة لطفيل الغنوي في ديوانه ق٥/ ٢٠ ص٥٩ .

[٧] ٢٦/ ١٤ « طرّاً : جمعاً » .

صوابه : جميعاً ، كما في النسخة (أ) هنا ، وفي غيرها ٦/٣٧ ، وفي جميع النسخ ٥٥/ ٢ .

[٨] ١٦/٢٦ « منا الذي هو ما إن طرَّ شاربه
والعانسون ومنا المُرْدُ والشُّيُبُ »

صوابه « والشِّيبُ » . والبيت لأبي قيس بن رفاعة ، انظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/ ٢٤٢ .

[٩] ١٤/٢٨ « والآطام : الجواسيق » .

صوابه : الجواسِقُ ، جمع جَوْسَق ، كجدول وجداول .

[١٠] ١٨/٢٨ « ترمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ » .

صوابه : « يَرْمي » . وهذا عجز بيت لبُجَيْرِ بنِ عَنَمَة الطائيِّ .

انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٢٨٧ ، والمؤتلف والمختلف ٥٨ ، ٥٩ ، وشرح المفصل ١٧/٩ ، وشرح شواهد الشافية ٤٥١ ، والتكملة (س ل م) وغيرها . وصدره :

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ....

وفيه روايات أُخَر .

[١١] ٣٥/ السطر الذي قبل الأخير : ويقال : إنَّ عِرْضَ الرجلِ نَفْسِهِ »

صوابه : نَفْسُه ، وهي خبر « إنَّ » .

[١٢] ٣٩/ ١٢ ـ ١٥ « والرُّمَّة : القطعة من الحبل .... وبه سمّي ذو الرمة ... ويقال سمّي بقوله :

أَشعثُ باقي رُمَّةِ التقليدِ »

الوجه : « أَشعثَ » بالفتح ، وهو صفة موصوف مجرور قبله ، وهو قوله :

وغيرَ باقي ملعب الوليدِ
وغير مرضوخ القفا موتودِ

أشعثَ . . . .

انظر ديوان ذي الرمة ق١١/ ٧ ج١/ ٣٥٨ .

[١٣] ٤٠/ ١١ « وَخَدَتِ الناقةُ تَخِدُ وخداً . وخَدْيٌ تَخْدِي خدياً »

صوابه : . . . . وخداً ، وخَدَتْ تخدي خدياً .

[١٤] ٤١/ ٣ ـ ٤ « والمُرِزَامُ : البعير الذي يأكل رطباً ويابساً ، ومنه قول الراعي :

كلي الحمض بعد المقحمين ورَازِمي . . . . »

صوابه : « والمُرَازِمُ » من المُرَازَمَة ، يقال رَازَمَتِ الإبل العام : إذا رعت حمضاً مرة وخلة مرة أخرى ، ونحو ذلك ، ويشهد له قول الراعي . وانظر اللسان والتاج (رزم) .

[١٥] ٤٤/ آخر سطر ـ ٤٥ ـ ١ : « السّانحُ : الذي يجيء من يسارك إلى يمينك ويوليك ميامنه وأهل الحجاز يتشاءمون بالسانح والبوارحِ من الظباء والطيرِ وغيرِها ما تجيء من ميامنك إلى مياسرك فتوليك مياسرها » .

صوابه : . . . يتشاءمون بالسانحِ . والبَوَارِحُ من الظباء والطيرِ وغيرِها : ما تجيء إلخ . برفع « البوارح » على الابتداء . وسيأتي نحو هذا الكلام ص١٠٧ .

[١٦] ٤٥/ ٩ ـ ١٠ « ولكن إلى أهل الفضائل والنّهى . . . .

يقول : طُرْبَى إلى أهل الفضائل والنهى . . . » .

صوابه : « طَرَبِي » وهو مصدر « طَرِب » في قول الكميت في أول هذه الأبيات :

طَرِبْتُ وما شوقاً إلى البيض أَطرب . . . .

ثم قال : ولكن إلى أهل . . . . . إلخ ، أي : ولكن طربي إلى أهل . . . إلخ .

[١٧] ٤٥/ ١١ ، ١٤ « حِجاة . . . وجمع حِجاة حِجَى ، ومنه أُولو الحِجَى .

صوابه : حَجَاةٌ وحَجًى ، بالفتح .

[١٨] ٤٨/ ٣ « ومنه تَعَلَّلَ جادبُه أي طلب علة يجدبه بها » .

أقول : هذه قطعة من قول ذي الرمة :

فيالك من خدٍ أسيلٍ ومنطقٍ رخيم ومن خَلْقٍ تَعَلَّل جَادِبُه

ديوانه ق٢٦/ ٢١ ج٢/ ٨٣٤ ، وسفر السعادة ٢/ ٩٣٣ .

[١٩] ٤٩/ ١ « ويسأل الجداءَ وهي العطية » .

صوابه : الجَدَا ، بالقصر .

[٢٠] ٥٠/ ٦ ـ ٧ « قال ذو الرمة :

خزايةٌ أدركته بعد جولته من جانب الحبل مخلوطاً بها الغضبُ »

الوجه : « خزايةً » بالنصب ، وهو مفعول له . انظر ديوانه : ق ١/ ٩١ ج١/ ١٠٣ .

[٢١] ٥٦/ آخر سطر ـ ٥٧/ ١ : « والرديفان : وَلِيًّا عهده ههنا يزيد بن معاوية ومعاوية بن يزيد . يقول : نؤذَى ونركَبُ بالخليفة وبوليّ عهده » .

صوابه : وبوَلِيَّيْ عهده .

[٢٢] ٦٩/ ٤ « وأَشِتَّتْ : تفرقت يقال : شَتَّتَ وأُشْتَتَ : »

صوابه : يقال : شَتَّ وأَشَتَّ . أي يقال فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى .

[٢٣] ٦٩/ ٥ قول الطِّرِمَّاح :

شَتَّ شعب الحيّ بعد التئام وشجاك اليوم ربع المقامِ

صوابه « المقامْ » بإسكان الميم ، والكلمة مقيّدة . انظر ديوان الطرماح ق٢٧/ ١ ص٣٩٠ .

[٢٤] ٩٠/ ١٤ ـ ١٥ ـ ٩١/ ١

والقُوبُ : الفرخ . وأنشد :

كما برئت قائبة من قُوبِ



وهذا مثلٌ . . . . » .

أقول : ليس ما أورده بشعر ، وأخشى أن يكون في الكلام سقط ، ولا يبعد أن يكون : « والقوب : الفرخ ، وأنشد :

[لهنّ وللمشيب ومن علاه   من الأمثال قائبةٌ وقوبُ

وقوله: إذا بلغتَ مكان كذا] برئَتْ قائبة من قوب. وهذا مثل. . »؛ أو نحو هذا.

والمثل « برئت ـ ويروى : تخلّصت ـ قائبة من قوب » في الصحاح واللسان والتاج (ق و ب) ، والجمهرة لابن دريد ١/ ٣٢٤ ، والمستقصى ٢/ ٢٣ ، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٨٠ ، ومجمع الأمثال ١/ ٩٨ ، وسمط اللآلي ٣١٥ ، وتمثال الأمثال ١/ ٣٩٢ .

[٢٥] ٩٥/ ٣ « مُلِثٌّ مَربَ يحفش الأكم ودقه . . . . »

صوابه : « مُرِبّ » ، من أَرَبّت السحابة : دام مطرها .

[٢٦] ٩٦/ ١ « وسطه كاليراع أو سرج المجدل   حينا يخبو وحينا ينير

صوابه : . . . . المجـ   ـدل حينا . . . .

[٢٧] ١٠٢/ ١٤ ـ ١٥ « قال الراعي :

وأَدماءَ من سِرِّ المهارى نجيبةٌ »

صوابه : نجيبةٍ ، وهو نعت لـ « أدماءَ » .

وأقول : على ما ورد في اللسان (ضها) لا يكون هذا الشطر للراعي ، ففيه : « ورُوي أنَّ عدة من الشعراء دخلوا على عبد الملك فقال : أجيزوا :

وضهياءَ من سرّ المهارى نجيبةٍ   جلست عليها ثم قلت لها إخٍّ

فقال الراعي :

لتهجعَ واستبقيتُها ثم قلَّصت   بسُمْر خفاف الوطء وارية المخِّ

وانظر ديوانه (ط . بيروت) ص٥٢ ، ٣١٣ . .

[٢٨] ١٠٩/ آخر سطر : « والحياء هو التَوْءِبة » .

صوابه « التُّؤْبَة » بضم التاء ، وإسكان الهمزة وفتحها .

[٢٩] ١٢٣/ ٤ ـ ٥ قال المفضّل البكري :

يومَ كسُّ القوم رُوقُ »

صوابه : « المُفَضَّلُ النُّكْرِيُّ » . وما أنشده المؤلف بعض بيت من الأصمعية (٦٩) ، وانظر ترجمته ومصادرها هناك .

[٣٠] ١٢٤/ آخر سطر :

« والوازعون المُقْرِبُون من الـ أَمْرِ وأهل الشغاب إن شغبوا »

صوابه : المُقَرَّبون ، وبهذا يتزن البيت أيضاً .

[٣١] ١٢٥/ ٥ « وروى الأمويُّ : والوادعون والمُقْرِبُون » .

صوابه : والوادعون المُقَرَّبون . والواو مقحمة مخلة بالوزن ، وهي ليست في النسخة (ب) . أراد أن الأموي روى « والوادعون » مكان « والوازعون » .

[٣٢] ١٢٩/ ٥ « ومثله كذِباً ومَيْناً » .

أقول : هذه قطعة من قول عديّ بن زيد :

وقدّمت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذباً ومَيْنَا

انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٦ ٩٧/ ١٠٢ .

[٣٣] ١٣٨/ ٨ « والنقَب : الحفاءُ » .

صوابه : الحَفَا ، بالقصر .

[٣٤] ١٤٢/ ٤ : « إلى تَوْأم كأنها قَرَدُ العهن

ببيداء لأُمِّها الزَّغَبُ

كذا!! وهو مختل وفيه تحريف ، وصوابه :

إلى تُؤَامٍ كأنها قَرَدُ الـ ـعهن ببيداء لأُمْها الزُّغَبُ

وكذا في السطرين ٦ ـ ٧ الصواب : تُؤَام ، ولأمها ، ولأُمةٌ ، وقد فسرهما المؤلف .

[٣٥] ١٤٣/ ١٣ :

« كُمَيْت كماء النّيّ ليست بخمطة ولا خلة يكوي الشَّروب شهابُها

صوابه : الشُّروب ، بضم الشين ، وهم الندامى ، والبيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ١/ ٧٢ .

[٣٦] ١٤٧/ ٨ ـ ١٦ :

« فقد طال هذا النوم واستخرج الكرى مساويَهم لو أَنّ ذا المَيْلَ يعدلُ

. . . .

ويروى : لو أَن ذا المَيْلِ بالفتح والكسر أراد هذا الميلُ ومن أراد به هشاماً وهو ذو المَيل » .

أقول : في الكلام سقط ولعل تمامه : « أراد هذا الميلَ ، ومن [كَسَرَ] أراد به هشاماً وهو ذو الميل .

وقوله « أراد » أي أراد بالفتح هذا الميل ، فالميل بدل من اسم الإشارة « ذا » وهو بالكسر مضاف إليه ، و« ذا » في هذا الوجه من الأسماء الخمسة .

[٣٧] ١٤٨/ ١ « ومنه (مِلَّةُ أبيكم إبراهيم) » .

صوابه « مِلَّةَ » بالنصب ، وهي الآية ٧٨ من سورة الحج .

[٣٨] ١٥١/ ٩ « ومنه قوله تعالىٰ (إنَّك لا تظمأ فيها ولا تضحى) » .

هي الآية ١١٩ من سورة طه ، والتلاوة (وأنك) بالواو ، وهي ثابتة في النسخة (ب) والأحسن إثباتها .

و« إنك » بكسر الهمزة كما أثبتت في الكتاب قراءة نافع وعاصم في رواية أبي بكر . وقرأ الباقون (وأنَّك) بفتح الهمزة . انظر السبعة لابن مجاهد ٤٢٤ ، وغيره .

[٣٩] ١٥٣/ ١٤ « أراد ساسة الناس يعني القيام بأمورهم وهذا أعلى جهة الهزء بهم » .

صوابه : وهذا عَلَى جهة الهزء بهم .

[٤٠] ١٥٣/ ١٣ ـ ١٥٤/ ١

« فيا سَاسَتا هاتوا لنا من جوابكم ففيكم لعمري ذو أفانين مِقْوَلُ

. . . .

وأراد : يا ساستنا فحذف الهاء . . . » .

صوابه : وأراد : يا سَاسَتَاه فحذف الهاء ، كما في النسخة (ب) وإن كان ما فيها محرفاً .

[٤١] ١٥٩ ـ ١٣ :

« أَلَم يتدبّر آيةً فتَدُلُّه على ترك ما يأتي أو القلبُ مُقْفَلُ

صوابه : . . . . فتدلَّه . . . . . أَمِ القلب مُقْفَلُ

وهي « أم » على الصواب في النسخة (ب) . وهذا البيت مأخوذ من قوله تعالىٰ : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [سورة محمد : ٢٤] .

[٤٢] ١٦٦/ ١٢ ـ ١٤ « قال :

(لا يدفنون منهم من فاضا)

والمكبّل : المقيد . . . » .

صوابه : لا يدفنون منهم من فاظا

والبيت لرؤبة من أرجوزة له ، انظر تخريجه في سفر السعادة ١/ ٤١١ وزد على ما فيه : الزاهر ٢/ ٣٦٠ ، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ٦١٧ ، والفرق لابن السيد ٥٩ .

ولم يرد البيت في النسخة (أ) ، فلعل أبارياش لم يستشهد به ، وإنما زيد في الكتاب ، فيبعد أن يَهِم مثل أبي رياش في إنشاده .

[٤٣] ١٦٨/ ٨ :

« تهافت ذئبان المطامع حوله فريقان شتى ذو سلاح وأعزلُ



وكذا وقع « ذئبان » فيما فسره أبو رياش . وصوابه « ذِبَّان » كما في النسخة (ب) . قال أبو رياش في شرحه : « وذئبان [ذِبَّان] المطامع أصحاب يزيد . . . شبههم بالذئبان [بالذبان] في خسّتهم وطمعهم ووقوعهم في الأشياء .

[٤٤] ١٨٧/ ١٥ : « يقال أن على نفسك أي أرفِقْ والأَوْن الرِفْق والفَتْرَةُ » .

صوابه : أنْ على نفسك أيِ ارْفُقْ .

* * *

هذا بعض ما كنت علقته على هامش نسختي من هذا الكتاب خلال قراءتي فيه ، على غير قصد مني لتتبُّع جميع ما وقع فيه واستقصاء القول فيه .

وعلى ما بذله المحققان الفاضلان من جهد في تحقيق الكتاب وتصحيحه خلال الطبع فقد فرطت منهما سهوات ، وفشت الهفوات المطبعية في الكتاب ، وأنا ذاكر بعض ما اجتمع لدي من ذلك من غير ما استقصاء :

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
١٢/ ١٠	التِرْس	التُرْس
١٢/ ١٨	مُرْسِيَ : مُثْبَت	مُرْسِي : مُثْبِت
٢١/ ١٨	فَرَساً	فَرَسَا ـ فعل ماض
١٦/ ٣	تثَقب	تثقُب
١٦/ ٦	القَرَاد	القُرَاد
١٦/ ١٠	فضّلوا	فَضَلُوا
١٧/ ١٥	وُعُوْرُ	وَعُورُ ـ الواو العاطفة
١٩/ ١٠	وإنا نأكل	فإنا
٢٠/ ١٠	المتفَق	المتفِق
٢٠/ ١٢	حازم	خازم
٢٤/ ٣ ـ ٣	ثوأجا . . . والثوأج	ثُوَاجاً . . . والثُّوَاج
٢٧/ ٩	الدَّرع	الدِّرع

٣١/ ٦	بَقَيْتُ	بَقِيتُ
٣٢/ ١	إِستيعاب	استيعاب بحذف همزة القطع وسيتكرر مثل هذا مما كتبت همزة الوصل فيه همزة قطع ص٣٧/ ١٠ استوردت ، ١٠٦/ ٧ الاجتواء ، ١١٨/ ١٦ اضرب ١٣٥/ ١٢ ، ١٤ الزم ، اضرب ، ١٦٣ ـ السطر الذي قبل الأخير : الارتحال ، ١٦٧/ ٢ استحلوا ، ١٧٥/ ١٤ والاقتداء ، ١٧٩/ ٨ اقتضت ، ١٨٢ ـ السطر الذي قبل الأخير احتمل ، ١٨٣/ ٨ استقلك : استخفك ، ١٨٣/ ١٣ ارتعاش ١٩٢/ ١ اغرب ، ١٩٣/ ٦ اشتدت ١٩٩/ ٦ الاستحياء .
٣٢/ ١٠	أَرَم	إِرَم ـ كعنب ، أو أَرِم ككتف
٣٣/ ١٥	السَّفَلة	السَّفِلَة أو السِّفْلَة
٣٥/ ٧	الحلوُ	الحلوَ
٣٦/ ٦	رُغِم	رَغِم
٣٧/ ١٦	وبلغنا إِنَّ	أَنَّ
٤٦/ ٧	دُوَيِّبَةَ	دُوَيْبَّةٌ
٥٢/ ١١	وجُنْبٌ	وجُنُبٌ
٥٣/ ٤ ، ١١ و٤/ ٥	الحَرَوْرية	الحَرُوريَّة
٦١/ ٦	الأمواتُ	الأمواتَ
٦٤/ ٨	أَوْرُوها	أَوْرَوْها
٦٤/ ١٠	وإِنّ	وأَنَّ
٦٨/ ٢	أي أمةٍ	أُمَّةَ

٦٨/ ٨ ، ١٣	شريح	شريجِ
٧٢/ ١٥	رحمتِك	رحمتك
٧٣/ ٣	ونَضَبَ	ونَضَّب
٧٣/ ٤ ، ٩	لُغَب	لُغَّب
٧٧/ ٤	والجدب والقحط	والجدب : القحط ـ بحذف الواو
٧٨/ ٤	مُكوُد	مَكُود
٨٢/ ٥	والطِبُّ	والطَّبُّ
٨٤/ ١٢	وتِرْس	وتُرْس
٨٩/ ١	مَثَلان	مِثْلان
٩١/ ٢	غريان	غِرْبان
٩٨/ ٢	من راب	تحذف « من »
٩٨/ آخر سطر : نَقْباً		نَقَباً
١٠٧/ ٧	وأهل النجد	وأهل نجد ، كما في النسخة (ب) وكما سلف ص٤٥ .
١٠٩/ ٥	يَضْحَك مني الغوانيُ	يُضْحِكُ مني الغوانيَ
١١١/ السطر الذي قبل الأخر : أَن نصّ		إِنْ نصّ
١١٢/ ٨	أن نسبت	إِن نسبت
١٢٤/ ٨/ ١٢	خَيار	خِيار
١٢٤/ ١٢	الرِذال	الرُّذال
١٢٦/ ١٠	يَفِيض	يُفِيض
١٢٨/ ٣	أَعْيُوا	أَعْيَوْا
١٢٨/ ١٦	ويحولون	ويجولون ، كما في (أ) و(ب)
١٣٠/ ٣ ـ ٤	مرخ	مكررة
١٣١/ ١٤	يقال أسنت	مكررة

١٣٧/٨ ـ ٩	فاستخرج	تجعل السين منه في الشطر الأول
١٤١/١٢ ، آخر سطر	فِرْيتها	فَرْيتها
١٤١/١٣	جَشم	جَشِم
١٥٣/	وأفناه	وأفنان
١٥٧/٨ ـ ٩	ثوأجاً ـ كثوأج	ثُؤَاجاً ، كثُؤَاج
١٥٩/١٤ ـ ١٥	رأية ، رأي . . . وحاجِ	راية ، رايٌ . . . وحاجٌ
١٦٠/١٣	رَضِيْتَ	رَضِيَتْ
١٦٣/٧	الظِّماء	الظَّماء ـ أو الظَّمأ كما في (ب)
١٦٥/٤	وحبيت بن مظاهر	وحبيب
١٦٥/١	حجل ، محجّل	جَحْل ، مُجَحَّل
١٦٨/ السطر الذي قبل الأخير :	كل في	في كل
١٦٩/٨	إليهم	مكررة
١٧٢/٣	وراع ويروع	وراع يروع ـ بحذف الواو
١٧٢/٥ ـ ٦	الريح الشمأل	الشمال ـ بلا همز كما في (أ) وكما يأتي بعد سطرين
١٧٢/١٠	الجود	الجرد
١٧٦/٤	وأَن نزلت	وإن
١٧٧/١٢	وأَنهم	وإنَّهم
٧٧/ آخر سطر	وحُلِّلُوا	وحَلَّلُوا
١٧٩/٩	فيها بمعنى	فَهُما
١٨٤/	مُتأَسٍّ بكم	بهم ـ وينظر قوله في السطر السابع : أتأسى بهم .
١٩٦/٣	وأزائلهم	وأزايلهم
١٨٦/٣	أُغْضَى	أُغْضِي

١٨٧/ ١٠	الجِنان	الجَنان
١٩٦/ ٧	الخضاوم	الخضارم
١٩٨/ ١٠	من القطيع	تحذف « من »

* * *

وبعد فهذه جملة ما اتفق لي من التعليق والتصحيح خلال قراءتي الأولى للكتاب ، وأرجو أن أكون قد أصبت في بعض ما قلت ، والخير أردت ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

❑ ❑ ❑

تعليق على مقال
«نظرات في شرح هاشميات الكميت»

اطلعنا على مقال « نظرات في شرح هاشميات الكميت » بقلم الأستاذ محمد أحمد الدالي .

وقد تفضل الأستاذ الدالي فقرأ الكتاب قراءة عالم محبّ للعربية معجب بأدبها ، مخلص لهذا الميراث الذي يجب ألا يشوبه الخطأ أو يشوهه الإهمال .

وإن ترادف الأمثلة والشواهد يدل على هذا الجهد الغامر في مطالعة العمل ، ويندر أن نجد اليوم من يبذل هذا الجهد في رصد الآثار التراثيّة وقراءتها . فله منا الشكر على هذا الجهد حيث نبهنا إلى ما يجب الانتباه إليه لتصويبه في الطبعات القادمة إن شاء الله . وبعد أن يكون القارئ الكريم قد اطلع على مقال الأستاذ محمد أحمد الدالي فأرجو أن يلاحظ ما نريد أن نقدمه من ملاحظات :

١ ـ إن الكتاب كتب على الآلة الطابعة أكثر من مرة بسبب كثرة النسخ والتحريف الذي يسود فيها ، وبسبب تأخر وصول المخطوطات على فترات متباعدة مما جعل كثيراً من التحريفات من النسخ المتأخرة تدخل في النص باتخاذ هذه النسخ أصلاً للتحقيق وحين تصلنا نسخة أخرى أكثر دقة نضطر لجعلها نسخة ثانية أو ثالثة وقد نشير إلى الصواب في الهامش والسبب كما قلنا هو وصول النسخ على آماد متباعدة امتدت لأكثر من عشر سنوات .

٢ ـ لم نطلع على المسوّدات التي طُبِعت في بيروت ، ولم نعرف من هو الذي قام على تصويبها ، ولذلك فإن بعض الكلمات التي أشكلت خطأ في مكان ما من الهاشميات قد أشكلت صواباً في مكان آخر من نفس الكتاب وهذا دليل ضبطنا للنص أما الخطأ في الضبط حيث وقع فكان بسبب عدم إشرافنا على المسوّدات . ولم نحصل على نسخة من المطبوع من الهاشميات إلا بعد أن وزعت في كل العالم العربي فكنا آخر من يقرأ عمله وبذلك لم نتمكن أن نجهز الكتاب بقائمة خطأ

وصواب قبل توزيعه .

٣ ـ إن اختلاف الشكل في أوائل بعض أبيات الشواهد حيث رفعت وحقها أن تنصب مثلاً كان بسبب عدم الرجوع إلى الدواوين لأننا قررنا في هذه الطبعة وكما أشرنا في المقدمة عدم تخريج الشواهد لأن هوامش النص وما فيها من تحريف قد شغلتنا وقد تعاملت النسخ مع هذه الشواهد على أنها نصوص مستقلة وأوردتها بالصيغة المرفوعة أو المنصوبة حسب ما قبلها فأخذنا عنها هذا الشكل الذي ورد في هذه النسخ المخطوطة ، ولو كنا رجعنا إلى مصادر التخريج لتخطينا هذا الأمر ، ونشكر للأستاذ تنبيهه على نماذج من هذه الأمثلة .

٤ ـ أجمع نصوص جميع المخطوطات على صيغ واختلفت معها المعاجم في شرح المعنى والتوسع فيه فأدخله الأستاذ في باب النص الناقص أو غير الواضح . فقد جاء في الهاشميات (ص٤١س ٣ ـ ٤ : « المرازم : البعير الذي يأكل رطباً ويابساً ومنه قول الراعي » .

وقال الأستاذ الدالي : « وصوابه المرازم [وكانت الزاي في طبعتنا مفتوحة خطأ] يقال : رازمت الإبل العام إذا رعت حمضاً مرة وخلّة مرة أخرى وبنحو ذلك » .

وكأنه لم يرضه شرح أبي رياش فشرحه مرة أخرى . ونحن قد التزمنا بما هو موجود في جميع النسخ من شرح لا يطابق ما في كتب اللغة المتأخرة .

٥ ـ وجاء في الهاشميات (ص١٢٩ س٥) : « ومثله : كذباً وميناً » وعلق الأستاذ : أقول هذه قطعة من قول عدي بن زيد (ثم ذكر بيتاً) ، وهذا لا يدخل في باب خطأ أو صواب أو سهو ، فالنص هكذا ورد وهكذا أبقيناه ولم نعزه خطأ حتى تُصوّب نسبة النَّص .

٦ ـ جاء في الهاشميات (ص١٤٧س ٨ ـ ١٦) : « ويروي لو أن ذا الميل بالفتح والكسر أراد هذا الميل . ومن أراد به هشاماً وهو ذو الميل » . ويعلق الأستاذ الدالي : « في الكلام سقط ولعل تمامه : أراد هذا الميل ومن [كسر] أراد به هشاماً وهو ذو الميل » .

ونقول إن قول أبي رياش كان معبراً عن المعنى الذي أراد الأستاذ أن يكون . ولا



يمكن أن نفترض السقط ما دام القول يؤدي المعنى ولم تختلف فيه النسخ .

٧ ـ وجاء في الهاشميات (ص١٦٦ س١٢ ـ ١٤) : « لا يدفنون منهم من فاضا » ويرى الأستاذ الدالي : أن الرواية هي (فاظا) بالظاء . ولكن أبا رياش رواها (فاضا) بالضاد والدليل أنه استخدمه شاهداً على نص بيت الكميت في قوله :

وشيخ بني الصيداء قد (فاض) قبلهم . . . البيت . وفي المعاجم خلاف « في (فاض) و(فاظ) ومعناهما واحد والخلاف في القبائل التي استعملت أحد الاشتقاقين » .

٨ ـ جاء في الهاشميات (ص١٦٨ س٨) :

تهافت ذئبان المطامع حوله　　فريقان شتّى ذو سلاح وأعزل

ويرى الأستاذ الدالي أن الرواية المفضلة (ذبان المطامع) كما في الهامش عن النسخة (ب) . ولكن : كيف يكون الذبّان ذا سلاح وأعزل ؟ أليس الأصوب أن يوصف الذئب بأنه ذو سلاح وهو الذي لم تكلّ مخالبه ، والأعزل هو الذي فقد قدرته على الصيد ولم ينقطع عنه الطمع ؟ ومع كل ذلك ، تبقى ملاحظات الأستاذ الدالي قائمة . قد قرّبت الكتاب جملة وتفصيلاً إلى الكمال . ونجد شكره واجباً علينا إذا ما أخرجنا الكتاب مرة أخرى .

وبعد أن نكون قد صوّبنا ما وقع فيه من خطأ في النسخ أو هفوة في الطبع والله نسأل أن يمنح العربية من أهلها وأبنائها من يحرص هذا الحرص لتبقى لغة [كتاب] الله القرآن الكريم نقية خالصة ، بعيدة عن الدخيل والغلط إنه نعم المولى ونعم النصير .

المحققان :

د . داود سلوم

د . نوري حمودي القيسي





[حاشية على التعليق][(١)]

الأستاذ الفاضل الدكتور نوري حمودي القيسي :

قد أبيتم ـ أكرمكم الله ـ إلا أن تنظروا بعين الرضا إلى الكليمات اليسيرة التي أرسلتها إليكم ، ثم رأيتموها صالحة للنشر فنشرتموها في مجلة المجمع الغراء ، ثمّ تكرمتم فعلقتم عليها .

وقد هزني ثناؤكم وتقديركم ، لأنهما من عالم جليل مشهور معروف الفضل ، أجلّه وأقدره ، وإن كنت عند نفسي دون ذلك .

قرأت تعليقكم الكريم ، ورأيت أنّ من تمام حقكم علي أن أعلق عليه موضحاً لما ذكرتُه في مقالتي .

أما ما ذكرتموه في الفقرات (١ ـ ٣) من أنكم لم يتح لكم العناية بطبع الكتاب . . إلخ فهو بلا ريب سبب ما وقع في كثير من نصوص الكتاب من أخطاء الطبع . ولا يرتاب ذو عقل في أنكم لو أشرفتم عليه لبرأتموه مما وقع فيه . ولو أنكم كلفتم ذا خبرة بهذه الأعمال لقام بذلك على وجهه . وقد ألمعت إلى ذلك في المقدمة .

وأما أمر « المُرَازِم » ـ وهو ما ذكرتموه في الفقرة (٤) ـ فما أردت إلا التنبيه على وقوعه في الكتاب « المرزام » ـ الألف بعد الزاي ، وكأنه على مفعال ـ خطأ ، وأن صوابه « المرازم » ـ على مُفاعِل ـ ثم نقلت من اللسان ما نقلته بياناً للصواب فقط .

وأما ما نبّهتُ عليه من أن « كذباً وميناً » قطعة من قول عديّ = فلا أريد من ذلك أنه من باب الخطأ أو السهو ، بل أردت التنبيه على أن الكلمتين قطعة من بيت من الشعر . وهو ما ذكر في الفقرة (٥) .

وأما ما ذكرتموه في الفقرة (٦) وأن كلام أبي رياش متجه مستقيم بغير زيادة

---

(١) من رسالة أرسلتها إلى الدكتور نوري حمودي القيسي بتاريخ ٢٩/٦/١٩٨٥ ، وسألته ألا ينشرها .

« كَسَر » في كلامه = فما أراه كذلك ، ولا بد من زيادة « كَسَر » أو « أضاف » أو نحو ذلك ليظهر المعنى الثاني الذي أراده أبو رياش ، ولا يفهم مراده بغير ذلك .

فالمعنى الأول كما ذكر هو على فتح اللام « ذا الميلَ » والثاني على كسر اللام « ذا الميلِ » بإضافة ذا إليه ، وذكرت وجههما في المقالة . فقوله « ومن أراد به هشاماً وهو ذو الميل » غير تام .

وأما ما ذكرتموه من أن أبا رياش روى بيت رؤبة فاضا بالضاد . . . ـ الفقرة (٧) = فالبيت لم يرد في النسخة (أ) وقلتُ « فلعل أبا رياش لم يستشهد به . . . » . وإذا صحّ أنه أنشده كذلك بالضاد فهو تغيير منه للرواية ، لأن البيت من أرجوزة ظائية لرؤبة أحلت على مصادرها في التعليق . ولا عبرة في معنى فاض وفاظ ولا في اختلاف القبائل التي استعملتهما بل العبرة للرواية .

وأما ما ذهبتم إليه (في الفقرة ٨) من أن ما وقع في مطبوعة الكتاب « ذئبان المطامع » صواب وفسرتم ذلك بما ذكرتموه = فيرد عليه أن الذئب لا يوصف بالخسّة والطمع والوقوع في الأشياء الموجبة لهلاكه ، وأن قول الكميت في الشطر الثاني « فريقان . . . » لا يراد به أن الذئبان ـ أو الذبان ـ فريقان . . . بل إن الشاعر رجع عن الاستعارة « الذئبان » ـ أو الذبان ـ إلى الحقيقة وقال : [هم] أي أصحاب يزيد : فريقان .

ويشهد لما ذهبت إليه من أن الصواب « ذبان المطامع » قولُ الجاحظ « ويقال في موضع الذم والهجاء : ما هم إلا فراش نار وذبّان طمع » الحيوان ٣/ ٣٠٤ ، وقولُ أبي رياش في تفسير البيت : « شبههم بالذبان في خسّتهم وطمعهم ووقوعهم في الأشياء [الموجبة لهلاكهم ـ من النسخة ب] » . ولهذا قيل في المثل « أخطأ من ذباب » لأنه يقتل نفسه في الشيء الحار أو الشيء المائع ويلزق به فلا يمكنه التخلص منه . الدرة الفاخرة ١/ ١٩٤ .





-٧-

شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي(١)

أخرج مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩٧٦ ، ١٩٧٧م) كتاب : شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٨٥هـ ، وقد قام بتحقيقه الدكتور محمد علي سلطاني ، ثم صدرت طبعته الثانية عن دار المأمون بدمشق (١٩٧٩م) .

وقد قدم الدكتور المحقق للكتاب بمقدمة عن حياة ابن السيرافي وكتابه ، وبذل جهداً كبيراً في تحقيقه فقارن بين شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه وشرح غيره لها ، وأشار إلى ما رآه « أجود وأوفى في أحيان كثيرة » وإلى اختلافهم في توجيه الشواهد ، وخرّج شواهد الكتاب من « شروح شواهد سيبويه أو غيرها مخطوطة ومطبوعة » وترجم « للأعلام الواردة في ثنايا النص » ، وذيّل « التحقيق بفهارس فنية جامعة » تيسر السبيل إلى الكتاب .

وأشار الدكتور المحقق إلى أن الكتاب كان قد طبع في القاهرة بتحقيق الدكتور محمد علي الريّح هاشم .

بدت لي في أثناء مطالعتي الكتاب جملة من التعليقات أنشرها مسوقة على الولاء . وقد رمزت للسطر بحرف (س) وللحاشية بحرف (ح) :

الجزء الأول

١ ـ ١/٦ ح٢ قال المحقق في الحاشية ٢ : « أما الفيروزآبادي في القاموس (الناب) ١/١٣٥ . . . » اهـ وكذا فعل أيضاً فيما وقفت عليه من حواشيه على الكتاب ، انظر ١/١١ (ح١ ، ٢) ، ١/١٠٤ (ح١) ، ١/١٦٨ (الحاشية *) ،

---

(١) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٦٠ ، ج٢ و٣ ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .



٣٤٩/١ (ح٢)، ٣٥٠/١ (ح٣)، ٤١٨/١ (ح١)، ٤٤٤/١ (ح١، ٢) . . . إلخ .

والصواب أن يحيل على المادة الأصلية وهي ههنا (ن ي ب) ، وإنما قدم صاحب القاموس « الناب » لأنه أشيع ألفاظ هذه المادة ، وهذا دأبه في سائر كتابه .

٢ ـ ١/ ١٥ س٤ « والشاهد منه أنه حذف الضمير . . . » والصواب « والشاهد فيه » .

وقول الشارح ص١٤ ـ ١٥ : « كله لم أصنع . . . الذي هو كلّه » نقله ابن خلف عنه ، انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٢٤١ .

وقد نقل ابن خلف كثيراً من كلام ابن السيرافي ، وقد تابعت بعض هذه النقول ، وسأنصّ عليها .

٣ ـ ١/ ١٦ ح٢ قال المحقق معلقاً على قول ابن السيرافي : « قال سيبويه : قال الراعي :

ليالـيَ سعـدى لـو تـراءت لـراهـب بـدومـة تجـر عنـده وحجيـجُ
قلـى دينـه واهتـاج للشـوق إنهـا علـى الشـوق إخـوان العزاء هيـوجُ »

قال : « والغريب أن ابن السيرافي أسند نسبتهما إلى الراعي إلى سيبويه ، وهما في الكتاب لأبي ذؤيب ، ويبدو أن سيبويه توهم ذلك . . . » اهـ .

كذا قال المحقق ونسب سيبويه إلى الوهم ، وغاب عنه أن نسبة كثير من شواهد الكتاب ليست من سيبويه نفسه ، انظر خزانة الأدب ١/ ١٧٨ ، وانظر ما كتبه الدكتور خالد عبد الكريم جمعة عن نسبة شواهد الكتاب في كتابه « شواهد الشعر في كتاب سيبويه » ص١٧٩ ـ ١٩١ وانتهى إلى « أنّ سيبويه نسب بعض شواهد كتابه ، وترك بعضها غير منسوب ، وأن العلماء الذين رووا الكتاب شاركوا في نسبة شواهده فتداخلت الشواهد التي نسبوها مع الشواهد التي نسبها سيبويه ، وأصبح من العسير تمييزها جميعاً بعضها من بعض . . » اهـ .

وقد أشار ابن السيرافي في مواضع من كتابه إلى اختلاف نسخ الكتاب في نسبة



أبيات بأعيانها إلى أصحابها . واختلاف نسبة البيتين في نسخ الكتاب دليل على أن سيبويه لم ينسبهما ، ولو نسبهما هو نفسه لما اختلفت النسخ في ذلك .

٤ ـ ١/ ٣٩ س٢ ـ ١٠ قول ابن السيرافي « الشاهد فيه . . . وأنه متى جاء لم تكرمه » نقله ابن خلف مختصراً منه . انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٩٧ .

٥ ـ ١/ ٤٦ ح٣ قال المحقق معلقاً على قول حاتم :

وأغفر عوراء الكريم ادخارَه وأعرض عن شتم اللئم تكرّما

قال : « وجعل المبرد في الكامل [١/ ٢٩١] هذا الشاهد من باب المفعول المطلق وأنه أضافه إليه ، أي ادخره أدخاراً كما تقول ادخاراً له . قلت : وفيه بُعد لاحتياجه إلى التأويل » اهـ .

كذا قال ، وفيما عزاه إلى المبرد وهمٌ قاده إليه ظاهر عبارته ، ولو تدبّر كلامه لم يقل ما قال .

وذلك أنّ انتصاب « ادخارَه » و« تكرّما » عند المبرد على المصدر المفسر لما قبله ؛ يشهد لهذا قولُه عقب بيت حاتم : « . . . إنما أراد للتكرّم » فلما طرح اللام عمل فيه الفعل ، وقولُه في المقتضب ٢/ ٣٤٨ : « . . . تقول جئتك ابتغاء الخير فتنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قال الشاعر : وأغفر عوراء . . . البيت . فإذا قلت جئتك أنك تحب المعروف فالمعنى معنى اللام . . . » .

وأما قول المبرد : « فأخرجه مخرج أتكرم تكرماً » فأراد أنه نصب على المصدر لكن المعنى معنى اللام ، أي هو مصدر مفسّر لما قبله وهو المفعول له .

والذي وقع في كثير من نسخ الكامل « إنما أراد التكرّمَ » ، وهو تصحيف صوابه « للتكرّمِ » كما وقع في بعض نسخه ، وقد بسطتُ القول في هذا في تعليقي على « الكامل » الذي انتهيتُ من تحقيقه وأسألُ الله أن يفرج كربه بظهوره للناس . وانظر الكامل (ط . رايت) ص١٦٥ وجزء التعليقات ص٦٦ ـ ٦٧ .

٦ ـ ١/ ٦٠ ح١ قال المحقق شارحاً كلمة « أخِمْ » التي وردت في قول ابن السيرافي س٥ : « ولم أنكل : لم أعجز ولم أَخِمْ عنه » قال : « الوخِم : الرجل



الثقيل . القاموس : وخم . . » اهـ .

قلت : الصواب أن (أخم) من خام عنه يخيم : إذا نكص . القاموس (خ ي م) .

٧ ـ ١/ ٦١ ح١ قال المحقق معلقاً على قول مالك بن زغبة :

لقد علمت أولى المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

قال : « . . . أما أبو علي الفارسي فقد جعل الناصب هو الفعل (كررت) فقال متسائلاً فهل يكون على أنه أراد أنني كررت على مسمع فلم أنكل عن الضرب فلما حذف الجار وصل كررت إلى مسمع فنصب . . . ثم تحفظ فقال : فإن ذلك لايحمل عليه ما وجد مندوحة عنه » اهـ .

كذا قال ، وعبارة أبي علي صريحة في أنه لا يجيز نصب « مسمع » بـ« كررت » على إسقاط حرف الجر . لكن أبا علي أجاز هذا الوجه في غير الإيضاح ، انظر الخزانة ٣/ ٤٤٠ .

٨ ـ ١/ ٧٤ ح١ قال المحقق معلقاً على قول الأخوص اليربوعي :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بشؤم غرابها

قال : « حار سيبويه في نسبة الشاهد . فقد جعله في ١/ ٨٣ للأخوص وفي ١٥٤ للأحوص بالمهملة وفي ٤١٨ للفرزدق . والصواب أنه للأخوص بالمعجمة . . . » اهـ .

كذا قال ، وقد سلف تنبيهنا في الفقرة (٣) على أن نسبة كثير من شواهد الكتاب ليست من سيبويه نفسه .

ثم إن « الأحوص » بالمهملة في الكتاب تصحيف من الناسخ أو الناشر ، فقد قال ١/ ١٥٤ : « وقول الأحوص الرياحي » والرياحي هو الأخوص! وانظر الكتاب (ط . عبد السلام هارون) ١/ ٣٠٦ .

أما نسبة البيت إلى الفرزدق فالظاهر أنها من سيبويه نفسه ، والله أعلم .

٩ ـ ١/ ٢٠١ قال المحقق معلقاً على نسبة الأبيات الميمية التي نسبها ابن السيرافي



إلى الدبيري ، وهي :

يا ريّها يوم تلاقي أسلما . . . الأبيات

قال : « . . . وقد تحيروا جميعاً في أمر نسبتها بين الشعراء : مساور بن هند العبسي وأبي حيان الفقعسي والعجاج والتدمري والدبيري وعبد بني عبس . والله أعلم بالصواب » اهـ .

وهذا الذي قاله ـ وإن ألمع فيه إلى اختلافهم في نسبة الأبيات ـ غير جيد ولا دقيق .

فأما الخلاف في نسبة هذه الأبيات فقد حكاه البغدادي في الخزانة ٤/ ٥٧٢ . فنسبت إلى ابن جبابة وهو شاعر جاهلي لص وهو من بني سعد ثم من بني عوف بن سعد بن جبابة ، ونسبت إلى مساور العبسي ، ونسبها بعضهم إلى العجاج ، وقال ابن السيرافي في شرح أبيات الغريب المصنف « للعجاج قصيدة يشبه أن تكون هذه الأبيات منها ، والرواية تختلف ، وأبيات العجاج في صفة فحل من فحول الإبل » ، ونسبت إلى أبي حيان الفقعسي ، ونسبت إلى الدبيري ، وإليه نسبها ابن السيرافي ، ونسبت إلى عبد بني عبس ، وإليه نسبت في مطبوعة الكتاب ، ولم ترد في الأصول التي اعتمدها الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه للكتاب .

وانظر ديوان العجاج ٢/ ٣٣٣ ، ٤٧٨ ـ ٤٨٠ ، والحلل ٢٨٤ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨/ ١٢٦ ، والكتاب ١/ ١٤٥ (بولاق) و١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧ (ط . هارون) .

وأما « التدمري » الذي وقع في تعليق الدكتور المحقق ههنا وفي ٢/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ح١ فهو تحريف وقع في شرح شواهد المغني للسيوطي ص : ٣٢٩ لم يتنبه عليه الدكتور ؛ والصواب أنه « الدبيري » .

و« الدُّبَيْرِيُّ » هذه النسبة إلى دُبَيْر وهو لقب كعب بن عمرو بن قُعَيْن بن الحارث ابن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة . انظر الأنساب ٥/ ٢٧٨ (ط بيروت) ، واللباب ١/ ٤٩١ ، والإكمال ٣/ ٣١٠ ، والمشتبه ١/ ٢٨٣ ، وجمهرة أنساب العرب ١٩٥ .



و« الفَقْعَسِيُّ » هذه النسبة إلى فقعس بن طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة . انظر الأنساب ٢/ ٤٣٧ ، وجمهرة أنساب العرب ١٩٥ .

ثم إن الدكتور المحقق قد علق على قول ابن السيرافي « قال الدبيري » قال : « معروف الدبيري ذكره المرزباني في معجم الشعراء ص٤٨١ وقال : أنشد له الجاحظ في كتاب الحيوان . انظر الأخير ص١٩٩ » اهـ .

لقد نسب المحقق الأبيات إلى « معروف الدبيري » وهو قول لم يقل به أحد .

وإذا كان معروف « دبيريّاً » فهل في نسبته إلى دبير ما يوجب علينا أن نصرف نسبة الأبيات إليه ، وهل فيها نصّ على أنه المعنيّ بـ « الدبيري » في قول ابن السيرافي ؟!! ناهيك بأنه قول لم يحكه أحد .

ثم إن ما حكاه عن المرزباني في معجم الشعراء لم يرد في أصل كتابه بل جاء في حاشيته . ثم إنه أحال على « الحيوان ص١٩٩ » ؟ وهو في الحيوان ١/ ٢٦٨ والبخلاء ٢٣٧ ، ولم يذكر المحقق كلا الكتابين في فهرس مصادره . [جاءت الإحالة على كتاب البخلاء ، ص١٩٩ (ط الجمهور ـ القاهرة ١٣٢٣هـ) في حاشية كتاب الحيوان للجاحظ ١ : ٢٦٨ هـ٢/ المجلة] .

١٠ ـ ١/ ٢٠٤ س٣ ـ ٤ : « ويكون مثل قولهم لا أبالك . والخبر محذوف تقديره (لافالها) أو (فيما يعلمه الناس) أو ما أشبه ذلك » .

الصواب : « . . . لا فالها أي فيما يعلمه الناس . . . » .

١١ ـ ١/ ٢١٢ س٥ : « قال المسيّب بن زيد مناة أحد بني عَبيد ، حين غزا حنظلة بن الأعرف الضبابي فأخذ غلاماً من غنيّ ، ثم [أخذه] أحدُ بني عبيد . . . » اهـ .

ضبط المحقق « عَبيد » بفتح العين ، وما أظنه رجع في ضبطه إلى كتب النسب .

قال الأمير في الإكمال ٦/ ٢٥ : « أما عُبَيد بضم العين وفتح الباء فجماعة » ولم يذكر أحداً ، ثم ذكر عَبيداً بالفتح وذكر جماعة ليس فيهم عبيد الغنوي هذا . فالظاهر أنه « عُبَيد » على التصغير ، وفاتت النسبة إليه صاحب اللباب ٢/ ٣١٨ ، وكذا ضبطه



الأستاذ عبد السلام هارون في جمهرة أنساب العرب ٢٤٧ .

وعُبَيد هو ابن سعد بن عوف بن كعب بن مالك بن جلان بن غنم بن عمرو ـ هو غني ـ بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان بن مضر .

وما جعله الدكتور بين حاصرتين [ ] قال في التعليق عليه : « زيادة يقتضيها الخبر ليست في المطبوع » اهـ . وهي زيادة لا يقتضيها الخبر بل هي مخلّة ، والصواب أن يكون الكلام : « فأخذ غلاماً من غنيّ ثمَّ أحدَ بني عُبَيد . . » . وبنو عبيد من غنيّ .

١٢ ـ ١/ ٢١٥ س٧ ـ ٨ ضبط المحقق روي بيتي ابن مقبل :

يأوي إلى مجلسٍ بادٍ مكارِهُهُمْ لا مُطعِمي ظلم فيهم ولا ظُلُمُ
شمٌّ مهاوين أبدان الجزور مخا ميص العشيات لا مِيلٌ ولا قُزُمُ

بالضمِّ .

ولا ريب أن ابن السيرافي رواهما مجروري الروي وعليه تكون الأوصاف التي وقعت في البيت الثاني مجرورة أيضاً ، فالصواب :

. . . . لامطعمي ظالم فيهم ولا ظُلُمِ
شمٍّ مهاوينَ أبدانَ الجزور مخا ميصِ العشيات لا مِيلٍ ولا قُزُمِ

يشهد لهذا أن ابن السيرافي أنشد البيت الأول وفيه « لا مطعمي » ـ وهي صفة مجرورة لـ « مجلسٍ » ـ ليبين أنّ رويَّ البيت الثاني مجرور لا مرفوع لأن « قزم » صفة ، وكذلك ما تقدمه من أوصاف لـ « مجلس » ؛ ولهذا ما قال أيضاً في خاتمة كلامه : « وقد أنشد البيت [أي : شمّ مهاوين . . .] في الكتاب على أنه مرفوع الروي ، وقد ذكرت ما فيه » اهـ .

وقد وقع البيت في الكتاب ١/ ٥٩ (ط بولاق) مرفوع الروي والأوصاف التي تقدمت القافية ، وليس في كلامه ما يدل على أنه أنشده بالرفع ، فضبطه الأستاذ عبد السلام هارون في طبعته من الكتاب ١/ ١١٤ بالجر . وإذا كان الضبط بالرفع متوارثاً في نسخ الكتاب فيسوغه أن البيت ينشد مفرداً ، ومثل هذا التغيير كثيراً ما يقع . وانظر ما قاله البغدادي في الخزانة ٣/ ٤٤٨ .

والبيت في المقاصد النحوية ٣/ ٥٦٩ ، وشرح المفصل ٦/ ٦٤ ، وهمع الهوامع ٢/ ٩٧ ، واللسان (هون) .

١٣ ـ ١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧ أنشد ابن السيرافي بيت الكتاب ـ ونسب للفرزدق ـ :

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى وأبي فكان وكنت غير غدور

والذي وقع في كلتا مطبوعتي الكتاب ١/ ٣٨ (ط بولاق) و١/ ٧٦ (ط هارون) : « وأَبَى » ، ولم يشر ابن السيرافي إلى اختلاف نسخ الكتاب في ضبطه ههنا ودأبه أن يفعل إما اختلفت النسخ .

والذي وقع في الكتاب في كلتا مطبوعتيه ـ وعنه ضبط في الإنصاف ١/ ٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٤ و٢/ ٣٦٣ و٣/ ٧٧ ـ تصحيفٌ لـ « وأبي » . وقد وقع على الصواب في البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥ وإن ضبطه المحقق « وأَبَى » متابعاً الضبط الذي وقع في الكتاب ، فقد قال ابن الأنباري عقب البيت : « أي كنت غير غدور وكان أبي غير غدور ، فاكتفى بذكر الثاني عن ذكر الأول . . . » . وكذا وقع « وأبي » في شرح أبيات سيبويه المنسوب لأبي جعفر النحاس ص٣٤ .

وقال ابن السيرافي معلقاً على البيت : « وأبي معطوف على الضمير الذي هو فاعل ضمنت ولم يؤكد حين عطف عليه ، لأنه جعل الذي بينهما عوضاً من التوكيد » اهـ . وعلق المحقق عليه بقوله : « . . . قلتُ : ولعله أراد القسم بأبيه ، وقد عُرِف عنه اعتزازه الشديد به ، وبذلك نتخلص من عدم توكيد ضمير (ضمنت) قبل العطف عليه ، وجواب القسم محذوف لتأخر القسم ، كقولك : أنت محق والله » اهـ .

كذا قال المحقق ، وهو تخريج لما لا يحتاج إلى تخريج ، وقولٌ لا يصحّ : أما قوله « لعله أراد القسم بأبيه . . . » فلا يقوم بالقسم معنى البيت ، ويكون الضمير في « كان » عائداً إلى « من » ؛ وليس هذا بمراد ، بل الضمير في كان يعود إلى « أبي » .

وأما قوله « وبذلك نتخلص من عدم . . . » فهو قولٌ مبنيٌّ على أنّ العطفَ على



الضمير في (ضمنت) قبل توكيده غيرُ جيد إن لم يكن أراد الضرورة . ولو رَجَع المحقق بصره فيما قاله ابن السيرافي في تعليل هذا لما قال ما قال ؛ فقد قال ابن السيرافي : « . . . ولم يؤكد الضمير حين عطف عليه لأنه جعل الذي بينهما عوضاً من التوكيد » اهـ . وهذا قول معروف . وفي القرآن الكريم : ﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ ﴾ [سورة الرعد : ٢٣] و﴿ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [سورة الأنعام : ١٤٨] .

١٤ ـ ١/ ٢٣٠ س٨ « ومن الخضرةِ [بمعنى] السوادِ قول اللهبي . . . » اهـ . ما بين حاصرتين زاده المحقق وقال : « زيادة تقتضيها العبارة » اهـ .

والعبارة لا تقتضي هذه الزيادة ، ومثلها دائر في كلام اللغويين .

١٥ ـ ١/٢٣٨ ـ ٢٤١ نقل البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥ الكلام على بيت الأعور الشني :

فليس بآتيك منهيُّها ولا قاصر عنك مأمورها

عن ابن خلف وهو كلام ابن السيرافي بنصه باختلاف يسير . وقد وقع في كلام ابن السيرافي كما أثبته المحقق تصحيف وتحريف ونحوهما . وفيما يأتي تصحيح ما وقع فيه :

* ١/ ٢٣٨ ح٢ قال المحقق معلقاً على بيت الأعور الشني : « . . . وأجاز الفارقي ـ كغيره ـ في (قاصر) الوجوه الثلاثة إلا أنه أعرب (قاصر) في حالة الرفع مبتدأ و(مأمور) فاعلاً سدّ مسدّ الخبر » اهـ .

قلت : وأجاز الفارقي الوجه الآخر في حالة الرفع وهو أن يكون « مأمورها » مبتدأ و« قاصر » الخبر ، والوجه الأول عنده أجود . انظر الإفصاح ٢١٥ ـ ٢١٦ .

* ١/ ٢٣٩ س١١ « قد أخبرت على أمة الله . . . » اهـ . صوابه : « أخبرت عن أمة الله » ، وما أثبته المحقق تحريف .

* ١/ ٢٤٠ س٧ « ثم أتى بالبيت وهو في ضمير الظاهر ، ونظيرُ المسألة . . . » اهـ.

وهو كلام مضطرب لا معنى له لم يتنبه عليه المحقق . والصواب : « ثم أتى



بالبيت ، وهو في الظاهر نظيرُ المسألة » . وجاء على الصواب في شرح أبيات المغني .

* ١/ ٢٤١ س١ « وجعل اللفظ بمنهيها كاللفظ بالمأمور . . » اهـ والصواب : « كاللفظ بالأمور » . وجاء على الصواب في شرح أبيات المغني .

* ١/ ٢٤١ س١ ـ ٣ « وكأنه حين قال : فليس بآتيك منهيُّها ، قد قال تأتيك الأمور ، ولو قال : ليس بآتيتك الأمور لجاز . . . » اهـ كذا أثبت المحقق هذه العبارة ، وفيها سقط وتحريف ، والصواب : « . . . قد قال : ليس بآتيتك الأمور ، ولو قال : ليس بآتيتك الأمور . . . » . انظر شرح أبيات المغني ٣/ ٢٧٥ ، والإفصاح ٢١٧ .

١٦ ـ ١/ ٢٤٢ ح٢ أحال المحقق على القاموس (الحزم) . والصواب أن يحيل على (ح ر م) .

١٧ ـ ١/ ٢٤٦ س١ بيت عامر بن الطفيل :

قـالـوا لهـا إنـا طـردنـا خيلـه قَلَـحَ الكـلاب وكنـت غيـر مطـرّد

كذا ضبطه المحقق ، والصواب « قُلْحَ » جمع أَقْلَح من القَلَح وهو صفرة تعلو الأسنان . وانظر ديوان عامر ص٥٥ ، وشرح الأنباري على المفضليات ص٧١٢ . ومثله قول عامر أيضاً [ديوانه ص١٥] .

أفـرحـت أن غـدر الـزمـان بفـارس قُلْـحَ الكـلاب وكنـت غيـر مغلّـبِ

جاء في شرحه : « نصب قُلْح على السبّ والشتم ويجوز أن يكون نداء مضافاً » . ورأى ابن السيرافي أنه منصوب بإضمار فعل على السبّ ، ورأى الضبي أنه أراد يا قلح الكلاب . انظر شرح أبيات سيبويه ، والأنباري على المفضليات .

١٨ ـ ١/ ٢٧٤ س١ ـ ٩ قوله « وفي شعره . . . الذي يكون فيه الردف » نقله البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٧١ ـ ١٧٢ عن ابن خلف ، وهو كلام ابن السيرافي باختلاف يسير .

١٩ ـ ١/ ٢٧٤ قال ابن السيرافي عقب إنشاده بيت أوس :



تـواهـق رجـلاهـا يـداهـا ورأسـه   لهـا قتـب خلـف الحقيبـة رادف

« . . . والشاهد فيه أنه رفع (يداها) ولم يجعلهما مفعولتين لـ (تواهق) . وفي شعره اليدان منصوبتان بـ (تواهق) ، وإنشاده :

تواهق رجلاها يديه » اهـ

فعلق المحقق على هذا بقوله : « . . . قلتُ : والذي أراه رفع (يداه) لأنهما هما اللتان تواهقان رجليها والأتان تسير أمام العير فنقول : تواهق رجليها يداه » . اهـ .

وهذا قول مدفوع من وجوه :

الأول : أن ما ذهب إليه المحقق لا تؤيده رواية للبيت . وليس لنا مخالفة الرواية .

الثاني : أن الرواية في شعره ـ فيما قال ابن السيرافي ـ « تواهق رجلاها يديه » ، وانظر ديوان أوس ق٣٠/ ٥٤ ص٧٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٧١ . والمعنى فيها وفيما ذهب إليه المحقق على مخالفته للرواية واحد .

الثالث : أن ما ذهب إليه المحقق إلى مخالفته لرواية شعره مخالف للرواية التي استشهد بها سيبويه . وليس في رواية شعره ولا فيما ذهب إليه المحقق شاهد .

والأجود عندي ما جاء في روايته « رجلاها يداه » برفعهما ، كما في المخصص ٧/ ١١٣ ، ورسالة الغفران ٣٤١ ـ ٣٤٢ ، واللسان (وهق) . ولم يختر المعري هذه الرواية لانتفاء الضرورة ، وانظر كلام ابن جني في الخصائص ٢/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦ .

٢٠ ـ ١/ ٢٨٨ س٦ ـ ٨ « . . . لأنه كان عنده أن جعل بني طهية كثعلبة في الشرف والسؤدد والعزة .

والمعادلة بينهم جهل ، وثعلبة ورياح . . . » اهـ .

كذا وقع ، وقد قطع المحقق العبارة فلا يكاد يظهر لها معنى ، والصواب أن تضبط هكذا : « لأنه كان عنده أنَّ جَعْلَ . . . والمعادلةَ بينهم جهل . وثعلبة ورياح . . . » .



٢١ ـ ١/ ٣١٨ ـ ٣١٩ قوله « ومهلاً منصوب بإضمار فعل . . . وإن ضنوا لم أضن » اهـ هو بنصه في شرح شواهد شرح الشافية ٤٩٠ عن ابن خلف باختلاف يسير ، وهو نقله عن ابن السيرافي .

٢٢ ـ ١/ ٣٤٣ ح٢ علق المحقق على بيت الشماخ :

أواعدتني ما لا أحاول نفعه   مواعيد عرقوب أخاه بيَتْرَبِ

قال : « عند سيبويه عجز البيت فقط ، بلا نسبة . وهو للشماخ في ملحق ديوانه ص٤٣٠ أول ثلاثة أبيات سيذكرها الغندجاني في تعقيبه بعد قليل . وفي رواية الديوان (بيَثْربِ) بالمثلثة . وهو الصواب في بيت الشماخ ، بيد أن لجبيهاء الأشجعي بيتاً شبيهاً به قافيته (بيترب) . . . » اهـ ثم ساق ما عقب به الغندجاني في فرحة الأديب وأنشد أبيات الشماخ الثلاثة .

وفيما قال الدكتور المحقق نظر . فلا حجة في ملحق ديوان الشماخ ؛ لأن محققه إنما ألحق أبيات الشماخ الثلاثة عن الغندجاني نفسه في فرحة الأديب ٨٣ ، انظر ديوان الشماخ ص٤٣٠ .

وأما الجزم بأن الصواب في بيت الشماخ « بيثرب » ـ وهو قول الغندجاني ـ فلا دليل عليه . فهذا ابن السيرافي يرويه « بيترب » بالتاء ، وكذا رواه ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١١٣ . ورواه « بيثرب » أبو زيد فيما نقل عنه صاحب الأغاني ١٥/ ١٥١ (ط . بولاق) ووقع في طبعة دار الكتب ١٧/ ٩١ « بيترب » وهو ههنا تصحيف .

ورواه « بيترب » في بيت الأشجعي أبو عبيدة فيما حكاه ابن دريد في الجمهرة ١/ ١٢٤ ، وياقوت في معجم البلدان (يترب) ٥/ ٤٢٩ وقال : « فهكذا أجمعوا على روايته بالتاء المثناة » وعنه في الخزانة ١/ ٢٧ ، وابن قتيبة في عيون الأخبار ٣/ ١٤٧ ، والمعارف ٢٦٥ ، ونص على أنه هكذا قرأه في كتاب سيبويه على البصريين ، فصدّق رواية ابن السيرافي ، وسيبويه أنشد عجز البيت ، فاختلفا في إنشاد صدره ، وهو على رواية ابن قتيبة للأشجعي وعلى رواية ابن السيرافي للشماخ . ورواه « بيترب » أيضاً صاحبا الصحاح واللسان (ترب ، عرقب) ، والتبريزي في شرح قصيدة كعب ١٧ ، وابن يعيش ١/ ١١٣ (وأنشد بيت الشماخ



أيضاً) ، وابن مكي الصقلي في تثقيف اللسان ٥٧ . وروى « بيثرب » في الدرة الفاخرة ١/ ١٧٧ ، وأمثال أبي عبيد ٨٧ ، ووهم الميداني فيما نقله عنه في مجمعه ٢/ ٣١١ .

ولعل فيما قال ابن دريد توجيهاً لاختلافهم في الرواية ، فإنه قال : « . . . فمن قال إنه [يعني عرقوباً] من الأوس قال بيَثْرِب ، ومن قال إنه من العماليق قال بيَتْرَب ، لأن بلاد العماليق كانت باليمامة إلى وبار مما قرب منها ويترب هناك وقد كانت العماليق أيضاً بالمدينة » الجمهرة ١/ ١٢٥ .

٢٣ ـ ١/ ٣٦٧ قول ابن السيرافي س١ ـ ٤ : « الشاهد . . . المتقدمة » نقله ابن خلف بتصرف . انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٠٢ .

٢٤ ـ ١/ ٣٩١ س١٢ قال الشاعر :

اعتـاد قلبُـك مـن سلمـى عـوائـدَه وهـاج أهـواءكَ المكنـونـة الطللُ

كذا ضبطه المحقق برفع « قلبك » ونصب « عوائده » . والصواب : اعتاد قلبَك من سلمى عوائدُه ، بنصب قلبك ورفع عوائده .

٢٥ ـ ١/ ٣٩٢ قول ابن السيرافي س٤ ـ ١٣ : « وهو ما يعوده . . . الذي يبل ويندي » نقله عنه ابن خلف . انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٦٧ .

٢٦ ـ ١/ ٤١٧ بيتا أبي نخيلة :

بـريّـة لـم تـأكـل المـرققـا
ولـم تـذق مـن البقـول الفستقـا

هما في الشعر والشعراء ٦٠٢ ، والمعرب ٢٨٦ ، والوساطة ١٥ ، والتنبيهات ١٨٥ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

٢٧ ـ ١/ ٤٢٠ علق المحقق على قول الشاعر :

أستغفـر الله ذنبـاً لسـتُ محصيـه ربَّ العبـاد إليـه الـوجـهُ والعمـلُ

قال : « لم يعرف قائله ، غير أن لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (الدجيلي ص٢١٨) بيتاً يشبهه وهو قوله :



نبئت أن زياداً ظل يشتمني والقول يكتب عند الله والعملُ » اهـ

ولم يظهر لي مراد المحقق من إيراد هذا البيت . والبيتان ـ وإن اشتركا في القافية وهي « والعمل » ـ لا يجمع بينهما معنى .

والبيت الشاهد قال عنه البغدادي في الخزانة ١/ ٤٨٦ إنه من الخمسين التي لم يعرف قائلوها ، وهو في الخصائص ٣/ ٢٤٧ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٦ ، وابن يعيش ٧/ ٦٣ و٨/ ٥١ ، وأدب الكاتب ٥٢٣ ـ ٥٢٤ ، والاقتضاب ٤٦٠ .

٢٨ ـ ١/ ٦٠٤ س٧ ـ ٨ بيتا قُرّان الأسدي :

أزوارَ ليلى يا لبرثنَ منكم أدلّ وأمضى من سليك المقانب
تزورونها ولا أزور نساءكم ألهفَى لأولاد النساء الحواطب

والصواب في الأول : « لَزُوّارُ ليلى » وما أثبته المحقق خطأ . ورواية الكتاب « لَخُطّابُ ليلى » . وأما قوله في البيت الثاني « لأولاد النساء الحواطب » فهو تغيير من النساخ لم يتنبه عليه المحقق ، والصواب : « لأولاد الإماء الحواطب » ويشهد له قول المؤلف نفسه عقب إنشادهما : « والإماء الحواطب : اللاتي يخرجن لالتماس الحطب . . . » .

وقال المحقق معلقاً على البيتين ح٢ : « أورد سيبويه البيت الأول ونسبه إلى فرار الأسدي وهو تصحيف ، والشعر لقران (بالقاف والنون) في . . . واللسان (سلك) . . . وادعى صاحب اللسان في (برثن) أن سيبويه نسب البيت إلى قيس بن الملوح » اهـ .

وقد أسلفت (في التعليق الثالث) أن نسبة عامة الشواهد في الكتاب ليست من سيبويه نفسه . وقد وردت نسبة هذا البيت في كلتا مطبوعتي الكتاب ١/ ٣١٩ (بولاق) و٢/ ٢١٧ (هارون) بين حاصرتين ، ولا ريب أنها وقعت في حواشي بعض النسخ فأثبتها ناشر المطبوعة الأوربية ثم ناشر مطبوعة بولاق والأستاذ عبد السلام هارون ، وجعلوها بين حاصرتين إلماعاً إلى أنها ليست ثابتة في النسخ جميعاً وأنها ليست من كلام سيبويه ؛ وعبارة النسبة ذاتها تدفع أن تكون من كلام سيبويه ،

قال سيبويه : « . . . وأما في التعجب فقوله [وهو فرار الأسدي] : لخطاب ليلى . . . البيت » اهـ .

ثم إنه اتهم صاحب اللسان بالادعاء على سيبويه بأنه نسب البيت إلى قيس بن الملوح . وهذا قول لا يقوله من يعرف طبيعة اللسان وأن صاحبه بناه على أصول اعتمدها ونقل منها . فابن منظور لم يدّع بل نقل عمن عزا نسبة البيت إلى قيس إلى كتاب سيبويه ، وهو وهم ممن نقل عنه ابن منظور ، ولا يقال في هذا إنه « ادعى » .

وفي الحاشية (٣) خرج المحقق بيت قران « لزوار ليلى . . » من معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢١ وليس البيت فيه بل الذي فيه بيته الثاني « تزورونها » وروايته « ألهف » .

٢٩ ـ ١/ ٦٠٤ س٢ قال ابن السيرافي : « كان قران عرقب امرأته ـ وهي ليلى بنت الشمردل . . » اهـ .

قوله « عرقب امرأته » أي قطع عرقوبها . وقوله « وهي ليلى بنت الشمردل » الذي في المحبر ٢١٤ أن الشمردل خالها ، وساق ابن حبيب خبر قران ص٢١٣ ـ ٢١٨ .

٣٠ ـ ٢/ ١٠ ح١ علق المحقق على قول ابن السيرافي : « قال الراجز وعندي أنه الحذلمي » قال : « لم تذكره المصادر لدي » .

قلت : « الحَذْلَميُّ » هذه النسبة إلى « حَذْلَم » وهو لقب منقذ بن فقعس بن طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة . انظر تعليق الشيخ الجليل العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني رحمه الله تعالىٰ على الأنساب ٤/ ٩٠ (ط . بيروت ١٩٨٠) ، وتعليق العلامة الشيخ محمود محمد شاكر في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٤٢ ـ ٦٤٣ ، ومعجم قبائل العرب ١/ ٢٥٥ .

والظاهر أن الشاعر « الحذلمي » هذا هو أبو محمد عبد الله بن ربعي . . . بن حذلم ـ هو منقذ ـ بن فقعس . . . بن أسد ، وأكثر ما يرد اسمه منسوباً إلى فقعس ، يشهد لهذا أن ثمة أبياتاً بأعيانها وردت في بعض المصادر سمي قائلها في بعضها أبا محمد الفقعسي وفي مصادر أخرى الحذلمي . انظر تهذيب الألفاظ ١١٦ ، ٤٦٣ ،



٥٨٤ ، وأدب الكاتب ٤٥ ح٧ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١٥٤ ، وسمط اللآلي ١٤٨ .

٣١ ـ ٢/ ٦٥ س١٠ « يمدح بذلك بغيضاً وهم من بني سعد » اهـ .

الصواب : « وهو من بني سعد » .

٣٢ ـ ٢/ ٦٨ س٥ « والباء ههنا بمنزلة (ما) يريد أن . . » اهـ .

وكيف تكون الباء بمنزلة (ما) ؟ والصواب : « والباء ههنا بمنزلتها في (ما) » . وانظر الكتاب ١/ ٣٦٢ .

٣٣ ـ ٢/ ١٣٦ س٨ ـ ٩ أنشد ابن السيرافي قول أبي أسماء بن الضريبة أو عطية بن عفيف :

يا كرز إنك قد فتكت بفارس   بطل إذا هاب الكماة مجرّبِ
ولقد طعنت أبا عيينة طعنة   جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا

ثم قال : « وفي ظاهر الأمر أنه قد أقوى . ولو روي (بطلٌ) على الرفع لجاز . . . » اهـ .

قلت : هكذا روى ابن السيرافي البيت الأول ، وروايته في اللسان والتاج (جرم) ، والاقتضاب ٣١٣ :

بطلٍ إذا هاب الكماة وجبّبوا

وجببوا : إذا فروا .

٣٤ ـ ٢/ ١٧٠ ح٢ قال المحقق معلقاً على الأبيات الثلاثة التي ثالثهما :

يا صاح بلغ ذوي الحاجات كلهم   أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب

قال : رويت الأبيات الثلاثة منسوبة إلى أبي الجراح العقيلي في معاني القرآن ٢/ ٧٥ . . . » اهـ .

ولم يستشهد الفراء في هذا الموضع من معانيه إلا بالبيت الثالث وحده ، ولم ينسبه إلى أبي الجراح وإنما قال : « أنشدني أبو الجراح العقيلي : يا صاح . . . » اهـ وليس يعني هذا أن البيت له ، وهذا ظاهر .

وقد حكى المحقق عن البغدادي الذي نقل عن سمط اللآلي ٦٥١ نسبتها لأبي الغريب .

٣٥ ـ ٢/ ١٧٢ ح١ أحال المحقق في تخريجه لأبيات دجاجة بن العتر التائية على المخصص ١٥/ ٢٣١ ؟ ولم أجدها فيه .

ونُسِب البيتان :

من كان أسرع . . . .

إلا كناشرة . . . . . .

لدجاجة بن العتر في أصول مجاز القرآن ١/ ٦١ ، ٢٨٣

٣٦ ـ ٢/ ١٧٧ ح٢ علق المحقق على الأبيات الثلاثة التي أنشدها ابن السيرافي والتي ثالثها :

فــي ليلــة لا نــرى بهــا أحــداً يحكــي علينــا إلا كــواكبهــا

قال : « الأبيات لعدي بن زيد في ديوانه ق١٤٦/ ٢ ـ ٣ ـ ٤ . . . ورويت الأبيات في خبر حبابة في الأغاني ١٥/ ١٢٢ . . . وفي الخزانة ٢/ ٢٠ زعم البغدادي أن سيبويه لم ينسب البيت إلى أحد ، وهو منسوب في الكتاب إلى عدي بن زيد ، وادعى أن الأصفهاني نسب هذه الأبيات إلى أحيحة بن الجلاح الأنصاري ، وهي في الأغاني بلا نسبة . . . » اهـ .

وفيما قال الأستاذ المحقق أشياء :

الأول : أنه أحال على ديوان عدي فأوهم أن الأبيات مما ثبتت نسبته إلى عدي ، وليس كذلك ، فإن محقق الديوان قد جعلها في قسم الأبيات المنسوبة إليه وليست له .

والثاني : أنه اتهم البغدادي ، وهو العالم الذي قضى عمره في التأليف في شواهد العربية فألّف خزانة الأدب وشرح أبيات مغني اللبيب وحاشية على شرح بانت سعاد ، وهو كغيره يعتريه الوهم والخطأ ، بيد أنّ توهيمه ونسبة الخطأ إليه لا يكونان ولاسيما في باب الشواهد إلا بعد الفحص والنظر والتمحيص والتتبع لأنه عالم خبير

بمصادر العربية قد صنع لشواهدها فهارس تيسر له الوصول إليها ، وكان لديه من الأصول المعتمدة ما كان يفخر ويعتز به ويذكره في كتبه .

فكان ينبغي للمحقق قبل أن يقول : « زعم البغدادي . . . وادعى . . » أن يتثبت مما قال ، على ما في قوله من ادعاء واتهام . فإذا علمت أن المحقق هو الواهم فيما زعم كان أعجب وأغرب .

أما أنّ سيبويه لم ينسب البيت ـ وهو ما قاله البغدادي ـ فهو صحيح لم يزعمه . وقد أسلفت القول في نسبة شواهد الكتاب (الفقرة الثالثة) . وعبارة نسبة الشاهد في مطبوعة بولاق ١/ ٣٦١ جعلت بين حاصرتين إلماعاً إلى أنها وردت في بعض النسخ ـ ولعلها عن حواشيها ـ والعبارة هي : « قال الشاعر (وهو عدي بن زيد) » وهي تدفع أن تكون من كلام سيبويه . ولم يقع البيت منسوباً في نسخة البغدادي من الكتاب أو نسخه ، فقد قال البغدادي : « وهذا البيت نسبه الشارح [يعني الرضي] المحقق إلى عدي بن زيد موافقة لشراح شواهد سيبويه ، ولم ينسبه سيبويه في كتابه إلى أحد وإنما أورده غفلاً . . . » وهذا قول عالم .

والثالث : أن المحقق نسب البغدادي إلى الادعاء بأن الأصفهاني نسب الأبيات إلى أحيحة وقطع المحقق بأنها في الأغاني بلا نسبة ، ولو رجع المحقق إلى ترجمة أحيحة في الأغاني ١٥/ ٣٦ لوجد الأبيات ثمة ، فما قاله البغدادي حق وصواب .

٣٧ ـ ٢/ ١٧٩ س٨ « . . . والضمير إذا وصله لم يحسن فصلُه . . . » اهـ .

كذا وقع ، وفي الكلام سقط ، ، تمامه : والضمير إذا [أمكن] وصلُه لم يحسن فصلُه . . .

٣٨ ـ ٢/ ١٨٠ ح١ ترجم المحقق في هذه الحاشية لأبي قيس بن رفاعة الأنصاري الذي أنشد له ابن السيرافي أربعة أبيات لامية ، فقال : « اسمه صيفي بن الأسلت . . . » .

وهذا خلط ، فهذه ترجمة أبي قيس بن الأسلت لا أبي قيس بن رفاعة .

وأبو قيس بن رفاعة اسمه دِثار ، ونقل السيوطي عن ثعلب أن اسمه نفير ، قال



أبو عبيد البكري : « وهو من شعراء يهود من طبقة الربيع بن أبي الحقيق ونظرائه . وهو شاعر مقلّ أحسبه جاهلياً » . انظر طبقات فحول الشعراء ٢٨٨ ، وسمط اللآلي ٥٦ ـ ٥٧ ، والخزانة ٢/ ٤٩ ، وشرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي ٢٤٤ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/ ٢٤٣ .

٣٩ ـ ٢/ ٢٢٨ س١ « وقوله (فما أعني) » اهـ .

كذا وقع ، والصواب « فلا أعني » يريد بيت الكميت الذي رواه ص٢٢٧ .

٤٠ ـ ٢/ ٢٤٢ س١٠ « يريد أنه فعلت هذا . . . » اهـ .

والصواب : يريد أنها . . .

٤١ ـ ٢/ ٢٤٦ ح١ قال المحقق معلقاً على قول زهير :

تعلمن ها لعمر الله ذا قسماً فاقصد بذرك وانظر أين تنسلكُ

قال : « البيت . . . وجاء في عجزه (فاقدر بذرعك) وكذا في شرح ديوان زهير . . . » اهـ .

قلت : رواية الأصمعي « فاقدر » ، ورواية ثعلب ـ وهو ما جاء في شرح ديوان زهير ـ « فاقصد » . انظر شعر زهير صنعة الأعلم ص٨٨ ، وشرح ديوان زهير ١٨٢ (ط . دار الكتب) و١٣٧ (ط . الدكتور فخر الدين قباوة) .

٤٢ ـ ٢/ ٢٦٤ ح١ علق المحقق على قول ابن السيرافي : « قال الأخزم بن قارب الطائي » قال : « لم تذكره المصادر لدي سوى ورود اسمه في البيان والتبيين ١/ ٣٣١ . . . » .

والذي في البيان والتبيين « أبو أخزم الطائي وهو جد أبي حاتم طيىء أو جد جده ، وكان له ابن يقال له أخزم . . » اهـ . وما للأخزم بن قارب الطائي ولأبي الأخزم ؟!

و« الأخزم » بمعجمتين هو الأخزم السِّنْبِسِيُّ الطائيُّ . والكلمة التي منها البيتان اللذان أنشدهما ابن السيرافي أنشد منها أبو تمام في الوحشيات ٤٠ خمسة أبيات ، وأنشدها الغندجاني في فرحة الأديب ١٤٢ ـ ١٤٣ عشرة أبيات . وأنشد له أبو تمام



الحماسية ١٩٥ انظر المرزوقي ٦٠٠ ، والتبريزي ٢/ ٧٧ (وفيهما : الأخرم ـ وكذا في أصول فرحة الأديب ـ وكان في أصول المرزوقي : الأحزم) . ويكثر في طيىء هذا الاسم ، انظر الاشتقاق ٢٩٥ ، ٣٩١ ، والإكمال ١/ ٣٥ ـ ٣٦ . وقد نص البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب على أنه « الأخزم » بمعجمتين .

و« السِّنْبِسِيُّ » هذه النسبة إلى سِنْبِس بن معاوية بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيىء ، انظر جمهرة أنساب العرب ٤٠٢ ، ٤٧٦ . ووقع في اللباب ٢/ ١٤٤ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ٢٥٩ ، والمؤتلف والمختلف ٤٠ في ترجمة الأعور السنبسي) ، ومعجم قبائل العرب ٢/ ٥٥٧ (انظر حاشيته) : « سنبس بن معاوية بن جرول بن ثعل » ؟ كذا ، ومعاوية بن ثعل هو أخو جرول بن ثعل ، وسنبس هو ابن معاوية .

٤٣ ـ ٢/ ٢٩٨ س٦ « ويروى : على أرياعها » . كذا أثبته المحقق وعلق عليه قال : « أي على طريقها ، وناقة مرياع : تذهب في المرعى وترجع بنفسها . . . » .

و« أرياعها » تصحيف صوابه « أرباعها » فأكد المحقق التصحيف بتفسيره إياه بما لا يصح ، وأنى له أن يقول « على أرياعها : على طريقها » ؟ وما للمرياع وللأرياع ، وما للأرياع وللطريق ؟!

والذي أراده ابن السيرافي أن البيت :

أمـا تـرى المـوت لـدى أربـاعهـا

يروى بـ« لدى » و« على » وقد شرح البيت .

٤٤ ـ ٢/ ٣٠١ ح١ أحال المحقق في تخريج بيت الكميت على المخصص ١٧/ ٣٧ وزعم أنه فيه بلا نسبة ، وهو فيه منسوب إليه .

٤٥ ـ ٢/ ٣٠٧ علق المحقق على قول ابن السيرافي : « قال طفيل بن يزيد المعقلي . . . » قال : « البيتان . . . لطفيل بن يزيد المعقلي في . . . ولطفيل ابن يزيد الحارثي في . . . والراجح أن الشاعر واحد فاسم جده معقل بن الحارث .

انظر معجم قبائل العرب ٣/ ١١٢٣ » اهـ .

لم يضبط المحقق نسبة الشاعر « المعقلي » ، وتابع صاحب معجم قبائل العرب على أن المعقل هو ابن الحارث بن كعب ؛ وبين المعقل والحارث رجالٌ .

أما نسبة الشاعر فهي « المُعَقَّلِيُّ » بضم الميم وفتح العين المهملة وفتح القاف المشددة وكسر اللام ، وهذه النسبة إلى « المُعَقَّل » وهو ربيعة بن كعب الأرتّ بن ربيعة بن كعب بن الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلَة بن جلد بن مذحج . انظر الإكمال ٧/ ٢٦٥ ، والأغاني ١٦/ ٣٢٨ في ترجمة عبد يغوث بن وقاص الحارثي (وفيه تحريف) ، وجمهرة أنساب العرب ٤١٦ ـ ٤١٧ . والظاهر أنه « المَعْقِلي » بفتح الميم وسكون العين وكسر القاف عند صاحب اللباب ٣/ ٢٣٥ .

٤٦ ـ ٢/ ٣١٨ قال ابن السيرافي عقب إنشاده بيت الراعي :

أشاقتك آيات أبان قديمها كما بُيِّنَتْ كاف تلوح وميمُها

قال : « ويروى (كما تَبَيَّنَتْ كاف) بفتح الباء والياء » اهـ .

كذا أثبته المحقق ، وهو تحريف مخلّ بالوزن ، والصواب « بَيَّنَتْ » ببناء الفعل للفاعل ، والرواية الأخرى ببنائه لما لم يسمّ فاعله .

وبيت الراعي في ديوانه (ط . راينهرت) ق٦٦/ ١ ص٢٥٨ .

٤٧ ـ ٢/ ٣١٨ ـ ٣١٩ بيتا الراعي اللذان أنشدهما ابن السيرافي هما في ديوانه (ط . راينهرت) ق٤٥/ ٢٦ ، ٢٧ ص١٧٧ .

٤٨ ـ ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠ قال ابن السيرافي عقب إنشاده بيت الحطيئة :

يا دار هند عفت إلا أثافيها بين الطوي فصارات فواديها

قال : « الشاهد في إسكان الياء من أثافيها وهي منصوبة » اهـ فعلق المحقق عليه قال : « سكنت الياء ضرورة في أثافيها ويجوز تشديدها » اهـ .

فيما قاله خطأ من وجهين :

أولهما : أنه قال « سكنت الياء » ثم قال « ويجوز تشديدها » والإسكان لا يقابل التشديد ، فكان عليه أن يقول « خفّفت » .



وثانيهما : أن الكلام ليس على التخفيف والتشديد ، ولا معنى لما قال ههنا . والكلام على الإسكان والنصب ، فكان ينبغي أن يقال : سكنت الياء ويجوز نصبها ، ولو نصب ـ على أن يكون البيت غير مصرع ـ لجاز . وانظر شرح شواهد الشافية ٤١٠ .

٤٩ ـ ٢/ ٣٢١ قال ابن السيرافي عقب إنشاده البيتين :

بـــالخيـــر خيـــرات وإن شـــراً فـــا
ولا أريـــــد الشـــــرّ إلا أن تـــــا

قال : « . . . وهذا الشعر يروى لنعيم بن أوس من ربيعة بن مالك . . . » وعلق المحقق عليه قال : « ورد اسمه في اللسان (معى) ٢٠/ ١٥٧ (لقمان بن أوس بن ربيعة بن مالك) ولم تذكره المصادر لدي » اهـ .

قلت : أنشد أبو زيد في النوادر ١٢٧ الشعر وعزاه لِلُقَيْم بن أوس من بني أبي ربيعة بن مالك ، وانظر شرح شواهد شرح الشافية ٢٦٢ ـ ٢٧٤ . ولعل « نعيم » ـ كما وقع في شرح ابن السيرافي ـ مما حرّفه النساخ في نصه ، أو يكون ذلك منه .

٥٠ ـ ٢/ ٣٧٤ س٢ :

مـــا إن تُبِيتينـــا بصـــوت صلـــب فيبيـــت منـــه القـــوم فـــي بلبـــال

كذا ، وصوابه : « ما إن تُبَيِّنُنا » يريد سلمى بنت حذيفة بن بدر . وانظر شرح شواهد شرح الشافية ١٨٧ ـ ١٨٨ .

٥١ ـ ٢/ ٣٧٦ يزاد في مصادر أبيات منظور بن مرثد الأسدي اللامية :

فســـلّ هـــمّ الـــوامـــق المغتـــلّ

الخزانة ٢/ ٥٥٠ ، والنوادر ٥٣ ، ومجالس ثعلب ٥٣٣ ـ ٥٣٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٤٦ ، وتهذيب الألفاظ ٤١٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٥١ ، وسفر السعادة ٢/ ٧٣٣ ـ ٧٣٥ (ط . مجمع اللغة العربية ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤) .

٥٢ ـ ٢/ ٣٧٨ ح١ س٨ قال المحقق في تخريجه الأبيات البائية :

لقـــد خشيـــت أن أرى جـــدبَبّـــا



قال نقلاً عن البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية : « ونسبها ابن عصفور وابن يسعون نقلاً عن الجرمي والسخاوي إلى ربيعة بن صبيح » اهـ .

و« ربيعة بن صبيح » تحريف صوابه « ربيعة بن صُبْح » كما قال السخاوي(١) ، وقد استقصينا تخريج الأبيات فيما علقناه على كتابه سفر السعادة ١/ ٤٥ .

٥٣ ـ ٢/ ٣٩٦ س٤ ـ ٥ قال ابن السيرافي عقب إنشاده بيت حكيم بن معية :

فيهـــا عيـــاييـــل أســـود ونُمُـــرْ

قال : « الذي في شعره : (فيه غياييل) » . وغياييل بالغين المعجمة تصحيف صوابه « عياييل » بالعين المهملة ، انظر ما قاله المؤلف (ابن السيرافي) بعد . والذي أراده ابن السيرافي أن الرواية في شعره « فيه » لا « فيها » . وقد استقصينا تخريج ابيات حكيم هذه في سفر السعادة ١/ ٣٩٥ .

٥٤ ـ ٢/ ٣٩٩ س٩ ـ ١٠ بيتا الراعي هما في ديوانه (ط . راينهرت) ق٥١/ ١ ـ ٢ ص١٨٤ .

٥٥ ـ ٢/ ٤٠٧ س٣ « فالاسم نحو أَلَنْحَج وأبنبم . . »

وصوابه : « ألنجج » بجيمين ، وهو العود الهندي .

٥٦ ـ ٢/ ٤٠٨ ح١ عزا المحقق إلى المخصص ١٠/ ١٦ ضبط بيت غيلان بن حريث :

عيـــدان شطـــي دجلـــة اليخضـــور

برفع اليخضور . لم تضبط راء اليخضور في المخصص والوجه ـ كما هو ظاهر قول أبي علي ـ الجر ، لأنه استشهد به على أنه يقال للماء اليخضور فيكون « اليخضور » بالجر نعتاً لـ « دجلة » والذي قاله ابن السيرافي في توجيه الجر والرفع

---

(١) [ووقع على الصواب في المصباح شرح أبيات الإيضاح لابن يسعون ، مخطوطة مكتبة شهيد علي ، اللوح ٦٧/أ ، قال : هذا البيت لربيعة بن صُبْح فيما زعم الجرمي . . . ونسب في الكتاب إلى رؤبة ، وليس في شعره ، ونسبها أبو حاتم في كتاب الطير في جملة أبيات كثيرة لأعرابي] اهـ. كتبتُ هذه الحاشية في ١٥/ ١/ ٢٠٠٨ .



غير جيد ، والصواب ما قلته إن شاء الله .

٥٧ ـ ٢/ ٤٣٣ س٨ « وقوله معدواً عليّ . . . »

والصواب : « معديّاً علي » يريد قول عبد يغوث :

أنا الليث معديّاً علي وعاديا

٥٨ ـ ٤٤٢ س١٠ « الذي تيمه الهوى ، استعبده »

والصواب : واستعبده .

وبعد ؛ فهذا ما اتفق لي من التعليق على مواضع من الكتاب ، ولم أستوف قراءته جميعاً . وأعود فأثني على الجهد الذي بذله المحقق في تحرير نص الكتاب والتعليق عليه بما يوضحه ، وأسأل الله تعالىٰ أن يوفقنا إلى الحق ، وفوق كل ذي علم عليم .





- ٨ -

كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج هو كتاب الجواهر لجامع العلوم الأصبهاني[١]

لم ينته إلينا من هذا الكتاب فيما أعلم إلا نسخة وحيدة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٥٢٨ تفسير . وهي نسخة قديمة كتبها أبو الحسن سالم بن الحسن بن إبراهيم الخازمي بمدينة شيراز سنة ٦١٠هـ .

ذهبت منها الورقة التي تحمل اسم الكتاب وصاحبه ، وذهب أيضاً صدر مقدمته . فجاء بعضهم وجعل في أوله ورقة كتب عليها بخط يباين خط ناسخ الكتاب « إعراب القرآن للزجاج »[٢] .

وعن هذه النسخة أخرج الأستاذ إبراهيم الأبياري هذا الكتاب . وكان قد مضى في طبعه واثقاً بما جاء في ورقة العنوان الملحقة بالأصل من اسم الكتاب ونسبته إلى الزجاج مطمئناً إليه ، ثم خالجه الشك في ذلك ، فألمح إليه فيما سمّاه « تمهيد لا تقديم » في صدر هذا القسم الأول من الكتاب[٣] ؛ ولهذا ما زاد في عنوان الكتاب فسماه « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » .

أمَّا نسبته إلى الزجاج فقد دفعها الأستاذ الأبياري في الفصل الذي عقده لـ « مؤلف الكتاب » في آخر هذا المطبوع ١٠٩٦/٣ ـ ١٠٩٨ ، وما ذكره حق

---

(١) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٦٦ ، الجزء ١ ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

(٢) انظر خاتمة هذا الكتاب المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » ٩٦٨/٣ ، وكلام الأستاذ الأبياري فيه ٣/ ١٠٩٠ ، ١٠٩٦ .

(٣) انظر مقالة الأستاذ النفاخ الأولى الآتي ذكرها ، ص٨٤١ منها .



صحيح . ثم رجَّح أن يكون مؤلف الكتاب مكّي بن أبي طالب القيسي ، فترجمه . وهو قول مدفوع لا يثبت على النظر .

وقد تصدى أستاذنا شيخ العربية في بلاد الشام العلامة أحمد راتب النفاخ لهذا الكتاب في مقالتين فذتين نشرهما في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، الأولى في المجلد ٤٨ ج٤/ ٨٤٠ ـ ٨٦٣ عام ١٩٧٣ ، والثانية في المجلد ٤٩ ج١/ ٩٣ ـ ١١٢ عام ١٩٧٤ .

عقد أولاهما لتحقيق نسبة الكتاب ، ودفع فيها نسبته إلى مكّي بما لا مزيد عليه . وكان ـ حفظه الله ـ خطر له أن يكون مؤلف الكتاب أبا الحسن علي بن الحسين بن علي الأصبهاني الباقولي المعروف بـ « جامع العلوم »[١] (ت٥٤٣هـ) ، ووجد له شواهد تقوّيه ، ثم لما وقف على كتاب « الكشف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة » لجامع العلوم طالعه « بأمور تقطع الشك باليقين ، **وتدلّ دلالة لا تعلق بها شبهة أن مؤلفه هو مؤلف الكتاب الآخر أيضاً** »[٢] فذكر أربعة أمور تُكره كلَّ قارئ لكلامه على التسليم بما قال .

وعقد ثانية المقالتين لتحقيق اسم الكتاب ، وقال في صدرها : « . . . **وأغلب ظني أنّ اسمه الصحيح الجواهر** . وذلك أني رأيت مؤلفه أكثر في « الكشف » من الإحالة على كتاب له بهذا الاسم ، وكلامه يدل على أنه معقود بأبواب ، وكل ما أحال عليه من أبوابه ومسائله مما اشتمل عليه هذا الكتاب . . . » فذكر أحد عشر نصّاً ثم قال : « **فالأرجح عندي أن هذا المطبوع إنما هو الجواهر** »[٣] .

فصاحب هذا الكتاب هو جامع العلوم يقيناً[٤] ، واسمه الصحيح الجواهر على

---

(١) عرّفت به تعريفاً موجزاً وذكرت مصادر ترجمته في مقالتي : « جولة جامع العلوم الأصبهاني الباقولي مع أبي علي الفارسي في الحجة » المنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٦٤ ج٣/ ٣٩٢ـ٤١٦ . [وقد سلفت في السفر الأول، القسم الثاني، المقالة الأولى، ص ص ١١٩ ـ ١٤٣ . وانظر ما يأتي من الكلام في تحقيق اسمه وغير ذلك ص ٢٨٤ ـ ٣٠٨] .

(٢) المقالة الأولى ص٨٥٠ .

(٣) المقالة الثانية ص٩٣ ، ١٠٩ .

(٤) وعلى أن كلام الأستاذ في مقالتيه غاية في الوضوح فقد وهم الدكتور محمود الطناحي فيما وعاه من=

الأرجح عند أستاذنا .

وقد حُبِّب إليَّ جامعُ العلوم ، على حدّة طبعه وشدة إعجابه بنفسه واعتداده بعلمه ، فاتخذتُه خدناً وصاحباً خمس سنين ، وكتبت عنه دراسة شاملة وحققت كتابه « الكشف »(١) . وتناولتُ بالدراسة كتابه « شرح اللمع »(٢) لابن جني وهو من أَجَلِّ شروحه ، وفصّلت القول في كتابه « الجواهر » وقطعت في دراستي له أنه هو هذا الكتاب المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » ، ثم عرضت أبوابه التسعين وقسمتها باعتبار العلم الذي تدخل فيه إلى خمسة أقسام هي أبواب علم النحو ، وعلم الصرف ، وعلم القراءات ، وعلوم البلاغة ، وعلم اللغة ؛ وذكرت أبواب الكتاب التي تدخل في كل قسم منها ، وتكلمت على بناء الكتاب ووضع أبوابه ، ثم بيّنت طريقة تأليفه ومصادره وشواهده وشخصية مؤلفه فيه ، ثم قوّمته ، ووصفت حال الكتاب المطبوع وذكرت في هذا الباب أشياء .

مضت سنوات عديدة على ذاك الكلام النفيس العالي الذي كتبه الأستاذ النفاخ بأسلوبه المحكم المتميز ، وسُنَيَّات على ما كتبته في رسالتي . وما كنت أنوي نشر شيء في هذا الباب ـ أعني تحقيق نسبة الكتاب واسمه ـ لأن ما انتهيت إليه يوافق جلَّ ما انتهى إليه الأستاذ ، وناهيك بكلامه .

= كلامه فيهما ، فجعل معنى ما قاله الأستاذ في تحقيق اسم الكتاب لِما قاله في تحقيق اسم صاحبه ، فذكر في مقدمة تحقيقه لـ « كتاب الشعر » لأبي علي الفارسي ص٩٦ أن الأستاذ انتهى « إلى أن مؤلف الكتاب يوشك أن يكون علي بن الحسين بن علي الضرير الأصبهاني الباقولي . . . » إلى آخر ما ذكره . والأستاذ كما علمت قطع بأنه مؤلف الكتاب ، واسم الكتاب على الأرجح ـ وهو ما عبّر عنه الدكتور بـ « يوشك أن يكون » ـ الجواهر .

(١) انظر « الكشف ، لجامع العلوم الأصبهاني ـ تحقيق ودراسة » . وهي رسالة جامعية نلت بها درجة الدكتوراة في النحو والصرف ، بمرتبة الشرف ، من جامعة دمشق ١٩٨٧ ؛ والإحالة عليها في هذه المقالة . والأرجح أن اسم هذا الكتاب « كشف المشكلات وإيضاح المعضلات » وبهذا الاسم يطبع في مجمع اللغة العربية بدمشق ، ولعلنا نفرغ من طبعه هذا العام إن شاء الله . [قلتُه عام ١٩٩٠ ، ثم صدر الكتاب عن المجمع عام ١٩٩٥ ، **فجعلت الإحالة على صفحات المطبوع**] .

(٢) لم ينته إلينا منه إلا نسخة يتيمة ، ولم تكن بين يدي أستاذنا النفاخ ، فلم يفد منها . [ثم وقفتُ على نسختين غيرها ، ثم طبع الكتاب عام ١٩٩٠ لكنه لم يبرز إلى الناس حتى عام ٢٠٠٠] .



ثم وقفتُ في رمضان من هذا العام ١٤١٠هـ/ أيار ١٩٩٠م على الكتاب مطبوعاً طبعة ثالثة(١) (١٩٨٦) ، وهي مصورة عن الأولى(٢) ، وعنوانها هو عنوانها ، ونصُّها هو نصُّها ، وكلام المحقق الأستاذ الأبياري في خاتمة الجزء الثالث في الكلام على نسبة الكتاب هو كلامه الأول . لكنه لم ير إخلاء هذه الطبعة من فائدة ما ، فقال(٣) : « غير أن هذه الأبيات الثلاثة الفائية القافية(٤) التي جاءت في المقدمة ولم يعزها المؤلف لقائل ، والتي أشرنا في الحاشية هناك(٥) إلى أنها جاءت معزوّة إلى جامع العلوم علي بن الحسين ، وعلي بن الحسين هذا كانت وفاته سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة (٥٤٣هـ) وهذا ما ينفي نسبه الكتاب إلى مكي ، إذ وفاة مكّي كانت كما علمت سنة سبع وثلاثين وأربعمائة (٤٣٧هـ) . غير أن صاحب معجم الأدباء بتعقيبه الذي سقناه هناك في الحاشية عن البيهقي دفع أن تكون الأبيات من إنشاء جامع العلوم علي بن الحسين وإنما هي من إنشاده ، وهذه تعني أن الأبيات

---

(١) طبعته دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة . وقد أرخت « كلمة الختام » بعام ١٩٨٢ ، والظاهر أنه تاريخ طبع الطبعة الثانية منه .

(٢) [ثم تبيّن لي أنها مصورة عنها بعد إدخال صورتها بالحاسب، وجعل آي القرآن فيها برسم المصحف بالبرنامج الخاص به، وإصلاح بعض ما وقع فيها من أخطاء. وكتبتُ هذا في ٢٤/٨/٢٠٠٩] .

(٣) انظر خاتمة هذا المطبوع ص١٠٩٩ـ١١٠٠ .

(٤) وهي :

أَحِبِ النحوَ من العلم فقد ... يدركُ المرء به أعلى الشَّرف
إنما النحويُّ في مجلسه ... كشِهاب ثاقب بين السَّدَف
يخرُجِ القرآن من فيه كما ... تخرج الدرة من بين الصَّدف

قال الأستاذ النفاخ (المقالة الأولى : ٨٤٨) : « وهذه الأبيات قد نسبها إلى الجامع المذكور من ترجموا له ، وهم ياقوت في معجم الأدباء ١٣/ ١٦٤ـ١٦٧ ، والقفطي في إنباه الرواة ٢/ ٢٤٧ـ٢٤٩ ، والصلاح الصفدي في نكت الهيمان ص٢١١ ، والفيروزآبادي في البلغة ص١٥٥ ، والسيوطي في البغية ص٣٣٥ ، والخونساري في روضات الجنات ص٤٨٥ » اهـ . ولا أعرف مصدراً غيرها ذكر الأبيات .

(٥) لم يكن الأستاذ الأبياري قد عرف شيئاً عن الأبيات في الطبعة الأولى فلم يكتب شيئاً في التعليق عليها ، فأخذ في هذه الطبعة مما ذكره الأستاذ النفاخ ؛ ولم يذكر الأستاذ الأبياري فيها تعقيب ياقوت ! !

لسابق » . ثم ألمّ بما ذكره الأستاذ النفاخ في مقالته الأولى ، فقال : « **ولكن هذا التعقيب من ياقوت لم يقنع به الأستاذ أحمد راتب نفاخ في مقاله الذي نشره في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**[١] ، **ورأى أن هذا الكتاب لجامع العلوم ، وقوّى هذا عنده** . . . » فألمّ ببعض ما ذكره الأستاذ النفاخ ، ولم يبين رأيه فيه . وفيما قاله الأستاذ الأبياري في أداء معاني كلام الأستاذ النفاخ أشياء ما كانت لتقع لو حكاه على وجهه . ولا أتوقف إلاّ عند قول الأستاذ الأبياري : « ولكن هذا التعقيب من ياقوت لم يقنع به الأستاذ أحمد راتب نفاخ » .

فقد قال الأستاذ النفاخ عقب ما نقلته من كلامه في تخريج الأبيات الفائية (في الحاشية ٢ ص ٣٩٥) ما نصُّه : « **غير أن ياقوتاً** ـ وقد نقل ترجمة الرجل عن كتاب الوشاح لأبي الحسن البيهقي ، وعليه عوّل فيما يظهر الآخرون ـ **حكى نسبة الأبيات إليه بصيغة التمريض ، وقال عقبها** : « **قال البيهقي : وبعد ذلك تحقق أن هذه الأبيات من إنشاده لا من إنشائه** » . **وسها عن ذلك الباقون . ومن ثم قوي في نفسي أنه لا يبعد أن يكون هو مؤلف الكتاب ، وأن يكون البيهقي عنى** إنشاده الأبيات في مقدمته . . . » اهـ . هذا نصّ كلام الأستاذ النفاخ ، وذاك كلام قيل في أداء معناه!! ولا موضع فيه يمكن أن ينتزع منه معنى يؤدي عنه قول الأستاذ الأبياري : « هذا التعقيب من ياقوت لم يقنع به الأستاذ أحمد راتب نفاخ » .

ثم تلا كلام الأستاذ الأبياري هذا ما كان في الطبعة الأولى ، وهو ترجمة مكّي الذي رجّح الأستاذ الأبياري أنه مؤلف الكتاب ، وكأن شيئاً لم يكن ، سبحان الله .

إن موقف الأستاذ الأبياري من كلام الأستاذ النفاخ عجيب غريب يعسر تفسيره . فلو كان قانعاً به لوجب أن يغير أشياء كانت في الطبعة الأولى ، ويترجم جامع العلوم ، ويحذف ترجمة مكي و . . . . ، وكان ينبغي أن يكون له شأن آخر إن كان لم يرضه ولم يقنع به .

جاء الكتاب في طبعته الثالثة ، وصنيع الأستاذ الأبياري فيها ليذكّراني بما طويته من أمر هذا الكتاب ، وليلحا عليّ في نشره .

---

(١) أحال الأستاذ الأبياري على مجلة المجمع ج٤ م٤٨/ دمشق ١٩٧٣م .



فذكرتُ في مقالتي هذه في تحقيق نسبة الكتاب واسمه ما اجتمع لدي في هذا الباب من أمور تقطع بأن مؤلفه هو جامع العلوم ، ومن نصوص تقطع بأن اسمه الجواهر ، فيها ما ذكره الأستاذ النفاخ وفيها ما لم يذكره ، وبدا لي في بعض المواضع غير ما ذكره ، فذكرتُ ما رأيته من غير أن أذكر ما ذهب إليه لئلا أخرج عما قصدت إليه ههنا . وقد اختلفت جهتا الكلام في تحقيق اسم الكتاب ، فالكلام عند الأستاذ مبني على الرجحان ، وهو عندي مبني على القطع واليقين .

١
تحقيق نسبته إلى جامع العلوم

أمَّا أن يكون مؤلف هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » هو مؤلف « الكشف » و« شرح اللمع » جامع العلوم الأصبهاني = فهو ما تحقّقه وتدل عليه دلالة قاطعة لا يأتيها الشكُّ أربعة أمور[١] :

* **الأمر الأول** ـ وهو أَبْيَنُها دلالة ـ : إحالةُ صاحب الكشف وشرح اللمع [في بسط كثير من المسائل على كتب من كتبه أُحيل عليها في هذا المطبوع بما يدل على أنها من كتب صاحبه أيضاً ، بل إن عبارات الإحالة عليها فيها كثيراً ما تكون متطابقة أو متقاربة . وجملة ذلك أربعة كتب ، وهي الاستدراك على أبي علي ، والبيان في شواهد القرآن ، والخلاف بين النحاة ، والمختلف][٢] .

أما « **الاستدراك على أبي علي** »[٣] فذكره بهذا الاسم في آخر الكشف ص١٤٩٨ ، واقتصر منه على « الاستدراك » ص١٢١٦ ، ١٤٠٢ ، وسمّاه « المستدرك » ص٥٦٥ ، و« المسائل المأخوذة على أبي علي » ص١٠٣٧ ، ١١٢٨ ، ١٢٠٨ . قال في الإحالة عليه في الكشف ص١٢١٦ : « وقد تقدم في

(١) ذكرها الأستاذ النفاخ .
(٢) عن الأستاذ النفاخ بتصرف [مجلة المجمع ، مج٤٨ : ٨٦١ـ٨٦٢] .
(٣) [حققتُه وشرحتُه بعدُ ، وصدر عن مكتبة البابطين بالكويت ٢٠٠٧] .



الاستدراك » ، وص١٤٠٢ : « وقد أشبعت القول فيه في الاستدراك » ، وص٥٦٥ : « وقد ذكرناه في المستدرك » ، وص١٠٣٧ : « وليلحق هذا بالمسائل المأخوذة عليه » ، وص١١٢٨ : « فينبغي أن نورده في ذلك الكتيب في المسائل المأخوذة عليه » ، وص١٢٠٨ : « وقد ذكرنا ذلك في المسائل التي على أبي عليّ » . وأُحيل عليه في الكتاب الآخر المطبوع [باسم إعراب القرآن] بقوله ص٦٤٠ : « وقد بيّناه في الاستدراك » ، وص٦٨٤ : « وقد ذكرنا ما في هذا في البيان والاستدراك » ، وص٨٣٥ : « وقد ذكرنا في المستدرك أن هذا . . . » .

وأمّا « **البيان في شواهد القرآن** » فقد ذكره المؤلف بهذا الاسم في الكشف ص١١٧٠ (وفيه : بشواهد) ، ١٤٩٨ ، واقتصر منه على « البيان » في باقي المواضع . قال في الإحالة عليه في الكشف ص١٣١ : « وقد ذكرته في البيان » وص٢٧٦ : « ذكرته في البيان » ، وص٥١٦ : « وقد ذكرناها في البيان » ، وص٥٥٣ : « وإن أردت البيان فعليك بكتاب البيان » ، وص٥٩١ : « وقد ذكرناه في البيان » ، وص٦١٣ : « وقد فسرنا هذه اللفظة في أول كتاب البيان » ، وص١١٧٠ : « وقد ذكرنا ما في هذا في البيان بشواهد القرآن » ، وص١٢٣١ : « وقد ذكرت هذه الآية في البيان بجميع ما يتعلق بها » ، وص١٢٣٥ : « وقد تقدم هذا في البيان » . وأُحيل عليه في الكتاب الآخر [المطبوع باسم إعراب القرآن] بقوله ص٥٩٤ : « وقد ذكرنا هذا في البيان » ، وص٦٧٩ : « وقد نبهتك على الأبيات في البيان » ، وص٦٨٤ : « وقد ذكرنا ما في هذا في البيان والاستدراك » .

وأمّا « **الخلاف بين النحاة** » فذكره المؤلف بهذا الاسم في شرح اللمع اللوح ١/١٥٤ ، واقتصر منه على « الخلاف » في موضعين منه وفي الكشف . قال في الإحالة عليه في شرح اللمع ، اللوح ١/١٥٤ : « وقد ذكرنا هذا في الخلاف بين النحاة » واللوح ١/٩٥ : « وقد ذكرناه في الخلاف » واللوح ٢/١٠١ : « وقد ذكرنا هذا مستقصى في الخلاف » . وقال في الإحالة عليه في الكشف ص٢٤٢ : « وقد ذكرنا في الخلاف ما هو أتمّ من هذا » ، وص٨٧٢ : « وهذا الكلام قد استقصيناه في الخلاف » ، وص١٣٦٧ : « وقد استقصينا هذا في الخلاف » . وأحيل عليه في



الكتاب الآخر [المطبوع باسم إعراب القرآن] بقوله ص١٠٦ : « وحجاجهم مذكور في الخلاف » ، وص٤٧٧ : « وقد ذكرنا وجه كلّ قول في الخلاف » ، وص٦٥٥ : « وقد ذكرنا هذه المسألة في الخلاف » ، وص٦٥٨ : « وقد استقصينا هذا في الخلاف » ، وص٨٨٠ : « وقد ذكرت وجه كل قول في الخلاف » ، وص٩٢٩ : « ذكرته في الخلاف » .

وأما « **المختلف** » فقد قال في الإحالة عليه في الكشف ص١١٥٨ : « وقد ذكرنا في المختلف ما في هذا » ، وص١٣١٩ : « وقد ذكرنا هذا في المختلف » ، وفي شرح اللمع ، اللوح ٩٢/ ٢ : « وقد ذكرنا هذا في المختلف مستقصى » . وقد أُحيل عليه في الكتاب الآخر بقوله ص١٢٨ : « وقد ذُكر حجاج هؤلاء في المختلف » ، وص١٥٩ : « وقد ذكرته في المختلف »(١) .

* **الأمر الثاني** : تطابق الكلام على غير قليل من الآي والمسائل المتعلقة بها في الكشف وهذا المطبوع تطابقاً تامّاً ، وتقاربُه في كثير من ذلك [تقارباً يتجاوز التشابه العارض ويقطع بأن الكتابين من تأليف رجل واحد . بيد أنه قد يبسط في أحدهما معنى أجمله في الآخر ، أو يجمع في موضع من أحدهما ما فرقه في مواضع من الآخر تبعاً للمنهج الذي أخذ به في كل منهما](٢) . ومن أمثلة ذلك :

١ ـ الكلامُ على قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٦] في الكشف ١٧ ـ ١٩ ، والكتاب الآخر المطبوع ١٧١ ـ ١٧٢ .

٢ ـ والكلامُ على قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [سورة البقرة : ٣٢] في الكشف ٣٢ ـ ٣٣ ، والكتاب الآخر المطبوع ٥٣٩ ـ ٥٤٠ .

٣ ـ والكلامُ على قوله تعالىٰ : ﴿ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ ﴾ [سورة البقرة : ٥٨] في الكشف ٤٤ ، والكتاب الآخر المطبوع ١٧٢ .

---

(١) [والأرجح أنَّه هو الخلاف بين النحاة] .

(٢) عن الأستاذ النفاخ بتصرف [مجلة المجمع ، مج٤٨ : ٨٥٠] .



٤ ـ والكلامُ على قوله تعالىٰ : ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [سورة البقرة : ١٧١] في الكشف ١٢٤ ، والكتاب الآخر المطبوع ٤٧ .

٥ ـ والكلامُ على قوله تعالىٰ : ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [سورة البقرة : ١٧٣] في الكشف ١٢٥ ـ ١٢٦ ، والكتاب الآخر المطبوع ١٣ ، ٢٠ ، ٤٨٦ ـ ٤٨٩ .

٦ ـ والكلامُ على قوله تعالىٰ : ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [سورة البقرة : ١٧٨] في الكشف ١٣١ ـ ١٣٣ ، والكتاب الآخر المطبوع ٥٥٦ ، ٥٥٩ ، ٢٢ ـ ٢٣ ، ٤٨ ـ ٤٩ ، ١٠٩ .

٧ ـ والكلامُ على قوله تعالىٰ : ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا﴾ [سورة الأعراف : ١٣٧] في الكشف ٤٦٩ ـ ٤٧٢ ، والكتاب الآخر المطبوع ١٢٥ ـ ١٢٦ .

٨ ـ والكلامُ على قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [سورة طه : ٦٣] في الكشف ٨٣٢ ـ ٨٣٥ ، والكتاب الآخر المطبوع ٩٣٣ .

٩ ـ والكلامُ على قوله تعالىٰ : ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الحديد : ٢٩] في الكشف ١٢٣٧ ـ ١٢٣٨ ، والكتاب الآخر المطبوع ١٣٤ .

وفي الكتابين من ذلك أشياء كثيرة تغني الأمثلة السابقة عن التكثر بذكرها .

ويؤيّد ما ذكرناه من **أن هذه النصوص وأشباهها تقطع بأن الكتابين من تأليف رجل واحد ظاهرتان أُخريان** (١) :

أولاهما : اتّفاقُ الكتابين في العبارة عن « المبني للمفعول » أو « لما لم يسمَّ فاعله » بـ« المُرَتَّب للمفعول » ، ولا أعرف ذلك في غيرهما . جاء ذلك في الكشف ١٦٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ ، ٣٨٨ ، ٦٨٣ ، ٩٤٨ ، ١٠٣٣ ، ١٢٢٨ ، ١٣٢٠ ، ١٣٣٩ ، ١٤٥٠ . ومما جاء من ذلك في الكتاب الآخر المطبوع ما جاء فيه ١٧ ،

(١) ذكرهما الأستاذ النفاخ [مجلة المجمع ، مج٤٨ : ٨٥٥ـ٨٥٧] .



١٩٨ ، ٢٦٦ ، ٣٠١ ، ٤٦١ ، ٨١٥ .

وثانيتهما : تَرَدُّدُ عبارات في الكتابين هي مما جرى عليه رجل واحد ، ولا يكون مثلهما من قبيل الاتفاق المحض . ومن ذلك :

١ ـ قوله في الكشف ١٢٤١ : « ولكنها تخفى إلا على البُزَّل الحُذَّاق » وفي الكتاب الآخر المطبوع ٩٠٥ « وربما يشكل على البزل الحذاق » .

٢ ـ وقولُه في الكشف ٦٩٤ : « ثم فار فائره » وقولُه فيه أيضاً ٩١٨ : « ففار فائر القوم » ، وفي الكتاب الآخر المطبوع ٥٧٨ : « وفار فائر أحدهم » .

٣ ـ وقولُه في الكشف ٨٨٧ : « وخفيت عليهم الخافية » وقوله فيه أيضاً ٨٩٥ : « وخفيت عليه الخافية » ، وفي الكتاب الآخر المطبوع ٤٢ : « وخفيت الخافية عليهم » .

٤ ـ وقولُه في الكشف ٦٩١ « توالت عليك الفُتُوق » وقولُه فيه أيضاً ٧٧٦ : « يكاد يتوالى على العادّ الفُتُوق » ، وفي الكتاب الآخر المطبوع ٤٠٥ : « توالت عليك الفتوق » ، وقوله فيه أيضاً ٩٦٠ : « حتى لا تتوالى عليك الفتوق » ، وقوله فيه أيضاً ٥٠٣ : « يتسع على العادّ الخرق اتساعه على الراقع » . وفي الكتابين من ذلك أشياء أُخر غير قليلة يغني ما ذكرته عن التكثر بذكرها .

* **الأمر الثالث** : كنايةُ المؤلف في كتبه عن أبي علي الفارسي بـ « الفارس » و« فارسهم » ، وتعبيرُه عن بعض الأعلام بغير المشهور المتعارف عليه .

أما الكناية عن أبي علي الفارسي بـ « الفارس » فجاءت في الكشف ٦٢٩ ، ٧٢٧ ، ٩٥٧ ، ١٠٣٥ ، ١٤١١ ؛ وجاءت في شرح اللمع اللوح ١/٥٢ مكرر و١/٦١ و٢/٦٢ و٢/٨٦ ؛ وجاءت في الكتاب الآخر المطبوع ٨٧١ وفي مواضع أُخر كثيرة إلا أن الناسخ أو المحقق جعلها « الفارسيّ » وهي نسبة أبي علي ، انظر الكتاب الآخر المطبوع ٤٢ ، ١٢١ ، ٢٦٦ ، ٥٣١ ، ٥٩٣ ، ٦٢٧ ، ٧٤٨ ، ٩٠٠ وغيرها . والصواب فيها جميعاً « الفارس » ، فإن جامع العلوم لم يذكر أبا علي بنسبته في الكشف وشرح اللمع أيضاً .

وأما الكناية عنه بـ « فارسهم » فجاءت في الكشف ٧٢ ، ٤٧٧ ، ٦٢٩ ، ٧١٤ ، ٧٢٦ ، ٧٨٨ ، ٨١٥ ، ٨٧٥ ، ٩٥٠ ، ٩٥٥ ، ٩٥٧ ، ٩٩٥ ، ١٢٢٢ ؛ وفي شرح اللمع ، اللوح ١/٦٧ و١/٨٦ و١/١٢٢ و١/١٥٠ ؛ وفي الكتاب الآخر المطبوع ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٩٢٩ . وكنى عنه بـ « فارس الصناعة » فيه ، ٥٥٧ ، ٩٥٩ .

وأما التعبير عن بعض الأعلام بغير المشهور المتعارف عليه = فمن ذلك

١ ـ أنَّ أبا الفتح بن جني لا يُذكر في الكشف والكتاب الآخر المطبوع إلا باسمه « عثمان » . جاء ذلك في الكشف ١٣٢ ، ٥٠٤ ، ٥٨٦ ، ٦٩٥ ، ٨٨٣ ، ٨٨٩ ، ٩٧٧ ، ١٠٢٨ ، ١٢٥٨ ، ١٣١٢ ؛ وجاء ذلك في الكتاب المطبوع ٢٢ ، ٢٩ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٧١ ، ١٨٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٦٣٥ ، ٦٤٥ ، ٧٣٤ ، ٧٨٤ ، ٨٩١ ، ٩٣١ ، ٩٣٣ ، ٩٣٩ وما أعرف هذا في غيرهما .

٢ ـ وأنَّ حمزة بن حبيب الزيات كثيراً ما يذكر في الكتب الثلاثة بنسبته « الزيات » من ذلك ما جاء في الكشف ٢٩٤ ، ٦٦٢ ، ٦٩٣ ، ٧٦٢ ، ٩٤٢ ، ٩٦٧ ، ١٠١٨ ، ١٠٥٤ ، ١١١٢ ، ١١١٥ ، ١٢٨٢ ؛ وفي شرح اللمع ، اللوح ٢/١١ ، وفي الكتاب الآخر المطبوع ٣٦٤ ، ٥٩٥ ، ٦٨٣ وما أعرف هذا في غيرها .

٣ ـ وأن أبا حاتم السجستاني كثيراً ما يذكر في الكتب الثلاثة باسمه « سهل » من ذلك ما جاء في الكشف ٧١٦ ، ٩٥٣ ، ١١٩٢ ، ١٢٥٠ ، وشرح اللمع ، اللوح ٢/٤٩ و١/٥٩ ، والكتاب الآخر المطبوع ٩٥٩ ، وما أعرف ذلك في غيرها .

وفي الكتب الثلاثة من ذلك أشياء كثيرة يغني ما ذكرته عن التكثّر بذكرها .

* **الأمر الرابع** : نَبَزُه بعض أهل العلم بقوله « شارحكم » أو « شارحهم » أو « الشارح » أو « الشارحان » وتحامُله عليه وعلى من يذكره بنسبته « الرازيّ »[1] .

---

(١) جاء بهامش نسخة الأصل من الكشف ص١٣٣٣ عند قول جامع العلوم : « وقول شارحيكم » ما نصُّه : « يعني أبا مسلم والمرزوقي » . وأبو مسلم هو محمد بن علي بن محمد بن مهربزد الأصبهاني النحوي المفسر (ت٤٥٩هـ) ، ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء ١٨/١٤٦ـ١٤٧ ، ومعجم المؤلفين ١١/٤٩ـ٥٠ . وأما المرزوقي فهو أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي الأصبهاني (ت٤٢١هـ) صاحب شرح ديوان الحماسة ، ترجمته ومصادرها في سير =

أما من نبزه بـ « شارحكم » فذكره في الكشف ٧٥١ ، ٨٧٨ ، ٩٩٢ ، ١١٦٨ ، ١٢٧١ ، ١٤٤٠ ؛ وذكر « شارحهم » ص١٠٨٣ ، و« الشارح » ص٥٥٧ ، ٧٤٥ ، و« الشارحين » ص١٣٣٣ ، وفي الكتاب الآخر المطبوع ذكر « شارحكم » ص٢٧٩ ، ٥٩٠ ، ٨٦١ .

وأما « الرازي » فذكره في الكشف[1] ١٩٥ ، ٤١١ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥ ، ٨١٧ ، ١٠٢٢ ، ١١٤٣ ، ١٢٥٣ ، ١٢٩٦ ؛ وفي شرح اللمع ، اللوح ٥٠/ ٢ ، وفي الكتاب الآخر المطبوع ص١٦ (انظر الحاشية) ، ٢٤٩ ، ٤٧٦ .

هذه الأمور الأربعة التي ذكرناها تقطع بأن مؤلف « الكشف » و« شرح اللمع » ـ وهو جامع العلوم الأصبهاني ـ هو مؤلف الكتاب الآخر المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » .

٢
تحقيق اسمه والقطع بأنه « الجواهر »

أما اسم هذا الكتاب المطبوع باسم « إعراب القرآن ، المنسوب إلى الزجاج » فهو « الجواهر » غير شكّ . وذلك أني رأيت المؤلف في « الكشف » يحيل في غير

= أعلام النبلاء ١٧/ ٤٧٥ـ٤٧٦ . وربما كان المعني بـ « شارحكم » و« شارحهم » ـ يعني شارح أهل أصبهان ـ أبا مسلم .

[ثم وقفتُ بعدُ سنة ١٩٩٧ على مخطوطة طنطا فإذا في اللوح ١/١١٠ منها = ١٢٧١ من المطبوع : « وتحذلق شارحكم أبو مسلم » بزيادة « أبو مسلم » في المتن ، وهو مما وقع في حاشية أصلها ، فجعله ناسخه في المتن] .

وأما الرازي فهو أبو الفضل الرازي كما جاء بهامش الأصل ص٥٥٠ . وهو عبد الرحمن بن أحمد أبو الفضل الرازي المقرىء أحد الأعلام وشيخ الإسلام ، له تصانيف كثيرة منها جامع الوقوف واللوامح في شواذ القراءات (ت٤٥٤هـ) ، ترجمته ومصادرها في معرفة القراء الكبار ١/ ٤١٧ـ٤١٩ ، ومعجم المؤلفين ٥/ ١١٦ .

(١) [وقع في الكشف ١٩٥ من زيادات المخطوطة ب واريكم ، فجعلته شارحكم ، والصواب رازيكم كما وقع في مخطوطة طنطا اللوح ٢٣/ ١] .



موضع منه على كتاب له بهذا الاسم [معقود بأبواب ، وكلُّ ما أحال عليه من أبوابه ومسائله مما اشتمل عليه هذا الكتاب][١] . وهذا جميع[٢] ما وقفت عليه من ذلك :

١ ـ قال في كلامه على قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ٧٣] ص٢٣٨ ـ ٢٣٩ : « . . . وقيل في قوله ﴿ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ : إنّ اللام زيادة ، وهو استثناء مقدم ، والتقدير : لا تؤمنوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم . وقد ذكرنا في الجواهر هذا بأتمَّ من هذا » .

[وقد بسط القول في هذه الآية في الباب الرابع الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر » من هذا المطبوع باسم إعراب القرآن ص١١٢ ـ ١١٣ ، واختار في تأويلها الوجه الذي ذكره ههنا ، ثم عاد فذكره في « باب ما جاء في التنزيل من التقديم والتأخير » ص٦٧٦ . وقد ألمَّ بأشياء فيها ص٢٦ ، ٥٩ ـ ٦٠ ، ٣٧٥ ، ٦١٧ ، ٩٤٧][٣] .

٢ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾ [سورة الأنعام : ٨٣] ص٤١١ ـ ٤١٣ : « ﴿ تِلْكَ ﴾ مبتدأ ، و﴿ حُجَّتُنَآ ﴾ خبره . وظاهر النص يعطيك أن قوله ﴿ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾ من صلة ﴿ حُجَّتُنَآ ﴾ أي : وتلك حجتنا على قومه . وهذا إذا رُوجعوا فيه قالوا : إن قوله ﴿ ءَاتَيْنَٰهَآ ﴾ من صفة « الحجة » ، والصفة لا تفصل بين الصلة والموصول ، فينبغي أن يكون متعلقاً بمحذوف هذا الظاهرُ تفسير له . ـ هكذا في نسخة الأصل التي قرأها على المصنف داخل في « الحجة » ـ . . . إمَّا[٤] أن يكون خبراً آخر ، أو يكون على إضمار « قد » في

---

(١) عن الأستاذ النفاخ [مجلة المجمع ، مج٤٩ : ٩٤] .

(٢) ذكرها الأستاذ النفاخ جميعا إلا النصوص ذوات الرقام ٣ ، ٤ ، ٨ .

(٣) عن الأستاذ النفاخ [مجلة المجمع ، مج ٤٩ : ٩٤] .

(٤) أخشى أن يكون سقط بين قوله « هذا الظاهر تفسير له » و« إما أن يكون » شيء من كلام المؤلف ، والكلام مضطرب . وقوله « هكذا . . . في الحجة » أغلب الظن أنه مقحم . انظر التعليق على النص في موضعه من الكشف .



موضع الحال ، وكلاهما لا يفصل بين المصدر وصلته . قال : ويكون أن يكون التقدير : تلك حجتنا حجةً آتيناها ، فـ « حجة » المنصوبة حال و« آتيناها » من صفته . هكذا نقل عن أبي علي غلامُه . ونقل عنه أيضاً أن « حجة » محذوفة ، أي تلك حجتنا حجة آتيناها إبراهيم على قومه ؛ وهو أيضاً فصل بين الصلة والموصول . ويجوز أن يقدَّر : وتلك حجتنا معطاة إبراهيم حجة على قومه ، فتضمر « حجة » منصوبة على الحال أي وتلك حجتنا في حال كونها حجة على قومه . وقد ذكرناه في الجواهر » .

[وقد ذكر المؤلف هذه الآية في الباب الحادي والثلاثين الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من حذف « أن » وحذف المصادر والفصل بين الصلة والموصول » من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص٦٣٥ ـ ٦٣٦ وحكى فيه ما أصابه من كلام أبي علي فيها وما نقله أبو الفتح عن أبي علي . ودفع المؤلف ثمة ما ذهب إليه أبو علي فيما حكاه عنه ابن جني من أن الفصل بين الصلة والموصول بالحال يجوز لأن « الحال تشبه الظرف وقد يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره » قال المؤلف « والفصل بين الموصول والصلة لا يجوز بالظرف ولا غيره » . إلا أن المؤلف لم يذكر ثمة الوجه الأخير الذي ذكره هنا في « الكشف » ، والظاهر أنه المختار عنده لخلوّه من الفصل](١) .

٣ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿فَٱضۡرِبُواْ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ﴾ [سورة الأنفال : ١٢] ص٤٩٥ : « قيل أي فاضربوا الأعناق ، و« فوق » صلة . وعنده أن التقدير فاضربوا الرؤوس فوق الأعناق ، فحذف المفعول . وقد ذكرته في الجواهر بأَتمَّ من هذا » .

وقد ذكر المؤلف هذه الآية في الباب العشرين الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين . . . » من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص٤٨٣ ـ ٤٨٤ . وذكر ثمة وجهين في تأويل الآية : أحدهما أن يكون المفعول محذوفاً ، وأجاز أن يكون التقدير فاضربوا فوق الأعناق الرؤوس ، فحذف ؛ وأن يكون التقدير : مكاناً فوق الأعناق فحذف المفعول وأُقيمت صفته مقامه . والوجه

(١) عن الأستاذ النفاخ بتصرف [مجلة المجمع ، مج٤٩ : ٩٤ـ٩٥] .



الثاني : أن يجعل « فوق » مفعولاً على السعة . ولم يذكر ثمة الوجه الأول الذي ذكره هنا في الكشف .

٤ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ [سورة الكهف : ١٢] ص٧٤٥ : « . . . و « ما » في قوله ﴿ لِمَا لَبِثُوٓاْ ﴾ إن شئت كانت مصدرية ، وإن شئت كانت موصولة على تقدير : لما لبثوا فيه ، فحذفت « فيه » . وقد عُدَّ لك في الجواهر مع أمثاله في حذف الجار والمجرور من الصلة . وقد قالوا : لا يجوز ذا » .

وقد ذكر المؤلف هذه الآية في الباب الخامس عشر الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص٣١٥ وعدَّد ثمّة ٣١٥ ـ ٣١٩ الآيات التي حذف فيها الجار والمجرور من الصلة .

٥ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ ﴾ [سورة طه : ١٤] ص٨١٧ : « أي لتذكرني ، فأضافه إلى المفعول وحذف الفاعل . وإن شئت : لأذكرك ، فحذف المفعول واقتصر على الفاعل . وكلاهما شاع في التنزيل ، وقد عددنا ذلك في الجواهر » .

[وما ذكر أنه عدَّه في « الجواهر » قد جاء عَدُّه في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص٤٥٩ وما بعدها . وذلك في الباب العشرين الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين ، وتقديم المفعول الثاني على المفعول الأول ، وأحوال الأفعال المتعدية إلى مفعوليها ، وغير ذلك مما يتعلق به » . وقد ذكر فيه ص٤٦٠ هذه الآية في جملة ما ذكر من ذلك ، وقال في تأويلها نحو ما قال في الكشف][١] .

٦ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ۞ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴾ [سورة طه : ٢٥ ـ ٢٦] ص٨٢٣ : « عدّى ﴿يسر﴾ إلى الياء باللام ، وإلى ﴿أَمْرِى﴾ بغير واسطة . وهذا عكس ما جاء في قوله : ﴿ وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَىٰ ﴾ [سورة الأعلى : ٨] و﴿ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ . . . فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴾ [سورة الليل : ٧ ـ ١٠] . ولو كان على ذا القياس لقال : يسرني

(١) عن الأستاذ النفاخ [مجلة المجمع ، مج٤٩ : ٩٥] .



لأمري ، أو قال هناك على هذا القياس : ونيسر لك اليسرى وسنيسّر له اليسرى وله العسرى ؛ فثبت أن الأمرين جائزان . فمن هناك اختلفوا في قوله ﴿ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ﴾ [سورة عبس : ٢٠] : فقال قائلون : إن التقدير : يسره للسبيل ، فحذف اللام ، والهاءُ كناية عن المخلوق من النطفة . وقال قائلون : إن التقدير : ثم السبيل يسره له ، يعني للمخلوق من النطفة ، فحذف الجار والمجرور ، والهاء كناية عن ﴿ ٱلسَّبِيلَ ﴾ على هذا . ويكون نصب ﴿ ٱلسَّبِيلَ ﴾ من باب قوله : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [سورة فصلت : ١٧] وقوله : ﴿ وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [سورة البقرة : ٤٠] . وقد ذكرنا نظائر هذا في الجواهر » .

وقد ذكر المؤلف نظائر هذه الآية في « باب ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص٣٠٩ ـ ٣٥١ ، لكن فاته أن يذكر هذه الآية فيه . وقد ذكرها في « باب ما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر » ص١١٩ ـ ١٢٠ منه ، وذهب ثمة إلى أن حملها على تقدير حذف الجار والمجرور أحسن . والظاهر أنه أراد كلا البابين .

٧ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ [سورة طه : ٥٢] ص٨٣٧ ـ ٨٣٩ : « . . . وأما قوله ﴿ لَّا يَضِلُّ رَبِّي ﴾ فلك فيه تقديران : أحدهما . . . والتقدير الثاني في قوله ﴿ لَّا يَضِلُّ رَبِّي ﴾ : أي لا يضل ربي عنه ، فحذف الجار والمجرور كما حذفهما من قوله ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [سورة البقرة : ٤٨] أي : فيه ، وقال : ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [سورة النساء : ٥٦] أي : كلما نضجت جلودهم منها ، وقال : ﴿ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُواْ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ ﴾ [سورة سبأ : ١٥] أي : كلوا منهما ، وقال : ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ [سورة ص : ٥٠] أي : الأبواب منها ، وقال : ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [سورة النازعات : ٣٩] أي هي المأوى له ، فحذف الجار والمجرور . وقد عددت ذلك في الجواهر ، وذكرت أن الحذف من الصفة كالحذف من الصلة ، ألا تراه شاع في التنزيل كما شاع في الصلة . وفي الكتاب خلاف هذا لأنه كأنه يشير إلى أن حذفه من



الصفة كحذفه من الخبر ، وليس الأمر كذا في الصفة، لأنه قد كثر في الصفة . . . » .

[وهذا نصٌّ صريح في أنه عقد في « الجواهر » باباً عدَّ فيه هذه الآي ونظائرها مما حذف فيه الجار والمجرور ، وذكر فيه أن حذف العائد من جملة الصفة على الموصوف كحذفه من جملة الصلة ، بخلاف ما ذهب إليه سيبويه . وهذا ما نجده بتمامه في الباب الذي أسلفت أنه عقده في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » ص٣٠٩ ـ ٣٥١ . وقد تطرق فيه إلى المسألة المذكورة ص٣١٢ ـ ٣١٤ ، ٣٣٠ ـ ٣٣١][1] . وعدَّ فيه هذه الآيات التي ذكرها ههنا ص٣١٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، وفاته أن يذكر فيه آية سورة طه ، بيد أنه تطرق إلى المسألة المذكورة مرة أخرى في الباب الحادي والثمانين الذي عقده في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » لـ « ما جاء في التنزيل وظاهره يخالف ما في كتاب سيبويه » ص٩٠٥ ـ ٩١٩ وذكر فيه هذه الآية ، أعني آية سورة طه ، وذكر معها آية سورة النساء وسبأ وص ، ص٩٩١ .

٨ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ۞ جَنَّٰتُ عَدْنٍ ﴾ [سورة طه : ٧٥ ـ ٧٦] ص٨٤٣ : « . . . و﴿ ٱلدَّرَجَٰتُ ﴾ مرتفعة بالظرف بلا خلاف بين سيبويه وصاحبه[2] ، لأن الظرف جرى خبراً على المبتدأ وهو ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ ، فلا بد وأن[3] يرفع ما بعده . وقد عددنا هذا في جملة ما يرتفع بالظرف في الجواهر » .

وقد عقد المؤلف في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » الباب الحادي والعشرين لـ « ما جاء في التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بهن على الخلاف وما يرتفع ما بعدهن بهن على الاتفاق » ص٥١١ ـ ٥٣٨ . وقد فاته أن يذكر هذه الآية فيما عدده هناك من الآي .

٩ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [سورة الأنبياء : ٩٧] ص٨٧٩ ـ ٨٨١ : « . . . فأما إعراب قوله ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ

---

(١) عن الأستاذ النفاخ بتصرف [مجلة المجمع ، مج٤٩ : ٩٨] .
(٢) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش .
(٣) كذا وقع بإقحام الواو .



﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فـ ﴿هِيَ﴾ ضمير القصة والحالة في موضع الرفع بأنها مبتدأة ، وقوله ﴿أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿شَٰخِصَةٌ﴾ ، والجملة تفسير قوله ﴿فَإِذَا هِيَ﴾ أي القصةُ والحالة أن أبصار الذين كفروا شاخصة . . . وأما العامل في قوله ﴿فَإِذَا هِيَ﴾ فقوله ﴿شَٰخِصَةٌ﴾ وقد ذكرته في الجواهر » .

وقد ذكر المؤلف هذه الآية في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » في الباب السابع والثلاثين الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من التقديم والتأخير » ص٧٠٥ منه . وكلامه فيها نحو كلامه في الكشف ، وقال ههنا في العامل في « إذا » : « . . . والعامل في ﴿إِذَآ﴾ قوله ﴿شَٰخِصَةٌ﴾ . ولولا أنَّ « إذا » ظرف لم يجز تقديم ما في حيز ﴿هِيَ﴾ عليها ، لأن التفسير لا يتقدم على المفسّر ، ولكن الظرف يلغيه [كذا] الوهم . . . . » .

و« إذا » في الآية للمفاجأة ، وهي ظرف عند المؤلف ، وصرح في الجواهر « المطبوع باسم إعراب القرآن ، ص٨٨٩ » بأنها من ظروف المكان ، وهو ما عزي إلى أبي علي وابن جني وابن الخياط وهو ظاهر قول المبرد ؛ وعزي إلى الرياشي والزجاج أنها ظرف زمان ، وإلى الأخفش أنها حرف ووافقه الكوفيون وغيرهم . انظر كلامهم في « إذا » هذه في المقتضب ٢/ ٥٧ ـ ٥٨ و٣/ ١٧٨ ، ٢٧٤ ، وشرح الكافية ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤ و٢/ ١١٢ ، وشرح المفصل ١/ ٩٤ ـ ٩٥ و٤/ ٩٨ ـ ٩٩ ، والمغني ١٢٠ ـ ١٢١ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣ .

١٠ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [سورة الأنبياء : ١٠٤] ص٨٨٣ : « الكاف من صلة ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾ وإن كان متقدماً . وقد تقدم مثل هذا في قوله تعالىٰ : ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾ [سورة البقرة : ١٥١] ، وقال : ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ فَلْيَكْتُبْ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٢] . فهذه الكافات الثلاثة من صلة ما بعدها . وربّما يُسمح له برابع على أحد الأقوال ، وهو قوله : ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ﴾ [سورة الأنفال : ٥] . وقد عددناها لك في التقديم والتأخير في الجواهر » .

وهذا نصٌّ صريح في أنه عقد في الجواهر باباً للتقديم والتأخير عدّ فيه هذه الآي . [وفي هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » هذا الباب الذي أحال عليه ، وقد أفرده لـ



« ما جاء من التنزيل من التقديم والتأخير وغير ذلك » وهو الباب السابع والثلاثون منه ، ص٦٧٥ ـ ٧٣٥ . وقد ذكر فيه آيتي سورة البقرة ، ص٦٧٥ ، وآية سورة الأنفال ، ص٧٠١ ، وفاته أن يذكر فيه آية سورة الأنبياء ، وقد ذكرها ص٢٨٨ في الباب الرابع عشر الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه » ونصَّ على وجه التقديم والتأخير فيها ؛ كما ذكر هنا آية سورة الأنفال وآية سورة البقرة : ١٥١ ، وذكر معها آية أخرى من باب التقديم والتأخير ، وهي قوله تعالىٰ : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ٢٩] ، وقد فاته ذكرها في الباب السابع والثلاثين الذي عقده للتقديم والتأخير ، ولم يتكلم عليها في الكشف .

وقد تكلم المؤلف في الكشف على الآية ١٥١ من سورة البقرة ، ص٨٤ ـ ٨٥ ، وعلى الآية ٢٨٢ منها ، ص١٤٥ ، وآية سورة الأنفال ، ص٣٤٥][1] .

١١ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾ [سورة الأنبياء : ١٠٩] ص٨٨٥ ـ ٨٨٦ : « الجار والمجرور في موضع الحال من الفاعلين والمفعولين جميعاً ، لأنهم قالوا في التفسير : فقل آذنتكم فاستوينا نحن وأنتم ، فيكون الحال من الفريقين . ولا أدري بأي الأمرين تُلِحُّ عليّ : أبكونِ الجار والمجرور حالاً ، أم بكونِ حال واحدة عن صاحبين ؟ وكلا الأمرين عُدَّ لك في الجواهر ، من قوله : ﴿ فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ﴾ [سورة مريم : ٢٧] ، وقوله : ﴿ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا ﴾ [سورة الأعراف : ٥٤] ، فهذان موضعان ، وهذا الثالث ، والرابع نظير هذا في الأنفال من قوله : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾ » [سورة الأنفال : ٥٨] .

وظاهر قوله « وكلا الأمرين عُدَّ لك في الجواهر » أنه عقد فيه باباً لما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال ، وباباً لما جاء في التنزيل ويكون الحال عن صاحبين ، ذكر فيهما الآي التي ذكرها ههنا .

وقد عقد المؤلف الباب الثاني عشر من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن »

---

(١) عن الأستاذ النفاخ ، بتصرف [مجلة المجمع ، مج٤٩ : ١٠٠] .



ص٢٥١ ـ ٢٧٣ لـ « ما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال » ، وذكر فيه آيتي سورة الأنبياء والأنفال ، ولم يذكر آيتي سورة مريم والأعراف ، لأنهما ليستا من هذا الباب .

ولم يعقد فيه باباً لما جاء في التنزيل ويكون الحال عن صاحبين . وأغلب الظن أن المؤلف سها فظن أنه قد ذكر ذلك في باب عقده له ، وإنما ذكر ذلك عرضاً ؛ فقد ذكر في آيتي سورة الأنبياء والأنفال الوجه الذي ذكره هنا ، وهو أن يكون الجار والمجرور في موضع الحال وأن الحال عن صاحبين ، ثم ذكر ثلاثة شواهد من الشعر جاءت الحال فيها من الفاعل أو من المفعول أو منهما جميعاً ، أي من صاحبين .

وقد تكلم المؤلف في الكشف ، ص٧٨٩ ـ ٧٩٠ على آية سورة مريم وعلى آية سورة الأعراف ، ص٤٥٧ ـ ٤٥٨ ، وذكر فيهما جواز كون الحال عن أحد الصاحبين أو عنهما جميعاً .

١٢ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [سورة الحج : ١٨] ص٨٩٨ ـ ٨٩٩ : قال ابن عباس : التقدير : وكثير من الناس في الجنة . فعلى هذا يكون خبر المبتدأ محذوفاً . وإنما قال هذا ليطابق قوله : ﴿ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ﴾ [١٨] ولأنك إذا حملت قوله ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ على قوله ﴿ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ كان كالتكرار ، لأن مَن في الأرض من الناس . فوجب أن يحمل على الابتداء دون العطف ، وقد ذكرته بأتمَّ من هذا في الجواهر » .

[وقد ذكر هذه الآية في « باب ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ، ص٣٢١ ـ ٣٢٢ « وقد استوفى الكلام فيها بأتمَّ مما ذكره في الكشف][1] .

١٣ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾ [سورة المؤمنون : ٢٠] ص٩٢٠ ـ ٩٢٢ : « و﴿تَنْبُتُ﴾ . فمن فتح التاء كان الباء للتعدية . ومن ضمّ التاء

---

(١) عن الأستاذ النفاخ [مجلة المجمع ، مج٤٩ : ١٠٣] .



فله وجهان : أحدهما : أن يكون « نبت » و« أنبت » بمعنى واحد . . . والثاني : أنَّ الباء زيادة ، أي تُنبت الدهنَ ، وقيل : الباء للحال ، وحذف المفعول من « تنبت » أي تنبت ما تنبته ومعه الدهن . وقد عددنا لك ذلك في الجواهر » .

وما ذكر أنه عَدَّه في الجواهر قد جاء عَدُّه في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » في الباب السادس والثلاثين الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من الحروف الزائدة في تقدير وهي غير زائدة في تقدير آخر » ص٦٦٧ ـ ٦٧٤ . وقد ذكر فيه ص٦٧١ هذه الآية في جملة ما ذكر من ذلك ، وأجاز ثمة أن تكون الباء زائدة وأن تكون للحال .

١٤ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿ فَسْئَلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴾ [سورة المؤمنون : ١١٣] ص٩٣٥ ـ ٩٣٦ : « بالتشديد قراءة الجمهور ، وهو من العَدّ والحصر . ورواه بعضهم (فاسأل العَادِيَن) بالتخفيف ، وهو جمع « عاديّ » من قولهم « بئر عادِيَّةٌ » : إذا كانت قديمة . فلما جمع بالواو والنون حذفت منه ياء النسب ، وصار الجمع عوضاً عن ذلك . وفي التنزيل : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾ [سورة الصافات : ١٣٠] وهو جمع « إِلْيَاسِيّ » ، وفيه : ﴿ وَلَوۡ نَزَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ بَعۡضِ ٱلۡأَعۡجَمِينَ ﴾ [سورة الشعراء : ١٩٨] وهو جمع « أعجمي » وليس بجمع « أعجم ، لِمَا ستراه هناك . وربما يُعَدّ لك الجمع الذي صار عوضاً عن نقصان لحق الكلمة في الجواهر » .

[وما ذكر أنه ربَّما يعدُّه في الجواهر قد جاء عَدُّه في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص٨٦٠ في الباب الحادي والسبعين الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف منه ياء النسب » ، ولم يذكر فيه إلا هذه الآيات الثلاث التي ذكرها ههنا . بيد أنه سقط منه صدر الكلام على قراءة التخفيف في هذه الآية ، أعني آية سورة المؤمنون ؛ فقد أوردها في هذا الباب وذكر فيها وجهاً ليس منه ، وهو أن يكون « العادِين » جمع « عادّ » لكن أبدل من حرف التضعيف ياء ، فلا بد أن يكون قد قدّم قبله في تأويل هذه القراءة نحو ما قاله في الكشف][1] .

١٥ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ

---

(١) عن الأستاذ النفاخ [مجلة المجمع ، مج٤٩ : ١١١] .



عَلَيْهَا . . . مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ [سورة الروم : ٣٠ ـ ٣١] ص١٠٥٠ ـ ١٠٥١ : « . . . أي الزموا فطرة الله ، فهو نصب على الإغراء . ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ حال من قوله « أقم » . . . ويجوز أن يكون حالاً من « الزموا »(١) ، فيكون العامل وصاحب الحال جميعاً مضمَرين ، كقوله : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [سورة البقرة : ٢٣٩] ، والتقدير : فإن خفتم فصلُّوا رجالاً أو ركباناً . وقد قلنا في الجواهر في قوله ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [سورة البقرة : ١٧٣] : إن التقدير : فمن اضطر فأكل غير باغ ولا عاد ، فأضمر العامل وصاحب الحال ، وأضمر مفعول ﴿بَاغٍ﴾ . ومن قال : إن التقدير : فمن اضطر غير باغ ولا عاد فأكل = جعل ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ ـ حالاً من الضمير في ﴿اضْطُرَّ﴾ وأضمر « أكل » بعد ما مضى الكلام بصاحب الحال والحال جميعاً » .

[وهذان الوجهان اللذان نصَّ أنه ذكرهما في الجواهر في توجيه قوله تعالىٰ : ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ قد بسطهما في « باب ما جاء في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين . . . » من هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ص٤٨٦ ـ ٤٨٩ ، وأسهب في الاحتجاج لاختيار الوجه الأول . وكان قد ألمَّ بذكرهما في الباب الأول الذي عقده لـ « ما ورد في التنزيل من إضمار الجمل » ص١٣ ، ثم ذكر الأول منهما فيه ص٢٠ ـ ٢١ أيضاً ، وأشار في كلا الموضعين إلى ما سيأتي من كلامه في « حذف المفعول »](٢) .

١٦ ـ وقال في قوله تعالىٰ : ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [سورة الزمر : ٦٤] ص١١٦٥ ـ ١١٦٧ : قالوا : التقدير : أتأمروني أن أعبد غير الله ، فيكون نصب ﴿غَيْرَ﴾ بـ ﴿أَعْبُدُ﴾ وقد حذفت « أن » من ﴿أَعْبُدُ﴾ . . . والذي ذهب إليه أبو علي في « شرح الكتاب » هو الصواب الذي لا يجوز غيره . . . وذلك لأنه قال : إن قوله ﴿تَأْمُرُونِّي﴾ يقتضي مفعولين ، والياء المفعول الأول ، و﴿غَيْرَ﴾ مفعول ثان ، و﴿أَعْبُدُ﴾ في تقدير « أن أعبد » في موضع البدل من ﴿غَيْرَ﴾ على تقدير : أتأمروني بغير الله أن أعبد . . . قلتُ : وأظنني عددتُ لك ما جاء من « أن » وهو محمول

---

(١) أي من الضمير الذي فيه .

(٢) عن الأستاذ النفاخ [مجلة المجمع ، مج٤٩ : ١٠٣ـ١٠٤] .



على البدل مما قبله ، فاطلبه في الجواهر . . . . » .

وما ظنَّ أنه عَدَّه في الجواهر فأحال عليه قد جاء عَدُّه في هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » ، [فقد عقد الباب الرابع والعشرين منه لـ « ما جاء في التنزيل وقد أبدل الاسم من المضمر الذي قبله والمظهر على سبيل إعادة العامل ، أو تبدل « أنْ » و« أنَّ » مما قبله » ص٥٧٧ ـ ٥٩٥ وعَدَّ في مواضع متفرقة منه ما جاءت فيه « أنْ » مبدلة مما قبلها . ولم يذكر فيه هذه الآية ، وأكبر الظن أنه لم يذكرها لأنّ « أنْ » مضمرة لا مظهرة . وكان قد استشهد بهذه الآية ص٤٤١ على حذف « أن » من غير ما عوض عنها ، ثم ذكرها في باب « ما جاء في التنزيل من حذف « أن » وحذف المصادر ، والفصل بين الصلة والموصول » ص٦٣١ ـ ٦٣٢ فحكى أقوالهم فيها ولم يذكر قول أبي علي الذي رأى في الكشف أنه « الصواب الذي لا يجوز غيره »][١] ثم ذكر وجوه القراءة في « تأمروني » فيه ص٨٥١ ـ ٨٥٢ ، ٩٥٥ .

تلك ستة عشر موضعاً من « الكشف » أحال فيها المؤلف على كتابه « **الجواهر** » ، وكلُّ ما أحال عليه من أبوابه ومسائله قد جاء في هذا الكتاب المطبوع باسم « إعراب القرآن » .

إنَّ هذه النقول تحمل على القطع بأنّ الاسم الصحيح لهذا المطبوع باسم « إعراب القرآن » **إنما هو « الجواهر » بلا ريب** . وهو ما قلناه في صدر كلامنا .

ولا يقدح في القطع بذلك أنّ لجامع العلوم كتاباً آخر اسمه « نتائج الصناعة » أحال عليه في ثلاثة مواضع من الكشف ، وهو أيضاً معقود بأبواب يشبه ما سماه المؤلف منها أبواباً من الجواهر ؛ فينشأ احتمال ـ وإن كان في غاية البعد والضعف ـ أن ربما كان هذا المطبوع هو « نتائج الصناعة » . فهما كتابان بينهما تقارب ، والذي بين أيدينا ـ وهو المطبوع باسم إعراب القرآن ـ هو « الجواهر » .

وقد عقد المؤلف في نتائج الصناعة باباً لـ « ما جاء وفيه باء الحال » أحال عليه في الكشف ٧٢٦ في كلامه على قوله تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَـٰمِهِمْ ﴾

---

(١) عن الأستاذ النفاخ بتصرف [مجلة المجمع ، مج٤٩ : ١٠٤ـ١٠٥] .



[سورة الإسراء : ٧١] وفي هذا المطبوع ٢٥١ ـ ٢٧٣ ما يشبه هذا الباب ، وهو الباب الثاني عشر الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال » . وهو أوسع من الباب الذي عقده في النتائج وأشمل ؛ فقد ذكر فيه المؤلف ما جاء من ذلك والجارّ فيه باء الحال وما جاء من ذلك والجار فيه غيرها مثل : في ، وعلى ، وعن ، وإلى ، والكاف . ولم يذكر المؤلف في هذا المطبوع آية سورة الإسراء : ٧١ التي تكلم عليها في الكشف ، وأحال على كلامه عليها في النتائج .

وعقد في النتائج « باب زيادة لا » وصدره بكلام لأبي علي الفارسي ، أحال عليه في الكشف ٧٢٧ . وفي هذا المطبوع ١٣١ ـ ١٤٠ باب يشبه هذا الباب الذي في النتائج لكنه أوسع وأشمل ، وهو الباب الخامس الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل وقد زيدت فيه لا وما وفي بعض ذلك اختلاف وفي بعض ذا اتفاق » وصدره بكلام أبي علي .

وعقد فيه باباً ذكر فيه ما جاء في التنزيل من المصادر المؤكدة لما قبلها أحال عليه في الكشف ٧٣١ في كلامه على قوله تعالىٰ : ﴿ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ﴾ [سورة الإسراء : ٧٧] . وعقد في هذا المطبوع ٧٦٧ ـ ٧٧٨ الباب الثالث والأربعين لـ « ما جاء في التنزيل من المصادر المنصوبة بفعل مضمر دل عليه ما قبله » . ولم يذكر فيه آية سورة الإسراء ولا آية سورة النحل : ٣٨ ﴿ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ اللتين نصَّ على أنه ذكرهما في النتائج فيما ذكره في هذا الباب .

وعقد فيه باباً يشبه الباب الثامن والثلاثين الذي عقده في هذا المطبوع ٧٣٦ ـ ٧٤٠ لـ « ما جاء في التنزيل من اسم الفاعل الذي يتوهم فيه جريه على غير من هو له ولم يبرز فيه الضمير وربما احتج به الكوفي » . أحال عليه في الكشف ٧٤٢ في كلامه على قوله تعالىٰ : ﴿ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ۝ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [سورة الكهف : ٢ ـ ٣] .

ففيما ذكره المؤلف من أبواب نتائج الصناعة ما يشبه أبواباً عقدها في هذا المطبوع ، وهو أوسع من النتائج وأشمل وأكبر ، وجميع ما أحال عليه المؤلف من أبواب « الجواهر » ومسائله ـ وهي الستة عشر موضعاً التي نقلناها من الكشف = مما



اشتمل عليه هذا المطبوع .

فهذا الكتاب المطبوع باسم « إعراب القرآن » المنسوب إلى الزجاج إنما هو « الجواهر » لجامع العلوم الأصبهاني غير شك[1] .

❐❐❐

(١) [هذا ما قلتُه سنة ١٩٩٠ في الجواهر والنتائج ، وهو الأظهر والأقرب عند أستاذنا النفاخ « أن يكون الجواهر والنتائج كتابين متقاربين » ، واستبعد أن يكونا « كتاباً واحداً يشتمل اسمه على كلا اللفظين . . ». ثم إذا بنا بعد ثمانية أعوام عام ١٩٩٨ نقف على كتابي ابن الحنبلي بحر العوام ، وربط الشوارد اللذين نقل فيهما كلاماً لجامع العلوم من كتابه الموسوم بـ« جواهر القرآن ونتائج الصنعة » ، فليسا بكتابين ، وإنما هما كتاب واحد اشتمل اسمه الكامل على كلا اللفظين ، انظر ما يأتي من صلة الكلام في الجواهر ص ٢٨٥ـ٣٠٨] .



- ٩ -

وقفات مع الديباج، لأبي عبيدة[1]

للدكتور المحقق الفاضل عبد الرحمن بن سليمان العثيمين يدٌ في تحقيق نسبة غير كتاب من كتب العربية المخطوطة نُسب إلى غير صاحبه أو جُهل مؤلفُه ، وفي تحقيق أسماء كتب جهلت أسماؤها ، أو سمّيت بغير أسمائها الصحيحة (وفي مقدماته للكتب التي حققها ـ ومنها كتاب « التبيين عن مذاهب النحويين » ، للعكبري ـ أمثلة لذلك) . أعانه على ذلك معرفة واسعة بمصادر العربية ؛ مطبوعها ومخطوطها .

وقف خلال تنقيبه عن المخطوطات على صورة عن كتاب صوَّره معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، وهو مما لم يفهرس من مصورات المعهد ، ذُكر في سجله أنه « كتاب في الأدب ، لأبي عبيدة » . صُرف عنه الدكتور زماناً يزيد على خمس سنين ، ثم لما تفرَّغ له ونظر فيه انتهى إلى أنّ « أخباره ومعلوماته تدل فعلاً على إمكان صحة نسبته إلى أبي عبيدة أو من هو في درجته من العلم » ثم لما أنعم النظر فيه الدكتور عبد الله بن سليمان الجربوع ـ وكان الدكتور العثيمين قد وقفه عليه ـ « خلص بنتيجة تثبت أنه حقّاً لأبي عبيدة » فقد رأى « تشابهاً بل تطابقاً بين ما ورد في هذا الكتاب وما نسب إلى أبي عبيدة من الأخبار في كتاب النقائض ، ثم ما ورد من نقولٍ عن أبي عبيدة من الأخبار والرواية للأشعار في كتاب الأغاني والعقد الفريد وعيون الأخبار والبيان والتبيين ونهاية الأرب . . . وغيرها تدل على وجوه من التقارب بينها وبين ما ورد في هذا الكتاب » واطمأن الدكتور العثيمين إلى ما ذكره صديقه الدكتور الجربوع .

---

(١) نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، المجلد ٣٥ ، الجزآن ١ و٢ ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م .



وذكر الدكتور أن المخطوطة حديثة الخط لا ترقى إلى القرن العاشر الهجري ، وأنها « لا تحمل اسم ناسخ ولا تاريخ نسخ ، وهي رديئة الخط جداً غير مسندة ، ولم يوضع عليها عنوان الكتاب ولا اسم مؤلفه » وقال : « وهي سالمة من النقص ـ فيما يظن ـ تقرأ بيسر وسهولة » .

وقد بذل المحقق الفاضل جهداً كبيراً في قراءة الكتاب في هذه النسخة اليتيمة السقيمة ، وفي التعليق عليه ، وتخريج كثير من الأخبار والأشعار الواردة فيه ، وترجمة كثير من الرجال المذكورين فيه .

ويعرف فضل الدكتور على هذا الكتاب ويقدر جهده فيه من يعرف مشاقَّ تحقيق كتاب عن نسخة وحيدة ، فإن كانت إلى وحدتها سقيمةً ازداد العمل فيها مشقةً وعسراً .

وعلى أن النسخة « تقرأ بيسر وسهولة » فيما قال المحقق فإنَّ قارىء الكتاب لا يكاد يأخذ في قراءة خبر من أخباره حتى يتوقف في موضع أو غير موضع منه . ففيها مواضع كثيرة مريبة ، ومواضع أُخر مشكلة بعضها مما ينتهي بك التأمّل فيها إلى وجهه الصحيح أو إلى وجه مرضيّ فيها ، وبعضها مما لا تستطيع القطع فيه بوجه ، وبعضها مما لا ينفع فيه إلا الوقوف على نسخة أخرى من الكتاب تكون أجود من هذه وأصحَّ تعين على تصحيحه .

ويجد قارىء الكتاب في مواضع منه خللاً واضطراباً وانقطاعاً في الكلام ، ربما كان لنقص لحقها ، أو سقط وقع فيها ، أو غير ذلك .

ومن أمثلة ذلك ما وقع ص١٢٣ ـ ١٢٧ ، فقد كان الكلام على « أَعْرَق العرب في القتل » فذكرهم . ثم جاء بعده : « الذهلان : شيبان وذهل بن ثعلبة . . . السَّعْدان . . . الأنكدان . . . » فذكر طائفة من باب المثنى ، ثم قال : « مفاخر العرب ثلاثة . . . » فذكرها . وموضع ما ذكر من باب المثنى بين « أعرق العرب في القتل » و« مفاخر العرب . . . » قلق نابٍ به موضعه . فإما أن يكون في الكلام سقط ، وإما أن يكون هذا خارجاً عن كتاب أبي عبيدة جعله بعضهم في كتابه .

وجاء عقب « مفاخر العرب » آخر عنوان فقرة في الكتاب ، وهو « من اجتمع



عليه نزار » ص١٢٧ فذكر ثلاثة ، ثم ذكر من انقادت لهم تميم ، وتلا ذلك ذكر أخبار أخرى لا تدخل تحت هذا العنوان ، وهي في الصفحات ١٣٠ ـ ١٥٧ . وفي آخر الكتاب ص١٥٧ ـ ١٥٩ كلامٌ لغير أبي عبيدة كأبي الحسن المدائني والأصمعي . وكتب الناسخ في آخره : « تَمَّ الكتاب . . . » وقد تنبه المحقق على هذا وعلق عليه بقوله « يبدو أن هذه النصوص الآتيَة خارجة عن أصل الكتاب . . . » .

أيُّ كتاب هذا الذي تمَّ ؟ ليس المعنيّ كتاب « الديباج » ، لأن هذه النصوص المنقولة عن غير أبي عبيدة صاحبه خارجة عنه . فهل آخر أخبار « الديباج » انتهى ص١٥٧ حيث بدأ كلام غير أبي عبيدة ؟ ولمَ جاء كلام أبي عبيدة متصلاً بكلام غيره من غير أن يفصل بينهما بعبارة تؤذن بتمام « الديباج » ثم تستأنف الأخبار عن غيره ، على ما جرى عليه النسّاخ في مثل هذه الحال ؟

فالكتاب في نسخته هذه ضرير ، ذهب صدره الذي يكون فيه سند روايته عن صاحبه ، وذهبت خاتمته ، ثم زيدت فيه أشياء خارجة عنه .

***

لقد خدم الدكتور المحقق الكتاب خدمة جيدة ، ولم يأل جهداً في تحقيقه والتعليق عليه ، لكنه لم يفعل مثل ذلك في طبع الكتاب . وأغلب الظن أنه لم يتولّ الإشراف على طبعه ، ففشت فيه الأخطاء المطبعية وكثرت كثرة ذهبت بغير قليل من رونقه وبهائه ، وسبق قلم المحقق في غير موضع من الكتاب بأشياء غير صحيحة من جهة العربية لا يخفى صوابها على من هو دونه .

وكنت خلال قراءتي للكتاب توقفت في غير موضع منه ، وعلقت على مواضع كثيرة منه ، وأنا ذاكر أمثلة مما اجتمع لي في هذا الباب تدل على ما وراءها ، ثم أُقَفّي بذكر أمثلة مما وقع في الكتاب من وهم في الضبط وخطأ في الطبع وسقط في بعض المواضع ، ليرى فيه الدكتور والقراء رأيهم .



[تعليقات وتصويبات]

١ ـ ص٣ س٧ ـ ٨ « قال أبو عبيدة : فاتفقوا على أنّ أشعر الشعراء في الجاهلية امرؤ القيس بن حجر الكندي ، والنابغة زياد بن [معاوية] الذبياني ، وزهير . . . » .

كان في الأصل : « زياد بن عمرو الذبياني » فغيَّره المحقق وجعله « زياد بن معاوية » . والصواب أن يثبته كما في الأصل « زياد بن عمرو » . فهو المرويّ عن أبي عبيدة ورواه عنه الأثْرم والجاحظ ، انظر ديوان النابغة ، صنعة ابن السكيت ص١ ، وصنعة الأعلم ص١٣ ، والحيوان ٥/ ٥٥٥ ، وسمط اللآلي ٧٩ . وعند الأثرم عنه أنه زياد بن عمرو بن معاوية . وكذا قال النحاس في شرح القصائد التسع المشهورات ٧٣٣ .

وعند ابن الأعرابي أنه زياد بن معاوية ، وهو المعروف ، انظر تعليق العلامة الميمني ـ رحمه الله ـ في السمط .

وليس للمحقق العدول عما في الأصل إلى المشهور المعروف ، إلا أن يكون تصحيفاً أو تحريفاً له . وما في الأصل هنا رواية . وهي المعروفة المشهورة عند صاحبها ، وحملُها على التحريف أو على تغيير النساخ مما لا يكون .

٢ ـ ص٣ ـ ٤ س١١ ـ ١٢ ، ١ « فقال بعضهم : أشعر الثلاثة امرؤ القيس بن حجر ، هو أولهم ، وهو الذي فتح لهم الشعر ، فاستوقف وبكى في الديار وذكر ما فيها ، ثم قال (دع ذا) رغبة منه عن المنسِبة . . . » .

قوله « دع ذا » لا أعرفه في شعر امرىء القيس إلا في قوله [ديوانه ٦٣] :

فدع ذا وسلِّ الهمَّ عنك بجَسْرة ... ذَمُولٍ إذا صام النَّهار وهجَّرا

٣ ـ ص٦ ـ ٧ آخر سطر ـ ٢ « وقالوا : طرفة أجودهم واحدة ، ولا يلحق بهؤلاء البحور . إنما يوضع من أصحابه ، الحارث بن حلزة ، وعمرو بن كلثوم ، وسويد ابن أبي كاهل » كلام أبي عبيدة هذا نقله ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١٩٠ . وقوله : « يوضع من أصحابه ، الحارث . . . » تحريف صوابه « يوضع مع أصحابه :



الحارث . . . . » .

٤ ـ ص٧ س٢ ـ ٣ : « فقالوا : هو أكثرُ عددِ طوالٍ جياد . . . . » .

قوله « عددِ » كذا ضبطه المحقق بكسر الدال متابعاً ضبط الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في الشعر والشعراء ٢٦٣ وقد نقل ابن قتيبة ثمة كلام أبي عبيدة ، والصواب : « عددَ » بفتح الدال ، وهو منصوب على التمييز .

٥ ـ ص٨ س١ « ثم اختلفوا في أوس والحطيئةَ والنابغةَ الجعدي » .

كذا ضبطت الهاء من الحطيئة والنابغة بالفتح ، والصواب كسرُها فيهما .

٦ ـ ص١٢ س٥ ـ ٦ « . . . فيغلبهم من ليس مثلهم في عَظْم الشعر [يريد أفضل الشعر] » .

ما جعله المحقق بين حاصرتين قال في التعليق عليه : « يبدو أن هذه العبارة زائدة على نص أبي عبيدة » . قلت هي ليست من كلامه حقّاً ، وهي عبارة لا قيمة لها . وقد استعمل أبو عبيدة هذه اللفظة في قوله ص٧ آخر سطر : « وخداش بن زهير أشعر في عَظْم الشعر من لبيد » . وعَظْم الشعر : نَفْسه ، انظر الشعر والشعراء ٦٤٥ ، وتعليق العلامة البصير محمود محمد شاكر حفظه الله في طبقات فحول الشعراء ١٤٤ ح١ .

٧ ـ ص١٦ س٤ ـ ٥ « ثم اختلفوا في بسطام وعتيبة وعامر حتى نعوا عليهم سقطاتهم » وقع هذا فيما نقله المبرد في الكامل ٢٠٣ من كلام أبي عبيدة في ذكر فرسان العرب ، فإن كان المبرد نقله من الديباج ففي حكايته كلام أبي عبيدة كما وقع في هذا المطبوع تصرُّف .

٨ ـ ص٢٢ س٧ ـ ١٠ « ولعتيبة يقول جرير . . . وقال لعامر بن الطفيل :

أعـامـرُ بـن طفيـل فـي مـركَّبـه   أو حارثاً يوم نادى القوم يا حار »

قال المحقق في التعليق عليه : « ديوان جرير ١/ ٢٣٨ (٣١٣) ، وروايته : (أو عامر) (أو حارث) » .

الظاهر أن المحقق استصوب ما أثبته في المتن « أعامرُ » ، وهو خطأ صوابه « أو



عامرَ بنَ طفيل . . . » ، وهو معطوف على قوله قبله :

جئني بمثلِ بني بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيّارِ

ورواية الديوان « أو مثلِ أسرة » « أو عامرِ بنِ طفيل » أو « حارثٍ » بالجر فيها حملاً على لفظ المجرور في قوله « بمثلِ » .

ورواه سيبويه في الكتاب ١/ ٤٨ ، ٨٦ ، والمبرد في المقتضب ٤/ ١٥٣ « أو مثلَ » بالنصب حملاً على المعنى « المحل » أي هات مثلَ أسرة ، وعليه إنشاد أبي عبيدة : أو عامرَ بنَ طفيل . . . أو حارثاً .

٩ ـ ٣١ س٢ « ومن أهل الشام : خالد بن عبد الله بن أُسيد » . قوله « أُسيد » ضبطه المحقق في المتن وفي الحاشية (٢) بضم الهمزة ، والصواب أَسيد ، كأمير ، بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس ، انظر الإكمال ١/ ٥٨ ، وتوضيح المشتبه ١/ ٢١٠ .

١٠ ـ ص٣١ س٣ ـ ٤ « رُجْلِيُّو العرب ثلاثة . الواحد رُجْلِيّ . . . » .

ضبطه المحقق بضم الراء وإسكان الجيم وهو ضبط الأزهري ، وهو عنده منسوب إلى الرُّجْلة وهي القوة على المشي . ووقع فيما نقله المحقق في التعليق (٣) عن تهذيب اللغة ١١/ ٣١ ، واللسان (ر ج ل) : « منسوب إلى الراجلة » وهو خطأ .

وفي الكامل للمبرد ١٤٣٠ أنه رِجْلِيّ بكسر الراء ، نص على ذلك الأخفش عليٌّ فيما علقه عليه ، قال : « هو منسوب إلى الرِّجْل » . وفي العباب والقاموس « رَجَلِيّ » بالتحريك انظر التاج (ر ج ل) .

١١ ـ ص٣٣ س٤ ـ ص٣٤ « قال أبو عبيدة : غزت بكر بن وائل بني تميم ، فأرسلوا طلائع لهم فرأت السليك . . . » فساق خبر السليك وقد كان أنذر قومه بأن بكر بن وائل تريد الغارة عليهم فكذبوه لبعد الغاية .

وقد خرج المحقق الخبر في التعليق (٢) ، قال : « الخبر والأبيات عن أبي عبيدة في الشعر والشعراء ١/ ٣٦٧ ، والجمهرة ٣/ ٣٤٦ ، والأغاني ٢٠/ ٣٨١ ،



والخزانة ٣/ ٣٤٦ » اهـ . قوله « والجمهرة ٣/ ٣٤٦ » خطأ فليس الخبر فيها وليست من مظانّ ذلك . وأراد المحقق كتاباً آخر لا أعرفه .

والخبر حكاه عن أبي عبيدة المبرد في الكامل ٧٣٨ ، وحمزة الأصبهاني في الدرة الفاخرة ٣٠٥ وعنه نقل صاحب الخزانة ٣/ ٣٤٦ (هارون) ٢/ ١٧ (بولاق) .

١٢ ـ ص٣٣ س٩ « وقد عثر بأصل شجرة فيرى كمكان تلك وندرت قوسه » هذا موضع مشكل غامض اختلفت فيه المصادر التي حكت الخبر عن أبي عبيدة . ففي الكامل « . . . شجرة فندر كمكان تلك . وانكسرت قوسه » وفي الدرة « شجرة فنزا وندرت قوسه » ، واستشكله صاحب الخزانة فغيّره وجعله « شجرة وقد وثب وانحطمت قوسه » ، وفي الأغاني « شجرة فنزعها فندرت قوسه » وذكر المحقق أن هذه العبارة وردت محرفة في أصول الأغاني ؟! وليته ذكر ما كان في الأصول ، فلعلّ فيها الصواب أو ما يهدي إلى الصواب في هذه العبارة . وانظر ما علقناه في الكامل ٧٣٨ ح٦ .

١٣ ـ ص٣٥ س٣ ـ ٤ « وكان يقال له سُلَيْكاً المُقَانِب . فقال فرار الأسدي » قوله « سليكاً المُقَانب » خطأ صوابه : سُلَيْكُ المَقَانبِ .

وقوله « فقال فرار » علق عليه المحقق بقوله « في الأصل : قران ، والتصويب من الأغاني ٢٠/ ٣٨٣ » .

قلت : بل الصواب ما في الأصل : « قُرَّان » وهو قُرَّان بن يسار الفقعسي الأسدي ، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٦٠٤ ، والمحبّر ٢١٧ ، ومعجم الشعراء ٢٠٤ ، واللسان (سلك) .

وأما « فرار » كما وقع في الأغاني ٢٠/ ٣٨٣ ـ وكذا وقع في مطبوعة الكتاب ١/ ٣١٩ ـ فتحريف .

١٤ ـ ص٣٥ س٦ ـ ٧ قول قُرَّان :

أزوارَ ليلى منكم يال برثن	على الهول أمضى من سليك المقانب
يزورونها ولا أزور نساءهم	ألهفى بأولاد النساء الحواطب



قوله « أزوار » كذا وقع أيضاً في مطبوعة شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٦٠٤ وهو خطأ صوابه « لَزُوَّارُ » انظر ما علقناه في مقالتنا « شرح أبيات سيبويه » لابن السيرافي في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٦٠ ج٢/ ٣٥٦[١] . والبيتان في المصادر السابقة ، والأول في سفر السعادة ٥٨٧ وتخريجه ثمة . ويروى : « لَخُطَّابُ ليلى . . . . » .

وقوله في البيت الثاني « ألهفى بأولاد » صوابه « لأولاد » .

١٥ ـ ص٣٦ ـ ٣٧ آخر سطر ـ ٢ « فدُلَّ الحارثيون عليه فزعمت باهلة أن بني نفيل ابن عمر بن كلاب أجملوا فيه ودلوا عليه فانبهوا إلى ربيئته وهو نائم فجاوزه إليه فأخذوه سلماً » صوابه : « . . . أن بني نفيل بن عَمْرِو بن كلاب . . . فانتهوا إلى . . . فجاوزوه إليه . . . » . وقد وقع على الصواب « بني نفيل بن عمرو بن كلاب » في الكامل للمبرد ١٤٣٠ ، والخزانة ١/ ٩١ في كلام لثعلب في خبر قصيدة أعشى باهلة ، وانظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٢٨٢ .

١٦ ـ ص٣٧ س١٠ وص٣٨ س١ قول أعشى باهلة :

لا يغمز الساق من أين ولا وصب ولا يعض على شرسوفه الصفر
لا يتأرى لما في القدر يرقبه ولا يزال أمام القوم يقتفر

قال المحقق في التعليق على البيت الأول : « هذا البيت مركب من بيتين وهما :

لا يتأرى لما في القدر يرقبه ولا يعض على شرسوفه الصفر
لا يغمز الساق من أين ولا نصب ولا يزال أمام القوم يقتفر

الديوان ٢٦٨ (الصبح المنير) ، وينظر البيت الأخير هنا » اهـ .

قلت : كيف يُدَّعَى أن البيت مركب ، والرواية التي في متن كتاب أبي عبيدة للبيتين ـ وهما البيتان ١٨ و١٩ من كلمة أعشى باهلة ـ هي رواية الأصمعيات ٩٠ ، والكامل للمبرد ١٤٣١ وغيرهما . وقد روي البيتان كما ذكرهما المحقق في تعليقه ،

---

(١) [وقد سلفت ص ٨٠ ـ ١٠٣] .



انظر حاشية محققي الأصمعيات .

١٧ ـ ص٤١ س٢ : « وكانوا شعراء شُجَعةٌ » صوابه « وكانوا شعراءَ شَجَعَةً » بالتحريك ، أو « شِجْعة » بتثليث الشين وإسكان الجيم ، انظر التاج (ش ج ع) .

١٨ ـ ص٤٣ س٩ : « غزا معاوية بن عمرو الشريدي ، وهو أخو خنساء مرَّةً فزارة » وعلق المحقق على « فزارة » بقوله : في الأصل : « وفزارة » .

قلت : الظاهر أن المحقق قرأ « مَرَّة » فنونها نصباً على الظرف و« فزارة » مفعول « غزا » ، وهو خطأ .

والصواب ما في الأصل : « مُرَّةَ وفزارةَ » ، وكذا في الكامل للمبرد ١١٥٠ ، وعبارة أبي عبيدة فيما حكاه عنه صاحب الأغاني ١٥/ ٨٧ : بني مُرَّة بن سعد بن ذبيان وبني فزارة .

١٩ ـ ص٣٥ س١١ : « . . . من بني الدُّؤل بن حنيفة » . صوابه « الدُّول » بغير همز في هذا الموضع وغيره من المواضع التي وقع فيها هذا الخبر ، انظر الأنساب ٥/ ٥٦٥ ، وسمط اللآلي ٦٦ ، وطبقات فحول الشعراء ١٢ ، والإيناس ٨٦ ـ ٨٧ ، ومختلف القبائل ومؤتلفها ٤٦ ـ ٤٧ .

٢٠ ـ ص٥٤ س٢ ـ ٣ « فكان رجل من السَّواقط من بني نفيل بن عمرو أتى قائد الجرباء وهي الكتيبة عمير بن سلميّ بن عمرو . . . . » .

علق المحقق على قوله « من بني نفيل بن عمرو » : « في الكامل : من بني بكر ابن كلاب . . . » . قلت صوابه : « من بني أبي بكر بن كلاب . هذا ما وقع في أكثر نسخ الكامل ٤٦٢ . ووقع في النسخة ج من نسخ الكامل : « من بني أبي بكر بن كلاب [أو من بني نفيل بن عمرو . الشك من أبي العباس] » . وفي النسخة هـ كذلك مع زيادة : « . . . نفيل بن عمرو بن كلاب . . . » وهذا موافق لما في الديباج .

٢١ ـ ص٥٤ س٥ « فقال قُرين بن سلميّ » وعلق المحقق على « قرين » بقوله : « قال المبرد : « في رواية عن الأخفش : « قَرِين » ووجدته بخط (داماذ) صاحب أبي عبيدة « قرين » بضم القاف وفتح الراء » اهـ .

قلت : هذه عبارة مختلة مخلة . وعبارة أبي الحسنِ علي بن سليمان الأخفش فيما علقه على الكامل ٤٦٢ : « قال أبو العباس : قَرِين . ووجدته بخط دماذ رفيع ابن سلمة صاحب أبي عبيدة : قُرَين . ودماذ لقب » .

٢٢ ـ ص٦٥ س٩ قول سُبَيع بن الخَطيم :

إيها فداء لكم أمي وما ولدت فالحمد يبقى وناد الذم في حور

كذا وقع وصوابه : فالحمد يبقى وزاد القوم في حُورِ

ولم يرد هذا البيت في المصادر التي خرج منها المحقق أبيات سبيع ، وقال في هذه الأبيات :

واستعجلوا عن حثيث المضغ فازدردوا والذم يبقى وزاد القوم في حُورِ

انظر المصادر التي ذكرها المحقق ، وأدب الكاتب ٣١٦ ، والاقتضاب ٣٧٣ .

٢٣ ـ ص٦٩ س٤ قول بدر بن حمراء الضبّي :

فمن يك مبنيّاً به بنت جاره فإني امرؤ عن بنت جاري جافر

كذا وقع ، وهو تحريف صوابه : « بَيْت جاره . . . عن بيت جاري . . . » كما في النقائض ١٩٧ ، وبيت الرجل : امرأته . ورواية المحبر ٣٥٥ : « عِرْس » في الموضعين .

وقوله « جافر » فسره المحقق بقوله : « الجافر : الفحل من الإبل : هو الذي يكثر الضراب حتى ينقطع » . كذا قال : وهو صحيح في اللغة ، وحملُ جافر في البيت عليه غريب . ومعنى جافر في البيت : ممتنع عادلٌ عن بيت جاره ، قال أبو عبيدة في النقائض : « فإني امرؤ جافر عن ذاك كما يجفر الفحل عن إبله إذا أعرض عنها وعدل بعدما يلقحها » .

٢٤ ـ ص٧٢ السطر قبل الأخير « فإذا روي فشُدّوا ، ففعلوا ، فورد حتى قام قائم الظهيرة ، حتى امتلأ وجعل يصب الماء . . . » .

وفيه تحريف وسقط ، وصوابه كما في المحبر ٤٣٣ : فورد حِينَ قام قائم الظهيرة ، فشرب حتى امتلأ . . .

٢٥ ـ ص٧٤ س٤ ـ ٧ « وفاطمة بن الحارث الأنمارية . . . ولدت الكَمَلة من بني عبس ، ولم يوجد ـ كان ـ مثلهم غيرهم ربيع الحفاظ وعمارة الوهاب [وقيس الحفاظ] وأنس الفوارس بن زياد ، وكان يقال لعمارة دالق . . . » .

قوله « ربيع الحِفَاظ » كذا وقع أيضاً فيما حكاه المبرد في الكامل ٢٩٥ عن أبي عبيدة ، وكذا وقع في فصل المقال ٩٠ . والذي في النقائض ١٩٣ أنّ الربيع يدعى « الكامل » ، وكذا قال غيره ، انظر ما علقناه على الكامل ٢٩٥ .

وقوله « [وقيس الحفاظ] » زيادة مخلة خاطئة ، ربما أغرى المحقق بزيادتها أن من الناس من يجعل الكَمَلَة أربعة ، انظر المحبر ٤٥٨ ، والدرة الفاخرة ٢/ ٤١٠ ، وشرح القصائد السبع ٥٠٥ . وهم ثلاثة عند أبي عبيدة وغيره ، ولم يعدّ قيساً منهم في النقائض ٢٩٣، وكذا ذكر المبرد في الكامل ٢٩٥ عن أبي عبيدة، وكذا في الأغاني ١٧/ ١٧٩ ولم يعز ذلك إلى أحد . ونص كلام أبي عبيدة هنا يشهد أنهم عنده ثلاثة .

٢٦ ـ ص٨٥ س٦ « ولم يعلم عكاظي على فداء ابن حاجب » هذا تحريف صوابه : « أغلى فداء من حاجب » . قال المبرد في الكامل ٥٩٧ « فزعم أبو عبيدة أنه لم يكن عكاظي أغلى فداء من حاجب » . وانظر ما يأتي في الكتاب ١١٣ .

٢٧ ـ ص١٠٥ السطر قبل الأخير « ووثب كل قوم على من فيهم من الحبشة فأبادوهم . . . » وذكر المحقق أنه كان في الأصل « فأباروهم » .

وما في الأصل صواب محض أي أهلكوهم ، فلا يعدل عنه .

٢٨ ـ ص١١٣ س١ ـ ٤ « أغلى العرب فداء ثلاثة حاجب بن زرارة بن عدس ، وبسطام بن قيس الشيباني ، وحبيش بن الدلف الضبي . وكان فداؤهم ـ فيما يقول من المقلل ـ : مائتي بعير . والمكثر : أربعمائة .

قوله « من المقلل » كذا وقع و « من » مقحمة ، والصواب : فيما يقول المُقَلِّلُ مائتي بعير وثلاثمائة ، والمُكَثِّرُ أربعمائة .

٢٩ ـ ص١١٨ س٦٥ « أحجار العرب صَخْر وجَنْدل وحَجَر وجَرْوَل ، وهم بنو نهشل بن دارم » .



قوله « وحجر » ليس من كلام ابي عبيدة ، وهو مزيد فيه ، زاده من لا علم له . وليس في بني نهشل من يسمى حَجراً . قال في النقائض ١٨٧ : « وبنو نهشل ستة ، منهم جندل وصخر وجرول ، وهؤلاء يسمون الأحجار ، وقطن وزيد وأُبير » اهـ وانظر تسميتهم بالأحجار في النقائض ٧٤٨ ، ٧٧٢ ، وجمهرة اللغة ٢/ ٥٤ ، والاشتقاق ٢٥٠ ، ٥٦٦ ، والمخصص ١٦/ ١٠٣ ، والمحبر ٤٦٣ ، وطبقات فحول الشعراء ٥٨٧ ، وفرحة الأديب ١٩١ ، وسفر السعادة ١٠٣٥ .

٣٠ ـ ص ١٢١ س١٠ قول الشاعر :

قتلنا به خير الضبيعات كلها ضبيعة قيس لا ضبيعة أضجما

البيت من أبيات للقيط بن زرارة أنشدها أبو عبيدة فيما يأتي من كتابه ص١٥١ .

٣١ ـ ص١٣٤ س١٠ ـ ١١ « وعباد بن حصين الحَبِطي » كذا ضبطه المحقق بكسر الباء ، والصواب « الحَبَطِيّ » بفتحها ، انظر اللباب ١/ ٣٣٦ .

٣٢ ـ ص١٤٥ س٢ ـ ٣ « ثم كان حذيفة بن بدر رئيس القوم ، وله يقال :

لأصرفن إلى حذيفة مدحتي لفتى العشي وفارس الأحزاب »

كذا وقع أيضاً في مغني اللبيب ١٨٨ ، واللسان (س و ى) وفيهما « سوى حذيفة » . وقافيته مغيرة ، والرواية : « . . . سوى حذيفة . . . وفارس الأَجْرافِ » وهو بهذه الرواية في الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٦ .

وهو من أبيات لرجل من بني الحارث بن الخزرج من الأنصار يرثي ربيعة ابن مكدم فيما ذكره صاحب الأغاني ١٦/ ٥٩ ونقل عن أبي عبيدة قوله : وزعم أبو الخطاب الأخفش أنه لحسان بن ثابت يحض على قتله ، ونقل عن الأثرم قوله : وأنشدنا أبو عبيدة هذه القصيدة مرة لقيس بن الخطيم ، وهي في ديوان قيس بن الخطيم ١٢٧ ، وديوان حسان ـ إضافات ٣٩٢ ، وانظر كلام البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٢٠ .

وقوله « إلى حذيفة » كذا وقع في الأغاني (وغيِّر في طبعة الدار من غير إشارة ، انظر تعليق محقق ديوان قيس) وزعم البكري في سمط اللآلي ٥٠٦ أن قائل البيت



قال « إلى » وأن « سوى » موضوع ، قال البغدادي : « ومع نقل هؤلاء الأئمة لا يلتفت إلى إنكار أبي عبيد البكري . . » فنقل كلامه ورَدَّه .

* * *

أخطاء طباعية

وأما ما وقع في الكتاب من وهم في الضبط ، وخطأ في الطبع ، وسقط في بعض المواضع = فهو كثير . وهذا ذكر أمثلة يسيرة منه :

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
٨ من المقدمة ، الحاشية	شكٌّ	شَكّاً
١٠ من المقدمة/ ١٤	أبو عثمان	أبا عثمان
١٣ من المقدمة/ ١١	العارف بن المطلع	العارف المطلع ، بحذف « بن »
٣٥ من المقدمة/ ٧	لأبي	كأبي
١٣ من الكتاب/ ٤	ومَنْسَبَة	ومنسِبة
٢٢/ ٦ ، ٨	وسمٌّ	سمٌّ ، بحذف الواو
٢٤/ ٢	فيتظلم	فينظلم ، بالنون
٢٦/ ٢	مثلَ	مثلِ ، بالجر
٢٦/ ٥	حاتمُ	حاتمِ ، بالجر
٢٧/ ١	سمي ناجر	ناجراً
٢٧/ ٧	ناجورها	ناجودُها
٢٧/ ٨	وقدا	وَقَدَى (والبيت في اللسان شاهد على وقدى كبشكى)
٢٨/ آخر سطر	أحدُ بني بكر	أحدَ
٣٨/ ٣	الرُّزَميان	الرِّزَامِيّان
٣٩/ ٣	لأنبأتكم إنّ هذا أوفى	أنَّ ، بفتح الهمزة

٤١/ ١	السلكةَ	السلكةِ
٤١/ ٦	لم ألقهما	لمَ ٱلْقَهما
٤١/ ٩	من غرض	عن غرض
٤٢/ ٣	كُرَّ عنترةَ	عنترةُ
٤٣/ آخر سطر	خِفاف	خُفاف
٤٥/ ٥	لا أَدِيَهُ ابنُ أفال	لا أَدِيهِ ابنَ إِفَال
٤٦/ ٤	عمير بن سَلْمى	بن سُلْمِيّ
٤٧/ ٣	قطين امرؤ القيس	امرىء القيس
٤٧/ آخر سطر	فوالله لأقْتُلَه	لأَقْتُلَنَّه
٤٨/ ٧	أَورِدٌ لونَ	أَوَرْدٌ لَوْنُ
٥١/ ٥	اللَّفَّاع	اللِّفَاع
٥٦/ ٩	لم يطبع	لم تطبع
٦٠/ آخر سطر	وبعد	بعد ، بحذف الواو
٦٢/ ٥	لم يؤسيوه	يؤيسوه
٦٣/ ١١	من أمه	مِنُ ٱمِّه
٦٤/ ٥	حين	حيث
٦٥/ ١	قَسَماتهم	قَسِماتهم
٧١/ ٨	حتى	حين
٧٥/ ٥ ، ٦	خبئية	خَبيئَة ، أو خَبِيَّة
٨١/ ٦	يُنْمِيه	يَنْمِيه
٨٢/ ٤	غُنيّ	غَنِيّ
٩٠/ ١١	لخيرِنا	لَخَيْرُنا
٩١/ ٢	توهنن	تُذْهِبَنَّ
٩١/ ٣	وإن	إنْ ، بحذف الواو
٩١/ ٧ ، ٨	السندريّ ، الجعفريّ	السندريْ ، الجعفريْ
٩٢/ ٥	مهنوة	مَهْنُوءَة

١٠٠/ ١	فنفره جريراً	فنفر جريراً
١٠٠/ ٣	لأبي	لأْيٍ
١٠٤/ ١٠	في شجونك	سجونك
١٠٨/ ٢	لكنّ	لكنْ
١١١/ ٥	أم الرجالُ	الرجالَ
١١١/ ١٠	جُذيمة	جَذِيمة
١١٣/ ٥	حاجب زرارة	حاجب بن زرارة
١١٤/ ٤	بنو شيبان	طما بنو شيبان
١١٦/ ٦	المَنقري	المِنْقَري
١٢٢/ ١٢	وبُسطام	وبِسْطام
١٢٣/ ٥	قتله كنانة	قتلته كنانة ، أو قتله بنو كنانة
١٢٦/ الحاشية١	قراد بن حبش	حنش ، انظر تهذيب إصلاح المنطق ٨٢٧
١٢٨/ ٤	ولم يقدر تميماً	ولم يَقُدْ تميماً
١٣١/ ١	غُنياً وباهلةً	غَنِيّاً وباهلةَ
١٣٤/ ١٠	تجمعه	يجمعه
١٣٧/ ٣	نغضبُ	نغضبِ
١٤٢/ ٢	فأيتها أمك	فأيتهما
١٤٣/ ٧	يُرى	تَرى
١٤٣/ ٨	حُزن	حَزْن
١٥١/ ٢	وبني أُسَيّدِ	أَسَيِّدَ
١٥١/ آخر سطر	جدّعنا	جَدَعْنا
١٥٧/ ١٣	لمن نكن	لم نكن

* * *

هذا ما رأيت ذكره من المواضع التي كنت أصلحتها خلال قراءتي للكتاب ، ولم



أُعْنَ بتتبع ما وقع فيه . ومنه كما ذكرت ما لا تنفع فيه الحيلة .

وعلى ما بذله الدكتور المحقق الفاضل في تحقيق الكتاب والتعليق عليه من جهد ـ وهو جهد مشكور محمود ـ فلم يزل في حاجة إلى أن يرجع النظر فيه ويطيل التأمل في بعض مواضعه .

وإنَّ إخراج كتاب لأبي عبيدة عن نسخة وحيدة سقيمة ، وفيه أخبار وأشعار انفرد بها لَعمل شاق عسير صعب وعر المسالك لا يؤمن فيه العثار . ومِثْلُ الدكتور الفاضل مَنْ يُطْلَبُ منه ما لا يقدر عليه كثير ممن أثبت على غلاف كتاب أخرجه « حقّقه فلان » ، وهو لم يحسن قراءة ما فيه بله تحريره وتحقيقه .

أرجو أن أكون قد أصبت في بعض ما قلت ، والخير أردت ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



المصادر والمراجع

ـ **أدب الكاتب** ، لابن قتيبة ، حققه وعلق عليه الدكتور محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٢ .

ـ **الاشتقاق**، لابن دريد ، تحقيق عبد السلام هارون ، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ١٩٥٨ .

ـ **الأغاني** ، لأبي الفرج الأصبهاني ، دار الكتب المصرية ، طبعة مصورة عنها ، مؤسسة جمال للطباعة ببيروت .

ـ **الاقتضاب** ، لابن السيد البطليوسي ، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى في دار الجيل ببيروت ١٩٧٣ .

ـ **الإكمال** ، لابن ماكولا ، تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني ، مصورة عن طبعة حيدر آباد ، وحقق الجزء السابع وهو الأخير نايف العباس ، الناشر محمد أمين دمج ، بيروت .

ـ **الأمالي الشجرية** ، لابن الشجري ، حيدر آباد ١٣٤٩هـ .

ـ **الأنساب** للسمعاني ، حقق ستة أجزاء منه الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني طبعت في حيدر آباد ، وحقق آخرون أربعة أخرى منه ، ولم يتم فيما أعلم ، ونشر جميعها أمين دمج في بيروت ١٩٨٠ . [ثم تمَّ بعدُ] .

ـ **الإيناس** بعلم الأنساب ، للوزير ابن المغربي ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني ، ط٢ ، ١٩٨٠ .

ـ **تاج العروس** ، للمرتضى الزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ .

ـ **تهذيب إصلاح المنطق** ، للتبريزي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٨٣ .

ـ **توضيح المشتبه** ، لابن ناصر الدين ، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٦ .

ـ **جمهرة أنساب العرب** ، لابن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤ .



ـ **جمهرة اللغة** ، لابن دريد ، حيدر آباد ١٣٤٤هـ .

ـ **الحيوان** ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٦٥ .

ـ **خزانة الأدب** ، للبغدادي ، بولاق ١٢٩٩هـ .

ـ **خزانة الأدب** ، للبغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، الأجزاء ١ـ٧ طبعت في الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ ، و٨ـ١١ مع الفهارس طبعت في مكتبة الخانجي في القاهرة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ .

ـ **الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة** ، لحمزة الأصبهاني ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ .

ـ **ديوان امرىء القيس** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ .

ـ **ديوان جرير** ، تحقيق الدكتور نعمان طه ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ .

ـ **ديوان حسان بن ثابت** ، تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين ، القاهرة ١٩٧٤ .

ـ **ديوان قيس بن الخطيم** ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد ، دار العروبة بالقاهرة ١٩٦٢ .

ـ **ديوان النابغة الذبياني** ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق الدكتور شكري فيصل ، دار الفكر بدمشق ١٩٦٨ .

ـ **ديوان النابغة الذبياني** ، صنعة الأعلم الشنتمري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ .

ـ **سفر السعادة وسفير الإفادة** ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣ .

ـ **سمط اللآلي** ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق العلامة عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٣٦ .

ـ **شرح أبيات سيبويه** ، لابن السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦ .

ـ **شرح أبيات مغني اللبيب** ، للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار



المأمون للتراث بدمشق ١٩٧٦ .

ـ **شرح القصائد التسع** ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد خطاب ، دار الحرية ببغداد ١٩٧٣ .

ـ **شرح القصائد السبع** ، لابن الأنباري ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ .

ـ **الشعر والشعراء** ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ .

ـ **طبقات فحول الشعراء** ، لابن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه العلامة محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٧٤ .

ـ **فرحة الأديب** ، للأسود الغندجاني ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني ، دار قتيبة بدمشق ١٩٨١ .

ـ **فصل المقال** ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٧١ .

ـ **الكامل** ، للمبرد ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٦ .

ـ **الكتاب** ، لسيبويه ، بولاق ١٣١٦هـ .

ـ **اللباب في تهذيب الأنساب** ، لابن الأثير ، دار صادر ببيروت .

ـ **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر ببيروت .

ـ **المحبر** ، لابن حبيب ، تحقيق الدكتورة إيلزة ليختن شتيتر ، حيدر آباد ١٩٤٢ .

ـ **مختلف القبائل ومؤتلفها** ، لابن حبيب ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني .

ـ **المخصص** ، لابن سيده ، بولاق ١٣٢١هـ .

ـ **معجم الشعراء** ، للمرزباني ، تحقيق عبد الستار فراج ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٦٠ .

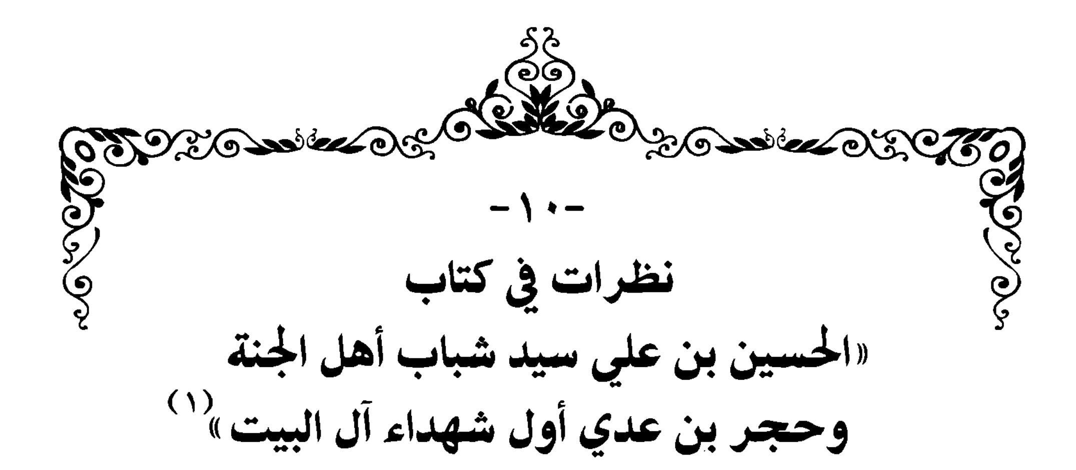
ـ **مغني اللبيب** ، لابن هشام ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ببيروت ١٩٧٩ .

ـ **المقتضب** ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٩٦٣ .

ـ **النقائض** ، لأبي عبيدة ، تحقيق بيفان ، ليدن ١٩٠٥ .

❏ ❏ ❏





-١٠-

نظرات في كتاب «الحسين بن علي سيد شباب أهل الجنة وحجر بن عدي أول شهداء آل البيت»[١]

هذا الكتاب هو ترجمتا الحسين بن علي بن أبي طالب وحجر بن عدي الكندي اللتان كتبهما المؤرخ العظيم ابن العديم الحلبي (ت٦٦٠هـ) في كتابه الجليل الضخم « بغية الطَّلب في تاريخ حلب » . أفردهما منه وجعلهما في كتاب الأستاذ الدكتور سهيل زكار ، ونشرته دار حسان للطباعة والنشر بدمشق عام ١٩٨٩ .

وهو ترجمة واسعة وافية مستوعبة للمترجم لهما ، وفيه فوائد كثيرة . **وعلى ما بذله الدكتور المحقق من جهد في قراءة النص والتعليق عليه ، وعلى ما قاله في مقدمته له أنه ضبط النصَّ = فقد جاء النص عارياً عن الضبط ، وبقيت فيه مواضع كثيرة يتوقف فيها ، وقع فيها غير قليل من وجوه الخلل والتحريف والتصحيف وغير ذلك .**

وفي هذه المقالة أمثلة لما وقع في نص الكتاب والتعليق عليه تدل على ما وراءها ، وبيان لوجه الصواب فيها أو لما رأيته الصواب معوِّلاً في ذلك على بعض المصادر الأصيلة ، ومنها ما رجع إليه المحقق .

كتاب « بغية الطلب في تاريخ حلب » من كتب تاريخ المدن . وهو كتاب جليل ضخم ، صنّفه المؤرخ العظيم كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة الحلبي المعروف بابن العديم (ت٦٦٠هـ) .

---

(١) نشر في مجلة الثقافة الإسلامية التي تصدرها المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق ، العدد٤٤ ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .



وإذا كانت العوادي قد عدت على الكتاب فلم يسلم منه غير أجزاء = فإن من حسن حظه أنَّ ما انتهى إلينا منه ـ وهو عشر مجلدات ـ كتبه مؤلفه بخط نسخ عال نفيس .

وكنت قديماً رأيت مصوَّرة عنه في مجمع اللغة العربية بدمشق ، وعلمت أن المجمع الكريم ـ أبقاه الله حافظاً للغة هذه الأمة ومواريثها ـ عزم على نشره مصوراً عن أصله ، ثم حيل بين المجمع وما أراد .

ثم طبع الكتاب بدمشق عام١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ بتحقيق الدكتور سهيل زكار .

وقفت في حزيران من سنة ١٩٩١ على كتاب « الحسين بن علي سيد شباب أهل الجنة [و] حجر بن عديّ أول شهداء آل البيت » ، وهو ترجمتا الحسين بن علي وحجر بن عدي الكندي اللتان كتبهما ابن العديم في « بغية الطلب » . ورأى الأستاذ الدكتور سهيل زكار أن يفردهما منه استجابة منه لرغبة بعض إخوانه ، وحسناً فعل المحقق بذلك .

قدّم الدكتور المحقق لعمله بمقدمة ذكر فيها فيما ذكر قديمَ عنايته بكتاب ابن العديم « بغية الطلب » وعزمه على نشره ، وذكر أنه يرى « في التراث شيئاً مقدساً . . . وإنه لكفر ما بعده كفر أن يلقى التراث المعاملة التي يلقاها الآن من الوراقين ومن أنصاف المتعلمين . فالذي يحل بالتراث الآن على أيديهم أعظم شناعة من جريمة هولاكو وجنده » اهـ . وقال في بيان عمله في خدمة الكتاب وتحقيقه : « لقد وضعت العنوان وأضفته ، وفيما عدا ذلك لم أتدخل بالنص المحقق واقتصر عملي على ضبط النص وعلى الشروح الضرورية » اهـ .

ولما طالعت الكتاب وجدته كما قال الدكتور المحقق في نعته ترجمة واسعة وافية للمترجم لهما ، وفيه فوائد كثيرة . **بيد أنني وجدته قد عَرِيَتْ نصوصه عن الضبط ، ولاسيما الشعر ، وفي بعض النصوص غير قليل من وجوه الخلل والتصحيف والتحريف وغير ذلك ، إلى الأخطاء المطبعية .**

وما وقع في الكتاب كلُّه أو جلُّه مما لا يعسر إصلاحه على من لم يعان تحقيق النصوص معاناة الأستاذ الدكتور المحقق . وأكثر ذلك جاء على الصواب في

المصادر التي أحال عليها الدكتور في تخريج النصوص ، وهذا مما لا يكاد يقضى منه العجب !! وكثير منه ما صوابه واضح بيّن .

وما أنا ذاكره من ذلك من أمثلة تدل على ما وراءها = إنما هو مما اتفق لي الوقوف عليه خلال قراءتي الأولى للكتاب عن غير قصد مني إلى تتبّع جميع ما فيه واستقصاء القول فيه .

١ ـ ص٣٣ س١٥ ـ ١٧ : « قال : حياني رسول الله ﷺ بالورد بكلتي يديه فلما أدنيته من أنفي قال : أما إنه سيد ريحان الجنة بعد الآس » .

قوله « بكلتي يديه » كأن الدكتور المحقق قرأه « بكلتَيْ يديه » ، وهو خطأ صوابه « بكلتا » ؛ فإن « كلتا » إذا كانت مضافة إلى الاسم الظاهر أعربت إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة على ألفه . فإذا كانت مضافة إلى الضمير فإنها تعرب إعراب المثنى ، فتكون الألف علامة للرفع ، وتقلب ياء في النصب والجر ، انظر سر الصناعة ١٥٠ ـ ١٥١ ، وشرح المفصل ١/ ٥٤ ـ ٥٥ ، واللسان (ك ل ا) .

وربما كتبه المحقق « بكلتى » بالألف التي على صورة الياء متابعاً رسم المخطوط ، فجعلت « بكلتي » بالياء في الطباعة . ولا بد لمن يتولى نشر الكتب من العناية الشديدة بطبعها .

فإن شاء المحقق رسمه « بكلتى » كما في المخطوط ونبه في الحاشية على ما نجري عليه في رسمه « بكلتا » ، وإن شاء رسمه « بكلتا » وذكر في الحاشية رسم المخطوط . وقد رسم بالألف في المصحف في قوله تعالىٰ : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [سورة الكهف : ٣٣] .

٢ ـ ص٣٥ س٩ ـ ١٠ : « أنا حرب لمن حاربكم سلم لن سالمكم » وظاهر أنه خطأ مطبعي صوابه « لمن سالمكم » . ومثله في الكتاب كثير .

٣ ـ ص٣٩ س٦ من الأسفل : « وقال : هؤلاء أهل بيتي وخامتي » وكذلك ص٤٠ س٧ . وهو تصحيف صوابه : « حامَّتي » ، أي خاصَّتي ، انظر النهاية لابن الأثير ١/٤٤٦ ، واللسان (ح م م) . وهو على الصواب في سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٨٣ .



٤ ـ ص٤٠ س٥ ـ ٦ : « فقالت : دخل عليّ رسول الله ﷺ فجلس على منامة لنا ، فجاءته فاطمة رضي الله عنها بشيء فوضعته ، فقال : ادع لي حسناً وحسيناً وابن عمك عليّاً . . » .

كذا وقع ، وصوابه : « ادعي » بياء المؤنثة المخاطبة ، والخطاب منه ﷺ لابنته فاطمة عليها السلام .

٥ ـ ص٤٢ س٢ ـ ٣ : « ثم قال : اللهم أحب حسيناً ، اللهم أحب من يحب حسين ، حسين سبط من الأسباط » .

كذا وقع ، وصوابه : « أحبَّ من يحبُّ حسيناً ، حسينٌ سبط . . . » وجاء على الصواب ص٤١ .

٦ ـ ص٤٧ س١ ـ ٢ : « واستازرت عليه أصولكم » . صوابه : واستأزرت . أي قويت واشتدت .

٧ ـ ص٤٧ س٨ ـ ٩

فإن نَهزِم فهزَّامون قدماً وإن نُهزَم فغير مهزَّمينا
وما إن طبُّنا جُبنٌ ولكن منايانا وطعمةُ آخرينا

أثبتهما المحقق بغير ضبط ، ووقع في عجز الثاني « وطعمه » مصحفاً ، ويروى « ودولة » . والبيتان لفروة بن مسيك المرادي في السيرة النبوية لابن هشام ٤/٢٢٨ ، وشرح أبيات المغني ١/ ١٠٢ ـ ١٠٦ ، وخزانة الأدب ٢/ ١٢٢ . ورواية الأول في المصادر :

فإن نغلب فغلَّابون قدماً وإن نُغْلَب فغير مغلَّبينا

٨ ـ ص٥٠ س٥ ـ ٦ من الأسفل : « قال له الحسين : إن الذي منعني ابتدائك والقيام إليك أنك أحق بالفضل مني . . . » .

وصوابه : منعني ابتداءك والقيام . . .

٩ ـ ص٥٣ س١٠ ـ ١٤ : « سمعت سكينة بنت الحسين تقول : عوتب أبي الحسين بن علي في أمي ، فقال أبي الحسين :



لعمــرك إننــي لا حــب داراً تضيـ ـفهــا سكينـــة والـــربـــاب

أحبهــم وأبــذل جــل مــالــي وليــس لــلائــم فيهــا عتــاب

ولســـت لهـــم وإن غضبـــوا مطيعــاً حيــاتــي أو يغيبني التــراب

كذا أثبتها المحقق بغير ضبط ، وفيها تصحيف ، وجعل في صدر البيت الأول ما حقُّه أن يكون في عجزه ، وجعل في عجز البيت الثالث ما حقه أن يكون في صدره ، وصوابها وضبطها :

لعمـــرُك إنَّنـــي لأُحـــبُّ داراً تَصَيَّفُهـــا سُكينـــة والـــرَّبَـــاب

أُحِبُّهـــم وأبـــذلُ جُـــلَّ مـــالـــي وليـــس لـــلائـــمٍ فيهـــا عتـــاب

ولســـت لهـــم وإن غضبـــوا مطيعـــاً حيـــاتـــي أو يغيِّبَنـــي التُّـــراب

والخبر والأبيات في الأغاني ١٦/ ١٣٩ ـ ١٤٠ باختلاف في الرواية . وقوله « تصيَّفُها » بالصاد أصله تتصيّفُها فحذفت التاء ، أي تقيم بها صيفاً .

١٠ ـ ص٥٤ س١٣

مــن ظــن أن النــاس يغنــونــه فليــس بــالــرحمــن الــواثــق

وصوابه : بالواثق .

١١ ـ ص٥٤ س١٨ ـ ١٩

لئــن كــانــتِ الــدُّنيــا تعــدُّ نفيســةً فــدار ثــواب الله أعلــى وأنبــل

وإن كــانــت الأبــدان للمــوت أنشئــت فقتــلٌ فــي سبيــل الله أفضــل

الضبط مني . وقوله « فقتل في سبيل الله أفضل » مختلّ . والذي في مختصر تاريخ دمشق ٧/ ١٣٣ وبه يتّزن :

فقتــلٌ سبيــلَ الله بــالسيــف أفضــل

١٢ ـ ص٥٥ س٨ ، ١١

نــاديــت سكــان القبــور فــاسكتــوا وأجــابنــي عــن صمتهــم نــدب الجثــا

أمــا العظــام فــإننــي فــرقتهــا حتــى تبــاينــت المفــاصــل والشــوا

وفيهما على ما أثبته المحقق تصحيف وخطأ في الرسم ، وجعل في صدر الثاني



ما حقه أن يكون في عجزه ، وصوابهما :

نــاديــت سكّــان القبــور فــأسكتــوا وأجــابنـي عـن صمتهـم نَـدَبُ الجُثَـى
أمــا العظـــام فــإننـــي فــرَّقتُهـــا حتَّـى تبـاينـت المفـاصـلُ والشَّـوى

١٣ ـ ص٦٢ س١٥ ـ ١٦ « قال : سمعت ابن عباس يقول : استشارني الحسين ابن علي عليهما السلام بالخروج بمكة ، قال : فقلت : لولا أن يزرىء بي أو بك لنشبت يدي في رأسك » .

صوابه « يُزْرَى » من أزرى به إزراء ، ولام الفعل ياء ، والهمزة في « إزراء » بدل منها .

١٤ ـ ص٧٠ س١ ـ ٢ من الأسفل

يــــا لـــك مــــن قبَّـــرةٍ بمعمـــر
خــلا لــك الجــوُّ فبيضـي واصفـري
ونقِّـــري مـــا شئـــت أن تنقّـــري

الأبيات لطرفة بن العبد ، انظر ديوانه ١٥٧ ، وأدب الكاتب ٣٧٦ . وتنسب إلى كليب بن ربيعة .

١٥ ـ ص٧٦ س١٠ ـ ١٢ : « قال الحسين بن علي حين أحسّ بالقتل : ابغوني ثوباً لا يُرغب فيه أجعله تحت ثيابي لا أجرد ، فقيل له تبان ؟ فقال : ذلك لباس من ضربت عليه الذلة » .

وضع المحقق عقب قوله « تُبَّان » علامة الاستفهام(؟) ، والكلام خبر ، فلا توضع علامة الاستفهام عنده .

ونقل الزبيدي في تاج العروس (ت ب ن) في تفسير التُّبَّان هذا الخبر من هذا الموضع من ترجمة الحسين في كتاب ابن العديم « بغية الطلب في تاريخ حلب » . قال : « وفي تاريخ حلب لابن العديم . . . » وساق الخبر .

ونقل عنه أيضاً في مادة (ت ر ب) في ذكر الأتارب وهي قرية معروفة بين حلب وأنطاكية ، قال : « وقرأت في تاريخ حلب للأديب العالم المحدث ابن العديم :

الأثارب ، منها أبو الفوارس حمدان بن أبي الموفق عبد الرحيم بن حمدان التميمي الأثاربي . وذكر له ترجمة واسعة » اهـ .

وكان الدكتور المحقق قد قال في تقديمه للكتاب ص١٦ : « فإذا قبلنا فرضاً بأن ابن العديم قد أنجز تسويد مؤلفه من المؤكد أنه لم يتمكن من تبييضه وبالتالي لم تقم أمام الكتاب الفرصة لنسخه وتداوله » هذه عبارته!!

كيف يمكن أن يجمع بين قوله هنا ـ أعني في ص١٦ ـ « لم تقم أمام الكتاب الفرصة لنسخه وتداوله » وقوله ص١٠ إنه عرف « بوجود مجلد من الكتاب في المتحف البريطاني ، وآخر في المكتبة الوطنية في باريس وثالث في مكتبة المرحوم داود جلبي في الموصل ، ثم ما لبث أن تبين لي أن في هذه المجلدات تكرار [كذا] لما هو موجود بخط المؤلف » ؟!

فهذه أجزاء من الكتاب بغير خط مؤلفه ، فقد نسخ وتداوله الناس ، ووقف عليه صاحب التاج ونقل منه .

١٦ ـ ص٧٩ س١ « قلت : لا معك ولا عليك وتركت ، قال : أمَّا لا فولَّ في الأرض » .

وفي الكلام سقط ، وتمامه كما في مختصر تاريخ دمشق ١٤٨/٧ ، وتهذيب تاريخ دمشق ٤/ ٣٤١ ، وتهذيب الكمال ٦/ ٤١١ ، وصواب ضبطه : لا معك ولا عليك ، [تركت عيالاً] وتركت . قال : إمَّا لا فولِّ في الأرض .

١٧ ـ ص٩٠ آخر سطر

نفلِّق هاماً من رجالٍ أعزَّةٍ ... علينا وهم كانوا أعقَّ وأظلما

الضبط مني . والبيت للحصين بن الحُمام المرِّيّ ، انظر المفضليات ٦٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٩٩ .

١٨ ـ ص١٠٦ س١٠ ، ١٢

إن الحسين بكربلا بين ... الأسنة والضراب

ثم استقل به الجناح ... فلم يطق رد الجواب



كذا أثبتهما ، وقوله « والضراب » تحريف صوابه « والحراب » . وصواب كتابة البيتين ، وهما من مجزوء الكامل المرفّل :

إنَّ الحسيـــــن بكـــــربــــــلا بيـــــن الأسنَّـــــة والحـــــرابِ
ثــــمَّ استقـــــلَّ بــــه الجنـــا حُ فلـــم يطـــق ردَّ الجـــوابِ

١٩ ـ ص١٠٨ س٢ ـ ٣ من الأسفل : وسمعنا باكية تقول :

يــابــن الــوصـي ويــابــن البتـول ويـــا بقيـــة الســادة الأكـــرمينـــا

كذا أثبته ، وهو مختلٌّ . وصوابه ، وهو من المتقارب :

أيــا بــن الــوصـيِّ ويــابــن البتــول ويـــا بقْيـــة السَّـــادة الأكـــرمينـــا

وقوله « بقية » يقتضي الوزن أن يكون على وزن « فعْلة » بإسكان ثانية سواء أكان « بقْية » ـ ولم أجده في المعجمات ـ صحيحاً أم محرّفاً عن لفظ آخر لم أعرفه .

٢٠ ـ ص١١٠ س٦

ألا يــا عيــن فــاحتفظـي بجهــد ومــن تبكـي علـى الشهــداء بعــدي

كذا وقع ، وصوابه :

ألا يــا عيــن فــاحتفلـي بجُهــد ومــن تبكـي علـى الشُّهــداء بعــدي

كما في مختصر تاريخ دمشق ٧/ ١٥٤ ، وتهذيب الكمال ٦/ ٤٤١ .

٢١ ـ ص١١١ س٣ ـ ٥

أبـــواه فـــي عليـــا قـــريـــش جــــده خيـــــر الجـــــدود
خـــرجـــوا بـــه وفـــداً إليـــه فهـــم لـــه شـــر الـــوفـــود

جعل المحقق في صدر البيتين ما حقه أن يكون في عجزه ، وصوابهما :

أبـــواه فـــي عُليـــا قـــريـــ ـــشٍ جـــدُّه خيـــرُ الجـــدودِ
خـــرجـــوا بـــه وفـــداً إليـــ ـــهِ فهـــم لـــه شـــرُّ الـــوفـــود

٢٢ ـ ص١٢٢ س٨

كيــف تــرجــو أمــة قتلــت حسيـ ـــنا شفــاعــة جــده يــوم الحســاب

كذا أثبته المحقق وشطّره ؟ وهو على هذه الرواية ليس بشعر .

وله رواية أخرى ص١١١ آخر سطر وص١١٢ س٧ يتّزن بها البيت على الوافر ، وهي :

أترجو أمَّة قتلت حسيناً شفاعة جدِّه يوم الحسابِ

٢٣ ـ ص١١٤ س٣ من الأسفل « وهذه الحكاية ذكرها غرس بالنعمة أبو الحسن محمد بن هلال بن المحسن بن إبراهيم المعروف بابن الصابىء . . » .

صوابه « غَرْسُ النِّعمة » . وله كتاب « الهفوات النادرة » وهو مطبوع .

٢٤ ـ ص١١٦ س١٢

أرادوا ليخفوا قبره عن عدوِّه فطيب تراب القبر دلَّ على القبر

الضبط مني . وعزي البيت إلى مسلم بن الوليد ، ديوانه ٣٢٠ وتخريجه ثمة . وانظر المصون ١٦ وتعليق العلامة عبد السلام هارون ـ رحمه الله ـ ، وتعقيب الأخ الدكتور عبد الإله نبهان عليه في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج٥٥ ج٢/ ٣٨٢ .

٢٥ ـ ص١٢٧ س٣ وص١٢٨ س٧ « سليمان بن قنة » : هذا تصحيف صوابه « قَتَّة » بفتح القاف وبتشديد التاء المثناة الفوقية ، انظر التعليق عليه في حاشية محقق سير أعلام النبلاء ٣/ ٣١٨ ح٢ .

وأبيات سليمان بن قتَّة في الكامل للمبرد ٢٨٩ ، وسير أعلام النبلاء ٣/ ٣١٨ وتخريجها ثمة .

٢٦ ـ ص١٢٩ س١ ، ٦ ، ٩

قبور لدى النهرين من بطن كربلاء معرسهم منها بشط فرات

وكيف أداوي من جوى بي والجوى أمية أهل الكفر واللعنات

ألم تر أني من ثلاثون حجة أروح وأغدو دائم العبرات

كذا أثبتها المحقق ، وفيها تحريف وخطأ في كتابتها على ما يقتضيه وزن الشعر في صدورها وأعجازها ، وصوابها :



قبورٌ لدى النَّهرين من بطن كرْبلا معرَّسُهم منها بشطٍّ فرات
وكيف أُداوى من جوًى بيَ والجوى أميَّة أهل الكفر واللَّعنات
ألم تر أنِّي مذ ثلاثون حجَّة أروح وأغدو دائم الحسرات

وهذه الأبيات من تائية دعبل بن علي الخزاعي الكبرى ، وقد أنشد منها المؤلف خمسة عشر بيتاً ، وقال عقبها : « وهذه قصيدة شاعرة طويلة تزيد على خمسين بيتاً سنوردها إن شاء الله بكاملها في ترجمة دعبل بن علي الخزاعي » .

وعدة أبيات القصيدة في القسم الأول من ديوان دعبل الذي صنعه أستاذنا الدكتور عبد الكريم الأشتر سبعة وخمسون بيتاً ، انظر ديوان دعبل ص٧٨ ـ ٨٨ .

ثم أورد الدكتور الأشتر في القسم الثاني من الديوان ص٢٩٢ ـ ٣١٤ رواية المصادر الشيعية للقصيدة ، وعدة أبياتها فيها ١١٨ بيتاً .

وقول دعبل « وكيف أداوى . . واللعنات » علّق عليه الدكتور المحقق بقوله : « لم يرد هذا البيت في ديوان دعبل » . قلت : لم يرد في الرواية الأولى للقصيدة ، وورد في رواية المصادر الشيعية لها ، وهو البيت ٩٥ منها ، انظر ديوان دعبل ص٣١٠ . وروايته : « أمية أهل الفسق والتبعات » ويروى « الغصب واللعنات » .

٢٧ ـ ص١٤٢ س٢ فلما انطلق به قال لهم : دعوني فلأصلي ركعتين .

في مختصر تاريخ دمشق ٦/ ٢٣٨ « فلأُصَلِّ » بحذف لام الفعل المعتل وهي الياء للجزم على ما يقتضيه القياس . ويحمل إثبات الياء فيه ـ إن صحت رواية ذلك ـ على أنه أشبع كسرة اللام ، أو على أنه أجرى المعتل مجرى الصحيح ، فقدر ضمة الياء في « أصلي » فأسكنها للجزم . وقد وقع مثل هذا في الحديث في بعض الروايات ، انظر شواهد التوضيح والتصحيح ص٢١ .

٢٨ ـ ص١٤٧ س١٣ ـ ١٤ لولا أن تقولوا جزع من القتل لأحببت أن تكون ركعتان أنفس مما كانتا ، وايم الله لئن لم تكن صلاتي فيما مضى تنفعني ماهان بنافعتيّ شيئاً .

كذا وقع ، وصوابه : . . . أن تكون ركعتاي أَنْفَسَ . . تنفعني ما هاتان



بنافعتيّ شيئاً .

٢٩ ـ ص١٥٠ س١٠ ـ ١٢ وبلغ عائشة الخبر ، فبعثت عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام المخزومي إلى معاوية يسأله أن يخلي سبيلهم . فقال عبد الرحمن بن عثمان الثقفي : جذاذها جذاذها لا يغن بعد العام أثراً ، فقال معاوية : لا أحب أن أراهم ولكن اعرضوا عليّ كتاب زياد . . » .

كذا أثبته الدكتور المحقق ، وفسّر ما كتبه بقوله في التعليق عليه : « جذذ : قطع . أي اقتل اقتل ولن تبق [كذا!!] بعد العام من أثر . انظر النهاية لابن الأثير » .

لا أدري كيف قال الدكتور ما قال ؟! وإحالته في ذلك على النهاية لابن الأثير كائنة غريبة من كل وجه!! وليس في النهاية إلا تفسير ما جاء في غريب الحديث من مادة (ج ذ ذ) ، وليس الخبر المروي في النص فيها !!

وصوابه كما في الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/٢١٩ ، ومختصر تاريخ دمشق ٦/٢٣٩ : « . . إلى معاوية تسألُه . . فقال عبد الرحمن بن عثمان الثقفي : جِذَاذَها جِذَاذَها ، لا تَعَنَّ بعد العام أبْراً » . وفي طبقات ابن سعد « جدادها » بالدال .

وجداد النخل بالدال وبالذال وبفتح الجيم وكسرها : صِرامُه ، وهو قطع ثمرها ، وقوله : « جدادَها جدادَها » نصب على الإغراء ، و« لا تَعَنَّ » أصله لا تتعنَّ . فحذف التاء ، ومعناه لا تتجشَّم ، والأبْر : إصلاح النخل .

وفي المثل : « جِبابٌ فلا تَعَنَّ أبْراً » قال شيخ صاحب التاج (ج ب ب) : « الجباب : وعاء النخل جمع جُبّ . . والأبر : تلقيح النخل وإصلاحه ، يضرب للرجل القليل خيره ، أي هو جباب لا خير فيه ولا طلْع فلا تعنَّ أي لا تتعنَّ أي لا تتعب في إصلاحه » اهـ . والمثل في مجمع الأمثال ١/١٧٤ ، وجمهرة الأمثال ١/٣٢٣ (وفيه آبراً ، وهو خطأ) .

٣٠ ـ ص١٥١ س٨ ـ ١٧ وقد كانت هند بنة زيد بن مجرية ـ قال الصوري : وفي نسخة مخربة ـ وكانت شيعية قالت حين سُيّر حجر إلى معاوية :



تجبَّـرت الجبـابـر بعـد حجـر   وطـاب لنـا الخَـورَنـق والسَّـديـرُ
وأصبحـت البـلاد لـه محـولاً   كـأن لـم يحبهـا يـومٌ مطيـر
فـإن تَهْلـكْ فكـلُّ عتيـدِ قَـوْمٍ   إلـى هُلْـكٍ مـن الـدُّنيـا يصيـر

الضبط مني . والصواب في الأول « . . وطاب لها » كما في طبقات ابن سعد ٦/ ٢٢٠ ، ومختصر تاريخ دمشق ٦/ ٢٤٠ ، وتهذيب تاريخ دمشق ٤/ ٨٩ ، وتاريخ الطبري ٥/ ٢٨٠ ، والأغاني ١٧/ ١٥٤ ، وسير أعلام النبلاء ٣/ ٤٦٥ .

والصواب في الثاني « لم يُحْيها »

وقوله في الثالث « عتيد قوم » وقع في مختصر تاريخ مدينة دمشق « عبيد » ، وكلاهما تحريف صوابه « عميد » كما في طبقات ابن سعد ، وتهذيب تاريخ مدينة دمشق ، وسير أعلام النبلاء ، وفي الأغاني وتاريخ الطبري « زعيم » .

و« مجرية » أو « مخربة » في نسب قائلة الأبيات هند من الأسماء المشتبهة . وليت الدكتور المحقق ضبط الاسمين بضبط مؤلف الكتاب في متن الكتاب أو في الحاشية ، فإن ضبط ما يلبس من الأسماء والألفاظ مما لا يسع مشتغلاً بتحقيق النصوص تركه .

وقد ذكر الأمير في الإكمال ٧/ ٢١١ مَجْرَبَة ومَخْرَبة ومُخَرِّبة ، ولم يذكر فيمن ذكر هنداً ، ولم أجد على ضبطه نصاً . فيمكن أن يوافق ما ذكره الأمير ويمكن أن يخالفه ، فمدار الأمر فيه على السماع .

وفي مطبوعة طبقات ابن سعد ومختصر تاريخ دمشق « مخرِّبة » ، وأسقطه بدران في تهذيب تاريخ دمشق ، ولم تسمَّ القائلة في الأغاني . وفي تاريخ الطبري « مخرمة » ؟ والظاهر أنه تحريف .

٣١ ـ ص١٥٦ س٥ قول عبد الله بن خليفة الطائي

علـى أهـل عـذرا السـلام مضـاعـف   مـن الله يسقيهـا السحـاب الكهـورا

كذا أثبته المحقق ، وصوابه :

علـى أهـل عـذراء السَّـلامُ مضـاعـف   مـن الله يسقيهـا السَّحـاب الكَنَهْـوَررا

وقوله « مضاعف » كذا وقع أيضاً في تهذيب تاريخ دمشق ٨٩/٤ ، والوجه « مضاعفاً » .

وفسر المحقق في الحاشية « الكنهورا » بقوله : أي السحاب الأسود الكثير المطر . انظر النهاية لابن الأثير .

ومعنى هذا أنه نقل تفسير الكنهور من النهاية وأن ما ذكره هو لفظ ابن الأثير في كتابه ، ولم يقل ذلك ابن الأثير ولا غيره . وإن هو إلا عبارة المحقق ولفظه عما قرأه في النهاية وفهمه من ألفاظ صاحبه .

والذي في النهاية ٢٠٦/٤ ـ ٢٠٧ « الكنهور : العظيم من السحاب » وفي اللسان الكنهور من السحاب : المتراكب الثخين . قال الأصمعي وغيره : هو قطع من السحاب أمثال الجبال » . فأنَّى للمحقق أن يقول ما قاله في أداء معنى ما قاله صاحب النهاية ؟!

وأنا شديد العجب من الأستاذ المحقق ، ولم أطمئن إلى سبب ما في تفسير تعويله في تفسير الألفاظ على النهاية فيما ليس من غريب الحديث ، وبين يديه المعجمات .

٣٢ ـ ص ١٥٩ س ٩ :

ومـن صـادعٌ بـالحـقِّ بعـدكَ نـاطـقٌ بتقـوى ومَـنْ إن قيـلَ بـالجَـوْرِ غبَّـرا

الضبط مني . وقرأ المحقق « غَبَرا » وفسره في الحاشية بقوله :

« غبر غبوراً مكث وذهب . القاموس » . وفي هذا خطأ من وجهين ، أولهما أن الوزن يختل بقراءته « غبرا » ، والثاني أن غَبَر بهذا المعنى صحيح في اللغة لكنه لا معنى له في البيت .

الصواب أن يقرأ « غبّرا » بتشديد غينه . ولا يبعد أن يكون المحقق قرأه كذلك ثم فسره بما قاله ، وذلك أعجب وأغرب .

فإن صحت الرواية عن الشاعر أنه قال « غبَّرا » بالباء الموحدة فمعناه : غبَّر بذكر الله بدعاءٍ وتضرع ، انظر اللسان (غ ب ر) . وقال صاحب القاموس (غ ب ر) : « والمُغَبِّرة : قوم يغبِّرون بذكر الله أي يهللون ويرددون الصوت بالقراءة وغيرها ،



سُمُّوا بها لأنهم يرغبون الناس في الغابرة أي الباقية » .

وربما كان تصحيفاً صوابه « غيِّرا » بالياء التحتية المثناة ، أي غيِّر الجور . وقد كان حجر مما يفعل ذلك . وفي الحديث عن النبي عليه السلام أنه قال : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » انظر جامع الأصول ١/ ٣٢٤ برقم ١٠٧ .

وقوله «بالجور» وقع في تهذيب تاريخ دمشق « بالحق » ؟ ولعله تغيير من مهذِّبه.

٣٣ ـ ص١٥٩ س١٥ قول قيس بن فهدان الكندي

أما قفلت فأنت خيرهم ... في العسر ذي العيصاء واليسر

صوابه كما في تهذيب تاريخ مدينة دمشق ٤/ ٩٠ :

إمَّا قُتلت فأنت خيرهمُ ... في العسر ذي العيصاء واليسر

وفسر المحقق « العيصاء » أو « ذي العيصاء » [؟] بقوله في الحاشية : « الشديد ، الصعب . القاموس » هذه عبارته وليس ما عزاه إلى القاموس فيه .

وعبارة صاحب القاموس (ع و ص) : و[العَوْصاء] من الدواهي : الشديدة ، والأمر الصعب ، والشدة » ولم يذكر صاحب القاموس « العَيْصاء » بالياء .

فاستدركها عليه صاحب التاج (ع ي ص) عن اللسان . وعبارة اللسان (ع ي ص) : « والعَيْصاء : الشدة ، كالعَوْصاء ، وهي قليلة » .

٣٤ ـ ص١٦٠ س٧ ـ ١٠ ، ١٢ قول قيس أيضاً :

وتريثنا في كل نازلة ... نزلت بساحتنا ولا تبري

يا طول مكتأبي لقتلهم حجراً ... وطول حرارة الصدر

قد كنت أصعق جهرة أسفاً ... وأموت من جزع على حجر

فلقد جدلت وقد قتلت ... ومن لم تستعبه حوادث الدهر

ولذاك نسوتنا حواسر ... يستبكين بالإشراق والظهر

وفي الأبيات على ما أثبته الدكتور المحقق تصحيف وتحريف وخلل في جعل ما حقه أن يكون في صدر البيت في عجزه ، وجعل ما حقه أن يكون في عجز البيت في

صدره وصوابها وضبطها :

وتـريشُنـا فـي كـلِّ نـازلـةٍ نـزلـت بسـاحتنـا ولا تَبْـري
يـا طـولَ مُكْتـأبـي لقتلهـمُ حُجْـراً وطـولَ حـرارة الصَّـدْر
قـد كـدت أُصْعـقُ جهـرةً أَسَفـاً وأمـوتُ مـن جـزعٍ علـى حُجـر
فلقـد خُـذِلـتَ وقـد قُتِلْـتَ ومـن لـم تشْتَعِبْـهُ حـوادثُ الـدَّهـر
ولـذاكَ نسـوتُنـا حـواسـرُ يسـ ـتبكيـنَ بـالإشـراق والظُّهـر

انظر تهذيب تاريخ دمشق ٤/ ٩٠ وفي رواية بعض الألفاظ اختلاف .

هذا ما رأيت ذكره من المواضع التي توقّفت فيها في الكتاب خلال قراءتي الأولى له عن غير قصد مني إلى تتبع ما فيه واستقصاء النظر فيه . وتركت أشياء يحتاج بحثها والقطع بوجه فيها إلى مراجعة كتب الرجال والأنساب والحديث وما إليها ، ومعارضة ما رواه ابن العديم بما انتهى إلينا من الأصول التي عوّل عليها ، وبغيرها من مصادر العلم المؤلفة هي فيه .

وصنع الدكتور المحقق للكتاب فهارس عامة اقتصر فيها على فهرس الأعلام ، والجماعات ، والأماكن والبقاع ، والمحتوى .

والكتاب محتاج إلى فهرس للآيات القرآنية ، والأحاديث والآثار ، والشعر والرجز . ولم يذكر المحقق في فهرس الأعلام رجال الرواية الذين روى ابن العديم الأخبار من طرقهم عن أصحابها .

وفاته ذكر غير قليل من أعلام الأناسي والأمكنة والبقاع فمن الأعلام أبو برزة الأسلمي (ص٩٢) ، وعبد الله بن خليفة الطائي (ص١٥٩) وعمرة بنت عبد الرحمن (ص٦٨) ، وقيس بن فهدان الكندي (ص١٥٩) ، وهلال بن المحسن أبو غرس النعمة (ص١١٤) . ومن أسماء الأمكنة والبقاع : التَّنعيم (ص٨٨) ، وملل (ص٦٨) ، وغير ذلك .

ليت « بغية الطلب » يكون أوفر حظاً فيسلم مما وقع في الترجمتين المستلّتين منه ، وعسى أن يكون الأستاذ الدكتور المحقق قد أولاه عناية أشد من عنايته بهاتين الترجمتين .



المصادر والمراجع

- **أدب الكاتب** ، لابن قتيبة ، تحقيق د . محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ط١ ، ١٩٨٢ .
- **الأغاني** ، لأبي الفرج الأصبهاني ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، مؤسسة جمال للطباعة ببيروت .
- **الإكمال** ، لابن ماكولا ، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني ، حيدرآباد ١٩٦٧ .
- **تاج العروس** ، للزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ .
- **تاريخ الطبري** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٩ .
- **تهذيب تاريخ دمشق الكبير** ، لعبد القادر بدران ، طبعة مصورة ، دار المسيرة ببيروت ١٩٧٩ .
- **تهذيب الكمال** في أسماء الرجال ، للمزّي ، تحقيق د . بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٥ .
- **جامع الأصول** في أحاديث الرسول ، لابن الأثير ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، دار الفكر ببيروت ط٢ ، ١٩٨٣ .
- **خزانة الأدب** ، للبغدادي ، بولاق ١٢٩٩هـ .
- **ديوان دعبل** بن علي الخزاعي ، صنعة د . عبد الكريم الأشتر ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط٢ ، ١٩٨٣ .
- **ديوان مسلم بن الوليد** (شرح ديوان صريع الغواني) ، تحقيق د . سامي الدهان ، دار المعارف بمصر ط٢ ، ١٩٧٠ .
- **سر صناعة الإعراب** ، لابن جني ، تحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ١٩٨٥ .
- **سير أعلام النبلاء** ، تحقيق جماعة بإشراف شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨١ .
- **السيرة النبوية** ، لابن هشام ، تحقيق مصطفى السقا وصاحبيه ، مكتبة البابي الحلبي بمصر ١٩٣٦ .



ـ **شرح أبيات مغني اللبيب** ، للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٧٣ .

ـ **شرح ديوان الحماسة** ، للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٧ .

ـ **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، المطبعة المنيرية بمصر .

ـ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ، لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة مصورة ، دار الكتب العلمية ببيروت .

ـ **الطبقات الكبرى** ، لابن سعد ، دار صادر ببيروت .

ـ **القاموس المحيط** ، للفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٦ .

ـ **الكامل للمبرد** ، تحقيق د . محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٦ .

ـ **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر بيروت .

ـ **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق** ، المجلد ٥٥ الجزء ٢ .

ـ **مختصر تاريخ دمشق** ، لابن منظور ، تحقيق جماعة ، دار الفكر بدمشق ١٩٨٤ .

ـ **المصون** ، لأبي أحمد العسكري ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ط٢ ، ١٩٨٢ .

ـ **المفضليات** ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٥ ، ١٩٧٦ .

ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، لابن الأثير ، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، مصر ١٩٦٣ .





- ١١ -

نظرات
في كتاب «الإشراف في منازل الأشراف»(١)
للإمام الحافظ ابن أبي الدنيا

« الإشراف في منازل الأشراف » أثر نفيس من آثار الإمام الحافظ ذي الفنون أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد المشهور بابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ) . اختار فيه من مرويَّاته (٥٢٠) خبراً رواها بأسانيده عن أصحابها . اشتملت الأخبار على مناقب من مناقب مَن ذَكَره من الأَشراف وأخبارهم ، وفيها أحاديث مرفوعة وآثار مسندة عن الصحابة والتابعين ، وغير ذلك . وتضمنت نحواً من (٥١٥) بيت من الشعر .

فأخبار الكتاب أسانيد ومتون ، ولا بدَّ لمن يتصدى لتحقيقه التحقيق العلمي من أن يكون ذا معرفة وبصر بهما .

تصدى لتحقيق الكتاب الدكتور نجم عبد الرحمن خلف الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية والباحث في مركز السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة ، ونشرته مكتبة الرشد بالرياض عام ١٩٩٠ . عدّة صفحاته ٤٥٤ صفحة ، لنص الكتاب منها ٢٤٠ صفحة ، وتقدمته مقدمة المحقق في ١٠٠ صفحة ، وتلته الفهارس في ١١٤ صفحة . والدكتور المحقق الفاضل ذو عناية بآثار ابن أبي الدنيا ، فقد سبق أن حقق كتابه « الصمت وآداب اللسان » ، وطبع بدار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٩٨٦ .

وقف الدكتور المحقق على نسختين من الكتاب : نسخة مكتبة تشستربتي ، ونسخة دار الكتب الظاهرية ، واتخذ أولاهما أصلاً ، وعارض ما نسخه بهما ، ورقَّم أخبار الكتاب ، وخرَّج الآيات القرآنية والأحاديث والآثار الواردة فيه ، وحكم على

---

(١) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٦٨ ، الجزء ٢ ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .



الأحاديث ، وترجم جميع شيوخ ابن أبي الدنيا الذين روى عنهم في كتابه ، وعدداً كبيراً من رجال الأحاديث المرفوعة ، وترك بقية الرجال ، واكتفى هو بفحصهم ودراستهم من غير أن يبين لقارىء الكتاب حالهم ويشركه في معرفتهم ، وحرص على عدم تطويل التراجم . أما نص الكتاب والتعليق عليه فقد قال[١] المحقق في بيان عمله فيهما : « **ضبطت المتون ضبطاً صحيحاً ، ولم أتوسع في إيراد الشروح والتعليقات والفوائد . واكتفيت ببيان الكلمة التي تصعب على القارىء المثقف ، وذلك حتى لا نثقل النص ونغرقه بالهوامش غير الضرورية** » اهـ . وقدم للكتاب بمقدمة تناول فيها نشأة ابن أبي الدنيا وبيئته وشيوخه ومكانته العلمية وآثاره العلمية . وقد كرر فيها كثيراً مما ذكره في مقدمة تحقيقه لكتاب « الصمت وآداب اللسان » .

وعلى أنّ المحقق الفاضل قد بذل جهداً عظيماً في دراسة أسانيد أخبار الكتاب وترجمة كثير من رجالها وتخريج الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والآثار الواردة فيه ـ وهو عمل يذكر له ويحمد عليه = فإنه ـ وفَّقه الله ـ لم يُعْنَ بالمتن عنايته بالأسانيد ؛ فوقع فيه غير قليل من وجوه الخلل والتصحيف والتحريف ولاسيّما الشعر ، وهو كثير في الكتاب .

وعلى أنه قال في بيان منهجه في التحقيق : « **حرصت على عرض النصوص ومقابلتها بنصوص الكتب المعتبرة** »[٢] . فلم يذكر هذه « الكتب المعتبرة » التي أراد ، وأكثر الكتب التي ذكرها في فهرس مصادر التحقيق هي كتب الحديث ورجاله . وفي الكتاب أخبار أدبية كثيرة ليست المصادر التي ذكر من مظانها . ولو عُنِي بالأخبار عنايته برواتها ، فخرَّج نصوصها من المصادر التي روتها ، وخرَّج الشعر من دواوين أصحابه ممن كانوا ذوي دواوين مطبوعة ، أو من المصادر التي روت شعرهم = لأَعانه ذلك على إصلاح كثير مما وقع في الكتاب .

أتعب الدكتور المحقق النَّظرُ في الأسانيد والترجمةُ لكثير من رجالها ، كما أتعبه تحقيق غاية أخرى يسعى إليها ولم يصرح بها في منهج التحقيق والتعليق ، وهي بيانُ

---

(١) في مقدمة تحقيقه للكتاب ، ص٢٩ .

(٢) في مقدمته ، ص٢٣ .



مواضع العبرة حيث وقعت في الأخبار وبذلُ النصيحة للناس . فكان يعلق على كل موضع من متن الأخبار فيه ذكر لناحية من النواحي الأخلاقية والتربوية والإصلاحية ، فيخاطب أهل زماننا ذاكراً ما كان عليه السلف الصالح وما آل إليه حالنا ، وجزاء العمل الصالح والعمل السيىء ونحو ذلك . واستأثرت تعليقاته هذه بكثير من هوامش التحقيق التي لم يرد أن يثقلها « بالهوامش غير الضرورية » كما قال .

وعلى أن كثيراً مما قاله في تعليقاته هذه كلام مفيد فائدة ، ولم يقدر على أن يتركه لأنه رأيُه الذي رآه في مواضع من الكتاب أحبَّ أن يشركه القارىء فيه = فإنه بلا ريب يعلم أنَّ لها موضعاً تحسن فيه وأن ليس موضعها هوامش الكتب المحققة .

فلما نظر المحقق الفاضل في المتون كان منهكاً ، فلم يقوَ أن يحسن فيها إحسانه في أسانيدها .

وكنت خلال قراءتي للكتاب قد توقفت في مواضع كثيرة منه :

منها ما لا تنفع فيه الحيلة ، ولا بد له من معاودة النظر فيه المرة بعد المرة ، ومن معارضته بالأصل وبالمصادر التي روت الخبر ، وفي هذه المواضع ما توقف فيه المحقق ، فعلَّمت عليه عسى أن أهتدي إلى صوابه أو إلى وجه فيه .

ومنها ما ظهر لي صوابه خلال القراءة أو بعد مراجعة المصادر ومعاودة النظر ، فرأيت أن أذكر من ذلك أمثلة تدل على ما وراءها عن غير قصد مني إلى استقصاء القول فيه وذكر مصادره ليرى فيه الدكتور المحقق والقراء رأيهم . (الإحالة على أرقام الأخبار فالصفحات فالأسطر فيها) .

١ ـ الخبر ٣ ص١٠٣ س٦ قول الشاعر :

ومـاذا بـالقليـب قليـب بـدر ... مـن الشيـزى تـزيـن بـالسنـام

علق عليه بقوله في الحاشية (٢) : « في الأصل : (ماذا) والتصويب من صحيح البخاري » . فعند المحقق أن ما في الأصل « ماذا » بلا الواو خطأ ، ولهذا ما أثبت الواو وقال « والتصويب . . » . وما في الأصل صواب محض ، وذلك أن البيت من الوافر ، وقد لحق أول أجزائه ـ وهو مُفَاعَلَتُن ـ الخَرْم ، فصار إلى

« فاعَلْتُن » . والخَرْم : حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت . وقد لحق الخرم في هذا الكتاب أبياتاً كثيرة ، ولم يردّ المحقق الحرف المخروم كما فعل هنا ، ولم يعلق عليها بشيء . (انظر رقم ٣١ من هذه التعليقات) .

٢ ـ الخبر ٧ ص١٠٦ س١ ـ ٢ فقال مروان :

إني أرى فتنة تغلي مراجلها ... فالملك بعد أبي ليلى لمن غلبا

جعل المحقق في فهارس الكتاب ص٣٧٠ هذا البيت لمروان بن الحكم ، وكذلك فعل في غير بيت من الأبيات التي أنشدها منشد أو تمثل بها متمثل ؛ وذلك لأنه لم يُعْنَ بالنظر في الشعر وتخريجه ومعرفة قائله .

وهذا البيت لرجل من بني فزارة في أنساب الأشراف ٤/ ١/ ٣٥٦ ، وفي اللسان (ل ي ل) أنه ابن أَزْنَم الفزاري ، وفيه أنه يروى لابن همام السلولي أيضاً ، وانظر استقصاء تخريجه في أنساب الأشراف .

٣ ـ الخبر ١٧ ص١١١ س٤ قول معبد بن طوق العنبري :

إذا امرءاً أمسى أبوه وأمه ... تحت التراب لنوله يتفكر

كذا وقع ، وصوابه « إذا امرؤٌ » بالرفع . وقد لحق أول الأجزاء الخرم ، وهو من الكامل . وخصَّت جماعة الخرم بالطويل والوافر والهزج والمضارع والمقتضب ، انظر القوافي للتنوخي ٦٩ ـ ٧٠ . وهذا البيت يضاف إلى ما يستشهد به لجواز وقوع الخرم في الكامل .

٤ ـ الخبر ٢٥ ص١١٥ س١١ ـ ١٢ قول أبي الأسود الدؤلي :

وإني ليثنيني عن الجهل والخنى ... وعن شتم أقوام خلائق أربع

حياء وإسلام وتقيا وإنني ... كريم ومثلي قد يضر وينفع

قوله « وتقيا » كذا وقع ، ولعل صوابه « وبُقْيا »[1] ، وقوله « وإنني » صوابه

---

(١) [وهو على الصواب في الحماسة البصرية ٢/ ٢٣٧ (بتحقيق د . عادل جمال) وفي الجليس والأنيس ٣/ ٣٤٥ وتقوى ؟ .] .



« وأنني » بفتح الهمزة ، والمصدر المؤول من أنَّ وما بعدها محله الرفع بالعطف على ما قبله .

٥ ـ الخبر ٢٦ ص١١٦ آخر سطر قول رجل من إياد نصراني : « دعوني فلأصلي في بيعتها » .

قوله « فلأصلي » كذا وقع بالياء ، وهو مما يجب أن ينبَّه عليه . وذلك أن اللام في « فلأصل » لام الأمر ، ويقتضي القياس حذف لام الفعل « الياء » للجازم « اللام » . فإن صحت بما في الأصل روايةٌ حُمِل على أنه أشبع كسرة اللام ، أو على أنه أجرى المعتل مجرى الصحيح فقدّر ضمة الياء في « أصلي » فأسكنها للجزم ، انظر شواهد التوضيح والتصحيح ٢١ . وقد وقع نحو ما وقع في الأصل في ترجمة الحسين من كتاب بغية الطلب لابن العديم الحلبي ، انظر مقالتنا « نظرات في كتاب الحسين بن علي وحجر بن عدي الكندي ، تحقيق الدكتور سهيل زكار » في مجلة الثقافة الإسلامية ، العدد ٤٤ ، ص١٤٠ دمشق ١٩٩٢(١) .

٦ ـ الخبر ٣٨ ص١٢٢ س٦ ـ ٩ قال رأيت زياداً واقفاً على قبر المغيرة بن شعبة وهو يقول :

إن تحت الأحجار حزماً وعزماً وخصيماً ألدّ ذا معلاقِ
حية في الوجار أربد لا ينفع منه السليم نفثة راقِ

جعلهما المحقق في فهارس الكتاب ٣٧٧ للمغيرة بن شعبة ؟ أراد أن يجعلهما لزياد بن أبيه الذي أنشدهما على قبر المغيرة . وقد ذكرنا في التعليق (٢) أن المحقق عزا في فهارس الكتاب كثيراً من الشعر إلى من أنشده أو تمثل به ، ولن ننبه على هذا فيما يأتي من التعليق ، بل نسمي قائل الأبيات إن عرفناه .

والبيتان لمهلهل بن ربيعة التغلبي ، وهما من أبيات له في المقاصد النحوية ٢١٢/٤ . وصواب كَتْب ثانيهما على ما يقتضيه الوزن ، وهو من الخفيف :

حيَّة في الوِجَار أربد لا ينـ ـفع منه السليم نفثة راقِ

(١) [وقد سلفت ص ١٤٨ ـ ١٦٤ ، انظر ص ١٥٧ منها] .



٧ ـ الخبر ٦٨ ص١٣٩ س١٦ ـ ١٧ قول الشاعر :

يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود
أنت الجواد والجواد محمود

قوله « ممدود » و« محمود » كسرت الدال منهما في المطبوعة ، وهو خطأ مطبعي ، وصوابه : « ممدودْ » و« محمودْ » . والأبيات للكذّاب الحِرْمازي في الشعر والشعراء ٦٨٤ ، والمعارف ٣٣٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٧٢ . والكذّاب لقب له ، واسمه عبد الله بن الأعور بن سفيان ، انظر المصادر السالفة ، والمؤتلف والمختلف ١٧٠ ، وألقاب الشعراء (نوادر المخطوطات ٢/ ٣٠٣) . ونسبها المرزباني إلى الأعشى الحرمازي ، انظر الإصابة ٢/ ٢٧٦ و١/ ٢١٧ . وفي الإصابة ٢/ ٢٧٦ أن اسم الأعشى عبد الله بن الأعور . والظاهر أنه قد وقع خلط بين الأعشى والكذاب الحرمازيّين ، فالأعشى وفد على رسول الله عليه السلام ، وهو من المخضرمين جاهلي إسلامي ؛ والكذاب قائل الأبيات من شعراء الدولة الأموية وله خبر مع العجاج (ت٩٠هـ) وابنه رؤبة (ت١٤٥هـ) .

وسيأتي في الخبر ٤١٠ من الكتاب أبيات للأعشى الحرمازي نسبت إلى الكذاب . انظر ما يأتي في التعليق (٤١) . هذا ما تساعد عليه المصادر ، ويبقى موضع نظر وتحقيق .

والبيت الأول من شواهد العربية ، انظر الكتاب ١/ ٣١٣ ، والمقتضب ٤/ ٢٣٢ . وعزيت في اللسان (س ر د ق) إلى رؤبة ، انظر ملحقات ديوانه ١٧٢ ، وليست له .

٨ ـ الخبر ٦٨ ص١٣٩ آخر سطر قول الحكم بن المنذر بن الجارود :

فلو كنت خفت النكث والغدر لم أجب دعاك إذ كان الأمان غرور

قوله « دعاك » كذا وقع بغير همز ، فاختل الوزن ، وصوابه « دعاءَك » .

٩ ـ الخبر ٦٩ ص١٤٠ س١٠ قول شمر بن ذي الجوشن لأبي إسحاق السبيعي وقد قال له إبو إسحاق : كيف يغفر الله لك وقد خرجت إلى ابن رسول الله ﷺ فأعنت



على قتله ؟ = « ويحك فكيف نصنع إنْ أمراؤنا هؤلاء أمرونا بأمر فلم نخالفهم ، ولو خالفناهم . . . » .

كذا وقع ، وصوابه : إِنَّ أُمراءَنا هؤلاء . . .

١٠ ـ الخبر ٧٣ ص١٤٢ ـ ١٤٣ أبيات حاجز الأزدي :

١ إني امرؤ قد ألقح الحرب	وإن كانت كشافا
٢ فإذا ما نتجت لم تنتج	إلا خلافا
٣ ثم ما إن تمتري	درتها إلا ذعافا
٤ حين يعشى الدهم بالدهم	وينسون الوقافا
٥ فترى القرن مع القرن	صريعين ردافا
٦ لا يعافان المنايا وبلاياها	عيافا
٧ لقد يحمدني الضيف	إذا ذم الضيافا
٨ ولقد أروي ندامای	من الخمر سلافا
٩ قهوة تترك ذا الحلم	كئيباً مستضافا
١٠ من أباريق تراها لثماً	تمر عكافا

وفي الأبيات ـ وهي من مجزوء الرمل ـ على ما أثبتها المحقق خلل ، فقد جعل في صدورها ما حقه أن يكون في أعجازها ، وجعل في أعجازها ما حقه أن يكون في صدورها ، وفيها تحريف . فإذا صحت رواية البيت الأول كان شاهداً على الخَزْم ، وقد خزم بحرفين هما « إنْـ » من « إني » ؛ والخزم زيادة تلحق أوائل الأبيات لا يعتد بها في الوزن .

وأما البيت الثاني فهو مختل ، ولعل صوابه :

فإذا ما أُنْتَتِجَتْ لم تَنْتَتِجْ إلا خِلافا

أو : فإذا ما نُتِجَتْ لم . . . .

وصواب كتابة الثالث : . . . . تمتري دِرْ رَتها

وصواب كتابة الرابع : بالدهـ ـــمِ

وصواب كتابة الخامس : القر نِ

وصواب كتابة السادس : المنايا ويلاياها عيافا

وصواب كتابة السابع : الضَّيْـ فُ

وصواب كتابة الثامن : نداما يَ

وصواب كتابة التاسع : قهوة تترك ذا الحِلْـ ـــمِ

وصواب كتابة العاشر : تراها لثَّماً

وقوله « تمر عكافَا » كذا وقع وهو مختل الوزن أيضاً . ومثل هذا في عمل المحقق غير قليل ، وستأتي أمثلة يسيرة منه .

١١ ـ الخبر ٧٣ ص١٤٣ س١٠ ـ ١٢ قال أبو أيوب : بنو مجد تيم بن غالب بن فهر ، وهي أم كلاب وكعب وكليب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، وهي التي يقول فيها لبيد :

سقى قومي بني مجد وأَسْقى نَميراً والقبائل من هلالِ »

قوله حكاية عن شيخه أبي أيوب سليمان بن أبي شيخ « بنو مجد تيم بن غالب » كذا وقعَ وأغلب الظن أن فيه سقطاً ، وصوابه « بنو مجد بنتِ تيم بن غالب » ، وانظر المحبر ١٧٨ ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ٤٨٦ ، وجمهرة النسب لابن الكلبي ٢/ ٢ .

وقوله « بن ربيعة بن عامر » صوابه : بني ربيعة بن عامر .

وقول لبيد « نَميراً » كذا ضبطه المحقق ، وصوابه « نُمَيْراً » ، وهو نُمَيْر بن عامر ابن صعصعة ، وهلال هو هلال بن عامر بن صعصعة ، وهما أخوا ربيعة . والبيت من قصيدة للبيد في ديوانه ٩٣ .

١٢ ـ الخبر ٩٢ ص١٤٩ روى المؤلف بسنده عن جرير بن حازم أنه قال : رأيت محمد بن سيرين توضأ ثم أتى المسجد ليصلي ، فقال له ابن أخته يوسف بن عبد الله ابن الحارث : يا خالي ، إني سمعت ناساً في المسجد يقولون : إن الشعر ينقض

الوضوء ؛ قال : فأنشد محمد عشرة أبيات من شعر حسان بن ثابت من هجائه . قال جرير : فحفظت من قوله : ينازعها خالد أسته وتنازعه » اهـ .

علق المحقق على قوله « استه » بقوله « كذا هي في النسختين » ، ولا أدري ماذا أراد بقوله هذا ؟ وأكبر الظن أنه أراد مجرد وقوع لفظ « است » في النص ، وأي شيء فيه ؟! وقوله « ينازعها خالد استه وتنازعه » ظاهر من سياق الخبر أنه كلام من شعر حسان جعله المحقق نثراً ، وفيه تحريف . وهو عجز بيت من الطويل ، وتمامه وروايته في ديوان حسان ٢٨٦ :

وقد أنزلته بنت سعد فأصبحت ... يُنَازِعُها جِلْدَ اَسْتِها وتُنَازِعُهْ

١٣ ـ الخبر ٩٥ ص١٥٠ س٦ ـ ٧ عن محمد بن سيرين أنه كان يقول :

لقد أصبحت عرس الفرزدق ناشزاً ... ولو رضيت رمح استه لاستقرتِ

علق المحقق على « استه » بقوله « هكذا في الأصل » وهذا يشهد بأنه يريد مجرد وقوع هذا اللفظ في النص كما قلت في التعليق السالف !!

وهذا البيت تمثّل به محمد بن سيرين ، وهو لجعفر بن الزبير قاله في خبر حكاه الأصبهاني في الأغاني ٩/ ٣٣٠ عن أحمد بن عبد العزيز الجوهري عن عمر بن شبة عن محمد بن يحيى عن أبيه قال : « لمّا قال الفرزدق في ابن الزبير :

أما بنوه فلم تقبل شفاعتهم ... وشفعت بنت منظور بن زبانا

قال جعفر بن الزبير :

ألا تلكم عرس الفرزدق جامحاً ... ولو رضيت رمح استه لاستقرتِ

فقال عبد الله بن الزبير : أَتُجْزِرُنا كلباً من كلاب تميم ، لئن عدت لم أكلمك أبداً » اهـ . والبيت لجعفر في الأغاني ٢١/ ٢٩٤ أيضاً ، وطبقات فحول الشعراء ٣٣٤ (وقد حكى نسبته إليه عن عبد الله بن مصعب الزبيري) . وانظر خبر ابن سيرين وتمثله بالبيت في الأغاني ٢١/ ٣٠٥ ، وطبقات فحول الشعراء ٣٣٧ .

وعزي البيت في الأغاني ٢١/ ٢٨٨ إلى جرير ، وليس في ديوانه ولا تذييله ، والظاهر أن نسبته إليه وهمٌ .

١٤ ـ الخبر ١٠٠ ص١٥٢ س٧ ـ ١٠ قول الشاعر :

فوالله لا أنسى قتيلاً رُزيتُه بجانب قوسي ما مشيت على الأرض

ثم علم أنه سينساه فقال :

بلى إنها تعفو الكلوم وإنما توكل بالأدنى وإن جل ما يمضي

والبيتان لأبي خراش الهذلي ، ديوان الهذليين ٢/ ١٥٨ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٣٠ ، والكامل ٧١٣ . وصواب ضبط عجز الأول :

بجانب قَوْسَى ما مَشَيْتُ على الأرض

قَوْسَى بفتح القاف وسكون الواو كما في معجم البلدان ٤/ ٧١٣ ، وحكى البكري في معجم ما استعجم ١١٠٢ فتح القاف وضمها أيضاً .

وقوله « رزيته » هو « رُزِئْتُهُ » بالهمز ، فكتب على التخفيف . وقوله في عجز الثاني « توكل » صوابه « نُوَكَّلُ » بالنون .

١٥ ـ الخبر ١٥٣ ص١٧٦ س١ ـ ٤ حدثني محمد بن صدران الأزدي قال : حدثنا نوح بن قيس قال حدثنا عثمان بن محصن قال سئل ابن عباس ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [سورة مريم : ٢٤] قال أما سمعت بقول القائل :

سلامٌ ترى الدالي منه أزورا إذا يعج في السَّرَى هرهرا » اهـ

هذه مسألة من مسائل نافع بن الأزرق عن ابن عباس ، وروى هذه المسألة المبرد في الكامل ١١٤٥ عن أبي عبيدة وغيره بأسانيدهم عن ابن عباس ، ولم يذكر المبرد أسانيد الرواية . وبيتا الرجز اللذان أنشدهما ابن عباس في الكامل ١١٤٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٢٥ ، وتفسير القرطبي ١١/ ٩٤ ، والتنبيهات على أغاليط الرواة ١٦١ ، واللسان (هـ ر ر) . وقوله في الأول « سلام » خطأ صوابه « سَلْمٌ » والسلم : الدلو بعرقوة واحدة ، وقوله في الثاني « السَّرَى » صوابه « السَّرِيّ » والسريّ الجدول كما قال ابن عباس[١] .

---

(١) [انظر مسائل نافع بن الأزرق ص ٧١ برقم ٤٦] .

١٦ ـ الخبر ١٦٦ ص١٨١ س٣ ـ ٤ « كان الناس في الزمان الأول أفضلهم المسارع في الخير ، وإن أفضل أهل زمانكم المثبِّطين » .

علق المحقق على ما أثبته « المثبطين » بقوله : غير واضحة في الأصل ، وما أثبتناه أقرب إلى رسمها » . ولو صحّ ما أثبته لكان صوابه « المثبطون » لأنه خبر إنَّ ، ولا معنى له . وغير بعيد أن يكون صوابه « البَطِينُ » .

١٧ ـ الخبر ١٦٧ ص١٨١ س٦ ـ « قال : مر ابن جريج وأنا في وائل لأهلي فقال : أتبيع بعيراً منها » .

قوله « وائل » كذا وقع ، ولعل صوابه « إِبِل » .

١٨ ـ الخبر ١٧٦ ص١٨٥ روى المؤلف ١٢ بيتاً من كلمة حاتم الطائي التي مطلعها :

أماويّ قد طال التجنب والهجر   وقد عذرتني في طلابكم العذر

وهي في ديوانه ١٩٨ فما بعدها . ووقع فيها في عجز البيت الرابع :

بملحودة زنج جوانبها غبرُ

وصوابه « زَلْخٍ » ورواية الديوان « زَلْجٍ » والزلج والزلخ واحد ، أي مَزِلّة . ووقع فيها عجز البيت الحادي عشر :

وكلاً سقانا بكأسهما الدهر

وصوابه « سقاناهُ » وبه يتزن البيت .

١٩ ـ الخبر ١٨٧ ص١٩١ س٣ ـ ٤ قول الأحنف : « فإنك لم تزل منذ اليوم تحدو بحُمْل ثِقال » .

كذا وقع وصوابه : « تَحْدُو بِجَمَلٍ ثَقَالٍ » و« ثَفَالٍ » بالفاء أيضاً ، والثفال والثقال : البطيء من الإبل . وانظر خبر الأحنف وكلمته في الكامل للمبرد ٩٨٠ ـ ٩٨١ .

٢٠ ـ الخبر ٢١١ ص٢٠١ س٨ ـ ١٠ « . . . سمعت سفيان الثوري يتمثل :



يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها
إن لم يمت عبطة يمت هرماً للموت كأس فالمرء ذائقها »

والبيتان مما ينسب إلى أمية بن أبي الصلت الثقفي وإلى عمران بن حطّان ، انظر ديوان أمية ٤٢٠ ـ ٤٢١ ، وشعر الخوارج ١٧٠ ، والكامل ٩٩ .

٢١ ـ الخبر ٢١٢ ص٢٠١ س١٢ ـ ١٣ كان الحسن إذا أصبح يقول :

يسر الفتى ما كان قدم من تقى إذا عَرف الداء الذي هو قاتله

البيت بلا نسبة في الحيوان ٦/ ٥٠٧ ، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٥ ، والبصائر والذخائر ٣/ ١/ ٢٥٥ .

٢٢ ـ الخبر ٢٢١ ص٢٠٦ س٢ قول كعب بن مالك :

زعمت سخينة أن ستغلب ربها وليَغْلِبَنّ مُغَالبُ الغلاب

كذا ضبطه ، وصوابه : وليُغْلَبَنَّ مُغَالِبُ الغَلّاب ، انظر ديوان كعب ١٩٢ ، وطبقات فحول الشعراء ٢٢٢ ، وسفر السعادة ١٠٣٦ .

٢٣ ـ الخبر ٢٢٢ ص٢٠٦ س٤ ـ ٨ وقف النبي ﷺ على قتلى بدر ومعه أبو بكر فقال : يُفَلِّقْنَ ، فقال أبو بكر :

هاماً من رجال أحبة إلينا فهم كانوا أعقّ وأظلما

فقال ﷺ : يفلقن . يستعظم أبا بكر ، فقال :

هاماً من رجال أحبة لنا وهم كانوا أعق وأظلما »اهـ

البيت للحصين بن الحمام المري من كلمة له مفضلية ، المفضليات ٦٥ وروايته :

يُفَلِّقْنَ هاماً من رجالٍ أَعِزَّةٍ علينا وهم كانوا أَعَقَّ وأَظْلَما

وفي شرح المفضليات للأنباري ١٠٥ أنه يروى « . . رجال أَحِبَّةٍ إلينا . . . » و« . . . أناس أحبة إلينا . . . » . ورواية المتن « أحبّة إلينا » قوله « أحبة » آخر الشطر الأول و« إلينا » أول الشطر الثاني . وقوله « لنا » تحريف .

٢٤ ـ الخبر ٢٣٨ ص٢١٣ س٩ قول عبد الله بن رواحة :

أتانا بالهدى بعد العمى فقلوبنا ... به موقنات أن ما قال واقع

كذا وقع، وهو مختل في أول أجزائه، وهو من الطويل، وصوابه «أتى بالهدى»، ويروى «أرانا الهدى»، انظر ديوان عبد الله بن رواحة ١٦٢، ١٨٩.

٢٥ ـ الخبر ٢٤١ ص٢١٤ آخر سطر «ليس لملوك صديق ولا لحسود غنى . . » كذا وقع، وصوابه «ليس لِمَلُولٍ»، وربما كان خطأ مطبعياً.

٢٦ ـ الخبر ٢٤٨ ص٢١٨ س٤ ـ ٥ قول عمر بن لجأ التيمي:

يجوب البلاد لجب العار ... ولا يتقي طائراً حيث طارا

سنيحاً ولا بارحاً طائراً ... على كل حين يلاقي اليسارا

ليسا في ديوانه، وهما على المتقارب. وقوله «لجب العار» كذا وقع، والبيت به مختل الوزن أيضاً.

٢٧ ـ الخبر ٢٥٤ ص٢٢٠ س٩ ـ ١٠ «حدثنا حميد بن إياس بن معاوية لما استقضى أباه الحسنُ فبكى إياس . . . .».

كذا وقع، وصوابه: لمَّا اسْتُقْضِيَ أَتاهُ الحسنُ . . .

٢٨ ـ الخبر ٢٧٥ ص٢٣٠ س١٢ ـ ١٨ فيه سبعة أبيات أنشدها صالح بن سليمان التيمي وهي:

١ كم من أخ لك لست تنكره ... ما دمت من دنياك في يسر

٢ متصنعٌ لك في مودته ... يلقاك بالترحيب والبشر

٣ يطري الوفاء وذا الوفاء ... ويلحى الغدر مجتهداً وذا الغدر

٤ فإذا عدا والدهر ذو غِيَر ... دهر عليك عدا مع الدهر

٥ فارفض بإجمال مودة من ... يقلي المقلّ ويعشق المثري

٦ وعليك مَنْ حالاه واحدة ... في العسر ما كنت واليسر

٧ لا تخلطنهم بغيرهم ... من يخلِط العُقْبان بالصقْر

وفيها على ما أثبته المحقق خطأ في الضبط وتحريف وخلل في الوزن، وهي من الكامل.

فالصواب في الثاني « مُتَصَنِّعٍ » صفة لقوله « أخٍ » في البيت الأول .

والصواب في الثالث : . . . . وذا الوفاء ويَلْحَى الغدر . . .

والصواب في الرابع : « ذو غِيَرٍ » بكسر الغين وفتح الياء ، قال تميم بن أبيّ بن مقبل :

إن ينقض الدهرُ مني مرة لبلى   فالدهر أرودُ بالأقوام ذو غِيَرِ

وعجز السادس مختل الوزن ، ويتزن بنحو :

في العُسْرِ ما كانتْ وفي اليُسْرِ

وصواب عجز السابع :

مَنْ يَخْلِطُ العِقْيَانَ بالصُّفْرِ ؟

والعقيان : الذهب الخالص ، والصفر : النحاس .

٢٩ ـ الخبر ٢٨٩ ص٢٣٦ س٨ ـ ٩ بيتا العرزمي :

وإني لا يكن للكريم الذي ارى   له أرباً عند اللئيم يطالبه
وأرى له من موقف عند بابه   كمرثيتي للطرف والعلج راكبه

كذا وقعا ، وهما مختلان!! ولعل مطلع البيت الثاني : وأرثي له . . .

وكذلك قول الشاعر (الخبر ٣٢٢ ص٢٥٥) .

وإني لدى الأعداء سم وإنني   أجيب إذا المولى اعتز بي أين يشعب

٣٠ ـ الخبر ٢٩٤ ص٢٤٢ س٢ قول ابن الزبعرى :

يا رسول المليك إن لساني زاتق   ما فتقت إذاً أنا بورُ

كذا وقع ، وصوابه :

يا رسول المليك إنَّ لساني   راتِقٌ مافتقتُ إذْ أنا بورُ

٣١ ـ الخبر ٣٠٩ ص٢٥٠ س٨ قول الفرزدق :

منا الذي منع الوئيدات   فأحيا الوئيد فلم توئد

صوابه « منع الوائدات » ، انظر ديوان الفرزدق ٢٠٣ ، والكامل ٥٩٦ . والبيت

مخروم ، ورواية الديوان والكامل « ومنا » بغير خرم .

٣٢ ـ الخبر ٣١٤ ص٢٥٢ س١٤ فما بعدها فيها ١٥ بيتاً من مجزوء الرمل لأعرابي ، مطلعها :

مـــن تصـــدّى لأخيـــه بـــالغنـــى فهـــو أخـــوه

ضبط المحقق رويّ الأبيات بالإسكان « أخوهْ » فجعل القافية مقيدة ، والصواب أنها مطلقة مضمومة « أخوهُ » ، وكذلك ما بعده .

٣٣ ـ الخبر ٣٣٠ ص٢٤٩ س٦ قول عامر بن سنان :

إنـــا إذا صيـــح بنـــا أبينـــا وبـــالصياح عـــولـــوا علينـــا

كذا وقع ، وصوابه : « أَتَيْنا » . والأبيات في منح المدح ٢١٠ .

٣٤ ـ الخبر ٣٣٨ ص٢٦٢ س٧ ـ ١٣ قول الشاعر في أبيات من الخفيف :

مـــا وجهـــي يـــرد غـــرب لســـاني دون مـــا قـــد أردتـــم مـــن بيـــانـــي
ذهـــب المبتـــدون بـــالإحســـان والمكـــافئـــون بـــابتـــذال اللســـان

كذا وقع صدر الأول وهو مختل الوزن ولعل الصواب : ماء وجهي . . . وقوله في عجز الثاني « والمكافئون » خطأ مخل بالوزن وصوابه « والمكافون » بغير همز .

٣٥ ـ الخبر ٣٤٤ ص٢٦٧ س٨ قول يزيد بن مفرغ الحميري في أبيات من مجزوء الكامل المرفل [ديوانه ٢٠٩] .

جـــاءت بـــه حبشيـــة سكـــاً تحسّبهـــا نعـــامـــهْ

صوابه سَكَّـــاءُ تَحْسَبُهـــا نَعَـــامَـــهْ

والسَّكَّاء : الصغيرة الأذن . وقوله في آخر سطر :

هـــامـــة تـــدعـــو صـــدى بيـــن المشهـــر واليمـــامـــهْ

صوابه « المُشَقَّر » وهو حصن بين نجران والبحرين ، انظر معجم البلدان ٥/ ١٣٤ . وقوله « هامة تدعو صدى » لحق أول أجزائه ـ وهو متفاعلن ـ الخرم ، فحذف السبب الثقيل فصار « فاعلن » ، انظر تعليق الشيخ الجليل محمود محمد

شاكر في طبقات فحول الشعراء ٦٨٩ .

٣٦ ـ الخبر ٣٥٣ ص٢٧١ س١٠ قول حسان بن ثابت :

يا صاح حسان رسوم المقام ومظعن الحي ومبنى الخيام

كذا وقع ، وهو تحريف صوابه :

ما هاجَ حسانَ رسومُ المقامْ ومَظْعَنُ الحي ومبني الخيام

٣٧ ـ الخبر ٣٧٠ ص٢٧٧ س١٣ ، ١٥ قول عبد الله بن عبد الله بن الأهتم :

ألا لا تميسي في ثيابك والبسي وشدي فوق ذاك بمنطق

فإن أحسنت صادفت محسناً إليك فلا تأبي ولا تتحمقي

كذا وقعا !! وعجز الأول وصدر الثاني مختلان . ويستقيم عجز الأول بنحو :

وشدي عليك فوق ذاك بمنطق

ويستقيم صدر الثاني بنحو : فإنك إن أحسنت صادفت محسناً

٣٨ ـ الخبر ٣٨٩ ص٢٨١ س١٠ قول الفرزدق :

وذات حليل أنكحتها رماحنا حلالاً فمن يبني بها لم يُطلِّق

كذا وقع ؟! وصوابه :

وذات حليل أنكحتها رماحنا حلالاً لِمَنْ يبني بها لم تُطَلَّقِ

ديوان الفرزدق ٥٧٦ ، والأغاني ٢١/ ٣٠٤ ، وطبقات فحول الشعراء ٣٣٦ .

٣٩ ـ الخبر ٣٩٥ ص٢٨٩ س١٢ قول الحطيئة :

من يفعل الخير لا يُعْدَمْ جوازيه لا يذهب العرف بين الله والناسِ

صوابه « لا يَعْدَمْ » ببنائه للفاعل ، انظر ديوان الحطيئة ٢٨٤ ، والكامل ٧٢٠ .

٤٠ ـ الخبر ٤٠٩ ص٢٩٥ السطران الأخيران قول الشاعر :

خرجوا وفداً إليه فهم شر الوفود

قتلوا ابني نبي سكنوا نار الخلود

كذا وقعا ؟! وصوابهما كما في تهذيب تاريخ دمشق ٤/ ٣٤٤ ، وترجمة الحسين

من بغية الطلب :

خرجوا به وفداً إليـ ـهِ فهمْ لَهُ شَرُّ الوفودِ
قَتَلُوا ابنَ بنتِ نَبِيِّهم سكنوا به نار الخلود

٤١ ـ الخبر ٤١٠ ص٢٩٦ س٣ ـ ٨ « عن أعشى بن مازن قال : أتيت النبي ﷺ فأنشدته :

يا مالك الناس وديان العرب
إني تزوجت ذربة من الذرب
ذهبت أبغيها الطعام في رجب
فخالفتني بنزاع وحُربْ

قوله « أعشى بن مازن » صوابه « أعشى بني مازن » . وعزيت الأبيات إلى أعشى بني مازن في طبقات ابن سعد ٧/ ٥٣ ، والإصابة ٢/ ٢٧٦ و٣/ ٥٥٦ والاستيعاب بهامشها ٢/ ٢٦٦ ، ومنح المدح ٤٢ ، وألف با للبلوي ١ : ١٣٢ ، والمؤتلف والمختلف ١٥ . وفي غير المؤتلف والمختلف أن أعشى بني مازن اسمه عبد الله بن الأعور بن سفيان .

قال الآمدي : « أما أصحاب الحديث فيقولون أعشى بني مازن . **والثبت أعشى بني الحِرْماز** . فأما بنو مازن فليس فيهم أعشى » .

وقال الآمدي أيضاً : « وأنشد ثعلب عن ابن الأعرابي هذه الأبيات وذكر أنها **للأعور بن قراد** بن سفيان بن غضبان بن نكرة بن الحرملة وهو أبو شيبان الحرمازي أعشى بني الحرماز وكان مخضرماً أدرك الجاهلية والإسلام . . . » .

وعزا ابن حبيب في ألقاب الشعراء (نوادر المخطوطات ٢/ ٣٠٣) هذه الأبيات إلى الكذاب الحرمازي عبد الله بن الأعور بن سفيان الحرمازي ؟! والكذاب هذا من شعراء الدولة الأموية ، انظر ما سلف في التعليق (٧) .

وقوله في البيت الثاني « تزوجت » ، وكذا وقع في طبقات ابن سعد ـ مخلّ بالوزن ، وروي « لقيت » وبها يتزن . ويروى :

إليك أشكو ذربة من الذرب

وقوله في الرابع « فخالفتني » كذا وقع . والذي في المصادر : فَخَلَّفَتْني . وقوله « وحُربْ » ضبطه المحقق بضم الحاء ، وصوابه : « وحَرَبْ » بالتحريك .

٤٢ ـ الخبر ٤٣٣ ص٣٠٥ ـ ٣٠٦ فيه ٦ أبيات مطلعها :

وإنــي علــى أشيــاء منــك تــريبنــي قـديمـاً لـذو صفـح علـى ذاك مجمـلُ

وهي لمعن بن أوس المزني في ديوانه ٩٣ ـ ٩٤ . وقوله ص٣٠٦ :

ستقطـع فـي الـدنيـا إذا مـا قطعتنـي يمينــك فــانظــر أي كــف تَبْــذُلُ

كذا أثبته المحقق ، وهو تحريف مخل بالوزن ، وصوابه « . . أيَّ كفٍّ تَبَدَّلُ » . وقوله ص٣٠٦ أيضاً :

ويـركـب حـد السيـف مـن أن تضيمـه إذا لـم يكـن صفحـةُ السيـف معـدلُ

كذا وقع وكذا ضبطَه!! وفيه سقط وتمامه وصحته :

إذا لم يكن عن صفحةِ السيفِ معدلُ

٤٣ ـ الخبر ٤٣٨ ص٣٠٧ س١٣ « أن شاعراً امتدح بلال بن عبد الرحمن بن عمر ، فقال في شعره : وبلال بن عبد الله خير بلال .

فقال له ابن عمر : كذبت ، بل بلال رسول الله خير بلال » اهـ .

جعل المحقق الشعر في صورة النثر . وقوله « فقال في شعره : وبلال . . . » الصواب حذف الواو ، فما بعدها شطر بيت من الطويل ، وأغلب الظن أنه عجز :

بِــلال بــنُ عبــد اللهِ خَيْــرُ بــلالِ

٤٤ ـ الخبر ٤٣٩ ص٣٠٨ س١٠ قوله النابغة :

كــن كسليمــان الـذي قـال الإلـه لـه كـن في البريـة فازجرهـا عـن القيدِ

وعلق المحقق على « القيد » بقوله : « غير واضحة في الأصل . . . » .

قلت : كذا وقع البيت ، وهو مختل ، وفيه تصحيف ، وصوابه كما في ديوانه :

إلا سليمـــانَ إذْ قــال الإلــه لـــه قـم فـي البريـة فـازجـرهـا عـن الفَنَـدِ

وقبله قوله :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد

٤٥ ـ الخبر ٤٤٧ ص٣١٥ س١ « . . . أن ابن عباس سئل عن اللَّمَم ، فقال أو لستم عرباً ؟ ومن زيادته لمام » .

قوله « ومن زيادته لمام » كذا أثبته المحقق ، وفيه تحريف ، ولم يتنبه على أنه شعر لا نثر . وهو قطعة من قول جرير [ديوانه ٢٧٩] :

بنفسي مَن تجنُّبُه عزيز عليَّ ومَنْ زيارتُه لمامُ

و« اللَّمَم » الذي سئل عنه ابن عباس من قوله تعالىٰ : ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [سورة النجم : ٣٢] .

٤٦ ـ الخبر ٤٤٨ ص٣١٥ س٤ « ألا ترى قول الشاعر : هضيم الحشالينه » .

قلت : « لَيِّنُه » تفسير لـ « هضيم » وليست من الشعر ، وقد مرّ بي « هضيم الحشا » في شعر لا أتذكره الآن . واستشهد القرطبي في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ [سورة الشعراء : ١٤٨] بقول امرئ القيس [ديوانه ١٥] :

هصرت بفودي رأسها فتمايلت علي هضيم الكشح ريا المخلخلِ

ويروى : إذا قلت هاتي نوليني تمايلت .

٤٧ ـ الخبر ٤٤٩ ص٣١٥ آخر سطر قول الشاعر :

إذا لسعته النحل لم يَرْجُ لسعَها وحالفهما في بيت نُوب عواملِ

البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ١٤٤ . وقوله « وحالفهما » خطأ صوابه « وحالفها » ويروى « وخالفها » بالخاء .

٤٨ ـ الخبر ٤٦٠ ص٣١٩ س١٠ ـ ١١ « أن عمر بن الخطاب رحمه الله قال : عليكم بالأبكار من النساء فإنهن أفتق أرحاماً وأعذب أفواهاً وأرضى باليسير » .

قوله « وأفتق » تحريف صوابه « وأَنْتَقُ » أي أكثر أولاداً ، انظر الفائق ٣/ ٤٠٥ ، والنهاية ٥/ ١٣ ، واللسان (ن ت ق) . وفي هذه المصادر أنه من حديث رسول الله

عليه السلام ، وهو بنحوه من حديثه عليه السلام في كنز العمال ١٦/ ٢٩٤ برقم ٤٤٥٤٧ ، ٤٤٥٤٨ ، ٤٤٥٤٩ ، ٤٤٥٥١ .

٤٩ ـ الخبر ٤٧٧ ص٣٢٥ س٣ قول العُدَيْل بن الفرخ العجلي :

ودون يد الحجاج من أن تنالني   نشاط لأيدي الناعجات عريضُ

قوله « نشاط » تحريف صوابه « بَسَاطٌ » وهي الأرض العريضة الواسعة ، انظر الكامل ٦٢٥ وتخريجه ثمة .

وقوله في السطر ٧ :

لو كنت في سلمى وجر شعابها   لكان لحجاج علي دليلُ

كذا وقع وصوابه :

لو كنت في سلمى أجأ وشعابها

انظر الأغاني ٢٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ، والكامل ٦٢٥ .

٥٠ ـ الخبر ٥١١ ص٣٣٧ س١٠ قوله من أبيات أنشدها محمد بن أبي رجاء :

رجعت إليها القول ما من مصيبة   تكون ولا غماً إلا تجلت

كذا وقع ، وهو خطأ مخل بالوزن ، وصوابه : « ولا غَمَّاءَ إلا تجلَّتِ » .

هذه خمسون موضعاً من المواضع التي توقفت فيها خلال قراءتي في الكتاب تدل على ما وراءها ، وتركت ذكر مواضع كثيرة غيرها اعتراها التصحيف والتحريف وخلل في وزن الشعر .

وبعد ، فقد بذل الدكتور المحقق الفاضل جهداً كبيراً في قراءة الكتاب والتعليق عليه . ولاسيما ترجمته لكثير من رجال الأسانيد ، وهم جمّ غفير . وعسى أن يرجع بصره في الكتاب فيقرأه في أصليه مرة بعد مرة ، ويعارض ما نسخ بهما ، ثم يبذل في إصلاح ما وقع في الأخبار وتخريج نصوصها جهداً يكافىء ما بذله في الأسانيد ، ويجوّد في تلك كما جوَّد في هذه . والله تعالىٰ أسأل أن يوفقنا إلى ما فيه الخير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



المصادر والمراجع

- **الاستيعاب** ، لابن عبد البر (بهامش الإصابة) .
- **الإصابة في تمييز الصحابة** ، لابن حجر العسقلاني ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣هـ .
- **الأغاني** ، لأبي الفرج الأصبهاني ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، مؤسسة جمال للطباعة ببيروت .
- **ألقاب الشعراء** ، لابن حبيب (نوادر المخطوطات) .
- **أنساب الأشراف** ، للبلاذري ، القسم الرابع/ الجزء الأول ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، فرانتس شتاينر بفيسبادن ، بيروت ١٩٧٩ .
- **البصائر والذخائر** ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق الدكتور إبراهيم الكيلاني ، مكتبة أطلس بدمشق ١٩٦٤ .
- **تفسير القرطبي** (الجامع لأحكام القرآن) ، دار الكتب المصرية ١٩٦٧ .
- **التنبيهات على أغاليط الرواة** ، لعلي بن حمزة البصري (مع المنقوص والممدود للفراء) ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار المعارف بمصر ١٩٦٧ .
- **جمهرة أنساب العرب** ، لابن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٤ ، ١٩٧٧ .
- **جمهرة النسب** ، لابن الكلبي ، تحقيق محمود فردوس العظم ، دمشق .
- **الحيوان** ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٩٦٥ .
- **ديوان امرىء القيس** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ط٣ ، ١٩٦٩ .
- **ديوان جرير** ، تحقيق الدكتور نعمان طه ، دار المعارف بمصر ، ط٣ ، ١٩٦٩ .
- **ديوان حاتم الطائي** ، صنعة يحيى بن مدرك الطائي ، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٠ .
- **ديوان حسان بن ثابت** ، تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين ، القاهرة ١٩٧٤ .



ـ **ديوان الحطيئة** ، تحقيق نعمان طه ، مكتبة البابي الحلبي بمصر ، ط١ ، ١٩٥٨ .

ـ **ديوان رؤبة** ، جمع وتحقيق وليم بن الورد ، ليبسك ١٩٠٣ .

ـ **ديوان عبد الله بن رواحة** ، جمع وتحقيق الدكتور وليد قصاب ، دار الضياء ، ط٢ ، عمان ١٩٨٨ .

ـ **ديوان عبد الله بن الزبعرى** ، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨١ .

ـ **ديوان الفرزدق** ، تحقيق عبد الله الصاوي ، القاهرة ١٩٣٦ .

ـ **ديوان كعب بن مالك** ، تحقيق سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة ببغداد ١٩٦٦ .

ـ **ديوان لبيد** ، حققه الدكتور إحسان عباس ، الكويت ١٩٦٢ .

ـ **ديوان معن بن أوس المزني** ، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي وحاتم صالح الضامن ، بغداد ١٩٧٧ .

ـ **ديوان النابغة الذبياني** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ .

ـ **ديوان الهذليين** ، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٥ .

ـ **ديوان يزيد بن مفرغ الحميري** ، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٧٥ .

ـ **سفر السعادة وسفير الإفادة** ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣ .

ـ **شرح أبيات سيبويه** ، لابن السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦ .

ـ **شرح أشعار الهذليين** ، للسكري ، تحقيق عبد الستار فراج ، راجعه محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة بالقاهرة .

ـ **شرح ديوان المفضليات** ، لأبي محمد القاسم بن محمد الأنباري ، تحقيق كارلوس يعقوب لايل ، بيروت ١٩٢٠ .

ـ **الشعر والشعراء** ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

ـ **شواهد التوضيح والتصحيح** ، لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة مصورة ، دار الكتب العلمية ببيروت .

ـ **طبقات فحول الشعراء** ، لابن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٧٤ .

ـ **الطبقات الكبرى** ، لابن سعد ، دار صادر ببيروت .

ـ **الفائق** ، للزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٧١ .

ـ **القوافي** ، للتنوخي ، تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان ، دار الإرشاد ببيروت ١٩٧٠ .

ـ **الكامل** ، للمبرد ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٦ .

ـ **الكتاب** ، لسيبويه ، بولاق ١٣١٦هـ .

ـ **كنز العمال** ، لعلي المتقي الهندي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٧٩ .

ـ **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر ببيروت .

ـ **المؤتلف والمختلف** ، للآمدي ، مكتبة القدسي بالقاهرة ، طبعة مصورة ١٩٨٢ .

ـ **مجلة الثقافة الإسلامية** ، العدد ٤٤ ، المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق ١٩٩٢ .

ـ **المحبر** ، لابن حبيب ، تحقيق الدكتورة إيلزة ليختن شتيتر ، حيدر آباد ١٩٤٢ .

ـ **المعارف** ، لابن قتيبة ، تحقيق الدكتور ثروت عكاشة ، دار المعارف بمصر .

ـ **معاني القرآن وإعرابه** ، للزجاج ، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ببيروت ١٩٨٨ .

ـ **معجم البلدان** ، لياقوت الحموي ، دار صادر ببيروت .

ـ **معجم ما استعجم** ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق مصطفى السقا ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٥ .

ـ **المفضليات** ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٥ ، ١٩٧٦ .

ـ **المقاصد النحوية** ، للعيني (بهامش خزانة الأدب ، ط بولاق ١٢٩٩هـ) .



ـ **المقتضب** ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٩٦٣ .

ـ **منح المدح** ، لابن سيد الناس ، تحقيق عفت وصال حمزة ، دار الفكر بدمشق ١٩٨٨ .

ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، لابن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي ، مصر ١٩٦٣ .

ـ **نوادر المخطوطات** ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٩٧٢ .

ـ **وفيات الأعيان** ، لابن خلكان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ببيروت ١٩٩٧ .



تذييل
للجنة المجلة

اطلعت لجنة المجلة على طبعتين أخريين لكتاب الإشراف :

صدرت أولاهما بالقاهرة (مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع/ ٣ شارع القماش بالفرنساوي ـ بولاق) سنة ١٩٩٠م ، (٢٤٠صفحة) ، بعنوان : الإشراف في منازل الأشراف . وقد قام بتحقيق الكتاب الأستاذ مجدي السيد إبراهيم .

وصدرت الطبعة الثانية ببيروت (دار الكتب العلمية) سنة ١٩٩٢م ، (٢٣١صفحة) ، بعنوان : الإشراف على مناقب الأشراف . وقد قام بتحقيق الكتاب الأستاذ مصطفى عبد القادر عطا .

والطبعتان تموران بالغلط والتصحيف والتحريف ، مما يقطع بضرورة إعادة تحقيق الكتاب .







-١٢-

نظرات

في كتاب «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد»

لابن هشام الأنصاري[١]

« تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد » كتاب قيِّم جليل من كتب ابن هشام الأنصاري . وهو شرح لشواهد « شرح الخلاصة الألفية » لابن الناظم بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك الذي شرح فيه ألفية والده . وهو من منشورات دار الكتاب العربي ببيروت ١٩٨٦م .

أبان ابن هشام في صدر كتابه (ص٤٠) منهجه فيه بقوله : « فأنشأت . . . هذا المختصر المسمى بـ« تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد » محتوياً على تفسير لفظها وتحرير ضبطها وبيان محلّ الشاهد منها وإيراد ما تقدّمها من الأبيات وما تأخر عنها مما اشتمل على حكم نحوي أو شاهد لغوي أو أودع حكمة أو مثلاً أو نسيباً مستلذّاً أو غزلاً ، وفصلت ذلك كله مسألة مسألة . . . ثم إنني رأيت أنَّ من إتمام الفائدة وإكمال العائدة ألاَّ أقتصر على شواهد الشرح ولا على مسائل تلك الشواهد فأردفتها بشواهد كثيرة لم يشتمل عليها ووشحتها بمسائل عديدة لم يتضمن التصريح بها ولا الإشارة إليها . . . » .

وهو شرح واسع ومجمع فوائد ، ويشهد بسعة اطلاع صاحبه وتمكُّنه في فنون من العلم مختلفة ولاسيما علم العربية . تناول فيه ابن هشام شواهد الأبواب العشرين الأولى من أبواب الشرح الثمانين ، وهي باب الكلام وما يتألف منه حتى باب التنازع . ولم يكمل المؤلف كتابه ، نصّ عليه صاحب الخزانة (١/ ٩) ، وانظر مقدمة محقق الكتاب ص(١٤ ـ ١٥) .

---

(١) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٤٧ ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م .



وكان من حسن حظ هذا الكتاب أن استهوى الدكتور عباس مصطفى الصالحي ، وهو وإن كان متخصصاً بالدراسات الأدبية كما قال في مقدمته فإنّه أَدْخَلُ في النحو من كثير ممن منحوا الدرجات العلمية فيه .

وقف الدكتور الفاضل على ثلاث نسخ من الكتاب ، وأراد لعمله أن يكون متقناً ، فبذل جهوداً عظيمة في قراءته والتعليق عليه وتخريج شواهده وأقوال النحاة فيه والتعريف بأعلامه . وقدم له بمقدمة عرف فيها بابن هشام وكتابه وذكر مصادره فيه ، ثم ذكر مخطوطات الكتاب التي وقف عليها ووصفها ، ثم أبان عن عمله في تحقيقه .

خدم الدكتور المحقق الكتاب خدمة جيدة وجوَّد عمله الذي أنفق فيه سنين ذوات عدد « ليكون التحقيق محكماً والتخريج موفقاً » كما قال في مقدمته (ص٧) .

وكان واجباً عليه أن يتمّ إحسانه في تحقيق الكتاب فيشرف على طبعه إشرافاً يكافىء ما بذله من جهد في تحقيقه ، والمبالغة في تصحيح أصول الطبع من صميم عمل المحقق ، ولا بد لمن يتصدى لنشر النصوص من أن يحسن في طباعتها . وبذلك يظهر العمل في أبهى حلة من التحقيق والتصحيح وجمال الإخراج .

لقد أحسن المحقق في تحقيق الكتاب إحساناً ، وفرّط في إشرافه على طباعته . ومن مظاهر تفريطه في ذلك : سقط في غير موضع من الكتاب ، وكتابة ألفاظ الشعر في مواضع عديدة على غير ما يقتضيه الوزن في شطري البيت ، وكتابة كلام منثور بصورة الشعر ، وكتابة ألفاظ بعض أبيات الشعر متصلة كأنها من النثر ، والأخطاء المطبعية وهي كثيرة كثيرة ، وكثير منها يحتاج إلى نظر في إدراك صوابه .

وكنت خلال قراءتي في الكتاب توقفتُ في مواضع منه رأيتُ في بعضها رأياً ، وعلقتُ عليه تعليقاتٍ يسيرةٍ . ورأيتُ من حقِّ العلم ومن حَقِّ الدكتور الفاضل أن أذكر ما اتَّفق لي الوقوف عليه ليرى فيه الدكتور والقراء رأيهم .

وسأذكر ذلك على الولاء ـ ورمزت للصفحة بالحرف (ص) وللسطر بالحرف (س) ـ ثم أُقفِّي بذكر مظاهر قلة العناية بطبع الكتاب .

١ ـ ص٥٠ آخر سطر قول الشاعر :

فـلا تقْبَلَـنْ ضيمـاً مخـافـةَ ميتـةٍ ومـوتـا بهـا حـرّاً وجلـدك أملـس

قال المحقق : لم أقف على اسم قائله . قلت : البيت للمُتَلَمِّس ، انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٥٨ ، وللتبريزي ٢/ ١٠٢ ، والخزانة ٣/ ٢٧٠ . وقوله « وموتا » صوابه « ومُوتاً » والنون في « موتاً » نون التوكيد الخفيفة ، وكتبت ألفاً باعتبار الوقف ، لأنها إذا انفتح ما قبلها ووقف عليها تبدل ألفاً . والوجه أن يكتبه المحقق « ومُوتَنْ » بالنون كما كتب « فلا تقبلنْ » بالنون . وكتابته بالنون مذهب الكوفيين . وعليه نجري في أيامنا ، واختار البصريون كتابته بالألف ، انظر الجمل ٣٥٨ ، ومجمع البيان المجلد ٥/ ٥١٣ ، وانظر إبدال هذه النون ألفاً في شرح الملوكي ٣٣٢ ، وشرح المفصل ٩/ ٨٨ ، وهمع الهوامع ٤/ ٤٠٥ ، وغيرها .

٢ ـ ص٥٣ س٥ ـ ١٠ ومنها أيضاً :

فيهـا خطـوط مـن سـواد وبلـق
كـأنـه فـي الجلـة تـوليـع البهـق

. . قال أبو عبيدة معمر : قلت لرؤبة : إن أردت بقولك كأنه كان الخطوط فقل : كأنها . . . » . كذا وقع ، وصوابه : إن أردت بقولك « كَأنَّه » كأنَّ الخطوط إلخ . وقول رؤبة : « في الجلة » خطأ مطبعي صوابه الجِلْد .

٣ ـ ص٥٩ ـ ٦٠ قال ابن هشام في التعليق على قول الراجز :

إنّ أبـاهـا وأبـا أبـاهـا
قـد بلغـا فـي المجـد غـايتـاهـا

« . . . في الاستشهاد بقوله « غايتاها » نظر من وجهين : أحدهما . . . والثاني أنّ أبا زيد الأنصاري قال في نوادره : قال المفضل : أنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن :

أي قلـوص راكـب تـراهـا
شـالـوا عـلاهـن فشـل عـلاهـا



واشـــدد بمثنـــى حقـــب حقـــواهـــا

نـــاجيـــة ونـــاجيـــاً أبـــاهـــا

إن أبـــاهـــا . . . البيـــت

ثم قال : قال أبو حاتم : سألت عن هذه الأبيات أبا عبيدة ، فقال : انقط عليه هذا من صنعة المفضل ، وفي بعض نسخ النوادر أسقط منها بيت الاستشهاد » اهـ .

قلت : قول ابن هشام : « ثم قال : قال أبو حاتم » الظاهر أنه زلّة منه ، فقوله « ثم قال » يعني « قال أبو زيد » ، وعليه يكون أبو زيد نقل كلام أبي حاتم ، وهو خطأ ، فإن أبا حاتم تلميذ أبي زيد وهو راوي النوادر عنه . وربما كانت « قال » الثانية زيادة من النساخ ، والصواب : ثم قال أبو حاتم . وكأنّ السيوطي نقل في شرح شواهد المغني ٤٧ من كلام ابن هشام هنا ووقع فيه « ثم قال أبو حاتم » على الصواب . ولأبي حاتم تعليقات على مواضع من النوادر دخلت متنها كما دخلت تعليقات أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش فيه . وكان يؤمل من طبعة الدكتور محمد عبد القادر أحمد أن تميز كلام أبي زيد من كلام غيره ، فتقدم نصّاً محرراً محققاً للنوادر مجردة ، وتميز كلام غيره بحرف أصغر من حرف النوادر ، أو يجعل تحت نص النوادر . ولا شيء من ذلك في المطبوعة ، وفيها صيال في غير مصال ومصادر كثيرة وأرقام وغير ذلك .

ولم يرد قول الراجز « إن أباها . . . » في مطبوعتي النوادر .

٤ ـ ص٦١/آخر سطر : لقولهم في المثل : مكره أخاك لا بطل .

لم يخرج المحقق هذا المثل ، وهو في أمثال الضبي ١١٢ وأبي عبيد ٢٧١ ، وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٤٢ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٣١٨ ، والمستقصى ٢/ ٣٤٧ .

٥ ـ ص٦٢ س١ ـ ٢ « والمشهور : مكره أخوك ، وقيل وأول من قاله عمرو بن العاص . . » .

قلت : بل قاله أبو حشر (أو جشر أو حنش) خال بيهس الفزاري المعروف بنعامة في خبر حكوه ، على ذلك إجماعهم . وعليه يكون عمرو قد تمثل به .



وحكى الزمخشري بصيغة التمريض أن أول من قاله جرول بن نهشل بن دارم ، وفي اللسان (ج ر ل) أنه جرول بن مجاشع .

٦ ـ ص٧٣ س١١ ـ ١٢ « وجعفر وجمهور وتمرين وعبيد أولاد ثعلبة بن يربوع » . كذا وقع ، وصوابه : « وجعفر وجَهْوَر وعَرِين . . » كما في جمهرة النسب لابن الكلبي ١/ ٣١٢ .

٧ ـ ص٧٤ س١٠ ـ ١١ قال ابن هشام في التعليق على قوله :

أكل الدهر حل وارتحال ... أما يبقي علي ولا يقيني

وماذا تدّري الشعراء مني ... وقد جاوزت حدّ الأربعين

« . . . و(ما) نافية جاء بعدها (ولا تدّري) بفتح المثنّاة . . . » .

صواب كتابته : « و(ما) نافية جاء بعدها (ولا) . تدَّري) بفتح . . . » . وعلق المحقق على البيتين بقوله : « البيتان للشاعر سحيم بن وثيل الرياحي . . . » فخرَّجهما . والبيتان من كلمتين لشاعرين ، فالأول للمثقب العبدي من مفضليته ، المفضليات ٢٩٢ ، والثاني لسحيم من أصمعيته ، الأصمعيات ١٩ .

٨ ـ ص٨٩ س١١ ـ ١٢ :

« فلا تطمع أبيتَ اللعن فيها ... ومنعكها بشيء يستطاع

وهذا البيت لرجل من تميم » .

قلت : هو عبيدة بن ربيعة بن قحفان من بني مالك بن عمرو بن تميم كما في أسماء خيل العرب لابن الأعرابي ٤٥ ، وللغندجاني ١٢٤ . يزاد هذا إلى ما ذكره المحقق في التعليق عليه .

٩ ـ ص٩٠ س٣ : « وسكابِ : علم وفرس » .

ذكر المحقق أن في النسختين ش م « علم على فرس » . فإما أن يكون الصواب « علمُ فرسٍ » أو « علمٌ على فرس » كما في النسختين .

١٠ ـ ص٩٤ س٧ ـ ٩

« وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة ... لِضَغْمِهِماها يقرع العظم نابها



وهذا البيت لمغلس بن لقيط السعدي الأسدي ، وكان له ثلاثة إخوة : مرّة ومدرك وأظْبطة » اهـ .

قوله « السعدي الأسدي » كذا وقع ، وصوابه « السَّعديّ لا الأسدي » وكذا جاء فيما نقله البغدادي في الخزانة ٢/ ٤٢٠ بولاق = ٥/ ٣١٢ هارون من كلام ابن هشام في كتابه هذا .

فابن هشام جزم بنسبة الأبيات إلى مُغَلِّس بن لقيط السَّعْدي ، وإليه نسبها المرزباني في معجم الشعراء ٣٠٨ ، وهو ظاهر كلام الغندجاني في ضالة الأديب (انظر الخزانة) . وعزاها السيرافي إلى مغلّس بن لقيط الأسدي (انظر الخزانة) . وإليه عزاها ابن برهان في شرح اللمع ١١٩ ، والأعلم بطرة الكتاب ١/ ٣٨٤ ، والعيني في المقاصد النحوية ١/ ٣٣٣ . وفي الحماسة البصرية ١/ ٩٩ أنها للقيط بن مرة الأسدي .

وقوله « وأظبطة » صوابه « وأُطَيْط » كما في المصادر .

١١ ـ ص٩٧ س٢ ـ ٤ « والظّلَام ، بالكسر : مصدر ظالمته ، وجمع ظلم كرماح ودهان . ويروى بالضم اسم جنس لظُلَامة أو اسم جمع لظلم كظؤر وتوأم » .

كذا وقع ، وصوابه : كـ « ظُؤَار » و« تُؤَام » . انظر اللسان (ت أ م ، ظ أ ر) ، والكتاب ٢/ ١٩٦ ، ١٩٩ . وكلاهما جمع ، انظر ما جاء من الجمع على فُعال في سفر السعادة ١٧٢ ، ٣٦١ ـ ٣٦٢ . وتُؤَام عند سيبويه اسم للجمع .

١٢ ـ ص١٠٣ س١٣ ـ ١٧ قال ابن هشام في التعليق على قول ورقة بن نوفل :

ببطن المكتين على رجائي حديثك أن أرى منه خروجا

« . . . ويسمي كلاً من جانبي مكة أو كلاً من أعلاها وأسفلها مكة فلذلك ثناها ، ونظيره قولهم : صدنا بقنوين ، وإنما هو (قنا) اسم جبل ، وشربت بماء الدحرضين ، ودار لها بالرقمتين ، وسال المربدان ، وإنما هو مربد البصرة . . . » .

قلت : قوله « بقنوينٍ » ضبطه المحقق منوناً ، وصوابه « بقَنَوَيْنِ ، وهذه نون

المثنى وهي مكسورة .

وقوله « شربت بماء الدحرضين » من قول عنترة في معلقته [ديوانه ٢٠١ ، وأدب الكاتب ٥١٥ ، ومعجم ما استعجم ٥٤٥ ، والبلدان ٢/ ٤٤٤] :

شربتْ بماء الدُّحْرُضَيْنِ فأصبحتْ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ

وقوله « ودار لها بالرقمتين » من قول زهير في معلقته [ديوانه ص٥] .

ودارٌ لها بالرَّقْمَتَيْنِ كأنَّها مَراجِعُ وَشْمٍ في نَوَاشِرِ مِعْصَمِ

وقوله « سال المربدان » من قول الفرزدق [ديوانه ٨٦١ ، وسفر السعادة ٧٦٣] :

عَشِيَّةَ سالَ المِرْبَدَانِ كلاهما عَجَاجَةَ مَوْتٍ بالسُّيُوفِ الصَّوَارِمِ

١٣ ـ ص١١٣ س٣ ـ ٥ « وروي في حديث النار ـ أعاذنا الله منها ـ : قطني قطني بالنون وقطي بتركها ، وقَطِ قَطِ بحذف الياء وبقاء الكسرة ، وقطْ قطْ بالسكون على أن الياء لم تذكر البتة ، وقطٍ قطٍ بتنوين التنكير مثل صهٍ ومهٍ » .

قلت : حديث النار أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣/ ٧٨ من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ « قدني قدني » . وفي غريب الحديث لابن الجوزي ٢/ ٢٢٢ « قد قد » ، وفي النهاية لابن الأثير ٤/ ٧٨ ـ ٧٩ « قط قط » ورواه بعضهم ، قطني قطني . وفي غريب الحديث لابن الجوزي ٢/ ٢٥٣ قط قط .

وقوله « قطني قطني بالنون وقطي بتركها » صوابه « وقطي قطي بتركها » بتكرير « قطي » .

١٤ ـ ص١٣٢ س١ قول ذي الرمّة :

إن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجومُ

كذا وقع ، وصوابه « أَأَنْ ترسمت » وروي « أَعَنْ » شاهداً على عنعنة تميم ، انظر ديوان ذي الرمة ٣٧١ والمصادر التي أحال عليها المحقق في تخريجه ص١٩٦٠ .

١٥ ـ ص١٣٨ س٥ ـ ٦ « و(مهدوا) يحتمل تخفيف الهاء وهو الأصل ، فلأنفسهم يمهدون ، والتثقيل للمبالغة . . . » .



لم يتنبه المحقق على أنّ ﴿ فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ ﴾ من قوله تعالى في الآية ٤٤ من سورة الروم . وكأنّ في الكلام سقطاً تقديره : وهو الأصل ، كقوله : فلأنفسهم . . . » أو نحو ذلك .

١٦ ـ ص١٤٤ س٥ : كقوله :

وإما كرام موسرون أثبتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

قوله أثبتهم تصحيف صوابه « أَتَيْتُهم » ، وقد وقع على الصواب فيماسلف من الكتاب ص٥٥ . وروي « لقيتهم » و« عذرتهم » ، انظر ما سلف ٥٤ والمصادر التي أحال عليها المحقق .

١٧ ـ ص١٤٥ س١٣ قول المثقِّب العبدي :

الخير الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يبتغيني

كذا وقع « وصوابه : « أَأَلخيرُ » الهمزة الأولى همزة الاستفهام ، والثانية هي همزة الوصل في « الخير » خففت بتسهيلها بين بين ، انظر شرح شواهد شرح الشافية ١٨٨ ، وشرح أبيات المغني ٢/ ١٣ ـ ١٥ .

١٨ ـ ص١٤٧ س١ قول فاطمة بنت الأحجم الخزاعية :

لقد كنتَ لي جبلاً ألوذ بظلِّه فتركتني أمشي بأجرد ضاحي

قولها « لقد » كذا وقع باللام في أوله ، فإن صحَّ أنه من ابن هشام وأنه رواية كان في البيت خَزْم ، فقد زيد حرف ـ وهو اللام ـ على متْفاعلن لا يعتد به في الوزن . ورواية غيره « قد » بغير اللام ، انظر تخريج الأبيات والاختلاف في قائلتها في سمط اللآلي ٦٢٦ .

١٩ ـ ص١٦٥ س٦ ـ ٧ « وهذا البيت أورده الفارسي في التذكرة . . . وفيه أربع شواهد . . . » .

كذا وقع ، وصوابه « أربعة شواهد » ، وإن عزي إلى أهل بغداد أنهم يعتبرون لفظ الجمع وإن كان الواحد مذكراً ، فيقولون : أربع شواهد ، انظر الهمع ٥/ ٣٠٨ ، وهو مذهب مرغوب عنه ، وليس ما أجازه أهل بغداد جارياً في لغة ابن هشام .

٢٠ ـ ص١٦٩ س١٠ ـ ١١ « وقول الآخر :

ومن جنى الأرض ما تأتي الرعاء به   من ابن أوبر والمقرود والنِّقعه

وهذه الثلاثة أنواع من الكمأة . . . » .

كذا وقع وصوابه :

مِن ابنِ أَوْبَرَ والمُغْرُودِ والفِقَعَهْ

وقد وقع « والفقعه » على الصواب في النسخة « ش » كما ذكر المحقق .

٢١ ـ ص١٧٤ س٥ قال ابن هشام في التعليق على قول الشاعر :

وما سبح الرهبان في كل بيعة   أبيل الأبيلين المسيح بن مريما

« . . . والأصل الأبيلين بياء النسب فحذف . . . » .

كذا وقع ، وصوابه : والأصل الأَبِيلِيِّين .

٢٢ ـ ص١٧٤ س٧ ـ ٩ قال ابن هشام في التعليق على قول الشاعر :

رأيتك لمّا أن عرفت وجوهنا   صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

« . . . فإنه لراشد بن شهاب اليشكري ، ورواه المفضل الضبّي :

لما عرفت جلادنا رضيتَ   وطبت النفس يا بكر عن عمرو »

كذا وقع ، وهو خطأ ، وصوابه عند ابن هشام ـ وعنه أخذ العيني في المقاصد النحوية ١/ ٥٠٢ :

رأيتك لما أن عرفتَ جلادنا   رضيتَ وطبت النفس يا بكر عن عمرو

وقول ابن هشام : « ورواه المفضل الضبي : رأيتك . . . »[1] تابعه عليه العيني ، والذي في المفضليات ٣١٠ ، وشرحها للأنباري ٦١٥ الرواية الأولى وهي : . . . عرفت وجوهنا صددت . . . يا قيس عن عمرو

٢٣ ـ ص١٨٥ س٩ قول الشاعر :

---

(١) [ويمكن أن يكون ابن هشام ترك ذكر « رأيتك » لأنها لم يختلف فيها ، ولا شيء في هذا] .



سألت أخا لِهْب ليزجر زجرة   وقد صار زجر العالمين إِلى لهب

البيت لكثيّر ، انظر الكامل ١٨٩ ، وديوانه ٤٦٩ .

٢٤ ـ ص١٩٤ س٦ ـ ٧ « كما في قوله : في ساعة يحبها الطعام . إذ الأصل . . » .

كذا أثبته المحقق ، وقوله :   في ساعةٍ يُحَبُّها الطعامُ

بيت من الرجز ، وهو في المخصص ١٢/ ٢٤٣ و١٤/ ٧٥ ، والأمالي الشجرية ١/ ١٨٦ .

وهو مع آخرين فيما علقه الأخفش على الكامل ٥٠ .

٢٤ ـ ص٢٠٣ آخر سطر قول الراجز :

مثل الفراخ تنقبت حواصلهْ

كذا وقع ، وصوابه « نَتَقَتْ » أي سمنت ، انظر تخريج البيت في سفر السعادة ٧٦٢ ، وزد عليه كتاب الشعر لأبي علي ٥٢٣ والمصادر التي ذكرها محققه . ويروىٰ « فُتِّقَتْ » .

٢٥ ـ ص٢٢٤ س٥

تخذته من نعجات ستٍّ   سود نعاج من نعاج الدشت

قوله « سود نعاج » كذا وقع أيضاً في الصحاح واللسان والتاج (د ش ت ، ق ي ظ) . والرواية الجيدة « سود جعاد » أو « سود سمان » ، انظر الجمهرة ١/ ٢٣ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٤٨ ، وتحبير الموشين ٣٢ ، وشرح المفصل ١/ ٩٩ ، والإنصاف ٧٢٥ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٦٢ .

٢٦ ـ ص٢٣٧ س٨ ـ ٩ « . . . لأن الشرط له الصدر فلا يتقدمه شيء مما في خبره » .

قوله « في خبره » تصحيف صوابه « في حَيِّزِهِ » .

٢٧ ـ ص٢٧٨ س٩ ـ ١٠ « بدليل قوله [الكامل]



لا يُنْسِك الأسى تأسّياً فما ... من حمام أحد معتصما »

في الشطر الثاني سقط وتمامه : ما من حمام

وجعله المحقق من البحر الكامل متابعاً الأستاذ العالم عبد السلام هارون ـ رحمه الله ـ في معجم شواهد العربية ٣٣٦ ، لكن الأستاذ هارون أحال أيضاً على فهرس الرجز ، وذكره فيه ٥٣٣ . وهو بيت من مسدّس الرجز .

٢٨ ـ ص٣١٠ « . . . فعمد قصيرٌ إلى أنفه فجدعها . . . » .

كذا وقع ، وصوابه « فجدعه » كما في أمثال العرب للضبي ١٤٦ ، والأنف مذكّر .

٢٩ ـ ص٣١٢ ـ ٣١٣ « وقول أبي دهبل الجمحي :

لأوشك صرف الدهر تفريق بيننا ... ولا يستقيم الدهر والدهر أعوج

. . . الأبيات

قال المحقق : « لم أقف على مظانه » . قلت : الأبيات في ديوان أبي دهبل برواية أبي عمرو الشيباني ص٥٢ فما بعدها .

٣٠ ـ ص٣٥١ س٤ ـ ٥ قال ابن هشام في التعليق على قول الشاعر :

أحقّاً أن جيرتنا استقلّوا ... فنيتنا ونيتهم فريق

« وهذا البيت لرجل من عبد القيس ، وقيل هو للمفضل بن معشر البكري . . . . » .

قوله « البكري » كذا وقع ، وصوابه « النُّكْرِي » بالنون ، وهو من بني نُكْرَةَ بن لكيز بن أَفْصَى بن عبد القيس ، انظر الأصمعيات ١٩٩ ، وطبقات فحول الشعراء ٢٧٥ وتعليق المحققين .

٣١ ـ ص٣٥٢ س٩ قول الشاعر :

أَفي الحقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمُ

هذا صدر بيت ، وعجزه :



وأنَّـــكِ لا خَـــلٌّ هَـــوَاكِ ولا خَمْـــرُ

انظر شرح أبيات المغني ١/ ٣٥٦ وتخريجه ثمة .

٣٢ ـ ص٣٥٣ س١٢ قول الشاعر :

تظـــل الشمـــس كـــاسفـــة عليـــه   كـــآبـــة أنهـــا فقـــدت عقيـــلا

البيت في الكتاب ١/ ٤٧٧ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤١ .

٣٣ ـ ص٣٣٥ س٦ ـ ٧ : قول الشاعر :

إنّ الكـريـم لَمَـنْ يـرجـوه ذو جِـدَةٍ   ولـــو تعـــذّر إيســـار تنـــويـــل

« مَنْ موصول مبتدأ وذو خبره ، والجملة خبر إنّ . . . . » .

قال المحقق : « ش ، م : ترجوه بالتاء المثناة من فوق » . قلت : وهذا هو الصواب ، وما أثبته المحقق تصحيف ، وقد نص العيني في المقاصد ٢/ ٢٤٢ على أنه « ترجوه » فعل المخاطب . وقوله « إيسار تنويل » خطأ مطبعي صوابه « إيسار وتنويل » .

٣٤ ـ ص٣٥٦ س١٠ ـ ١١ كقوله قيس بن معاذ :

فيـا ربّ إن لـم تقسـم الحـب بيننـا   سـواءيـن فـاجعلني على حبهـا جلدا

قال المحقق : « لم ينسب في المغني ١٣٩ ، وشرح شواهده للسيوطي ١٤١ » . قلت : هو في ديوان المجنون ١٢٠ ، وشرح أبيات المغني ٣/ ٢١٥ ، واللسان (س و ي) .

٣٥ ـ ص٣٥٦ س١٢ قوله :

ليـس الـرجـال وإن سُـوّوا بـأسـواء

قال المحقق « لم أقف على اسم قائله » . قلت : هو لرافع بن هُرَيْم كما في اللسان (س و ى) ، وهو عجز بيت ، وصدره :

هـلاّ كـوصـل ابـن عمّـار تـواصلنـي

٣٦ ـ ص٣٩٠ س٤ قول الراجز

[غضنفـر تلقـاه عنـد الغضـب] كـأنْ وريـديـه رشـاآ خلـب »

ما جعله المحقق بين حاصرتين زاده من شرح شواهد الكشاف ٢٨ . ولا أدري من أين أتى به صاحب شرح شواهد الكشاف . وصلة البيت كما في الخزانة ٣٥٦/٤ :

ومعتـد فـظ غليـظ القلـب
كـأنْ وريـديـه رشـاءا خُلْـبِ
غـادرتـه مجـدّلاً كـالكلـب

وقوله « كأن وريديه . . . » جعله ناشر ديوان رؤبة في ملحق الديوان ١٦٩ مع آخرين ليسا على قريِّه . وضبطه « رشاءٌ خُلُب » ؟!

٣٧ ـ ص٤١٥ س٢ قول الشاعر :

ألا اصطبـار لسلمـى أم لهـا جلـد إذا ألاقـي مـا لاقـاه أمثـالـي

كذا وقع وهو مختل ، والصواب والرواية : « . . . ألاقي الذي لاقاه » ، انظر المصادر التي أحال عليها المحقق في تخريجه .

٣٨ ـ ص٤٢٤ س٢ « وأجازه الجرمي والفارسي ، وأجاز أن يكون . . . » . ذكر المحقق أن في النسخة م « أجازا » وهو الصواب .

٤٠ ـ ص٤٢٥ س٤ ـ ٦ قال ابن هشام في التعليق على قول خداش بن زهير :

رأيـت الله أكبـر كـلّ شـيء محـاولـة وأكثـرهـم جنـودا

« قال الشارح : أنشده أبو زيد . وإنما أنشده أبو زيد على أنّ عجزه (وأكثرهم عديدا) . وأما (وأكثره جنودا) فرواية أبي حاتم ، وروي (وجدت الله) . . . » .

قلت : أنشده أبو زيد في النوادر ٢٧ . والذي في النوادر من كلام أبي حاتم ـ وهو راوي النوادر ـ (وأكثرهم جنودا) . وأما « وأكثره » فأجازها أبو زيد .

وقوله : « وروى : وجدت الله » لم أجد هذه الرواية عن أبي حاتم ولا عن غيره .



٤١ ـ ص٤٤١ س٤ قول ابن مقبل :

فقلت والمرء قد تخطئه مُنيته أدنى عطيته إيّاي مِيئَات

قوله « تخطئه » بالهمز الوجه أن يكتبه « تُخْطِيه » . وقد جاء على لغة البدل بياء خالصة . وليس البيت في ديوان ابن مقبل ، وقد خرجه المحقق وعلّق عليه .

٤٢ ـ ص٤٦٠ س١١ قول المعري :

وَعَنْ وَخْدِ القِلَاصِ كشفتِ حالا

هذا صدر بيت ، وعجزه :

ومِنْ عند الظلام طلبتِ مالا

انظر شروح سقط الزند ٢٥ .

٤٣ ـ ص٤٧٠ س٩ ـ ١١ « قال أُبَي (رضي الله عنه) : وفي كثير من نسخ الإصلاح : اجعل ذلك في سويداء قلبك وأسود قلبك وفي سواد قلبك ومن حبة قلبك » .

قوله « أُبَي » كذا ضبطه المحقق ، كأنه ذهب ظنّه إلى أُبَيّ بن كعب الصحابي الجليل ، وما لأُبَيّ رضي الله عنه ولابن السكيت وإصلاحه ؟! وظاهر أن الصواب « قال أَبِي » يعني والده ، على أنه لم يمر بي رواية ابن هشام عن أبيه أو نقله عنه فيما عرفت من كتبه .

***

أما مظاهر التهاون والتقصير في تصحيح تجارب طبع الكتاب فمنها :

١ ـ سقوط ألفاظ من النّص في غير موضع من الكتاب . ومن أمثلة ذلك :

قوله ص٨٣ س٤ ـ ٥ « والثاني أن الشعر كان مظنة الضرورة استباحوا فيه ما لم يضطروا إليه » وتمامه : « . . . أن الشعر لمّا كان . . . » .

= وقول الشاعر ص١٠٦ س٩ :

أيها السائل عنهم وعني لست قيس ولا قيسٌ مني



وتمام عجزه وصواب ضبطه : لستُ مِنْ قيسٍ ولا قَيْسٌ مِني

= وقوله ص١٧٥ س٥ ـ ٦ « . . . فأما الكوفيون فأعربوه تمييزاً . . . وأما ابن عصفور مشبّهاً بالمفعول به » . وتمامه : « وأما ابن عصفور فأعربه مشبّهاً بالمفعول به » .

= وقول الشاعر ص١٧٦ س٤ :

إذا دبراناً يوماً لقيته أؤمل أن ألقاك غدواً بأسعد

وتمام صدره : إذا دبراناً منك يوماً . . .

= وقول النمر بن تولب ص٢٢٠ س٩

سلا تذكّره تكتما وكان رهيناً بها مغرما

وتمام صدره : سلا عن تذكُّرِه

= وقول الشاعر ص٢٤٠ س١٤ :

ينادين مات الجود معْك فلا أرى مجيباً ما دام للسيف قائم

وتمام عجزه : مجيباً له ما دام .

= وقوله ص٤٦٩ س١٥ : « إنما يقال قلبه مكبراً ، وسويداء قلبه مصغراً مؤنثاً » . وتمامه : إنما يقال : سَوَادُ قلبه . . .

٢ ـ كتابة ألفاظ بعض أبيات الشعر متصلة كأنها من النثر . ومن أمثلة ذلك :

قوله ص٥٦ س٤ ـ ٥ : كما قدروا في قوله : لا تجزعي . إن منفس أهلكته [وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي] إن أهلك فنفس . وصوابه : « كما قدروا في قوله :

لا تجزعي إن منفس أهلكته [وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي]

إن أُهْلِكَ منفسٌ » .

= وقوله ص٢٢٢ س١ ـ ٢ : « وإسبيل بوزن قنديل : بلد ، قال : لا أرض إلا إسبيل وكل أرض تضليل . وأَيْهَم بالياء . . . » . وصوابه : « وإسبيل بوزن



قنديل : بلد ، قال :

لا أرض إلاّ إِسْبيــــــــــــــلْ
وكـــــــلّ أرض تضليـــــــلْ

وهما بيتان من منهوك المنسرح لبعض اليمانين ، انظر معجم ما استعجم ١٤٧ ، واللسان (س ب ل) .

٣ ـ كتابة كلام منثور كأنه من الشعر . ومن أمثلة ذلك :

قوله ص١١١ س٧ ـ ٨ : « ونظيره قولهم :

قــال الجــدار للــوتــد لــمَ تشقُّنــي فقــال ســل مــن يــدقنــي »

والصواب أن يكتب الكلام متصلاً : « . . . لم تشقُّني ؟ فقال . . . » .

= وقوله ص٣٦٤ س٧ ـ ٨ « كما حذف في قول بعضهم :

مـا أنـا بـالـذي قـائـل لـك سـوءا »

وهي عبارة من المنثور ، وهي من عبارات الكتاب ١/ ٢٧٠ بولاق = ٢/ ١٠٨ هارون .

٤ ـ كتابة « ألفاظ بعض أبيات الشعر على غير ما يقتضيه الوزن في صدر البيت وعجزه . ومن أمثلة ذلك :

قول الشاعر ص١٦٥ س٣ :

أبلـــغ الحـــارث بـــن نضلـــة والمـــرء معنّـــى بلـــوم مـــن يثـــق

وصوابه :

. . . . بن نضلة والمر ءُ معنّى . . . .

= وقول ابن هشام في التعليق على قول الجعدي ص٢٩٩ س٦ ـ ٧ :

وحلـت سـواد القلـب لا أنـا بـاغيـاً سـواهـا ولا فـي حبهـا متـراخيـا

« ويروى :

لا أنـــا مبتـــغ ســـواهـــا ولا عـــن حبهـــا متـــراخيـــا

وصوابه :

. . . . لا أنا مبتغ سواها ولا عن . . . .

= وقول الشاعر ص٣٧٥ س٢ :

نحن بما عندنا وأنت بما عنـ ـدك راض والرأي مختلف

وصوابه :

. . . . وأنت بما عندك راض . . . .

= وقول المرقش الأكبر ص٤٢٧

إني غدوت وكنت لا أغدو على واق وجائم

فإذا الأشائم كالأيامن والأيامن كالأشائم

وكذاك لا خير ولا شر على أحد بدائم

وصوابها :

. . . . واق وحَاتِمْ

. . . . كالأيا مِنِ والأيامن . . . .

. . . . لا خير ولا شرّ على . . . .

وتنسب الأبيات إلى خزز بن لوذان ، انظر الاختيارين ١٧١ ، والوحشيات ١٦٦ ، والحيوان ٣/ ٤٤٩ ، وذيل سمط اللآلي ٤٩ والتخريج فيه .

= وقول جرير ص٥٠٦ س١٤ :

بنفسي مَن تجنيه عزيز علي ومن زيارته لمام

وصوابه :

. . . . تجنُّبُه عزيزٌ عليَّ ومن . . . .

٥ ـ كثرة الأخطاء المطبعية ، وغير قليل منها ما يحتاج في معرفة صوابه إلى نظر وتأمّل . ومن أمثلتها :



الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
٥٣/ ٧	الجلة	الجلد
٥٥/ ٧	موسدون	موسرون
٦٠/آخر سطر	تشد	يُشَدُّ
٦٣/ ٣	فيجربه	فيُجْريه
٦٣/آخر سطر	وقصد	وقصر
٦٧/ ٣	علاقة	علامة
٧٥/آخر سطر	نبئني	نبئيني
٨٢/ ٥	أحدهما	أحدها
٨٣/ ٨	والمحمل	والمحلّ
٨٤/ ١	عذابي تمام	عند أبي تمام
٩٠/ ٢	الأباء	الإباء
٩٢/ ٤	أغذته	غَذَتْه
٩٢/آخر سطر	عُنّس	عَنْس
٩٣/آخر سطر	فيُضحي	فيَضْحَى
١٠٢/ ٥	وقد	قد ، بحذف الواو
١٠٣/ ٧	فياليتني	فيا ليتي
١٠٣/ ١٢	ونشيجاً	نشيجاً ، بحذف الواو
١٢٩/ ٣	وحبها	وجهاً
١٣٧/ ١١	بأمنٌ	فأَمَنَّ
١٤٩/ ١٠	فاصر	فصار
١٥٤/ ٧	يتنزع	يتَتَرَّع

١٥٦/ ١٠	يتنزع	تترَّعَ
١٥٧/ ٤	أجمله	اجعله
١٧٨/ ٣	وبُردّه	ويَرُدُّه
١٧٩/ ٤	عمليته	علميته
١٨٤/ آخر سطر	رؤبة . . . فما النجوى	يحذف لفظ « رؤبة » ـ فما النَّحْوِيُّ
١٩٣/ ١٢	نسرُّ	نسرّ
٢٠٢/ ٨	أبو الطحان	أبو الطمحان
٢١٩/ آخر سطر	تَمَشّ	نَمُشّ
٢٢٠/ ١٥	ولن تتخطاك	وإِنْ تتخطاك
٢٣٣/ ٤	يشر مال	بَشِّرْ مالَ
٢٣٦/ ٤	للحسن بن مطير	للحسين
٢٤٣/ ١٢	الأرتمد	الأرمَد
٢٤٥/ ١	واشتاق	واشتقاق
٢٥٥/ ١٣	قُرَد	قَرَد
٢٦٠/ ٩	ضبة بن كثير	ضنّة
٢٦٦/ آخر سطر	وصَوْت	وصَوَّتَ
٢٧٠/ ٢	لكلامه	بكلامه
٢٩٣/ ١	صدر	مصدر
٢٩٣/ ٣	تقضي	نقضّي
٢٩٦/ ٤	يُعْتُطِه	بُعْثُطِه
٢٩٩/ ١	وإذا	إذا ، بحذف الواو
٣١٣/ ٥	غمرة	عمرة

٣١٦/ ١	الفعلا	الفعل
٣٢٤/ ٩	النفيض	النفي
٣٢٥/ ٩	فصادق	فصادف
٣٣٦/ ٦	وتَعْدُ	وتعدو
٣٣٧/ ١٣	أضعفان . . العوادي	أظعانُ . . الغوادي
٣٤٨/ ٨	قاري	أُرى
٣٥٠/ ٥ ـ ٦	العليّ . . المطيّ	العليْ . . المطيْ
٣٥٢/ ١	للسدة	للَذَّة
٣٥٩/ ١١	جدّ	أَجَدَّ
٣٦٠/ ٢		يحذف السطر كله
٣٦٠/ ٣	فروِّها	فَرَوْها
٣٧٨/ ١١	أنا زيد	إنْ زيد
٣٨٥/ ٤	ويحلّق	وعُلِّق
٣٨٥/ ٥	يهدى لصاحبه	يهذي بصاحبه
٣٨٥/ ٥	ومحبول ومحتبل	ومخبول ومختبل
٤٢٢/ ٩	الفرج	الفَرْخ
٤٣٥/ ١٠	أُذام	جُذام
٤٥٩/ ٦	عند أولية	عنه الوليّة
٤٦١/ ٥	السليمية	السُّلَمِيّة
٤٧٠/ ١	من بقية	مريضة
٤٩٢/ آخر سطر	وكمثل	كمثل ، بحذف الواو
٤٩٦/ ١٣	صائت	صأيت

١٠/٥٠٦	الشمام	الثمام
٦/٥٠٧	المتلكّس	المتلمّس
٤/٥١٣	عهدتُ . . نجد	عهدتَ . . . أتخذ

* * *

إنَّ أكثر أمثلة هذه المظاهر التي ذكرت ما كان ليقع لو أشرف المحقق على طبع الكتاب الإشراف الذي ينبغي له .

وأعود فأثني على الجهد الكبير الذي بذله الدكتور المحقق الفاضل في تحقيق النص والتعليق عليه . وقد كان التوفيق حليفه في جلّ الكتاب وتعليقاته عليه .

ولعله ينشر نصوصاً أخرى يخدمها خدمته لكتاب ابن هشام مع عناية شديدة بطبعها ، فلا تظلم الطباعة الجهد المبذول في التحقيق والتعليق . والخير أردت ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



المصادر والمراجع

- **أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها** ، للغندجاني ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨١م .
- **أسماء خيل العرب وفرسانها** ، لابن الأعرابي ، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٥م .
- **الأصمعيات** ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط٣ ، ١٩٦٤م .
- **الأمثال** ، لأبي عبيد ، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث دمشق ١٩٨٠م .
- **أمثال العرب** ، للمفضل الضبي ، قدم له وعلق عليه الدكتور إحسان عباس ، بيروت ، ١٩٨١م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية مصر ، ط٤ ، ١٩٦١م .
- **تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين** ، للفيروزآبادي ، تحقيق محمد خير البقاعي ، دار قتيبة ، دمشق ١٩٨٣م .
- **الجمل في النحو** ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ودار الأمل ، ١٩٨٤م .
- **جمهرة الأمثال** ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٤م .
- **جمهرة النسب** ، لابن الكلبي ، تحقيق : محمود فردوس العظم ، دمشق ١٩٨٦ .
- **الحماسة البصرية** ، للبصري ، تحقيق مختار الدين أحمد ، حيدر آباد ١٩٦٤ .
- **خزانة الأدب** ، للبغدادي ، بولاق ١٢٩٩ . وهي المرادة عند الإطلاق .
- **خزانة الأدب** ، للبغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦ .
- **ديوان أبي دهبل الجمحي** ، رواية أبي عمرو الشيباني ، تحقيق عبد العظيم عبد المحسن ، النجف ١٩٧٢م .

- **ديوان ذي الرمة** ، بشرح أبي نصر الباهلي ، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ، ١٩٧٢م .
- **ديوان رؤبة** ، جمعه وحققه وليم بن الورد ، ليبسك ١٩٠٣م .
- **ديوان زهير** ، بشرح ثعلب ، دار الكتب المصرية ١٩٤٤ .
- **ديوان عنترة** ، تحقيق محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي دمشق ، ١٩٧٠م .
- **ديوان الفرزدق** ، تحقيق عبد الله الصاوي ، القاهرة ١٩٣٦م .
- **ديوان كثيّر** ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت ١٩٧١م .
- **سفر السعادة وسفير الإفادة** ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣م .
- **سمط اللآلي** ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦م .
- **شرح أبيات سيبويه** للأعلم بطرة الكتاب ، بولاق ١٣١٦هـ .
- **شرح أبيات مغني اللبيب** ، للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث دمشق ١٩٧٣م .
- **شرح ديوان الحماسة** ، للتبريزي ، بولاق ، ١٢٩٦هـ .
- **شرح ديوان الحماسة** ، للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٧م .
- **شرح ديوان المفضليات** ، للأنباري ، تحقيق كارلوس لايل ، بيروت ١٩٢٠م .
- **شرح شواهد شرح الشافية** ، للبغدادي ، مصر ١٣٥٨هـ .
- **شرح شواهد المغني** ، للسيوطي ، المطبعة العربية مصر ١٣٣٢هـ .
- **شرح كتاب سيبويه** ، للسيرافي ، الجزء الأول ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور محمود فهمي حجازي والدكتور محمد هاشم عبد الدايم .
- **شرح اللمع** ، لابن برهان العكبري ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الكويت ١٩٨٤م .
- **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، المطبعة المنيرية .
- **شرح الملوكي** ، لابن يعيش ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، حلب ١٩٧٣م .



ـ **غريب الحديث** ، لابن الجوزي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٥م .

ـ **الكامل** ، للمبرد ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٦م .

ـ **الكتاب** ، لسيبويه ، بولاق ١٣١٦هـ .

ـ **كتاب الشعر** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٨م .

ـ **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر بيروت .

ـ **مجمع الأمثال** ، للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية مصر ١٩٥٥م .

ـ **مجمع البيان في تفسير القرآن** ، للطبرسي ، تحقيق الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي ، دار إحياء التراث العربي بيروت .

ـ **المستقصى** ، للزمخشري ، حيدر آباد ١٩٦٢م .

ـ **مسند الإمام أحمد** ، القاهرة ١٣١٣هـ .

ـ **معجم الشعراء** ، للمرزباني ، تحقيق عبد الستار فراج ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٩٦٠م .

ـ **المفضليات** ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف مصر ، ط٥ ، ١٩٧٦م .

ـ **المقاصد النحوية** ، للعيني ، بهامش خزانة الأدب ، ط بولاق .

ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، لابن الأثير ، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، مصر ، ١٩٦٣م .

ـ **النوادر** ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق سعيد الخوري الشرتوني ، ط٢ ، بيروت ١٩٦٧م . وهي المرادة عند الإطلاق .

ـ **النوادر** ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ١٩٨١م .

ـ **همع الهوامع** ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الكويت ١٩٧٥م .



-١٣-

نظرات في كتابَيْ مَهَاة الكِلَتَيْن، وهدى مهاة الكِلَتَيْن

للشيخ بهاء الدين بن النَّحَّاس (ت٦٩٨هـ)[(١)]

للشاعر الأديب شهاب الدين الشَّوَّاء الحلبي (ت٦٣٥هـ) قصيدة جمع فيها ثلاثين فعلاً من الأفعال المعتلة اللام التي جاء فيها لغتان : الواو والياء ، وعدة أبياتها خمسة عشر بيتاً ، ومطلعها :

قُـلْ إن نَسَبْـتَ عَـزَوْتُـه وعَـزَيْتُـه وكَنَـوتُ أحمـد كنيـةً وكَنَيْتُـه

وتولَّى شرحها الشيخ بهاء الدين بن النَّحَّاس (ت٦٩٨هـ) في كتابه « هدى مهاة الكلتين وجلا ذات الحلتين » .

وأَتبع ابن النّحاس شرحه بقصيدة له ، جمع فيها ما أخلّ به الشوّاء من المعتل اللام ، ونظمها على قَرِيِّ قصيدته ، وعِدَّة أبياتها أربعة وثلاثون بيتاً ، جمع فيها تسعة وخمسين فعلاً من الأفعال المعتلّة اللام التي جاء فيها لغتان : الواو والياء ، ومطلعها :

وأَسَـوْتُ مثـل أسَيْـتُ صلحـاً بينهـم وأسَـوْتُ جـرحـي والمـريـض أَسَيْتُـه

وشـرح ابـن النّحـاس قصيـدتـه هـذه التـي وسمهـا بـ « مهـاة الكلتيـن وذات الحلتين »[(٢)] .

عوّل في شرحه لقصيدة الشوَّاء ولقصيدته هو على مصادر كثيرة[(٣)] منها : تهذيب اللغة للأزهري ، والمحكم لابن سيده ، والصحاح للجوهري ، والأفعال ، لابن

---

(١) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٧٢ ، الجزء١ ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .

(٢) انظر الفرق بين المنظومتين في مقدمة محقق مهاة الكلتين ص٤٢-٤٧ .

(٣) انظر كلام المحقق في مهاة الكلتين ص٥٦-٦١ ، وهدى مهاة الكلتين ص٥١-٥٥ .



القطاع ، ولابن القوطية ، وللسرقسطي ، ولابن طريف ، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ، والمنتخب لكراع ، والنوادر للّحياني ، وشرح القصائد التسع لأبي جعفر النحاس ، والواضح لابن الأنباري ، وذا القد لابن جني ، والاقتضاب لابن السيد البطليوسي ، وغريب الحديث لأبي عبيد .

حقَّق الكتابين الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالرياض ، وطبعا بمطبعة المدني بالقاهرة ، عام ١٩٩٣ .

وقد بذل الدكتور المحقق جهده في قراءتهما وتخريج ما اشتملا عليه من نصوص منقولة من المصادر التي عوّل عليها الشارح ، وعرّف بالأعلام المذكورين فيهما ، وعلَّق على النصّ بما رأى أنه يوضحه ، وخرّج ما استشهد به في الكتابين من شواهد القرآن والحديث والشعر والأمثال ، وصنع لهما الفهارس التفصيلية . وجعل المحقق الفاضل مقدمته لـ « هدى مهاة الكلتين » في ثلاثة فصول ، أولها الشوَّاء حياته وأشعاره ، والثاني : بهاء الدين بن النحاس حياته وآثاره ، والثالث : هدى مهاة الكلتين عرض ودراسة . وجعل مقدمته لـ « مهاة الكلتين » في ثلاثة فصول أيضاً ، أولها : بهاء الدين بن النحاس ، والثاني : الموازنة بين المنظومتين ، والثالث : مهاة الكلتين عرض ودراسة . وقد بذل الدكتور المحقق الفاضل جهداً طيباً محموداً في التحقيق والتعليق .

كنت خلال قراءتي إياهما قد وقفت في مواضع فيهما ، منها ما الوجه فيه ظاهر ، ومنها ما احتاج في تقويمه إلى عراضه بما انتهى إلينا من المصادر التي نقل عنها الشارح ، ومنها ما استبهم وليس بين يدي ما يعين على إصلاحه .

وهذه طائفة مما عنَّ لي خلال القراءة تدلّ على ما وراءها ، أعرضها على المحقق الفاضل والقراء الكرام ليروا فيها رأيهم ، أسوقها على الولاء رامزاً للصفحة بـ (ص) وللسطر بـ (س) ، وبادئاً بما عنَّ لي من ذلك في كتاب هدى مهاة اكلتين ، ومثنّياً بكتاب مهاة الكلتين .

١ ـ هدى مهاة الكِلتين

١ ـ جاء على غلاف الكتاب « شرح منظومة بهاء الدين الشواء الحلبي » وصوابه : شرح منظومة شهاب الدين .

٢ ـ ص٢٨ لم يذكر المحقق في شيوخ ابن النحاس الشواءَ الحلبيَّ ؟ وقد روى ابن النحاس عن الشواء قصيدته التي بنى عليها ابن النحاس شرحه ، قال (ص٧٦) : « أخبرني الأديب الفاضل العالم شهاب الدين بن محاسن بن إسماعيل ابن علي الحلبي المعروف بالشوّاء ـ رحمه الله ـ فيما أذن لي بروايته عنه غير مرة ، قال . . . » .

٣ ـ ص٨٢ س٦ : « والطُّغْوان والطُّغْيا بمعنى »

كذا وقع وصوابه : والطُّغْوان والطُّغْيانُ بمعنى ، كما في الأفعال لابن القطاع ٢/ ٣١٢ ، وللسرقسطي ٣/ ٢٨١ ، وكما يأتي في المتن فيما نقله عن تهذيب اللغة ٨/ ١٦٧ .

ولا أدري أهذا من خطأ الطبع أم من خطأ الناسخ أم من خطأ المؤلف في النقل عمن نقل منه . فإن صحَّ عن المؤلف كان صواب ضبطه عنه « الطَّغْيا » بالفتح ، وهي الاسم من طغيت فقلبت ياؤها واواً على الأصل في نظائرها فقيل الطغوى . فالطغوى فَعْلى من طغوت وطغيت .

٤ ـ ص٨٣ س١ ـ ٥ نقل المؤلف عن تهذيب اللغة قول الفراء في قوله تعالىٰ : ﴿ كَذَّبَتۡ ثَمُودُ بِطَغۡوَىٰهَآ ﴾ [سورة الشمس : ١١] ، قال : « أراد بطغياها ، وهما مصدران ، إلا أنّ الطغوى أشكل برؤوس الآيات ، فاختير لذلك » . ثم قال المؤلف : « قلت : ويجوز أن يكون قلبت ياء طغيا واواً لكونها اسماً كبقوى وتقوى » .

وقد ذكر المحقق أن لفظ الفراء في تهذيب اللغة ٨/ ١٦٧ ، ومعاني القرآن ٣/ ٢٦٧ : « أراد **بطغيانها** » . ولم يغيّر المحقق ما في المتن « لأن الشارح تعمد المذكور [أي بطغياها] بدليل تعليله قلب الياء واواً في طغيا » وهو كما قال .

فهذا من خطأ الشارح في النقل أو من خطأ ناسخ نسخة تهذيب اللغة التي نقل منها ولم يتنبَّه عليه ، وهو خطأ يحيل كلام الفراء . وعليه وجوه من الاعتراض :

أولها : أن لفظ الفراء « بطغيانها » .

وثانيها : أنهم لا يقولون « الطغيا » اسماً من طغيت ، وإنما يقولون الطَّغْوَى ، وهي فَعْلى من طغوت وطغيت ، كما قال ابن سيده . وأصل فَعْلى من طغيت طَغْيَا ، فأبدلت الياء واواً . لأن الياء إذا كانت لاماً في فَعلى اسماً تبدل واواً كما قال الزجاج ، ومنه أخذ المؤلف كلامه في قلب الياء واواً ، انظر كلامه في تهذيب اللغة وعنه في اللسان .

وثالثها : أن الطَّغْوَى ليست بأشْكَلَ برؤوس الآيات من الطَّغْيا ، وسياق رؤوس الآي في هذه السورة : وضحاها ، تلاها ، جلاّها ، يغشاها ، بناها ، طحاها ، سوّاها ، وتقواها ، زكّاها ، دسَّاها ، بطغواها ، أشقاها ، وسقياها ، فسوّاها ، عقباها .

٥ ـ ص٨٣ س٢ ـ ٣ « برؤوس الآيات » .

كان في المخطوطة « الآي » ، فغيره المحقق ، قال : « الاختيار من المصدر المنقول منه » وهو معاني القرآن للفراء .

ولا أدري لم عدل المحقق عما في المخطوطة وهو صواب محض ، ولا اختيار في مثل ذلك . فالآية تجمع على الآيات جمع سلامة وعلى آيٍ على حد تمرة وتمر .

٦ ـ ص٨٦ س٣ : « لحوت العصا ألحوه لحواً . . . عن الجوهري »

صوابه : ألحوها ، وهو على الصواب في الصحاح .

٧ ـ ص٨٩ س١٠ ـ ١١ : وأنشد الكسائي رحمه الله :

يـدق حنـو القتـب المحنيّـا
دق الـوليـد جـوزه الهنـديـا

علَّق المحقق عليه بقوله : « وقد ورد الشطر الأول مع اختلاف يسير في قصيدة يزيد بن الأعور الشنّيّ :



لمــا رايــت محمليــه أنّــا
مخــدريــن كــدت أن أجنّــا

والبيت عنده : يدق حنو القتب المحنّى » .

كذا قال المحقق هنا ، ونحوه فيما علقه على مهاة الكلتين ص١١٥ .

وليس بيت المتن هو بيت الشنّيّ ، ولا يقال في مثل ذلك « مع اختلاف يسير »! . فالقافية والرَّوِيُّ مختلفان فبيت المتن رويه الياء المفتوحة وقافيته مفعولن ، وبيت الشنّيّ رويه النون المفتوحة وقافيته فعولن . والمحنيّ في بيت المتن اسم المفعول من حَنَاه على فَعَله ، والمحنَّى في بيت الشنّيّ اسم المفعول من حنَّاه على فعَّله مثقّل العين .

٨ ـ ص٩٣ س٣ ـ ٤ : « ورثأْتِ المرأة زوجها كذلك وهي المَرْثيَّة » .

كذا ضبطه المحقق ، وصوابه : « ورثأَتِ . . . وهي المَرْثِئَةُ » بالهمز كما وقع في اللسان عن المحكم الذي نقل منه الشارح .

والمَرْثِيَةُ (والمرثِئة بالهمز) هي أبيات الرثاء ، ووزنها مَفْعِلَةٌ . أما المَرْثِيّة فهي المرأة التي تُرْثَى ووزنها مفعولةٌ . ولو أريدت في نص المحكم لكانت : وهي المرثوءة .

٩ ـ ص٩٥ س٤ ـ ٦ : نقل الشارح عن الجوهري قوله : « قال الفراء رحمه الله : ربما خرجت بهم فصاحتهم إلى أن يهمزوا ما ليس بمهموز ، قالوا : رثأت الميت ولبَأْت بالحج وحَلأْت السويق تحلية وإنما هو من الحلاوة » .

كذا وقع ، وصوابه : « . . . ولبَّأْت بالحج وحلأْت السويق تَحلِئَة » كما في الصحاح .

١٠ ـ ص٩٥ س٧ ـ ٨ قال المؤلف عقب ما نقله من كلام الجوهري المذكور في التعليق السابق :

« وكان قال في الهمزة في أول كتابه .

ابن السكيت ـ رحمه الله ـ قالت امرأة من العرب . . . »



كذا قطّع المحقق الكلام . وقول الشارح « وكان قال في أول كتابه » يريد الجوهري ، وما نقله الشارح عنه هو في الصحاح ١/ ٥٢ . ويجب أن يصل المحقق ما قطعه ، فيكون الكلام : « . . . في أول كتابه : ابن السكيت . . . » .

١١ ـ ص٩٦ س١ ـ ٢ : « رثت المرأة زوجها ترثيه وترثوه . وقال أبو زيد والكسائي رحمهما الله مثله رَثَّايَة » .

كذا ضبطه ، وصوابه « . . . مثلَه ، رِثَايَةً » . وهو مصدر رثى . يريد الشارح أنَّ أبا زيد والكسائي حكيا مثل ما نقله عن التهذيب عن ابن الأعرابي « رثت المرأة . . . » وأنهما ذكرا هذا المصدر « رثَايَة » ولم يذكره ابن الأعرابي . وعبارة تهذيب اللغة : « وقال أبو زيد والكسائي : رثت رثَايَةً » . انظر تهذيب اللغة ١٥/ ١٢٤ ، واللسان .

١٢ ـ ص٩٦ س٤ : « قيل : رَثاه يَرْثيه ترثية »

كذا وقع وصوابه : رثَّاه يُرَثِّيه تَرْثِيَةً ، كما وقع في تهذيب اللغة . ١٥/ ١٢٤ ، ومنه نقل الشارح .

١٣ ـ ص١٠٠ س٦ ـ ٧ « وشاءَه على فاعَلَه أي سابقَه ، وشآه على القلب مثل شاءه أي سبقه . قاله الجوهري رحمه الله » .

كذا وقع ، وصوابه : « وشاءَاه على فاعَلَه أي سابَقَه ، وشَاءَه على القلب مثل شآه أي سبقه » كما وقع في الصحاح .

١٤ ـ ص١٠٥ س٣ : « صغى الشمسَ والقمرَ صَغْوا وصُغِيّاً وصغواً وصُغِيّاً صغًى . . . » .

كذا وقع وصوابه : « صغى الشمسُ والقمرُ صَغْواً وصَغْياً وصُغُوّاً وصُغِيّاً وصَغًى » . انظر الأفعال للسرقسطي ٣/ ٣٨٣ ، والقاموس واللسان . فالفعل صغى واوي يائي ، ومصدره يأتي على فَعْل (صَغْو ، صَغْي) ، وعلى فُعُول (صغوّ ، صغيّ) ، أما صَغًى فمصدر صَغِيَ كرضي .

١٥ ـ ص١٠٨ س٥ إلى ص١٠٩ س٣ : « ورأيت في نسخة بأفعال ابن طريف



رحمه الله بخط عبد الجليل المرسي . . . . لم أظفر .

وقد يقال بغير النفي ما صورته .

وتقول في المعتل . . . . » .

كذا قطّع المحقق النص ، والصواب أن يوصل الكلام إلى قوله « ما صورته » و« ما » اسم موصول في موضع نصب مفعول « رأيتُ » ، فهو من تمام كلام ابن طريف الذي نقله الشارح قبلُ ، ثم الزيادة التي وقعت في نسخة الأفعال لابن طريف التي كتبها عبد الجليل المرسي ؛ فيكون الكلام : « . . . لم أظفر ، وقد يقال بغير النفي = ما صورته : « وتقول في المعتل . . . » .

١٦ ـ ص١٠٩ س٥ وقال الشاعر :

وتـرعـى الأصليـن تحلـى المقيـلا

علق المحقق بقوله : « . . . . كذا في الأصل ، ولو قال : ثم ترعى لكان أصح وزناً فهو شطر من البحر الخفيف » .

أما أن يكون شطراً من الخفيف فظاهر ، وهو ينقص في أوله حركة هي في تمامه الذي لم نقف عليه . وليس مختل الوزن ليقترح المحقق أن يكون « ثم ترعى . . . » . وقوله « . . . . لكان أصح وزناً » يلزم منه أن يكون صحيح الوزن على صورته « وترعى » ، وليس به .

١٧ ـ ص١١٤ س٧ ـ ٩ قال التغلبي :

فمـا كـان ذنبـي إن طهـا ثـم لـم يعـد وحمـران فيهـا طـائش العقـل أصْـوَرُ

خرَّجه المحقق من الأفعال للسرقسطي ٣/ ٢٦٢ ، وتهذيب الألفاظ ٣٠٩ ، واللسان (طها) . ولم ينبِّه على أن رواية المتن ـ وهي الرواية في اللسان ـ مغيَّرة ، وصوابها « طائش العقل أمْيَلُ » وهي الرواية في الأفعال وتهذيب الألفاظ ، والبيت أول أربعة أبيات في تهذيب الألفاظ ، وبعده :

لقـد ظلمتنـي عـامـر وتيـاجـرت علـيّ ومـا مثلـي بحمـران يُقْتَـلُ

١٨ ـ ص١١٥ س٤ ، ٧ قال الأعشى :

فلسنا لباغي المهملات بقِرْفَةٍ إذا ما طها بالليل مُنْتشراتُها

. . . قال الجوهري رحمه الله : ويبعد أن يقال إنه من ماط يميط » اهـ .

قلت : قال الأزهري في تهذيب اللغة ٦/ ٣٧٦ عقب إنشاده البيت : « ورواه بعضهم : إذا مَاطَهَا ، من ماط يميط » اهـ فالفعل « ماط » متصل بضمير النصب « ها » على هذه الرواية التي استبعدها الجوهري ، وهي بعيدة ، بل لا أراها تصح . فقوله « طها » من قولهم طها في الأرض : ذهب فيها . مثل طحا ، ورواية الديوان « إذا ما طحا » . وأما « ماطها » من الميط فمعناه : نحّاها وأبعدها ، وهو معنى كما تراه .

١٩ ـ ص١١٩ س٦ : « والجَبا : محضر البئر » .

صوابه : مَحْفر البئر ، انظر اللسان والقاموس والتاج .

٢٠ ـ ص١٢٤ س٨ : « وحزا السراب الشخص يحزوه حزاء مهموز أيضاً لغة في حزاه يحزوه المعتل » .

صوابه : وحَزَأ السرابُ الشخص يَحْزَؤُه حَزْءاً مهموز . . . . ، كما في اللسان والتاج .

٢١ ـ ص١٢٥ ـ س٨ ـ ٩

وترى المَكّاء فيه غرداً لثق الريش إذا زَفّ زقا

قال المحقق : « رجز لم أقف على سابق له ولا لاحق » .

وصوابه « المُكّاء » بضم الميم كزنّار ، كما في القاموس ، وهو بيت من الرَّمَل .

٢٢ ـ ص١٣٧ س٦ : « وأسحيته : قشرته أو أخذت منه سحاة أو شددته بها » .

صوابه : أو أخذت منه سِحاءَةً ، ووقع على الصواب في الصفحة التالية (١٣٨) .

٢٣ ـ ص١٤٩ س٣ ـ ٤ : « ونَقْوة الشيء ونقاوته ونقايته بالضم فيهما خياره كأنه بني على ضده وهو النقاية . . . » .

صوابه : « على ضده وهو النُّفَايَةُ » بالفاء كما في الصحاح واللسان .

٢٤ ـ ص١٥٤ س١٠ ـ ١١ لم يزل ذا نميمة مآء

وامرأة مآءة مثل معّاعة نمّامة . . . . » .

صوابه : « ذا نميمة مأّاء » « وامرأة مأّاءة » . ويرسم : مأّء ، مأّءة .

٢٥ ـ ص١٦٤ س٩ قول الشاعر :

فاحتل لنفسك قبل أتي العسكر

قال المحقق في التعليق عليه : « رجز لم ينسب » . كذا قال ، وهو شطر من الكامل .

٢٦ ـ كان من آثار عدم المبالغة في العناية بطبع الكتاب وقوع غير قليل من الأخطاء في غير موضع منه ، ومنها ما لا بد فيه من النظر والتأمل ، ومن أمثلتها :

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
٨٥ س٩	قنوانِ العناقيدِ	قنوانَ
٨٧ س٦	لكثيرة اللحا	اللحاءِ
٨٨ س٦	لحوتَ الرجل ألحاه	لحوتُ
٩١ س٧	من الخلا	من الخلاءِ
١٢٧ س٥	وعلق زقاء الهامه	وعلق يزقو زقاء الهامه
١٣٥ س١ ـ ٢	استعارة . فقال	استعارَهُ ، فقال
١٥٧ س٧	ونميتَ الحديث ونموتَه أنميه . .	ونميتُ الحديث ونموتُه أنميه . .
١٧٣ س٢	أي كان الكلام لدى أنساء	أي كأنَّ الكلابَ . . .

٢ ـ مهاة الكلتين وذات الحلتين

١ ـ ص٩٢ س٤ ـ ٥ : قال الأزهري : « . . . ورجل أسيانٌ وأسوانٌ أي حزين » .

صوابه : أسيانُ وأسوانُ ، من غير تنوين ، لأنهما صفتان على فَعْلان ومؤنثهما

فَعْلى : أَسْيا وأَسوى .

٢ ـ ص٩٥ السطر الأخير : قال الأزهري رحمه الله : « أدوت له أُأدو . . . » .

الوجه أن يكتبه « آدُو » مثل آخُذُ ، وأصله أُأدو ، فخففوا ثانية الهمزتين فصار أُأدو ، فجرينا على رسمه آدو ، انظر اللسان والقاموس والتاج .

٣ ـ ص١٠٠ س٥ : « . . . باء بوزن باع : إذا تكبر كأنه مقلوب من بأى كما قالوا راءِ ورأى » .

صوابه : « كما قالوا : راءَ ورأى » . أما راءٍ ففاعل من رأى ولا قلب فيه .

٤ ـ ص١٠١ س٧ س١٠٢ س١ قال المؤلف فيما نقله عن ابن سيده في المحكم : « وفيه بأوٌ ، قال يعقوب ـ رحمه الله ـ ولا يقال : بأواء . قال : وقد روى الفقهاء في طلحة بأواً » اهـ .

قوله « وقد روى الفقهاء في طلحة بأواً » كذا وقع! والذي في اللسان عن المحكم « في طلحة بَأْوَاءُ » ولعلها الصواب[1] . فعند يعقوب أن هذا من باب ما يغلط فيه الفقهاء . وقد أحال المحقق على مخطوطة المحكم ، وليست بين يدي ، ولم أصب قول يعقوب فيما بين يدي من كتبه .

٥ ـ ص١٠٣ س١٠ قال المؤلف : « . . . قلت : وقد رأيته في نوادر اللحياني » اهـ . وعلق المحقق عليه بقوله : « . . . اللحياني له النوادر . . . لكنه لم يصل إلينا ، وربما وصل إلى المصنف رحمه الله » .

كذا قال المحقق الفاضل ، ولا أدري كيف قال « وربما وصل إلى المصنف » والمصنف يقول « وقد رأيتُه » ؟! وقد ذكر المحقق نفسه في تقديمه للكتاب (ص٦٠) أن المصنف وقف على نسخة نفيسة من نوادر اللحياني!! وهي نسخة مقروءة على أبي سعيد السيرافي ، انظر كلام المصنف ص١٦٢ ـ ١٦٣ .

٦ ـ ص١٢٥ السطر الأخير : قول أبي قلابة الهذلي

---

(١) [وهو على الصّواب في مطبوعة المحكم ١٢/٢١٣] .



يئست من الحذية أم عمرو غداة إذ انتحوني بالجناب

ذكر المحقق أن البيت لم يرد في قصيدته في ديوان الهذليين ، وهو كما قال . والبيت أول سبعة أبيات في شرح أشعار الهذليين ٧١٨ .

٧ ـ ص١٢٦ س١ وقال أبو عمرو : الحذيّة في البيت [بيت أبي قلابة] العطية » .

قول أبي عمرو في شرح أشعار الهذليين ٧١٨ .

٨ ـ ص١٢٦ س٢ نقل المؤلف عن ابن سيده قوله : « قال ابن جني ـ رحمه الله ـ : لام الحذية واو كقول الهذلي . . . . » .

صوابه : لِقَوْلِ الهذليّ ، كما في المحكم ٣/ ٣٨٢ .

٩ ـ ص١٢٨ س٧ ـ ١٠ نقل المؤلف قول ابن سيده : « . . . هو عدو الحمار أريه ومتمرغه » .

صوابه : « هو عَدْوُ الحمار بَيْنَ آرِيِّهِ ومُتَمَرَّغِه » كما في اللسان عن المحكم .

١٠ ـ ص١٢٨ س٩ ـ ١٠ نقل المؤلف عن ابن سيده قوله : « والخداء : دود . . . والخدا : موضع . . . . » .

صوابه : « والخدى : دود . . . والخداء : موضع » الأول بالقصر والثاني بالمد كما وقع في اللسان عن المحكم ، ونص عليه صاحب التاج ، وهو الصواب لقول ابن سيده في الخداء الموضع : « وإنما قضينا بأن همزة خدا [كذا ، وصوابه خداء] ياء لما قدمنا . . . » .

وذكر البكري في معجم ما استعجم ٤٨٩ « الخدا ، بفتح أوله مقصور : موضع ذكره ابن دريد » . والذي في مطبوعة الجمهرة ١٠٥٣ : الخداء : موضع .

١١ ـ ص١٣٩ س١ : « وفي الحديث : ربُّ المدحوّات » .

صوابه : « ربَّ » على النداء . وسلف ص١٣٧ رواية أخرى للحديث وهي « اللهم داحيَ المدحيّات . . . » .

١٢ ـ ص١٤١ س٣ ـ ٤ قول ساعدة بن جؤية :



إذا سَبَلَ الغمامُ دنا عليه يزلّ بريْدِه ماء زلول

كذا ضبطه المحقق ، وصوابه : إذا سَبَلُ الغَمامِ ، كما في شرح أشعار الهذليين .

١٣ ـ ص١٤٨ آخر سطر : « وذَرَى حَبّا : اسم رجل » .

صوابه : ذَرّى حَبّا ، بتشديد الراء كما ضبط في اللسان عن المحكم الذي نقل منه المؤلف ، وانظر كتاب سيبويه ٢/ ٦٤ ، والمقتضب ٤/ ٩ . وقال الراجز :

كأنه جبهة ذَرّى حَبّا

انظر سفر السعادة ٤٥ وتخريجه ثمة .

١٤ ـ ص١٥٠ س٤ ـ ٥ « لغة في ذوي يذوي ذَوْياً وذِيًّا . . . » .

صوابه : يذوي ذُوِيًّا وذَيّاً ، كما في الأفعال لابن القطاع ١/ ٣٩٨ ـ ومنه نقل المؤلف ، وأحال عليه المحقق ـ والأفعال للسرقسطي ٣/ ٦٠٨ ، واللسان .

١٥ ـ ص١٥٨ س١ ـ ٣ : وأنشد السرقسطي ـ رحمه الله ـ للكميت :

فما زلت أبقي الظعن حتى كأنها أواقي سدى تغتالهن الحوائكُ »

لم يعلق المحقق على نسبة البيت إلى الكميت ، وهي ليست من السرقسطي في مطبوعة كتابه ، وقد قال محقق الأفعال له ٤/ ١٠٠ : لم أقف عليه في ديوان الكميت .

١٦ ـ ص١٥٩ س٣ ـ ٥ وقال الكميت أيضاً :

ظلت وظل عذوباً فوق رابية تبقيه بالأعين المحرومة العُذُبِ

قال المحقق : « لم أقف عليه في ديوان الكميت بن زيد ولا ديوان الكميت بن معروف . . . » .

كذا قال ، وقد نسب البيت إلى الكميت في مقاييس اللغة (ب ق و) ، وهو في شعر الكميت بن زيد ١/ ٩٩ فيما قال محقق الأفعال للسرقسطي ٤/ ١٠٠ ، وليس شعر الكميت بين يديّ . [ثم لم أصبه فيه] ؟

١٧ ـ ص١٦٢ س١٠ ـ ص١٦٣ س١ : « فإني رأيتُ في نسخة من نوادر اللحياني رحمه الله أصل ابن جرو الأسدي الموصلي رحمه الله وقد سمعها على السيرافي رحمه الله ـ وقيل إن الأصل المسموع على السيرافي بخط ابن شاهين رحمه الله » .

عرَّف المحقق بابن جرو أبي القاسم عبيد الله بن محمد الأسدي (ت٣٨٧هـ) وهو من تلامذة السيرافي ، وكان قد عرَّف (ص١٤٢) بالسيرافي أبي سعيد الحسن ابن عبد الله (ت٣٦٨هـ) وهو من تلامذة ابن دريد (ت٣٢١هـ) . أما ابن شاهين فلم يدر المحقق من هو ، وفتش عمن يعرف بابن شاهين فوجد طائفة منهم ، فقال : « هناك عدد من الأئمة يعرفون بابن شاهين منهم :

أ ـ أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان . . . البغدادي الواعظ (٢٩٧ ـ ٣٨٥هـ) .

ب ـ أبو حفص عمر بن أحمد بن محمد . . . الفارسي (ـ ٤٥٤هـ) .

ج ـ أبو الفتح عبيد الله بن أحمد . . . البغدادي (ـ ٤٤٠هـ) اهـ .

قلت : المعنيّ بـ « ابن شاهين » هو الأول . وغريب أن يذكر الثاني والثالث هنا ، وهما متأخرا الوفاة عن السيرافي .

وابن شاهين هو الشيخ الصدوق الحافظ العالم شيخ العراق وصاحب التفسير الكبير كما يقول الذهبي في السير ١٦/ ٤٣١ . وهو من تلامذة ابن دريد ، وقد روى أبو ذر الهروي (ت٤٣٤هـ) عن شيخه ابن شاهين أنه قال « كنا ندخل على ابن دريد . . . » (معجم الأدباء ١٨/ ١٣٠) . وجمع ابن شاهين من كلام شيخه ابن دريد كتاباً سمّاه « التوسط » (معجم الأدباء ١٨/ ١٣٧) .

١٨ ـ ص١٦٦ س٩ ـ ١٠ : « والمَرَبِّي : الذي يأتي الربا . وقد أربى الرجل » .

صوابه : « والمُرْبِي » اسم الفاعل من أَرْبَى .

١٩ ـ ص١٧٧ س٦ : « واحدته [أي السَّنَى] سَنْأة وسَنَاةٌ »

صوابه : واحدته سَنَاءَةٌ وسَنَاةٌ ، كما في اللسان .

٢٠ ـ ص١٧٩ س٣ ـ ٤ « وفي التنزيل جلّ منزله : ﴿وإنك لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا



تَضۡحَىٰ﴾ [سورة طه : ١١٩] .

كذا وقعت ﴿وإنك﴾ بكسر الهمزة ، ولم يعلق المحقق عليها . وكسر الهمزة قراءة نافع وأبي بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿وَأَنَّكَ﴾ ، انظر التيسير ١٥٣ . وليست موضع شاهد في الكتاب فكان الوجه أن تضبط على قراءة حفص ، أو أن يعلق عليها إن كانت كذلك في الأصل المخطوط .

٢١ ـ ص١٧٩ س٦ ـ ٧ قول عمر بن أبي ربيعة :

رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت فيُضْحِي وإما بالعشيّ فيُخْصِر

كذا ضبطه ، وصوابه :

.... فَيَضْحَى وأما بالعشيّ فَيَخْصَرُ

انظر الكامل للمبرد ١١٥٣ ، والبيت في المتن شاهد على ضَحِي يضحَى ضَحًى .

٢٢ ـ ص١٩٠ س١ ـ ٢ : مضى الشيء مَضْياً ومَضْواً .

صوابه : مُضِيّاً ومُضُوّاً ، كما في اللسان عن المحكم الذي نقل منه المؤلف . وفي س٣ : « والمضو : التقدم ، قال بعضهم : أصلها مضيّاً » .

صوابه : والمُضَوَاء التقدم . . . أصلها مُضَياء ، انظر اللسان .

وفي س٥ « المضو : التقدم » صوابه : المُضَوَاء ، انظر اللسان .

وفي س٩ : « قال الجوهري رحمه الله ومضيت على الأمر مُضْياً »

صوابه : مُضِيّاً ، كما في الصحاح وغيره .

٢٣ ـ ص١٩١ س١ : « ومضوت على الأمر مَضْواً ومُضُوّاً مثل الوقود والصعود »

صوابه : مَضُوّاً ومُضُوّاً ، كما في الصحاح ، والمَضُوّ كالوَقُود والمُضُوّ كالصعود .

٢٤ ـ ص٢٥٠ س١ ـ ٢ : وأما الطست فأصله طسّ كقولهم . . . فأبدلوا من السين التاء لتوافقها . . . » .

صوابه : فأصله طسّ لقولهم . . . لتوافقهما .

٢٥ ـ ص٢٥٤ س٧ : « ومما دخل في كلام العرب : الطست والنور والطاجن » .

صوابه : الطست والتَّوْرُ والطاجَنُ ، انظر اللسان (ت و ر)

٢٦ ـ كانت قلة العناية بإصلاح تجارب طبع هذا الكتاب أيضاً وراء فُشُوّ الأخطاء المطبعية وما إليها فيه ، ومنها ما يحتاج إصلاحه إلى فضل نظر وتأمل ومعارضة الكلام بالكتاب المنقول منه ، ومن أمثلة ذلك :

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
٩٧ س٣	مطرِفات	مُطْرَفات
١١٦/آخر سطر	متعرجه	مُنْعَرَجُه كما في اللسان عن المحكم
١٢٢ س٧	وأخفى السؤال	وأحفى السؤال كما في المحكم ٣/ ٣٤٥ .
١٢٥ س٧	لغة . . . حكاه أبو حنيفة	حكاها ، كما في المحكم ٣/ ٣٨٢ .
١٣٩ س١١	سنبله	سُنْبُكَه كما في المحكم ٣/ ٣٧٥ .
١٤١ س٥	ودَنَيْتُه	ودَنَّيْتُه كما ضبط في اللسان .
١٤٧ س٢	إذا ذرت	أوْ أذرت كما في ديوان رؤبة ١٦٢ .
١٥٠ س٣	الشيءَ الرطبَ . . .	وذأى الشيءُ الرطبُ . . . وذأى
١٥١ س٧	ذأيا ، ذأى	ذأياً وذأى
١٥٩ س١٠	وبَقِيتُه	وبَقَيْتُه ، كما في الأفعال لابن القطاع ١/ ١٠٥ .
١٦٣ س٢	أرْبي	أَرْبَى كما ضبط في اللسان .
١٦٥ س٥	نطفة خلقت	نطفة ما خلقت
١٦٦ س٥	رَبوان ورَبيَان	رِبَوَان ورِبيَان
١٦٧ س١	وصفت	وضعت
١٧٢ س١	ما يكون	ما تكون ، كما في الصحاح

١٧٤ س٣	وسَرْية وسَرْية	وسَرْيَة وسُرْيَة ، كما في اللسان
١٧٧ س١	بالحنا	بالحِنَّاءِ
١٧٨ س٢	بالحنا	بالحِنَّاءِ
س١٢	فعللت	افْعَلَلْتُ
١٨٣ س٤	نبت	نبتت كما في اللسان
١٩٨ س٥	وطَحْوا	وطُحُوّاً
٢٠٥ س١١	ذي الرمة	ذو الرمة
٢١٩ س٢	العَجِّيُّ	العَجِيُّ
٢٤٢ س٣	خرطُ ماء الفحل	خَرَطَ ماءَ الفحلِ
٢٥٥ س٧	عَرَيْتُ	عَرِيتُ
٢٦١ س٦	وقبيح الثنا	النَّثا
٢٦٣/ آخر سطر	أنثى ينثو	نَثَا ينثو
٢٦٤ س٤	والغذا	والغذاء

هذا ما رأيت ذكره ممّا عنّ لي خلال قراءتي للكتابين . وإنَّ غير قليل مما وقع فيهما ما كان ليقع لو أتمَّ المحقق الفاضل جهده الطيّب في تحقيق نصّيهما والتعليق عليهما ؛ فعارض النصوص المنقولة فيهما بالأصول التي نقل عنها المصنف المعارضةَ التي تجب لهما ، ثم أشرف على طبعهما الإشراف الذي ينبغي لهما ؛ فإنَّ العناية بطبع الكتاب يقع في الصميم من عمل محقّقه .

والله تعالىٰ أسأل أن يجعلنا من النافعين المخلصين ، ويوفقنا إلى ما فيه الخير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



المصادر والمراجع

ـ **الأفعال** ، لابن القطاع ، حيدر آباد ١٣٦٠هـ .

ـ **الأفعال** ، للسرقسطي ، تحقيق د . حسين محمد محمد شرف ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٥ .

ـ **تاج العروس** ، للزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ .

ـ **تهذيب الألفاظ** (كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ) للتبريزي ، تحقيق لويس شيخو ، بيروت ١٨٩٥ .

ـ **تهذيب اللغة** ، للأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون وجماعة ، مراجعة محمد علي النجار ، القاهرة ١٩٦٤ .

ـ **التيسير في القراءات السبع** ، للداني ، تحقيق أوتوبرتزل ، طبعة مصورة ، دار الكتاب العربي ببيروت ١٩٨٥ .

ـ **جمهرة اللغة** ، لابن دريد ، تحقيق د . رمزي البعلبكي ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٧ .

ـ **ديوان الأعشى** ، تحقيق د . محمد محمد حسين ، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع بيروت ١٩٦٨ .

ـ **ديوان رؤبة** ، جمعه وحققه وليم بن الورد ، ليبسك ١٩٠٣ .

ـ **سفر السعادة وسفير الإفادة** ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، ط٢ ، دار صادر ببيروت ١٩٩٥ .

ـ **سير أعلام النبلاء** ، للذهبي ، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨١ .

ـ **شرح أشعار الهذليين** ، للسكري ، تحقيق عبد الستار فراج ، راجعه الشيخ محمود محمد شاكر ، دار العروبة بالقاهرة ١٩٦٥ .

ـ **الصحاح** ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ببيروت ١٩٧٩ .

ـ **الفهرست** ، للنديم ، تحقيق رضا تجدد ، طهران ١٩٧١ .



ـ **القاموس المحيط** ، للفيروزآبادي ، تحقيق مكتب التحقيق بمؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٧ .

ـ **الكامل** ، للمبرد ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٩٣ .

ـ **الكتاب** ، لسيبويه ، بولاق ١٣١٦هـ .

ـ **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر ببيروت .

ـ **المحكم** ، لابن سيده ، تحقيق مصطفى السقا وجماعة (لم يتم) ، القاهرة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ . [ثم تمَّ طبع الجزء ١٢ منه ، وهو آخر أجزائه سنة ١٩٩٩] .

ـ **معجم الأدباء** ، لياقوت الحموي ، طبعة مصورة ، دار المستشرق ببيروت .

ـ **المقتضب** ، للمبرد ، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٩٦٣ .



تعليق
الدكتور شاكر الفحام

قرأتُ الكلمة الممتعة التي حبّرها الصديق الدكتور محمد الدالي ، معرّفاً بكتابي النحوي الكبير بهاء الدين بن النحاس (٦٢٧ ـ ٦٩٨هـ) أستاذ أبي حيان النحوي الأندلسي ، ومنبّهاً على طائفة من الهنات التي وقعت فيهما ، تدل على ما وراءها .

فخطر ببالي القصيدةُ التي نظمها ابن مالك في ذكر الأفعال التي جاءت لاماتها بالواو وبالياء ، والتي أوردها الإمام السيوطي في كتابه المزهر .

وعدتُ إلى المزهر ، فوجدت أن قصيدة ابن مالك تضمُّ الأبيات التسعة والأربعين التي جاءت في منظومتي الشوّاء وابن النحاس[١] .

وتصفحت الكتابين (وقد تيسَّر لي الحصول عليهما بفضل الأستاذ المدني حفظه الله) لأطلع على ما قام به المحقق الفاضل الأستاذ الدكتور تركي العتيبي في معالجة هذه القضية التي أثارها السيوطي في مزهره ، فرأيته قد أفرد فقرة لتوثيق نسبة هدى مهاة الكلتين إلى ابن النحاس (ص٦٦) ، كما أفرد فقرة مثلها لتوثيق نسبة مهاة الكلتين إلى المؤلف نفسه (ص٧٩) ، ولكنه لم يعرض في الموضعين لقضية نسبة الأبيات إلى ابن مالك ، مكتفياً بقوله في الفصل الثاني من كتابه مهاة الكلتين ، الذي عقده للموازنة بين منظومتي الشوّاء وابن النحاس : « وأود أن أشير إلى أن الإمام السيوطي قد وهم في نسبة هاتين المنظومتين ، فجعلهما قصيدة واحدة ، ووهم في نسبتهما إذ عزاها إلى ابن مالك . وقد جاءت هاتان القصيدتان في مخطوط واحد محفوظ في جستربتي ، منسوبة إلى ابن مالك »[٢] .

إني أعتقد أنه لا يكفي في معالجة القضية المثارة أن ننسب الوهم إلى الإمام

---

(١) المزهر ٢ : ١٧٨ـ١٨٠/ القاهرة ـ مكتبة صبيح .
(٢) مهاة الكلتين وذات الحلتين : ٤٥ .



السيوطي ارتجالاً دون دليل مقنع ، ولاسيما أن الأستاذ الفاضل قد ذكر أن ثمة مخطوطة في مكتبة جستربتي نسبت الأبيات إلى ابن مالك ، فالسيوطي لم ينفرد إذن بنسبة الأبيات إلى ابن مالك . كذلك فإن بروكلمان قد ذكر في كتابه تاريخ الأدب العربي أن قصيدة الشواء الحلبي التي تناولت الأفعال التي جاءت لاماتها بالواو وبالياء تنسب إلى ابن مالك في مخطوطتين ببرلين(١) .

وكان الشيخ محمد راغب الطباخ قد نشر تسعة عشر بيتاً من قصيدتي الشواء وابن النحاس ، ونسبها جميعاً إلى الشواء على حين أن ثمانية أبيات منها هي للشواء ، والأحد عشر بيتاً الباقية هي لابن النحاس طبقاً لما أورده الأستاذ المحقق الدكتور تركي العتيبي(٢) .

وتصدّى الأستاذ محمد بن أبي شنب لمقالة الأستاذ الطباخ ، وأشار إلى ما ذهب إليه السيوطي في المزهر من نسبة القصيدة إلى ابن مالك . ثم أضاف أن نصراً الهوريني قد نقلها عن المزهر ونسبها إلى ابن مالك في كتابه : المطالع النصرية للمطابع المصرية ، وخلص في مقالته إلى أن القصيدة لابن مالك(٣) .

لهذا كله كان لا بد من دراسة متأنية معمقة تنتهي إلى حلّ مقنع ، موثّق بالأدلة ، فهذا أدعى للتحقيق وجلاء الأمر . وأُحب أن أشير هنا إلى أن ابن النحاس كان من تلاميذ ابن مالك(٤) .

وعُرف ابن النحاس بكتابه الشهير : التعليقة على كتاب المقرب ، حتى أشار بعض من ترجم له إلى أنه لم يصنّف شيئاً سوى شرحه على المقرب(٥) .

وددتُ لو أن المحقق الفاضل وهو يترجم لابن النحاس توقف عند كلمة أوردها بروكلمان ، وهي أن لبهاء الدين بن النحاس شرحاً لديوان امرىء القيس مسمى

---

(١) تاريخ الأدب العربي (الترجمة العربية) ٥ : ٥٢ .

(٢) انظر القصيدتين في مهاة الكلتين : ٣٧ـ٤١ .

(٣) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مج٨ : ٤٣٢ـ٤٣٨ ، ٦٩٢ـ٦٩٣ .

(٤) مهاة الكلتين : ١٨ ، هدى مهاة الكلتين : ٣١ .

(٥) بغية الوعاة : ٦ ، مهاة الكلتين : ٢٤ ، هدى مهاة الكلتين : ٣٧ .



بالتعليقة[١] . وتشكك الأستاذ فؤاد سزكين في نسبة الكتاب إلى بهاء الدين ، وعرض أسباب تشككه[٢] . تمنيت لو عرض الأستاذ المحقق لهذه المسألة فكانت قولته الكلمة الفصل فيها .

لقد بذل الأستاذ الفاضل جهده فقدم نصاً أقرب ما يكون إلى أصله . وإني لأرجو أن يوفق الأساتذة العلماء لإكمال المسيرة في إصلاح ما بقي من خطأ ، وفي الكشف عما ينتهون إليه في معرفة صاحب الأبيات .

بقي علي أن أقول كلمة قصيرة . لقد جاء في ختام القصيدة المنسوبة إلى ابن مالك قول محقق المزهر في الهامش :

« كَتبَ بهامش الأصل مصححُه مقابل الأفعال التي جاءت لاماتها بالواو والياء ما صورته : وزدتُ عليه :

ومتـوتُ حبـلاً أو متيـتُ مـددتُـه وسَنـوتُ بـابـاً أو سَنيـتُ فتحتـه

ورأيت لبعضهم زيادة لا يسعها الهامش . قاله نصر اهـ محمود حسن زناتي »[٣] .

لعله يحسن أن أشير هنا إلى أن طائفة من الكتب التعليمية التي كانت تصدر في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين بعنوان : « مجموع من مهمات المتون . . . » كانت تشتمل على القصيدة المذكورة آنفاً منسوبة إلى ابن مالك .

وجاءت المنظومة في كتاب سراج الكتيبة للشيخ مصطفى طموم ، وفي ختامها زيادة أربعة عشر بيتاً . ولم ينسب المؤلف المنظومة ، ولم يذكر مصدراً لها مكتفياً بقوله في المطلع : « الأفعال التي أتت بالواو والياء » .

---

(١) تاريخ الأدب العربي (الترجمة العربية) ١ : ١٠١ ، ٥ : ٢٩٧ ، وتابعه الأستاذ الزركلي في كتاب الأعلام (٥ : ٢٩٧) .

(٢) تاريخ التراث العربي (الترجمة العربية) مج٢/ الشعر ج٢ : ٣١ .

(٣) المزهر ٢ : ١٨٠/ القاهرة ـ مكتبة صبيح .





-١٤-

شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري

تحقيق نسبته ، ونظرات فيه[١]

تحقيق نسبته

الفصيح أثر مذكور مشهور ذو جَدّ وحظّ من آثار أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) رأس أهل الكوفة في العربية واللغة في عصره وهو كتيب في عشرين ورقة[٢] أو نحوها ، معقودٌ بأبواب فيها « اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم »[٣] ، وهو على صغر جِرْمه أشهر آثار صاحبه عظيم النفع ، قال فيه علي بن حمزة البصري[٤] : « ولمّا رأيت كتاب اختيار فصيح الكلام كثير المنفعة ورأيته على قلة عدد ورقه أنفع من أضعاف عدده وأنه قد جمع على لفظه ما لم يجمعه كثير من الكتب الكبار ، رأيت أن أجعل له جزءاً من عنايتي وأن أنبه على حروف وهم فيها أبو العباس رحمه الله ليكون كتاباً تام المنفعة » اهـ .

وتولى خدمة الفصيح بالشرح والاستدراك والنقد جماعةٌ من أهل العلم المتقدمين والمتأخرين ، وحظي بعض ما انتهى إلينا من آثارهم بعناية طائفة من الدارسين المحدثين في عصرنا ، فاشتغلوا بتحقيقها ودراستها[٥] .

ومن شروح الفصيح الجليلة الواسعة هذا الشرح الذي حققه إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي ، وصدر في منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث

---

(١) نشر في مجلة عالم الكتب ، مج٢٠ ، ع١ (رجب ـ شعبان ١٤١٩هـ/ نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٩٨م) . [وللكلام صلة فيما يأتي ٣٠٩ـ٣٣٧] .

(٢) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٤/ ٣١٧ خلال كلام الزجاج على ما أخطأ فيه ثعلب في كتابه .

(٣) مقدمة الفصيح (التلويح في شرح الصيح ٢٠) .

(٤) في كتابه التنبيهات على أغاليط الرواة ١٧٧ .

(٥) انظر مقدمة شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري ١٧ فما بعدها .



الإسلامي بمكة المكرمة «سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها/ ٩» عام ١٤١٧هـ .

لم ينته إلينا منه إلا مخطوطة يتيمة تحتفظ بها مكتبة سراي برقم ٥٥٧ وتقع في ٢٠٦ لوح ، ولم يذكر اسم صاحب الشرح[١] ، ووقع في ترتيب ورقها اضطراب أصلحه المحقق[٢] .

والكتاب رسالة جامعية نال بها المحقق درجته العلمية (الدكتوراه) من جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وجعلها في قسمين :

القسم الأول : الدراسة ومقدمات التحقيق (وهو ٢٥٠ صفحة) .

القسم الثاني : الكتاب المحقق (من ص١ ـ ٧١١) ، وفهارسه (من ص٧١٣ ـ ٩٧٠) .

تضمن القسم الأول تمهيداً وبابين .

تحدث في التمهيد عن الفصيح وشروحه (ص١١ ـ ٢١) .

وأما الباب الأول فقد تضمن فصلين ، تناول المحقق في أولهما (ص٢٥ ـ ٨٧) ـ وهو خمسة مباحث ـ نسبة الكتاب ، وانتهى فيه إلى أنه لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، فكان الفصل الثاني (ص٨٩ ـ ١٠٣) ترجمة للزمخشري مختصرة .

وأما الباب الثاني فقد اشتمل على ستة فصول .

الفصل الأول : ضم مبحثين : أولهما (ص١٠٩ ـ ١١٤) لمنهج الشارح في عرض مادة الكتاب ، وثانيهما (ص١١٥ ـ ١٢٨) لمواقفه من آراء العلماء وانفراد المؤلف ببعض الآراء .

والفصل الثاني : (ص١٢٩ ـ ١٧٢) لمادة الكتاب ومسائله .

---

(١) مقدمة المحقق ٢٣١ـ٢٣٤ .

(٢) مقدمة المحقق ٢٣٥ .



والفصل الثالث : ضم مبحثين : الأول (ص١٧٥ ـ ١٨٢) للمصادر التي استقى منها الشارح مادته ، والثاني (ص١٨٣ ـ ١٨٦) لشواهد الكتاب .

والفصل الرابع : (ص١٨٧ ـ ١٩٩) للظواهر الدلالية التي تضمنها الشرح .

والفصل الخامس : (ص٢٠٧ ـ ٢٢٨) للموازنة بين هذا الشرح وشروح أخرى .

والفصل السادس : (ص٢٢٩ ـ ٢٤٠) لمقدمات التحقيق ، ذكر فيه النسخة الوحيدة المضطربة المعتمدة في التحقيق ، وبيَّن منهجه في تحقيق الكتاب .

وعمل الدكتور في تحقيق الكتاب ودراسته من الأعمال العلمية الرصينة الجادة التي انمازت من كثير ما تخرجه المطابع من كتب التراث .

وأحسن المحقق في عمله إحساناً ، وعني بما في الكتاب من أقوال أهل اللغة ومنهم الخليل وأبو زيد والأصمعي وأبو عبيدة والكسائي والفراء وابن السكيت وغيرهم ، فخرج ما عرفه منها من كتب أصحابه أو من مظانه ، وخرج شواهد الكتاب من الآيات الكريمة والحديث الشريف والأثر والأمثال والشعر والرجز ، وخرج ما في الشرح من مسائل العربية وغيرها . وكان من تمام عمله وإحسانه أن يصنع للكتاب الفهارس التي تيسر السبيل إليه ، فصنع سبعة عشر فهرساً (ص٧١٣ ـ ٩٧٠) فيها فهارس لشواهد الشرح من القرآن الكريم والحديث الشريف والأثر والأمثال والشعر والرجز وأنصاف الأبيات ، وفهارس للمواد اللغوية وهو أضخم هذه الفهارس ، وللغات العرب وأقوال العامة والألفاظ المعربة ، ولما اشتمل عليه الكتاب من مسائل العربية ، وفهارس لما ذكر في الشرح من الأعلام والمواضع والقبائل والكتب ، وفهرس للمصادر والمراجع التي رجع إليها المحقق ، وآخر هذه الفهارس فهرس موضوعات الشرح .

جهد عظيم بذل في تحقيق الكتاب والتعليق عليه وصنع فهارسه ودراسته جدير بالثناء والتقدير .

تحقيق المحقق نسبة الكتاب إلى الزمخشري :

ولما كانت مخطوطة الكتاب اليتيمة لا تحمل اسم مؤلفه = تصدى المحقق في



الفصل الأول من الباب الأول من دراسته لتحقيق نسبة الكتاب .

فدفع في المبحث الأول من الفصل نسبة الكتاب إلى أبي هلال العسكري ، فذكر (ص٣٠) أن عبد الجبوري في كتابه (ابن درستويه ص١٧٣ ـ ١٨٣) قد نسبه إليه وأنه لم يشر إلى أن أصل هذه النسبة جاء في اللوح ١٧٨ من المخطوطة [ص٦١٥ من المطبوع] لبعض من علق هنا بقوله « لعل هذا الشارح هو العسكري الذي ألّف الكتاب المشهور بأمثال العسكري » . وذكر المحقق (ص٣١ ـ ٣٢) ما استدل به الجبوري من أدلة رآها تقطع بنسبة الكتاب إلى أبي هلال ، ثم ناقش المحقق في المبحث الثاني (ص٣٣ ـ ٤٥) أدلة الجبوري ، ودفع نسبته إلى أبي هلال .

وأفرد المبحث الثالث (ص٤٦ ـ ٥٠) لنسبة الكتاب إلى أبي علي الأهوازي ، ودفع هذه النسبة . فقد غلب على ظن الباحث علي مشري (في كتابه أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة ص٧٩) أن هذا الكتاب لأبي علي الأهوازي ، واستدل ببعض الأدلة ، وقد دفعها المحقق .

ثم ذكر في المبحث الرابع أن عبد القادر البغدادي صاحب الخزانة نقل في كتابيه : شرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٨٨ وحاشيته على شرح بانت سعاد ٢/ ٧٩ نصين من شرح الفصيح لأبي علي الحسن بن أحمد الإستراباذي ، وأن ما نقله البغدادي منه موافق لما جاء في هذا الشرح المطبوع الذي حققه (ص٤٤٤ ، ٣٠٢) فربّما قام احتمال أن يكون هذا الكتاب كتاب الإستراباذي . ورأى المحقق (ص٥٣) أن « الاحتمالات التي تدفع صحة نسبة الكتاب إلى الأَستراباذي كثيرة » لكنه لم يُبَيِّنها ، واطمأنَّ إلى أن « ما ذكره البغدادي لا ينهض لمدافعة الأدلة والقرائن التي تؤيد نسبة الكتاب إلى الزمخشري » .

والكتاب عند المحقق كتاب الزمخشري ، وذهب (ص٥٣) في تعليل وقوع ذينك النصين المذكورين في هذا الكتاب إلى أنه قد يكون الزمخشري نقل من شرح الأَستراباذي ولم يشر إليه ، أو نقل من مصادر أخرى وافق فيها الأَستراباذي ، أو نقل من مصادره ، أو تكون النسخة التي نقل منها البغدادي منسوبة إلى الأَستراباذي خطأ .



وتناول في المبحث الخامس (ص٥٤ ـ ٨٧) نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، وترجح لدى المحقق أن الكتاب كتاب الزمخشري ، واستدل لذلك بأدلة ، وهي :

١ ـ النصوص المنقولة عن هذا الكتاب . فقد نقل أحمد بن يوسف الفهري اللَّبْلي (ت٦٩١هـ) في القطعة التي وقف عليها من كتابه « تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح » ٧٣ نصاً عن الزمخشري في شرحه للفصيح هي بنصها في هذا الكتاب .

٢ ـ كتب المؤلف التي أحال عليها في هذا الشرح وهي كتب له في تفسير القرآن ، وتهذيب غريب الحديث ، والأمثال ، والمواضع التي أحال عليها صاحب الكتاب من هذه الكتب مذكورة في كتب الزمخشري : الكشاف ، والفائق ، والمستقصى . أما المثلث الذي ذكره صاحب الكتاب (ص٣٩١) على أنه من كتبه فلا يعرف في آثار الزمخشري فيما نعلم .

٣ ـ كتب التراجم لم يذكر أحد للزمخشري شرحاً على الفصيح إلا صاحب إشارة التعيين (ص٣٤٦) .

٤ ـ مقابلة الآراء المذكورة في هذا الكتاب مع ما ورد في مؤلفاته . ذكر الباحث آراء في علم العربية وغيره مما اشتمل عليه الكتاب من مسائل فوجد كثيراً منها مطابقاً لآراء الزمخشري في كتبه .

نظرات في نسبته إلى الزمخشري ، وتحقيق نسبته إلى أبي عليّ ، وهو الأَستراباذي ظنّاً .

كنتُ خلال قراءتي للمقدمة وعقب فراغي منها مسلِّماً بصحة نسبة هذا الكتاب إلى الزمخشري لما ذكره المحقق من أدلة كانت عندي قاطعة في الدلالة على ذلك .

ولمَّا مضيتُ في قراءة الكتاب وقفتُ في مواضع منه على أشياء وقف عندها المحقق أو ألمَّ بها في مقدمته وفسَّرها تفسيراً جارياً مع اطمئنانه إلى نسبة الكتاب إلى الزمخشري . ولا يسلم له ذلك ، بل إن التأمل ينتهي بقارىء الكتاب إلى خلاف ما ذهب إليه المحقق .

فعلى أن ما ذكره المحقق في تحقيق نسبة الكتاب إلى الزمخشري يدفع نسبة الكتاب إلى أبي هلال العسكري أو إلى الأهوازي ، ويرجح لديه « رجحاناً يقرب من اليقين أن هذا الكتاب . . . إنما هو لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري »(١) ، ثم قال : « وإن كنت قد قاربتُ فيما كتبته الفصل . . . »(٢) = فإن ما ذكره في دفع نسبة الكتاب إلى أبي علي الأَستراباذي لا يسلم له من وجوه :

الأول : ما قاله المحقق (ص٥٣) من احتمال أن يكون « كتب على الورقة الأولى من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي اسم الشارح خطأ » يمكن أن يقال عن النسخة التي وقف عليها اللبلي . وليست نسبة ذلك إلى البغدادي ـ وهو الخبير بالكتب ـ بسهلة ؛ وإن كان لا يُستبعد وقوع ذلك منه ومن غيره(٣) . ألا يمكن أيضاً أن تكون النسخة التي وقف عليها اللبلي لا تحمل اسم صاحبها ، فاجتهد في نسبتها إلى الزمخشري لما رأى المؤلف يحيل على كتب له في التفسير وغريب الحديث والأمثال ، وهو يعلم أن للزمخشري كتباً في ذلك ؟

والثاني : ما قاله المحقق (ص٥٣) أن الاحتمالات « التي تدفع صحة نسبة الكتاب إلى الأَستراباذي كثيرة . . . » غير مقبول ولا يعتد به لأنه لم يبين شيئاً من هذه الاحتمالات الكثيرة ؟ وربما أراد بها الأدلة التي استدل بها لتصحيح نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، وهي غير صالحة ولا كافية لدفع نسبة الكتاب عن الأَستراباذي . ويعجبني احتياط المحقق بقوله هنا : « وليس بين أيدينا(٤) ما نستند إليه في إثبات صحة نسبة هذا الكتاب له [أي للاستراباذي] فلعل الأيام تكشف لنا أدلة جديدة » ويوشك هذا الكلام أن يكون قول من لم تطمئن نفسه إلى نسبة الكتاب إلى

---

(١) مقدمة المحقق ٨٦ .

(٢) مقدمة المحقق ٨٧ .

(٣) [فقد نسب البغدادي كتاب الوسيط في الأمثال إلى الواحدي وليس له ، انظر مقالتي الوسيط في الأمثال المنسوب للواحدي ـ تحقيق نسبته ونظرات فيه في مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت م٢٩ ج٢/ ١٩٨٥م . وقد سلفت ٤٣ ـ ٥٩].

(٤) لكن في أيدينا ما يحمل على الظن أنه صاحب هذا الكتاب .



الزمخشري ، وإن صرح بأنها راجحة عنده رجحاناً يقرب من اليقين .

والثالث : ما قاله المحقق (ص٥٣) أن ما ذكره البغدادي « لا ينهض لمدافعة الأدلة والقرائن التي تؤيد نسبة الكتاب إلى الزمخشري » = قولُ من اطمأن إلى نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، وأنّى للباحث أن يقول ذلك وما ذكره اللبلي وما ذكره البغدادي سواءٌ في هذا الباب ، ويبقى هذا الكتاب محتملاً أن ينسب إلى الزمخشري أو إلى الأَستراباذي اعتماداً على ما ذكره اللبلي والبغدادي وحده .

والرابع : اضطراب المحقق في أبي علي المذكور في الكتاب . فجعله (ص٣٥٤) أبا علي المرزوقي ، وجعله (ص٣٥٥) أبا علي القالي ، وجعله (ص٤٣٣) أبا علي الفارسي . أما أبو علي المذكور في غير هذه المواضع « فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري . . . شيخ الزمخشري » فيما قال المحقق في مقدمة التحقيق (ص٤٩) ، ثم قال (ص٥٠) : « كما أن الزمخشري لم يشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في الفائق . . . » اهـ .

ولا أدري لم لم يجعل المحقق أبا علي الأَستراباذي أحد آباء علي الذين عناهم صاحب الكتاب ! ! مع ما ذكره المحقق (ص٥٣) من احتمال نقل الزمخشري عن شرح الأَستراباذي .

لا يصح البتة أن يكون أبو علي المذكور في هذا الكتاب إلا رجلاً واحداً . وأما أن يعنى به غير رجل ممن يكنى أبا عليّ فهذا لا يكون!

أأن ذكر أبو عليّ المذكور في هذا الكتاب أشياء ذكرها غير واحد ممّن يكنى أبا علي ـ ومنهم الفارسي والمرزوقي والقالي ـ جعل أحد هؤلاء حيث ذكر نحو ما ذكروه ؟! هذا لا يكون أيضاً .

وأما أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري شيخ الزمخشري الذي جعله المحقق المعني في بقية نصوص الكتاب = فمن المحال أن يكون أبا علي المذكور في الكتاب .

فلو سلّمنا بصحة نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، وأغمضنا عيوننا عن أشياء في الاستدلال مريبة ، وسلمنا أن أبا علي المذكور في الكتاب هو أبو علي النيسابوري



شيخ الزمخشري . . كان محالاً من الوجهة الزمنية .

فأبو علي شيخ الزمخشري عند زاعم ذلك روى في هذا الكتاب عن أبي أحمد العسكري (ت٣٨٢هـ) ، ومع التسليم بأنه أبو علي النيسابوري وبأن وفاته[١] كانت قرابة سنة ٤٩٢هـ فيما قال المحقق (ص٥٠ من مقدمته) = كان محالاً أن يروي أبو علي هذا عن العسكري . فإذا قدرنا أن وفاته كانت سنة ٤٩٢هـ تقديراً أمكن أن نقدر[٢] أنه ولد نحو سنة ٤٠٢هـ ، فكيف يروي النيسابوري المولود تقديراً سنة ٤٠٢هـ عن العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ ؟! هذه واحدة .

والثانية أن أبا علي هذا روى عن ابن مهدي عن ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ) ، وابن مهدي عليٌّ هذا لا أعرفه ، ولا يبعد[٣] أن تكون ولادته نحو سنة ٣١٠هـ ووفاته نحو سنة ٤٠٠هـ . فكيف يروي أبو علي النيسابوري المولود تقديراً سنة ٤٠٢هـ عن علي بن مهدي المتوفى سنة ٤٠٠هـ تقديراً ؟! هذا لا يكون .

وأما ما ذكره المحقق (ص٥٠) من أن الزمخشري ذكر شيخه أبا علي المذكور في كتابه الفائق . . فليس بصحيح . فأبو علي الذي ذكره الزمخشري في الفائق هو أبو علي الفارسي غير شك . نقل عنه في الفائق ١/ ٢٤٢ قوله في قول مزرِّد :

فدتك عرابَ اليوم أُمي وخالتي ... وناقتي الناجي إليك بريدُها

وكلام أبي علي الفارسي في كتاب الشعر له ص٤٥٦ . ونقل عنه في الفائق ٢/ ٢٣٦ كلامه في « سيناء » ، وكلام أبي علي في الحجة له ٥/ ٢٨٩ ـ ٢٩١ .

ليس « أبو علي » إذن شيخاً للزمخشري صاحب هذا الكتاب عند زاعم ذلك ، وليس هذا الكتاب للزمخشري .

---

(١) في معجم الأدباء ٩/ ١٩١ أن وفاته كانت سنة ٤٤٢هـ ، وعنه نقل من بعده ، وهو خطأ ، انظر تعليق المحقق (ص٥٠ في مقدمته) .

(٢) إذا جعلناه ممن عاش ٩٠ عاماً .

(٣) إذا جعلناه يتلقى العلم ويروي عن شيخه وعمره (١٨) عاماً حين وفاة شيخه ابن الأنباري ، وجعلناه ممن عاش ٩٠ عاماً .



و« **أبو علي** » المذكور في مواضع من هذا الكتاب هو **صاحب الكتاب** . وتكون عبارة « قال أبو علي » أو « قال الشيخ أبو علي » أو « قال » التي وقعت في مواضع من الكتاب من كلام بعض مستملي الكتاب أو نَقَلَته ، وربما كان وقوع جملة الترحُّم عقب ذكره في موضع منه[1] مما يدل على ذلك .

فصاحب الكتاب روى في كتابه عن أبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري[2] (ت٣٨٢هـ) ، قال (ص٢٥١) : « أنشدنا أبو أحمد العسكري » وقال (ص٤٧٤) : « أنشدني العسكري » . ونقل عنه أشياء لم يسمعها منه (ص٣٧١ وفيه ههنا سقط) ، وقال (ص٣٧٥ ، ٤٥٤) : « أنشد العسكري » .

والشيخ أبو علي أيضاً روى عن أبي أحمد العسكري ، ففي الكتاب (ص٩٠ ، ١٧٢ ، ٣٠٩) عنه « سمعت أبا أحمد العسكري » ، وفيه (ص٢٩٥) : « وأنشدنا الحسن بن عبد الله » .

وصاحب الكتاب روى عن ابن مهديّ واسمه عليّ ، قال (ص١٤) : « أخبرني » ، وقال (ص١٠٤ ، ٣٨٧)[3] : « أنشدني » ، وقال (ص١٣٩ ، ٢٩٩[4] ، ٤١٨ ، ٦٣١) : « أنشدنا » وقال (ص٢٠٥ ، ٤٦٨) : « وسمعت ابن مهدي » ، وقال (ص٢٠١) : « أنشدنا ابن مهدي ، قال : أنشدنا ابن الأنباري » .

وأبو عليّ أيضاً روى عن ابن مهدي ، ففي الكتاب (ص٣٥٤) عنه « وأنشدني ابن مهدي » ، وفيه (ص٣٥٥) : « وأنشدنا ابن مهدي » ، وفيه (٧٠٩ ـ ٧١٠)

---

(١) وهو « قال أبو علي رحمه الله » ص٦٦٤ .

(٢) وهم المحقق في مقدمته ص٣٦ فذكر أن الرواية « ليست عن أبي أحمد مباشرة » وهي كما ترى رواية تلميذ عن شيخه بلا واسطة . وأن يكون صاحب الكتاب يروي عن العسكري كافٍ وحده ـ إن صحَّ وثبت ـ لدفع نسبة الكتاب إلى الزمخشري .

(٣) أثبته المحقق هنا (ص٣٨٧) « أنشد » ، وذكر أن في الأصل : أنشد أنشدني [كذا] .

(٤) علق المحقق هنا (ص٢٩٩) بقوله : « لعلها وأنشد [مكان أنشدني] والمثبت محرف » . ووقع (ص٦٣١) أبو مهدي محرفاً . وقال المحقق (ص٢٩٩) : « لعله علي بن مهدي الكسروي كان حيّاً قبل سنة ٢٨٩هـ . . » اهـ . لا لعلَّ ، فليس به ، وهذا منه غريب ، انظر ما يأتي .



« وأخبرني » وذكر « أبو علي » في الكتاب في مواضع لم يرو فيها عن أحد (ص١٦٢ ، ٤٣٣ ، ٤٦٩ ، ٦٦٤) .

والذي يمليه النظر ويوجبه أن صاحب الكتاب هو أبو علي ، وهو من تلامذة أبي أحمد العسكري وابن مهديّ .

فإن قلت : فكيف تفسر قول صاحب الكتاب (ص٢٥٧) : « أنشدنا الفراء »[١] ؛ قلت : هذا خطأ من ناسخ النسخة أو ممن نقل عنه صوابه « أنشد الفراء » . وقد عبر المؤلف بقوله « أنشد الفراء » في مواضع من كتابه (ص١١ ، ٣٥ ، ٤٨ ، ١٠٩ ، ١٧٣ ، ٢٨٧ ، ٥٣١ ، ٦٣٢) وبقوله « روى الفراء » (ص٢٧٣ ، ٣١٠ ، ٥٤٠) و« روي عن الفراء » (ص٤٤٢) ، وبقوله حكى الفراء أو ذكر أو زعم أو قال أو نحو ذلك في مواضع من كتابه[٢] .

وإن قلت : فكيف تفسر ما وقع في الكتاب (ص٣٨٢ ـ ٣٨٣) ، وهو « قال : وسمعت أبا حاتم يقول سمعت أبا زيد » ؛ قلتُ : في هذا السند سقط وتمامه : « قال [أي أبو علي المؤلف] : وسمعت أبا أحمد العسكري ، قال : سمعت الدريدي يقول : سمعت أبا حاتم . . . » وقد سلف هذا السند (ص٩٠ ، وفيه اليزيدي مكان الدريدي محرفاً) ، ونحوه ص١٧٢ .

وأما « أبو طارق » الذي صرح المؤلف بروايته عنه (ص٣٨٣) بقوله : « وأنشدني أبو طارق » ، ونقل عنه غير مصرح بالرواية عنه (ص٣٧١ بقوله : « أنشد أبو طارق » ؛ فلم أعرفه .

فمن أبو عليّ هذا ؟

أيمكن أن يكون أبو علي ليس صاحب هذا الكتاب ، وأن يكون شيخاً لصاحب الكتاب ، فسقطت عبارة التحديث عنه في هذه المواضع التي ظاهرها أن صاحب

---

(١) ذكر المحقق في مقدمته (ص٣٦) أن السند هنا مقطوع ، ولم يتنبه على أن صاحب الكتاب لم يرو شيئاً عن الفراء بسند ، بل كان يقول : أنشد الفراء أو قال أو ذكر أو زعم .

(٢) انظر فهرس الأعلام في الكتاب ، ص٩٠٦ .



الكتاب حدث عن العسكري وابن مهدي ؟ هذا كما ترى احتمال غير مقبول ، ولا بد لقبوله من تفسير يسلم بصحته لسقوط عبارات التحديث في هذه المواضع وعدم سقوطها في غيرها .

وأكبر الظن أن أبا علي[١] صاحب الكتاب هو أبو علي الحسن بن أحمد الأستراباذي ، النحوي اللغوي الأديب الفاضل حسنة طبرستان وأوْحَدُ ذلك الزمان كما قال ياقوت الحموي[٢] ، وذكر من آثاره شرح الفصيح وشرح الحماسة . ولم يعين زمانه .

وكانت وفاته قبل سنة ٤٦٧هـ[٣] ، فقد نقل أبو القاسم زيد بن علي الفسوي (ت٤٦٧هـ) في « شرح كتاب الحماسة »[٤] له كلاماً لأبي علي الأَستراباذي من كتابه شرح الحماسة .

فأن يكون صاحب الكتاب « أبو علي » الذي يروي عن أبي أحمد العسكري وعلي بن مهدي ذلك ما يهدي إليه النظر في نصوص الكتاب .

وأما أن يكون « أبو علي » هذا الحسن بن أحمد الأَستراباذي الذي نقل عبد القادر

---

(١) يمكن من الوجهة الزمنية أن يكون أبو علي هذا أبا علي الأهوازي (ت٤٤٦هـ) ، وكان المحقق قد دفع هذه النسبة ص٤٦ـ٥٠ من مقدمة التحقيق . ولم تعرف للأهوازي عناية باللغة والعربية ولم يذكر له كتاب في شرح الفصيح ، وكان مشتغلاً بالحديث والقراءة ، انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ٤٠٢ .

(٢) في معجم الأدباء ٨/ ٥ .

(٣) في كشف الظنون ٦٩٢ و١٢٧٣ أنه توفي سنة ٧١٧ ، وهو خطأ فكيف يترجمه ياقوت في كتابه وياقوت توفي سنة ٦٢٦هـ . والظاهر أنه قد وقع خلط بينه وبين ركن الدين الأستراباذي (ت٧١٥هـ) فذكر صاحب هدية العارفين ٢٨٣ لركن الدين هذا شرح الفصيح وشرح الحماسة ، وليسا له ، وهما لأبي علي الأستراباذي ـ وانظر ترجمة ركن الدين في طبقات الشافعية للسبكي ٩/ ٤٠٧ـ٤٠٨ .

(٤) انتهت إلينا من هذا الكتاب نسخة كتبت سنة ٤٣٨هـ ، وحققها محمد عثمان علي ، وطبعت بدار الأوزاعي ببيروت ، انظر مصورة عن الصفحة الأخيرة منها في المطبوع ٢/ ٧٢ ، وانظر ما نقله عن الأَستراباذي فيه ٢/ ٨١ . فهل نقل الفسوي عن الأَستراباذي وهو حيّ أو كانت وفاة الأَستراباذي قبل سنة ٤٣٨هـ ؟ .



البغدادي من كتابه « شرح الفصيح » ، ونقل أبو القاسم زيد بن علي الفسوي من كتابه « شرح الحماسة » = **فذلك ظن من الظن إن لم يكن سهلاً ترجيحه ترجيحاً قريباً من اليقين لنقص في ترجمته وضياع آثاره = كان عسيراً أن يدفع .**

فإذا صحَّ أن أبا علي الأَستراباذي صاحب هذا الكتاب كان تفسير وقوع ما نقله اللبلي[1] عن الزمخشري بنصه في هذا الكتاب من وجهين .

أولهما أن النسخة التي وقف عليها اللبلي منسوبة إلى الزمخشري ، أو كانت لا تحمل اسم صاحبها فاجتهد اللبلي في نسبتها إلى الزمخشري .

وثانيهما أن النسخة التي وقف عليها اللبلي هي شرح الزمخشري ، ونقل الزمخشري من شرح الأَستراباذي .

وإذا صحَّ ذلك أيضاً كان لأبي علي الأَستراباذي هذا كتب في تفسير القرآن وغريب الحديث والأمثال والمثلث ، ولم يذكر شيء في ذلك في تلك الأسطر اليسيرة التي أتيحت لياقوت عنه .

وعسى أن تظهر من هذا الكتاب نسخة سليمة صحيحة النسبة إلى صاحبها ، ويظهر شرح الزمخشري ، ونسخة تامة من شرح اللبلي ، فقد يكون فيها ما يقطع الشك باليقين أو ما يعين على تحقيق نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه تحقيقاً يكون القول الفصل فيه .

وبعدُ ؛ فإنَّ ما انتهيت إليه من دفع نسبة هذا الكتاب إلى الزمخشري ، وتحقيق نسبته إلى أبي علي ، وظني أنه أبو علي الأَستراباذي ، كل أولئك مما أدى إليه التأمل في الكتاب ورجع البصر فيه . فإن أصبت في شيء فبتوفيق من الله ، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني أخلصت النية واجتهدت ، وفوق كل ذي علم عليم .

❐❐❐

---

(١) في كتابه « تحفة المجد الصريح » في القطعة التي وقف عليها د . إبراهيم محقق هذا الكتاب الذي نتحدث عنه ، انظر مقدمته ص٢٠ـ٢١ .



المصادر والمراجع

ـ **الأشباه والنظائر** ، للسيوطي ، تحقيق عبد الإله نبهان وغازي طليمات وإبراهيم عبد الله ومختار الشريف ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٨٥ـ١٩٨٧م .

ـ **التلويح في شرح الفصيح** ، لأبي سهل الهروي ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة التوحيد بمصر ، ١٩٤٩م .

ـ **التنبيهات على أغاليط الرواة** ، لعلي بن حمزة البصري ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧م .

ـ **الحجة للقراء السبعة** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث بدمشق ، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٣م .

ـ **شرح الفصيح** ، للزمخشري ، تحقيق إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٤١٧هـ .

ـ **شرح كتاب الحماسة** ، لأبي القاسم زيد بن علي الفارسي ، تحقيق محمد عثمان علي ، دار الأوزاعي ببيروت .

ـ **طبقات الشافعية** ، لتاج الدين السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

ـ **الفائق** ، للزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، ١٩٧١م .

ـ **كتاب الشعر** (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب) ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٨٨م .

ـ **كشف الظنون** ، لحاجي خليفة ، إستانبول ، ١٣٦٠هـ .

ـ **معجم الأدباء** ، لياقوت الحموي ، طبعة مصورة ، دار المستشرق ببيروت .

ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس وبشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ١٩٨٤م .

ـ **هدية العارفين** ، لإسماعيل باشا البغدادي ، إستانبول ، ١٩٥١م .

- ١٥ -

نظرات في

«مختصر شرح أمثلة سيبويه، للعطار»

اختصار

أبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٣٩هـ)[١]

أبو الفتح محمد بن عيسى بن عثمان العَطَّار من أئمة العربيَّة الذين كادت عوادي الدهر تطوي ذِكْرَهم كما طَوَتْ آثارَهم في ما طوتْ من ذخائر ، فلا يُعرف عنه إلا ما ذكره السيوطي في بغية الوعاة [١/ ٢٠٦] من أنه « أخذ عن السيرافي » .

وروى في كتابه « شرح أمثلة سيبويه » عن شيخيه ، أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) [مختصر كتابه للجواليقي ص٣٢٣] ، وأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) [مختصر كتابه للجواليقي ص٧] .

وكانت وفاته في ما أُقَدِّر خلال العقدين الأول والثاني من المائة الخامسة للهجرة (٤٠٠ ـ ٤٢٠) . فهو من طبقة تلامذة الشيخين ، ومنهم صاعد الرَّبَعي (ت٤١٠هـ) ، وأبو الحسن السِّمْسِميّ (ت٤١٥هـ) ، وعلي بن عيسى الرَّبَعيّ (ت٤٢٠هـ) ، وأبو القاسم الدَّقِيقيّ (ت٤١٥هـ) ، وأبو طالب العَبْدي (ت٤٠٦هـ) .

وكتابه « شرح أمثلة سيبويه » أول كتاب ، في ما أعلم رُتِّبَتْ ، فيه أبنيةُ سيبويه على حروف المعجم لا على أصولها اللغوية ، ولم يُرَاعَ في ترتيبها في بابها الترتيب الذي يقتضيه تأليف حروفها . ففي باب الباء ذكر المواد الآتية على ترتيبها عنده : (برد ، بلز ، بطل ، بلاليق ، بلاليط ، البهاليل ، البياطير ، براكاء ، بهمى ،

---

(١) نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، المجلد ٤٢ ، الجزء٢ ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .



بشكى ، بخاتي ، بلنصى ، بذرى ، بقيرى . . .) . [مختصره للجواليقي ص٤٨ ـ ٥٣] .

وعَدَتِ العَوادي على كتاب العطَّار ، فلم ينته إلينا ، ولا يُعرف عنه شيء ، وكان من حسن حظ العطار وكتابه أنّ الإمام اللغويَّ أبا منصور الجواليقي وقف عليه ورآه كتاباً جامعاً وأصلاً في بابه بسط فيه العطار تفسير أبنية سيبويه ، وذكر اختلاف نسخ كتاب سيبويه في بعض الأمثلة [مختصر كتابه صفحة ١٢٥ ـ ١٢٦ ، ١٩٠ ، ٣٠٣] ، فاختصره . وانتهى إلينا من مختصره نسخة يتيمة محفوظة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة (برقم ٥٢ صرف) ، وهي ٥٣ لوحة ، وفي الصفحة نحو ١٣ سطراً ، وكتبت بخط جيد (مقدمة المحقق صفحة س) . وهي منقولة من خط الجواليقي ومعروضة عليه . ويقول المحقق (صفحة ع) : « وقد ورد اسم زيد بن الحسن الكندي تلميذ الجواليقي بعد العنوان ، ولهذا يبدو أنه هو الذي نقلها من خط الجواليقي . . . » . ووقع في كلامه « زيد بن الحسين الكندي » وصوابه ما أثبته ، انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/ ١٠ .

حقق الكتاب الدكتور دفع الله عبد الله سليمان ، الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة الملك سعود ، وهو من مطبوعات كلية الآداب بالجامعة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

وذكر الدكتور دفع الله في مقدمته (صفحة و ـ ز) أن الدكتور صابر بكر أبو السعود قد طبع الكتاب خلال عمله في تحقيقه ، ولم يذكر مكان الطبع ولا زمانه ، ولم أقف على هذه الطبعة .

بذل الدكتور المحقق جهداً طيباً في تحقيق الكتاب والتعليق عليه ، وخرَّج شواهد الكتاب وعلَّق على الأبنية ، وترجم كثيراً من الأعلام المذكورين فيه .

وقد أطال المحقق في ترجمة الأعلام ، فاستبدت بغير قليل من حواشيه ، وفيهم أعلام العربية واللغة والشعر ، ومنهم سيبويه والمبرد وأبو زيد وثعلب والأصمعي والسيرافي وطرفة وذو الرمة وامرؤ القيس وابن الأعرابي وابن السكيت وأبو عمرو الشيباني ، وغيرهم من مشهوري أعلام العرب .

فإن كان المحقق ممَّن يرى أنَّ ترجمة جميع من يعرفه من أعلام الكتاب عملٌ لا بدَّ منه ويعتقد حسنه وصوابه = حسن أن يكتفي في ذلك بالترجمة المختصرة الدالّة وبالإحالة على مصدر واحد في ترجمة مشهوريهم ، لأنّ أكثر كتب التراجم قد ذيلها محققوها بمصادر ترجمة العَلَم ، إلا أن يَحْمِلَ على غير ذلك ما وجه المعذرة فيه بيِّن .

ولمّا كان هذا الكتاب شرحاً لأمثلة سيبويه مختصراً عن أصله = كانت مراجعة الكتب التي هي في بابه شيئاً لا بد منه . ولا أثر لكتب تفسير الأبنية في تعليقات المحقق ، على أنه ذكر في فهرس مصادر التحقيق (ص٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٤) مخطوطات تفسير غريب الأبنية لأبي حاتم ، والاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية للزبيدي ، وسفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي (جزؤه الأول مفرد للأبنية) . وكتاب الزبيدي مطبوع قديماً [روما ١٨٩٠م] ، نشره إغناطيوس جويدي ، وعن هذه الطبعة نشره الدكتور حنا حداد بدار العلوم بالرياض ١٩٨٧ ، وكتاب السخاوي طبع بمجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣ .

ولم يذكر المحقق ما فسَّره السيرافي من الأبنية في شرح كتاب سيبويه له ، وهو مطبوع في كتاب « السيرافي النحوي في ضوء شرحه على كتاب سيبويه » بدار الفكر بدمشق ١٩٨٣ ، وعنه أكثر ما في « النكت في تفسير كتاب سيبويه » للأعلم الشنتمري ، وهو مطبوع في الكويت ١٩٨٧ ، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ، وهو مطبوع بدار العلوم بالرياض ١٩٨٧ .

تولَّى المحقق الفاضل ضبط أمثلة الكتاب بقلمه . وعلى ذلك فقد سبق قلمه في مواضع كثيرة فضبط ضبطاً خطأً . فما كان يحمل على خطأ الطبع سيحمل على خطأ القلم .

والكتاب كتاب لغة ، وعمدتها الضبط ، بل هو مؤلف في ضرب من اللغة محتاج إلى الضبط بالعبارة لا إلى الضبط بالقلم وحده .

ولا تخلو صفحة من صفحات الكتاب من خطأ في الضبط أو من تصحيف أو تحريف ، أو لا تكاد . من ذلك ما وجهه ظاهر بيِّنٌ ، ومنه ما لا يصح الوجه فيه إلا

بعد مراجعة المصادر .

وقد أصلحت كثيراً من المواضع التي وقفت فيها وعلقت عليها تعليقات يسيرة ، ورأيت أن أذكر منها أمثلة تدل على ما وراءها . فمن ذلك :

١ ـ ص٣٧ س٤ « أَنبجانُ أَفْعِلاَنُ صفة ، ويقال عَيْنٌ أَنْبجانُ » كذا ضبطه ، وصوابه : أَنْبَجانٌ أَفْعَلانٌ صفة ، ويقال عَجِينٌ أَنْبَجَانٌ . انظر الكتاب ٢/ ٣١٧ ، وتفسير أبنية سيبويه للسيرافي (السيرافي النحوي ٦١٥) ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ١١٤٤ ، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ٤٢ ، وسفر السعادة ٩٢ ، والصحاح واللسان (ن ب ج) ، والمسائل الحلبيات ٣٦٤ .

وذكر الجوهري أنه يقع « أنبخان » بالخاء المعجمة في بعض الكتب ، ووقع بالخاء المعجمة في « تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية » لأبي حاتم ، اللوح ٦ ، والاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية ٦٥ ، (وأخطأ المحقق في ضبطه ، وهو على الصواب في طبعة جويدي ٨) ، والتكملة واللسان والتاج (ن ب خ) ، وكذا وقع في ما نقله ياقوت في معجم البلدان (أرجان) ١/ ١٤٣ عن أبي علي في الحلبيات ، وهو بالجيم في مطبوعة الحلبيات ٣٦٤ .

وسأجتزىء بأسماء السيرافي والأعلم وابن الدهان وأبي حاتم والزبيدي عن ذكر أسماء مصنفاتهم المذكورة هنا .

٢ ـ ص٥٣ س٤ « بُقَيْرَى فُعَيْلى لعبة لهم بالتراب » صوابه : بُقَّيْرَى فُعَّيْلَى ، بالتشديد . انظر الكتاب ٢/ ٣٢٤ ، والسيرافي ٦٤٢ ، والأعلم ١١٥٤ ، وابن الدهان ٤٨ ، والزبيدي ٩١ .

٣ ـ ص٥٣ س٦ « بَرْدَيّا فَعْلَيّا موضع بالشام . وقيل نهر » . صوابه : بَرَدَيّا فَعَلَيّا ، بالتحريك . انظر الكتاب ٢/ ٣٢٤ ، والسيرافي ٦٤٢ ، والأعلم ١١٥٤ ، والزبيدي ٩١ ، ١١٤ ، وابن الدهان ٤٦ ، ومعجم البلدان (بَرَدَيّا) ١/ ٣٧٨ .

٤ ـ ص٥٤ ـ ٥٥ « وقال محمد [بن] الحسن : رجل بِلَغْنٌ : يبلغ الناس أحاديث بعضهم عن بعض » .

قطع المحقق بأنه أبو العباس الأحول محمد بن الحسن بن دينار (ت١٨٩هـ) ، فترجمه في تعليقه على هذا الموضع .

والمعنيّ عندي أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ، الذي فسَّر أبنية كتاب سيبويه ، قال في كتابه [الاستدراك ١٢٨] : « البِلَغْنُ : الذي يبلغ الناس بعضهم أحاديث بعض » ونحوه في الأعلم ١١٥٧ ، وعن الزبيدي نقل السخاوي في سفر السعادة ١٧٠ . وهذا صفة ، وسيبويه أورده في كتابه ٢/ ٣٢٧ اسماً وهو اسم للبلاغة كما في السيرافي ٦٤٧ ، وفي ابن الدهان ٤٨ : بلغن : « اسم للبلاغة وقيل بلغن يبلغ أحاديث الناس » ، وانظر اللسان والتاج (ب ل غ) .

وكان كتاب الزبيدي معروفاً في مشرق الدولة الإسلامية أيام العطار صاحب الكتاب ، فأحد أصول أبنية الزبيدي عارضه ناسخه « بأصل كان بخط أندلسي مع أبي الحسين الفارسي في النصف من شهر ذي الحجة سنة ٣٨٥هـ » [خاتمة الاستدراك ٢١٢] . وهو أبو الحسين محمد بن الحسين الفارسي ابن أخت أبي علي الفارسي وتلميذه ، ذكر ياقوت [معجم الأدباء ٢٥٢٣ برقم ١٠٤١] أنه توفي سنة ٤٢١هـ ، فهو من طبقة أبي الفتح العطار صاحب الكتاب .

٥ ـ ص٧١ س٦ « تُنُوِّط تُفُعِّل . قال أبو حاتم : والتُّنُوِّط ، التاء مضمومة والواو مكسورة من طير البحر . . . » ، صوابه « تَنَوُّط تَفَعُّل . قال أبو حاتم : والتُّنَوِّط . . . » . فسيبويه حكى في الكتاب ٢/ ٣٢٧ التَّنَوُّط بفتح التاء والنون وضم الواو المشددة ، وكذا في السيرافي ٦٥١ ، والزبيدي ١٣٠ ، وزاد أبو حاتم « التُّنَوِّط » بضم التاء وفتح النون وكسر الواو المشددة . ولم أجده في كتابه في تفسير الأبنية ، والظاهر أن المؤلف ينقل من كتاب الطير له ، فقد نقل عنه قبل قليل [ص٧٠] منه قوله في تِهبِّط وتُبُشِّر . واستدرك الزبيدي ١٣١ على سيبويه ما زاده أبو حاتم ، وذكرهما الأعلم ١١٥٨ ، والسخاوي في سفر السعادة ١٨٣ .

٦ ـ ص٨٧ ـ ٨٨ « وقال ابن حبيب . . . وقال : جِلِّق صنم نحاس . . . يسيل الماء من منخريه وأذنيه وفيه إلى بركة .

تكون بقرية يقال لها الذَّنِبَّة بشرقي دمشق على مرحلة منها » كذا وقع ، وكذا



ضبطه المحقق . قطّع المحقق الكلام ، وهو متصل وصوابه : إلى بركة تكون بقرية يقال لها الذَّنَبَة بشرقي دمشق على مرحلة منها . ونقل أبو عثمان الأشنانداني في ذيل معاني الشعر له ٢٤٨ ، عن ابن حبيب ما نقله عنه العطار في « جِلِّق » ، ونقله من غير تصريح السخاوي في سفر السعادة ٢٠٨ عن معاني الشعر .

و« الذَّنَبَة » بالتحريك ، انظر معجم البلدان (الذنبة) ٣/ ٨ .

٧ ـ ص١٠٢ س٦ « حَلْبَان فَعْلان صفة : بقلة تحلب » كذا ضبطه ، وقوله « صفة بقلة تحلب » كذا وقع ، ولعله « صفة [و] بقلة تحلب » فيكون عنده صفة واسماً ، وحكاه بالجيم بالوجهين ثعلب (السيرافي النحوي ٦٣٨) .

وقوله « حلبان » بالحاء كذا وقع في ابن الدهان ٧٣ ، وسفر السعادة ٣٩٩ عن الجرمي (وهو بالجيم في الأبنية للجرمي كما وجده فيها ابن السراج ـ السيرافي النحوي ٦٣٩) ، وضبطه فيهما جُلَّبان بضم الجيم وتشديد اللام ، وهو عندهم اسم نبات . وهو « الجُلُبَّان » بضم الجيم واللام وتشديد الباء ، صفة في كلتا مطبوعتي كتاب سيبويه ٢/ ٣٢٤ بولاق ، و٤/ ٢٦٢ هارون ، ونسختي المبرد وثعلب من كتاب سيبويه (وذكره ثعلب اسماً أيضاً) ، والسيرافي ٦٣٨ ، وأبي حاتم ، اللوح١١ ، والأعلم ١١٥٣ ، والزبيدي ٨٩ (وضبط فيه بفتح اللام ، على أنه فسّر الجُلُبّانة ١١٢) . وقد بيَّن أبو بكر بن السراج اختلاف نسخ كتاب سيبويه في ضبط هذا الحرف ، وأنه اسم أو صفة في ورقة أثبت ما فيها تلميذه أبو سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه له (السيرافي النحوي ٦٣٨ ـ ٦٣٩) . وهذا كلامه باختصار مواضع منه ، قال ابن السراج : « فأما نسخة المبرد فيكون فُعُلَّان . . . والصفة عُمُدَّان والجُلُبَّان . . . وفي كتاب ثعلب [في تفسير أبنية سيبويه] بخطه . . . ويكون على فُعُلَّان في الاسم والصفة فالاسم . . . والجُلُبَّان بقلة . . . والصفة نحو العُمُدَّان طويل ، والجُلُبَّان صاحب جلبة . . . وفي النسخة المنسوخة من كتاب القاضي ، المقروءة على أبي العباس . . . ويكون فُعَّلان في الاسم والصفة ؛ فالاسم النُّوَّمان والجُلَّبان . . . وكذا وجدته في الأبنية للجرمي ، قال : ويكون على فُعَّلان قالوا : جُلَّبان ونُوَّمان ، وهما نبتان ، والصفة يقولون : رجل عُمَّدَان للطويل . إلا أنه

يفسده قول سيبويه بعد سطور : وقد قالوا : فُعَّلَان ، وهو قليل جدّاً ، قالوا : قُمَّحَان وهو اسم . . . » . فلعل الصواب : الجُلُبَّان بضم الجيم واللام وتشديد الباء ، وهو صفة ، كما ذكرت .

٨ ـ ص١٠٥ س٢ « حُوَّمَان فُعَّلَان إكامٌ صغير » كذا ضبط في المخطوط كما ذكر المحقق . وفي ابن الدهان ٧٧ « حَوْمَان : إكام صغير » كذا ضبط . والذي في كلتا مطبوعتي كتاب سيبويه ٢/ ٣٢٤ بولاق ، و٤/ ٢٦٢ هارون ، ونسخة المبرد من الكتاب (السيرافي النحوي ٦٣٨) الحُوُمَّان ، وكذا في السيرافي ٦٣٩ ، والأعلم ١١٥٣ وفيهما أنه نبات . واضطرب محقق كتاب الزبيدي فضبطه بثلاثة وجوه : حُوَمَّان ٨٩ ، حوَّمان ١١٤ ، حَوْمان ١١٥ يحسبه الزبيدي موضعاً ! ووقع في تفسير أبنية سيبويه لثعلب (السيرافي النحوي ٦٣٨) « الخُرُمَّان » يراه نبتاً . ووقع في أبنية أبي حاتم ، اللوح ١١/ ١ حُرُمَّان بالحاء !

٩ ـ ص١٠٨ س١ « حَفَيْتَل فَعَيْلَل شجر » وفي ص١١٤ س٣ ـ ٧ « حَفَيْتَل فَعَيْلَل صفة . ذكره سيبويه في موضعين ، ذكره في موضع اسماً ، وذكره في موضع صفة ، وفسره أنه شجر ، وهذا يشبه أن يكون تفسير الاسم . والحفَيْتَن : القصير ، وهو تفسير الصفة » .

قوله : « وفسره أنه شجر » كذا وقع ، ولم يعلق عليه المحقق ، وذكر في تعليقه ما في كتاب سيبويه في الموضعين ، وأنه لم يجد الحفيتل ولا الحفيتن صفة . وهذا موضع فيه اضطراب شديد لا بد من بسط الكلام فيه . وسيبويه لم يفسر المثال في الموضعين من كتابه ، وأخشى أن يكون الجواليقي قد حذف اسم صاحب التفسير وهو أبو نصر صاحب الأصمعي ، فيكون تمام الكلام : « . . . وفسره أبو نصر أنه شجر » انظر ما يأتي . أو يكون الصواب : وفُسِّر أنه شجر .

نعم ، ذكر سيبويه في موضعين من كتابه بناء « فَعَيْلَل » لكنه ذكر مثالين جاءا عليه لا مثالاً واحداً كما ذكر العطار .

أما المثال الأول فهو « حَفَيْلَل » قال في الكتاب ٢/ ٣٢٦ بولاق ، و٤/ ٢٦٧ هارون : « . . . ويكون على فَعَيْلَل في الاسم والصفة ، فالاسم نحو

حَفَيْلَل . . . » . وفسره أبو نصر أنه شجر ، وانظر الزبيدي ١٢٢ ، وعنه في سفر السعادة ٢٢٧ . وكذا هو « حفيلل » ، وهو شجر عند الأعلم ١١٥٦ ، والسيرافي في ما نقل عنه في اللسان والتاج (ح ف ل) . والذي في (السيرافي النحوي ٦٤٤) « الحفيثل » . ووقع في ابن الدهان ٧٢ « الحفيتل » ، كما ذكره العطار ، قال : « نبت ، وقيل القصير » كذا قال ، وهو اسم وليس بصفة .

وأما المثال الآخر فقد قال سيبويه ٢/ ٣٣٧ بولاق ، و٤/ ٢٩٢ هارون : « . . . فيكون الحرف على مثال فَعَيْلَل في الصفة نحو سميدع والحفَيْتَل والعميثل ، ولا نعلمه جاء إلا صفة . . . » اهـ . كذا وقع ، وقد سبق أن أثبت مثال فَعَيْلل اسماً . ونبه مصحح مطبوعة بولاق على أنه في نسخة « الحفيثل بالثاء المثلثة ، كما ذكر العطار ، قال الأعلم ١١٧٢ : « الحَفَيْثَل : القصير . ووقع في الكتاب الحفيتل ، والصواب بالثاء » . وفي الزبيدي ١٦٧ حقيبل ، وفيه ١٧١ حفيفل ، وكلاهما مصحف . وهو « حفينل » بالنون عند الجرمي في ما نقل عنه السخاوي في سفر السعادة ٢٢٨ . وكتب بهامش أبنية أبي حاتم ، اللوح ١٢/ ١ ما نصه : « كان في حاشية الأصل : وفي الكتاب حفينل ، اسم » . وفسّر العطار « الحَفَيْتَن » . ولم أجده في ما وقفت عليه من اختلاف نسخ كتاب سيبويه وتفسير أبنيته ، ولم أجده صفة ، كما لم أجد « الحفيثل » الذي زعم الأعلم أنه الصواب .

وهو « الحَفَيْتأ » عند أبي حاتم ، اللوح ١٢/ ١ و٢١/ ١ ، وابن الدهان ٧٢ ، ومعناه القصير ، وانظر اللسان والتاج (ح ف ت) . وقد يكون « الحفيتأ » المثال الذي مثل به سيبويه ، واختلفت نسخ الكتاب وتفاسير أبنيته فيه ، والله أعلم .

١٠ ـ ص١١١ س٤ « ابن الأنباري : الحِلِّز بتشديد الزاي ضرب من النبات » .

قوله بتشديد الزاي صوابه : بتشديد اللام . وقطع المحقق أنَّ ابن الأنباري « هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد . . . توفي سنة سبع وسبعين وخمسمائة » فترجمه .

وكيف ينقل أبو الفتح العطار المتوفى (٤٠٠ ـ ٤٢٠هـ) عن أبي البركات ؟! هذا لا يكون . وابن الأنباري هو أبو بكر محمد بن القاسم (ت٣٢٨هـ) ، قال في كتابه

« شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات » ص٤٣٢ : « قال قطرب : حكي لنا أن الحِلِّزَةَ ضربٌ من النبات . قال : ولم يسمع فيه غير ذلك » .

١١ ـ ص١٢٥ س٣ « خِبِقَّى فِعِلَّى صفة مشية فيها سرعة » .

علق المحقق عليه بقوله : لم أوفق في العثور على كلمة (خبقّى) في الكتاب مع أن سيبويه ذكر وزنها ومثل له بالزمكّى . . وحنفى . انظر الكتاب ٤/ ٢٦١ » .

قلت : قد أصاب المحقق موضع هذا الحرف في الكتاب ، لكنه لم يتنبه على أنه مما اختلفت فيه نسخ كتاب سيبويه وتفاسير أبنيته . وسيبويه أورد هذا الحرف في ما جاء على فِعِلّى صفة . قال الأعلم ١١٥٢ : « والحنفى المائل العنق ، ويروى بالجيم والحاء ، وقد حكي بالخاء أيضاً » اهـ .

فأما « الحِنِفَّى » بالحاء فكذا وقع في كلتا مطبوعتي الكتاب ٢/ ٣٢٣ بولاق ، و٤/ ٢٦١ هارون ، والزبيدي ٨٨ ، ١٠٩ . والظاهر أنه تصحيف ، فالذي في المعجمات أن « الحنف » إنما يكون في القدم .

وأما « الجِنِفّى » بالجيم فقد نقله السخاوي في سفر السعادة ٢٠٩ عن من لم يسمه ، قال « يقال : هو جنفى العنق ؛ أي مائل العنق » .

وأما « الخِنِفّى » بالخاء فلم أجده عند غير الأعلم . ولم يذكر هذا الحرف « الحنفى » بالحاء والنون والفاء أو بالجيم أو بالخاء في المعجمات .

وأما « خِبِقّى » بالخاء والباء والقاف كما أورده العطار = فقد نقله السخاوي في سفر السعادة ٢٠٩ ـ ٢١٠ عن الجرمي ، قال : « وقال الجرمي : خِبِقَّى العَنَق ، بالخاء المعجمة بنقطة من فوقها وبالباء وبالقاف ، والعَنَق بفتح العين والنون ، وفسره بالسريع الخطى . . . » . وكذا وقع « خِبِقّى » في أبنية أبي حاتم اللوح [١٠/ ٢] ، وابن الدهان ٧٨ ، وذكر في اللسان والتاج (خ ب ق) . ووقع « حِبِقّى » بالحاء المهملة في المخصص ١٥/ ٢٠٦ ، وذكر في اللسان (ح ب ق) .

هذا ، وقد حكى سيبويه في موضع آخر في ما جاء على فِعِلّ صفة ٢/ ٣٣٠ بولاق ، و٤/ ٧٧ هارون « الخِبِقّ » ، ووقع في أصلين من أصول طبعة هارون

« الحِبقّ » بالحاء المهملة ، وعدّه الأستاذ هارون ـ رحمه الله ـ تصحيفاً ، وليس كذلك ، فقد ذكره ابن الدهان في كتابه ٦٨ في باب الحاء « حِبِقّ ، وقيل بالخاء المعجمة : الطويل . وقيل : السريع العدو » . وهو بالخاء المعجمة في أبنية أبي حاتم [اللوح ١٥/ ٢] ، والزبيدي ١٤٦ ، ١٤٩ ، والأعلم ١١٦٣ .

١٢ ـ ص١٣٦ س١ « دَوَاسِر فَوَاعل صفة شديد » .

كذا ضبطه بالفتح ، وصوابه « دُوَاسِر فُوَاعل » بالضم . انظر الكتاب ٢/ ٣٢٠ بولاق ، و٤/ ٢٥٤ هارون ، والسيرافي ٦٢٩ ، وابن الدهان ٨٧ ، والأعلم ١١٤٩ ، ١١٨٧ ، والزبيدي ٨٢ (وأخطأ محققه فضبطه بالفتح) ، وسفر السعادة ٢٧٤ .

١٣ ـ ص١٥٤ س١ ـ ٣ « زُمَّح فُعَّل صفة اللئيم الضعيف وقيل القصير . زُمَّج فُعَّل ضرب من العِقْبان » .

ذكر المحقق أن سيبويه لم يذكر الزمح بالحاء وذكر الزمج بالجيم ، وهو صفة عنده ، وهو اسم عند المؤلف .

قلت : هذا موضع اختلفت فيه نسخ كتاب سيبويه . فقد أورد سيبويه هذا الحرف في ما جاء على فُعَّل صفة . فمن رواه « الزمج » بالجيم ، كما وقع في مطبوعتي الكتاب ٢/ ٣٢٩ بولاق ، و٤/ ٢٧٦ هارون = فسَّره على أنه اسم ، ومنهم أبو حاتم ، اللوح ١٥/ ١ ، والجرمي في ما نقل عنه السخاوي في سفر السعادة ٢٨٧ ، والأعلم ١١٦٢ = ومن رواه « الزمح » بالحاء ـ والظاهر أنه الصواب ـ فسره على أنه صفة كما ذكر سيبويه ، ومنهم الزبيدي ١٤٦ . ولهذا ما ذكر العطار صاحب الكتاب ، وابن الدهان ٩٤ ، والأعلم ١١٦٢ ، وقال الأعلم : « والزمج طائر ، وهو اسم ، وذكره سيبويه في الصفة ، والأشبه مما ذكر الزُّمَّح بالحاء ، وهو اللئيم ، وقيل : القصير من الرجال » اهـ .

١٤ ـ ص١٦١ س٤ « وفي قضاعة سلامان بن سعد هِذْيَم » .

كذا ضبطه المحقق « هِذْيَم » بكسر الهاء وسكون الذال وفتح الياء ، وصوابه « هُذَيْم » . قال ابن ماكولا في الإكمال ٧/ ٤٠٨ في هُذَيْم بضم الهاء وبالذال



المعجمة المفتوحة والياء الساكنة : « . . . وسعد هُذَيْم قبيلة وهو سعد بن زيد بن ليث . . . بن قضاعة ، حضنه عبد أسود اسمه هُذَيْم فغلب عليه » . وانظر مختلف القبائل ومؤتلفها ٦٨ ، وجمهرة أنساب العرب ٤٤٧ ، والمقتضب لياقوت ٣٤٧ .

١٥ ـ ص١٧٦ ـ ١٧٧ : « شعبى : فُعَلى موضع ، وقال الأصمعي : شعبى جبال . . . قال هذا عن العنزي ، قال : وقال آخر . . وقال أيضاً حُمَيْد : شعبى . . . » .

علق المحقق على حُمَيْد بقوله : « هو أبو بكر المعروف بحميد مصغر اسمه واسمه أحمد [بن] عبد الله . . . المالقي . . . توفي في ربيع الأول سنة اثنين وخمسين وستمائة . . . » ؟!

كذا قال !! وكيف يمكن أن يكون حميد المذكور (ت٦٥٢هـ) المعنيّ بـ « حميد » الذي روى عنه الأصمعي (ت٢١٦هـ) وحميد هذا أحد الرواة ؟ وكلام الأصمعي كله في معجم البلدان (شعبى) ٣/ ٣٤٦ باختلاف يسير وفيه تحريف .

١٦ ـ ص١٧٧ س٥ « شُقَارى فُعالى نبت أحمر » .

صوابه : شُقَّارى : فُعَّالى ، بالتشديد . انظر الكتاب ٢/ ٣٢١ بولاق و٤/ ٢٥٧ هارون ، والسيرافي ٦٣٣ ، والزبيدي ٨٦ ، ١٠٤ وأبا حاتم : اللوح ٩ ، وابن الدهان ١٠٤ ، والأعلم ١١٥١ .

١٧ ـ ص١٨١ س٣ « شِنَّعْم فِعَّلّ : الطويل . شِنَّقْم فِعَّلّ القليل . شِنَّخْم : السمين » ذكر المحقق أن سيبويه ذكر الشنعم ولم يذكر الشنقم ولا الشنخم .

قلت : ذكر سيبويه هذا الحرف في ما جاء على فِعَّلّ ، واختلف في ضبطه عنه : فهو « شِنَّغْم » بالغين المعجمة في كلتا مطبوعتي الكتاب ٢/ ٣٣٩ بولاق ، و٤/ ٢٩٨ هارون ، وقال السخاوي في سفر السعادة ٣١٧ : « والذي رواه لنا أبو اليمن شيخنا ـ رحمه الله ـ بالغين المعجمة . وكذلك هو في الكتاب » ، والأعلم ١١٧٦ ، والزبيدي ١٨٤ ، والمخصص ١٤/ ٣٦ ، وانظر اللسان (ش ن غ م) ، والإتباع لأبي الطيب ٥٨ . وهي كلمة إتباع ، يقال : لتفعلنّ ذلك رَغْماً شِنَّغْماً .

وروي « شِنَّعْم » بالعين المهملة كما وقع في المتن (في كتاب العطار) في ابن الدهان ١٠٥ ، وذكرها الأعلم ، وقال الزبيدي ١٨٦ : « والرواية في الكتاب بالعين غير معجمة » ، ونقل السخاوي كلامه . وروايته بالغين المعجمة أليق بالإتباع كما قال السخاوي .

و« الشِّنَّقْم » بالقاف ذكره ابن الدهان ١٠٦ ، ونقله الصغاني في التكملة (ش ن ق م) عن سيبويه . و« الشِّنَّخْم » بالخاء ذكره ابن الدهان ١٠٥ ، ونقله الصغاني في التكملة (ش ن خ م) عن سيبويه .

وحكي فيه سِنَّغْم بالسين المهملة والغين المعجمة ، انظر تهذيب اللغة ٨/ ٢٢٩ ، والتكملة واللسان (ش ن غ م) . وعده ابن سيده في المخصص ١٤/ ٣٦ ، والأزهري في ما نقله عنه صاحب اللسان (ش ن غ م) تصحيفاً . والذي في مطبوعة التهذيب أنه « واقف في هذا الحرف » .

١٨ ـ ص١٩٠ س١ ـ ٢ « صُعُرُّر فُعُلُّل صمغ . وفي أخرى : صُفُرُّق : نبت . السيرافي : رأيت بخط مبرمان صُفُرُّق الفالوذ » . وقع في الكتاب ٤/٢٩٨ هارون « صفرق » ، وذكر الأستاذ عبد السلام هارون ـ رحمه الله ـ أنه وقع في نسخة « صعرر » هذا ما ذكره المحقق .

قلت : هو صُعُرُّر في الزبيدي ١٨٥ ، ١٨٩ ، والممتع ١/ ٤٨ ، والتكملة واللسان والتاج (ص ع ر) . ووقع في ابن الدهان ١٠٨ الصعرور ، وليس هو على مثال فُعُلُّل ، وأخشى أن يكون خطأ من النساخ ، وصوابه صُعُرُّر .

وهو صُفُرُّق في الكتاب ٢/ ٣٣٩ بولاق ، وأكثر نسخ طبعة هارون ٤/ ٢٩٨ ، والأعلم ١١٧٦ ، وسفر السعادة ٣٢٠ ، واللسان والتاج (ص ف ر ق) . قال السخاوي : « وهو في كتاب سيبويه ولم يعرفه الجرمي ولا غيره ممن فسروا أبنية الكتاب . وهو نبت ذكر ذلك ثعلب » اهـ .

كذا قال السخاوي ، وقد عرفه السيرافي والعطّار والأعلم وهم ممن فسروا أبنية الكتاب ، وثعلب منهم أيضاً ، (انظر مقدمة تحقيق سفر السعادة ٤٨) .

١٩ ـ ص٢١٨ ـ ٢١٩ « عنظوان فعلوان ، قال الجرمي وثعلب وابن دريد : وهو [كذا] من الحمض . . . وقال أبو بكر : عنظوان : بطن من كلب . . . » . قال المحقق في أبي بكر : « لعله أبو بكر محمد بن السريّ ، المعروف بابن السراج . . . » فترجمه .

قلت : بل هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ) . وعبارته في الجمهرة ١٢٣٦ : « وعنظوان : ضرب من النبت . . . وبنو العنظوان : بطن من كلب » ، وقال في الاشتقاق ٥٦٥ : « عنظوان بطن من كلب ، وهو ضرب من النبت » ، وكان قد قال فيه ٥٤٠ : « ومنهم ـ أي من كلب بن وبرة ـ بنو العنظوان : بطن . . . » .

٢٠ ـ ص٢١٩ س٥ « عُمُدَّان فُعُلَّان ، قال أبو حاتم : طويل » وفي ص٢٤٤ س٧ « غُمُدَّان فُعُلَّان : غمد السيف ، وقيل الطويل » . وذكر المحقق أن سيبويه ذكر العمدان بالعين المهملة ، ولم يذكر الغمدان بالغين المعجمة في ما ذكره من كلمات جاءت على فُعُلّان .

قلت : هذا حرف واحد ذكره سيبويه في ما جاء على فُعُلّان صفة ، واختلف في ضبطه عنه :

فهو « عُمُدَّان » بضم العين المهملة وضم الميم وتشديد الدال في كلتا مطبوعتي كتاب سيبويه ٢/ ٣٢٤ بولاق و٤/ ٢٦٢ هارون ، ونسخة المبرد من كتاب سيبويه ، والأبنية للجرمي ، وتفسير أبنية الكتاب لثعلب ، كما وجده فيها ابن السراج (انظر السيرافي النحوي ٦٣٨ ـ ٦٣٩) ، والأعلم ١١٥٣ ، وهو ما حكاه المؤلف ونقل تفسيره عن أبي حاتم . وكذا هو في الجمهرة ٦٦٤ ، ١٢٤٤ ، ومقاييس اللغة ٤/ ١٣٩ ، واللسان والتاج (ع م د) . وهو الصحيح في هذا الحرف ومعناه : الطويل أو الشاب الممتلىء شباباً .

وأما « غمدان » بالغين المعجمة فهو « غُمَّدَان » بضم الغين وتشديد الميم المفتوحة في ما نقله السخاوي في سفر السعادة ٣٩٩ عن الجرمي ، وفي أبنية الزبيدي ١١١ ، وهو « غُمَدَّان » بفتح الميم وتشديد الدال في ما نقله السخاوي في

سفر السعادة ٤٠٠ عن الزبيدي ، وهو (غُمُدَّان) بضم الميم وتشديد الدال في أبنية أبي حاتم : اللوح ١١ ، وابن الدهان ١٣٣ ، وهو ما ذكره المؤلف في الموضع الثاني من كتابه في باب الغين . وهو بالغين المعجمة بالوجوه التي ضبط بها تصحيف ، وليس لـ (غ م د) هذا المعنى الذي ذكروه لما اشتق منه . ولم يذكر هذا المثال في كتب اللغة إلا في الجمهرة ١٢٤٤ قال ابن دريد : « وغُمُدَّان قالوا غمد السيف وليس بثبت » ، وليس يصح تفسير ما مثل سيبويه به لأن سيبويه ذكره صفة وهذا اسم لا خلاف في ذلك .

٢١ ـ ص٢٢٥ س٣ ـ ٤ « عِلْوَدّ فِعْوَلّ : الغليظ ، قال الجرمي : ما أدري ما عِلْوَدّ ، وجعل في موضعه عتود ، وهي دويبة . . . » .

كذا ضبطه المحقق ، وصوابه : علْوَد فِعْوَل . . . وجعل في موضعه عِتْوَد . . . » . وذكر المؤلف في ما يأتي ص٢٢٦ « عِلْوَدّ فِعْوَلّ صفة الكبير الشديد ، وكان مجاشع بن دارم علود العنق » .

و« عِلْوَدّ » بتشديد الدال ذكره سيبويه في ما جاء على فِعْوَلّ : صفة ، في الكتاب ٢/ ٣٢٨ بولاق و٤/ ٢٧٤ هارون ، والسيرافي ٦٥٣ ، والزبيدي ١٤١ ، وابن الدهان ١٢٧ ، وسفر السعادة ٣٧٩ ، واللسان (ع ل د) .

وأما « عِلْوَد » كخروع فكذا وقع في كلتا مطبوعتي كتاب سيبويه ٢/ ٣٢٨ بولاق ، و٤/ ٢٧٤ هارون ـ ذكره سيبويه في ما جاء على فِعْوَل اسماً ، قال : « ويكون على فِعْول ، فالاسم نحو خروع وعلود ، ولا نعلمه جاء وصفاً » ، ولم يفسّره أحد . وقول المؤلف في تفسيره : « الغليظ » . غير صحيح ، فهذا صفة وسيبويه أورده اسماً ، وما ذكره هو معنى علودّ بالتشديد .

وكذا وقع « عِلْوَد » في أبنية الزبيدي ١٣٨ ، وقال السخاوي في سفر السعادة ٣٧٩ في ما نقله عن الجرمي : « عِلْوَدّ . . . هو الشديد وهو فعولّ . وقال في موضع غير هذا : ويكون على فِعْوَل ، قالوا عِلْوَد كخروع » اهـ . وقال السيرافي ٦٥٣ : « وفي كثير من النسخ عِلْوَد ، والصحيح عِتْوَد ، ولا أعرف معنى عِلْوَد في الأسماء . وقد يقال في الصفات : عِلْوَدّ غليظ العنق » اهـ . ووهم الأعلم ١١٥٩

فظن العلودّ بالتشديد خطأ صوابه عِتوَد ، قال : « والعِلْوَدّ الكبير هكذا وقع في النسخ والصواب عِتْوَد وهي دويبة ، ولا يعرف معنى عِلْوَدّ في الأسماء » وليس كما قال ، وهو إنما نقل من السيرافي . وعلودّ بالتشديد صفة ولا خلاف فيه ، وإنما الخلاف في عِلْوَد بالتخفيف وهو اسم ، فلم يفسره أحد ، ورأى السيرافي أنه تحريف صوابه « عِتْوَد » وتقدمه الجرمي فجعله في أبنيته في ما حكى عنه المؤلف في موضع عِلْوَد . وعِتْوَد : دويبة ، واسم واد ، انظر المصادر السالفة ومعجم البلدان (عتود) ٤/ ٨٣ ، وسفر السعادة ٣٦٣ ، واللسان (ع ن د) .

٢٢ ـ ص٢٨٧ س٤ « مَرْعَزِيّ مَفْعَلِيّ معروف » .

كذا ضبطه ، وصوابه : مَرْعِزَّى مَفْعِلَّى ، قال سيبويه ٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥ بولاق : « ويكون على مَفْعِلَّى نحو مَرْعِزَّى وهو صفة ، ويكون على مِفْعِلَّى ؛ قالوا مِرْعِزّى ، وهو اسم » . وقوله : « صفة . . . وهو » سقط من طبعة هارون ٤/ ٢٦٥ . وانظر ابن الدهان ١٥٢ ، والزبيدي ٩١ ، ١١٤ ، وسفر السعادة ٤٤٨ ، والأعلم ١١٨٢ . والمرعزى : الزغب الذي تحت شعر العنز فهذا تفسير الاسم ، ويقال : هذا كساء مرعزّى أي لين . وهذا تفسير الصفة ، انظر المصادر السالفة ، واللسان والتاج (ر ع ز) . وهو بفتح الميم ، وتكسر إتباعاً لكسرة العين .

٢٣ ـ ص٣٠٣ س٨ ـ ١٠ « هَيْثَمان فَيْعَلان من الهيثمة ، وهو الكلام الخفيّ ، هيثم الرجل هيثمة . وفي أخرى : هَيلَمان . . . » .

كذا وقع وضبط ، وصوابه « هَيْنُمان » فَيْعُلان ، بالنون المضمومة ، وكذا صواب ما بعده بالنون : الهينمة . . . هينم الرجل هينمة .

وقد مثَّل سيبويه بهذا الحرف « هَيْنُمان » لما جاء على فَيْعُلان بالضم صفةً . انظر الكتاب ٢/ ٣٢٣ بولاق ، والزبيدي ١١٠ ، وابن الدهان ١٦٤ ، والأعلم ١١٥٣ ، والمحكم ٤/ ٢٤٠ ، وضبط في اللسان (هـ ن م) بفتح اللام ضبط قلم . ووقع في الكتاب ٤/ ٢٦٢ هارون بالثاء المثلثة مكان النون مصحّفًا . وسيبويه ومن تابعه جعلوه صفة من الهينمة ، ويقال هو كالهينمة اسم .

أما « الهَيْلُمان » الذي ذكر المؤلف أنه وقع في إحدى نسخ كتاب سيبويه فقد

حكي فيه ضم اللام وفتحها . انظر تهذيب اللغة ٦/ ٣١٥ ـ ٣١٦ (وقع مضبوطاً في إحدى النسخ بالضم عن ثعلب) ، واللسان والقاموس والتاج (هـ ل م) ، وفسره بأنه المال الكثير ، وهذا اسم ، وسيبويه أورده صفة .

هذا آخر ما رأيت ذكره مما عنَّ لي من التعليق على مواضع من الكتاب خلال قراءتي فيه .

ولو تولى الدكتور المحقق الفاضل معارضة مادته بكتب الأَبنية وما إليها ، وعُني بطبعه عنايته بقراءته والتعليق عليه = إذن لخلا من كثير مما ذكرته وما لم أذكره من المواضع التي وقفت فيها وعلقت عليها .

والله تعالىٰ أسأل أن يجعلنا من النافعين المخلصين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .





المصادر والمراجع

- **الاستدراك** على سيبويه في كتاب الأبنية ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق د . حنا حداد ، دار العلوم بالرياض ١٩٨٧ .

- **الاشتقاق** ، لابن دريد ، تحقيق عبد السلام هارون ، مؤسسة الخانجي بمصر ١٩٥٨ .

- **الإكمال** ، لابن ماكولا ، تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني ، والجزء السابع . بتحقيق نايف العباس ، الناشر محمد أمين دمج . بيروت .

- **إنباه الرواة** على أنباه النحاة ، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ .

- **بغية الوعاة** في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٦٤ .

- **تاج العروس** من جواهر القاموس للمرتضى الزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ .

- **تفسير غريب** ما في كتاب سيبويه من الأبنية ، لأبي حاتم (مخطوط)[1] .

- **التكملة** والذيل والصلة، للصغاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي، دار الكتب المصرية ١٩٧٠ .

- **تهذيب اللغة** ، للأزهري ، تحقيق جماعة من المحققين ، القاهرة ١٩٦٦ .

- **جمهرة أنساب العرب** ، لابن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون ، دارالمعارف بمصر ، ط٤ ، ١٩٧٧ .

- **جمهرة اللغة**، لابن دريد، تحقيق د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين ببيروت ١٩٨٧ .

- **سفر السعادة** وسفير الإفادة ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، دار صادر ـ بيروت ١٩٩٥ .

- **السيرافي النحوي** في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دراسة وتحقيق د . عبد المنعم فائز ، دار الفكر بدمشق ١٩٨٣ .

- **شرح أبنية سيبويه** ، لابن الدهان ، تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم بالرياض ١٩٨٧ .

---

(١) [ثم حققته وشرحته، وطبع بدار البشائر بدمشق ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م].



ـ **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٢ ، ١٩٦٢ .

ـ **الصحاح** (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ط٢ ، ١٩٧٩ .

ـ **القاموس المحيط** ، للفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٦ .

ـ **كتاب سيبويه** ، بولاق ١٣١٦هـ ، وهي المرادة عند الإطلاق .

ـ **كتاب سيبويه** ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطابع دار القلم ودار الكاتب العربي، والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ .

ـ **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر ببيروت .

ـ **المحكم والمحيط الأعظم** ، لابن سيده ، تحقيق جماعة ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨ ـ ١٩٧٣ (لم يتم) . [ثم تمَّ طبعه عام ١٩٩٩] .

ـ **مختلف القبائل ومؤتلفها** ، لابن حبيب ، تحقيق إبراهيم الأَبياري ، دار الكتاب اللبناني ١٩٨١ .

ـ **المسائل الحلبيات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت ١٩٨٧ .

ـ **معاني الشعر** ، لأبي عثمان الأشنانداني ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ١٩٦٩ .

ـ **معجم الأدباء** ، لياقوت الحموي ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ببيروت ١٩٩٣ .

ـ **معجم البلدان** ، لياقوت الحموي ، دار صادر بيروت .

ـ **المقتضب** من كتاب جمهرة النسب ، لياقوت الحموي ، تحقيق د . ناجي حسن ، الدار العربية للموسوعات ببيروت ١٩٨٧ .

ـ **النكت** في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ١٩٨٧ .







-١٦-

نظرات في كتاب أمالي المرزوقي[(١)]

أبو عليّ أحمد بن محمد المَرْزُوقيُّ (ت٤٢١هـ) أحد صدور أصبهان البارعين في الأدب وعلم اللغة العربية في عصره . وله التصانيف الجياد الدالة على علوِّ منزلته في علومه .

نشر من آثاره « الأزمنة والأمكنة » و« شرح ديوان الحماسة » و« شرح مشكل أبيات أبي تمَّام المفردة » . ورابع هذه الآثار كتاب « الأمالي » الذي حظي بعناية الأستاذ الجليل الدكتور يحيى الجبوري الذي تولّى تحقيق أشعار غير قليل من الشعراء أو جمعها ودراستها ، وطبع بدار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٩٩٥م ، وهو كتاب ذو فنون ومجمع فوائد .

لم ينته إلينا من الأمالي إلا نسخة يتيمة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٨٧٧ أدب ، تيمور . وهي نسخة ناقصة أصابها الخرم في أولها وفي مواضع أخرى منها (مقدمة المحقق ص١٥) .

اشتملت هذه القطعة من الأمالي على مسائل من علم العربية ، واللغة ومعاني القرآن وإعرابه ، والحديث الشريف ، والأمثال ، وتفسير أبيات من أبيات المعاني ؛ كما اشتملت على منتخبات شعرية حفظ فيها فيما قال المحقق الفاضل (في مقدمته ص٢٠) : « أشعاراً لم تحوها الدواوين والكتب ، وهي من باب النادر والنفيس ، وقد حفظ كذلك أبياتاً من قصائد أخلت بها الدواوين المصنوعة أو المجموعة ، وكذلك روايات لأشعار انفرد بها وتفسيرات للمشكل من الأبيات تنبَّه إليها وانفرد بتوجيهها . . . » .

---

(١) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٧٤ ، الجزء٢ ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م .



وبذل الدكتور المحقق المدقق الخبير جهداً عظيماً في قراءة الأمالي في مخطوطتها اليتيمة ، وفي التعليق على ما اشتملت عليه من مسائل في فنون متنوعة ، وترجم الأعلام في ملحق جعله عقب متن الكتاب ، وصنع له تسعة فهارس تيسر السبيل إليه .

وكنت خلال قراءتي فيها قد وقفت في غير موضع منها ، فما اهتديت إلى صوابه قيدته في هامش نسختي ، كما قيدت في مواضع منها فوائد تتصل بما اشتمل عليه النص من مسائل العلوم التي ذكرها أو ألمّ بها .

فرأيت أن أذكر أشياء مما اتفق لي خلال مراجعتي في القسم الأول منها (وهو ما قبل المنتخبات الشعرية من ص٣٩ حتى ص٢١٠) تدل على ما وراءَها ، ليرى فيه المحقق الفاضل والقراء الكرام رأيهم ، وأسوقه على الولاء رامزاً للصفحة بـ « ص » وللسطر بـ « س » :

١ ـ ص٤ س٨ ـ ١١ « وتقول في الأمر : عِدْ ، والأصل أوْعِدْ لأن الأمر . . . لكن الواو لما وقعت بين كسرتين . . . فصار أَعِدْ ثم . . . فصار عِدْ » .

كذا وقع، وصوابه: « والأصل اِوْعِدْ . . . فصار اِعِدْ ثم » بكسر همزة الوصل .

٢ ـ ص٤١ س٤ ـ ٦ « واعتل عِدَة لأن الأصل فيه وِعْدَة فلما كان الواو في الفعل اعتل وسقط ، ومن حكم المصدر أن يبنى على فِعْلَة في صحته واعتلاله » .

صوابه : « أن يبنى على فِعْلِهِ » . ونقل المحقق في تعليقه على هذا الموضع عن سيبويه قوله : « فأما فِعْلَةٌ إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فِعْلِها » ، انظر الكتاب ٢/ ٣٥٨ (بولاق) .

٣ ـ ص٤١ س٧ ـ ٨ « لبعد الاسم من الفعل ، وقرب المصدر منه على ذلك ، ولكل وجهة ، وقولهم : وِلْدَةٌ ، فاعلمه » .

صوابه : « وقرب المصدر منه ، على ذلك ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٤٨] ، وقولهم : وِلْدَةٌ ، فاعلمه » . وتستدرك هذه الآية في فهرس الآيات القرآنية في الكتاب ص٥٣٠ .

٤ ـ ص٤٥ آخر سطر ـ ص٤٦ س١ ـ ٤ « والأمر من القول قُلْ لما كان مستقبله يقول ، والأصل : أُقْوُلْ ، فألقيت حركة الواو على القاف كما فعل في المستقبل ، فالتقى ساكنان : الواو واللام ، فحذفت الأمر من السير ، قالوا : سِيْر ، والأصل : اسْيِر ، فألقيت حركة الياء على السين كما فعلوا في المستقبل ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وطرحت الهمزة للاستغناء عنها ، وكذلك الأمر من النوم . . . . » .

قوله « فحذفت الأمر من السير ، قالوا : سِيْر » كذا وقع ، وفي الكلام سقط وتحريف ، ولعل صوابه : « . . . فالتقى ساكنان : الواو واللام ، فحذفت [الواو لالتقاء الساكنين ، وطرحت الهمزة للاستغناء عنها . وكذلك] الأمرُ من السير ، قالوا [كذا] : سِرْ ، والأصل : اِسْيِرْ . . . . » .

٥ ـ ص٤٨ س٣ « فأما الرَّوِيَّة فلا خلاف أنه من رَأَوْتُ . . . . » .

كذا وقع ، وصوابه « أنه من رَوَّأْتُ » . وفي اللسان (روي) : « وروَّى في الأمر لغة في روَّأ : نظر فيه وتعقّبه ، يهمز ولا يهمز ، والرَّوِيَّة : التفكر في الأمر ، جرت في كلامهم غير مهموزة » . فالرويّة أصلها الهمز من روَّأ وترك همزها ، وهو ما قاله المؤلف المرزوقي . وحكى صاحب اللسان قولاً آخر فيها : أنّ الرويّة من رَوَّى معتل اللام ، ثم همزوه على غير قياس فقالوا روَّأ ؛ قال صاحب اللسان (روأ) : « وهي الرويئة ، وقيل : إنما هي الرويَّة بغير همز ، ثم قالوا : روَّأ ، فهمزوه على غير قياس ، كما قالوا : حلأْت السَّويق ، وإنما هو من الحلاوة . . » .

٦ ـ ص٤٨ س٤ ـ ٩ . . « فإذا قلت : رأيت ، فمستقبله يرى . . . . ثم بني الأمر على المستقبل . . . . فتقول إذا أمرت : رَيَا هذا ؛ وهو من الفعل افْعَل . . . فصار رَيَا ، هذا ولو وقفت . . . . » .

قوله « ريا هذا » كذا وقع في الموضعين ، وعلق عليه المحقق الفاضل بقوله في الحاشية (٦) : يبدو أن رسم (ريا) هكذا كما في الأصل غلط من الناسخ ، والأولى من سياق الكلام أن ترسم (رَ) ، . . . » .

قلت : سها المحقق الفاضل في قراءة ما في الأصل فغلّط الناسخ ، وما في



الأصل صواب محض بل هو الصواب الذي لا يجوز غيره ، وقراءته ورسمُه : « رَ ، يا هذا » ، « رَ » الأمرُ من رأى و« يا هذا » نداء ، وهذا كما يعلم المحقق شائع في كلامهم لبيان حركة ما قبله ؛ وهم مما يعبّرون في مثل هذا بقولهم : يا فتى .

٧ ـ ص٤٩ س٨ ـ ٩ « فإن بنيت اسم المفعول من بنات الواو قلت في قال : مَقُول ، وفي سار إليه : مَسُور إليه . . . » .

لو نبَّه المحقق أن سار إليه هذا ومضارعه يَسُور معناه : وثب إليه ، أما سار إليه بمعنى ذهب فهو يائي ومضارعه يسير ، واسم المفعول منه مَسِيرٌ إليه ، انظر اللسان (س و ر ، س ي ر) .

٨ ـ ص ٤٩ س١١ ـ ١٤ « ولم يجيء صحيحاً من بنات الواو في مفعول إلا حرفان ، جاء : ثوب مَصوْوُن . . . ومسك مَدْوُوف . . . وهذان حكاهما الكسائي » .

قلت : حكي حرفان آخران ، وهما : فرس مَقْوُود ، ورجل مَعْوُودٌ من مرضه ، (انظر المقتضب لابن جني ص٢٣ والمصادر المذكورة في تعليق محققه) .

٩ ـ ص٤٩ آخر سطر ـ ص٥٠ س ١ « وتقول في بنات الياء : كِلْته فهو مَكِيل ، وبعته فهو مبيع ، والأصل مَكُول ومبيوع ، فألقيت حركة الياء على ما قبله ، فالتقى ساكنان . . . » .

قوله « والأصل مكول » صوابه « مَكْيُول » ، فألقيت حركة الياء على الكاف ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء أو واو مفعول على المذهبين في مثله .

١٠ ـ ص٥٠ س٦ ـ ٧ « وقد أتمّوا بنات الياء خاصة ، قالوا : ثوب مخيوط وبُرّ مكيول . وقال : غُبِنَ الرجل (فهو) مغبون ، وقال :

وإخال أنك سيد معيونُ » .

كذا وقع ، وغبن ليس من المعتل ، وصوابه : « وبُرٌّ مكيول ، وقالوا عِينَ الرجلُ فهو مَعْيُونٌ ، وقال . . . » .

١١ ـ ص٥٣ س٣ ـ ٤ « وإن ثنيت قلت : اغْزُوا ، وهو افْعَلُوا ، فاستثقلت



الضمة وقبلها ضمة فأسكنوها ، فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين » .

كذا وقع ، وفيه سقط ، وصوابه وتمامه :

وإن ثنَّيت قلت اغْزُوَا [وفي الجمع] أُغْزُوا ، وهو [من الفعل] أُفْعُلُوا [والأصل : أُغْزُوُوا] فاستثقلت الضمة إلخ . . يشهد بذلك قول المؤلف في الأمر من رأى (ص٤٨ س٤ من الأسفل) : « فإن ثنيت قلت : رَيَا ، والأصل اِرْأيا ، وفي الجمع رَوْا ، والأصل : اِرأيُوا . . . » ، وقولُه (ص٥٣ س٩) في الأمر من سرى : « وفي الجماعة : اِسْرُوا ، وهو من الفعل افعِلُوا والأصل اِسْرِيُوا . . . » .

١٢ ـ ص٦٤ س٥ ـ ٦ « وعلى ذلك تقول في الحوَّة : احواوى يحواوي احويواء ، هكذا حكاه الأصمعي » .

قلت : كلام الأصمعي في الخيل له ٣٧٦ ، وهو في الصحاح (ح و و) ، وسفر السعادة ٢٤٢ ـ ٢٤٣ ، وغيرها .

١٣ ـ ص٦٨ س٣ ـ ١ من الأسفل في الكلام على الأمر من رَدَّ : « فمنهم من يقول : رُدّ ، يبنيه على الفتح . . . ومنهم من يقول : رُدَّ ، فيتبع الضمة ، ومنهم من يقول : ردَّ ، فيبنيه على الأصل في التقاء الساكنين » .

كذا وقع ، وصواب ضبطه : فمنهم من يقول : رُدَّ . . . ومنهم من يقول : رُدُّ ، فيتبع الضمةَ الضمةَ ، ومنهم من يقول : رُدِّ . . . » الأول بالفتح ، والثاني بالضم ، والثالث بالكسر ، وانظر كشف المشكلات ١٢ ـ ١٣ والتعليق ثمة .

١٤ ـ ص٧٠ س٣ ـ ٧ « وذلك كإدغامهم اللام في الراء ، وامتناعهم من إدغام الراء في اللام . . . وكان أبو عمرو يجوّز هذا ويقرأ به ، يقول : نَذَلُه ، يريد : نَذَر له . . . » .

كذا ضبط وصوابه « يقول : نَذَلَّه » بفتح اللام المشددة بعد إدغام الراء فيها في مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير ، انظر مذهب أبي عمرو في هذا الباب في إدغام القراء للسيرافي ٣٩ ـ ٤٣ ، والإدغام الكبير لأبي عمرو الداني ٦٩ ـ ٧٣ ، وغيرهما من كتب القراءات .



١٥ ـ ص٧١ س٩ ـ ١٠ خلال كلامه على تخفيف الهمزة « فإذا كان ما قبلها مكسوراً فخففت أبدل منها ياء ، تقول فيه : لم أجيء ، لم أجي ، وفي ذئب ذيب ، وإذا كان ما قبلها مضموم أبدل . . . . » .

صوابه : تقول في لم أجئْ . . . وإذا كان ما قبلها مضموماً .

١٦ ـ ص٧١ س١٢ ـ ١٦ « فإن كانت [أي الهمزة] متحركة وما قبلها ساكن وحذفت هي تخفيفاً إذا لم يحقق في كمء كمٌ وفي مسألة مسالة وفي مرأة مرة ، وقرىء في قوله تعالىٰ : (الذي يخرج الخبّ) وإنما هو العبء والجزء إذا خففت . . . » .

كذا وقع وفيه أشياء :

١ ـ قوله « وحذفت » صوابه « حذفت » بحذف الواو لأنه جواب قوله « فإن كانت » . وقوله « حذفت هي تخفيفاً » تمامه أن يقال : وألقيت حركتها على الساكن .

٢ ـ وقوله « إذا لم يحقق في كمء » فيه سقط وتمامه : [تقول] في كمء .

٣ ـ وقوله « وفي مسألة مسالة » صوابه : وفي مسألة مَسَلَةٌ .

٤ ـ وقوله تعالىٰ « الخب » كذا ضبط بالتشديد ، وصوابه « الخَبَ » بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الساكن الذي قبلها ، وهي قراءة عيسى بن عمر وأبيّ ، وقراءة الجمهور ﴿ ٱلْخَبْءَ ﴾ بالهمز ، انظر البحر ٧/ ٦٩ .

٥ ـ وقوله « وإنما هو العبء والجزء إذا خففت » صوابه : العِبُ والجُزُ إذا خففت .

١٧ ـ ص٧٣ س١ « والثاني نحو جُؤْن في جمع جونة إذا خففت تقول جُوْن ، وفي مئر جمع مئر ، فأما . . » .

كذا وقع وضبط ، وفيه زيادة وسقط ، وصوابه : نحو جُؤَن جمع جُؤْنة إذا خففت تقول : جُوَن ، وفي مِئَر جمع [مِئْرة] : مِيَر ، فأما . . .

١٨ ـ ص٧٣ س٤ ـ ٩ « اعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمتين . . . فمنهم



من يخفف الأولى . . ومنهم من يخفف الثانية . . فعلى هذا تقول : السفهاء ، ولا تجعلها بين الهمزة والياء نحو : على البواء ، إن أردت . ومذهب سيبويه . . . » .

قوله « فعلى هذا تقول . . . إن أردت » كلام مضطرب لا محصَّل له، وفيه تحريف . والمؤلف بين وجهي التخفيف الجائزين في الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمتين في نحو قوله ﴿ السفهاءُ ألا ﴾ [سورة البقرة: ١٣] ونحو قوله ﴿ على البغاءِ إن أردن ﴾ [سورة النور: ٣٣] .

وتقدير كلام المؤلف على تخفيف الهمزة الثانية : فعلى هذا تقول : السفهاءُ ولا » تجعلها [بين الهمزة والواو إذا كانت مضمومة ، فإذا كانت مكسورة جعلتها] بين الهمزة والياء ، نحو « على البغاءِين أردن » .

وقوله « السفهاءُ ولا » هذه الواو من الهمزة المخففة بين بين ، وقوله « على البغاءِين أردنَ » هذه الياء من الهمزة المخففة بين بين أيضاً .

والوجه الآخر الجائز تخفيف الهمزة الأولى، فتقول: السفها ألا، وعلى البغا إن.

وتستدرك الآيتان في فهرس الآيات القرآنية بآخر الكتاب .

١٩ ـ ص٧٥ س٥ . « ومثلٌ للعرب (من لي بالسّانح بعد البارح) » هو في الأمثال لأبي عبيد ٢٤٥ ، وتخريجه ثمة .

٢٠ ـ ص٧٥ س٨ ـ ١١ قال المؤلف في تفسير قول زهير :

جرت سنحاً فقلت لها أجيزي نوى مشمولة فمتى اللقاءُ

قال : « وأجيزي أي اقطعي . . . هذا إذا جعلت النوى مفعول أجيزي ، ويجوز أن يجعلها [كذا] في موضع الرفع ، وتجعل مفعول أجيزي محذوفاً ، أو تجريه مجرى إذ هي ، ويصير الخطاب للنفس . . . » .

قوله « أو تجريه مجرى إذ هي » لا معنى له ، وهو تحريف صوابه : أو تجريه مجرى انْفُذِي ، ويصير الخطاب . . . إلخ . وكذا فسره الأصمعي ، انظر شرح شعر زهير لثعلب ص٥٥ .

٢١ ـ ص٧٦ س٢ « وهي رياح أنجم معروفة ، النجمة الريدان والجوزاء



والشعرى والعقرب » .

كذا وقع ، وصوابه : وهي رياح أنجم معروفة : النَّجْم والدَّبَرانُ إلخ انظر الأزمنة والأمكنة للمؤلف المرزوقي ١/ ٢١٦ .

٢٢ ـ ص٧٦ س٦ قول الشاعر :

أيا بارح الجوزاء مالك لا ترى عيالك قد أمسوا مراميل جوّعا

البيت بلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ١/ ٢١٦ ، والأنواء لابن قتيبة ٩٥ .

٢٣ ـ ص٧٦ س٦ قول الشاعر :

أيا بارح الجوزاء مالك مضرباً وقد غنى مال الشيخ غير قعود

قوله « وقد غنى مال » كذا وقع من غير ضبط ، وصوابه : وقد فَنْيَ مالُ » ، وأصله فَنِيَ ، فأسكنت النون تخفيفاً ، ومثل هذا معروف في كلامهم ، انظر الكتاب ٢/ ٢٥٨ . والبيت في الأزمنة والأمكنة ١/ ٢١٦ ، وروايته ثمة : . . . ما لكَ لا تجي وقد فنى . . . » من غير ضبط ، ووجه قراءته ما تقدم .

٢٤ ـ ص٧٧ س٨ ـ ١٣ « وكان أبو علي الفارسي رحمه الله يستدل على جواز دخول الألف واللام على كل واحد منهما [أي كل وبعض] بأن سبيلهما سبيل الأجزاء والجزء فلما لا يمتنع واحد منهما من حرف التعريف كذلك قولك كل وبعض ، ولذلك لزمتهما الإضافة ، قال أبو علي : وهذا قياس قول سيبويه ، ومثلهما النصف والثلث وغيرهما مما يلزمه الإضافة من أسماء أجزاء الشيء ، فكما لا يمتنع شيء منهما [كذا] من الألف واللام ، فكذلك هما ولا فصل » .

قوله « فلما لا يمتنع » صوابه « فكما لا يمتنع » ، انظر ما بعد هذا من كلامه .

وكلام أبي علي في جواز تعريف كل وبعض بالألف واللام فيما سقط من « المسائل الحلبيات » له ، انظر ما جاء في أصل أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٤ الحاشية (٢) (بتحقيق الدكتور محمود الطناحي) ونقل ابن الشجري كثيراً من كلام أبي علي . وقد نص الشنقيطي رحمه الله أن المسائل الحلبيات مخروم منه نحو كراسين ، انظر المسائل الحلبيات المطبوعة ص٥ .

وقول أبي علي : وهذا قياس قول سيبويه إلخ ، يريد : قياس قول سيبويه في إجازته نصب « نصف » على الحال في قول ذي الرمة :

ترى خلفها نصفاً قناة قويمة ونصفاً نقا يرتج أو يتمرمر

انظر الكتاب ١/ ٢٢٣ ، وديوان ذي الرمة ٦٢٣ ؛ فلما أجاز سيبويه انتصاب « نصف » على الحال دل ذلك على أنه عنده نكرة ، وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه ، وسبيل كل وبعض سبيل نصف ، انظر كلام أبي علي هنا وفي أمالي ابن الشجري .

٢٥ ـ ص٧٨ س٢ « زالَ الشيءَ من الشيء يزيله زيلاً : إذا مارَّه » كذا وقع « مارَّه » وفسره المحقق الفاضل بقوله في الحاشية (١) : « مارَّه أي جاز عليه . . . » ؟ وهو تصحيف صوابه : « مازَه » بالزاي ، وكذا وقع في المسائل الحلبيات ٢٧١ ، وقال الجوهري : « زلتُ الشيءَ أي مِزْتُه وفرَّقتُه » (الصحاح : ز ي ل) .

٢٦ ـ ص٧٨ س٦ « وقد أخرج ما زال وما برح جميعاً إلى باب العبادات ، وجرد كلاهما للزمان . . . » .

قوله « باب العبادات » كذا وقع هنا وفي س٩ من هذه الصفحة وفي س١٠ من الصفحة التالية ، وهو تحريف صوابه « باب العبارات » بالراء .

وتسمى الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) أفعال عبارة ، قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٨٩ ـ ٩٠ : « وقيل أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لا حقيقية لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث . . . فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف ، فلذلك قيل أفعال عبارة . . . » اهـ .

٢٧ ـ ص٧٨ س٣ من الأسفل « قال أبو علي : وهذا فاسد ، ألا ترى قول الله تعالىٰ : ﴿وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين﴾ ومن المحال أن . . . » إلى آخر كلامه في هذه الصفحة وفي الصفحة الآتية .

كلام أبي علي في مسائله الحلبيات ٢٧٣ ، وفيما نقل عنه المؤلف تصرف .



٢٨ ـ ص٧٩ س٥ ـ ٧ « تقول لم يزل الله تعالىٰ قادراً وعالماً ، ولم يبرح ، غير مستعمل في صفاته ، لا يقال : لم يبرح القديم كذا ، ولو استويا في المعنى لجريانه على حد واحد في الجواز والامتناع . . . » .

قوله لجريانه كذا وقع وهو تحريف ، وصوابه : ولو استويا في المعنى لَجَرَيا على حد واحد .

٢٩ ـ ص٨٠ س٥ ـ ٩ « وقال أبو عمرو [كذا] الجرميّ : الإِمَّرة : ضربٌ من الغنم ، وعلى وزنه الإِمَّعة . . . قال : وسمعت أعرابياً ويحدث عن يونس قال ، قال أبي : إني لأبغض الإمعة من الرجال ، قالوا : وما الإمّعة ؟ قال : الذي يقول من يذهب حتى أذهب معه » .

قوله قال : وسمعت أعرابياً إلخ ، كذا وقع ، وهو ظاهر الاضطراب . وقد حكى ابن جني في المنصف ٣/١٨ مقالة أبي عُمَر الجرمي ، قال : « قال أبو عمر : وسمعت يونس سأل أعرابياً عنها [أي عن الإمَّعة] ، فقال الأعرابي : كان أبي يقول : إني لأبغض . . . » إلخ . وفي مختصر الجواليقي لشرح أمثلة سيبويه للعطار ٤٣ : وسأل يونس أعرابياً عن الإمعة ، فقال : الذي يقول : من يذهب حتى أذهب معه .

٣٠ ـ ص٨١ س١ ـ ٤ « الأقحوانة النون فيها زائدة . . . ويدلّ على زيادتها أيضاً أن جمعها الأقاحي وتصغيرها أُقْحِيَة » .

كذا وقع ، وصواب تصغيرها على قول المؤلف « أُقَيْحِيَةٌ » ، وكذا قال الجوهري في تصغيرها . والصواب أن تصغيرها « أُقَيْحِيانَةٌ » كما قال ابن بري فيما نقله عنه صاحب اللسان (ق ح و) ، وانظر شرح الشافية ١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠ في تصغير ما الألف فيه فوق الرابعة .

٣١ ـ ص٨٥ آخر سطر « ما جاء في المثل : ما أُباليه بالةً » .

المثل في الأمثال لأبي عبيد ٢٨٤ ، وتخريجه ثمة .

٣٢ ـ ص٨٦ س٣ ـ ٢ من الأسفل « وقال الأصمعي في الأمثال : ما ألقي لذلك بالاً أي لا له ولا أتحفظ به » .



كذا وقع ، وفيه سقط وتحريف ، وصوابه : « أي لا [أكترث] له ولا أحتفل به » . ولم أجد قول الأصمعي في كتب الأمثال . وجاء ذلك في كلام الأحنف ، انظر الفائق ١/ ١٣٤ . وقد ذكر في الصفحة السابقة أن « ما أحتفل بكذا » في معنى « ما أبالي به » .

٣٣ ـ ص٩٤ س٧ ـ ٨ « وأنشد بعضهم :

يا قومُ من عاذري من الجَدَعَةْ »

كذا وقع ، وهو تصحيف صوابه « مِنَ الخُدَعَهْ » ، وهذا عجز بيت من المنسرح ، وصدره :

أذُودُ عن نفسه ويَخْدَعُني

وهو من أبيات للأضبط بن قريع السعدي ، انظر سمط اللآلي ٣٢٦ والتخريج فيه . والخُدَعة : لقب ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، انظر التاج (خ دع) .

٣٤ ـ ص٩٤ س١٠ قول عمرو بن معدي كرب :

أريد حباءه ويريد قتلي ... عذيرُك من خليلك من مراد

قوله « عذيرك » كذا ضبط بالضم هنا وص٩٧ ، والصواب « عذيرَك » بالنصب ، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٣٩ في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه) في (باب ما جرى منه على الأمر والتحذير) .

وكذلك قول ذي الإصبع العدواني في السطر الأخير من هذه الصفحة :

عذيرُ الحي من عدوا ... ن كانوا حية الأرض

ضبط بالرفع ، وصوابه « عذيرَ » بالنصب ، وانظر تحصيل عين الذهب للأعلم ١٨٧ ، ١٨٩ .

٣٥ ـ ص١٠٠ س١ ـ ٢ « قال سيبويه : ليس في الكلام فِعَلٌ وصفاً إلا في حرف من المعتل وهو قولهم : قوم عِدَى أي أعداء » .

قلت : كلام سيبويه في كتابه ٢/ ٣١٥ ، والمرزوقي نقل كلامه بتصرف ، وعبارة

سيبويه : « ويكون فِعَلاً فيهما ، فالأسماء . . . ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع ، وذلك قولهم : قومٌ عِدًى ، ولم يكسَّر على عِدًى واحد ، ولكنه بمنزلة السَّفْر والرَّكْب » .

وقوله « عِدًى » وقع غير منون في كلام المرزوقي ، وهو من أخطاء الطبع .

٣٦ ـ ص١٠٠ س٥ « وزيد عليه [أي على سيبويه] قراءة بعضهم : ديناً قَيِّماً في معنى قِيْماً . . . » .

كذا وقع ، وصوابه : « قراءة بعضهم ﴿ديناً قِيَماً﴾ في معنى قَيِّماً » . وهذه قطعة من الآية ١٦١ من سورة الأنعام ، وقرأ ﴿قِيَمًا﴾ بكسر القاف وفتح الياء على فِعَل ـ وعليها استشهاد المؤلف ـ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر من السبعة ، وقرأ الباقون ﴿قَيِّماً﴾ ، انظر السبعة ٢٧٤ ، والتيسير ١٠٨ .

فسيبويه نص في كتابه على أنه لم يأت على فِعَل وصفاً إلا حرف واحد هو عِدًى ، فزيد عليه « قِيَم » ثم ذكر المرزوقي أربعة أحرف أخرى ، وهي « سِوًى » و« زِيَم » و« ثِنًى » و« رِوًى » ، وقال : فهذه خمسة أحرف ذهبت عن سيبويه . . . والرِّوَى من بينها من الضوالّ التي أنا وجدتها » .

وتستدرك هذه الآية في فهرس الآيات القرآنية بآخر الكتاب ص٥٢٩ .

٣٧ ـ ص١٠٢ س١ ـ ٣ « حكى ابن الأعرابي أن العرب تقول في أمثالهم عند تقليل الشيء والإزراء به : زندان في مرقّعة ، ويقولون أيضاً : ليس في جَفِيره غير زندين . والجفير : الكنانة ، والزندان : قِدْحان تورّى بهما النار ، ويقال : وَرَيْتُ بك زنادي . . » .

قلت : قوله « العرب تقول في أمثالهم » الوجه يقولون ، أو : تقول في أمثالها . وقولهم « زندان في مُرَقَّعَة في مجمع الأمثال ١/ ٣٢٠ ، والمستقصى ١/ ١١١ وفيه أنه يروى: زندان في وعاء، وهو بهذه الرواية في الأمثال لأبي عبيد ١٣٤ بلفظ: هما زندان في وعاء. وقولهم «ليس في جفيره غير زندين» في مجمع الأمثال ٢/ ١٨٨ .

وقولهم « وَرَيْتُ بك زنادي » كذا ضبطه المحقق متابعاً ضبط محقق مجمع



الأمثال ٢/٣٦٧ ، وصوابه « وَرِيَتْ » كما ضبط في الأمثال لمؤرج ٣٨ ، وأساس البلاغة (ورى) اللذين أحال عليهما المحقق ، وهو على الصواب في المستقصى ٢/١١٢ ، وإصلاح المنطق ٢٧٧ ، وتهذيبه ٦٠٢ . ويقال : وَرَتِ الزنادُ ووَرِيَتْ ، وهما فعلان لازمان، ويقال : أوريتُ الزنادَ ووَرَّيتها فوَرَتْ أو وَرِيَتْ ، انظر اللسان.

٣٨ ـ ص١٠٢ س٦ قول الشاعر :

صلدت زنادك يا يزيد وطالما ثقبت زنادك للضريك المرمل

نسبه المحقق إلى العجاج وأحال على اللسان والتاج (ص ل د) . والبيت بلا نسبة فيهما وفي مجمع الأمثال ١/١٩٧ .

٣٩ ـ ص١٠٣ س٩ قال المؤلف في شرح قول الأعشى :

ولو بتّ تقدح في ظلمة صفاة بنبع لأوريت نارا

قال : « والبُتْم لا يثقب لصلابته ، فقال : لو قدحت لأوريت » .

قوله « والبُتْم » كذا وقع، وقال المحقق الفاضل في التعليق عليه: « في الأصل : البتع ، والبتع : نبيذ العسل . والصواب : البتم ، والبتم : الحصن والجبل » .

قلت : سها المحقق الفاضل هنا ، فما للحصن والجبل والثّقب ؟! وما في الأصل ـ وهو البتع ـ تصحيف صوابه « النَّبْع » وهو ما ذكره الأعشى . والنَّبْع : شجر من أشجار الجبال لا نار فيه ، ولذلك يضرب به المثل ، فيقال : لو اقتدح فلان بالنبع لأورى ناراً : إذا وُصف بجودة الرأي والحذق بالأمور ، عن اللسان (ن ب ع) واستشهد على ذلك ببيت الأعشى .

٤٠ ـ ص١٢٣ س٨ ـ ٩ قال المؤلف في تفسير قول الشاعر ـ وهو مُرَّة بن مَحْكان السَّعْدي ـ :

في ليلة من جمادى ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطُّنبا

قال : « قال أبو العباس : هو جمع نِدًى . . . » وقال المحقق الفاضل في التعليق عليه : « هو أبو العباس ثعلب » .

قلت : بل هو أبو العباس المبرد كما في شرح ديوان الحماسة للمؤلف المرزوقي



١٥٦٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٧٧ .

وقوله « نِدًى » تحريف صوابه « نَدِيّ » وهو المجلس ، وهذا أحد وجهين أجازهما المبرد في المقتضب ٣/ ٨٢ ، والآخر أن يكون أندية جمعاً على غير واحد كملامح ومذاكير . وما قاله المؤلف هنا وفي بقية المسألة أخذ أكثره من إعراب الحماسة لابن جني ، وقد نقل البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية ٢٧٧ كلام ابن جني في بيت مرة بن محكان من إعراب الحماسة .

٤١ ـ ص١٢٤ س٥ من الأسفل قول الحطيئة :

غضبتم علينا أن قتلنا بخالد بني مالك ها إن ذا غَضَبٌ مُطْرُ

قوله « مُطْر » كذا ضبط هنا وفيما يأتي في س٢ من الأسفل وفي الفهارس ص٥٧٤ ، وصوابه « مُطِرْ » ، والبيت من كلمة الحطيئة التي مطلعها [ديوانه ق٧٧ ص٣٠٠ ـ ٣١٠] :

أفيما خلا من سالف العيش تذَّكرْ أحاديث لا ينسيكها الشيب والعُمُرْ

وهي في تسعة وعشرين بيتاً ، والبيت هو العاشر منها . و« مُطِرْ » مخفف من مُطِرّ اسم الفاعل من أطرَّ ، وأصله أن يجيء من طُرَر الوادي كما قال المؤلف في تفسيره .

٤٢ ـ ص١٢٦ س٧ « ويقال : حبل أرمام . . . وبرقة أعشار وثوب أكباس » .

قوله « برقة أعشار » صوابه « بُرْمَة » وهي قِدر من حجارة ، انظر اللسان (ب ر م ، ع ش ر) .

وقوله « أكباس » صوابه « أكباش » بالشين المعجمة ، وقد يكون في الأصل « أكياش » بالياء المثناة التحتية .

قال ابن بزرج : « ثوب أكراش وثوب أكباش ، وهي من برود اليمن ، وقد صحّ الآن أكباش [كذا] » انظر تهذيب اللغة ١٠/ ٢٨ ، واللسان والتاج (ك ب ش) ووقع في اللسان « وقد صح الآن أكباس » بالسين المهملة مصحفاً . ووقع أكباش بالباء الموحدة في الخصائص ٢/ ٤٨٢ .

وقول ابن بزرج « وقد صح الآن أكباش » كذا وقع ، وأخشى أن يكون قد اعترى كلامه التصحيف ، وصوابه « أكياش » بالياء المثناة التحتية كما وقع في الكتاب ١٧/٢ ، والنكت ٨٢٨ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٢ (بتحقيق د . هدى قراعة) ، والتكملة للصغاني وعنه في القاموس (ك ي ش) وسفر السعادة ٨٦ ، واللسان (ك ي ش) عن ابن بزرج ، وأخطأ صاحب التاج في عَدِّه إياه بالياء المثناة التحتية تصحيفاً .

٤٣ ـ ص١٣٧ ـ ١٣٨ س١ ـ ٥ : « وأما قوله تعالىٰ : ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [سورة الزمر : ٦٠] وجوههم يرتفع بالابتداء ، ومسودة خبره . . . ويجوز أن تنصب (وجوههم) على أن تجعله بدلاً من (الذين) . . . ولا مانع يمنع من جوازه ، إلا أن القراء أجمعوا على نزول القراءة به من دون علة » .

قوله « على نزول القراءة » كذا وقع ، وهو خطأ غريب ، وهو تغيير من المحقق فقد ذكر أن الذي في الأصل « نزل القراءة » . وما في الأصل تحريف صوابه « على تَرْك القراءة به » . وقراءة الجمهور ﴿ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ بالرفع فيهما ، ونصبُهما قراءة شاذة لم يسمَّ من قرأ بها ، انظر إعراب القراءات الشواذ ٤١٢ ، والبحر ٤٣٧/٧ . فجمهور القراء قرؤوا بالرفع فيهما وأجمعوا على ترك القراءة بالنصب على جوازه في العربية .

٤٤ ـ ص١٩٩ س٣ « وقد حكى أبو العباس المازني أن اسم الفاعل يدخله الألف واللام مفيداً للتعريف فقط . . . . » .

قوله « أبو العباس المازني » كذا وقع ، وصوابه : وقد حكى أبو العباس [عن] المازني » . وأبو العباس هو المبرد ، والمازني هو أبو عثمان شيخ المبرد ، وقد حكى المبرد في الكامل ٥٢ مذهب شيخه أبي عثمان المازني في ذلك واختاره ، وانظر التعليق في كشف المشكلات ٨٧٠ .

هذا ما رأيت ذكره من المواضع التي وقفت فيها خلال قراءتي في الكتاب . وعسى أن أكون قد أصبت في بعض ما ذكرت ، والخير أردت ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



المصادر والمراجع

ـ **إدغام القراء** ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد علي الرديني ، مطبعة الأمانة ، شبرا مصر ١٩٨٤ .

ـ **الإدغام الكبير** في القرآن الكريم ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ببيروت ١٩٩٣ .

ـ **الأزمنة والأمكنة** ، للمرزوقي ، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة (مصورة عن طبعة حيدر أباد) .

ـ **أساس البلاغة** ، للزمخشري ، دار صادر ببيروت ١٩٧٩ .

ـ **إصلاح المنطق** ، لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٣ ، ١٩٦٤ .

ـ **إعراب القراءات الشواذ** ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور محمد السيد عزوز ، عالم الكتب ببيروت ١٩٩٦ .

ـ **أمالي ابن الشجري** ، تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٢ .

ـ **الأمثال** ، لأبي عبيد ، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٨٠ .

ـ **الأمثال** ، لأبي فيد مؤرج السدوسي ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١ .

ـ **الأنواء** في مواسم العرب ، لابن قتيبة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٨ .

ـ **البحر** (تفسير البحر المحيط) لأبي حيان ، دار الفكر ببيروت ١٩٧٨ (مصورة عن طبعة مطبعة السعادة بمصر) .

ـ **التاج** (تاج العروس من جواهر القاموس) ، للمرتضى الزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ .

ـ **تحصيل عين الذهب** من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ط٢ ، ١٩٩٤ .

ـ **التكملة** والذيل والصلة ، للصغاني ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، دار الكتب المصرية ١٩٧٠ .

ـ **تهذيب إصلاح المنطق** ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٨٣ .

ـ **تهذيب اللغة** ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق جماعة من العلماء ، القاهرة ١٩٦٦ . (الجزء العاشر منه ، بتحقيق علي حسن هلالي) .

ـ **التيسير** في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني ، عني بتصحيحه أوتو برتزل ، إستانبول ١٩٢٠ .

ـ **الخيل** ، للأصمعي ، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي ، فصلة مستلة من مجلة كلية الآداب ، العدد ١٢١ ، مطبعة الحكومة ببغداد .

ـ ديوان **الحطيئة** ، تحقيق نعمان أمين طه ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٥٨ .

ـ ديوان **ذي الرمة** ، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٢ .

ـ **السبعة** في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ .

ـ **سفر السعادة** وسفير الإفادة ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ، ط٢ ، دار صادر ببيروت ١٩٩٥ .

ـ **سمط اللآلي** (اللآلي في شرح أمالي القالي) لأبي عبيد البكري ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٣٦ .

ـ **شرح شعر زهير** بن أبي سلمى ، صنعة ثعلب ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٨٢ .

ـ **شرح شواهد شرح الشافية** ، لعبد القادر البغدادي ، مصر ١٣٥٨هـ .

ـ **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، المطبعة المنيرية ، القاهرة ، (بلا تاريخ) .

ـ **الصحاح** (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط٢ ، ١٩٧٩ .

ـ **الفائق** في غريب الحديث ، للزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل



إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٧١ .

ـ **القاموس المحيط** ، للفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٦ .

ـ **الكامل** ، للمبرد ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ط٢ ، ١٩٩٣ .

ـ **كتاب سيبويه** ، بولاق ١٣١٦هـ .

ـ **كشف المشكلات** وإيضاح المعضلات ، لجامع العلوم الأصبهاني ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٥ .

ـ **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر ببيروت .

ـ **ما ينصرف** وما لا ينصرف ، للزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة ١٩٧١ .

ـ **مجمع الأمثال** ، للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٩٥٥ .

ـ **مختصر « شرح أمثلة سيبويه** ، للعطار » للجواليقي ، تحقيق الدكتور دفع الله سليمان ، جامعة الملك سعود ، الرياض ١٤١٠هـ .

ـ **المسائل الحلبيات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت ١٩٨٧ .

ـ **المستقصى** ، للزمخشري ، حيدر آباد ١٩٦٢ .

ـ **معاني القرآن** ، للأخفش ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٩٠ .

ـ **المقتضب** ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٩٦٣ .

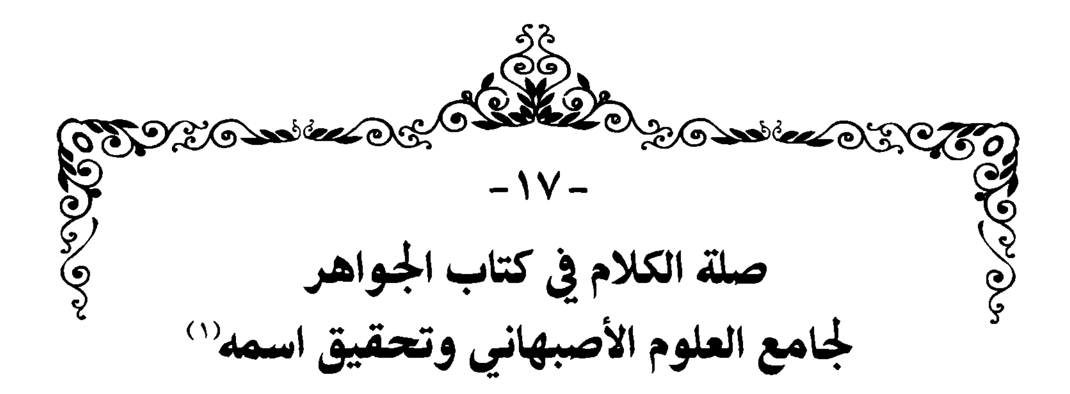
ـ **المقتضب** في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ، لابن جني ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار ابن كثير بدمشق ١٩٨٨ .

ـ **المنصف** ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٥٤ .

ـ **النكت** في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ١٩٨٧ .







-١٧-

صلة الكلام في كتاب الجواهر لجامع العلوم الأصبهاني وتحقيق اسمه[1]

حظي جامع العلوم علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت٥٤٣هـ) بنظرة في تراثه ، نظرها د . محمد عبد المجيد الطويل ، جعلها في مقالته « جامع العلوم الباقولي - نظرة في تراثه ، وتحقيق لبعض القضايا » التي نشرت في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة في الجزء الأول من المجلد الثاني والأربعين ، الصادر في المحرم ١٤١٩هـ/ مايو (أيار) ١٩٩٨م ، ووقفت عليها في أيلول (سبتمبر) من هذا العام ١٩٩٩م .

وسأتناول بعض القضايا التي اشتملت عليها المقالة وأشياء أُخر ، جعلت الكلام فيها في المسائل الآتية :

١ - الجواهر ، لجامع العلوم - تحقيق نسبته واسمه .

٢ - بطلان الشك في نسبة الجواهر [المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج] إلى صاحبه جامع العلوم .

٣ - قضية عَدِّ اسم الفعل رابعاً لأقسام الكلام الثلاثة ، وكلام لجامع العلوم في إبطالها .

٤ - فائدة جديدة في تحقيق اسم الجواهر الكامل .

٥ - أثران من آثار جامع العلوم ، وبطلان نفي نسبتهما إليه .

---

(١) نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، المجلد ٤٣ ، الجزء ٢ ، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م . [وانظر ما سلف من الكلام في الجواهر في هذا السفر ص ١٠٤ - ١٢٨] .



١
الجواهر لجامع العلوم ـ تحقيق نسبته واسمه

ألمَّ د . الطويل في مقالته بترجمة جامع العلوم ، ثم وجّه نظره إلى كتابه « الجواهر » المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » ، فقال [ص١٩٠ من مقالته] : « وجاء المرحوم الأستاذ أحمد راتب النفاخ فدفع هذه النسبة إلى الزجاج ، ونسبه لجامع العلوم الباقولي ، ودفع هذه التسمية (إعراب القرآن) وسمّاه الجواهر ، وذلك بالرجوع إلى كتاب آخر للمؤلف هو (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات)[١] . . . وأتى رحمه الله بإشارات من الكتابين تدعم رأيه ، ولا زيادة عليها لمستزيد » اهـ .

ثم قال الدكتور عقب ذكره تحقيقي لكتاب « كشف المشكلات وإيضاح المعضلات » ، ودراستي له في رسالة جامعية نلت بها شهادة الدكتوراه من جامعة دمشق عام ١٩٨٧م ، وطباعة الكتاب في مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٩٥م = قال يعني ما قلته في رسالتي في كتاب « الجواهر » : « انتهى فيها إلى ما انتهى إليه الأستاذ النفاخ من نسبة الكتاب للباقولي ، حيث قال عن نسبة الكتاب للزجّاج أو لمكي[٢] : دفع هذه النسبة أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ بما لا مزيد عليه ، وصحَّح نسبة الكتاب إلى صاحبه جامع العلوم ، ورجَّح أن يكون اسمه الجواهر . ثم ذكر الأدلة التي ذكرها المرحوم النفاخ ، وزاد عليها ما اجتمع لديه في أثناء دراسته للكتاب .

وبعد ذلك قام الدكتور نبوي عشماوي بتحقيق الكتاب نفسه ، وحصل به على الدكتوراة من كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٩١م ، وقد انتهى فيها ـ أيضاً ـ إلى ما انتهى إليه المرحوم الأستاذ النفاخ وذكر نصوصاً من الكتابين تقطع بأن صاحبهما واحد .

---

(١) علق د . الطويل هنا بقوله : كان الكتاب وقتها مخطوطاً .

(٢) بل عن نسبة الكتاب إلى مكي ، أما نسبته إلى الزجاج فقد كان الأستاذ الأبياري قد دفعها ، انظر مقدمة تحقيق كشف المشكلات ص٤١ .



هذه هي الدراسة التي قطعتْ بأن كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج ليس له ولا لمكي بن أبي طالب . . . وإنما هو لجامع العلوم الباقولي علي بن الحسين الأصبهاني . وهي كما رأينا تبتدىء بالمرحوم النفاخ وتنتهي إليه ، فهو أبو عذرتها ، كما يقولون ، والدارسان اللذان جاءا بعده مستفيدان منه » . انتهى كلام الدكتور الطويل ، وعلق في الهامش بقوله : « نقول هذا وفاء للمرحوم الأستاذ النفاخ واعترافاً بالفضل في زمن عزّ فيه الوفاء والفضل » اهـ .

لمَ ذكر الدكتور الوفاء والاعتراف بالفضل ههنا ؟ هل ادّعى من أخذ كلام الأستاذ النفاخ أو أفاد منه الكلام لنفسه؟ أيعرِّض بالدكتور نبوي؟ أَوَ لم يصرح د . نبوي بنقله ما نقل عن الأستاذ النفاخ ، فيقول د . الطويل ما قال ؟! لست أدري ، ولم أعرف أن د. نبوي اشتغل بالكتاب إلا من كلام د. الطويل في هذا الموضع من المقالة.

فالدكتور الطويل بلا ريب لا يعنيني البتة ، لأنه نقل كلامي المذكور قبل قليل : « دفع هذه النسبة أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ بما لا مزيد عليه . . . » ، ومثلي لا يُنَبَّه على ذلك أو نحوه لأنه ينزه نفسه عما لا يليق ، فكيف والعلامة النفاخ أستاذي الذي لازمته أيّ ملازمة ، سبعة عشر عاماً وأنا أقرب الناس إليه ، وأحفظهم لذِمامه ، وأوفاهم له . يعلم هذا من يعلمه من أصحابه ، رحم الله أستاذنا الشيخ أبا عبد الله أحمد راتب النفاخ ريحانة الشام وخزانة علمها وعلامة العربية فيها رحمة واسعة . وهو الذي أشار عليّ بتحقيق كشف المشكلات ودراسته ، وتفضل علي بمصورة عن مخطوطته التي كانت بحوزته[١] . ولن أبرح على ذكره والتحدث بفضله عاكفاً ما دمت حيّاً .

وقول د. الطويل فيما نقلته من كلامه السالف يعنيني : « ثم ذكر الأدلة التي ذكرها المرحوم النفاخ وزاد عليها ما اجتمع لديه في أثناء دراسته للكتاب » = يوهم ظاهره أني ذكرت ما استدل به الأستاذ النفاخ وما زدته حيث قلت ذلك في مقدمة تحقيق « كشف المشكلات » ، وليس الأمر كذلك . ولفظي في مقدمتي [ص : ٤١]:

---

(١) انظر مقدمة تحقيق كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ص٨٦ ، ومقدمة تحقيق « ما تلحن فيه العامة في التنزيل » لجامع العلوم ، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج٧٤ ج١ عام ١٩٩٩م .



« وفصّلت في الدراسة المطولة [أصل الرسالة الجامعية] القول فيه ، فذكرت الأدلة التي ذكرها أستاذنا في تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى صاحبه جامع العلوم ، وزدت ما اجتمع لدي في ذلك ، وقطعت بأن اسمه الجواهر » اهـ .

ثم بُعِثْتُ على الكتابة في ذلك ، فكتبتُ مقالة سميتها : « كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج هو كتاب الجواهر لجامع العلوم الأصبهاني » نشرت[١] بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج٦٦ ج١ عام ١٩٩٠م ، وكان كتاب « كشف المشكلات » تحت الطبع في المجمع ، وكنت قد سلمته إليه عام ١٩٨٨ ، وتطاول زمان طبعه . وقد قرأها أستاذنا النفاخ وسرّ بها وكان عنها راضياً .

ومما قلته ثمة[٢] ما أنا ناقلُه لتحقيق نسبة هذا الكتاب إلى جامع العلوم ، ولصلته بما استجد من أمر اسمه :

« أما نسبته إلى الزجاج فقد دفعها الأستاذ الأبياري في الفصل الذي عقده لمؤلف الكتاب في آخر المطبوع ٣/١٠٩٦ ـ ١٠٩٨ ، وما ذكره حق صحيح . ثم رجّح أن يكون مؤلف الكتاب مكي بن أبي طالب القيسي ، فترجمه . وهو قول مدفوع لا يثبت على النظر .

وقد تصدى **أستاذنا شيخ العربية في بلاد الشام العلامة أحمد راتب النفاخ لهذا الكتاب في مقالتين فذَّتين** نشرهما في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، الأولى في المجلد ٤٨ ج٤/ ٨٤٠ ـ ٨٦٣ عام ١٩٧٣م ، والثانية في المجلد ٤٩ ج١/ ٩٣ ـ ١١٢ عام ١٩٧٤م .

عقد أولاهما لتحقيق نسبة الكتاب ، ودفع فيها نسبته إلى مكي بما لا مزيد عليه . وكان ـ حفظه الله ـ خطر له أن يكون مؤلف الكتاب أبا الحسن علي بن الحسين بن علي الأصبهاني الباقولي ، المعروف بـ « جامع العلوم » (ت٥٤٣هـ) ، ووجد له شواهد تقوِّيه ، ثم لما وقف على كتاب الكشف . . . لجامع العلوم طالعه « بأمور

---

(١) [وقد سلفت في هذا السفر ص ١٠٤ ـ ١٢٨] .

(٢) كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج هو الجواهر لجامع العلوم الأصبهاني ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج٦٦ ج١/ ١٩٩٠م ، ص٧٨ فما بعدها .



تقطع الشك باليقين ، وتدل دلالة لا تعلق بها شبهة أن مؤلفه هو مؤلف الكتاب الآخر أيضاً »[١] ، فذكر أربعة أمور تكره كل قارىء لكلامه على التسليم بما قال .

وعقد ثانية المقالتين لتحقيق اسم الكتاب ، وقال في صدرها :

« . . . وأغلب ظني أن اسمه الصحيح « الجواهر » . وذلك أني رأيت مؤلفه أكثر في الكشف من الإحالة على كتاب له بهذا الاسم ، وكلامه يدل على أنه معقود بأبواب ، وكل ما أحال عليه من أبوابه ومسائله مما اشتمل عليه هذا الكتاب . . . » ، فذكر أحد عشر نصّاً ، ثم قال : فالأرجح عندي أن هذا المطبوع إنما هو الجواهر »[٢] .

فصاحب هذا الكتاب هو جامع العلوم يقيناً ، واسمه الصحيح الجواهر على الأرجح عند أستاذنا .

وقد حُبِّب إليَّ جامع العلوم . . . وكتبت عنه دراسة شاملة وحققت كتابه الكشف[٣] . . . ، وفصَّلت القول في كتابه الجواهر ، وقطعت في دراستي له أنه هو هذا الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج . . .

مضت سنوات عديدة على ذاك الكلام النفيس العالي الذي كتبه الأستاذ النفاخ بأسلوبه المحكم المتميز ، وسُنَيَّات على ما كتبتُه في رسالتي . وما كنت أنوي نشر شيء في هذا الباب ـ أعني تحقيق نسبة الكتاب واسمه ـ لأن ما انتهيت إليه يوافق جلّ ما انتهى إليه الأستاذ ، وناهيك بكلامه .

ثم وقفت في رمضان من هذا العام[٤] ١٤١٠هـ/ أيار ١٩٩٠م على الكتاب مطبوعاً طبعة ثالثة عام ١٩٨٦م، وهي مصورة عن الأولى وعنوانها هو عنوانها ونصُّها

---

(١) المقالة الأولى ص٨٥ .

(٢) المقالة الثانية ص٩٣ ، ١٠٩ .

(٣) انظر « الكشف لجامع العلوم الأصبهاني ـ تحقيق ودراسة » ، رسالة جامعية نلت بها شهادة الدكتوراة في النحو والصرف ، من جامعة دمشق عام ١٩٨٧م . ثم طبع الكتاب مع مقدمة مختصرة من الدراسة بمجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٩٥م .

(٤) هو تاريخ نشر البحث السالف ذكره ، انظر السفر الأول ص ١٠٧ ، وانظر ح٢ ثمة .



هو نصها ، وكلام المحقق الأستاذ الأبياري في خاتمة الجزء الثالث في الكلام على نسبة الكتاب هو كلامه الأول . لكنه لم ير إخلاء هذه الطبعة من فائدة ما ، فقال : « غير أن هذه الأبيات الثلاثة الفائية القافية التي جاءت في المقدمة ولم يعزُها المؤلف لقائل . . . ثم ألمَّ بما ذكره الأستاذ النفاخ في مقالته الأولى . . . ولم يبين رأيه فيه . . . ثم تلا كلام الأستاذ الأبياري هذا ما كان في الطبعة الأولى ، وهو ترجمة مكي الذي رجح الأستاذ الأبياري أنه مؤلف الكتاب وكأن شيئاً لم يكن ، سبحان الله .

إن موقف الأستاذ الأبياري من كلام الأستاذ النفاخ عجيب غريب يعسر تفسيره . فلو كان قانعاً به لوجب أن يغير أشياء كانت في الطبعة الأولى ، ويترجم جامع العلوم ، ويحذف ترجمة مكي و . . . ، وكان ينبغي أن يكون له شأن آخر إن كان لم يرضه ولم يقنع به .

جاء الكتاب في طبعته الثالثة ، وصنيع الأستاذ الأبياري فيها ليذكّراني بما طويته من أمر الكتاب وليلحّا عليّ في نشره .

فذكرت في مقالتي هذه في تحقيق نسبة الكتاب واسمه ما اجتمع لدي في هذا الباب من أمور تقطع بأن مؤلفه هو جامع العلوم ، ومن نصوص تقطع بأن اسمه الجواهر ، فيها ما ذكره الأستاذ النفاخ ، وفيها ما لم يذكره . . . وقد اختلفت جهتا الكلام في تحقيق اسم الكتاب ، فالكلام عند الأستاذ مبني على الرجحان ، وهو عندي مبني على القطع واليقين .

تحقيق النسبة :

أما أن يكون مؤلف هذا المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » هو مؤلف « الكشف » و« شرح اللمع » جامع العلوم الأصبهاني = فهو ما تحققه وتدل عليه دلالة قاطعة لا يأتيها الشك أربعة أمور[١] :

الأمر الأول : ـ وهو أبيَنُها دلالة ـ : إحالة صاحب الكشف وشرح اللمع [في بسط كثير من المسائل على كتب من كتبه أُحيل عليها في هذا المطبوع بما يدل على

---

(١) ذكرها الأستاذ النفاخ .



أنها من كتب صاحبه أيضاً ، بل إن عبارات الإحالة عليها فيها كثيراً ما تكون متطابقة أو متقاربة . وجملة ذلك أربعة كتب ، وهي « الاستدراك على أبي علي » ، و« البيان في شواهد القرآن »، و« الخلاف بين النحاة »، و« المختلف »][١] . . . [فذكرتها].

الأمر الثاني : تطابق الكلام على غير قليل من الآي والمسائل المتعلقة بها في الكشف وهذا المطبوع تطابقاً تامّاً ، وتقاربُه في كثير من ذلك [تقارباً يتجاوز التشابه العارض ويقطع بأن الكتابين من تأليف رجل واحد ، بيد أنه قد يبسط في أحدهما معنى أجمله في الآخر ، أو يجمع في موضع من أحدهما ما فرقه في مواضع من الآخر ، تبعاً للمنهج الذي أخذ به في كل منهما][٢] . . . [فذكرت أمثلة لذلك] .

الأمر الثالث : كناية المؤلف في كتبه عن أبي علي الفارسي بـ « الفارس » و« فارسهم » ، وتعبيره عن بعض الأعلام بغير المشهور المتعارف عليه . . . [فذكرت أمثلة لذلك] .

الأمر الرابع : نَبْزُه بعض أهل العلم بقوله « شارحكم » أو « شارحهم » أو « الشارح » أو « الشارحان »، وتحاملُه عليه وعلى من يذكره بنسبته « الرازي » . . .

هذه الأمور الأربعة التي ذكرناها تقطع بأن مؤلف الكشف وشرح اللمع ـ وهو جامع العلوم الأصبهاني ـ هو مؤلف الكتاب الآخر المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب للزجاج » .

أما اسم هذا الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، فهو « الجواهر » من غير شك . وذلك أني رأيت المؤلف في الكشف يحيل في غير موضع منه على كتاب له بهذا الاسم [معقود بأبواب ، وكل ما أحال عليه من أبوابه ومسائله مما اشتمل عليه هذا الكتاب][٣] . وهذا جميع[٤] ما وقفت عليه من ذلك . . . [فسقت ستة عشر موضعاً منه ، ثم قلت عقبها] :

---

(١) عن الأستاذ النفاخ بتصرف [مجلة المجمع ، مج ٤٨/ ٨٦١ـ٨٦٢] .

(٢) عن الأستاذ النفاخ بتصرف [مجلة المجمع ، مج٤٨/ ٨٥٠] .

(٣) عن الأستاذ النفاخ بتصرف [مجلة المجمع ، مج٤٩/ ٩٤] .

(٤) ذكرها الأستاذ النفاخ جميعًا إلا النصوص ذوات الأرقام ٣ ، ٤ ، ٨ .



تلك ستة عشر موضعاً من الكشف أحال فيها المؤلف على كتابه الجواهر ، وكل ما أحال عليه من أبوابه ومسائله قد جاء في هذا الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن . إن هذه النقول تحمل على القطع بأن الاسم الصحيح لهذا المطبوع باسم إعراب القرآن إنما هو « الجواهر » بلا ريب . وهو ما قلناه في صدر كلامنا .

ولا يقدح في القطع بذلك أن لجامع العلوم كتاباً آخر اسمه « نتائج الصناعة » أحال عليه في ثلاثة مواضع من «الكشف»، وهو أيضاً معقود بأبواب ، يشبه ما سماه المؤلف منها أبواباً من «الجواهر» ؛ فينشأ احتمال ـ وإن كان في غاية البعد والضعف ـ أن ربما كان هذا المطبوع هو « نتائج الصناعة » . فهما كتابان بينهما تقارب ، والذي بين أيدينا ـ وهو المطبوع باسم إعراب القرآن ـ هو الجواهر . . . » اهـ .

هذا ما رأيتُ ذكره مما قُلتُه في رسالتي الجامعية وجعلته في مقالتي عن الجواهر . وما قلته فيها هو ما ألمحت إليه في مقدمة تحقيق « كشف المشكلات » [ص٤١ منها] : « وفصلت في الدراسة المطولة القول فيه ، فذكرت الأدلة التي ذكرها أستاذنا في تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى صاحبه جامع العلوم ، وزدت ما اجتمع لدي في ذلك ، وقطعت بأن اسمه الجواهر » اهـ . وستأتي فائدة جديدة في تحقيق اسم الكتاب .

٢

بطلان الشك في نسبة الجواهر

[المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج]

إلى صاحبه جامع العلوم

قال د . الطويل [ص١٩١ ـ ١٩٢ من مقالته] كلاماً غريباً خطيراً من كل وجه ، قال : « وعند قراءتي للكتاب وقفت أمام جملة تثير مشكلة كبيرة ، وتنفي نسبة الكتاب للباقولي ، أو على الأقل تضع حولها جملة من الشكوك ، وهذه الجملة ـ للأسف ـ لم يلتفت إليها الأستاذ النفاخ ، ولا الدكتور الدالي ولا الدكتور نبوي ، هذه الجملة جاءت في الجزء الأول ص١٤١ ، حيث الباب عنوانه « باب ما جاء في

التنزيل من الأسماء التي سميت بها الأفعال . وهي أبواب ذكرها سيبويه نحو صه ومه ورويد والنجاء وإياك وعليك وهاك وهلم ، كما تراه في الكتاب ، فهذه كلها أسماء سميت بها الأفعال . وقد أبطلنا قول من قال : هي قسم رابع في غير كتاب من كتبنا » .

قال أيضاً : « هذه الإشارة إلى أن اسم الفعل نوع رابع ، لا يدخل في التقسيم الثلاثي للكلمة ، لم ترد في الدرس النحوي قبل القرن السابع الهجري ، فيما أعلم » ، ثم قال : « والمتأخرون الذين ذكروها يتفقون على نسبتها لرجل واحد هو أبو جعفر أحمد بن صابر من نحاة القرن السابع . وهذه هي القضية الأولى التي نود تحقيقها وإبداء الرأي فيها » . انتهى كلامه باختصار مواضع منه .

ثم مضى د . الطويل في بحثه [ص١٩٢ ـ ٢٠٤ من مقالته] يبحث عن أبي جعفر أحمد بن صابر هذا وقالتِه ، ونقل خلال ذلك قول أبي حيان في كتابه « التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل »[1] : « وأجمع النحويون على أن أقسام الكلام ثلاثة : اسم وفعل وحرف . وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا ، عن صاحبه أبي جعفر بن صابر ، أنه كان يذهب إلى أنَّ ثَمَّ رابعاً ، وهو الذي نسميه نحن « اسم فعل » ، وكان يسميه « خالفة » ، إذ هو ليس عنده واحدًا من الثلاثة . حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة » اهـ .

ثم قال الدكتور [ص٢٠٤ في مقالته] : « **لا شك أن المعلومة التي سقتها تقف عائقاً أمام نسبة الكتاب للباقولي** ، لاتفاق النحاة المتأخرين على نسبتها لابن صابر ، ولنص أبي حيان الذي لا سبيل إلى الشك فيه » ، « فهل ابن صابر هذا رواها عن غيره ، خاصة وأن [كذا] كل التراجم لم تصفه بالنحوي ولا عدّته بين النحاة ، اللهم إلا ما جاء عن السيوطي » اهـ .

وذهل الدكتور عما قاله، فقال بعد هذا [ص٢٠٥ من مقالته]: « وكما ذكرنا [؟]

---

(١) أحال د . الطويل على التذييل والتكميل ١/ ٢٠ في رسالة دكتوراة أعدها مصطفى أحمد حبالة في الأزهر . وقد أخذ د . حسن هنداوي في تحقيقه . وصدر منه جزآن عن دار القلم بدمشق ١٩٩٧م ، وكلام أبي حيان فيه ١/ ٢٢ـ٢٣ .



فإن نصَّ الباقولي لا سبيل إلى الشك فيه ، والرجل ينسبه [أي الرأي] لغيره ، لكن من غيره هذا! وهو متقدم عن [كذا] أبي حيان ؟ لكن مَن صاحب هذا الرأي ؟ هذا ما لم يعرف بعد . أما نسبة الرأي لابن صابر ، فعلى الأقل في النفس منها شيء بعد هذه القرائن المتضافرة ، ولوجودها في كتاب توفي صاحبه ٥٤٣هـ ، أي قبل أبي حيان بقرنين من الزمان ، فلعل ابن صابر (روى) القول ، ونقله إلى المغرب ، وأهمله الناس وأهملوا صاحبه فلم يذكروه . وهناك خاطر آخر يتراءى لي ـ وأظنه صواباً أو قريباً منه ـ وهو أن (واحداً) قال بهذا الرأي ونقله الباقولي ولم يصل هذا الرأي إلى أبي حيان ، ثم جاء ابن صابر وارتأى الرأي نفسه ـ سواء أقرأه عند غيره أم لم يقرأه ـ وزاد ابن صابر بأن [كذا] أطلق عليه اسماً وهو (الخالفة) ؛ لأن الباقولي لم يذكر هذه التسمية أثناء ذكر هذا الرأي ، بهذا يكون الباقولي صادقاً فيما ذكره ويكون أبو حيان صادقاً حين ينسبه لابن صابر » اهـ .

هذا الكلام كما تراه ، ولست أدري كيف قاله الدكتور الفاضل! فهذه العبارة التي أصابها الدكتور في الجواهر [إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/ ١٤١ في الباب السادس منه الذي عقده صاحبه لـ « ما جاء في التنزيل من الأسماء التي سميت بها الأفعال »] ـ وهي : « **وقد أبطلنا قول من قال هي قسم رابع في غير كتاب من كتبنا** » = رآها الدكتور المحقق « تثير مشكلة كبيرة ، وتنفي نسبة الكتاب للباقولي ، أو على الأقل تضع حولها جملة من الشكوك » ، ثم رأى أن المعلومة التي ساقها ـ وهي القالة المروية عن ابن صابر في عدّ اسم الفعل رابعاً لأقسام الكلام ـ « تقف عائقاً أمام نسبة الكتاب للباقولي » ، ثم نقض ذلك بقوله بعدُ : « فإن نص الباقولي لا سبيل إلى الشك فيه . . . ولوجودها في كتاب توفي صاحبه ٥٤٣هـ . . . ونقله الباقولي . . . لأن الباقولي لم يذكر هذه التسمية . . . ، بهذا يكون الباقولي صادقاً فيما ذكره » اهـ .

كيف يكون نص واحد من كتاب صحيحَ النسبة إلى صاحبه الباقولي ولا سبيل إلى الشك فيه ، ويكون مشكوكاً فيه ينفي نسبة الكتاب إلى الباقولي أو يضع حولها جملة من الشكوك في آنٍ معاً ؟! وكيف تقع تلك المعلومة عائقاً أمام هذه النسبة ؟ وكيف



والفعل والحرف ، وذلك قولهم : « صَهْ » ، و« مَهْ » ، « ها » ، و« رُوَيْدَ » ، وأشباهه ؛ فإنّ قولنا : « صَهْ » لا يكون اسماً لأن الكلام مستقلٌّ به ، والاسم الواحد لا يكون كلاماً ، وهذا المعنى يُبْطِلُ كونه حرفاً ، فيبقى أن يكون فعلاً ، ولا يجوز كونُه فعلاً لدخول التنوين عليه في نحو « صَهٍ » و« مَهٍ » .

= فالجواب : **إنّ « صَهْ » اسم للفعل ، وهو داخل في هذه الثلاثة ، وليس بخارج منها لدخول التنوين .**

والتنوين على هذا الحد شيء يختص بالأسماء . وذلك لأن « صَهْ » معرفةٌ ، إذ معناه : اسكتِ الآن و« صَهٍ » نكرة ، إذ معناه : اسكتْ سكوتاً . والتنوين الفارق بين التعريف والتنكير شيء يختص بالأسماء .

بقي أنه لِمَ كان كلاماً مفيداً بنفسه والاسم المفرد لا يكون كلاماً ؟ وإنما كان كذلك لأن « صَهْ » اسم « اسكت » و« اسكت » جملة غير مفرد ، فكذلك « صَهْ » بمنزلته . فكما أنّ في « اسكتْ » ضميراً للفاعل ، وتقديره : اسكت أنت ، فكذا « صَهْ أنت » .

ويدل على أن هذا النوع أسماءٌ دخولُ الألف واللام في قولك « النجاءك » بمعنى انجُ ، والألف واللام من خصائص الاسم » اهـ .

فهذا الذي ألمع إليه في « الجواهر » : أنه أبطل قول من قال إن أسماء الأفعال قسم رابع في غير كتاب من كتبه ـ قد بسطه في هذا الكلام الذي نقلته من كتابه « شرح اللمع » .

هذا ، ولأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) كلام قاله في كتابه « شرح عيون الإعراب »[١] ، بيَّن فيه لمَ قيل : إن الكلام ثلاثة أقسام ، ولا رابع لها ـ وإن لم يذكر اسم الفعل وخروجه عن أقسام الكلام الثلاثة عند زاعم ذلك ، إن كان = قال :

---

(١) شرح عيون الإعراب ، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي ، بتحقيق د . عبد الفتاح سليم ، دار المعارف ، مصر ١٩٨٨م ، ص٤٥ منه .



قال الدكتور هذا هنا ، وقال بعدُ [ص٢٠٨ في مقالته] ، وهو يذكر كثرة إحالة جامع العلوم في الكتاب من كتبه على غيره منها : « والأمر كذلك بالنسبة للجواهر ، ذكر فيه الاختلاف والاستدراك والبيان والتتمة وغيرها » ، فهو مسلِّم بأن هذا الكتاب هو الجواهر لجامع العلوم!! لست أدري كيف استقام له اليقين والشك في شيء واحد في موضوع واحد!!

ولست أدري أيضاً كيف قال الدكتور [ص١٩١ من مقالته] : « وهذه الجملة ـ للأسف ـ لم يلتفت إليها الأستاذ النفاخ ، ولا الدكتور الدالي ، ولا الدكتور نبوي . . . » اهـ ؟ كيف عرفت هذا يا دكتور ولم الأسف يا أخي ؟ ولست أرى له موضعاً ههنا . وقد وقفتُ على هذه العبارة وأعلمتُ عليها في الكتاب ، وقيدتها حيث أقيد فوائد مستخرجة من كتب العربية وغيرها . وهي لا تثير شيئاً إلا الإغراء بالوقوف على كلام جامع العلوم في إبطال هذا القول في كتبه ، وربما أغرت بمزيد من التتبُّع لكلامهم فيه . وهي لذلك لم تثر هذه المشكلة التي رآها الدكتور فيها ثم ذهب يتتبعها . ولهذا لم يقف عندها أستاذنا العلامة النفاخ ولا كاتب هذه الكلمات ولا الدكتور نبوي فيما وقف عليه د . الطويل من كلامه [بادي الرأي] .

ونسبة الكتاب إلى جامع العلوم حقَّقَتْها ودلت عليها دلالة قاطعة لا يأتيها الشك أربعة أمور ، ذكرت في موضعها قبل قليل ، وهو كتابه الجواهر (انظر ما سلف ، وستأتي فائدة جديدة في تحقيق اسمه) .

***

٣

قضية عَدِّ اسم الفعل رابعاً لأقسام الكلام الثلاثة ، وكلامٌ لجامع العلوم في إبطالها

كيف حملتْ قضية عَدِّ اسم الفعل رابعاً لأقسام الكلام الثلاثة الدكتورَ الفاضل على ما حملته ، وهو لم يطلع إلا على كتب ذكرها ؟ أما كان يجب عليه أولاً أن ينظر



في عبارة جامع العلوم « وقد أبطلنا قول من قال هي ـ أي أسماء الأفعال ـ قسم رابع في غير كتاب من كتبنا » ، فينظر في ما انتهى إلينا من كتبه ، ثم ينظر ثانياً في المظان التي ذكرت هذه المسألة ؟ فإن لم يكن بين يديه شيء من كتب جامع العلوم ، ولم يصب لهذه المسألة ذكراً في الكتب المؤلفة قبل المائة السابعة التي كان ابن صابر الذي عُزي هذا الرأي إليه في كتب المتأخرين أحدَ رجالها = توقَّف ، فإن هذا موضع يحسن فيه الوقف .

ولجامع العلوم في هذه المسألة كلام قاله في « شرح اللمع »(١) في شرح قول ابن جني في اللمع : « الكلام كله ثلاثة أضرب . . . » ـ أبطل به أن يكون لأقسام الكلام الثلاثة رابع ، ولم يسمِّ قائلاً به ، قال :

« فإن قيل : إن الكلام يتركّب من شيئين : فعل واسم ، كقولك « قام زيدٌ » واسم واسم ، كقولك « زيدٌ قائمٌ » ، فلم قال : « ثلاثة أضْرُبٍ » وقد أريناك من شيئين ؟

= فالجواب : إنَّ في الكلام [١/١] مضمراً ، وتقديره : ألفاظ الكلام كلّه ثلاثة أضْرب ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ؛ كما قال الله تعالىٰ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [سورة يوسف : ٨٢] ، أي أهل القرية ، فكذلك ههنا عَنَى أن الكلام يتركب ـ إذا أفاد ـ من الثلاثة ، على معنى أنه لا يوجد لهذه الثلاثة رابع ، ويتركب من شيئين من جملة الثلاثة .

فإن قيل : ومن أين لكم أن تقولوا : إن الكلام ثلاثة أضربٍ ؟ وهل أدرك أحدٌ جميع كلام العرب حتى يجوز له القطع والبتات أنه على ثلاثة أضربٍ ؟

= فالجواب : إنّ هذا الكلام عبارة عن المعنى . والمعنى شيء يشترك فيه جميع الناس ؛ فما من معنى يمكن أن يُعبَّر عنه بكلمة إلا رجعت تلك الكلمة إلى هذه الثلاثة ، وهذا معقول .

فإن قيل : ليس الأمر كذلك ؛ لأنا قد وجدنا في كلامهم أشياء خارجة عن الاسم

---

(١) مخطوطة ـ دار الكتب الشعبية بصوفيا في بلغاريا ، برقم ١٨٦٣ . op ، اللوح١ .



« مسألة : ويقال : لم زعمتم أن الكلام ثلاثة أشياء ؟ وما أنكرتم أن يكون أكثر من ذلك أو أقلّ ؟

والجواب أننا قد اعتبرنا جميع الأشياء واستقريناها فوجدناها لا تخلو أن تكون ذاتاً أو حدثاً للذات أو واسطة بينهما . فالاسم عبارة عن الذات ، والفعل عبارة عن الحدث ، والحرف عبارة عن الواسطة بينهما ، **ولم نجد قسماً رابعاً** ، **فلما كان كذلك حكمنا بأن الكلام ثلاثة** .

وجواب ثانٍ ، وهو أننا وجدنا في الكلام ما يخبر عنه وبه فسميناه اسماً ، ووجدنا ما يخبر به ولا يخبر عنه ، فسميناه فعلاً ، ووجدنا فيه ما لا يخبر عنه ولا به فسميناه حرفاً ، **ولم نجد قسماً رابعاً** ، **فحكمنا بأن الكلام ثلاثة** .

وجواب ثالث ، وهو أن **جميع المعاني يعبَّر عنها بهذه الأشياء الثلاثة** ، **فعلم أنه لا رابع لها** ، فقطعنا بذلك وجعلناه أصلاً يرجع إليه ويعتمد عليه » اهـ .

فالكلام في هذه القضية : أن لأقسام الكلام الثلاثة رابعاً هو اسم الفعل قد كان قبل جامع العلوم (ت٥٤٣هـ) ، فأبطل في كتابه « شرح اللمع » هذا القول[١] ، وألمع إليه في الجواهر ، ومن بعدُ سماه ابن صابر « الخالفة » . هذه هي المسألة كما ترى . ولعل بعض من يعنى بها يتصدى للكتابة فيها .

٤

فائدة جديدة في تحقيق اسم الجواهر الكامل

من تمام الكلام في « الجواهر » ذكرُ فائدة تتصل بتحقيق اسمه ، رأيت أن أذكرها في هذا الموضع .

وذلك أني عرفت بعد طباعة « كشف المشكلات وإيضاح المعضلات » أن رجلين وقفا على الجواهر ونقلا منه :

---

(١) سواء أكان ذلك مذهباً لمن قال به أم كان ذكره خلال شرح أقسام الكلام من تمام الكلام فيها .



أولهما : عز الدين الحسن بن عبد المجيد المراغي (ت٦٦٦هـ) ، وسماه « جواهر القرآن » . ذكره في كتابه « المنخّل في شرح أبيات المفصل » ، قال : « وقد جوَّز جامع العلوم الأصبهاني في جواهر القرآن حذف حروف العطف في مواضع كثيرة » اهـ . وما ألمع إليه المراغي هٰهنا مذكور في الجواهر [إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج] ٣/٨٠٣ في الباب الثاني والخمسين الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من حذف واو العطف » . والفضل في وقوفي على هذا الموضع من المنخل لتلميذي الأستاذ رمضان أيوب الذي يعدّ رسالة الماجستير في تحقيق المنخل ودراسته[١] . وكان ذلك عام ١٩٩٨م في شهر آذار منه ، أظن .

وثانيهما : ابن الحنبلي رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف (ت٩٧١هـ) ، وسماه « **جواهر القرآن ونتائج الصنعة** » . فقد نقل منه في كتابه « بحر العوام فيما أصاب فيه العَوَامّ » ص١٥٨ ، قال : « وقيل في قوله تعالىٰ : ﴿ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلۡعِيرُ إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ ﴾ [سورة يوسف : ٧٠] : تقديره : أئنكم ؟ لأنه في الظاهر يؤدي إلى الكذب . وقيل : أراد : سرقتم يوسف من أبيه لا أنهم سرقوا الصاع . قال الأستاذ النحوي أبو الحسن علي بن الحسين الأصفهاني الحنفي الملقب بجامع العلوم في كتابه الموسوم بـ « **جواهر القرآن ونتائج الصنعة** » : وهذا سهو لأن إخوة يوسف لم يسرقوا يوسف ، وإنما خانوا أباهم فيه وظلموه . قال : . . . » اهـ . وقد جاء هذا الكلام في الجواهر ١/٣٥٣ . ونقل منه في كتابه « ربط الشوارد في حل

(١) ذكر د . عبد الرحمن العثيمين في مقدمة تحقيقه للتخمير ـ وهو شرح صدر الأفاضل الخوارزمي للمفصل ـ ص٥٦ أنه قد تعاون على تأليف المنخل أحمد بن أحمد بن عطاء البخاري ؟ وشيخه عز الدين المراغي ٦٦٦هـ ، وذكر أنه وقف على ثماني نسخ خطية منه [؟] ، وعنه ذكرت سنة وفاة المراغي ، وعن الأستاذ رمضان ذكرت اسمه .

[كتبت هذا يوم الجمعة ١٤ جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩/٩/٢٤م . ثم وقفت صباح يوم الخميس الخامس من رجب ١٤٢٠هـ = ١٤/١٠/١٩٩٩ على « دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية » فوجدت في ٢/١٨٨ منه الرسالة ذات الرقم ٩٧٤٤ وهي « المنخل في إعراب أبيات المفصل لعز الدين المراغي وجلال البخاري » دراسة وتحقيق ، وهي رسالة دكتوراة أعدها سليمان بن عبد الرحمن الحمود بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (بلا تاريخ)] .



الشواهد » ص١٦٠ ، قال : « وقد جعل بعضهم الاستيقاد في الآية المذكورة [الآية ١٧ من سورة البقرة] متعدياً إلى مفعولين ، وقال : إن التقدير : كمثل الذي استوقد صاحبه ناراً ، فحذف المفعول الأول . وهذا القول قد نقله الشيخ نور الدين الأصفهاني في كتابه « **جواهر القرآن ونتائج الصنعة** » اهـ . وقد جاء هذا الكلام في الجواهر ٢/ ٤٠٥ .

والفضل في وقوفي على كلام ابن الحنبلي في كتابيه مصروف إلى أخي المحقق الدكتور زكريا سعيد علي ، عضو هيئة التدريس بقسم البلاغة والنقد الأدبي بكلية دار العلوم ، بجامعة القاهرة . فقد نقل كلامه فيهما وضمَّنه رسالته إليَّ بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٧م ، وقال في آخرها : « ويتبيَّن من هذا النقل أن (جواهر القرآن ونتائج الصنعة) كتاب واحد وليسا كتابين مستقلين »[١] اهـ .

فقلت[٢] : « وعلى ما قاله . . . أنّ (جواهر القرآن ونتائج الصنعة) كتاب واحد وليسا كتابين مستقلين ، وهو ما صرَّح به كلام ابن الحنبلي = فإن إحالة جامع العلوم في كشف المشكلات على « الجواهر » و« نتائج الصناعة » يكاد يجعل ذلك مما يعسر قبوله إلا بتأويل إن لم يكن يدفعه . فقد أحال جامع العلوم في كشف المشكلات على كتابه الجواهر في سبعة عشر موضعاً (ينظر جزء الفهارس ص١٧١) ، وأحال على كتابه نتائج الصناعة في كشف المشكلات ص٧٢٦ ، وأحال فيه عليه ص٧٣١ ، ٧٤٢ ، وذكره فيهما باسم « النتائج » . وليس من المعهود فيما أعلم أن يحيل مؤلف على كتاب واحد له باسمين مختلفين مثل الجواهر ونتائج الصناعة .

[وقد قال أستاذنا النفاخ رحمه الله في مقالته الثانية[٣] : « وربما عنّ للناظر فيما قدمت أن يتساءل : أوَ لا يحتمل أن يكون الجواهر والنتائج كتاباً واحداً يشتمل اسمه

---

(١) انظر ما سلف في الكلام على الجواهر ، وذكرت ثمة أنهما كتابان بينهما تقارب .

(٢) في رسالة أرسلتها إلى الدكتور زكريا بتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٩٨م .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج٤٩ ج١ عام١٩٧٤م .



الكامل على كلا اللفظين ، فلما اختصر المؤلف هذا الاسم في الإحالة عليه سماه بهذا تارة وبذاك أخرى . . . » ، ثم قال : « يُبعد هذا التأويل أنه لم تجر العادة ـ فيما أعلم ـ بمثل ذلك . وأظهر منه وأقرب أن يكون الجواهر والنتائج كتابين متقاربين » اهـ][١] .

ثم إنّ بين « الجواهر » و« نتائج الصناعة » فيما ظهر لي اختلافاً ، وذكر المؤلف في أحدهما ما لم يذكره في الآخر ، وإن كانا متقاربين . فقد أحال جامع العلوم في « كشف المشكلات » صفحة ٧٢٦ على « نتائج الصناعة » في كلامه على الآية ٧١ من سورة الإسراء ، ولم تذكر هذه الآية في الجواهر . وأحال على « النتائج » في « كشف المشكلات » ص٧٣١ ، ونص ثمة أنه ذكر فيه آيتي سورة الإسراء : ٧٧ ، والنحل : ٣٨ ، ولم تذكر الآيتان في الجواهر[٢] .

ولست أدري ما تفسير هذا ، كيف يكون اسم الكتاب الذي نقل منه ابن الحنبلي جواهر القرآن ونتائج الصنعة ، وصاحبه جامع العلوم يذكره في الكشف على أنه كتابان « الجواهر » و« نتائج الصناعة » ، وفي النتائج أشياء نص جامع العلوم على أنها فيه ولم تذكر في الجواهر .

فقال د . زكريا[٣] : « أما بخصوص عنوان الكتاب فنصُّ ابن الحنبلي في « بحر العوام » قاطع بأنه « جواهر القرآن ونتائج الصنعة » . . . أما . . . عدم وجود بعض المواضع التي أشار إليها جامع العلوم في كتاب « نتائج الصنعة » في كتاب « الجواهر » [الذي] بين أيدينا مثل آيتي الإسراء والنحل[٤] ، فهذا لا يقدح القدح الكبير في أنهما كتاب واحد . . . لا يمتنع . . . أن تكون النسخة التي بين أيدينا

---

(١) لم أذكر كلام أستاذنا النفاخ في رسالتي إلى الأخ الدكتور زكريا .

(٢) انظر مقالتي « كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج هو كتاب الجواهر لجامع العلوم الأصبهاني » مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج٦٦ ج١ ص١٠٥ـ١٠٦ . [وقد سلفت ص ١٠٤ـ١٢٨] .

(٣) في رسالته إليَّ بتاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٩٨م ، وحذفت ما لم أر ذكره وجعلت موضعه نقطاً .

(٤) بل آيتي سورة الإسراء ٧١ ، ٧٧ ، وآية سورة النحل ٣٨ .



سقط منها ما أشرتَ إليه وثبت في نسخة أخرى[١] ، ولاسيما أنهما نصان[٢] فقط .
أما أنه من الغريب أن يذكر المؤلف كتابه باسمين مختلفين وأن ذلك ليس معهوداً ، ففي رأيي أن هذا ليس من الغريب . . . وقد مرّ بي مثل هذا الصنيع لغير واحد من أهل العلم الكبار الراسخين ، وقد أصابني بعض الدهش لذلك أول مرة ، رأيت ذلك عند السيوطي وفي بعض كتب ابن القيم وابن تيمية وغيرهم ، وأرجو أن أوافيك بهذا ليطمئن قلبك » اهـ .

قلت[٣] : « ما ذكره . . . أولاً وثانياً : أن نص ابن الحنبلي قاطع في أن « الجواهر » و« النتائج » كتاب واحد اشتمل عليهما اسم الكتاب التام « جواهر القرآن ونتائج الصنعة » أو الصناعة [كما في كشف المشكلات ٧٢٦ في ذكر النتائج] = موضع تسليم مني . لكنني ما أزال متوقفاً في تفسير إحالة جامع العلوم في « كشف المشكلات » على كتاب سماه « الجواهر » في ١٧ موضعاً ، وسماه نتائج الصناعة في ٣ مواضع إن كانا كتاباً لا كتابين » اهـ .

وعلى أن أخي د . زكريا لم يوافني بأسماء الكتب التي يشتمل اسمها الكامل على لفظين اختصرت أسماؤها في الإحالة عليها ، فسُميت بهذا اللفظ تارة وبذاك أخرى = فإنني مطمئن إلى قوله . وصار القول بأن اسم كتاب جامع العلوم هذا هو « **جواهر القرآن ونتائج الصنعة** » **[أو الصناعة]** = راجحاً رجحاناً قويّاً . فنصُّ ابن الحنبلي في كتابه قاطع بأن هذا اسمه الكامل ، واختصر ذكره المراغي في « المنخل » فسماه « جواهر القرآن » ، واختصر ذكره صاحبه جامع العلوم فسماه « الجواهر » تارة و« النتائج » تارة أخرى ، والله أعلم .

***

---

(١) وقد يكون ذلك سهواً من المؤلف فيما ظن أنه ذكره في ذلك الموضع من كتابه ، وهو لم يذكره ، ولا سقط .
(٢) بل ثلاثة .
(٣) في رسالتي إليه بتاريخ ٢/٤/١٩٩٨م .



٥

أثران من آثار جامع العلوم ، وبطلان نفي نسبتهما إليه

ثم تناول د . الطويل [ص٢٠٥ ـ ٢١٣ من مقالته] القضية الثانية التي تتصل بالباقولي أيضاً ، قال الدكتور : « فقد صدر بالقاهرة عام ١٩٩٤م كتابان ينسبان للباقولي من تحقيق الدكتور نبوي عشماوي ، وصدرا في وقت واحد تقريباً .

الكتاب الأول منهما عنوانه « ما تلحن فيه العامة في التنزيل » ذكر المحقق أنه عثر على مخطوطته في المكتبة الأحمدية بمعهد طنطا الديني (١٦/ ٣٦٣ عام تفسير) ، وحين نقرأ هذا الكتاب لا نجد شيئاً من لغة الباقولي ولا من أسلوبه وطريقته[١] . . . وهناك قضية أخرى هي أن الرجل شديد الإحالة على كتبه ، يذكر في أحدها ما كتبه في الآخر . . . أما في هذا الكتاب الذي معنا فلم يذكر كتاباً واحداً من كتبه . ولم يُحِلْ على واحد منها[٢] .

والأمر كذلك بالنسبة للكتاب الآخر « الأمالي » ، وجده المحقق ضمن مخطوطة بالمعهد الأحمدي مع الكتاب السابق ، وهذا كسابقه ، لم يُحِلِ المؤلف على كتاب من كتبه [كذا] ، غير أن هنا شيئاً آخر ، هو أن المؤلف في « الكشف » أو « الجواهر » كانت له طريقة في ذكر الأعلام فهو لم يذكر ابن جني إلا باسم عثمان . . . لكننا في هذا الكتاب نجده يقول : قال ابن جني[٣] .

---

(١) بل وجدنا فيها شيئاً من ذلك ، انظر ما يأتي . وهي رسالة صغيرة وليست بكتاب ضخم ، فيظهر فيها جميع خصائص صاحبها الأسلوبية!! .

(٢) هي ، كما قلت ، رسالة صغيرة ذكرت فيها الآي التي يلحن فيها العامة في التنزيل ، وهي أصغر من أن تتسع لمسائل مبسوطة فيكثر المؤلف الإحالة فيها على كتبه التي ذكر فيها هذه المسائل أو بعضها ، والمؤلف لم يفعل ذلك ، ولا شيء في هذا كما ترى .

(٣) لا شيء في هذا أيضاً . وهو موضع يقيَّد ويذكر . وقد نصيب غيره في شرح اللمع ، وقد يكون فعل ذلك في غيره من كتبه التي لم تنته إلينا . أقصى ما يقال : إنه جرى في أكثر كلامه على ذكر ابن جني باسمه عثمان ، وربما ذكره بغيره . وقد ذكره بكنيته « أبي الفتح » في شرح اللمع ، اللوح ١ فما بعده .



وهناك أمر آخر ، هو أن هذا الرجل له مصطلحات خاصة به لم نرها لأحد قبله أو بعده ، فالنحاة مثلاً يقولون : الفعل المبني للمجهول ، أو الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله ، لكن الباقولي يطلق عليه « الفعل المرتّب للمفعول » ، وهذه [كذا] كما ذكر الأستاذ النفاخ لم يستعملها أحد قبله أو بعده . . . [فذكر بعض المواضع التي استعمل فيها هذا المصطلح في كتابيه « الكشف » و« الجواهر » ، ثم قال] : في كل كتاب منهما ـ على طولهما ـ يقول هذا المصطلح ، لكننا نجد مؤلفه يستخدم مصطلح النحاة ، ولا يستخدم هذا المصطلح . ففي « الأمالي » : . . . فالنصب في الضعف على مفعول ما لم يسم فاعله(١) . . . [ثم قال] : وفضلاً عن ذلك فليس هناك اتفاق بين هذا الكتاب وبين كتابيه السابقين : « الكشف » و« الجواهر » في شيء(٢) . . .

[ثم قال] : . . . ولا ذكر لهذين الكتابين في آثار الباقولي ، فلم يذكرهما أحد ممن ترجم له من القدماء ولا من المحدثين(٣) . ومعلوم أن أبسط قواعد التحقيق أن يقوم المحقق بجمع نسخ المخطوط ويقارن بينها ويختار منها أصلاً ، لكن المحقق [د . نبوي عشماوي] لم يفعل شيئاً من هذا ، فلم يذكر أن لأي من الكتابين نسخاً أخرى غير هذه النسخة التي وجدها في معهد طنطا(٤) . . . » اهـ .

---

(١) استعمل جامع العلوم هنا « مفعول ما لم يسمَّ فاعله » ، لأنه نقل كلامه في هذه المسألة من معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٥٥ـ٢٥٦ ، وهذا لفظ الزجاج في كتابه . هذا ، وقد عبر جامع العلوم في موضع من كشف المشكلات ١٠٣٣ عن المرتب للمفعول بـ « المجهول » . فلو لم يكن في هذا الموضع من المسائل التي أملاها آخذاً كلام الزجاج بلفظه ، وعبّر بمفعول ما لم يسمَّ فاعله عما جرى عليه في العبارة عنه بالمرتب للمفعول = لم يكن في ذلك شيء كما ترى .

(٢) كذا قال ، وليس الأمر كذلك ، انظر ما سيأتي من الكلام في المسائل . وفي هذه المسائل التي أملاها مسائل ذكرها في بعض كتبه ـ وهي المسائل ٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ـ ومسائل لم تذكر فيما بين أيدينا من كتبه ، ولا شيء في هذا أيضاً .

(٣) هما أثران من آثاره صغيران لم يذكرهما من ترجمه فيما ذكروه من آثاره كما لم يذكروا غير كتاب من كتبه ، ومنها : أبيات الكتاب ، والتتمة ، والخلاف بين النحاة ، والشامل ، وكشف الحجة وغيرها . (انظر مقدمة تحقيق كشف المشكلات ص٣٦ـ٤٩) ، فهل تنفى هذه الكتب عنه لأن مترجميه لم يذكروها ؟! وهل ادعى أحد من أصحاب التراجم الإحاطة بآثار من ترجمهم ؟!! .

(٤) ولا ثانية لها فيما أعلم .



هذا كلام الدكتور الطويل واستدلاله ، وفيه ما فيه . وعرفتُ من كلامه أن د . نبوي عشماوي قد حقق كتابين لجامع العلوم هما « ما تلحن فيه العامة في التنزيل » ، و« الأمالي » ، وأنهما صدرا بالقاهرة عام ١٩٩٤م . وأحال د . الطويل في مقالته [ص٢٠٨ ح١] على « ما تلحن فيه العامة » ص١٧٠ منه فما بعدها ، وأحال [ص٢١١ ح١] على « الأمالي » ص١٥٧ فما بعدها .

والدكتور الطويل دفع نسبتهما إلى جامع العلوم بما ذكره ، ولا يثبت كلامه في ذلك على النظر الصحيح .

على أنهما رسالتان صغيرتا الجرم ، فهما ثلاثة ألواح (ست صفحات) في هذه المخطوطة « في المكتبة الأحمدية بمعهد طنطا الديني ١٦/ ٣٦٣ عام ـ تفسير » ، ولا تعرف لهما نسخة ثانية ، فكيف صارتا « كتابين » يزيد عدد صفحات كل منهما على ١٥٠ صفحة ؟! لست أدري .

ومخطوطة المكتبة الأحمدية هذه هي مخطوطة كتاب « كشف المشكلات وإيضاح المعضلات » واسمه فيها « كشف المشكل في نكت المعاني . . . » ، وهي ١٢٩ لوح (٢٥٨صفحة) ، ينتهي الكشف في اللوح ١٢٦/ ٢ منها . أما الألواح الباقية ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ فقد اشتملت على رسالتين مختصرتين لجامع العلوم هما « مختصر في ما تلحن فيه العامة في التنزيل » و[مسائل في علم العربية والتفسير] ، من إملائه .

أما الرسالة الأولى « ما تلحن فيه العامة في التنزيل » فقد حققتُها وعلقتُ عليها ، ونشرت بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج٧٤ ج١ عام ١٩٩٩م ، وعدة صفحاتها ٣٦ صفحة فيها . قلت ثمة في ذكر المخطوطة ونسبة الرسالة إلى جامع العلوم :

« كان إمام علوم العربية والقرآن في عصرنا شيخنا العلامة الحجة أبو عبد الله أحمد راتب النفاخ ، عضو مجمع اللغة العربية بدمشق ـ بَرَّد الله مضجعه ، ونوَّر ضريحه ، ورحمه رحمةً واسعة ـ أول من عرَّف الناس في عصرنا بجامع العلوم في تحقيقه النفيس الذي كتبه عن كتاب « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، وتحقيق نسبته واسمه » في مقالتين نشرتا في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، وانتهى إلى



أن صاحب هذا الكتاب هو جامع العلوم الأصبهاني ، وأن الأرجح في اسمه أن يكون « الجواهر » .

وأشار عليّ ـ جزاه الله خير جزائه ، وإشارته حُكْم ـ بتحقيق « كشف المشكلات وإيضاح المعضلات » ، وتفضل عليَّ بمصورة عن مخطوطته التي بحوزته ، وهي مخطوطة مكتبة مراد ملاّ .

انتهى إلينا من هذا الكتاب ، فيما أعلم ، أربع مخطوطات ، أُتيح لي الحصول على مصورات عن ثلاث منها ، حققتُ عنها الكتاب . أما المخطوطة الرابعة التي تحتفظ بها مكتبة الجامع الأحمدي بطنطا = فلم يُتَحْ لي الوقوف عليها . وطبع الكتاب بمجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٩٥م .

ثم منّ الله عليَّ بالوقوف على مصورة عن هذه المخطوطة ، بتاريخ ١٥ شوال ١٤١٧هـ = ٢٣/ ٢/ ١٩٩٧م . أهداها إليَّ أخي الصديق الدكتور فوزي محمد أمين مصطفى ، أستاذ الأدب العباسي المساعد بجامعة الإسكندرية ، وهي في الكتبخانة الأحمدية برقم ١٦ خاص وبرقم عام ٣٦٣ ، وهي في ١٢٩ لوح (٢٥٨ صفحة) .

وقد كتبت بقلم نسخ معتاد حديث ، ولم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ ، وفيها غير قليل من مظاهر التصحيف والتحريف . وليس ههنا موضع بسط الكلام في وصف النسخة .

ينتهي الكتاب في هذه المخطوطة في اللوح ١٢٦/ ٢ (ص٢٥١) ، واسمه فيها « كشف المشكل في نكت المعاني والإعراب وعلل القرآن [كذا] المروية عن الأئمة السبعة » .

واشتمل اللوح ١٢٧/ ١ ـ ٢ و١٢٨/ ١ والأسطر العشرة الأولى في اللوح ١٢٨/ ٢ (ص٢٥٢ ـ ٢٥٥) على مختصر في « ما تلحن فيه العامة في التنزيل » ، وآخره : « تمَّ المختصر بعون الله وتوفيقه ، وصلى الله على محمد وآله أجمعين . مسألة قوله تعالىٰ . . . » فجاء عقب هذا المختصر في بقية اللوح ١٢٨/ ٢ واللوح ١٢٩/ ١ ـ ٢ (ص٢٥٥ ـ ٢٥٧) مسائل في علم العربية والتفسير .

وهذا المختصر في ما تلحن فيه العامة في التنزيل ، وهذه المسائل لصاحب



« كشف المشكلات وإيضاح المعضلات » جامع العلوم الأصبهاني . وهما أثران من آثاره سَلِمَا من عوادي الدهر ، يضافان إلى ما ذكرته في مقدمة تحقيق كتابه « كشف المشكلات وإيضاح المعضلات » [ص٣٦ ـ ٤٩] من آثاره .

واطمئناني إلى أنهما أثران من آثار جامع العلوم مستندٌ إلى معرفة بأسلوبه فيما انتهى إلينا منها ، وإلى أدلة مستخرجة منهما ، فمن ذلك :

١ ـ أنّ صاحب المختصر ذكر فيه في رقم [١٨][1] أن إشباع الدال في « العاديات » ووصلها بياء لحن . وهذا شيء انفرد بذكره جامع العلوم في كشف المشكلات ١٤٧٣ ـ ١٤٧٤ فيما أعلم .

٢ ـ وأنه قال في كلامه في توجيه قراءة من قرأ ﴿جنات﴾ في قوله تعالىٰ : ﴿ نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ ﴾ [سورة الأنعام : ٩٩] = قال في رقم [٦] : « فهو منصوب محمول على أنشأ » اهـ . وليس لفظ « أنشأ » في سياق الآية . وقال جامع العلوم في الجواهر [إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٥٢٠] : « وقوله ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ محمول على معنى الإخراج ، يبين ذلك قوله : ﴿ فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِۦ جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ ﴾ [سورة المؤمنون : ١٩] » اهـ . وما في الجواهر يبين ما في المختصر كما ترى .

٣ ـ وأن في أسلوبه مظاهر لسليقة المعلم ، وهي شائعة في أسلوب جامع العلوم . (انظر مقدمة تحقيق كشف المشكلات ص١٤) :

قال صاحب المختصر في رقم [٢١] : « فما بالُك إذا قرأت » ، وقال جامع العلوم في كشف المشكلات ٧٦٣ : « فما بالُك . . . » .

وقال صاحب المختصر في رقم [٣٠] : « فخذها عن ممارسة وامتحان بهم » .

وقال جامع العلوم في كشف المشكلات ٦٧٨ : « خذها عن ممارسة . . . » .

وقال صاحب المختصر في رقم [٦] : « وهو كما أعلمتك » . وقال جامع

---

(١) الأرقام المذكورة بين حاصرتين فيما يأتي هي أرقام فقر الرسالة ، تنظر في موضعها من مجلة المجمع . [وستأتي في السفر الثالث ص ٢٧٤ ـ ٢٩٧] .



العلوم في كشف المشكلات ٧٦٤ : « هذا هو الصحيح كما أنبأتك » .

أما المسائل التي جاءت عقب هذا المختصر ففيها ما هو أَبْيَنُ دلالة على أنها لجامع العلوم ، وموضع الكلام في ذلك في مقدمة تحقيق هذه المسائل إن شاء الله » اهـ .

وهذه الرسالة الثانية ـ وهي مسائل في علم العربية والتفسير ـ قد حققتها وعلقت عليها ، ونشرت بمجلة جامعة دمشق ، مج١٤ ع٤ عام ١٩٩٨م ، وعدة صفحاتها فيها ٢٩ صفحة . قلت ثمة في نسبة هذه المسائل إلى جامع العلوم(١) :

« هذه المسائل من إملاء جامع العلوم . جاء التصريح بذلك في المسألة [٦] ، ففيها ما نصه : « مسألة [من إملاء الشيخ البارع] نور الدين الأصفهاني » . و« نور الدين » مما لقب به جامع العلوم(٢) الأصفهاني (أو الأصبهاني ، وكلاهما يقال) . وثمة شواهد أخر تنصر ذلك وتؤيده ، منها :

١ ـ ما جاء في المسألة [٤] ، وهو : « قرأ على الشيخ بعض تلامذته هذا الفصل من اللمع » . وقد علمتَ(٣) أن لجامع العلوم شرحاً على اللمع جليلاً كان يقرئه .

٢ ـ ما جاء في المسألة [١٠] ، فقد نقل قول الزجاج في نصب ﴿شَيْخًا﴾ في قوله تعالىٰ : ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [سورة هود : ٧٢] على الحال ، « وهو من لطائف العربية » . وقال جامع العلوم في كشف المشكلات ٥٨١ فيما نقله عن الزجاج ولم يصرح باسمه ثمة : « قال : وهذا من لطائف العربية » . ثم فسّر هنا وثمة قول الزجاج . ولفظ الزجاج في معاني القرآن وإعرابه له ٦٣/٣ : « من لطيف النحو وغامضه » .

٣ ـ ما جاء في المسألة [٢] ، فقد نقل فيها كلام أبي علي الفارسي في قوله تعالىٰ : ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [سورة الكهف : ٤٤] وأفسد أن يكون ﴿ لِلَّهِ ﴾ حالاً عن

---

(١) [وستأتي في السفر الثالث ص ٢٤١ ـ ٢٦٤] .

(٢) انظر مقدمة تحقيق كشف المشكلات ص٩ .



﴿ ٱلْوَلَٰيَةُ ﴾ . وذكر جامع العلوم في كشف المشكلات ٧٦٣ في الكلام على هذه الآية أن في كلام أبي علي سهواً ولم يصرح به . . . . » اهـ .

كلتا الرسالتين لجامع العلوم الأصبهاني حقّاً ، وفيما ذكرته من أدلة على ذلك كفاية ومَقنع ، وناهيك بالتصريح بذلك في المسألة [٦] من المسائل التي أملاها . وبذلك يسقط ما أورده د . الطويل من شُبَه[١] .

* * *

نخلص مما سلف بيانه إلى ما يأتي :

١ ـ أن كتاب « إعراب القرآن » المنسوب إلى الزجاج هو كتاب « الجواهر » لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي ، يقيناً لا شك فيه .

٢ ـ وأن « الجواهر ونتائج الصنعة » [أو الصناعة] ، لجامع العلوم كتاب واحد لا كتابان ، وأن اسمه الكامل « **جواهر القرآن ونتائج الصنعة** » **[أو الصناعة]** . وذلك راجح رجحاناً قويّاً .

٣ ـ وأن لجامع العلوم رسالتين هما « **ما تلحن فيه العامة في التنزيل** » و« **مسائل في علم العربية والتفسير** » تضافان إلى ما سلم من آثاره ولم تذكرهما كتب التراجم ، ولم تذكرا في كتب المؤلف .

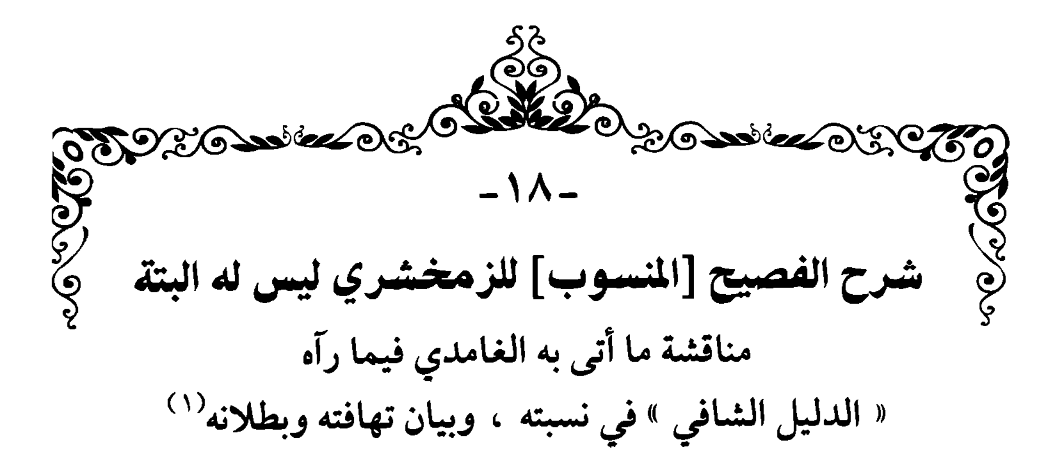
هذا آخر ما أردت قوله في هذه الصِّلة من الكلام في الجواهر وفي نظرة د . محمد عبد المجيد الطويل في تراث جامع العلوم . والله تعالىٰ أسأل أن يجعلنا من النافعين المخلصين ، والحمد لله رب العالمين .

❒ ❒ ❒

---

(١) وعلقت عليها في مواضع ورودها في هذه المقالة .





-١٨-

شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري ليس له البتة

مناقشة ما أتى به الغامدي فيما رآه

« الدليل الشافي » في نسبته ، وبيان تهافته وبطلانه[١]

بسم الله الرحمن الرحيم . اللهمّ إنا نعوذ بك من أن نُعْنَت أو نَعْنَت ، كما نعوذ بك من التكلّف لما لا نحسن ومن العُجْب بما نحسن .

وبعدُ ؛ فقد انتهت إلينا مخطوطة يتيمة من « **كتاب يتضمن شرح فصيح أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب** » فيما نعلم ، فحققها الدكتور إبراهيم الغامدي ، وطبعت باسم « شرح الفصيح ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري » . فنسبة الشرح إلى الزمخشري من محققه ، وكان ينبغي أن تجعل عبارة النسبة بين حاصرتين تنبيهاً على ذلك ، فيقال : [وهو لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري] ، أو نحو ذلك .

ولما فرغت من قراءة الكتاب اجتمع لدي ما يتصل بنسبة الكتاب وما يتصل بتحقيق مواضع منه . فكتبت مقالة سميتها « شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري ، تحقيق نسبته ، ونظرات فيه » نشرت في العدد الأول من المجلد العشرين من « عالم الكتب »[٢] ، وهي القسم الأول الذي يتصل بـ « تحقيق نسبته » . وانتهيت فيما كتبت إلى **أنَّ هذا الكتاب ليس للزمخشري البتة ، وأنَّ مؤلفه من كني أبا عليّ غير شك ، وأنَّ أبا علي هذا هو أبو علي الحسن بن أحمد الأَسترابادي ظنّاً** .

ثم لما وقفت على العدد الرابع من المجلد العشرين من عالم الكتب (المحرم -

---

(١) نشر في مجلة عالم الكتب ، مج٢١ ، ع٢-٣ (رمضان - شوال/ ذو القعدة - ذو الحجة ١٤٢٠هـ) = (يناير - فبراير/ مارس - أبريل ٢٠٠٠م) .

(٢) [وقد سلفت ص ٢٣٥-٢٤٧] .



صفر ١٤٢٠هـ/ مايو ـ يونيو ١٩٩٩م) = وجدت في باب المناقشات والتعقيبات من المجلة مقالة سمّاها صاحبها ـ وهو الدكتور المحقق الغامدي ـ « **الدليل الشافي على تأملات ونظرات الدالي في شرح الفصيح للزمخشري** » .

قرأتُ المقالة ، فهزني ثناء الدكتور الغامدي على عملي فيما توليت تحقيقه من كتب ذكر بعضها ، شكر الله له ، وأثابه في الدارين . ووجدت فيها ألواناً من آثار الشهوة إلى الصِّيال والرد والمنازعة والمعاندة والجدال وما إليه .

ولما كنت امرءاً تعاف نفسه ذلك ، وتألف الحوار العلمي وأدبه = مضيت في غيرها مما اشتمل عليه عدد المجلة من مقالات ، ولم تحركني للكتابة .

نعم ، تركت المقالة وصاحبها ، وقلت : يعلم قارىء كلامه أنه لم يأت بشيء في دفع ما انتهيت إليه في تحقيق نسبة الكتاب ، وقد يقدِّر أنّ مما حمله على ما فعل ما هو مركوز في طبيعته ولا قِبَل له بدفعه من شهوة إلى الردّ والصيال ومعاداة من يرى في بعض المسائل رأياً يخالفه فيه . ويوشك أن يرى أن له عند مُخَالِفِه ذَحْلاً وتِرَةً .

ثم قرأتُ المقالة كرتين كنت خلالهما متردداً بين الكتابة وتركها . أجد فيها غمزاً ولمزاً وتعالماً وادعاءً ، فأقول : دعها وشأنها ، ومالك وصاحبها . وأجد فيها ضروباً من المغالطة وأوهاماً حسبها صاحبها حقائق وتأويلاً للكلام رآه صاحبه يقيناً لا ريب فيه ، فأقول : لا بد من الرد .

وبِلأْيٍ ما رأيت الكتابة في ذلك ، وحركني لها ما قد يقع في وهم صاحب المقالة وآخرين : أن لو كان لي فيما قاله رأيٌ لكتبته = وما أعتقده أنه لا يصح كتمان ما تعلمه في مثل هذا .

فسأتكلف ما لا أراه يحسن بي ، فأحاول نقد كلامه وردّ ما ذكره على كره مني . فكريهٌ أن يضطر المرء إلى أن يبين كلاماً بيناً له وأن يشرح مراد كلام له بيِّن مراده . وسأتناول ما رآه في كلامي موضعاً موضعاً ، أذكر رأيي فيه غير عابىء بما غلبت الدكتور عليه نفسه وجرى به لسانه مما لا موضع له في أدب المناظرة والحوار من ألفاظ وعبارات تجدها خلال كلامه . وسأذكره بـ « **صاحب الدليل** » فيما يأتي من كلامي فيه :



١ ـ عنوان المقالة لا يناسب ما فيها ، وما هو إلا اسم أعجبه فسمى كلامه به . وربما أخذه من كتاب ابن تغري بردي « الدليل الشافي على المنهل الصافي » الذي اختصر فيه كتابه الكبير « المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي » وجعل مختصره دليلاً شافياً على ما بسطه في منهله ، فهذا اسم يوافق مسماه . ومقالة « الدليل الشافي على تأملات . . . » ليست كذلك ، ومقالتي في نحو ٧ صفحات ومقالة صاحب الدليل في نحو ٥ صفحات ، وإن هي إلا نظرات في نظرات .

فإن زعم صاحب الدليل أنه أراد : الدليل على خطأ تأملات أو غلط تأملات أو نحو ذلك فحذف المضاف = لم يكن ذلك صحيحاً ، لأن ذلك ملبس ، بل لا يدرى المحذوف .

٢ ـ وأنكرت قوله في العنوان « على تأملات ونظرات الدالي » . وعندي أن صاحب الدليل أعلم من أن يخفى عليه أن وجه الكلام : على تأملات الدالي ونظراته ، وذلك بيِّن ، وإن أجاز مجيز ما جرى به قلمه .

٣ ـ وأنكرت قوله « تأملات » فزاد في عنوان مقالتي ما ليس فيها ، ولا يناسب ما فيها . فلو اقتصر صاحب الدليل على عنوان مقالتي على ما يجري عليه أهل العلم في نقدهم ، وللتأملات موضع وللنظرات موضع كما يعلم .

٤ ـ وقال[١] صاحب الدليل : « وقد قدّم لنا أرباب تحقيق التراث ومن هم على دراية بالأسس المتبعة في نسبة كتاب إلى مؤلفه . وقد طبقت تلك الأسس . . . » اهـ .

وأقول : الكلام ناقص ، فلم يذكر مفعول « قدّم » ، وقد يكون قوله « بالأسس » خطأً مطبعياً أو نحوه صوابه « الأسس » أي قدموا الأسس . ولم يسمِّ صاحب الدليل هنا أحداً من أرباب التحقيق ، وكان قد ذكر اثنين منهم في مقالة له سماها « الرد الصحيح . . . »[٢] . وأرباب التحقيق في عصرنا يا صاحب الدليل منهم من تصيب

---

(١) الدليل الشافي ، عالم الكتب مج٢٠ ، ع٤ ، ص٣٦٦ .

(٢) الرد الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح ، عالم الكتب ، مج٢٠ ، ع٢ ، ص١١٩ والحاشية ١٣٢ .



له كلاماً منشوراً في كتاب عني فيه بتحقيق النصوص ، ومنهم من لم يجمع ذلك في كتاب وتصيبه في أعماله وفي أعمال تلامذته ، ومنهم الشيوخ الأعلام : عبد العزيز الميمني ، وأحمد محمد شاكر ، ومحمود محمد شاكر ، وأحمد راتب النفاخ رحمهم الله تعالىٰ وأجزل مثوبتهم . ومعلوم أن من تكلم أو كتب في قواعد تحقيق النصوص ذكر ضوابط عامة في بابها يكون المرء على ذُكر منها ويستأنس بها ، ولكل كتاب في تحقيقه وتحقيق اسم صاحبه خصوصية .

وما ذكره أرباب التحقيق في هذا الباب لا اختلاف في صحته وسلامته . ولسنا نناقش هذه الأسس ، وإنما نناقش من لم يحكم النظر فيما اجتمع لديه في باب نسبة الكتاب ، واطمأن إلى رأي فيها ، وحاول ليَّ كل شيء غيره ليوافق ما اطمأن إليه .

٥ ـ وقال صاحب الدليل[١] معلقاً على عنوان مقالتي « شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري . تحقيق نسبته ونظرات فيه » : « عندما رأيت عبارة « تحقيق نسبته » توقعت أنه قد توصل إلى نسبة هذا الكتاب من خلال وقوفه على أدلة جديدة . وما أن [كذا] قلبت المقال حتى وجدته ينسبه (ظناً) إلى الأستراباذي الحسن بن أحمد الذي سبق وأن [كذا] أفردت له مبحثاً . . . » وقال : « ثم أفرد عنواناً في الصفحة الثانية نصه : (نظرات في نسبته إلى الزمخشري وتحقيق نسبته إلى أبي علي ، وهو الأستراباذي [ظناً] فبدأ الأخ محمد عنوانه بالظن ، والظن شيء والعلم شيء آخر . . . » اهـ .

لا أدري كيف استخرجت يا صاحب الدليل ما نسبته إلي . وكلامي واضح كل الوضوح . ولم أبدأه بالظن .

فشرح الفصيح مطبوع بنسبته للزمخشري ، وليس هذا الشرح له البتة ، وهو لمن يكنى أبا علي ، هذا « تحقيق نسبته » ، ثم قلت « وهو الأَستراباذي ظنّاً » فهذا هو الظن : أن يكون أبو علي صاحب الكتاب أبا علي الأَستراباذي . فليس الظن في صاحب الكتاب فهو أبو علي يقيناً ، والظن في تعيين أبي علي هذا ، فظننت ظنّاً أنه

---

(١) الدليل الشافي المذكور ، ص٣٦٦ .



أبو علي الأَستراباذي، لما ذَكرته في مقالتي، وذكرت ثمة أنه لا سبيل إلى القطع بذلك.

وقول صاحب الدليل : « والظن شيء والعلم شيء آخر ، فنسبة كتاب إلى مؤلفه لا تثبت بالظنون . . . » = كلام غير محرر وغريب صدوره من مثله . فما كانت الأدلة فيه قاطعة على شيء فهو يقين ، وما كانت فيه أشياء لا ترتفع إلى مرتبة الأدلة القاطعة كان مجالاً للظن والرجحان .

الكتاب يا صاحب الدليل ليس للزمخشري ، وهو لأبي عليّ ، هذا يقينٌ لا مصال لك فيه ، وصلْ ما شئت في تعيين من يكنى أبا علي .

ولست أدري كيف أنكرت عليّ الظن في هذا الموضع وأجزته لنفسك وقوّيت كلامك بنقل قول أستاذي علامة الشام أبي عبد الله أحمد راتب النفاخ إمام العربية في عصرنا رحمه الله ولقَّاه نضرةً وسروراً في ختام كلام له(١) : « ولا نكران ، بعد أن ما انتهيت إليه في اسم الكتاب على هدي ما اجتمع لدي من قرائن **لا يعدو أن يكون ظنّاً من الظن يرتفع عندي إلى مرتبة الرجحان** . وأما القول الفصل فيه فرهين بظهور نسخة سليمة من الكتاب تحمل اسمه الصحيح وتقطع الشك باليقين » اهـ . فقلتَ في مقدمة تحقيقك : « ترجح عندي رجحاناً قرب من درجة اليقين أن هذا الكتاب . . . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري . . . ولا أقول في نهاية مطاف هذه النسبة إلا كما قال الشيخ أحمد راتب النفاخ . . . »(٢) فنقلت كلامه ، وفيه قوله « **ظن من الظن** » ، وهذا الكلام قاله الأستاذ في مقالته « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، **تحقيق نسبته واسمه** » . فاستعمل أستاذنا في عنوان مقالته « تحقيق نسبته واسمه » ثم إن ما اجتمع لديه من قرائن لا يعدو أن يكون « ظنّاً من الظن » ، واستعملتُ ذلك في عنوان مقالتي « شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري تحقيق نسبته ونظرات فيه » وقلت في آخرها(٣) في تعيين المعني بأبي علي

---

(١) في مقالته « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق نسبته واسمه » مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج٤٩ ، ج١ ، عام ١٩٧٤م .

(٢) شرح الفصيح ، ص٨٦ـ٨٧ .

(٣) شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ، عالم الكتب . مج٢٠ ، ع١ ، ص٣٥ـ٣٦ .



صاحب شرح الفصيح : « **وأما أن يكون « أبو علي » هذا الحسن بن أحمد الأَستراباذي . . . فذلك ظن من الظن إن لم يكن سهلاً ترجيحه ترجيحاً قريباً من اليقين لنقص في ترجمته وضياع آثاره كان عسيراً أن يدفع** »[١] اهـ .

٦ ـ وقال في التعليق على قولي[٢] : « بل إن المتأمل [كذا ، وهو التأمل] ينتهي بقارىء الكتاب إلى خلاف ما ذهب إليه المحقق » ، « وأود أن أسأل الزاعم بعد هذا النص هل أوصلك التعامل [كذا ، وهو التأمل] إلى المؤلف الحقيقي لشارح [كذا] هذا الكتاب » فسألني وأجاب بقوله « والإجابة بالنفي لا يوجد دليل واحد يعتمد عليه في نسبة هذا الكتاب إلى الأَستراباذي سوى النصين اللذين ذكرهما البغدادي . . . » اهـ .

قوله « الزاعم » لا يلتفت إليه ، ولا يهيجني هذا ومثله إلى أن أخوض فيما خاض فيه .

وقوله « المؤلف الحقيقي » يريد به صاحب الكتاب الذي صحت نسبة الكتاب إليه يقيناً ، ولم يأت بشيء . **فصاحب الكتاب غير شك من يكنى أبا علي ، وأغلب الظن أنه أبو علي الأَستراباذي** كما قلت في مقالتي السالفة ولا سبيل إلى القطع بتعيينه .

٧ ـ وقال صاحب الدليل[٣] : « بعدها أورد [يعنيني] أربعة احتمالات ذكر في الأول أنه من المحتمل أن تكون النسخة التي اعتمد عليها اللبلي غير منسوبة فاجتهد في نسبتها . . . » .

وأقول لصاحب الدليل : نصّ كلامي الذي قلته في مقالتي[٤] في سياق عدم التسليم لك بدفع نسبة الكتاب عن الأَستراباذي من وجوه : « الأول : ما قاله المحقق (ص٥٣) من احتمال أن يكون « كتب على الورقة الأولى من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي اسم الشارح خطأ » يمكن أن يقال عن النسخة التي وقف عليها

---

(١) المقالة نفسها ص٣٣ .
(٢) الدليل الشافي ، ص٣٦٧ .
(٣) الدليل الشافي ، ص٣٦٧ .
(٤) شرح الفصيح المنسوب للزمخشرى ص٣٣ .



الللبلي . . . ألا يمكن أيضاً أن تكون النسخة التي وقف عليها اللبلي لا تحمل اسم صاحبها فاجتهد في نسبتها إلى الزمخشري . . . » اهـ لم تركتَ أول كلامي وذكرت آخره وفي أول الكلام احتمال أن تكون النسخة التي وقف عليها اللبلي منسوبة إلى الزمخشري ، فهذان جانبان في الاحتمال لا جانب واحد ، وقد صرحت بهذا في آخر مقالتي[١] بقولي : « أولهما [أول الاحتمالين] أن النسخة التي وقف عليها اللبلي منسوبة إلى الزمخشري أو كانت لا تحمل اسم صاحبها فاجتهد اللبلي في نسبتها إلى الزمخشري . . . » .

ما هكذا يكون النقد يا صاحب الدليل ، انقل الكلام على وجهه ثم انظر فيه ما شئت . وما ذكره اللبلي وما ذكره البغدادي سواء في هذا الباب كما قلت في مقالتي[٢] ، وذلك بَيِّنٌ بيانَ الصبح .

٨ ـ وقال[٣] صاحب الدليل : « إذا سلمنا جدلاً بما ذكرته [يريد الاحتمال الأول الذي نقله عني على غير وجهه والمذكور في الفقرة السابقة] . . . فماذا تقول في النص الذي نقله شهاب الدين الخفاجي والنص الذي نقله صاحب شرح التسهيل وابن الملقن فجميعهم نقلوا عن هذا الشرح ونسبوا النصوص المنقولة في مؤلفاتهم إلى الزمخشري . أكلهم اجتهدوا في نسبة هذا الشرح إلى الزمخشري من أجل المؤلفات المذكورة في الشرح ؟ » اهـ .

وقال في الرد الصحيح[٤] : « . . . وصاحب شرح التسهيل وصاحب كتاب التوضيح في شرح الجامع الصحيح ، فقد نقل نصّاً عن هذا الشرح ونسبه إلى الزمخشري ، وهذا النص يتمثل في قول الشارح عند بيان دلالة كلمة (شلت) قال الزمخشري : إذا استرخت ، وهذا النص غير موجود في جميع مؤلفات الزمخشري إلا في هذا الكتاب » اهـ . وأحال في الحاشية (١٣٣) على كتاب التوضيح لشرح

---

(١) المقالة نفسها ص٣٦ .

(٢) المقالة نفسها ص٣٤ .

(٣) الدليل الشافي ص٣٦٧ .

(٤) الرد الصحيح ص١٢٠ .



الجامع الصحيح لابن الملقن ٢/ ٣٢٤ نسخة حلب وهي بخط تلميذ المؤلف ابن العجمي .

وأقول : قوله « فماذا تقول في النص الذي نقله شهاب الدين الخفاجي والنص الذي نقله صاحب شرح التسهيل » خطأ صوابه « . . . نقله شهاب الدين الخفاجي عن شرح التسهيل » كما قال المحقق في مقدمة التحقيق[1] . قال الخفاجي في شفاء الغليل : « وفي شرح التسهيل : قال الزمخشري في شرح الفصيح : حساس من أحسّ » فقال المحقق في تعليقه عليه : « شفاء الغليل ص٦٩ ، وينظر ص٢٠١ في الشرح فقد ورد النص نفسه » اهـ والذي في الشرح : « وقولهم حسَّاس يحتمل أن يكون من حسّ به : إذا علم به » اهـ فهل ما نقله الخفاجي هو ما في الشرح ؟!

وذكر المحقق في مقدمة التحقيق ما في تاج العروس للزبيدي عن شرح الزمخشري في تفسير نَسَب بها ، وهو : « قال الزمخشري : إذا وصف محاسنها حقّاً كان أو باطلاً » وقال في التعليق عليه : « تاج العروس (نسب) ١/ ٤٨٣ ، وص٣١٦ من الشرح ولم أقف على هذا النص في بقية مؤلفات الزمخشري المطبوعة » اهـ .

ولم ينبه المحقق على أن الزبيدي نقل كلام الزمخشري من كتاب أبي جعفر الفهري اللبلي « تحفة المجد الصريح » فقد قال الزبيدي في صدر كلامه : « وقال الفهري في شرح الفصيح . . . » فساق قول الزمخشري وقول صاحب الواعي وقول ابن درستويه . وليس هذا الكلام في القطعة المطبوعة من كتاب اللبلي .

وقد تصيب أو يصيب غيرك نصوصاً منقولة عن الزمخشري تضمنها هذا الشرح . فلا بد لهذه المسألة من تفسير سواء أتهدينا إلى تفسير يسلم بصحته أو مقبول أم لم نهتد إليه . هذا موضع نظر واجتهاد . انظر فيه يا صاحب الدليل ، ولا تعجلن على عادتك فتقول : النصوص التي نقلها اللبلي وغيره عن الزمخشري بشرح الفصيح وجدناها في هذا الكتاب ، فهذا دليل على أن هذا الكتاب للزمخشري . لا تعجل وقل : هذه النقول التي نقلها ناقلون عن الزمخشري وجدتها بلفظها أو بنحوها في

---

(١) مقدمة تحقيق شرح الفصيح ص٦٢ .



هذا الكتاب ، ثم انظر ما تفسير ذلك . ولو فعلت لكنت أمام تفسيرين :

الأول : تفسير من اطمأن إلى نسبته إلى الزمخشري غير مصيب في ذلك لما ذكرته في مقالتي .

والثاني : تفسير من أنكر هذه النسبة ، والكتاب عنده ليس للزمخشري لما ذكرت في مقالتي . وتفسير ذلك عنده :

أن يكون الزمخشري في شرحه للفصيح ـ وهو غير هذا المطبوع ـ قد نقل كلام أبي علي صاحب هذا الشرح .

وأن يكون كلا الرجلين : أبو علي والزمخشري قد نقلا من مصادر بأعيانها وأن يكون الخطأ في نسبة هذا الشرح إلى الزمخشري قديماً .

والأمر بعدُ موضع نظر وتحقيق لا يطمئن الناظر إلى قول فصل فيه . ومهما يكن تفسير ذلك فهو خارج عن القدح في أن شرح الفصيح الذي بين أيدينا هو كتاب أبي علي لا كتاب الزمخشري .

٩ ـ وقال صاحب الدليل(١) : « فقول الأخ الدالي بأن الاحتمالات التي حدتني إلى عدم نسبة هذا الكتاب إلى الأَستراباذي كثيرة ولم أذكرها ـ فيه نظر فقد بينتها ونصصت عليها وعرضت للباقي أثناء النسبة ، وغريب صدور هذا القول من الدالي ، ولبيان ذلك أذكرها هاهنا ليتضح عدم صحة هذا القول :

١ ـ عدم تحديد كتب التراجم لوفاة الأَستراباذي التحديد الدقيق .

٢ ـ لم يذكر أن الأَستراباذي ممن ألف في غريب الحديث أو تفسير القرآن أو الأمثال .

٣ ـ لم تذكر عموم المصادر التي رجعت إليها ـ سواء أكانت في التراجم أو [كذا] غيرها ـ أن الأعلام الوارد ذكرهم في هذا الشرح من بين من تلمذ عليهم الأَستراباذي أو روى عنهم .

---

(١) الدليل الشافي ص٣٦٧ .



٤ ـ علاوة على ما ذكر ، فإن الأدلة التي رجحت من خلالها نسبة الكتاب إلى الزمخشري تنفيه عن الأَستراباذي » .

ثم قال « فلا أعلم كيف غفل الزاعم [يعنيني] عن هذا البيان ، فلربما كانت قراءته على عجل » اهـ .

وأقول : ذكر صاحب الدليل نحو هذا الكلام مع زيادة في مقدمة تحقيق الكتاب (ص٥٢) وزاد ههنا ما ذكره في (٤) . أو هذا الكلام يا صاحب الدليل احتمالات تدفع صحة نسبة الكتاب إلى الأَستراباذي ؟! أمرَّ بك في كتب أرباب التحقيق أن مما يدفع نسبة كتاب عن رجل ألا تحدد كتب التراجم وفاته ، وألا يذكر فيها أسماء كتب ذكرت في كتاب له ، وألا تذكر شيوخه الذين ذكرهم في كتاب له ؟! كيف تنفي بذلك كتاباً عن رجل لا يعرف من حاله إلا النزر اليسير ؟! وكل ما أتيح لياقوت[1] عنه أنه « الحسن بن أحمد الأَستراباذي ، أبو علي النحوي اللغوي الأديب الفاضل ، حسنة طبرستان وأوحد ذلك الزمان ، وله من التصانيف كتاب شرح الفصيح ، كتاب شرح الحماسة » .

فهل ما أتيح لياقوت عنه ـ وليس فيه ذكر وفاته ولا استقصاء كتبه ولا ذكر شيوخه وتلامذته ـ من الاحتمالات التي تدفع صحة نسبة الكتاب إليه يا صاحب الدليل مع ذكره كتابه شرح الفصيح ؟! هذا قول عجيب ، ولا أدري كيف قلته ، وإني أُجِلُّك عن أن تحق مثله بله أن تجعله مما يمكن أن يدفع به شيء . ولهذا ما لم يكن غريباً ما قلت في مقالتي ، فلم أر في كلامك احتمالات رأيتها أنت كذلك ، بل الغريب عندي ما فرط منك .

وقولك « علاوة على ما ذكر . . . » رأي تراه ، ولا يُسَلَّم لك به . ولو سلم لك به لدفع نسبة الكتاب عن الأَستراباذي ، ولم يدفعه عن أبي عليّ الذي غلب على ظننا أنه أبو علي الأَستراباذي .

---

(١) معجم الأدباء ٨/ ٥ (٣/ ٨٢٥ ط . إحسان عباس) ، وأحال على ترجمته في بغية الوعاة ٤٩٩ والوافي ١١/ ٣٨٣ .



فما ذكرته يا صاحب الدليل رأيته أنت احتمالات لدفع النسبة ، ولا أراها كذلك ، وكلامك تعليقٌ على ما قدمتَ ذكره من ترجمة ياقوت له وذكر حاجي خليفة [لا التهانوي كما وقع في كلامك في مقدمة التحقيق ص٥١] وفاته ، ونقل البغدادي عن شرح الأَستراباذي في موضعين ، فقلت عقب ذلك : « ومما سبق يتضح لنا ما يلي : عدم تحديد كتب التراجم لوفاة . . . » . ألست ترى أن كلامك لا يفسَّر على أنه احتمالات تدفع النسبة ، وأين ما ذكرتَ من أن يكونها ؟ ولو خطر لي ما في نفسك لقلت فيه ما يقال في مثله . أقصى ما يستفاد مما ذكرت أن ذلك يستأنس به فيما أنت بسبيله .

وليس قولك : « كيف غفل الزاعم عن هذا البيان فلربما كانت قراءته على عجل » بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به في ميزان النقد ، ولو نفخت في الشبور ما نفعك ، ينفعك العلم والدليل والحوار وأدبه وغير ذلك مما لا يخفى .

١٠ ـ ثم قال صاحب الدليل[١] عقب ما نقلته من كلامه : « وأود أن أورد هنا نصّاً للأَستراباذي منقولاً من كتابه شرح الفصيح ليس في هذه النسخة . هذا النص وقف عليه الأخ عبد الله عمر حاج [إبراهيم] في كتابه الذي حققه لنيل درجة الماجستير [وهو النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز] ، والنص هو : (ويقال بغداد بدالين وبغداذ بإعجام الثانية ، وبغدان [ومغدان][٢] ، حكى ذلك الأَستراباذي في شرح الفصيح) . . . » اهـ .

وكان الأخ بهاء الدين عبد الرحمن قد استدل بهذا النص في مقالته « الجواب الصحيح »[٣] على صحة نسبة هذا الكتاب إلى الأَستراباذي ، فقد وجد في هذا الكتاب قوله (٦٣٧) : « هي بغداد وبغدان ، والعامة تقول بغداذ بذال معجمة . . . ويقال أيضاً مغدان بالميم مكان الباء » اهـ .

---

(١) الدليل الشافي ص٣٦٧ .

(٢) هذا اللفظ ثابت فيما نقله بهاء الدين عبد الرحمن من الكفاية في مقالته الجواب الصحيح ١٣ . وليس كتاب ابن الخباز متاحاً لي فأتحقق منه .

(٣) الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح ، عالم الكتب مج٢٠ ، ع١ ، ص١٣ .



فرأى صاحب الدليل في مقالته « الرد الصحيح »(١) أن هذا النص « دليل نفي النسبة عن الأَستراباذي لا إثباتها له ، فالنصّان مختلفان عن بعضهما [كذا !!!] . . . » فذكر ما خيل إليه خلافاً بين النصين من اختلاف ترتيب النص واختلاف بعض ألفاظه ، ثم ذهب إلى أن « ابن الخباز في نصه السابق وضح لنا أن هذا الكتاب ليس للأَستراباذي لعدم تطابقه مع النص الموجود في شرح الفصيح الذي بين أيدينا . كما أن جميع شروح الفصيح أتت باللغات التي قيلت في بغداد حتى لو تقاربت النصوص جدلاً [كذا] » اهـ .

أيُّ شيء هذا يا صاحب الدليل ؟ ولم هذه المعاندة في الأمر الواضح البيِّن ؟! فابن الخباز ذكر كلاماً في بغداد حكاه الأَستراباذي في شرح الفصيح ، وكلام الأَستراباذي وقع في شرح الفصيح الذي بين أيدينا ، وقد نقل ابن الخباز ما قاله الأَستراباذي بتصرف ولم ينقله بلفظه .

وفي الكتاب الذي بين يديك مثل ذلك . قال صاحب الشرح (ص٥٨٩) : « كقولك امرأة حائض وطالق . ويجوز أن يقال بالهاء في مثله . هذا قول الكوفيين . قال الفراء : ويجوز وليس بحسن » اهـ . وأحلت على المذكر والمؤنث للفراء ، وكان يحسن أن تنبه على أن الشارح نقل قول الفراء بتصرف ، وعبارة الفراء في كتابه : « وليس ذلك بحسن في الكلام » اهـ .

وقال شارح الفصيح (ص٤٣٧) : « قال الفراء : قوام الأمر وقيامه وقِيَمه بمعنى واحد » اهـ وأحلت على معاني القرآن للفراء ، وتهذيب اللغة . وفيما نقله الشارح عن الفراء تصرف ، وعبارة الفراء في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿قياماً﴾ [سورة النساء : ٥] : « يقول : التي تقومون بها قواماً وقياماً . وقرأ نافع المدني ﴿قِيَمًا﴾ والمعنى والله أعلم واحد » اهـ .

فعل ابن الخباز إذاً يا صاحب الدليل كما فعل شارح الفصيح ، تصرف في حكاية من نقل قوله ، وهذا شيء معلوم يعرفه كل مشتغل بالتراث ، أظن . ولو ذهب ذاهب مذهبك في الدليل والرد لنفى كتباً عن أهلها .

---

(١) الرد الصحيح ص١١٨ـ١١٩ .



وقول صاحب الدليل في آخر كلامه « كما أن شروح الفصيح أتت باللغات . . . » ليس بشيء كما يعلم ، فابن الخباز نقل عن كتاب رجل بعينه وما نقله عنه وقع في هذا الشرح الذي بين أيدينا ، فما لك وغيره من شروح الفصيح ؟!

١١ ـ وقال صاحب الدليل[١]: «وفي الوجه الثالث يقول [يعنيني]: ما قاله المحقق أن ما ذكره البغدادي «لا ينهض لمدافعة الأدلة والقرائن التي تؤيد نسبة الكتاب إلى الزمخشري» وأنّى للباحث أن يقول ذلك وما ذكره اللبلي وما ذكره البغدادي سواء في هذا الباب . . .». هذا القول غير صحيح فالتسوية بين البغدادي واللبلي غير مسلم بها لقرب عصر اللبلي من الزمخشري . . . أما البغدادي فعنايته بها كانت هامشية ، وهذه واحدة والأخرى هو [كذا] أن ما نقله اللبلي من هذا الشرح لا يقارن بالنصين اللذين نقلهما البغدادي إذ نقل اللبلي . . . » .

ما قلتَه يا صاحب الدليل قلته بعد اطمئنانك إلى نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، وليس لك أن تقوله وأنت تحقق في النسبة . فعندك يا صاحب الدليل رجلان كلاهما نقل كلاماً من كتاب شرح الفصيح ، ولا عبرة بمقدار المنقول منه ، أحدهما نسب الكتاب إلى الأَستراباذي ، والثاني نسبه إلى الزمخشري ، وما نقلاه عن شرح الفصيح ثابت في هذا الشرح المطبوع عن مخطوطة لا تحمل اسم صاحب الشرح . فالنسخة التي وقف عليها البغدادي ونقل منها ما نقل منسوبة إلى الأَستراباذي ، والنسخة التي وقف عليها اللبلي ونقل منها ما نقل منسوبة إلى الزمخشري ، فالبغدادي واللبلي في هذا الباب سيان سيان يا صاحب الدليل ، أليس كذلك ؟

وما قلته في اللبلي والبغدادي ليس بشيء فلا أتوقف عنده . على أن الدكتور بهاء الدين قد ردّ قولك في « تكملة الجواب الصحيح »[٢] ، وأصاب نصين آخرين نقلهما البغدادي في حاشيته على شرح بانت سعاد[٣] .

---

(١) الدليل الشافي ص٣٦٧ـ٣٦٨ .

(٢) تكملة الجواب الصحيح وتبرئة الرأي النجيح في نسبة شرح الفصيح ، عالم الكتب مج٢٠ ، ع٤ ص٣٧٩ـ٣٨٠ .

(٣) السابق نفسه ص٣٨٠ .



١٢ ـ وقلتُ[١] في الوجه الرابع من الوجوه التي رددت فيها ما ذكره صاحب الدليل في دفع نسبة الكتاب إلى الأَستراباذي : « والرابع اضطراب المحقق في أبي علي المذكور في الكتاب : فجعله (ص٣٥٤) أبا علي المرزوقي ، وجعله (ص٣٥٥) أبا علي القالي ، وجعله (ص٤٣٣) أبا علي الفارسي . أما أبو علي المذكور في غير هذه المواضع « فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري . . . شيخ الزمخشري » فيما قال المحقق في مقدمة التحقيق (ص٤٩) ثم قال (ص٥٠) : « كما أن الزمخشري لم يشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في الفائق . . . » ولا أدري لِمَ لم يجعل المحقق أبا علي الأَستراباذي أحد آباء علي الذين عناهم صاحب الكتاب!! مع ما ذكره المحقق (ص٥٣) من احتمال نقل الزمخشري عن شرح الأَستراباذي . لا يصح البتة أن يكون أبو علي المذكور في هذا الكتاب إلا رجلاً واحداً . وأما أن يعنى به غير رجل ممن يكنى أبا علي فهذا لا يكون! » اهـ .

فقال صاحب الدليل[٢] : « أقول للأخ الدالي إن المحقق لم يضطرب في تحديد شخصية أبي علي ، ولكن يبدو أن قراءتك كانت من باب التصفح لا التأمل » اهـ .

ماذا بك يا صاحب الدليل ؟ ما الذي هاجك حتى رميتني بذلك ، هذا موضع المثل : رمتني بدائها وانسلّت .

فقال صاحب الدليل : « فالشارح يقول مرة : قال أبو علي ، وأخرى قال الشيخ أبو علي ، ويقول : قال أبو علي رحمه الله . فلم يلتزم وتيرة واحدة ومعنى هذا أنه لم يكن شخصاً واحداً هذا جانب . . . » اهـ .

أي شيء هذا ؟! يا صاحب الدليل : أبو علي المذكور في الكتاب حيث ذكر هو رجل واحد وهو صاحب الكتاب ، بهذا تنطق نصوص الكتاب ، وهو ظاهر كل الظهور وواضح وضوح النهار ، وإذا لم يصح في الأفهام مثل هذا لم يصح فيها

(١) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ، تحقيق نسبته ونظرات فيه ص٣٤ .
(٢) الدليل الشافي ص٣٦٨ .



شيء . وأبو علي صاحب الكتاب يروي عن شيخيه أبي أحمد العسكري وعلي بن مهدي(١) .

وما قولك يا صاحب الدليل « فلم يلتزم وتيرة واحدة » أتريد أنه يقول مرة قال أبو علي ، ومرة يزيد « رحمه الله » ومرة يزيد « الشيخ » ؟ ولهذا ما قلت « ومعنى ذلك أنه لم يكن شخصاً واحداً »!! .

واعجبا لك يا صاحب الدليل!! كيف قلت هذا ؟ وأنت تعلم ـ أظن ـ أن مثل هذه العبارة « قال أبو علي » قالها تلميذ له يأخذ عنه كتابه ، فقال مرة : قال الشيخ أبو علي ، وقال مرة : قال أبو علي رحمه الله . . . إلخ وماذا يكون ؟!

يا صاحب الدليل ، هذا كتاب أمالي ابن الشجري بين يديك ، جاء فيه ١/ ٤ قال [أي ابن الشجري صاحب الكتاب] أطال الله بقاءه «وفي نسخة: رضي الله عنه»، وجاء في ١/ ٥ : « قال كبت الله أعداءه [وفي نسخة : تغمده الله برضوانه » ، وجاء في ١/ ١٣ « قال أدام الله نعمته . . . » إلخ . فهذه الجملة « قال » وما يزاد بعدها من قول بعض تلامذة صاحب الكتاب . أتقول إن اختلاف العبارة في هذه المواضع وغيرها من كتاب ابن الشجري لا يجعل المقصود رجلاً واحداً وهو صاحب الكتاب؟!

وقال صاحب الدليل عقب كلامه السالف : « والجانب الآخر هو أني خرجت بعض هذه النصوص في حاشية الكتاب من شرح الحماسة للمرزوقي وفي أمالي القالي وفي كتاب أبي علي الفارسي . . . أما بقية النصوص التي لم أقف عليها فلعلها نقلت من كتب مفقودة أو ربما نقلها الزمخشري عن كتاب الأَستراباذي . . . » اهـ .

يا صاحب الدليل : لا ينفعك نفي اضطرابك في أبي علي ، بل ازددت اضطراباً ههنا ، فأي شيء يكون هذا إن لم يكن اضطراباً ؟! وقد غيّرت ما قلته في مقدمة تحقيق الكتاب .

ليس الأَمر يا صاحب الدليل أمر تخريج نصوص ، فقد يوافق قول مؤلف قول غيره في بعض المواضع .

---

(١) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ، تحقيق نسبته ونظرات فيه ص٣٥ .



ما تقول في كتاب ذكر فيه « أبو الحسن » في خمسين موضعاً ، له فيها كلام في اللغة والنحو والصرف والقراءات والتفسير والفقه والحديث ، وافق في بعض ذلك أو في أكثره أو كله غير رجل يكنى أبا الحسن له كلام في علم من هذه العلوم ؟ أيصح عندك أن يكون أبو الحسن المذكور في الكتاب إلا رجلاً واحداً ؟ أيصح أن تجعله مرة أبا الحسن الأخفش ومرة أبا الحسن الكسائي ومرة أبا الحسن الواحدي ومرة أبا الحسن المدائني . . . إلخ ؟ الأمر يا صاحب الدليل أبين بياناً من أن يستدل عليه كما ترى . أبو علي المذكور في شرح الفصيح رجل واحد وهو صاحب الكتاب .

وقولك هنا « أما بقية النصوص التي لم أقف عليها . . . » تغيير لما ذهبت إليه في مقدمة التحقيق ، فقد قلت ثمة في أبي علي المذكور في غير هذه المواضع التي جعلته فيها الفارسي مرة والمرزوقي مرة والقالي مرة : « فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري . . . شيخ الزمخشري » هذا ما قلته (ص٤٩ في مقدمتك) ثم قلت (ص٥٠) : « كما أن الزمخشري لم يشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في الفائق . . . » هذا كلامك ثمة فأين منه كلامك في الدليل هنا ؟ فليس الأمر أمر تخريج مرة ثانية . وأبو علي المذكور في الفائق هو أبو علي الفارسي كما قلت في مقالتي السابقة[١] .

١٣ ـ قلت في مقالتي[٢] : « وأما أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري شيخ الزمخشري الذي جعله المحقق المعني في بقية نصوص الكتاب = فمن المحال أن يكون أبا علي المذكور في الكتاب . فلو سلمنا بصحة نسبة الكتاب إلى الزمخشري . . . وسلمنا أن أبا علي المذكور في الكتاب هو أبو علي النيسابوري شيخ الزمخشري = كان محالاً من الوجهة الزمنية . . . » .

فقال صاحب الدليل[٣] : « فلماذا الاستحالة هل وقف الزاعم على أحد هذه النصوص الموجودة في الشرح منسوبة إلى الأَستراباذي أم أن [كذا] هذا القول مجرد

(١) المقالة نفسها ص٣٤ـ٣٥ .

(٢) المقالة نفسها ص٣٤ .

(٣) الدليل الشافي ص٣٦٨ .



ظن . . . كما فات الدالي أن رواية مؤلف شرح الفصيح عن أبي علي ليس فيها تصريح بالسماع . . . لقد رددت على هذه النقطة بما يكفي في مقال (الرد الصحيح) مما يغني عن إعاته في هذا الموضع ، وما ذكر من بُعْد الوجهة الزمنية ينطبق على أبي علي الأَستراباذي تماماً » اهـ .

وأحال في الحاشية (١٠) على مقالة « الرد الصحيح » ص٧ ، وردّه المنشور في المجلة واقع بين ص٩٩ ـ ١٢٢ ؟ ولعله أراد ما ذكره ص١١٥ منه من « نقد ما أورده الباحث [يريد الدكتور بهاء الدين] في تحقيق نسبة الشرح للأَستراباذي » . وكلامي ههنا على أبي علي النيسابوري لا على الأَستراباذي .

وقوله « فلماذا الاستحالة . . . » تساؤل غريب ، فوجه الاستحالة ظاهر بلا تأمل . وذلك أن أبا علي النيسابوري شيخ الزمخشري ـ وهو المراد في بقية نصوص الكتاب كما قال صاحب الدليل بلسانه ـ روى في الكتاب عن أبي أحمد العسكري (ت٣٨٢هـ) ومحالٌ أن يروي عنه النيسابوري المولود تقديراً نحو سنة ٤٠٢هـ (إذا جعلناه ممن عاش ٩٠ عاماً) ، ووفاته نحو سنة ٤٩٢هـ كما ذكر في مقدمة التحقيق (ص٥٠) . وانظر مقالتي السابقة الحاشية ١٠ و١١ .

وقوله : « وما ذكر من بُعْد الوجهة [كذا] الزمنية ينطبق على أبي علي الأَستراباذي تماماً» غريب غريب. حفظك الله يا صاحب الدليل، كيف ينطبق ذلك على الأَستراباذي المتوفى قبل سنة ٤٦٧هـ (وقد تكون وفاته نحو سنة ٤٣٨هـ) أو قبلها ، انظر مقالتي السابقة والحاشية ٢٢ منها). لا أدري كيف قلت ذلك وبينهما في الزمان ما تراه. أما أخذ الأَستراباذي عن العسكري فممكن ولا شيء فيه من الوجهة الزمنية.

وقوله : « كما فات الدالي أن رواية مؤلف شرح الفصيح . . . » لا يكاد يستقيم لك كيف قاله ، أبو علي يا صاحب الدليل هو مؤلف شرح الفصيح ، فكيف يروي عن نفسه ؟ وكيف يحدِّث عن نفسه ، وكيف يسمع من نفسه ؟!

١٤ ـ وقال صاحب الدليل[1] : « والقول بأن المراد من قول قال أبو علي مؤلف

---

(١) الدليل الشافى ص٣٦٨ .



الكتاب غير مستبعد ، غير أن كثرة النصوص المنقولة منه منسوبة إلى الزمخشري تحول دون ذلك وتجعله غير مؤلف الكتاب ، بل تجعله ممن نقل عنهم المؤلف نقلاً مباشراً أو غير مباشر غير أنه روى بالتصريح سماعاً عن أبي أحمد العسكري وابن مهدي وسبق أن ذكرت أن جلّ الأسانيد الموجودة في الشرح محرفة واعتراها السقط ، وأيد الأخ الدالي ما سبق أن ذكره المحقق في هذا الشأن » اهـ .

أقول : راجع صاحب الدليل الحق في قوله « والقول بأن . . . غير مستبعد » ثم عاد إلى المعاندة .

ما قولك يا صاحب الدليل « غير مستبعد » ؟ ونصوص الكتاب بين يديك تقطع به . ثم انظر كيف شئت في تفسير ما وجدته في كتاب أبي علي هذا من النصوص المنقولة عن الزمخشري ، وعلل واجتهد . هذا ما يحرك ذهن الباحث وفيه يظهر نظره ومقدرته ، لا أن يطمئن إلى شيء وينساق معه لا يخالفه وإن كان الصواب غيره ، والمرء إن نبّه انتبه .

وقولك « وسبق أن ذكرت أن جلّ الأسانيد . . . » هوّلت فيه الأمر على الناس . أما أن يكون جل الأسانيد ـ أو كلها كما قلت في الدليل ٣٦٩ ـ محرفاً واعتراه السقط = فدعوى أنت مطالب بالبينة عليها . ونصوص الكتاب التي اشتملت على الأسانيد لا تؤيد ما ادعيته ، فقد وقع في بعض الأسانيد في مواضع قليلة سقط أو تحريف يصلح بمعارضة النصوص . والسقط الذي أيدتك فيه دلني عليه معارضة نصوص الكتاب بعضها ببعض ، ولا أتهم النسخة بما اتهمتها به . (وانظر ما يأتي في الفقرة ٢١) .

لو أتيت يا صاحب الدليل برجل يحسن الخط العربي ولا يعرف معاني ما يقرأ البتة أو يعرف منها شيئاً وكلفته أن ينسخ لك كتاباً فيه فقه وحديث ولغة ونحو وغير ذلك وفيه روايات لصاحب الكتاب عن رجاله = لصوّر لك ما في الأصل المنسوخ عنه تصويراً ، وقد يقع فيما كتب تحريف وتصحيف وسقط في بعض المواضع ومنها الأسانيد . هذا موضع تسليم لا خلاف فيه . أما أن يقع السقط والتحريف في كل الأسانيد أو جلها فهو مما لا يقع في الوهم .

١٥ ـ قال صاحب الدليل[١] : « وأما قول الباحث [يريدني] بأنه لم يعرف ابن مهدي وأن ولادته قد تكون سنة (٣١٠هـ) فهذا غريب كيف عرف تاريخ ولادته وهو لم يعرفه ؟! » اهـ .

وأقول : يا صاحب الدليل ، انقل كلامي بلفظي ثم افعل به ما بدا لك .

ولفظي في مقالتي[٢] : « وابن مهدي عليّ هذا لا أعرفه ، ولا يبعد[٣] أن تكون ولادته نحو سنة ٣١٠هـ ووفاته نحو سنة ٤٠٠هـ » .

فقولي « لا أعرفه » يعني أني لم أصب له ترجمة ولا ذكراً فيما بين يدي من المصادر . وقولي « ولا يبعد . . . » علقت عليه في الحاشية (١٢) بقولي : « إذا جعلناه يتلقى العلم ويروي عن شيخه وعمره ١٨ عاماً حين وفاة شيخه ابن الأنباري ، وجعلناه ممن عاش ٩٠ عاماً » اهـ . هذه مسألة يسيرة كما ترى ، وكأنك لم تقرأ ما قلته في الحاشية وكلامي فيها من صميم المتن لا ينفصل عنه كما ترى ، فلا غرابة .

ثم وقفت بعد إرسال مقالتي في تحقيق نسبة الكتاب إلى عالم الكتب على فائدة تتصل بعلي بن مهدي . فهو أبو الحسن علي بن مهدي الفارسي ، روى عنه أبو العلاء صاعد بن الحسن الربعي (نحو ٣٣٠هـ ـ نحو ٤١٠هـ) في كتابه « الفصوص »[٤] أشياء رواها ابن مهدي عن شيوخه ، ومنهم أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ) ، وقد حضر ابن مهدي وفاة شيخه ابن الأنباري ، قال صاعد في الفصوص[٥] : « حدثني أبو الحسن علي بن مهدي رحمه الله ، قال : حضرت أبا بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري وهو في عَلَز الموت . . . » اهـ .

---

(١) الدليل الشافي ص٣٦٨ .

(٢) شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ، تحقيق نسبته ونظرات فيه ص٣٤ .

(٣) المقالة نفسها ص٣٤ .

(٤) الفصوص لصاعد اللغوي ٢/ ١٥٤ ، ٢٠٣ ، و٣/ ٢٢١ و٤/ ٢١٧ . وروى عن غير ابن الأنباري من شيوخه في الفصوص ١/ ١٩٧ ، ١٩٩ و٤/ ٢٢٣ .

(٥) الفصوص ٥/ ٩ .



ورجَّح الأخ الباحث الدكتور بهاء الدين عبد الرحمن في مقالتيه[١] **أن يكون ابن مهدي** شيخ صاحب شرح الفصيح ـ وهو شيخ صاعد أيضاً ـ **أبا الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري** (ت نحو ٣٨٠هـ انظر معجم المؤلفين ٧/ ٣٣٤ ومصادره ، وله ترجمة في طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٤٦٦ وغيرها من المصادر التي ذكرها الدكتور بهاء الدين) . وهذا قول راجح تركه في مرتبة الرجحان وخفضه عن مرتبة اليقين عدم وقوفنا على ترجمة مفصلة له فيها ذكر لشيوخه وتلامذته ومصنفاته .

١٦ ـ وقال صاحب الدليل[٢] : « وقول [يعنيني] : « فكيف يروي أبو علي النيسابوري المولود تقديراً (٤٠٢هـ) عن علي بن مهدي المتوفى (٤٠٠هـ) تقديراً هذا لا يكون » . فمن النص السابق يتضح التناقض كيف نبني نسبة كتاب على الظنون والتقديرات التي لا دليل عليها » اهـ .

لست أدري كيف قلت هذا يا صاحب الدليل وأنت تعلم أن نسبة الكتاب لم تبن على ذلك ، بل بنيت على ما لا يسع أحداً نكرانه : نصوص الكتاب فهي الناطقة بنسبته إلى أبي علي وبدفع نسبته إلى الزمخشري .

والاجتهاد والظن في تعيين أبي علي ، أهو الأَستراباذي أم غيره ، وهذا الظن يا صاحب الدليل ليس ظنّاً في الهواء ، فله ما يسوغه كما تعلم .

أما تقدير الولادة والوفاة فهو مبني على ما تيسر لنا من معرفة الرجال . فإذا مر بك ذكر شيخ يكنى أبا زيد توفي سنة ٧٠٠هـ وعرفت من تلامذته من يسمى سعيداً ولم تصب له ترجمة أمكن أن تقدر أن ولادة سعيد كانت نحو ٦٨٠هـ وأن وفاته كانت نحو ٧٧٠هـ إذا جعلت عمر سعيد ٢٠ عاماً حين وفاة شيخه أبي زيد وجعلته ممن عمّر ٩٠ عاماً . أي شيء في هذا يا صاحب الدليل ؟!

١٧ ـ قلت في مقالتي[٣] : « وأما ما ذكره المحقق من أن الزمخشري ذكر شيخه

---

(١) الجواب الصحيح ١٤ ، وتكملة الجواب الصحيح ٣٧٢ .

(٢) الدليل الشافي ص٣٦٨ .

(٣) مقالتي « شرح الفصيح . . . » ص٣٤ .



أبا علي المذكور في كتابه الفائق = فليس بصحيح ، فأبو علي الذي ذكره الزمخشري في الفائق هو أبو علي الفارسي غير شك . . . . » .

فقال صاحب الدليل[(١)] : « الذي أعنيه هو أن هذا الشخص (أبو علي) سواء أكان النيسابوري أو [كذا] غيره ذكره الزمخشري في كتابه الفائق فلعل العبارة كانت ملبسة » اهـ .

ما هذه المعاندة يا صاحب الدليل ؟! ولم تلوي كلامك ؟ ألا يطوع لسانك بالإقرار بخطأ وقع في كلام لك . ليس حسنا أن تسوغ ذلك ، قل سهوتُ أو أخطأت وسمِّ الأشياء بأسمائها ، وماذا يكون ؟

فالذي قلته ههنا في تسويغ ما فرط منك لا يصح يا صاحب الدليل ، وليس ذلك ما عنيته ، ولا لبس في عبارتك . أو لست القائل (ص٥٠ في مقدمة التحقيق) « أما بقية النصوص المنقولة عن أبي علي فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري . . . وهو شيخ أبي القاسم الزمخشري » و« كما أن الزمخشري لم يشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في كتابه الفائق . . . » ؟

وكلامك هذا بيّن واضح لا لبس فيه ، وأبو علي المذكور في الفائق هو كما علمت أبو علي الفارسي .

١٨ ـ وقال صاحب الدليل[(٢)] : « وأود أن أسأل الدكتور [يعنيني] : لماذا وسمت المحقق بالاضطراب عندما خرج نصّاً من النصوص من كتاب أبي علي الفارسي وأنت هنا تخرج النص من كتاب الشعر له ، فلماذا جاز للزمخشري النقل عن الفارسي في الفائق ولم تجز له في هذا الشرح النقل عنه . وهل في هذا النص الوارد في كتاب الشعر ما ينفي نسبة الكتاب إلى الزمخشري . . . » اهـ .

أقول : ما هذا الكلام يا صاحب الدليل ؟! خرجت كلام أبي علي من كتاب الشعر له لأنه الذي عناه الزمخشري وعنه نقل ما نقل ولم يعن شيخه أبا علي

---

(١) الدليل الشافي ص٣٦٩ .

(٢) الدليل الشافي ص٣٦٩ .



النيسابوري كما زعمت . وأبو علي المذكور في شرح الفصيح هو صاحب الكتاب يقيناً لما قلت في مقالتي ولما قلت في الفقرة (١٢) هنا . ولا صلة لتخريج النصوص بإثبات النسبة وليس الأمر أمر تخريج نصوص ، انظر ما سلف في الفقرة (١٢) وذكرت فيها أن صاحب الدليل اضطرب في أبي علي ، وازداد اضطرابه في الدليل .

١٩ ـ وقلت في مقالتي[١] : « وأبو علي المذكور في مواضع من هذا الكتاب هو صاحب الكتاب . وتكون عبارة « قال أبو علي » أو « قال الشيخ أبو علي » أو « قال » التي وقعت في مواضع من الكتاب = من كلام بعض مستملي [هذا الصواب ، ووقع فيما نقله صاحب الدليل مستعملي ثلاث مرات] الكتاب أو نَقَلَتِه . . . » اهـ .

فقال صاحب الدليل[٢] : « فلماذا أثبت الزاعم هنا ما اعترى السند من تصحيف وتحريف وسقط مردّه مستعملو [كذا!] الكتاب ، ولم يثبت ذلك في السند السابق ذكره هذه واحدة . والثانية : هل اطلع الزاعم على المخطوط حتى يصدر هذا الحكم ؟ والإجابة بالنفي إذ إن الخط واحد ولكن ليقل إن جميع الأسانيد الواردة في هذا الكتاب قد اعتراها التصحيف والتحريف لا من مستعملي [كذا] الكتاب ، بل من نساخ الكتاب إذ إن النسخة كتبها أعجمي . . . وقد أقر الأخ الدالي هذا السقط والتحريف في السند بنفسه فآخر المقال يناقض أوله ، فلماذا أجازه وقال به في موضع ورده [كذا ، وصوابه : وردّه] في موضع آخر ؟! » اهـ .

أنّى قوّلتني يا صاحب الدليل ما لم أقل ثم اعترضت على ما تقوّلت ؟! هذا كلام لا ذكر فيه لسقط ولا لتحريف ولا لتصحيف ، وليس في هذه المواضع التي ذكر فيها أبو علي شيء من ذاك . وهذه العبارات التي ذكرت أمثلة لها « قال أبو علي » ونحوها ليست من كلام أبي علي وإنما هي من كلام بعض مستملي الكتاب أو نَقَلَته . هذا ما قلته وأين منه ما نسبته إليّ ، وانظر ما سلف في الفقرة (١٢) .

---

(١) مقالتي « شرح الفصيح . . . » ص٣٤ .

(٢) الدليل الشافي ص٣٦٩ .



وما للمخطوط وما نحن فيه يا صاحب الدليل ؟! مثل هذه العبارات كتبها من يكتب عن شيخه ، فقال : قال الشيخ ، أو قال أبو علي أو قال حفظه الله أو رحمه الله وغير ذلك ، ثم نسخت نسخ عن هذه النسخة فبقيت هذه العبارات فيها . ومن كتب عن شيخه ولم يكتب قال أو قال الشيخ ونحوهما لم يقع ذلك في النسخ المنسوخة عن نسخته ، هذا أمر في غاية الظهور والوضوح كما ترى .

فلم أذكر في كلامي السقط والتحريف في السند هنا فينسب إليّ صاحب الدليل الإقرار به ويتهم مقالي أن آخره يناقض أوله . لا مناقضة في كلامي يا صاحب الدليل يعلم ذلك كل قارىء لكلامي وقد بيّنت المراد منه ، وهو خلاف ما فهمته منه ثم اعترضت عليه ثم اتهمته بما قام في نفسك من المناقضة .

ثم أقول : أترى يا صاحب الدليل أن السقط في السند قياس مطرد ؟ فإذا ما وقع سقط في بعض الأسانيد اقتضى ذلك وقوع السقط في غيره ، أي شيء هذا ؟! .

والمخطوطة التي أخرج المحقق الكتاب عنها وأثبت في مقدمة التحقيق صوراً لبعض أوراقها = خطها معروف في خطوط المائة السابعة كما يقدر سزكين (انظر مقدمة التحقيق ٢٣١) . وقد رأيت مثل هذا الخط في مخطوطات كتبت في أواخر المائة السادسة وأوائل السابعة (ومنها بعض مخطوطات كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، وشرح اللمع ، وكلاهما لجامع العلوم الأصبهاني) .

وهي مخطوطة جيدة مضبوطة مقابلة بالأصل المنقولة هي منه ، هذا ما ظهر لي في الأوراق المصورة عنها . والعهدة على صاحب الدليل فيما ذكره في وصف المخطوطة (ص٢٣٣ في مقدمة التحقيق) من « كثرة التصحيف والتحريف في هذه النسخة وكذلك الأخطاء التي لم تنج آيات القرآن الكريم منها » .

أما قوله « إن جميع الأسانيد الواردة في هذا الكتاب قد اعتراها التصحيف والتحريف » فقد سلف نحوه فيما نقلته عنه في الفقرة (١٤) والتعليق عليه ثمة .

٢٠ ـ وقال صاحب الدليل[١] : « كما ذكر الزاعم [يعنيني] ما نصه : « . . .

(١) الدليل الشافي ص ٣٦٩ .



وسمعت أبا أحمد العسكري قال : سمعت الدريدي يقول : سمعت أبا حاتم . . . » وقد سلف هذا السند (ص٩٠ وفيه اليزيدي مكان الدريدي محرفاً) . وكان من باب الأمانة العلمية أن يقول الأخ الدالي إن التحريف وقف عليه المحقق ولا ينسبه إلى نفسه » اهـ .

أي شيء هذا يا صاحب الدليل ؟! أجدالاً في الباطل ؟ قد درستُ يا صاحب الدليل أسانيد الكتاب وعارضت بعضها ببعض ، وتوقفت في السند المذكور ص٣٨٢ ـ ٣٨٣ وقدرت أن فيه سقطاً وذكرت تمامه وأنه قد سلف ص٩٠ وسلف نحوه ص١٧٢ . ولم أنسب إلى نفسي شيئاً ، والذي جعلته بين هلالين (ص٩٠ وفيه اليزيدي . . .) تنبيه لقارئ المقالة أنه قد وقع في المتن في هذا الموضع « اليزيدي » مكان « الدريدي » محرفاً ، ولم أقل : لم ينبه المحقق على هذا ، فأنسب ذلك إلى نفسي ، فتذكر لي باب الأمانة العلمية!! أي شيء هذا يا صاحب الدليل ؟!

على أنك قلت في التعليق على هذا الموضع « سمعت اليزيدي » في الحاشية (٣) : « لعلها محرفة عن الدريدي ، ينظر ص١٧٢ » ومثل هذا لا لعلّ فيه ، بل هو محرف ، ولو ذكرتُ ما سبقت إليه لوجب أن أنبه على عبارتك ، ولا موضع له في سياق كلامي في المقالة .

ليس حسناً يا صاحب الدليل ما فعلت ، بارك الله لك فيما تهديت إليه . ومثلي لا ينسب إلى ما خيل إليك كما تعلم .

٢١ ـ قلت في مقالتي[١] : « والذي يمليه النظر ويوجبه أن صاحب الكتاب هو أبو علي ، وهو من تلامذة أبي أحمد العسكري ، وابن مهدي » اهـ .

فقال صاحب الدليل[٢] : « وأود أن أقف عند هذه النقطة التي لم يتنبه إليها [كذا] الدكتور . فأقول : وهل الأَسترابادي المتوفى قرابة سنة (٤٦٧هـ) [كذا] تلميذ لأبي أحمد العسكري المتوفى سنة (٣٨٢هـ) وتلميذ للفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) .

---

(١) مقالتي « شرح الفصيح . . . » ص٣٥ .

(٢) الدليل الشافي ، ص٣٦٩ .



وقولك إن عبارة « أنشدنا الفراء » خطأ من الناسخ فلماذا [كذا] حكمت هنا بالخطأ في السند وتركت ما سواه كأنشدنا العسكري . . . . » اهـ .

وأقول : الذي ذكرتُه يا صاحب الدليل أن وفاة الأَستراباذي كانت قبل سنة ٤٦٧هـ لا « قرابة سنة ٤٦٧هـ » وتعلم بلا ريب ما بينهما من فرق ، وذكرت في الحاشية (٢٢) من مقالتي أن وفاته قد تكون قبل سنة ٤٣٨هـ (انظر التعليق ثمة) . ويمكن من الوجهة الزمنية أن يروي الأَستراباذي عن شيخه العسكري (ت٣٨٢هـ) . فإذا جعلنا عمره حين وفاة شيخه العسكري ١٨ عاماً كانت ولادته نحو سنة ٣٦٤ ، فإذا جعلناه ممن عاش ٩٠ عاماً كانت وفاته نحو سنة ٤٥٤هـ وهي قبل سنة ٤٦٧هـ ، والله أعلم .

أما الفراء فليس أبو علي المذكور تلميذاً له ومن المحال أن يكونه . وقد حكمت بخطأ ناسخ النسخة أو من نقل عنه فيما وقع في موضع واحد من الكتاب (ص٢٥٧) وهو قوله « أنشدنا الفراء » ، لأن نصوص الكتاب ناطقة بذلك . وقد ذكرت أنت يا صاحب الدليل في الفهرس مواضع ذكر الفراء في الكتاب ، فلما درستُ أنا أسانيد الكتاب فهرستُ عبارات ذكر الفراء ، كقول صاحب الكتاب : أنشد الفراء ، وقال الفراء ، ورواه الفراء ، وذكره الفراء . وحكاها الفراء ، ورواها الفراء ، وذكره الفراء ، وقاله الفراء ، وحكي عن الفراء ، وقول الفراء ، وعند الفراء ، وزعم الفراء ، وأنكر الفراء ، وأجاز الفراء إلخ ولولا خشية الإطالة لذكرت لك مواضع كل عبارة . فلما رأيت هذه العبارة « أنشدنا الفراء » في هذا الموضع وحده حكمت بأنها خطأ صوابه « أنشد الفراء » . وقد أجبتُ في مقالتي عما سألت عنه هنا يا صاحب الدليل فقلت : « وقد عبر المؤلف بقوله « أنشد الفراء » في مواضع من كتابه . . . وبقوله « روى الفراء » (ص . . .) و« روي عن الفراء (ص . . .) ، وبقوله حكى الفراء أو ذكر أو زعم أو قال أو نحو ذلك في مواضع من كتابه » اهـ أليس غريباً يا صاحب الدليل أن تسأل عن ذلك مع وضوح ما قلته في مقالتي .

والحكم على أسانيد كتاب لا يكون إلا بعد معرفة رجاله ودراسة الأسانيد دراسة واعية شاملة . وبمعارضة أسانيد الكتاب بعضها ببعض قد يتهدى المحقق إلى صواب



ما اعتراه الخطأ من الأسانيد في بعض المواضع . فإن كان السند مما لا ينفع فيه مراجعة الكتاب وكتب الرجال ترك كما وقع وعلق عليه بما يبين الشك فيه . أو يكون وقوع مثل هذا الموضع في الكتاب مما حملك على إطلاق القول بأن جل الأسانيد أو كلها قد اعتراها السقط والتحريف والتصحيف (انظر ما سلف في الفقرة (١٤ و١٩) ؟! وهو قول جائر أرسل إرسالاً ، والغالب على أسانيد الكتاب الصحة والسلامة فيما أعلم .

٢٢ ـ وقال صاحب الدليل[1] : « ثم تساءل الدكتور [يعنيني] بعد ذلك من يكون أبو علي هذا ؟ وأجاب بقوله : « إن أكبر الظن [لفظي في مقالتي : وأكبر الظن] أن أبا علي صاحب الكتاب هو أبو الحسن بن أحمد [كذا وقع ، وفي مقالتي : أبو علي الحسن بن أحمد] الأَستراباذي النحوي اللغوي . . . وكانت وفاته قبل [سنة] ٤٦٧هـ . . . أن يكون صاحب الكتاب « أبو علي » الذي يروي عن أبي أحمد العسكري وعلي بن مهدي = ذلك ما يهدي إليه النظر في نصوص الكتاب . وأما أن يكون « أبو علي » هذا الحسن بن أحمد الاستراباذي الذي نقل البغدادي من كتابه « شرح الفصيح » . . . = فذلك ظن من الظن إن لم يكن سهلاً ترجيحه [ترجيحاً] قريباً من اليقين لنقص في ترجمته وضياع آثاره كان عسيراً أن يدفع » .

[ثم قال صاحب الدليل] : وبناء على ما ذكره الزاعم في النص نلحظ الأمور التالية :

١ ـ عدم اطمئنان الباحث إلى نسبة هذا الشرح للأَستراباذي وإنما لشخص آخر يكنى أبا علي .

٢ ـ لم يذكر أحد من العلماء أن الأَستراباذي تلمذ على أبي أحمد العسكري أو الفراء لبعد الفترة الزمنية .

٣ ـ ذكر الباحث أن هذا ظن من الظن ، وهو كذلك لعدم وقوفه على أدلة تنفي ترجيح النسبة عن الزمخشري وقصور الأدلة التي تؤيد النسبة إلى الأَستراباذي .

---

(١) الدليل الشافي ، ص٣٦٩ ـ ٣٧٠ .



إذن فلماذا الترجيح الذي يقرب من اليقين مع فقد الأدلة الصحيحة » اهـ .

وأقول : هذا كلام غريب عجيب لا أدري كيف قاله .

١ ـ أبو علي هو صاحب الكتاب يقيناً ، وأظن أنه أبو علي الأَستراباذي ، وكلامي واضح ، فكيف قلت يا صاحب الدليل ما قلت ؟! (وانظر ما سلف في تحقيق نسبته إلى أبي علي والظن أنه الأَستراباذي في الفقرتين ٥ و١٢ وغيرهما) .

٢ ـ عدم ذكر العلماء تلمذة الأَستراباذي لأبي أحمد العسكري لا ينفيها عنه ، وهي ممكنة من الوجهة الزمنية (انظر ما سلف في الفقرتين ٩ و٢١) .

أما الفراء فلم أذكره في كلامي وكيف أذكره يا صاحب الدليل وقد بينت بياناً أن ما وقع في موضع من الكتاب « أنشدنا الفراء » خطأ صوابه أنشد (انظر الفقرة ٢١) .

٣ ـ نعم ما ذهبتُ إليه من أن صاحب الكتاب أبا علي قد يكون أبا علي الأَستراباذي = ظن من الظن موصوف بقولي « إن لم يكن سهلاً ترجيحه . . . » (وانظر ما قلناه في الظن في هذا الباب في الفقرة ٥) .

٢٣ ـ وقال صاحب الدليل[١] : وفي آخر المقال ذكر الباحث [يعنيني] ما نصه : « فإن [كذا] صحَّ أن أبا علي الأَستراباذي صاحب هذا الكتاب كان تفسير وقوع ما نقله اللبلي عن الزمخشري بنصّه في هذا الكتاب من وجهين : أولهما : أن النسخة التي وقف عليها اللبلي منسوبة إلى الزمخشري أو كانت لا تحمل اسم صاحبها فاجتهد اللبلي في نسبتها إلى الزمخشري . وثانيهما : أن النسخة التي وقف عليها اللبلي هي شرح الزمخشري ونقل الزمخشري من شرح الأَستراباذي وإذا صح [ذلك] أيضاً كان لأبي علي الأَستراباذي هذا كتب في تفسير القرآن وغريب الحديث والأمثال والمثلث ولم يذكر شيء من ذلك [في تلك الأسطر اليسيرة التي أتيحت لياقوت عنه] » .

[ثم قال صاحب الدليل] : « أجمل الرد على هذا النص في النقاط التالية :

١ ـ شك الدالي في صحة النسبة للأَستراباذي بدليل قوله (فإن صح) ومعنى ذلك

---

(١) الدليل الشافي ص ٣٧٠ .



أنه من المحتمل ألا يصح فأين هذا من يقينه السابق ؟

٢ ـ يرد على قوله في الوجه الأول بما ذكرته سابقاً من أن اللبلي لم يكن هو الوحيد الذي نقل عن شرح الفصيح للزمخشري وإنما نقل عن هذا الشرح مجموعة [كذا] من العلماء .

٣ ـ أما الوجه الثاني فهذا ما ذكرته في دراستي لهذا الكتاب . وكنت أتمنى أن يشير الأخ الدالي إلى أن هذا القول هو قول المحقق فقد ذكرت ما نصه : « أما فيما يتعلق بالنصين اللذين أوردهما البغدادي فلعل الزمخشري نقلهما عن شرح الأَستراباذي ولم يشر إلى كتابه وهذه عادة جرى عليها بعض العلماء . . . . » .

٤ ـ الكتب الواردة في هذا الشرح لو كانت للأَستراباذي لأشار العلماء إلى بعضها في مؤلفاتهم لاسيما أنها متعددة الاتجاهات في تفسير القرآن والأمثال وغريب الحديث ولكن لم يحدث ذلك لأن الأَستراباذي لم يؤثر عنه أنه ألف في هذه الموضوعات إذن فالكتاب ليس له البتة . . . . » اهـ .

ما يزال صاحب الدليل يأتينا بكلام غريب عجيب لا محصل له ، وأقول :

١ ـ لفظي في مقالتي « فإذا صحَّ . . . » لا « إن » ، واستعمال إذا على بابها وأصلها من دخولها على المتيقن وقوعه المقطوع به أو على الراجح وقوعه . ويقيني يا صاحب الدليل أن صاحب الكتاب « أبو علي » ، وأغلب الظن عندي أنه أبو علي الأَستراباذي وهو ظن راجح رجحاناً ، ولهذا ما استعملت في العبارة عنه « فإذا صح » ، وذلك ظاهر كل الظهور .

٢ ـ لو نقل سبعون ناقلاً عن الزمخشري كلاماً وجدته في هذا الشرح = لم يجعله ذلك صاحب الكتاب ، واحتاج وقوع ذلك فيه إلى تفسير لأن هذا الكتاب كتاب أبي علي ، بهذا تنطق نصوصه (وسلف الكلام في هذا في الفقرة ٨) .

٣ ـ ما هذا الكلام يا صاحب الدليل ؟ توشك أن تذكر لي الأمانة العلمية (كما فعلت من قبل ، انظر ما سلف في الفقرة ٢٠) .

أنا أتكلم على نصوص كثيرة نقلها اللبلي فيما انتهى إلينا من كتابه (وعدتها ٧٥



نصّاً فيما ذكر المحقق في مقدمة التحقيق ص٥٤ ، عن الزمخشري . وتفسير ذلك من وجهين :

أولهما ما ذكرته ، وثانيهما أن النسخة التي وقف عليها اللبلي ونقل منها ما نقل هي شرح الزمخشري ، ونقل الزمخشري من شرح الاسترابادي .

وكلامك يا صاحب الدليل على نصين نقلهما البغدادي عن شرح الأَستراباذي ولهذا ما قلتَ : فلعل الزمخشري نقلهما عن شرح الأَستراباذي .

فجهتا كلامينا مختلفتان !! فكيف أنسب إليك هذا القول فيما نقله اللبلي عن الزمخشري ، وكلامك فيما نقله البغدادي عن الأَستراباذي ؟! .

وأحب أن أحقق لك ما تمنيت فأقول الآن زيادة لا موضع لها في سياق المقالة : وبذلك فسر الدكتور المحقق وقوع النصين اللذين نقلهما البغدادي عن شرح الأَستراباذي .

٤ ـ أي شيء هذا يا صاحب الدليل ؟! قد علمت أن ما انتهى إلينا من ترجمة الرجل أسطر يسيرة لم يذكر فيها من آثاره إلا شرح الفصيح وشرح الحماسة ، فلم قلت ما قلت ؟

ولو أطالت كتب التراجم ترجمته وتركت ذكر كثير من كتبه أو أكثرها لم يكن ذلك نافياً ما تركت ذكره عنه ، ولم يعن ذلك أنه ليس له كتب في التفسير والأمثال وغريب الحديث وغيره (انظر ما سلف في الفقرة ٩) وأنى لك يا صاحب الدليل أن تقول « لأن الأَستراباذي لم يؤثر عنه . . . »؟! كيف ترسل الكلام إرسالاً؟ إنه لأمر عجيب .

وليت شعري كيف قلت « إذن فالكتاب ليس له البتة »!!! نتيجة باطلة بنيت على مقدمات باطلة .

هذا آخر ما رأيت ذكره في التعليق على صاحب الدليل الشافي . والله تعالىٰ أسأل أن يجعلنا من النافعين المخلصين ﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ﴾ [سورة الزمر : ١٨] .

﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة الحشر : ١٠] .





- ١٩ -

نظرات في كتاب «ما اتفق لفظه واختلف معناه»(١)

لابن الشجري أبي السعادات هبة الله بن علي (ت٥٤٢هـ)

الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي العلويّ الحسني المعروف بابن الشجري(٢) (ت٥٤٢هـ) من جِلَّة أئمة العربية في المئة السادسة . نُشر من آثاره « الأمالي »(٣) و« الحماسة »(٤) و« مختارات شعراء العرب »(٥) .

ورابع هذه الآثار « ما اتفق لفظه واختلف معناه » ، وقد حظي بعناية الدكتور عطية رزق ، وهو الجزء ٣٤ من النشرات الإسلامية التي يشرف عليها المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ، وطبع بدار المناهل ببيروت ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .

ولم ينته إلينا من هذا الكتاب إلا نسخة يتيمة محفوظة في مكتبة برلين برقم

---

(١) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٧٥ ، الجزء ٢ ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .

(٢) ترجمة في نزهة الألباء ٤٠٤ـ٤٠٦ ، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٧٧٥ برقم ١٢٠٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٩٤ ، والمصادر التي ذكرها المحققون .

وانظر المقدمة الضافية التي كتبها الدكتور محمود الطناحي لتحقيقه « الأمالي » التحقيق العلمي المتقن الذي ينبغي له ، أعْظِم بما بذله من جهد طيب وبتحقيقاته النفيسة .

(٣) حقَّق آخر طبعاتها ـ وهي طبعتها التامة ـ تحقيقاً أيَّ تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، وطبعت في مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٢ .

(٤) آخر طبعاته حققها تحقيقاً جيداً الأستاذ عبد المعين الملوحي والأستاذة أسماء الحمصي ، وطبعت في وزارة الثقافة بدمشق ١٩٧٠ .

(٥) آخر طبعاته حققها تحقيقاً جيداً الدكتور نعمان محمد أمين طه ، وصدر في مطبوعات الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بالرياض ، وطبع بدار التوفيقية بالأزهر ١٩٧٩ .



(٣١٤٢) ، وعِدَّة أوراقها ١٤٩ ورقة ، وقد سقط منها الكراسة السادسة التي فيها بقية باب الراء وباب الزاي وأول باب السين (مقدمة المحقق ز) .

جمع ابن الشجري في كتابه ١٦٧٠ لفظ مما اتفق لفظه واختلف معناه ، وهو أجلُّ ما انتهى إلينا في بابه[١] وأوسعه . قال مؤلفه يبيِّن منهجه فيه (ص١) :

هذا كتاب جمعتُ فيه من الكلم العربية ما وجدته مبدَّداً في الكتب اللغوية مما اتفق لفظاً واختلف معنى ، وأضفت إليه ذكر الشواهد عليه من الكتاب العزيز والشعر

---

(١) مما انتهى إلينا من آثار في هذا الباب :

ـ ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه ، للأصمعي ، طبع بتحقيق ماجد الذهبي ، دار الفكر بدمشق ١٩٨٦ .

ـ الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى ، لأبي عبيد ، حققه امتياز علي ، وطبع في بمباي ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨م .

ـ ما اتفق لفظه واختلف معناه ، لأبي العميثل ، حقق آخر طبعة له الدكتور محمد شاكر سعيد ، نادي جازان الأدبي ، السعودية ١٩٩١ .

ـ ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ، للمبرد ، حققه العلامة عبد العزيز الميمني رحمه الله ، القاهرة ١٣٥٠هـ ، وعن هذه الطبعة طبع بعناية الدكتور محمد رضوان الداية ، دار البشائر بدمشق ١٩٩٢ .

وذكر القزاز القيرواني في كتابه « العشرات » (تحقيق الدكتور يحيى جبر ، دار عمار بعمّان ١٩٨٤) ٩٩ لفظاً مما اتفق لفظه واختلف معناه مرتبة على الحروف ، وعقد ابن بنين الدقيقي في كتابه « اتفاق المباني وافتراق المعاني » (تحقيق الدكتور يحيى جبر ، دار عمار بعمّان ١٩٨٥) الباب الثاني منه لما اتفق لفظه واختلف معناه ذكر فيه ٦٠ لفظاً من هذا الباب .

ومما لم ينته إلينا فيما نعلم كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه ، لابن اليزيدي أبي إسحاق إبراهيم ابن يحيى ، وهو فيما ذكر نحو من ٧٠٠ ورقة (الفهرست ٥٦ ، وإنباه الرواة ١/ ١٩٠ـ١٩١ ، ووفيات الأعيان ٦/ ١٩٠) = وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه ، للأحول أبي العباس محمد بن الحسن بن دينار (الفهرست ٨٧ ، وإنباه الرواة ٣/ ٩٢) .

ونظم غير ما شاعر وعالم باللغة معاني بعض الألفاظ المتفقة في اللفظ المختلفة في المعنى ، انظر مقالتنا (قواف اتفق لفظها واختلف معناها) المنشورة في مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٦ ، العدد ٢٢ ، ١٩٩٠) . [وستأتي في السفر الثالث ص ص ١٠٢ ـ ١٣٢].



القديم وكلام الرسول عليه السلام وصحابته عمَّهم الله بالرضوان ، وجعلته أبواباً كل باب منها في ضمن حرف من حروف المعجمة [كذا] ليتناول الكلمة طالبها من بابها » .

بذل الدكتور المحقق جهداً عظيماً في قراءته في مخطوطته اليتيمة وفي التعليق عليه . فعارض مادة الكتاب ببعض المعجمات المطبوعة ، وخرَّج ما عرف مصدره من أقوال اللغويين ، وخرّج الآيات والأحاديث والأشعار ، وصنع له الفهارس المفصلة . على أنها خلت من فهرس ما انفرد به الكتاب من مواد لغوية وفهرس المسائل النحوية اللذين ذكر المحقق في مقدمته (م) أنه صنعهما ، وهما أعظم نفعاً للمعنيين باللغة والعربية من غيرهما ، وهم إليهما في حاجة شديدة .

أمران تنبهت عليهما خلال قراءتي للكتاب :

أولهما : كثرة نقل ابن الشجري من « المجمل » لابن فارس وتعويله عليه في جمع مادة كتابه ، سواء أصرَّح بنقله منه أو عن صاحبه أم لم يصرح . وسيأتي ذكر ذلك خلال المقالة (انظر ما يأتي برقم ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣) .

وثانيهما : نقل علم الدين السخاوي في كتابه « سفر السعادة وسفير الإفادة » من كتاب ابن الشجري . فقد صرَّح السخاوي بنقله عن ابن الشجري ولم يسمّ الكتاب ، قال في (سفر السعادة) (ص٩١٨) : « قال شيخ شيخنا أبو السعادات . . . » هو أبو السعادات ابن الشجري شيخ أبي اليمن الكندي شيخ السخاوي ، فنقل السخاوي كلام ابن الشجري في « عنقاء مغرب » من كتابه هذا ص٢٥٩ . وكنى عنه بـ « بعض علمائنا » في سفر السعادة (ص١٠٠٧) ونقل كلامه في قول أبي تمام :

ليالينا بالرَّقْمَتين وأهلَها سقى العهدَ منك العهد والعهد والعهدُ

وكلام ابن الشجري في كتابه هذا ص٢٤٧ .

وعوَّل السخاوي في كثير مما ذكره مما اتفق لفظه واختلف معناه خلال تفسيره لقصيدته « ذات الحُلَل ومَهَاة الكِلَل » (سفر السعادة ٨٧٨ ـ ١٠٧٩) على كتاب ابن الشجري هذا ، انظر كلامه على الألفاظ الآتية :



اللفظ	سفر السعادة وسفير الإفادة	ما اتفق لفظه وختلف معناه
الكنتي	٩١٥	٢٤٤
النصر	٩٢٨	٤٢٥ ـ ٤٢٦
العرارة	٩٣٤	٢٥٠
العقدة	٩٤٨	٢٥٣
الغار	٩٥٤	٣٠٧
الديك	٩٦٧	١٥٣

ووقفت خلال قراءتي في الكتاب في غير موضع من متن الكتاب ومن حواشي المحقق وعلَّقتُ على مواضع منهما . وهذا ذكر أمثلة منها تدل على ما وراءها .

١ ـ ص٤ س٣ ـ ٧ « قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ [سورة مريم ١٩ : ٨٣] قال ابن دريد : تزعجهم إزعاجاً . قال ابن فارس : تغويهم . وقال أبو إسحاق الزجاج : تزعجهم حتى يركبوا المعاصي . وقال أبو عبد الرحمن اليزيدي : تغويهم وتهيجهم . . . » .

قال المحقق في التعليق عليه : « لم يذكر ابن دريد هذا التفسير في كتاب الجمهرة ولا في الاشتقاق المطبوعين ، وربما كان ذلك في نسخة من نسخهما المخطوطة ، أو قد يكون المؤلف قد خلط بين قول ابن فارس وقول ابن دريد ، إذ إن هذا التفسير الذي ينسبه إلى ابن دريد قد ذكره ابن فارس في المقاييس ١/ ١٣ (أز) نقلاً عن أهل التفسير كما يقول . ومع ذلك فقد نقل عن ابن دريد بيتاً للشاعر رؤبة شاهداً على ذلك . هذا وما نسبه المؤلف إلى ابن فارس . . . في المجمل ، راجع المجمل ١/ ٧٩ (أ) . ثم إني لم أجد تفسيراً لهذه الآية في كتاب إعراب القرآن للزجاج . غير أن التهذيب ١٣/ ٢٨٠ (أز) قد أورد هذا التفسير رواية عن الفراء . قارن اللسان ٧/ ١٧١ (أز) وراجع معاني القرآن للفراء ٢/ ١٧٢ حيث قال : تزعجهم إلى المعاصي وتغريهم بها » اهـ .

وفيما قاله المحقق في التعليق على مواضع من المتن أشياء :

أولها قوله « لم يذكر ابن دريد . . . وربما كان ذلك في نسخة من نسخهما

المخطوطة » وهو قول غريب فيه مجازفة . وذلك أن الجمهرة والاشتقاق لم يشتملا على كل كلام ابن دريد ، فإن وجدنا له كلاماً هما مظنة له ولم يشتملا عليه جاز أن نظن أن المطبوع منهما غير تام . ومثل هذا لا يقال إلا بعد دراسة مخطوطات الكتابين . فإذا علمت أن الجمهرة طبعت عن نسخ عالية من رواية تلامذته ، وهم أبو علي القالي ، وأبو أسامة جنادة بن محمد الأزدي ، وأبو سعيد السيرافي ، وابن خالويه (انظر مقدمة تحقيق المجتنى ١٩ ـ ٢٠) = صحّ عندك أن ذلك الظن ليس بشيء ولم يقم على معرفة بالكتاب . وأما الاشتقاق فليس بمظنة لتفسير ألفاظ القرآن .

والذي يمكن أن يقال هنا : لعل كلام ابن دريد في « غريب القرآن » له ، ولم ينته إلينا (مقدمة تحقيق المجتنى ٣٠) .

وثانيها قوله : « أو يكون المؤلف قد خلط . . . أهل التفسير كما يقول » . فلا يُقْدَمُ على توهيم المؤلف إلا بعد الوقوف على كتب ابن دريد . والذي يقال هنا : لم أجد ما ذكره المؤلف فيما بين يدي من كتب ابن دريد .

وثالثها قوله : « ومع ذلك نقل عن ابن دريد بيتاً للشاعر رؤبة » . يريد مع ما ذكره ، ولا معنى له . ونقل ابن فارس بيتي رؤبة وهما بيتان من أرجوزة وكل مشطور منها بيت ، وهما في الجمهرة ١/ ٥٦ (ط . دار العلم للملايين) .

ورابعها قوله : « ثم إني لم أجد تفسيراً لهذه الآية في كتاب إعراب القرآن للزجاج غير أن . . . » إلى آخر كلامه . قلت : لم يقع كلام الزجاج في مطبوعة كتابه معاني القرآن وإعرابه . وقوله بعد ذلك : « غير أن التهذيب . . . قد أورد هذا التفسير عن الفراء . . . » غير دقيق ، فما نقله ابن الشجري عن الزجاج ليس هو مما في تهذيب اللغة معزواً إلى الفراء ، فالذي في التهذيب ١٣/ ٢٨٠ : « قال الفراء : أي تزعجهم إلى المعاصي وتغريهم » وكذا في معاني القرآن للفراء ٢/ ١٧٢ . وعبارة الزجاج : تزعجهم حتى يركبوا المعاصي .

وقول أبي عبد الرحمن اليزيدي في غريب القرآن له ١١٢ .

٢ ـ ص٧ آخر سطر « وجاء عن ابن عباس : أزلزلت الأرض أم بي أُرض .



والأُرْض باطن حافر الدابة » .

ضبط في الموضعين بضم الهمزة ، والصواب « الأَرْض » بالفتح ، انظر المعجمات (أرض) ، وسفر السعادة ٩٦٦ وأغلب الظن أن السخاوي نقل عن ابن الشجري .

٣ ـ ص٨ س١ ـ ٢ « وفي تكملة الإيضاح : الأرض : ما حول حوافر الدابة ، قال :

ولـــم يقلِّـــبْ أرضهـــا البَيْطـــارُ   لا لحبليـــــه بهــــا حَبـــارُ »

وعبارة أبي علي في تكملة الإيضاح له ١٣٩ ـ ولم يحل عليه المحقق ـ : وكذلك أرض الدابة لما يلي حوافرها ، قال :

ولم يقلِّب أرضَها البيطارُ »

فأنشد هذا البيت وحده . ووقع في البيت الثاني سقط ، وصوابه : « ولا لِحَبْلَيْهِ » .

٤ ـ ص ١٣ س٣ ـ ٦ « والأبا مقصور : وجع يأخذ المعزى والضأن عن شمّ أبوال الأروى ، قال :

فقلـــت لكنّـــازٍ تَـــرَكَّـــلْ فـــإنَّهـــا   أبـــاً لا إِخـــالُ الضَّـــأْنَ منـــه نَـــوَاجِيـــا

كذا وقع ، والبيت لابن أحمر ، والمؤلف إنما نقل من المجمل ٨٥ ، والذي فيه : توكَّلْ فإنه .

أما قوله فإنها فصوابه « فإنه » .

وأما تركَّل فقد وقع « توكل » كما في المجمل ، في الجمهرة ١٠٩٠ (ط . دار العلم للملايين) ، والمبهج ٨٥ ، وديوان الفرزدق (قطعة مصورة طبعت بمجمع اللغة العربية بدمشق ، ص١١) ، وأصل مقاييس اللغة ١/ ٤٦ (وجعله المحقق تركل) ، والتقفية ٩٩ ، وأصلين من أصول الأفعال للسرقسطي ١/ ١٢٢ ، والاقتضاب ١٣٢ ، والتاج (أ ب و) ، وليس بتصحيف كما زعم الأستاذ عبد السلام هارون فيما علقه على المقاييس .

ووقع « تدكل » بالدال في الهمز لأبي زيد ٢٩ ، وتهذيب اللغة ١٠/ ١١٩ و١٥/ ٦٠٤ ، والأفعال للسرقسطي ١/ ١٢٢ عن بعض أصوله ، واللسان (أ ب و ، د ك ل) . وقال الأزهري في التهذيب ١٠/ ١١٩ عقب إنشاده إياه شاهداً على تدكل : إذا تدلَّل وانبسط : « ويروى توكل ، ومعناهما واحد » ، ووقع في مطبوعة اللسان (د ك ل) عن هذا الموضع من التهذيب « ويروى تركل » بالراء ؟

وغيَّره جامع شعر ابن أحمر ، فجعله « توقل » غير معتمد على مصدر رواه كذاك ، ولم ينبّه على تغييره !!

وروي في الفصول والغايات ١٧١ « تبيّن » . وروي في العين ٨/ ٤١٨ « تحمَّل » .

ولا معنى لـ « تركل » بالراء ، قال ابن فارس في المقاييس ٢/ ٤٣٠ : « الراء والكاف واللام أصل يدل على جنس من الضرب بالرِّجْل » . وأما التوكّل فقد قال فيه ٦/ ١٣٦ : « الواو والكاف واللام أصل صحيح يدل على اعتماد غيرك في أمرك . . . والتوكل منه ، وهو إظهار العجز في الأمر والاعتماد على غيرك » . وأما « تدكل » فقد قال فيه ٢/ ٢٩١ ، « الدال والكاف واللام أُصَيل يدل على تعظُّم ، يقال : تدكّل الرجل : إذا تعظم في نفسه » .

٥ ـ ص١٣ س٧ « الأروى : جمع الأروية ، وهي أنثى الوعل وهو تيس الجبل » علق المحقق عليه بقوله في الحاشية (٣) : لم يذكر المؤلف سوى معنى واحد لهذا اللفظ [أي الأروى] وكان المنتظر أن يأتي بمعان أخرى له حتى يتفق وعنوان الكتاب . هل سقط شيء من الناسخ ؟ .

قلت : لا ، لم يسقط شيء! وإنما لم يذكر المؤلف سوى معنى واحد للأروى لأنه ليس من هذا الباب [ما اتفق لفظه واختلف معناه] ، وأخطأ المحقق فجعله من هذا الباب ورقمه برقم ٢٨ من أرقام مواد الكتاب . وابن الشجري إنما فسّر لفظ « الأروى » المذكور في الكلام الذي نقله عن المجمل من غير تصريح « عن شمّ أبوال الأروى » انظر التعليق الذي قبل هذا .

وضبط الأروى والأروية بضم الهمزة ، والصواب « الأَرْوَى » بالفتح ،



و« الأُرْوِيَّة » بضم الهمزة وكسرها ، انظر الصحاح (روي) وغيره .

٦ ـ ص١٤ س١١ ـ ص١٥ س٧ « قال ابن دريد : أخبرنا أبو حاتم عن أبي عبيدة ، قال : لما فرغ أمير المؤمنين علي عليه السلام من حرب الجمل فرَّق في رجال ممن أبلى خمس مئة درهم . وكان فيمن أخذ رجل من بني تميم . فلما خرج إلى صِفِّين خرج ذلك الرجل معه ، فرجع إلى الكوفة وقد عضَّته الحرب ، فقالت له ابنته : أين خمس المئة ؟ فقال :

إنَّ أباكِ فَرَّ يَوْمَ صِفِّيْنْ » الثمانية الأبيات

قال المحقق في التعليق على قول المؤلف « قال ابن دريد » : لم ترد هذه القصة لا في الجمهرة ولا في الاشتقاق لابن دريد » . قلت : بل هي في الاشتقاق ص١٣٦ ، وانظر سفر السعادة ٣٩ وتخريج الخبر ثمة . وروى ابن الشجري هذا الخبر في أماليه ٢/ ٢٦٥ . وقائل الأبيات زيدُ بن عَتَاهِيَةَ التميميُّ، إليه عزاها ثعلب فيما نقل عنه في اللسان والتاج (ح ر ر). [وإليه عزاها ابن الكلبي قبله فيما نقله ابن يسعون في المصباح ٢/ ١٣٢٥ عن الإكليل، عنه].

٧ ـ ص١٥ س٥ قول الراجز التميمي المذكور

وحاتماً يستنّ في الطائنْ

هذا خطأ مخلّ بالوزن وصوابه « الطائيِّنْ » . وقوله « حاتماً » كذا وقع أيضاً في أماليه ، وسفر السعادة ٣٩ ، والذي في مطبوعة الاشتقاق « وحاجباً » . وأخشى أن يكونا محرَّفين ، والصواب « وحابساً » كما في اللسان والتاج . وهو حابس بن سعد الطائي ، كان على الرجّالة من الميسرة من اللواء في جيش معاوية ، انظر شرح نهج البلاغة ٣/ ٣٠٢ (وفيه حابس بن سعيد) ، وانظر ترجمته ومصادرها في تهذيب الكمال ٥/ ١٨٣ برقم ٩٩٠ .

٨ ـ ص١٥ س٧ قول الراجز التميمي المذكور :

لا خَمْسَ إلا جَنْدَلُ الإحَرِّينْ

علق المحقق بقوله « لم يرد في معجم البلدان جندل الإحرين اسماً لموضع ما » .



قلت : أنَّى له أن يظن أن جندل الإحرين اسم مكان ؟! وليس هو من أسماء الأمكنة فيورده ياقوت أو غيره ممن صنف في هذا الباب .

والجندل : الحجارة ، والإحرين : جمع حرة ، يريد : ليس لك اليوم إلا الحجارة والخيبة ، عن النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٣٦٥ .

٩ ـ ص١٥ س٧ قول الراجز التميمي المذكور :

والخَمْسُ قَدْ أجْشَمَتْكَ الأمَرِّينْ

كذا ضبطه ، وهو خطأ مخلٌّ بالوزن ، والأبيات من مشطور السريع ، وعروضه موقوفة مخبونة « مَعُولانْ » فنقلت إلى « فَعُولانْ » . وصوابه : « أجْشَمْنَكِ » وكذا كان في أصل أمالي ابن الشجري [٢/ ٢٦٥] فغيَّره المحقق المدقق الدكتور محمود الطناحي ، فجعله « جَشَّمْنَكِ » أثبته من اللسان (ح ر ر) [وفي اللسان روايتان أخريان : تُجْشِمُكِ ، يُجشِمْنَكِ] وقال في التعليق عليه : « في الأصل أجشمنك ، ولا يستقيم به الوزن » وهذا سهوٌ غريب منه على علمه وفضله ، وأجْشَمْنَكِ وجَشَّمْنَكِ سواء في الوزن والمعنى والرواية .

ووقع في كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي) ١٤٠ (بتحقيق الدكتور الطناحي) « يُجَشِّمُكِ » وهو خطأ مخل بالوزن ، وضبطه الدكتور حسن هنداوي على الصواب (شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر ١٥٩) « يُجْشِمُكِ » . وهو صواب على رواية ضبط أصلي كتاب أبي علي « الخِمْس » بكسر الخاء ، وكذا ضبط في أصلي كتابه « لا خِمْسَ إلا . . » ، فقال الدكتور الطناحي في التعليق عليه : « وهو صحيح ، مِن ورد الماء خِمْساً ، ويضبط بفتح الخاء ، قال الخطابي [غريب الحديث له ٢/ ٢٠٣ والإحالة عليه من الدكتور الطناحي] : « والخَمْس بفتح الخاء أليقُ بمعنى الحديث ، يعني الخمس المئات التي أخذوها يوم الجمل » اهـ ونقل ابن الأثير في النهاية ١/ ٣٦٥ كلام الخطابي بتصرف .

قلت : الصواب « لا خَمْسَ . . . والخَمْسُ » بفتح الخاء قولاً واحداً . وكسر الخاء خطأ ممن رواه أو ضبطه ، وما لجندل الإحرين والخِمْس بالكسر ؟! وإنما أخطأ من أخطأ لأنه لم يعرف الخبر أو لم يحضره ، أو لأنه لم يتأمل المعنى ولم يتنبه

على أن الكلام مع كسر الخاء لا معنى له. [وانظر المصباح لابن يسعون ٢/ ١٣٢٥].

وضبطه الأستاذ عبد السلام هارون ـ رحمه الله ـ في وقعة صفين ١٦٩ « يجشِّمك » مع ضبطه « والخَمْس » بالفتح ، وهو خطأ مخل بالوزن وصوابه « تُجْشِمُكِ » .

١٠ ـ ص٦٠ س١٠ ـ ١١ « وقرأ بعض أصحاب الشواذ ﴿ إِنَّ الباقر تَشَابَهُ عَلَيْنَا﴾ [سورة البقرة ٢ : ٧٠] بضم الهاء لأنه أراد تتشابه .

لم يعلق المحقق على القراءة . وقراءة الجمهور ﴿ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا ﴾ . والقراءة التي ذكرها المؤلف ـ وهي « الباقر » و« تَشَابَهُ » بالتاء وبالشين المخففة وبضم الهاء ـ لم أجدها . والذي وجدته ﴿ إِنَّ الباقر يَشَّابَهُ﴾ بالياء وتشديد الشين وضم الهاء ، وهي قراءة عزيت إلى محمد ذي الشامة في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٧ ، والكشاف ١/ ٢٨٨ ، وعزيت إلى يحيى بن يعمر في إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٣٦ . وعزا أبو حيان في البحر ١/ ٢٥٣ قراءة (الباقر) إلى عكرمة ويحيى ، وعزا قراءة (تَشَابَهُ) بالتاء وبالشين المخففة وبضم الهاء إلى الحسن ، وروي عنه (تَشَّابَهُ) بتشديد الشين ، وهي قراءة الأعرج ، وعزا قراءة (يَشَّابَهُ) بالياء وتشديد الشين وضم الهاء إلى ابن مسعود ، وذكر أن محمداً المعيطي المعروف بذي الشامة قرأ (تَشَبَّهُ) .

١١ ـ ص٦٣ س١١ ـ ١٢ « قال الزجاج : وقرأ بعضهم ﴿ وَطُورِ سيناءَ﴾ [سورة التين ٩٥ : ٢] .

لم يعلق المحقق على القراءة . وقول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه له ٥/ ٣٤٣ ، ولم ينص على ضبط السين . وقال أبو حيان في البحر ٨/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠ : « وقرأ الجمهور ﴿سِينِينَ﴾ . . . وقرأ عمر بن الخطاب وعبد الله وطلحة والحسن سِيناءَ ، بكسر السين والمد ، وعمر أيضاً وزيد بن علي بفتحها والمد . . . » .

١٢ ـ ص٩٦ آخر سطر قول الشاعر :

غَذَتْهُ بَيْنَ أنهار ونَخْل   وزرع بينها وأُصول جَفْنِ



كذا وقع ، وهو تصحيف صوابه : غَذِيَّةُ بينِ أنهار . . . » كما في سفر السعادة ١٠٢٣ . والبيت للنمر بن تولب ، وقد خرّجه المحقق ، وانظر تخريجه في سفر السعادة . ورواية شعر النمر « سَقِيَّةُ بينِ » وهي الرواية في سائر المصادر وانظر شعر النمر (شعراء إسلاميون ٣٩٠) . وغذية وسقية فَعيلة بمعنى مفعولة . وضبط في بعض المصادر سُقية بضم السين ؟ ولا أعرف وجهه . وأجاز البكري في السمط ٤١٥ الرفع والنصب في « سقية » ، والناصب لها قوله « تريك » في بيت قبله ، وهو :

ألم تَرَها تريكَ غداة قامت ... بملء العين من كرم وحُسْنِ
سقيَّةَ . . . . البيت

١٣ ـ ص٩٧ س١٢ « وكان أبو عبيدة يقول : جمرات العرب ثلاث : بنو ضبّة بن أُدّ ، وبنو نمير بن عامر ، وبنو الحارث بن كعب . . . » إلى آخر كلامه .

لم يعلق المحقق على قول أبي عبيدة في جمرات العرب . وقوله في الديباج له ٧٧ ، والنقائض له ٩٤٦ ، والكامل ٧٧٨ ، والفصوص ٣/ ٢٨٥ ، وسفر السعادة ١٠٢٤ ، والمصادر المذكورة في الكامل .

١٤ ـ ص١١٨ آخر سطر ـ ١١٩ س٥ « الحوفزان : بقلة . والحوفزان : لقب رجل وهو الحارث بن شريك بن مطر من بني ذهل بن شيبان بن ثعلبة ، ولقّب بذلك لأنه حفزه بالرمح قيس بن عاصم المِنْقَرِيّ يوم جَدُود . والحفز : الطعن هذا قول المحققين من أهل الأخبار . وزعم أبو الحسين بن فارس أن الذي طعنه بسطام بن قيس . وقد سبقه إلى هذه الغلطة ابن قتيبة في أدب الكاتب [كذا] » .

وقال المحقق في التعليق عليه : قارن المجمل ١/ ٢٢٤ [كذا] (حفز) . أما في المقاييس ٢/ ٨٥ (حفز) فقد ذكر الحوفزان ولم يستكمل القصة ، وقال محقق الكتاب في الحاشية : كذا ولعل في الكلام نقصاً ، ثم أكمله من المجمل . . . وهكذا نرى أن ابن الشجري كان يملك نسخة كاملة من كتاب المقاييس ليس بها تلك الثغرات التي نراها في النسخة المطبوعة . . . إلى آخر كلامه .

قلت : هذا كلام غريب من كل وجه . فالمؤلف لم يصرح بنقله من كتاب مقاييس اللغة ، ولم يذكر المقاييس في كتابه هذا ؛ فأنّى للمحقق أن يدعي أنه نقل

من المقاييس وأن لديه نسخة تامة منه نقل منها ما نقل ؟! والمؤلف إنما نقل عبارة ابن فارس في المجمل ٢٤٤ (ح ف ز) ، ولفظه : « وسمي الحوفزان لأن بسطام بن قيس حفزه بالرمح . . . والحوفزان بقلة » . « أما نص المقاييس ففيه سقط ظاهر كما قال محققه رحمه الله .

هذا ، ولم يسمِّ ابن الشجري كتاب ابن فارس الذي نقل منه كلامه مصرحاً بنقله عنه في ٦٥ موضعاً (انظر فهرس الأعلام فيه ص٥٩٤ إلا في موضع واحد [ص٤٧٨] في المادة ذات الرقم ١٥٩٩ منه (الهَجْر) قال في آخرها : « كل هذا في مجمل ابن فارس » . على أن كثيراً من مواد الكتاب أو غير قليل منها نقله ابن الشجري من المجمل وإن لم يصرح بذلك . ولو تتبع المحقق ذلك ، أو تولاه من يعنى به .

وقال المحقق في آخر كلامه : هذا ويلاحظ أن المؤلف يسمي كتاب ابن قتيبة أدب الكتاب ، والمعروف أن اسمه أدب الكاتب » .

وفيما قاله شيئان :

أولهما أن المثبت في متن الكتاب هنا أدب الكاتب ، فصوابه « أدب الكتّاب » وكذا سماه المؤلف فيما يأتي من كتابه ص٣٢٠ .

وثانيهما أن قوله « والمعروف أن اسمه أدب الكاتب » قول مرسل . فالمشهور في اسم كتاب ابن قتيبة فيما وقفنا عليه من كتب التراجم وما إليها في ذكره أو ذكر شروحه « أدب الكاتب » واسمه عند ابن الشجري في هذا الكتاب ١١٩ ، ٣٢٠ « أدب الكتّاب » وهذا اسمه عند ابن خلدون في مقدمته ٥٥٣ ، وعند ابن السيد البطليوسي في شرحه المترجم بـ « الاقتضاب في شرح أدب الكتاب » . ولا سبيل إلى القطع بأحدهما أن ابن قتيبة اختاره اسماً لكتابه (انظر مقدمة تحقيق أدب الكاتب ص٩ ـ ١٠م) .

وما قاله ابن قتيبة أنّ حافز الحوفزان بسطام بن قيس = تابعه عليه ابن فارس في المجمل ٢٤٤ ، وأبو بكر الزبيدي في الاستدراك على سيبويه ص١١٣ (بتحقيق د . حنا حداد) ، وتابع أبا بكر الزبيدي علم الدين السخاوي في سفر السعادة ٢٤٠ . والذي عليه المحققون ما قاله ابن الشجري أن حافزه قيس بن عاصم المنقريُّ ، انظر

النقائض ١/ ٤٧ ، ١٤٦ ، ٣٢٨ ، والاشتقاق ٣٥٨ ، والاقتضاب ١٢٣ ، والأغاني ١٤/ ٨٠ ، وأمالي المرتضى ١/ ١١٣ ، والمعجمات (ح ف ز) .

١٥ ـ ص١٢٣ س٤ ـ ٥ « قال ابن دريد : وكانت سادات العرب يصبغون العمائم بالزعفران . قال : وقد يريدون بالسِّبّ الشُّقّة من الثياب . . . » .

قال المحقق : لم أجد هذا في الجمهرة والاشتقاق . قلت : بل هو في الجمهرة ١/ ٣١ (ط حيدر آباد) و١/ ٧٠ (ط . دار العلم للملايين) ، وفيما نقله ابن الشجري عنه تصرف يسير .

١٦ ـ ص١٤٤ س١ ـ ٢ « وقال ابن فارس : الخِلَل جفون السيوف ، قال : والخِلل أيضاً سيور تُلْبَس ظُهُورَ سِيَتَي القوس » .

أحال المحقق في تعليقه على المقاييس ٢/ ٥٦ (خل) .

وابن الشجري إنما نقل كلام ابن فارس من المجمل ٢٧٦ ، وهو لفظه فيه (كما في النسخ ص ج ط منه) ، وأثبته محققه عن الأصل : « . . . السيور تلبس ظهور القسيّ على سِيَتِها » وكان فيه سيئها بالهمز ، والوجه سِيةٌ بغير همز ، وفي اللسان (س ي ي) : وكان رؤبة بن العجاج يهمز سئة القوس وسائر العرب لا يهمزونها . . . » .

أما المقاييس فعبارة ابن فارس فيه ٢/ ١٥٦ : « والخِلة ، جفن السيف والجمع خِلل ، فأما الخِلل وهي السيور التي تلبس ظهور السيتين . . » . ولفظ ابن فارس في المجمل ـ وهو ما حكاه ابن الشجري ـ غير لفظه في المقاييس .

١٧ ـ ص١٤٥ س٤ ـ ٦ « وقال : الخال : الفحل الأسود من الإبل . والخال : الجبل الأسود . قال : حكاهما ابن الأعرابي » .

قلت : وقع في مراتب النحويين ٦٦ وعنه في سفر السعادة ٨٩٤ : الحبل الأسود ، ولم أجد الخال الحبل الأسود ولا الجبل الأسود في التاج ولا غيره من المعجمات . وحكي عن ابن الأعرابي أن الخال الجبل ، انظر سفر السعادة ٨٨٦ .

١٨ ـ ص١٤٥ س٧ « والخال جبل تلقاء الدَّثْنِيَّة » .



كذا وقع ، وصوابه : الدَّثِينَة » بفتح الدال وكسر الثاء المثلثة وياء مثناة تحتية ، انظر معجم البلدان (الخال) ٢/ ٣٣٩ ، و(الدثينة) ٢/ ٤٤٠ .

١٩ ـ ص١٥٣ س١ « والدِّيك طرف لسان الفرس ، حكاه أبو عبيدة » .

قال المحقق في التعليق عليه : لم أجد هذا المعنى للفظ في معاجم اللغة . . .

قلت : ما ذكره ابن الشجري نقله من المجمل ٣٤١ بلفظ صاحبه من غير تصريح بنقله منه . وعن ابن الشجري أخذه السخاوي في سفر السعادة ٩٦٧ من غير تصريح بنقله عنه .

٢٠ ـ ص١٦٧ س٣ ـ ٧ « وقال أبو إسحاق الزجاج : الساهرة وجه الأرض . وقال أبو عبد الرحمن اليزيدي في تفسير غريب القرآن كما قال أبو عبيدة : الساهرة الفلاة ووجه الأرض » . . . وقال ابن دريد : الساهرة الأرض البيضاء . . . » .

قلت : قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه له ٥/ ٢٧٩ ، وكلام اليزيدي في غريب القرآن وتفسيره له ١٩٧ ، وهو لفظ أبي عبيدة في مجاز القرآن ٢/ ٢٨٥ ، وقول ابن دريد في الجمهرة ٢/ ٣٣٩ (ط . حيدر آباد) ٢/ ٧٢٣ ـ ٧٢٤ (ط . دار العلم للملايين) قال ابن دريد : « هكذا فسر أبو عبيدة في التنزيل » . وعبارة أبي عبيدة في مجاز القرآن « الفلاة ووجه الأرض » كما ذكر ابن الشجري .

٢١ ـ ص٢٠٨ س١ ـ ٤ « الصوفة . . . وصُوفَةُ قوم كانوا في الجاهلية . . . قال أصحاب النسب : هم قبيلة . وقال أبو عبيدة : هم من أفناء قبائل فتشبكوا كما تشبَّكُ الصوفة » .

قال المحقق في التعليق على قول أبي عبيدة : نقل المؤلف هذا القول عن ابن فارس ، قارن بالمقاييس ٣/ ٣٢٢ (صوف) .

قلت : بل نقل كلامه كله في هذه المادة من الجمهرة لابن دريد ٣/ ٨٣ (ط . حيدر آباد) ٢/ ٨٩٣ (ط . دار العلم للملايين) . ونقل كلام ابن دريد ابن فارس في المجمل ٥٤٥ ـ ٥٤٦ ، والمقاييس ٣/ ٣٢٢ لكنه لم ينقل قول ابن دريد « قال أصحاب النسب هم قبيلة » الذي نقله ابن الشجري عنه .

٢٢ ـ ص٢١١ آخر سطر « والصَّرْف : تزيين الكلام بالزيادة فيه في قول أبي عبيد القاسم بن سلاّم » .

نقل السخاوي في سفر السعادة ١٠٠٤ ما ذكره ابن الشجري ولم يصرح بنقله منه . وفي الصحاح (ص ر ف) والمجمل ٥٥٤ (ص ر ف) : « قال أبو عبيد : صرف الحديث [في نسخ من المجمل : الكلام] : تزيينه بالزيادة فيه » . ولفظ أبي عبيد في غريب الحديث له ٤/ ٣٥٢ « . . . قوله صرف الحديث يعني أن يزيد فيه ويحسّنه » .

وقال المحقق في التعليق على قول أبي عبيد : « في المقاييس ٣/ ٣٤٣ (صرف) وإن لم يكن في كتاب الأجناس لأبي عبيد » .

قلت : الذي في مطبوعة المقاييس « تزيين الكلام والزيادة فيه » وقد ذكرنا أن المؤلف لا ينقل عن المقاييس ، وإنما يأخذ من المجمل .

٢٣ ـ ص٢٢٥ س١١ ـ ١٢ « والضرير : الصبر على الشر ، يقال . . . والضرير النفس . كل هذا في كتاب ابن فارس » .

قوله « على الشر » كذا وقع وهو تحريف صوابه « على الشيء » كما في المجمل ٥٦٢ ، والمقاييس ٣/ ٣٦١ ، والصحاح (ض ر ر) .

وعلق المحقق هنا بقوله : انظر المقاييس ٣/ ٣٦١ غير أن ابن فارس قال : إن الضرير قوة النفس ولم يقل « لا النفس » [كذا] كما قال المؤلف هنا . ثم إننا نلاحظ أن المؤلف يقول : . . . في كتاب ابن فارس . . . فهل يعني بذلك المقاييس دون غيره ؟

قلت : بل يريد المجمل وفيه « والضرير : النفس » كما نقل المؤلف عنه . وقد ذكرنا أن ابن الشجري عوَّل على مجمل ابن فارس كثيراً (انظر ما سلف برقم ١٤) . ولم يتنبه المحقق على هذا ، فكان يحيل على كلام ابن فارس في المقاييس ، وابن الشجري إنما نقل عن المجمل ، واللفظ الذي حكاه هو لفظ ابن فارس في المجمل . من أمثلة ذلك المواد الآتية التي نقلها أو نقل بعض ما أورده فيها من المجمل :



المادة ورقمها	موضعها في الكتاب	موضعها في المجمل
٤٦٣ الذّمام	١٥٨	٣٥٤
٤٨٠ الرس	١٦٢	٣٦٦
٥٢١ السرّ	١٧٦	٢٦٠
٥٢٨ السحر	١٧٧	٤٨٨
٦٤١ الصرف	٢١١	٥٥٤
٦٤٦ الصلا	٢١٣	٥٣٨
٧٣٦ الظلم	٢٣٩	٦٠٢
٧٥٨ العلجوم	٢٤٥	٦٧٧
١٠٣٥ الفداء	٣٢٠	٧١٤

٢٤ ـ ص٢٤١ س٥ « العِرِقَّان : الكَرَى . . . »

قال المحقق في التعليق عليه : لم أجد هذا في المعاجم اللغوية .

قلت : قوله « العرفان الكرى » كذا وقع ، وأخشى أن يكون وهماً من ابن الشجري . وقد اختلف في قول الراعي [ديوانه ١٨٦ ، وسفر السعادة ٣٦٦ وتخريجه ثمة] :

كفاني العِرِفَّانُ الكَرَى وكفيتُه ... كِلاءَ الفلاة والنعاسُ معانِقُهْ

فقيل : هو الدليل الحاذق ، وقيل هو اسم إنسان . ويروى : عرفان وكُلُوء ، انظر السيرافي النحوي ٦٣٩ .

٢٥ ـ ص٢٤٧ س٥ « جزاكَ الله والرحمُ خيراً أي وحِفْظُكَ الرحم » .

كذا ضبطه ، وصوابه « وحَفِظَكَ » وهو فعل ماض ، وانظر سفر السعادة ١٠٠٨ وعن المؤلف نقل السخاوي وكنى عنه بـ« بعض علمائنا » ص١٠٠٧ .

٢٦ ـ ص٢٥٨ س٥ من الأسفل قول الشاعر :

فلولا سليمان الخليفة حلَّقت ... به من يد الحجاج عنقاءُ مغربُ

كذا أنشده ابن الشجري « مغربُ » بالرفع ، وعنه نقل السخاوي في سفر السعادة

٩١٨ مصرحاً بنقله عنه ولم يسم الكتاب الذي ينقل منه . والبيت للفرزدق في ديوانه ١٩/١ ، وروايته فيه :

.... بهم من يد الحجاج أظفارُ مُغْرِبِ

وانظر تخريج المحقق له ، وسفر السعادة .

٢٧ ـ ص٢٨٥ س٤ « والعِقْد من الرمل ما تراكم » .

كذا أورده المؤلف بكسر العين وسكون القاف ، ومنه نقل السخاوي في سفر السعادة ١٠١٧ من غير تصريح بنقله عنه . والذي نصوا عليه أنه العَقِدُ ككَتِف وجَبَل ، انظر التاج (ع ق د) .

٢٨ ـ ص٢٨٥ س٥ « العَقْص : إمساك اليد عن البذل بُخْلاً » .

كذا أورده المؤلف بإسكان القاف ، وعنه نقل السخاوي في سفر السعادة ١٠١٨ من غير تصريح . وقد نصوا أنه العَقَص بالتحريك ، عَقِص كفرح عَقَصاً ، انظر التاج (ع ق ص) .

٢٩ ـ ص٢٨٧ س١ « والعاتي الليل الشديد الظلمة » .

قال المحقق : لم أجد هذا اللفظ في معاجم اللغة .

قلت : ما ذكره المؤلف نقله عنه السخاوي في سفر السعادة ١٠٢٠ من غير تصريح . وقد ذكره الزمخشري في أساس البلاغة (ع ت و) ، قال : ومن الاستعارة : الليل العاتي : الشديد الظلمة » .

٣٠ ـ ص٣٠٣ س٣ من الأسفل : « الغيابة كالغبرة والظلمة تغشى . وقال ابن فارس : الغيابة ظل شعاع الشمس بالغداة والعشي ، وظل الظُّلَم » .

قال المحقق في التعليق عليه : لم يرد هذا في المقاييس ولا الصاحبي . كما لم يرد في سائر المعاجم .

قلت : لم يجده لأنه قد صحَّفه ، وصوابه « الغَيَاية » بالياء المثناة التحتية . وقد ورد في المجمل ٦٨٧ ومنه نقل المؤلف ، وهو في الصحاح واللسان (غ ي ي) وغيرهما .

٣١ ـ ص٣٠٨ س٣ « الغار : النساء » .

لم يعلق عليه المحقق ، ولم يرد هذا في المعجمات . ووقع في سفر السعادة ٩٥٤ ـ وعن المؤلف نقل من غير تصريح ـ : الغار : الفساد ، ولم يرد في المعجمات .

٣٢ ـ ص٤٨٢ آخر سطر « الهيرذان نبت والهيرذان اللص » قال المحقق في التعليق عليه : لم يرد هذا اللفظ في المعاجم .

قلت : لم يجده لأنه صحّفه ، وصوابه « الهَيْرُدَان » بالدال المهملة ، انظر سفر السعادة ٤٨٧ ، والمحكم ٤/ ١٨٢ ، واللسان (هـ ر د) .

هذا ما رأيتُ ذِكْرَه مما وقفتُ فيه خلال قراءتي في الكتاب ، وعسى أن أكون قد أصبتُ في بعض ما قلت .

وبعد ، فالفضل للدكتور المحقق في الكشف عن هذا الأثر النفيس ، وتحقيقه التحقيق العلمي الجيِّد ، وتعليقه عليه التعليقات النافعة المبينة عن الجهد العظيم المبذول فيه ، وإخراجه في أبهى حلة .

وأعوذ بالله من التكلُّف لما لا أُحسن كما أعوذ به من العُجْب بما أحسن ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



المصادر والمراجع

- **أدب الكاتب** ، لابن قتيبة ، تحقيق د . محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ط٣ ، ١٩٩٦ .
- **الاشتقاق** ، لابن دريد ، تحقيق عبد السلام هارون ، مؤسسة الخانجي بمصر ١٩٥٨ .
- **إعراب القرآن** ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د . زهير غازي زاهد ، ط٣ ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ببيروت ١٩٨٨ .
- **الأغاني** ، لأبي الفرج الأصفهاني ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، مؤسسة جمال للطباعة ببيروت .
- **الأفعال** ، لأبي عثمان المعافري السرقسطي ، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٥ .
- **الاقتضاب** ، لابن السيد البطليوسي ، طبعة مصورة ، دار الجيل ببيروت ١٩٧٣ .
- **أمالي ابن الشجري** ، تحقيق د . محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٢ .
- **أمالي المرتضى** (غرر الفوائد ودرر القلائد) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية بمصر ١٩٥٤ .
- **البحر المحيط** (تفسير البحر المحيط) ، لأبي حيان ، طبعة مصورة ، دار الفكر ببيروت ١٩٧٨ .
- **تاج العروس** من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ.
- **التقفية في اللغة** ، للبندنيجي ، تحقيق د . خليل العطية ، بغداد ١٩٧٦ .
- **تكملة الإيضاح** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ، جامعة الرياض ١٩٨١ .
- **تهذيب الكمال** في أسماء الرجال ، للمزي ، تحقيق د . بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ .
- **تهذيب اللغة** ، للأزهري ، تحقيق جماعة من المحققين ، القاهرة ١٩٦٦ .
- **جمهرة اللغة** ، لابن دريد ، حيدر آباد ١٣٤٤هـ .

وتحقيق د . رمزي بعلبكي ، دار العلم للملايين ببيروت ١٩٨٧ .



ـ **الديباج** ، لأبي عبيدة ، تحقيق د . عبد الرحمن العثيمين ود . عبد الله الجربوع ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩١ .

ـ **ديوان الراعي النميري** ، تحقيق راينهرت فايبرت ، منشورات المعهد الألماني ببيروت ١٩٨٠ .

ـ **ديوان (شعر) عمرو بن أحمر الباهلي** ، تحقيق د . حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية بدمشق .

ـ **ديوان الفرزدق** ، تحقيق عبد الله الصاوي ، القاهرة ١٩٣٦ .

ـ **ديوان (شعر) النمر بن تولب** = شعراء إسلاميون .

ـ **سفر السعادة** وسفير الإفادة ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، دار صادر ببيروت ١٩٩٥ .

ـ **سير أعلام النبلاء** للذهبي ، تحقيق جماعة بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨١ .

ـ **السيرافي النحوي** ، في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دراسة وتحقيق د . عبد المنعم فائز ، دار الفكر بدمشق ١٩٨٣ .

ـ **شرح الأبيات المشكلة الإعراب** المسمى إيضاح الشعر ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ودار العلوم والثقافة ببيروت ١٩٨٧ .

ـ **شرح نهج البلاغة** ، لابن أبي الحديد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية بمصر ، ط٢ ، ١٩٦٥ .

ـ **شعراء إسلاميون** ، للدكتور نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، بيروت ١٩٨٤ .

ـ **العين** ، للخليل ، تحقيق د . مهدي المخزومي ود . إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .

ـ **غريب القرآن** وتفسيره ، لليزيدي ، تحقيق د . عبد الرزاق حسين ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٧ .

ـ **الفصوص** ، لصاعد بن الحسن الربعي البغدادي ، تحقيق د . عبد الوهاب التازي سعود ، المغرب ١٩٩٣ـ١٩٩٦ .

ـ **الفصول والغايات** ، للمعري ، تحقيق حسن زناتي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ .

ـ **الكامل**، للمبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٩٣ .

ـ **كتاب الشعر** (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب) ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٨ .

ـ **الكشاف** ، للزمخشري ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٦٨ .

ـ **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر ببيروت .

ـ **المبهج** ، لابن جني ، تحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، ودار المنارة ببيروت ١٩٨٧ .

ـ **مجاز القرآن** ، لأبي عبيدة ، تحقيق د . فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٦٢ .

ـ **المجتنى** ، لابن دريد ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، الجفان والجابي للطباعة والنشر ، قبرص ١٩٩٧ .

ـ **مجمل اللغة** ، لابن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٤ .

ـ **المحكم** والمحيط الأعظم ، لابن سيده ، تحقيق جماعة ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨ ـ ١٩٧٢ (لم يتم) . [ثم تمَّ عام ١٩٩٩] .

ـ **مختصر في شواذ القرآن** من كتاب البديع ، لابن خالويه ، نشره برجستراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ .

ـ **مراتب النحويين** ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار نهضة مصر ١٩٧٤ .

ـ **معاني القرآن** ، للفراء ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ .

ـ **معاني القرآن وإعرابه** ، للزجاج ، تحقيق د . عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ببيروت ١٩٨٨ .

ـ **معجم الأدباء** ، لياقوت الحموي ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ببيروت ١٩٩٣ .



ـ **معجم البلدان** ، لياقوت الحموي ، دار صادر ببيروت .

ـ **مقاييس اللغة** ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٩٦٩ .

ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، ١٩٦٧ .

ـ **النقائض** ، لأبي عبيدة ، تحقيق بيفان ، ليدن ١٩٠٥ .

ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، لابن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي ، مصر ١٩٦٣ .

ـ **الهمز** ، لأبي زيد ، نشره لويس شيخو ، المطبة الكاثوليكية ببيروت ١٩١٠ .

ـ **وقعة صفين** ، لنصر بن مزاحم ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، ط٣ ، ١٩٨١ .





- ٢٠ -

ما هكذا تُورد يا سعد الإبل

وقول أبي العلاء شيخ المعرة
« تعبٌ كلُّها الحياة » صواب صحيح
وقول شفيق جبري شاعر الشام
« عَلَّمتم الناس . . . ما الجودُ » جَزْل فصيح
وقفة مع د . شوقي المعري في قول له
خطَّأ فيه قول أبي العلاء
وضعَّف أسلوب شاعر الشام(١)

كان الدكتور **شوقي المعري** قد كتب في هذه المجلة « بناة الأجيال » في العدد الخامس والعشرين منها الصادر في كانون الثاني ١٩٩٨ = مقالة سمّاها « قراءة نحوية لكتاب الأدب في الشهادة الثانوية » ذكر فيها مواضع منه رأى فيها رأيه ؛ فردَّ ما رآه أو أكثره مدرسان يتوليان تدريس اللغة العربية في المدارس الثانوية : كميل فايز الباني(٢) وسليمان سليمان (معروف)(٣) ، ونشر ردَّاهما « قراءة في قراءة نحوية » في هذه المجلة في العدد السابع والعشرين منها الصادر في تموز ١٩٩٨ . ثم كتب د . شوقي ردّاً عليهما « ردّ على ردّ » نشر في هذه المجلة في العدد التاسع والعشرين منها الصادر في كانون الثاني ١٩٩٩ .

---

(١) ما بين يديك ههنا أصل المقالة ، وكانت قد نشرت بعد حذف واختصار وتصرُّف فيها في مجلة بناة الأجيال بدمشق ، العدد ٣٣ ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .

(٢) المدرس في ثانوية أبي العلاء المعري بضهر صفرا من محافظة طرطوس .

(٣) المدرس في ثانوية زكي الأرسوزي بمصياف من محافظة حماة . وهو من خيار مدرسي اللغة العربية الذين تولوا تدريس أبناء مصياف ، وكاتب هذه الكليمات منهم ، وهو شاعر فصيح اللسان أديب ذو بيان ، وهو الآن متقاعد .



والقارئ الواعي لِما قاله الدكتور أولاً وثانياً ولِما قاله المدرسان ورأياه = يخالفه في أكثر ما كتب ، ويوافقهما في كثير مما قالا . وبَسْطُ الكلام في ذلك وبيانه جدير ببحث يعقد له عسى أن يتولاه من يتحرك له .

ووقع فيما قاله الدكتور موضعان نسب في أولهما شيخ المعرة إلى الخطأ في بيت له ، وحكم في الثاني بضعف أسلوب من أساليب العربية استعمله شفيق جبري في بيت له ، وقطع بأنه لم يرد في القرآن الكريم ولا في الشعر المحتجّ به . وهذا ـ لعمري ـ كلام خطير ، فيه جرأة غريبة ، ومجازفة ، وسمادير لا حقيقة لها ، ودعوى بلا بينة ولا برهان .

والدكتور مدرس جامعي ، وهو في موضع مَن يؤخذ عنه العلم ، ومَن يقدر على الفصل فيما يختلف فيه ، ومَن يحسن الناس به الظن ، ومَن لا يقول ما يقول إلا بعد التثبت مما يعلم والاستيثاق من المصادر .

وذو هذا الموضع الجامعي بعدُ مظنة لأن يدل الناس على مصادر العربية التي تمكنهم من النظر في أساليبها إن كان يعلم . فإن خفي عليه بعض مسائل العربية ـ وغير بعيد أن يخفى على المرء أكثر مما يعلمه العلم ـ توقف فيه وقال : لا أعلم أو لا نعلم معظماً نفسه ، ومن ترك قول لا أدري أصيبت مقاتله كما قيل .

ولولا ذلك كله ، وأنّ ترك الذياد عن العربية وغياب النقد العلمي أو قلّته ممّا جرأ من اجترأ من دكاتير الجامعات وغيرهم ممن تصدروا قبل الأوان وتزبَّبوا وهم حصرم فقالوا في العلم بظنهم وحكموا بلا بينة ولا برهان = لم أتكلف كتابة هذه الكليمات في قول صحيح عابه الدكتور ، وقول فصيح مستعمل حكم الدكتور بضعفه وقلة استعماله .

قال الدكتور فيما قاله في مقالته « رد على رد » في ص٥٠ من العدد ٢٩ من المجلة في سياق كلام له ذكر فيه خطأ نزار قباني في بيت له ، قال : « . . . ثم ـ أيضاً ـ [كذا] **ماذا نقول في إعراب بيت المعري : تعب كلها الحياة . . .** [النقط منه] **كيف نعرب هذه الكلمات الثلاث ؟ فكلنا خطّاء . ولا أظن أننا سنجد إعراباً لهذه الكلمات الثلاث** » اهـ .

يريد الدكتور أن أبا العلاء أخطأ في قوله « تعب كلها الحياة » ، وأن قوله هذا لا يجري على قواعد العربية ، فهذه الكلمات الثلاث لا يظن الدكتور أن أحداً سيجد لها إعراباً ! !

لم ذكر شيخ المعرة ؟! أراد أن يقرر أن خطأ نزار جارٍ على عرق في الخطأ عند غيره من شعراء العربية ، فكل ابن آدم خطّاء . ولو أفاد الدكتور قارىء كلامه بذكر مصدر تقدمه إلى تخطئة المعري إن كان ، ولو أحاله على المصادر التي أعانته على أن يلقي ما ألقاه إليه .

وقول الدكتور : « ولا أظن أننا سنجد إعراباً . . . » ظاهره أنه يريد بالضمير « نا » جميع من يكنى به عنهم من جماعات الناس المتكلمين في هذا العصر ، أو جماعة خاصة منهم هي علماء العربية والمشتغلون بتدريسها .

والذي مضى عليه المتكلمون فيما أعلم أن يقول قائلهم فيما لايعرفه أو لا يعرف له وجهاً : لا أعلم ولا أدري ، أو لا نعلم ولا ندري إذا كان ممن يستعمل نون العظمة . ولا يصح أن يقول القائل : لا نعلم ولا ندري ، وهو يريد جماعة العلماء أو الناس ، أظن . فما من أحد علمته في هذا الباب استعار ألسنة غيره أو أعار غيره لسانه ، فكلٌّ ذو لسان . ولا يصح يا دكتور أن يقول القائل في مسألة أشكلت عليه : هذه مسألة لم يعرفها أحد وما يعرفها أحد ، وهو معنى قولك « لا أظن أننا سنجد . . . » .

وقول شيخ المرة ـ فاعلم ـ صواب صواب وفصيح فصيح . وهو جارٍ على سنن العرب في كلامها وعلى مقاييس العربية . وهو ـ أظن ـ ظاهر كلَّ الظهور لمن كان له أدنى مُشَامَّة لعلوم العربية ، فكيف بأساتذتنا وزملائنا الذين يعانون التدريس في المراحل الإعدادية والثانوية ؟

والظاهر أن الدكتور حكم بما استقر في ذهنه من معاني النحو وأصوله ، ولم يستوثق مما قاله . وهو كما تعلم أو لا تعلم يعاني تدريس النحو والصرف في غير مقرر جامعي شارك في التأليف فيه ، كما شارك في تأليف مقرر المكتبة العربية ، ويحاضر في طلبة دبلوم الدراسات العليا اللغوية ، وله فوق هذا وذاك آثار بين أيدي



الناس تدل على منزلته فيما يتولاه : ما ذكرته منها وما لم أذكره .

ولست أدري لِمَ بخل الدكتور ـ وموضعه من الضخامة بحيث علمتَ ـ على الناس ، فلم يذكر المصادر التي عول عليها في حكمه ، ولا بد من ذكر المصادر كما تعلم .

ولو فعل ذلك لم يجازف فيقطع بخطأ شيخ المعرة ، أظن . ولو كان الدكتور بلديّ الشيخ أو عصريَّه لحملنا ذلك منه على ما قد يقع مثله بين أبناء البلد الواحد والعصر الواحد من منافسة وما إليها . أفيمكن أن يكون الدكتور قد أبعد في هذا الباب فظلم شيخ المعرة لاتفاق بلديهما وضعاً واختلافهما صقعًا (نسبة الشيخ أبي العلاء إلى معرة النعمان ، ونسبة الدكتور إلى معرة صيدنايا ، أظن) ، مع اختلاف زمانيهما ؟! وأبو العلاء أبو العلاء !!

وقول أبي العلاء المعري :

تَعَبٌ كُلُّها الحياةُ فما أَعْـ جَبُ إلا مِنْ راغب في ازدياد

هو البيت الثاني عشر من قصيدته الثالثة والأربعين في ديوانه سقط الزند (شروح سقط الزند ٩٧١ ـ ١٠٠٥) ، وهي قصيدة نفيسة محكمة عدة أبياتها أربعة وستون بيتاً . قال فيه الخطيب التبريزي ـ وهو تلميذ أبي العلاء ، وأحد شرّاح سقط الزند ـ : « تقديره : الحياةُ كلُّها تعبٌ ، فالحياة مبتدأ أول ، وكلها مبتدأ ثان ، وتعب خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، وتكون الجملة التي هي خبر قد تقدمت على المبتدأ » اهـ (شروح سقط الزند ٩٧٨) .

ووقوع « كُلّ » مبتدأ نص عليه سيبويه وغيره ، قال في الكتاب ١/ ٢٧٤ : « فالمبتدأ قولك : إنّ قومَك كلُّهم ذاهب . . . » اهـ . وعليه قراءة أبي عمرو ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلُّه لِلَّهِ ﴾ [سورة آل عمران ٣ : ١٥٤] بالرفع ، انظر السبعة لابن مجاهد ٢١٧ ، والنشر لابن الجزري ٢/ ٢٤٢ ، والحجة لأبي علي الفارسي ٣/ ٩٠ ، وكشف المشكلات لجامع العلوم الأصبهاني ٢٦٦ ، والبحر لأبي حيان ٣/ ٨٨ ، والدر المصون للسمين الحلبي ٣/ ٤٤٩ ، وغيرها . وقرأ الباقون ﴿ كُلَّهُۥ ﴾ بالنصب على التوكيد .

فإذا قلت : « الحياةُ كلُّها تعبٌ » جاز في « كل » في هذا الموضع أن تكون توكيداً ، وأن تكون مبتدأ ثانياً خبره تعب ، وجملة « كلها تعب » خبر للحياة . ويجوز تأخير المبتدأ وتقديم الخبر الجملة ، فتقول : كلُّها تعبٌ الحياة ، والضمير في « كلها » عائد على الحياة ، وذلك جائز لأنه عائد على متقدم في الرتبة متأخر في اللفظ . ويجوز تقديم خبر المبتدأ الثاني عليه ، فتقول : تعبٌ كلُّها الحياة كما قال المعري ، وذلك جارٍ على قواعد العربية في باب المبتدأ والخبر ، وهي مبسوطة في مواضعها من المظان النحوية (انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٢ ، والإنصاف ٦٥ ـ ٧٠ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١١٠٨ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦ ـ ٣٧ ، وغيرها) .

واطمأن الدكتور شوقي إلى ما وعاه من معاني النحو وأحكامه فقرر تقريراً أن الخبر « يتقدم إذا كان مفرداً أو شبه جملة ، أما الجملة فلا » اهـ .

أنّى لك يا دكتور أن تقول هذا مع نص الأئمة على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة في مواضع[1] ، قال ابن يعيش : « يجوز تقديم خبر المبتدأ مفرداً كان أو جملة . . . ومثال الجملة أبوه قائم زيدٌ . . . » (شرح المفصل ١/ ٩٢ ، وانظر المصادر التي ذكرتها قبل قليل) ، أيُّ شيء هذا يا دكتور ؟! وما تفسير وقوعه منك ؟!

وعلى أن الدكتور المعري لم يبيّن وجه خطأ شيخ المعرة بزعمه ـ وهو كما علمت صواب محض ـ فلا يخفى على أحد أنه حكم بذلك لأنه يرى أن كلمة « كلها » توكيد للحياة ، وكأنه لا يرى كلمة « كل » إلا توكيداً . فقد حكم في قول قاله في زاوية

---

(١) مما لا يجوز فيه أن يتقدم الخبر الجملة على المبتدأ أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها رافع لضمير المبتدأ ، كقولك : المجدّ نجح ، لأنك لو قدمته فقلت : نجح المجد صارت الجملة فعلية وأنت تريدها اسمية . ففي هذا الموضع يجب تأخير الخبر أن يلتبس المبتدأ بالفاعل ، انظر المصادر المذكورة في المتن . وكأن الدكتور الذي يعرف هذا الموضع الذي لا يجوز فيه تقديم الخبر الجملة عمَّم الحكم وأطلق عدم الجواز على جميع صور الخبر الجملة ، ومنها كما علمت ما نص الأئمة على جوازه .



سماها « قل ولا تقل » [!!] فيما نقله عنه هشام نحاس في كتابه معجم فصاح العامية ص٢٧ ولم يسمِّه ، قال الدكتور شوقي : « كما نقول خطأ : نريد أن نسترجع كل الأراضي العربية المحتلة ، والصواب : نريد أن نسترجع الأراضي المحتلة كلها أو جميعها » والأستاذ هشام نحاس لم يصرح باسم الدكتور ، لكنه قال يعنيه : « وكاتب هذه الزاوية ليس نكرة ، فقد نال شهادة الدكتوراه في علوم اللغة العربية بمرتبة الشرف [كذا] على دراسة في معجم من أكبر الموسوعات أي دراسة معجم الزبيدي تاج العروس . . . » ، ومَن أراده الأستاذ النحاس بقوله وكاتب هذه الزاوية ليس نكرة إلخ هو كما تعلم الدكتور شوقي ، وردَّ الأستاذ كلام الدكتور .

والأمر في « كلّ » بعدُ أَبْيَن من أن يتكلَّف القول فيها ، ولكن لا بد مما ليس منه بد .

والدكتور في موضع من يعرف المصادر التي تناولت هذه الأداة ، وفي موضع مَن لا يحسن أن لا يقرأ بحثاً منشوراً في مجلة جامعته (جامعة دمشق ، في العدد التاسع من المجلد الثالث الصادر في آذار ١٩٨٧) في « الأداة كل » كتبته رئيسة قسمه (قسم اللغة العربية) الدكتورة منى إلياس . ولو قرأه لعرف ما غاب عنه ، أو لكان له منه موقف ، فكتب عليه ردّاً كما ردَّ على المدرسين الباني ومعروف .

ذكرت الدكتورة منى أن مباحث الأدوات ومنها كلّ « اغتنت بما عقده حولها علماء الأصول والكلام من مباحث ، فقد أفرد الأصوليون فصولاً مطولة في كتبهم للبحث في عدد من الأدوات ، وتحدثوا عن معانيها واستعمالاتها . . . » فيما قالت الدكتورة ، ولم تسمِّ كتاباً لأحد من علماء الأصول والكلام في حواشي بحثها ولا في (الوراقة) حيث ذكرت أسماء المصادر التي عادت إليها فيه . وليتها فعلت ، فإن كثيراً من نابتة هذا العصر لا يدرون ما المراد بالأصول والكلام ، ولا يعرفون شيئاً عن المصنفات في هذين العلمين ولا عن العلماء فيهما ، ولا يحسنون البحث فيها عن الأداة كل ولا عن غيرها .

تناولت الدكتورة وجوه استعمال هذه الأداة ، وإضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة ، وأوجهها باعتبار ما بعدها : إضافتها إلى الظاهر ، وإلى ضمير محذوف



وهي المقطوعة عن الإضافة إلخ ، وألمعت إلى بعض المصادر التي تناولت هذه الأداة بالدراسة ، ومنها مغني اللبيب الذي نقلت منه فصلاً فيها .

وبسط الشيخ عبد الخالق عضيمة ـ رحمه الله ـ الكلام على « كُلّ في القرآن الكريم » في كتابه العظيم دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، الجزء الثاني ص٣٤٨ ـ ٣٨٤ .

والذي يعنينا ههنا منها أن نذكر أن كلمة « كل » المضافة إلى الضمير وقعت مبتدأ ، ووقعت توكيداً ، والمضافة إلى النكرة أو المعرفة تتصرف في مواقع إعرابية كثيرة ، فتقع مبتدأ وخبراً وفاعلاً إلخ .

وقد وقعت « كل » في القرآن الكريم توكيداً وغير توكيد . ومن وقوعها غير توكيد متصرفة في مواقع إعرابية قوله تعالىٰ : ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [سورة مريم ١٩ : ٩٥] ، وقوله : ﴿ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾[سورة البقرة ٢ : ٢٦٦ ، وسورة الأعراف ٧ : ٥٧ ، وسورة النحل ١٦ : ٦٩ ، وسورة محمد ٤٧ : ١٥] ، وقوله : ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [سورة الرعد ١٣ : ٣ ، وسورة النحل ١٦ : ١١] ، وقوله : ﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [سورة آل عمران ٣ : ٩٣] ، وقوله : ﴿ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [سورة النساء ٤ : ١٢٩] ، وقوله : ﴿ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [سورة الإسراء ١٧ : ٢٩] .

فقول القائل : نريد أن نسترجع كلَّ الأراضي العربية المحتلة ، على أن تكون « كلّ » مفعولاً به صحيح ، وقوله : نريد أن نسترجع الأراضي العربية المحتلة كلَّها ، على التوكيد صحيح أيضاً . والمتكلم يتكلم بالأسلوب الذي يعبر به عن معانيه التي يريد .

وقول شيخ المعرة « تعب كلها الحياة » صحيح فصيح . والحياة فيه مبتدأ أول مؤخر ، وكلها مبتدأ ثان مؤخر ، وتعب خبر للمبتدأ الثاني مقدم عليه ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول مقدم عليه . هذا ما قاله التبريزي في توجيه قول شيخه .

وتجيز الصناعة النحوية فيه وجهاً آخر ، وهو أن تكون الحياة فيه مبتدأ مؤخراً ، وتعب خبراً له مقدماً عليه ، وكلها توكيداً للضمير المستتر في تعب ، كأنه قال أولاً



الحياة متعبة كلُّها ، فأخر المبتدأ فقال : متعبة كلها الحياة .

والإخبار بالمصدر ـ وهو تعب ـ يُحْمَلُ على ما أجازه أهل العربية في توجيه قول الخنساء في وصف الناقة :

فـــإنمـــا هـــي إقبـــال وإدبـــار

فأجازوا أن تكون أخبرت عنها بالمصدر مبالغة على سبيل المجاز العقلي وأن يكون التقدير : ذات إقبال وإدبار ، فحذف المضاف = وأن يكون التقدير : هي مقبلة مدبرة فوضع المصدر موضع اسم الفاعل (انظر خزانة الأدب ١/٢٠٧ ـ ٢١١ ، وكشف المشكلات ١٤٦ ، ٨٤٤ ، ٩٨٤ وتخريجه والتعليق عليه ثمة) .

ولا تجيز الصناعة النحوية فيه فيما أعلم أن يجعل كلها توكيداً للحياة متقدماً عليها لأن التوكيد من التوابع ، فلا يتقدم لفظ التوكيد على لفظ المؤكد به ، كما لا تتقدم الصفة على الموصوف ولا البدل على المبدل منه ، فإن تقدم شيء منها خرج من بابه وأحكامه فيه . ولم يقع تقديم التوكيد على المؤكد به حتى في ضرورة الشعر فيما أعلم .

هذا ، وقد قال صدر الأفاضل الخوارزمي صاحب « التخمير » في شرح المفصل في كتابه « ضرام السقط » (شروح سقط الزند ٩٧٨) في توجيه قول أبي العلاء :

« الحياة مرتفع بالابتداء ، وتعب خبره ، وقوله كلها مرفوع على البدل من الضمير المستكن في تعب . ونظير هذا البدل : الكتاب قرىء كله » اهـ . كذا قال!! ووقوع « كل » المضافة إلى الضمير بدلاً لا أعرفه ولا أعرف أحداً ذكره . وهي توكيد لما قبلها فكيف تكون بدلاً ؟ . وقوله « ونظير هذا البدل : الكتاب قرىء كله » كذا وقع ، وليس ما مثّل به لوجه البدل بصحيح ، و« كله » فيه توكيد للضمير المستتر في « قرىء » .

* * *

الموضع الثاني الذي لم أر بدّاً من الوقوف عنده = قول الدكتور شوقي في مقالته (قراءة نحوية ص٦٧) معلقاً على قول شاعر الشام شفيق جبري :

علَّمْتُم الناسَ في الثورات ما الجودُ



« والجملة التي سدت مسد المفعولين لا يعرف عنها معظم طلابنا شيئاً كما في ما الجود والجملة التي سدت مسد مفعولي (علّمتم) » اهـ ثم قال الدكتور في مقالته (رد على رد ، ص٥٠) ـ وكان المدرسان الباني ومعروف قد نبهاه في قراءتيهما (ص٨٤ ، ٨٨) على أن « الناس » المفعول الأول ـ قال الدكتور : « ومعلوم أيضاً أن كلمة الناس هي المفعول الأول وجملة (ما الجود) هي المفعول الثاني ، ولكن ربما وقع خطأ مطبعي في سدت مسد المفعولين وهي سدت مسد المفعول الثاني » اهـ .

لا ربَّما ، ولا يصح أن ينسب مثل هذا إلى المطبعة ، وأخطاء الطبع لا تخفى أو لا يخفى كثير منها على أكثر الناس ، فإن صح أن ينسب هذا ومثله إلى المطبعة ـ ولا يصح ـ كانت هذه المطبعة تشتغل بالعلم ولاسيما النحو ، فاجتهدت فأخطأت . وكم من مجترح بيده شيئاً نسب وقوعه إلى المطبعة ظلماً . قد سهوتَ يا دكتور ، فقل : سهوتُ ، وماذا يكون ؟!

ليس هذا بالموضع الذي أردت الوقوف عنده ، واتفق ذلك فيه . وأقف عند قوله عقب كلامه السالف في ما الجود : « علماً أيضاً بأنّ [كذا] **هذا التركيب ضعيف نعم إنه ضعيف . . فلم يرد مثل هذا التركيب في القرآن الكريم ولا في الشعر الذي يحتج به . .** »[١] . اهـ .

واعجبا لك يا دكتور!! أَو تعلم ما قلت ؟ وكيف قلته ؟ جرأة غريبة ومجازفة ورجم بالظن . وفي هذا الكلام أشياء ، ولن أقف إلا على شيء منها .

فيما أتى به الدكتور حكمان أرسلهما إرسال المسلّمات :

الأول : ضعف هذا التركيب « علمتم الناس . . ما الجود » .

---

(١) أخشى أن يكون الدكتور قد أراد بقوله « مثل هذا التركيب » ما يماثله في لفظه بأن يأتي الفعل علَّم مسنداً إلى ضمير الجماعة وبعده مفعوله الأول وبعده جملة مصدرة بـ « ما » الاستفهامية والجملة في موضع المفعول الثاني ، وما أظنه قد أراد ذلك فهو بلا ريب يعلم أن اللغة قياس ، والمماثلة أسلوبية لا لفظية ، ولهذا ما قلت فيما قاله ما قلت . ولو أراد ذلك لكان لي فيه قول آخر ، ولم يكن ما قاله صالحاً ليحتج به على ما أراده من تضعيف هذا التركيب .



والثاني : عدم وقوع مثل هذا التركيب في القرآن الكريم ولا في الشعر الذي يحتج به .

ليت شعري لِمَ استضعف الدكتور قول شاعر الشام ؟ ولو قال هذا القول قائل ما لطولب ببيان وجه الضعف وذكر المصادر التي تصدّق مقالته . وتعظم المطالبة إذا كان قائله ممن يعلّم طلبة الجامعة .

ولو عاد الدكتور إلى بعض كتب العربية التي يوصي من يشرف على رسائلهم الجامعية بالرجوع إليها = لم يقل ما قال ، أظن . والحق كلُّه عندي على ما أَلِفَه الدكتور من أشياء في العربية وعلى شيء أولع به (كما نقول في مخاطباتنا) .

فتعليق عمل الفعل القلبي في لفظ المفعول الثاني إذا كان جملة مصدرة بالاستفهام ، كقولك : علمت زيداً من هو = مما لا خلاف فيه بين الناس ، قال السيوطي في همع الهوامع ٢/ ٢٣٨ : « فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما في علمت زيداً أبو مَنْ هو فهي [أي الجملة] في موضع المفعول الثاني » اهـ ، وانظر الكتاب ١/ ١٢١ ، وشرح الكافية ١/ ٢٨٢ وغيرها . وذلك مذكور في مقرر النحو والصرف الذي ألفه أستاذنا عاصم البيطار حفظه الله[1] لطلاب السنة الأولى في قسم اللغة العربية من كلية الآداب بجامعة دمشق ، ص١١٥ ، ومثَّل له بقولك : علمت زيداً متى سافر .

فقول شاعر الشام « علّمتم الناس ما الجود » جارٍ على مقاييس العربية وهو من أساليب العرب التي نصّ عليها أئمة العربية ، ولا خلاف فيها ولا عيب .

وأما قول الدكتور : « فلم يرد مثل هذا التركيب في القرآن الكريم ولا في الشعر الذي يحتج به » = فهو قول غريب كل الغرابة ، ولا يكاد يقضى منه العجب .

ليت شعري هل قطع الدكتور بعدم ورود مثل هذا التركيب في القرآن بعد بحثه في مصادر العربية وفي الكتب التي عنيت ببيان أسلوب القرآن ؟ هو غير شك لم يفعل .

وليت شعري هل يحفظ الدكتور الشعر الذي يحتج به فيقطع بعدم ورود هذا التركيب فيه . وكتب العربية التي بين أيدينا ـ وهي كثيرة كثيرة ـ تثبت مثل هذا

---

(١) [ثم انتقل إلى رحمة الله ذي المغفرة عام ٢٠٠٥م ، جعل الله الجنة مثواه ، وجزاه خير جزائه] .



التركيب في بابه ، وليس بين أيدينا فيما أعلم كتب مؤلفة في أساليب الشعراء في البيان ولا كتب تشتمل على الشعر المحتج به في مسألة مسألة من مسائل العربية . هو بلا ريب لم يفعل أيضاً .

وهذا الأسلوب الذي قطع الدكتور بعدم ورود مثله في القرآن الكريم ولا في الشعر الذي يحتج به ـ وفيه يكون المفعول الثاني جملة مصدرة باستفهام علق عمل العامل في لفظ المفعول الثاني ـ قد جاء مثله في القرآن الكريم وفي الشعر .

من أمثلة ذلك في القرآن الكريم :

قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ [سورة الحاقة ٦٩ : ٣] .

ونظائره ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أدراك ـ ص٢٥٦ ـ ٢٥٧) ، وانظر الدر المصون ١٠/ ٤٢٣ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثالث ، الجزء الثاني ص٦٢٧ وعليه عولت فيما ذكرته من أمثلة .

وقوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ ﴾ [سورة البقرة ٢ : ٢٦٠] ، انظر الدر المصون ٢/ ٥٧٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ص٦٣٢ .

وقوله تعالىٰ : ﴿ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ ﴾ [سورة المائدة ٥ : ٣١] ، انظر الدر المصون ٤/ ٢٤٤ ، ودراسات لأسلوب القرآن ص٦٣٢ .

ومن أمثلة ذلك في الشعر :

قول عمرو بن كلثوم (شرح القصائد السبع الطوال ٣٧٧) :

قفي نسألك هل أحدثت وصلاً لوشك البين أم خنت الأمينا

وقول أبي النشناش التميمي (شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣١٩) :

وسائلة بالغيب عني وسائل ومن يسأل الصعلوك أين مذاهبه

وقول الشاعر (الأشباه والنظائر للخالديين ١/ ١٩) :

أظليم ما يدريك كم من خلّة حسن مدامعها كظبية حابل

نخلص مما سلف بيانه إلى القول : **إن قول المعري « تعب كلها الحياة » صواب**

صحيح ، وقول شفيق جبري « علمتم الناس ما الجود » جزل فصيح وقد وقع مثله في القرآن الكريم والشعر المحتج به .

هذا آخر ما أردت قوله ، والله تعالىٰ أسأل أن يجعلني من النافعين المخلصين ، وأعوذ بالله من التكلف لما لا أحسن كما أعوذ به من العُجْب بما أحسن .





جِزَاف « الكَفَاف »[١]

نظرة في كتاب « الكفاف » للأستاذ يوسف الصيداوي

صدر عن دار الفكر بدمشق ودار الفكر المعاصر في بيروت خلال شهر (تشرين الثاني ١٩٩٩م/ شعبان ١٤٢٠هـ) كتاب « **الكفاف** ـ كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية » للأستاذ يوسف الصيداوي .

وهو كتاب مؤلَّف في قواعد اللغة العربية، جديدٌ من غير وجه، خارجٌ عما نعرفه من الكتب المؤلفة في القواعد ، أو النحو التعليمي ، أو النحو الوظيفي ، أو النحو الميسَّر ، أو إحياء النحو ، أو تجديده ، أو ما يشابه ذلك ، غيرُ بعيد عنها . حاول صاحبه فيه أن يهذب قواعد اللغة العربية ويصفّيها ، فعمد إلى ما اشتملت عليه بعض كتب النحو منها، فاختصر وحذف وأضاف وأصلح واستدرك وغيَّر وبدَّل. ولهذا ما جعل تحت اسم كتابه **الكفاف** العبارة الآتية « **كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية** » .

وهو جديد في بنائه أيضاً . فرسم صاحبه له خطة سار عليها فيه رآها توافق ما أراد . فجعله في جزأين ، أفرد أولهما للبحوث والأدوات (ص ص٦١ ـ ٥٨٩) ، وبدأ بالبحوث فرتبها ترتيباً ألفبائياً (ص ص٦١ ـ ٣٩٢) فذكر (الإبدال ، الأحرف المشبهة بالفعل ، الاختصاص ، الإدغام . . . النكرة والمعرفة ، الهيئة ومصدرها) ، ثم رتب الأدوات هذا الترتيب (ص ص٣٩٣ ـ ٥٨٩) فذكر (أجل ، إذ ، إذا . . . الواو ، وا ، يا) ، وأفرد الجزء الثاني (ص ص٥٩٣ ـ ١٢٠١) للمناقشات ، ورتّبه على ترتيب ما كان له مناقشة من بحوث الجزء الأول وأدواته .

وقدَّم المؤلف بين يدي كفافه مقدمة ذكر فيها فيما ذكر (ص٢٦) أن الكفاف

---

(١) فرغت من كتْبه صباح يوم الأربعاء ٥ ذو القعدة ١٤٢٠ هـ/ ٩ شباط ٢٠٠٠ م . ونشر في مجلة الدراسات اللغوية بالرياض ، المجلد٢ ، العدد٣ ، رجب ـ رمضان ١٤٢١هـ/أكتوبر ـ ديسمبر ٢٠٠٠م .



« **ليس موجزاً لقواعد اللغة ، بل هو قواعد اللغة تامة** » اهـ ، وأنه صاغ القواعد ـ ومثّل لها بقواعد المستثنى بإلا ـ « **صوغاً جديداً لا عهد لكتب الصناعة ولا لطلاب العلم به** » اهـ .

ولما كانت قواعد اللغة العربية كقواعد كل علم جِدّاً لا هزل فيه وجافة جفاف موضوعها = لم يستطع صاحب الكفاف أن يخرج بها عن جدّها وثِقَلها وجفافها ، لكنه ساقها سوقاً سهلاً لَيِّناً .

أما المناقشات ـ وهي أبلغ جِداً وأشد جفافاً ـ فقد استطاع كاتبها أن يجعلها أو أكثرها أخباراً طريفة وأقصوصات خفيفة بما اختاره لها من عنوانات وبالأسلوب الذي اقتصها به ، فجاءت قريبة من كتب السَّمَر على اختلاف مادتيهما . ألا ترى قول الكاتب (ص٩٢٦) : « هذا ظريف لطيف إذا سومر به مشتغل باللغة . . . ودونك من المعجن نفسه حديث سمر آخر . . » وقوله (ص٩٧٥) : « أما الآن وقد طال الجد فدونك هذه النكتة » وقوله (ص٩٧٩) : « فيطيب لنا أن نختم هذه المسألة بمضحكة مبكية » ، وقوله (ص٩٩٤) : « هذا الذي قلناه حديث للتسلية . . . » ؟! ومن أمثلة مناقشاته ما حكاه تحت ما يأتي من عنوانات : اعْلُ هُبَل ٥٩٦ ـ من آذان الجرار ٦٢٨ ـ ما يستحى من ذكره ٦٥٠ ـ رحم الله أيام طيىء ٦٧٩ ـ براءة اختراع ٦٨٥ ـ أراجيح ٦٨٥ ـ زوبعة في فنجان ٧٠٦ ـ ما لقيصر لقيصر ٧٤٩ ـ من الروائع ٧٦٩ ـ بين السندان والمطرقة ٨٠٦ ـ من نوادر الرياضيات ٨١٥ ـ ثم ينهمر ٨٢٦ ـ مومياء ٨٢٩ ـ وما يمنع من التسلية ٨٧١ ـ دوامة ٨٧٣ ـ طمع قيصر في ما ليس له ٩٢٢ ـ بين الروعة والترويع ٩٤٥ ـ فاخورة وطينها ٩٤٨ ـ ونفخ في المنفاخ ٩٥٤ ـ الحمار والعندليب سواء ٩٦٥ ـ ملحقات بصوت العندليب ٩٦٧ ـ قبض الريح ٩٨٣ ـ عاشت الأسامي ٩٩١ ـ أفي النحو حرب باردة ٩٩٨ ـ تلزيق ١٠٠٠ ـ فيحي فياح ١٠٠٦ ـ مياه وغرابيل ١٠١٥ ـ ملحمة أن ١٠٣٦ ـ تلذذ بالتعذيب ١١١٨ ـ حفى وربطة عنق ١١٤٤ ـ خذ وهات ١١٥٣ ـ حل ألغاز ١١٩٣ ، وغيرها كثير . وقد وفِّق الكاتب إلى ما أراد توفيقاً عظيماً يحسد عليه . ولا يقدر على ذلك إلا من أوتي مثل ما أوتيه الكاتب من معرفة ومقدرة وبيان .

كتب المؤلف كتابه وطلاب المدارس حاضرون في ذهنه يخاطبهم ، فجاء الجزء الأول مناسباً لهم . ثم أراد أن يكون لما أعاد صوغه من القواعد أساس وسند ، فناقش في الجزء الثاني ما أراد مناقشته من بحوث النحو وأدواته ليجعله من الكتب الجامعية التي يرجع إليها طلاب المدارس وغيرهم .

وبذل في تأليفه على الوجه الذي أراد ما بذل من جهد ووقت ، ففكر وقدّر ، ثم صاغ ما صاغ وناقش ما ناقش ، ثم ابتنى بمواد بنائه بناء موافقاً لما رسم ، ورتبه ترتيباً ألفبائياً .

ولا يعلم صعوبة ما حاول المؤلف العِلْمَ إلا من ألجىء إلى قراءة مسألة أو مسائل من علم العربية في المظان النحوية والصرفية المصنفة في الأعصر الخالية ، وفيها من اختلاف النحويين في تأويل بعض أساليب العربية وضبط قواعدها ما فيها . فما ظَنُّكَ بما يعانيه من يحاول أن يختار قولاً من أقوال أهل العربية ويعلل اختياره ؟ وما ظنُّك بمن نظر فيما وقف عليه من أقوالهم في مسالة فلم يجدها مرضيَّةً ؟ وما ظنُّك بمن حاول أن يختصر قواعد العربية ؟ ثم ما ظنك بمن حاول أن يصوغ قواعد العربية صوغًا جديداً لا عهد لكتب الصناعة به وهو ما حاوله الأستاذ ؟!

ووراء تأليف « الكفاف » بلا ريب حبٌّ للغة عظيم ، ورغبةٌ صادقة في استخراج قواعد للعربية تكون كافية للمتعلمين ، ونيَّةٌ صالحة في تهذيب القواعد وتنقيتها ، وفي إحكام صوغها وتيسير تعليمها وتعلُّمها ، وخبرةٌ بتعليم الطلاب قواعد لغتهم ، واستجابةٌ لدواعي النفس في التعبير عما اطمأنت إليه في بعض مسائل علم العربية مما خالفت فيه ما استقر عليه الناس ، وغير ذلك مما قد يستخرجه من ينظر فيه .

ومن حقِّ العلم على طلابه ، ومن حق المؤلف على قارىء كتابه = أن يُنظر في الكتاب وينبَّه على ما فيه رعايةً لهذا الحق وصيانةً له .

نظرت في الكتاب ، ورجعت البصر في كلام صاحبه في قواعده ومناقشاته ، فما استقر لي وجه أحمل عليه ما في الكتاب من وجوه الخلل على ما ذكرته قبل قليل مما كان وراء تأليفه ، فلم يقْوَ كلُّ أولئك على مساعدة الأستاذ في عمله . ففي قواعد الكتاب جرأة على الزيادة في مواضع ، وإقدام على الحذف في مواضع ، ومجازفة



في إطلاق الأحكام . وفيما أسماه صاحب الكفاف مناقشات ـ وكثير مما ذكره فيها لا حظ له منها إلا الاسم ـ قلةُ بصر بكتب أئمة العربية المتقدمين ، وولوع بالسخرية من أئمة العربية وكتبهم والاستهزاء بهم وبها ، واستعمال أساليب في (المناقشة) خارجة عن أساليب الكتب العلمية الرصينة الجادة .

وهذا وما إليه ينتهي بالناظر في الكتاب إلى أنه موضع مخافة وزلل ، ولا يُطمأن إلى ما فيه ، ولا يوثق به . فإن المؤلف خلط خطأ ما قَعَّده بصواب ما استقر عليه الناس ، وغير قليل من وجوه الخلل فيه لا يعرف الوجه فيها كل ناظر فيه ، ومنها ما يحتاج إصلاحه إلى معارضته بمصادر العربية .

ولكي يكون قارىء كلامي على بيِّنة من أمره أذكر أشياءَ جعلها المؤلف في القواعد مخالفةً لما استقر في كتب التعليم ، ولم ينبِّه على هذه المخالفة حيث يجب ذلك في موضعه من القواعد إلا في بعض المواضع .

ومن أمثلة ذلك زعمُه :

١ ـ أن فعل الأمر (اشربْ) لا فاعل له فليس فيه ضمير ، وأما اشربي واشربا واشربوا واشربن فهي أفعال أمر متحركة بحركات تجانس ما اتصل بها ، والياء والألف والواو والنون حروف تدل على المخاطب ، ولا فاعلين لها (ص٢٥٢ ، ٨٨١) .

٢ ـ وأن الفاعل فاعل تقدم أو تأخر . فقولك : زيد جاء ، زيد فاعل (ص١٧٢) . وقولك إن الضيوف حضروا فاستقبلهم ، الضيوف فاعل لحضروا ، والواو في حضروا حرف للجماعة (ص١٧٢) .

٣ ـ وأن الفعل المضارع لا يدل على الحال ولا على الاستقبال (ص٨٩٣) .

٤ ـ وأن قولك : لا رجلَ في البيت ، رجل اسم لا منصوب (ص٥٢٠) .

٥ ـ وأن قولك : ليس يعلم الغيب إلا الله ، ليس حرف نفي (ص٥٥٢) .

٦ ـ وأن قولك : « ما جاء إلا خالد » ليس من تراكيب الاستثناء (ص٣٠٠) .

٧ ـ وأن قولك : أحقاً أنك منطلق ، حقاً منصوب بنزع الخافض (ص٢٢٧) .

٨ ـ وأن الواو تحذف من مضارع الفعل المثال الواوي إذا كان متعدياً مثل يَعِدِ (ص٢٥٥) .

وغير ذلك مما أتى به ، وهو كثير ، وكان الرأي فيه أن يذكره المؤلف في مقدمة كتابه تنبيهاً عليه وليكون قارئ كتابه على بينة .

ومن ذلك أيضاً أن صاحب الكفاف لم يثبت حذف كان في نحو قولك أما أنت منطلقاً انطلقت (ص ص ٩٠٥ ـ ٩٠٦) ، ولا لمّا بمعنى إلا (ص ١١٤٧) ، ولا لعل حرف جر (ص١١٤٢) ، ولا لام العاقبة (ص١٠٣٤) ، وأسقط الاستشهاد بالأبيات المجهولة القائل (ص٨٠٣ ، ١١٦٣ وغيرهما) ، وبالأبيات التي روايتها في دواوين الشعراء تخالف رواية كتب العربية (٩٠٥ وغيرها) ، ورأى أن ضرورة الشعر « ليست عند التحقيق سوى استخفاف بلغة أمة » (ص٩٩٦) وأنها من الشعراء « عجز وقصر باع » (ص٩٩٧) ، وأنها « ليست في آخر المطاف غير تجاوز وتخطّ لسنن كلام العرب ، وما كانت قط ولا يمكن أن تكون إلا خروجاً من المعروف المجمع عليه إلى المجهول الذي لا يعرفه أحد . . » (ص٤١) ، وتوقف عند باب الحذف من أبواب الضرورة « ليرى الناظر ما في بدعة الضرورة من مبكيات مضحكات ! ! وما فيها من العبث باللغة وكرامة أهلها أيضاً . . » (ص٤٣) ؟ ! !

ولولا أن هذا الكتاب قد قام بتسويد صحائفه من تولى تعليم اللغة العربية في المدارس ، وأنه موجَّه إلى متعلمي اللغة ولاسيما طلاب المدارس ، وأن فيه تصرفاً في المادة النحوية والصرفية خطيرًا اضطربت به اضطراباً شديداً فجاءت في جوانب منها مخالفة لما اشتملت عليه المقررات الدراسية ، وأنه بني على أوهام ظُنت أسساً استحالت وجوهاً من الخلل تهز الثقة به هزاً عنيفاً وتوجب على قارئه أن يكون شديد الحذر وأن يراجع ما يقرؤه فيه في بعض المصادر التي بين يديه = **لولا ذلك كلُّه وما إليه وأنَّ بيان وجه الحق فيه مكتوب على من يَعْلمه = لم أتكلَّف النظر في مثله** .

ولو أراد مريد أن يتكلم فيما وقع في الكتاب من وجوه الخلل ، وفيما انفرد به صاحبه مخالفاً ما اجتمعت عليه كلمة النحويين أو موافقاً لقول فرد أو شرذمة قليلة لا يثبت على النظر ، وفي غير ذلك = لكتب في ذلك كتاباً يكون حجمه مِثْلَي حجم

الكفاف إن كتبه على حذف واختصار .

ولهذا ما سأقتصر على ذكر أمثلة من ذلك يسيرة ، يدل المثال منها على ما وراءه من أمثلة لدلالته على خلل المنهج الذي اتبعه صاحب الكفاف في صنع كتابه . وقد أردت فيما أردت التنبيه على بعض أصول النظر في الكتب ومدارسة النصوص ومناقشتها .

١ ـ المستثنى بـ « إلّا »

جعل صاحب الكفاف المستثنى بإلا نموذجاً لعمله على تحقيق إعادة صوغ قواعد اللغة العربية ، وحكى بعض ما عاناه خلال مراحل الصياغة (ص٢٢ فما بعدها) . حتى إذا حركته نشوة الانتصار واستخفه الطرب بعد فراغه من الصياغة ، ورأى ما صنعه في باب الاستثناء يدلّ على عمله كله ، قال (ص٢٦) : « . . . **أوردنا قواعد المستثنى بـ « إلا » مصوغة صوغاً جديداً لا عهد لكتب الصناعة ولا لطلاب العلم به** . . . » اهـ .

وعلى أن قارئ هذا الكلام قد ينتابه شعور باستعظامه واستغرابه والتعجب منه ويفتح عينيه ويرفع حاجبيه ويبتسم محركاً رأسه حركات معبرة عن الحال = على ذلك فإن من حقّ صاحب الكتاب أن يقول ، ومن حق القارىء أن يرى في الكتاب ما يراه متقبلاً ما زعمه صاحبه على عجبه من كبر الزعم وضخامته ، أو غير متقبّل ذلك لِما فيه .

وأنقل فيما يلي كلام صاحب الكفاف في المستثنى ثم أكشف ما فيه ، قال (ص ص٣٠٠ ـ ٣٠١) .

المستثنى بإلا : اسم يذكر بعد إلا ، مخالفاً ما قبلها . نحو جاء الطلاب إلا خالداً . وهو منصوب قولاً واحداً . غير أنه إذا سبقه نفي أو شبه النفي جاز مع النصب اتباعه على البدلية مما قبله نحو : ما جاء الطلاب إلا خالداً + خالدٌ (بدل من الطلاب) ، ما مررت بالطلاب إلا خالداً + خالدٍ (بدل من الطلاب) . فإذا تقدم

المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه نحو لم يسافر إلا خالداً أحد .

ملاحظة : قد يأتي المستثنى ولا صلة له بجنس ما قبله ، فيسمون ذلك الاستثناء المنقطع نحو وصل المسافر إلا أمتعته .

تنبيه ذو خطر : إذا كان الكلام قبل إلا غير تام وكان معتمداً على نفي أو شبهه ، فهو حصر أو قصر ، لا استثناء . فالتراكيب التالية [ما جاء إلا خالد ، وما رأيت إلا خالداً ، وما مررت إلا بخالد] ليست تراكيب استثناء (وإن كانت كتب الصناعة تجعلها من تراكيب الاستثناء وتخلطها بها) وإنما هي كما تقول كتب البلاغة ـ تراكيب قصْر أو حصْر . ومنها قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٤] أي محمد ﷺ رسول ، مقصور على الرسالة ، لا أن كلمة رسول مستثناة من محمد!! يدلك على صحة ما نقول أن [خالد] في التركيب الأول فاعل ، وفي الثاني مفعول به ، وفي الثالث مجرور بالباء ، ولا صلة لكل ذلك بالاستثناء!! » اهـ .

هذا نظم الأستاذ لما صاغه من مصوغات بعد قراءته « بحث الاستثناء في معظم كتب النحو إن لم يكن فيها كلها » (ص٢٣) وقوله « لم نكن نخطّ حرفاً من حروف القاعدة حتى نقرأ ما قال النحاة فيها ونناقش أقوالهم . . » (ص٢٧) .

فإذا علمت أنّ فيما أتى به صاحب الكفاف ههنا من وجوه الخلل والفساد ما فيه = لم تنته إلى ما يصلح أن يكون علَّةً لما وقع وكشفاً له!! ويظل السؤال (مفتوحاً) : أيّ شيء هذا ؟ أَوَ يعلم قائله ما قال ، وأنى قاله ؟!

وهذا ما رأينا الوقوف عليه من كلامه ههنا :

١ ـ جعل صاحب الكفاف « المستثنى » في رسمه في حرف الميم منه . ولم يذكر « الاستثناء » . ولقائل أن يقول : أفما كان الوجه أن يذكر الاستثناء في حرف الألف ويذكر ثمة أن الكلام فيه سيأتي برسم « المستثنى » .

٢ ـ لم يذكر صاحب الكفاف تعريفاً للاستثناء وأركانه وأنواعه ، وقد ذكر تعريفاً للاختصاص ٦٤ والاشتغال ١٠٣ ولهذا ما اختل ما ذكره في هذا الباب .

٣ ـ قوله في حد المستثنى بإلا : « اسم يذكر بعد إلا مخالفاً **ما قبلها** » كلام ناقص



غير بيِّن . فلسائل أن يسأل عن وجه المخالفة ، فللمخالفة كما قد يعلم الأستاذ وجوه ، وتمام الكلام وصحته أن يقول : مخالفاً ما قبلها [في الحكم] ، انظر قواعد اللغة العربية للشيخ مصطفى طموم وصحبه ص٦٧ ، وغيره .

٤ ـ قوله « ملاحظة : قد يأتي المستثنى ولا صلة له بجنس ما قبله ، فيسمون ذلك الاستثناء المنقطع نحو . . . » .

يَرِد عليه أن صاحبه لم يتقدم له كلام فيما كان من « **جنس ما قبله** » فيذكر هنا ما « لا صلة له بجنس ما قبله » = وأنه ذكر « الاستثناء المنقطع » ولم يتقدم له لفظ فيه استثناء « غير منقطع » أو « متصل » .

٥ ـ قوله « إذا كان الكلام قبل إلا غير تام » لم يتقدم لصاحبه ذكر **معنى التمام** ولا الكلام التام في هذا الباب فيذكر بعد ذلك « غير تام » .

٦ ـ قوله « تنبيه ذو خطر . إذا كان الكلام . . . فهو حصر أو قصر لا استثناء ، فالتراكيب . . . ليست تراكيب استثناء . . . وإنما هي كما تقول كتب البلاغة تراكيب قصر أو حصر . . . ولا صلة لكل ذلك بالاستثناء » اهـ .

كلامه ههنا في الاستثناء المفرغ ، وعدَّه فيما سماه (مناقشات) ص٩٢٥ خلطاً بالغ الضرر ، فقال ثمة : « تخلط كتب الصناعة القصر بالاستثناء ، فتجعله جزءاً منه . تقول : إن الاستثناء صنوف ، منها صنف يسمّى الاستثناء المفرغ . . . وما أبعد هذا الزعم عن حقيقة التركيب وعن دلالته المعنوية . . . » اهـ ، وقال في كلامه في إلاّ ص٤٠٥ في الحاشية (٣) ما نصه : « **ومن الغريب أن كتب الصناعة تجعل هذا الصنف من التراكيب فرعاً من فروع الاستثناء ، وتسميه : الاستثناء المفرغ** » اهـ .

هذا الكلام وما إليه من فيض خاطر الأستاذ أو صيده ، وهو مما حمله في صدره نحو أربعين عاماً (ص٢٤) . ومن الغريب أن يقوله من غير أن يراجع فيما لاح له كتب الصناعة وكتب البلاغة وإن زعم أنه قرأ بحث الاستثناء في « مظان البحث قديمها وحديثها » (ص٢٣) .

فذكر ما ذكره منها وليس فيما ذكره (ص٢٣ ، ٩٢٩) كتاب سيبويه ولا شروحه



ولا المقتضب ولا الأصول ، ولا كتب أبي علي ، ولا كتب ابن جني ولا الجمل ولا شروحه ولا ارتشاف الضرب ولا همع الهوامع ، وغير ذلك من أصول علم العربية التي لم ينظر فيها الأستاذ ، وزعم ما زعم . ولو ذكر الأستاذ هذه الأصول التي ذكرتها وغيرها مما لم أذكره = لم يَنْهَه ما فيها من العلم عما أتى به في هذا الباب لأنه يقلِّبها باحثاً عن شيء لاح له في بعض القواعد لا قارئاً قراءة علمية نقدية واعية . والكلام في هذا المعنى يطول وينتهي بي إلى بيان طريقة تصنيف الكتاب وذكر المسائل التي خالف فيها ما قرره المحققون من أئمة النحو البصريين والكوفيين أو ما قرره أكثرهم ، وليس هذا موضعه .

دع ذا ، وانظر فيما قاله في هذا الكتاب ، وملخصه قوله : « ومن الغريب أن كتب الصناعة تجعل هذا الصنف من التراكيب فرعاً من فروع الاستثناء وتسميه الاستثناء المفرغ » .

بيِّن بياناً ظاهراً أن الأستاذ خفي عليه وجه دخول الاستثناء المفرغ في باب الاستثناء . ورأيت أن انقل كلام بعض الأئمة في ذلك :

قال سيبويه (في الكتاب ١/ ٣٦٠) : « اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين . فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق . . . والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام . . . **فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق إلا** فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه . وذلك قوله ما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد تجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيد وما لقيت زيداً وما مررت بزيد ، **ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ، ولتنفي ما سواها فصارت هذه الأسماء مستثناة** ، فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلا لأنها بعد إلا محمولة على ما يجر ويرفع وينصب كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق إلا ولم تشغل عنها قبل أن تلحق إلا الفعل بغيرها » اهـ .

وقال أبو سعيد السيرافي في شرح كلام سيبويه في كتابه « شرح كتاب سيبويه »



فيما لخصه الأعلم الشتمري وهذَّبه من كلامه في كتابه النكت في تفسير كتاب سيبويه ص٦١٤ ، ولفظهُ عنه :

« وأفرد سيبويه هذا الباب بالاسم الذي تدخل عليه إلا فلا تغيره عما كان عليه كقولك : ما أتاني إلا زيد وما لقيت إلا زيداً ، **وسماه استثناء** . ولقائل أن يقول : **كيف جاز أن يستثنى الشيء من لا شيء ؟** فيقال له : هذا وإن حُذف واعتمد ما قبل حرف الاستثناء على الاسم الذي بعده في العمل فلا يخرجه ذلك من معنى الاستثناء كما أن المفعول إذا حذف فاعله وأقيم هو مقامه لم يخرجه ذلك من أن يكون مفعولاً به إلا أنه رفع لاحتياج الفعل إلى لفظ الفاعل ، وكذلك لما حضر حرف الاستثناء الذي يثبت لما بعده ما ينفي عن كل شيء سواه = عُلم أن المفعول أثبت لزيد وحده ونفي عن غيره ، ولو لم يذكر غيره ، فإذا قلت ما قام إلا زيد كان معناه كمعنى ما قام أحد إلا زيد ، فإذا حذفت أحداً استوى حذفه وإثباته في المعنى ، واحتيج إلى تصحيح اللفظ عند حذفه ، وتصحيحهُ ألا يعرى الفعل من فاعل وليس في الكلام فاعل سوى ما بعد إلا فجعل فاعله » اهـ .

ونقل أبو إسحاق الشاطبي في كتابه « المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨ بعض كلام السيرافي ، وأحال محققه الصديق الدكتور عياد الثبيتي على شرح كتاب سيبويه له ج٣/ الورقة ٩٩ ـ ١٠٠ ، وانظر إغارة الأعلم على شرح السيرافي في مقالة الصديق الدكتور عوض القوزي « نكتة النكت في سرقة الأعلم الشنتمري » في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج٦٢ ج٤ ، عام ١٩٨٧ .

ورأيت أن أنقل كلام الشاطبي في المقاصد ١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦ ففيه زيادة إيضاح وبيان ، قال : « **هذا هو القسم الثاني من قسمي المستثنَى ، وهو المفرَّغُ** ، والتفريغ : عبارةٌ عن كون ما قبلَ إلاّ طالباً لما وقع بعدَها طلباً لا يفتقر إلى إلاّ من حيثُ التركيبُ ، فلا يَتِمُّ الكلام من حيثُ القصدُ إلاّ به ، فيطلبُه إمَّا بالفاعلية وإمَّا بالخبرية ، وإمّا بالمفعولية على أقسامها ، وإمّا بالحالية ، وإمَّا بغير ذلك من الأحكام التي يقتضيها فيه ما قبلَ إلاّ ؛ لأنَّه لم يذكر له قبلَها شيءٌ من ذلك ، فيريد أنَّ ما قبل إلاّ إذا كان مُفَرَّغاً لما بعدَها لأَنْ يطلبَه بما تقتضيه من الأحكام ، فإنَّه يعربُ



بإعراب ما يطلبُه به على حَدِّ ما لو عُدِمت إلاَّ من الكلام فلم تذكر ، لكن لا بُدَّ أَنْ يتقدَّمَ نَفْيٌ أو شِبْهُه ؛ إذ لا يصحّ التفريغُ مع عدمها كما يأتي ، فتقول في الفاعلية : ما قام إلاَّ زيدٌ ، فزيدٌ فاعل بقام كما كان فاعلاً في قولك : ما قام زيدٌ ، وفي الخبرية : ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ ، فقائم خبرُ زيد على حَدِّ قولك : ما زيد قائم ، وعلى ذلك يجري الأمر في المفعولية نحو : ما ضربتُ إلاَّ زيداً ، وما قمتُ إلاَّ قياماً حسناً ، وما خرجتُ إلاَّ يومَ الجمعة ، وما قعدتُ إلاَّ مكانَك ، وما ضربتُه إلاَّ تأديباً ، وفي الحال : ما سرتُ إلا مسرعاً ، وفي المجرور : ما مررتُ إلاَّ بزيدٍ ، وما اشتريتُ إلاَّ من السوق ، وفي التمييز : ما امتلأَ الإناءُ إلاّ ماء ، أو ما أشبه ذلك ؛ وإنما كان كذلك لأن المستثنى صار خلَفاً من المستثنى منه حين تُرِك ؛ إذ كان الأصل : ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، وما رأيتَ أحداً إلاَّ زيداً ، وما زَيْدٌ في موضع من المواضع إلا مكانَ كذا ، وكذلك سائرُها ، فلما تُرك ذكرُها لفَهْم معانيها أُقيم المستثنى مُقَامَها ، فأعطِيَ اللفظُ حقَّه من العمل فيها على حَسَبِ ما كان يطلبُ المستثنى منه ، وقَطْعُه على الحكم بذلك بناءٌ منه على مذهب الجمهور القائلين بأَنْ لا مقدَّرَ قبلَ إِلاَّ يُعْتَدُّ به في أحكام اللفظ . . . » اهـ .

وقال شهاب الدين القرافي في كتابه (الاستغناء في أحكام الاستثناء) خلال كلامه في قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٨٥] ص ص٢٥٧ ـ ٢٥٨ : « وهو مفرَّغ لتوسطه بين المبتدأ وخبره . وفيه أسئلة . . . **ما هو المستثنى وما هو المستثنى منه** . . . » ثم قال ٢٦١ : « وأما المستثنى والمستثنى منه فجوابه أن **إلا لا تنفك أبداً عن الإخراج المحقق أو المتوهم كيف كانت في المفرغ أو المشغول أو المتصل أو المنقطع** ، كما أن حتى لا تنفك عن الغاية نصبت أو عطفت أو ابتدىء بعدها الكلام . . . » اهـ .

قد بان لك بما نقلناه من كلام سيبويه والسيرافي والشاطبي والقرافي ما الاستثناء المفرغ ، ووجهُ تسميته استثناء وذِكْرِ كتب الصناعة إياه في بابه . وبه يسقط قول صاحب الكفاف ويبطل ما تراءى له فيه ، ولا حقيقة له ولا محصول .

٧ ـ وقول صاحب الكفاف « ليست تراكيب استثناء . . . وإنما هي ـ كما تقول



كتب البلاغة ـ تراكيب قصر أو حصر . . . » اهـ = فيه ما فيه ، وما أدري كيف قاله .

فمما فيه أنّ عَدَّ كتب البلاغة ما ذكره تراكيب قصر أو حصر فيما زعم = لا يقضي أن تخرج من بابها الذي ذكرت فيه في كتب العربية وهو باب الاستثناء . فالنحاة يجعلونه في بابه باب الاستثناء ، والبلاغيون يجعلونه قصراً أو حصراً كما قال ، ولكل قوم مصطلحهم .

ألم يترك صاحب الكفاف رأي بعض المشتغلين باللغة (ص ص ٦٠٠ ـ ٦٠١) أن قولك سمبلة في سنبلة إقلاب لا إبدال ، فذكر أن الإقلاب مصطلح في علم التجويد والإبدال مصطلح في علم اللغة ، وكل منهما دقيق حيث وضع ، ثم قال : « وليت شعري أكان يسر الأستاذ أن نأخذ برأيه ونطرح مصطلحاً أخذ به الأئمة من سيبويه إلى الشيخ مصطفى الغلاييني فنعرض أنفسنا للنقد والسخرية ؟؟ اهـ فيقال لصاحب الكفاف : ليت شعري أيسرك أن يؤخذ برأيك ويخرج الاستثناء المفرغ من بابه حيث وضعه الأئمة من سيبويه إلى الشيخ مصطفى الغلاييني فيستجهل متبعك ويتمكَّن في الخطأ ؟!

ومما فيه أيضاً ـ وهو غاية في الغرابة ـ أن صاحب الكفاف قال « كما تقول كتب البلاغة » ولم يسمّ كتاباً منها!! أينسب ذلك إلى جميع كتب البلاغة المطبوعة والمخطوطة ؟ أَوَ يريد ما طبع من كتب البلاغة ؟ أَوَ قال « كتب البلاغة » وهو يعني كتاباً منها قديماً أو حديثاً ؟ . أفما . . ؟! أفلم . . ؟! فكيف . . ؟! ما أدري!!

واعلم أن ليس بين النحاة والبلاغيين ههنا اختلاف في لفظ ولا في مصطلح .

فكتب البلاغة يا صاحب الكفاف تذكر أنَّ **للقَصْر** ـ وهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ـ **طرقاً** أي أسباباً لفظية تفيده « **منها النفي والاستثناء** » كقولك ما زيد إلا شاعر ، انظر التلخيص ٧٦ ، وشروح التلخيص ١٨٦/٢ فما بعدها ، والإيضاح ٢١٥ ، ومفتاح العلوم ١٢٥ ، وإتمام الدراية بهامشه ١٤٢ ، والمطول في شرح تلخيص المفتاح ٢١١ ، وغيرها .

وقال الإمام بهاء الدين السبكي في عروس الأفراح (شروح التلخيص



٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥) : « . . . **فالتحقيق أن القصر لا يسمى منطوقاً ولا مفهوماً** ، بل تارة يكون كله منطوقاً مثل زيد قائم لا قاعد ، وتارة يكون بعضه منطوقاً وبعضه مفهوماً فإن كان بـ« إنما » فهو إثبات للمذكور بالمنطوق ونفي لغيره بالمفهوم ، نحو إنما زيد قائم ، فإثبات القيام لزيد منطوق ونفيه عن غيره مفهوم ، **وإن كان بـ« إلا » والاستثناء تام فحكم المستثنى منه ثابت بالمنطوق وحكم المستثنى بالمفهوم سواء كان نفياً نحو ما قام أحد إلا زيد أم إثباتاً نحو قام الناس إلا زيداً ، وإن كان الاستثناء مفرغاً نحو ما قام إلا زيد فيظهر أن المستثنى منه ثابت بالمنطوق** . . . » اهـ .

وقال السيد الشريف في حاشيته على المطول ٢١١ : « **إن طريق النفي والاستثناء ظاهر في قصر الإفراد ، فإنك إذا قلت : ما جاءني إلا زيد كان المعنى ما جاءني أحد إلا زيد** . . . » اهـ .

فالقصر ، كما ترى ، يكون بطرق : منها العطف بـ« بل ولكن » ، ومنها « إنّما » ، ومنها « إلاّ » سواء أكان الاستثناء تاماً (منفياً أم موجباً) أم ناقصاً (مفرغاً) . وكل منها يدرس في بابه في أبواب العربية ولا وبل ولكن « تدرس في العطف ، و« إنما » تُدْرس في إنَّ وأخواتها (الحروف الخمسة ، الحروف المشبهة بالفعل) ، و« إلا » تدرس في باب الاستثناء . هذا كلام ظاهر بين واضح . **وكلام أهل البلاغة غير خارج عما رسمه شيخ الصناعة سيبويه والأئمة الأعلام الذين جعلوا الاستثناء المفرغ حيث ينبغي أن يكون في باب الاستثناء بابه** .

والظاهر أن صاحب الكفاف لا يدري أن إلا تفيد القصر (أو الحصر) في الاستثناء التام المنفي أو شبه المنفي كما تفيده في الاستثناء الناقص (المفرغ) . ولو عرف ذلك إذن لأخرجه من باب الاستثناء كما أخرج المفرغ ، فمعناهما واحد كما تقول كتب البلاغة التي سلف ذكرها .

٨ ـ وقول صاحب الكفاف : « ومنها [أي من تراكيب القصر أو الحصر] قوله تعالىٰ ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٤] أي محمد ﷺ رسول مقصور على الرسالة لا أن كلمة رسول مستثناة من محمد!! . . » اهـ .

كذا قال !! ولست أدري كيف قاله!!



وما من قائل خطر أو يخطر بباله ما أراده الأستاذ : أن كلمة رسول مستثناة!! وكل الناس يقولون إن كلمة رسول خبر لمحمد ، ويذكرون هذه الآية فيما يذكرونه من شواهد على وجوب تأخير الخبر .

وقول الأستاذ « مستثناة من محمد . . » خطأ محض!! فكيف يستثنى رسول وهو اسم صفة من محمد وهو اسم ذات ؟! ولو استثني منه ـ ولا يصح في عقل ـ لم يتم الكلام .

وخفي على الأستاذ وجه ذِكْر هذه الآية في باب الاستثناء . وهي داخلة فيه من جهة المعنى الذي نص عليه سيبويه وشرحه السيرافي .

وبيان ذلك أن قوله تعالىٰ ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ اختص الله فيه الإرسال من بين الأوصاف التي يتوهم كون محمد ﷺ عليها ونفى ما عدا الإرسال عنه ، هذا مذهب الإمام الجرجاني في قولك : ما زيد إلا قائم ، انظر دلائل الإعجاز ٣٤٦ فما بعدها وانظر تمام كلامه فيه .

٩ ـ وهذا الكلام الغريب العجيب الذي قاله صاحب الكفاف في هذا الباب ـ وقد عرفت حاله وما فيه ـ كان من أوائل ما فتح عليه ، قال (ص ص٢٤ ـ ٢٥) : « يوم كنا نعلم قبل نحو خمسين سنة كنا نقول للطلاب : تغافلوا في نحو ما جاء إلا زهير عن النفي وإلا ثم أعربوا تصيبوا . وما كنا نقدر يوم ذاك أن سيكون لهذا الذي نقوله أثر مدهش في التقعيد هنا لبحث المستثنى بإلا . . . [و] زحلقنا البحث في إلا وغير وسوى وبيد وعدا . . . إلى قسم الأدوات أخذاً بالمنهج العلمي . وتلك خطة سرنا عليها في كتابنا كله نبتغي بها توسيع البحث في الأداة . . . » اهـ .

كأنَّ الأستاذ لم يقرأ حين كان يدرِّس الطلاب شيئاً من كلام النحاة في باب الاستثناء من كتبهم ، وقد نقلنا لك كلام سيبويه والسيرافي والشاطبي والقرافي في أن ما بعد إلا في الاستثناء المفرغ « **بمنزلته قبل أن تلحق إلا** . . . » ، فتهدى بفطرته وعلمه إلى قاعدة محكمة ألقاها على الطلاب : تغافلوا . . . إلخ! ويمضي نصف قرن على ما قال ولم يزد فيه ما ينبِّه على أن ذلك مما قرره إمام النحاة وغيره!!

وقوله « زحلقنا . . . أخذاً بالمنهج العلمي . . . » = فيه أن ذكر أدوات



الاستثناء في بابها ليس منهجاً علمياً!! وعلى أننا قد نخالفه فيما رأى من ترتيب كتابه على الوجه الذي رتبه عليه = فلسنا ندفعه عن حقه في أن يرى ما يرى وأن يزحلق ويُعرض ويُقبل وينكر ويفعل ويفعل . ولو قال « أخذاً بالمنهج الذي رأينا أو بالخطة التي رأينا أو بنحو ذلك » لم يُلِمْ .

وقد جرى الأستاذ في استعماله « المنهج العلمي » على ما جرى عليه كثير من الناس يريدون به الطريقة والخطة التي اتبعوها فيما عملوا ، وقد تكون بعيدة أو قريبة من « المنهج العلمي » . والقول في المنهج والمنهج العلمي في البحث لا يتسع هذا الموضع لذكر شيء منه ، وقد كتبت فيه كتب وبحوث .

١٠ ـ وأما قول الأستاذ (ص٢٦) : « أوردنا قواعد المستثنى بإلا مصوغة صوغاً جديداً لا عهد لكتب الصناعة ولا لطلاب العلم به . . » = فمما لا ينقضي منه العجب ، وهو دعوى عريضة مستطيلة أخذ مدعيها العُجب وازدهاه الغرور . وقد عرفت ما فيه من وجوه الخلل .

ولو خلا ما صاغه من وجوه الخلل ـ وهو مُحْتَبٍ فيها ـ لم يصح ما زعمه . وكيف وبين يديك من كتب النحو التعليمي والنحو الميسَّر غير ما كتاب جيّد ذي محاسن ؟!

وأنقل لك ما جاء في الكتيب الذي ألفه الشيخ مصطفى طموم وصحبه « قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية » . وهو معروف مشهور متداول = لتوازن بينه وبين ما صاغه صاحب الكفاف . جاء فيه (ص ص٦٧ ـ ٦٨) في المبحث السادس في المستثنى بإلا : « هو اسم يذكر بعد إلا مخالفاً في الحكم لما قبلها ، نحو لكل داء دواء إلا الموت . وإنما يجب نصبه إذا كان الكلام تاماً موجبا بأن ذكر المستثنى منه ولم يتقدمه نفي كما مثّل . فإن كان الكلام منفياً جاز نصبه على الاستثناء وإتباعه على البدلية ، تقول : لا تظهر الكواكب نهاراً إلا النيرين أو إلا النيران . وإن كان الكلام ناقصاً بأن لم يذكر المستثنى منه كان المستثنى على حسب ما يقتضيه العامل الذي قبله في التركيب كما لو كانت إلا غير موجودة نحو لا يقع في السوء إلا فاعله ، لا أتبع إلا الحق ، لا يحيق المكر السيىء إلا بأهله ، ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغاً . وقد يستثنى بغير وسوى . . . » فذكرتْ بقية أدوات الاستثناء ، وقد ذكرها

صاحب الكفاف في موضعها من الأدوات في كتابه .

فإذا عارضت ما ذُكر من قواعد هذا الباب في هذا الكتيب وفي الكفاف = رأيت أنه أحكم صوغاً وأدق عبارة وأوجز لفظاً مما صاغه صاحب الكفاف وزعم له ما زعم . على أن مؤلفي هذا الكتيب قد تركوا ذكر الاستثناء المنقطع وتقديم المستثنى على المستثنى منه فيه لِما رأوه ، وإن كنا قد نخالفهم في ذلك .

ولست أريد أن أقول ما قد يخطر ببال قائل : نعم ، لا عهد لكتب الصناعة بمثل هذا الكلام الذي قاله صاحب الكفاف لِما فيه مما ذكرتُه ومما تركتُ ذكره .

٢ ـ الفاعل

قال صاحب الكفاف (ص٢٤٤) : « الفاعل : اسم مرفوع يسند إليه فعل أو شبهه . . . **مسألة عظيمة الخطر** : تقول مدرسة الكوفة : يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ، ففي نحو [خالد سافر] يجيزون أن يعرب خالد فاعلاً مقدماً . وأما مدرسة البصرة فتقول : بل خالد في المثال إعرابه مبتدأ ولا يجوز إعرابه فاعلاً » اهـ . ثم كرر نحو هذا في جزم الفعل المضارع (ص١٧٢) وقال : « وبناء على ما قدمنا من اختلافهم يكون لكلمة الضيوف من قولك [إن الضيوف حضروا فاستقبلهم] إعرابان : فبناء على **رأي الكوفة** الضيوف فاعل حضر ، **والواو علامة جمع** شأنها كشأن التاء من [زينب سافرت] فإنها علامة تأنيث . وبناء على رأي البصرة الضيوف فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور . . . » اهـ .

ثم قال (ص٨٦٨) تحت مناقشة ما أسماه (في الفاعل) : « **ومع أننا نرى مذهب الكوفة أعرب وألين وأيسر** فقد آثرنا أن نعرض الرأيين ليختار المرء عند الإعراب ما يراه أعلى وأولى . . . ولقد بسطنا القول في هذه المسألة في بحث جزم المضارع فلا نعيد هنا ، ولكن نذكّر بأننا عرضنا هناك لإعراب الواو من قولهم [الضيوف حضروا] فقلنا إن من يعربون الضيوف فاعلاً يعربون الواو علامة جمع لا فاعلاً ، شأنها كشأن التاء من [زينب سافرت] فإنها علامة تأنيث . . . ولعل من المناسب أن ننوه بأن **قدماء النحاة** كانوا إذا عرضوا لمثل هذا قالوا : إن **الألف والواو**

والنون [**أحرف دلوا بها على التثنية والجمع** كما دل الجميع بالتاء في نحو قامت على التأنيث لا أنها ضمير الفاعلين] » اهـ وأحال في الحاشية (١) على أوضح المسالك ١/ ٣٥١) .

ثم قال (ص٧٥٨) في جزم الفعل المضارع بعد كلام كثير لا يدري المرء كيف قاله : « فإن الكوفة في إجازتها تقديم الفاعل على الفعل تستظهر بما قالته العرب **وأجمعت على صحة روايته المدرستان** . من ذلك قول الشاعرة :

ما للجمال مشيُها وئيدا

ومشيُها **بإجماع نحاة المدرستين** فاعل للصفة المشبهة وئيدًا ، **فالفاعل إذاً يتقدم على الفعل وشبهه** . غير أن مدرسة البصرة ترد هذا فتقول : الشاهد صحيح ولكنه شاذ !! والسؤال هو : شاذ عن ماذا ؟! ثم إذا كان شاذاً عما قرروه هم فالحكم بشذوذه يكون موضع نظر ، ذاك أن الشاعرة ما كانت لتنطق إلا بلغة قومها » اهـ .

ثم رجَّح (ص٧٦٢) « **أن الفاعل فاعل تقدم أو تأخر** ، لأن تقدمه وتأخره لا يغيران من فاعليته شيئاً » اهـ .

هذا كلام صاحب الكفاف في هذه المسألة باختصار مواضع منه . وتلخيص ما يرجّحه أن قولك : الطلاب نجحوا ، الطالبان نجحا ، الطالبات نجحن ، يرتفع فيه الطلاب والطالبان والطالبات على الفاعلية للفعل نجح ، والواو والألف والنون أحرف للجمع والتثنية لا ضمائر ، وعزا هذا القول إلى الكوفيين ورآه « أعرب وأيسر وألين » . وأما كلامه في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط في نحو إن الضيوف حضروا فاستقبلهم = فنترك الكلام فيه لأنه من مسائل باب الشرط ، وله أحكامه الخاصة ، والحديث فيه يطول ، وما تركنا ما تركنا إلا لأنه ليس بذي أثر فيما نقوله في هذا الباب .

وعلى أن الناظر في كلام الأستاذ تتكاثر عليه فيه وجوه الخلل والفساد فلا يدري ما يمسك وما يدع = فقد رأيت أن أقف في هذه المواضع الآتية من كلامه :

١ ـ ظاهرٌ كلَّ الظهور أن لا فرق عند صاحب الكفاف بين قولك قام زيد وزيد قام ، فالفاعل عنده فاعل تقدم أو تأخر . وليت شعري كيف يتكلم في هذه المسألة



من لا يحسن هذا القدر منها!! وإذا عزب موضع بيان ذلك من كتب البلاغة ـ وصاحب الكفاف معذور في ترك الرجوع إليها ـ فقد كان بين يديه كتاب أوضح المسالك لابن هشام ، ولمحقق الكتاب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله حاشية علقها على موضع فيه (٢/ ٨٧) دلّ فيها على الفرق بين الخبرين : قام زيد وزيد قام ، قال فيها : « تقديم الفاعل [على الفعل] يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » ـ وكان تقديم الفاعل جائزاً ـ لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه ، ولا شك أن بين الحالين فرقاً ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لا يتعلق به غرض المتكلم الذي يريد إفادة المخاطب أصل معنى الكلام الذي هو ثبوت المسند للمسند إليه أو نفيه عنه على أي وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفي . فأما ما وراء ذلك من الملابسات فإنه من الأغراض التي لا تعني هذا المتكلم ، وإنما تعني متكلمًا يدقق في ألفاظ الكلام ، وهي الأغراض التي يتوجه إليها نظر علماء البلاغة » اهـ . وهو كما قال رحمه الله .

وقال الإمام المرزوقي في أماليه [ص١٠١] ، « فهذه خمسة أحرف ذهبت عن سيبويه . . . والرِّوَى من بينها من الضوالّ التي أنا وجدتها » اهـ . ألا ترى أن قوله « وجدتها » من غير « أنا » كلام غير محتاج إلى شيء لأنه جملة من فعل وفاعل ومفعول به . وظاهرٌ الفرقُ بين قولك : من الضوال التي وجدتها ، وقوله : من الضوال التي أنا وجدتها .

أفيقول صاحب الكفاف : « أنا » فاعل ، والتاء من « وجدتها » حرف دال على المتكلم ، ويرى أن قولك : التي وجدتها ، وقوله : التي أنا وجدتها واحدٌ ؟! هذا لا يكون كما ترى ؛ ولا يصح في المنطق ولا في العقل .

وانظر التقديم والتأخير في دلائل الإعجاز ١١٠ ـ ١٤٥ وكلام الإمام الجرجاني في بيان ذلك ونحوه نفيس لله دره ، وانظر تقديم المسند إليه في شروح التلخيص

١/ ٣٨٩ فما بعدها ، وغيره .

وقال الإمام أبو الفتح بن جني في الخصائص ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠ في « باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى » : « **هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة** . وذلك كقولهم . . . **وكذلك قولنا : زيد قام ، ربما ظن بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى** . . . » اهـ وقال في موضع آخر ١/ ٣٤٣ في « باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين : « . . . **ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا قام زيد سمّيته فاعلاً ، وإن سئلت عن زيد من قولنا زيد قام سميته مبتدأ لا فاعلاً ، وإن كان فاعلاً في المعنى** . . . » اهـ .

٢ ـ خلّط صاحب الكفاف فيما عزاه إلى مدرسة الكوفة في هذه المسألة ، وأدخل في هذه المسألة قولاً حكاه عن « قدماء النحويين » وهو في مسألة غيرها!! واخترع قولاً فيها يحسبه قول الكوفيين ، ولم يقله ولا يقوله كوفي ولا موفي [هذه إتباع]!!

أما مذهب الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على عامله ـ ولم أصبه في شيء مما انتهى إلينا من كتبهم ـ فقد حكاه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٠ ـ ١٣٢١ ، قال : « وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع ، فيجيز الكوفيون : الزيدان قام ، والزيدون قام ، ولا يجيز ذلك البصريون . وذكر الخلاف في هذه المسألة أصحابنا وابن الدهان في الغرة وابن كيسان عن ثعلب . . . » اهـ . وانظر البسيط في شرح الجمل ٢٧٢ ـ ٢٧٣ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٥ .

فما مثّل به صاحب الكفاف : الضيوف حضروا ، على أن يكون الضيوف فاعلاً = لا يقوله الكوفيون فيما حكي عنهم ، والذي يجيزونه : الضيوف حضر ، بتقديم الفاعل على الفعل ، كما حكى أبو حيان وغيره .

٣ ـ وليس قول صاحب الكفاف « فإن الكوفة في إجازتها تقديم الفاعل على الفعل تستظهر بما قالته العرب وأجمعت على صحة روايته المدرستان . من ذلك قول الشاعرة :



ما للجمال مشيُها وئيدا

ومشيها بإجماع نحاة المدرستين فاعل للصفة المشبهة وئيدا . . . » اهـ = إلا تخليطاً وزعماً باطلاً وافتراء . فلم تجمع على صحة روايته المدرستان ولم يجمع نحاة المدرستين على أن « مشيها » فاعل للصفة المشبهة .

وذلك أن قولها :

ما للجمال مشيُها وئيدا

من أبيات نُسبت إلى الزبّاء ، وقال أبو عبيدة : « فصنع لها شعر تكلمت به ، فقالت . . . » الأبيات (الاختيارين ٧٢٨) ، وفي الأغاني (١٥/ ٣٢٠) « قالت ـ وقيل : إنه مصنوع منسوب إليها ـ . . . » . وعزيت إلى الخنساء وإلى قصير صاحب جذيمة ، وليست لهما . انظر الأبيات في شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢١٦ ، والخزانة ٣/ ٢٧٢ ، والاختيارين والأغاني ، وأدب الكاتب ٢٠٠ والتخريج ثمة .

قال البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢١٧ ـ ٢١٨ : « وروى الكوفيون مشيها بالرفع والنصب والخفض ، قالوا : فمن رفع أراد : ما للجمال وئيداً مشيُها ، فقدم الفاعل ضرورة ، ومن نصب فعلى المصدر بفعل مضمر ، أراد تمشي مشيَها ، ومن خفض فعلى البدل من الجمال ، والبصريون لا يجيزون تقديم الفاعل قبل الفعل . . . » اهـ . وانظر المقاصد النحوية ٢/ ٤٤٨ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٤٦ .

فأنى لصاحب الكفاف أن يدعي إجماع المدرستين على صحة روايته وقد روي مشيها بالرفع والجر والنصب ؟!

وليت شعري كيف زعم ما زعم ورأس الكوفيين الفراء روى البيت في موضعين من كتابه معاني القرآن ٢/ ٧٣ ، ٤٢٤ بجر مشيِها على التكرير (البدل) ، وقال في الموضع الأول : « أراد : ما للجمال ما لمشيها وئيدا » . فقد اختلف الكوفيون أنفسهم في رواية البيت !!

ولست أدري ما أصنع بقوله « ومشيها بإجماع نحاة المدرستين فاعل للصفة المشبهة وئيدا . . . » مع اختلاف النحاة في توجيه رواية الرفع :

فعزي إلى الكوفيين أنه فاعل وقد تقدم على عامله (وئيدا) .

وإن صحت رواية الرفع فيه كان ذلك ضرورةً ، وهذا أحد الوجوه التي ذكرها في توجيه الرفع ابن هشام وغيره ، انظر أوضح المسالك ٢/٨٦ ، والمغني ٧٥٨ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٤٦ ، والمقاصد النحوية ٢/٤٤٨ ، وغيرها .

وقيل : مشيها مبتدأ حذف خبره ، أجازه أبو علي وغيره ، انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢١٨ والمصادر السالفة .

وقيل : مشيها مبتدأ ووئيداً حال سد مسد الخبر ، أجازه أبو علي وغيره ، واقتصر عليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٣٥٨ ، وعمدة الحافظ ١٧٩ ، وردَّه ابن هشام .

وقيل : مشيها بدل من الضمير في « للجمال » ، أجازه أبو علي وغيره ، وأجازه ابن هشام في أوضح المسالك ، ثم ردَّه في المغني .

فأين **إجماع نحاة المدرستين** يا صاحب الكفاف ؟! أفما كان في رواية الجر التي لا اختلاف في توجيهها بين الكوفي والبصري ما يكفّ صاحب الكفاف عن أي يعيد صوغ القواعد « صوغاً جديداً لا عهد لكتب الصناعة ولا لطلاب العلم به » فيقول « الفاعل فاعل تقدم أو تأخر . . . » بناء على هذا البيت المختلف في روايته وتوجيه رواية الرفع فيه ؟!

لست أدري والله كيف قرأ صاحب الكفاف ما قرأ من مسائل العربية ولا كيف فهم منها ما فهم ولا كيف صاغ ما صاغ!!

٤ ـ وقول صاحب الكفاف : « غير أن مدرسة البصرة ترد هذا فتقول الشاهد صحيح ولكنه شاذ!! والسؤال هو : شاذ عن ماذا ؟! ثم إذا كان شاذاً عما قرروه هم فالحكم يكون موضع نظر ، ذاك أن الشاعرة ما كانت لتنطق إلا بلغة قومها!! » اهـ = عجيب غريب من كل وجه ، فشذوذ هذا الشاهد على رواية الرفع خروجُه عن الأصل



المستقر في هذا الباب وهو أن الفاعل لا يتقدم على عامله ، وهذا قول البصريين والكوفيين ، ثم حكي عن الكوفيين إجازة ذلك ، فأجازوا : الضيفان حضر والضيوف حضر ، ولا نظر في هذا يا أستاذ . وهذا غير جائز عند البصريين ، وانظر ما سلف برقم (١) .

وقوله « ذاك أن الشاعرة . . . » قولُ من لم يعلم أن البيت يروى برفع مشيها وجره ونصبه ، وأن النحاة اختلفوا في توجيه رواية الرفع ، وأن البيت ينسب إلى الزباء وقيل إنه مصنوع ، انظر ما سلف .

٥ ـ وأما قوله في تخريج قول الكوفيين بزعمه « الضيوف حضروا » : « الضيوف فاعل لفعل حضر ، والواو علامة جمع » « ولعل من المناسب أن ننوه [كذا] بأن قدماء النحاة كانوا إذا عرضوا لمثل هذا قالوا : إن الألف والواو والنون [أحرف دلوا بها على التثنية والجمع كما دل الجميع بالتاء في نحو قامت على التأنيث لا أنها ضمائر الفاعلين] » اهـ وأحال على أوضح المسالك ١/ ٣٥١ = فهو قول مخترع مركب تركيباً ، ولم يتقدمه إليه أحد ولا يقوله أحد!!

وذاك أن هذا ليس بالقول المحكي عن الكوفيين في المصادر ، فالمحكي عنهم : الضيوف حضر ، وقد سلف ذكر هذا .

وأما كون الواو والألف والنون علامات للتثنية والجمع لا ضمائر = فلا يكون إلا في لغة من يلحق بالفعل المسند إلى المثنى أو الجمع علامة تدل على تثنية فاعله أو جمعه ، وهي اللغة المعروفة بلغة « أكلوني البراغيث » . والموضع الذي أحال عليه من أوضح المسالك هو في ذكر هذه اللغة لا في الكلام على الفاعل المتقدم ؟! وقد حققت القول في هذه اللغة في مقالتي الموسومة بـ (لغة أكلوني البراغيث) والمنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج٦٨ عام ١٩٩٣م . فأيّ تخليط هذا ؟!

فبذلك كله يبطل قوله « الفاعل فاعل تقدم أو تأخر » .

فترتيب الكلام في الصناعة في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل المسند ويتأخر عنه الفاعل المسند إليه ، كقولك : قام زيد . فإن تقدم على الفعل ما ظاهره أنه فاعل



له ، كقولك : زيد قام = أضمر في الفعل ضمير هو فاعله ، وأعرب المتقدم مبتدأ ، وكذلك قولك : الضيوف حضروا ، وغيره ، والجملة من الفعل والفاعل في موضع رفع خبر للمبتدأ (سلف قولنا إننا تركنا الكلام في المرفوع في باب الشرط في نحو : إن ضيفٌ زارني أكرمته ، ففيه خلاف ، ولا يتسع هذا الموضع إلا لهذا التنبيه) .

فالفاعل لا يتقدم على الفعل ، وهو كالجزء من الفعل . قال أبو الفتح في الخصائص ١/ ١٠٤ : « قد صحّ ووضح أن الفعل والفاعل قد تنزلا باثني عشر دليلاً منزلة الجزء الواحد . . . » اهـ وذكر في سر الصناعة ٢٢٠ ـ ٢٢٦ تسعة أدلة منها أربعة حكاها عن شيخه أبي علي ، وانظر أسرار العربية ٧٩ ـ ٨٤ ، واللباب ١٤٩ ـ ١٥١ (وذكر اثني عشر وجهاً) والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٩ ـ ١٦٠ (عن اللباب) ، وغيرها ، وانظر المقضب ٤/ ١٢٨ وغيره .

فإن قدمتَ الفاعل على الفعل فقلت « زيد قام » لم يبق « زيد » فاعلاً وإنما يكون مبتدأ معرضاً للعوامل اللفظية وخبره الجملة الفعلية المؤلفة من الفعل « قام » وفاعله الضمير المستتر فيه . فقولك : قام زيد جملة فعلية ، وقولك زيد قام جملة اسمية كبرى ، وهي معرضة للعوامل اللفظية ، تقول :

إنَّ زيداً قام

كان زيدٌ قام

ظننت زيداً قام ، ونحو ذلك

فصحة دخول إنَّ وغيرها من العوامل على هذه الجملة (زيدٌ قام) تجعل عَدَّ هذه الجملة جملة اسمية موضعَ تسليم ، فالاسم المتقدم مبتدأ ووقع الخبر جملة فعلية مشتملة على ضمير يربطها بالمبتدأ على الأصل في جملة الخبر ، وهذا الضمير المستتر في الفعل (قام) في محل رفع فاعل .

وكذلك قولك : الضيوف حضروا ، وغيره .

فأمر الفاعل ، كما ترى ، بَيِّن ، وأمر المبتدأ بيِّن أيضاً ، وما من أشياء مشتبهات بينهما .



٣ ـ فعل الأمر

قال صاحب الكفاف (ص٢٥٢) : « يلازم آخر الأمر السكون إذا لم يتصل به شيء نحو اشربْ . فإن اتصل به ما يدل على المخاطب جانست حركة آخره ما يتصل به .

ففي [اشربي] حركة آخره الكسر لأن الكسر يجانس الياء . . . وفي [اشربْن] لزم الأمر السكون لمجانسته سكون النون **عند الوقف** . . . » ثم قال (ص ص٨٨١ ـ ٨٨٢) : « هل لفعل الأمر فاعل ؟!

إذا كان الفاعل هو الذي يفعل الفعل ـ كما يقال لتلاميذ المرحلة الابتدائية ـ فالأمر ليس له فاعل!!

إذا خاطبت زيداً ، فقلت : [اِشربْ] ، فأنت تلقي عليه أمراً ، وحظُّك مِن أمرك له ، لا يزيد على أن يسمعه بأذنه .

وقد يطيعك زيدٌ ـ مِن بعدُ ـ فيشرب ، وقد يعصيك فلا يشرب ، ولكنه يظل في الحالين ، هو فاعل [يشرب] إذا أطاعك ، وهو فاعل [لا يشرب] إذا عصاك . وأما أن تقول له : [اِشربْ] ، ثم تقولَ **لذوي العقول** : [زيد : فاعل اِشربْ] فشيء يدعو إلى التأمل والنظر ، أو إعادة النظر!!

إذا قلت لزيد : [اِشربْ] ، فقولك أمرٌ منك له بالشرب ، ولكنه ليس فعلاً فاعلُه [زيد] . ثمّ إنّ المستقبل ليس زماناً لـ[اِشرب] ، كما يقولون في تعريف فعل الأمر!!

[اِشربْ] : صيغةٌ تأمر بها من تخاطبه . وتتصل بها الألف أو الواو أو الياء أو النون ، لتعيين المخاطَب . وكلُّ قول غير هذا ، هو تعبّدٌ بما أتت به الصناعة النحوية ، وارتياع من انكشاف حقيقة ، كان غطّاها التسليم والتقليد ألف عام .

وقد يقول قائل : وما الذي يُرجى من الخوض في هذه المسالة ؟

فنقول : **إن هذا الذي مَدّت سكّتَه الصناعةُ النحوية** ، **ينقطر** وراءه من العناء ، ما لا يطاق اليوم ، ولا حاجة إليه في عصرنا هذا . وما حاجة طلاب العلم اليوم إلى أن



يستظهروا عن ظهر قلب أن فعل الأمر يُبنى صنوفاً من البناء ، **مقطوراً** بفاعل مزعوم لا حقيقة له ؟ فمرة على السكون إذا اتصلت به نون النسوة ، ومرة على حذف النون إذا اتصلت به الألف ، أو الواو أو الياء ؟

ثم إنّ من يركب **قطار هذا الفاعل** وما يجرّه من صنوف البناء ، لا بدّ له من أن يركب **مقطورة الأفعال** الخمسة بالضرورة ، ليصل من بعدُ إلى أن الأمر المتصل بالألف أو الواو أو الياء : أي : [اشربِي واشربَا واشربُوا] ، إنما بني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة ، **وقد كان من قبلُ [اشربين!! واشربان!! واشربون!!]** ؟!

ثم ها هنا مسألة أخرى : كيف نجيز لأنفسنا أن نعلّم أبناءنا **ما لا يصحّ في العقل والمنطق** ، فنقول لمن نعلّمه منهم : إذا أمرت **المفرد المذكر** فقلت له مثلاً : [اشربْ] ، ففاعل هذا الفعل ضمير [**مستتر وجوباً** تقديره أنتَ] ، ولكن إذا أمرت **المفردة المؤنثة** فقلت لها : [اِشربي] ، فإنَّ **المسألة تختلف** ، فيغدو الفاعل ضميراً [ظاهراً وجوباً] ، يلفظه اللسان وتراه العينان .

ولقد انقضى **ألف ومئتا سنة** ، ولم نرَ من أنكر على النحاة إبراز الأنثى ، وحجب الذكر!! ولا رأينا نحوياً يأبى هذا التفريق بين الجنسين فيقول منكِراً : آلذكر يستتر وجوباً ، والأنثى تبرز سافرة وجوباً ؟؟!! » اهـ .

هذا كلام الأستاذ!! وقد رأيت أن أنقله لك بما فيه لترى كيف يقول ما يقول وكيف يناقش ما يناقش(؟!!) ولتعلم ما آفتُه . وحيثما نظرت وجدتَ في كلام الأستاذ مواضع فساد بما فيها من تعالُم وعُجب وسخرية!! ولن أقف إلا على موضع فيه .

قد نسي الأستاذ أن يقرأ حَدَّ الفاعل (تعريفه) في بعض كتب العربية فظلّ مضطرب الذهن خلال ركوبه القطار « الذي مدَّت سكّته الصناعة النحوية ينقطر وراءه . . . مقطورًا بفاعل . . . من يركب قطار هذا الفاعل وما يجره . . . يركب مقطورة الأفعال الخمسة بالضرورة ليصل . . . » اهـ ثم كتب ما كتب في هذه السفرة .



ولمّا رأى أن من يؤمر أن يفعل ما يؤمر به بقول الآمر « اشرب » قد يطيع وقد يعصي ، فهو لمّا يفعل ، فليس « اشرب » فعلاً فاعله اسم مضمر فيه ، لأنه لا ضمير فيه ولا فاعل له = ذهب إلى أن الأمر « صيغة تأمر بها من تخاطبه . وتتصل بها الألف أو الواو أو الياء أو النون لتعيين المخاطب . وكل قول غير هذا هو تعبّد بما أتت به الصناعة النحوية وارتياع من انكشاف حقيقة كان غطاها التسليم والتقليد ألف عام » اهـ .

وقد أوتي صاحب الكفاف ما مكّنه من أن يكشف خبء مسألة خفيت على الناس جميعاً ألف عام (كما قال هنا) أو ألفاً ومئتي سنة (كما قال بعد قليل!!) . وهذا غير مستبعد ولا منكر ، فقد يفتح الله على من يشاء من عباده ما لم يفتحه على من تقدمه من الخلق في هذا العلم .

والمنكر كل الإنكار قول الأستاذ « وكل قول غير هذا هو تعبُّد بما أتت به الصناعة النحوية وارتياع من انكشاف حقيقة كان غطاها التسليم » . فهذا من الأستاذ ـ لعمري ـ مما لا ينقضي منه العجب . وأنّى له أن يكره الناس على شيء تراءى له ؟ وأنى له أن يرمي مخالفه بالتعبد بما أتت به الصناعة النحوية والارتياع من انكشاف حقيقة كان غطاها التسليم ؟! أو هكذا تكون المناقشات العلمية ؟! أو هذا المنهج العلمي الذي يأخذ به الأستاذ ويزهو به في مواضع كثيرة من كتابه ؟!

أو لم يبلغه قول الشافعي : رأيي صواب يحتمل الخطأ ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب ؟!!

ولم يصحَّ مما قاله شيء فيُقبل ، وإن كل ذلك إلا أباطيل وأسمار .

وصاحب الكفاف يقول هنا : الأمر لا فاعل له ، وكان قد قال (ص١٥٨) في قوله تعالىٰ : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [سورة البقرة : ٣٥] : ههنا فعل أمر [اسكن] فاعله ضمير مستتر وجوباً ، وأما الضمير أنت الظاهر الذي تراه فهو توكيد للضمير المستتر . . . » اهـ ، وقال [ص١٩] : « ففي قولك سافرْ ضمير مستتر والتقدير سافرْ أنت » اهـ ، وقال [ص٦٩] في هُزّي : إنه « مبني على حذف النون » اهـ . وهذا هو الصواب الصحيح الذي يكره كُلَّ ذي عقل على التسليم به . ولست

أدري ما تفسير هذا التناقض!!

ولو ذهب ذاهب ممن لا يتعبدون بما أتت به الصناعة النحوية ولم يرتاعوا من انكشاف حقيقة كان غطاها التسليم ، فأجرى ما اخترعه الأستاذ على ما هو من بابة ما ذكره = لانتهى إلى أفعال كثيرة غير أمر المخاطب لا فاعلين لها!!

فإن كانت « افعلْ » صيغة يؤمر بها المخاطب ولا فاعل لها لأن المأمور قد يطيع الأمر وقد يعصيه ، ولهذا لا يكون المأمور فاعلاً للصيغة = كانت صيغة المضارع الذي دخلته لام الأمر لغير المخاطب ، وقد تستعمل له = لا فاعلين لها أيضاً لما ذكره صاحب الكفاف . فقولك : ليبذل كل منكم جهده ، لنذهب ، ليعاقب المذنب ، لتصدق في كلامك وغير ذلك = حَظُّك من أمرك للمأمور لا يزيد على أن يسمعه بأذنه وقد يطيعك وقد يعصيك ، فقولك أمر منك له بالفعل ولكنه ليس فعلاً فاعله المضمر أو الظاهر ، على مذهب الأستاذ في أمر المخاطب!! فأمر المخاطب بصيغة (افعلْ) وأمر غيره بلام الأمر داخلة على المضارع ، وهما من باب واحد .

يقول الله تعالىٰ : ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ [سورة البقرة : ١٨٥] ، ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا﴾ [سورة البقرة : ١٨٦] ﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٢] ، ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة آل عمران : ١٢٢] ، ﴿فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ [سورة النور : ٥٩] ، ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [سورة العنكبوت : ١٢] ، ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [سورة الطلاق : ٧] ، ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [سورة الطارق : ٥] ، ويقول أهل العربية مذ كانت العربية إن الضمير المستتر أو الظاهر أو الاسم الظاهر فاعل للفعل المضارع الذي أسند إليه والمجزوم بلام الأمر .

ليت شعري ماذا يصنع الأستاذ بهذه الأفعال التي أُمر بها من أُمر وهي كالأفعال التي يؤمر بها المخاطبون بالصيغة (افعل) من غير لام ؟! وليس له إلا أن يقول ما قالت الصناعة النحوية .

ومدار الأمر وملاكه في باب الفاعل إسناد الفعل أو نسبته إلى المسند إليه ، قال الإمام أبو الفتح بن جني في اللمع (ص٨٨) : « اعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم . . . » اهـ وقال



جامع العلوم الأصبهاني في شرح اللمع (اللوح ١/٣٥) : « الفاعل ليس الذي فعل شيئاً عند العرب بخلاف ما هو عند المتكلمين لأن الفاعل عند العرب ما وجب له الرفع ، وإنما يجب له الرفع بفعل مقدم عليه مسند إليه » اهـ . وقال ابن يعيش (في شرح المفصل ١/ ٧٤ : « وفي الجملة الفاعل في عرف أهل الصنعة أمر لفظي ، يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه، وذلك نحو قام زيد وسيقوم زيد وهل يقوم زيد، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إليه ومقدم عليه سواء فعل أو لم يفعل . ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل اللفظية . . » اهـ .

وكذلك قولك في الأمر : اصدقْ ، ليصدق كل منكم ، وفي النهي : لا تكذبْ ، وفي التحضيض : هلاّ صدقت ، وفي النفي : ما صدق ، ولن يكذب ، وفي الشرط : إن تجتهد تنجح ، وغير ذلك . كل أولئك الأفعال المتقدمة أسندت إلى من أسندت إليه ، والمسند إليه يسمى فاعلاً سواء أفعل أم لم يفعل .

وأما صيغة الأمر « افعلْ » الموضوعة لأمر المخاطَب = فإذا كان المخاطب واحدا مذكراً لزم استتار ضميره وجوباً ، ولم يحتج أمره إلى علامة . فإذا أمرت المخاطبة المؤنثة أو المخاطبتين أو المخاطبين أو المخاطبات = لحق فعل الأمر ضمائر هؤلاء ، ومحلها الرفع على أنها فاعل لهذه الأفعال . هذا ما يصح في العقل والمنطق يا أستاذ .

وما قاله الأستاذ من إبراز الأنثى في اذهبي وحجب الذكر في اذهب = فهو من بابة ما ذكرت لك في صدر المقالة من ولوع الأستاذ بأحاديث السمر . وقد رأيت أن ما ذكره الأستاذ هو « ما لا يصح في العقل والمنطق » .

وأما ما ذكره الأستاذ : أن فعل الأمر إن اتصل به « ما يدل على المخاطب جانست حركة آخره ما يتصل به . . . » فكسر آخر اشربي وفتح آخر اشربا وضم آخر اشربوا لمجانسة الياء والألف والواو = فهذا شيء اخترعه الأستاذ ، وكاد يستعصي عليه إسناد الفعل إلى نون النسوة ، فحق الفعل على ما اخترعه الأستاذ أن يفتح آخره

لمجانسة نون النسوة المفتوحة ؛ فلما رآه مسكّناً استخرج من جعبته حلاً ، فقال : « وفي اشربْن لزم الأمر السكون لمجانسته **سكون النون عند الوقف** » اهـ وقال في الحاشية : « من القواعد الكلية التي لا تتخلف أن الوقوف على متحرك لا يجوز في العربية . وتقيداً بذلك لم نعتد بفتح نون النسوة في أثناء الدرج بل اعتددنا بسكونها عند **الوقف** . . . » اهـ .

وهذه القاعدة الكلية التي لا تتخلف : أن الوقوف على متحرك لا يجوز في العربية ذكرها المؤلف (ص٢٦٤) فيما ذكره من أحكام « القراءة » . فما لأحكام القراءة وبناءَ الأفعال ونظم الكلام يا أستاذ ؟! أَوَ لم يقل [ص٦١] : « فالإبدال إذاً مسألة لغوية تتعلق بنطق الحروف لا بتركيب الكلام » ؟! وإسكان آخر المتحرك في الوقف مسألة تتعلق بالقراءة لا ببناء الأفعال وتركيب الكلام . أي شيء هذا الذي تفعل ؟!! إنه لشيء عجيب غريب .

والأمر على طريقة المضارع للفاعل المخاطب ، وهو مبني على ما يجزم به المضارع عند البصريين ، وهو مجزوم بلام أمر محذوفة عند الكوفيين (انظر شرح المفصل ٥٨/٧ فما بعدها) . فقولك اشربي : فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وذلك لأن مضارع هذا الفعل المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة يجزم بحذف النون فيقال لم تشربي ، لا أنه قد كان من قبل « اشربين » كما توهم الأستاذ!! وكيف تثبت النون في التصور وثبوتها فيما تثبت فيه علامة رفع ، والأمر كما تعلم مبني وإنما كان مبنياً على حذف النون لأن صيغته من لفظ المضارع والمضارع المسند إلى الياء يجزم بحذف النون فالأمر المسند إلى الياء مبني على حذف النون ، على مذهب البصريين .

وقد قال صاحب الكفاف نفسه (ص١٦١) : « يعامل فعل الأمر عند توكيده كما يعامل الفعل المضارع » فما بالُه لم يعامل الأمر في بنائه كما يعامل الفعل المضارع في إعرابه ؟! .

والألف والواو والياء والنون التي في اشربا ، اشربوا ، اشربي ، اشربن = ضمائر أسند إليها الفعل ، وهي في محل رفع فاعل ، وليست علامات « لتعيين المخاطب »



كما قال الأستاذ!!

وليت شعري كيف استقام للأستاذ أن يقول لطلاب المدارس : إن الواو والألف والياء والنون في الأفعال الآتية : ذهبوا ، يذهبون ، ذهبا ، يذهبان ، ذهبن ، يذهبن ، تذهبين = ضمائر رفع = ثم يقول لهم : إنها في الأفعال الآتية : الضيوف حضروا ، الطالبات نجحْن ، الطالبان نجحا ، حروف للتثنية والجمع عنده = ثم يقول لهم : إنها في الأفعال الآتية : ادرسي ، ادرسا ، ادرسوا ، حروف لتعيين المخاطب ؟!!

أو يصح هذا في عقل أو منطق ؟! أو ليس الذي قاله الأستاذ هزلاً وسمراً حيث لا يحسن بالمرء أن يهزل ويسمر ؟!!

أَوَ قولُ النحاة إن الألف والواو والياء والنون المسندة إليها الأفعال ضمائر رفع وهي فاعل لتلك الأفعال = تعبُّد بما أتت به الصناعة ؟! وأكرم بما أتت به!!

أَوَ يرى الأستاذ أن قول النحاة « لا يصح في العقل والمنطق » ويرى أن القول الفاسد الذي أتى به ويجعل الواو ضميراً مرة وعلامة جمع مرة وحرفاً للمخاطبين مرة ، وشيئاً آخر لا أعلمه مرة = يصح عنده في العقل والمنطق . هذه كائنة غريبة من كل وجه .

وأما الكلام في زمان فعل الأمر = فحديثه يطول . واحمل قول الأستاذ « إن المستقبل ليس زماناً لـ [اشرب] . . . » على ما سلف من كلامه الذي جازف فيه أي مجازفة!!

والأمر مستقبل ، على ذلك إجماعهم . قال ابن مالك : « لما كان الأمر مطلوباً به حصول ما لم يحصل ، كقوله تعالىٰ : ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [سورة المدثر : ٢] ، ودوام ما حصل ، كقوله تعالىٰ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [سورة الأحزاب : ١] = لزم كونه مستقبلاً . . » (شرح التسهيل له ١/ ١٧ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١/ ٧٩) .
وقال الدكتور محمد خير حلواني رحمه الله في كتابه (النحو الميسر ١/ ١٦٥) : « ولنحاول أن نبين في إيجاز بالغ دلالة الفعل العربي على الزمان ، أما فعل الأمر فلا يدل إلا على المستقبل . . . » اهـ .

وعلى أن بعض المشتغلين بالعربية قد كتب في الأفعال ودلالتها على الزمان = فإنَّ هذه المسألة وتحقيق القول فيها وبيانها البيان الشافي الكافي من المسائل العلمية التي لم تنل ما تستحق من عناية ، فعسى أن يتصدى لها بعض ذوي الكفاية من المشتغلين بهذا العلم .

٤ ـ لعلَّ

قال صاحب الكفاف (ص١١٤٢) في « لعلّ » :

زعمٌ باطل :

زعمت كتب الصناعة أنّ عُقَيْلاً تجرّ المبتدأ بـ [لعلّ] ، فهي إذاً حرف جرّ . واستشهدوا لهذا الزعم بقول كعب بن سعد يرثي أخاه أبا المِغوار (شرح ابن عقيل ٢/ ٤) :

فقلتُ ادْعُ أُخرى وارفعِ الصوتَ جَهرةً لعلَّ **أَبي** المِغوارِ منكَ قريبُ

ثم شرعوا يمخضون [لعلّ] : أهي حرف جرٍّ زائد ، أم حرف جرٍّ شبيه بالزائد . وفي كلتا الحالتين ما يكون إعراب الاسم بعدها ؟ إلخ . . . والفارسيّ ما رأيه في ذلك ؟ وابن جنّي ماذا قال ؟

وإنّ الأسى ليعصر قلب المتتبّع ، حين يطّلع على أنّ رواية البيت ليست كما أوردتها كتب الصناعة ، وأنّ ما أُريق من المداد فيها ، وما سُوِّد من الورق وما أُنفق من الوقت ، قد كان باطل الأباطيل ، وقبض الريح!! قال أبو زيد : [**والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها** : (لعلّ أبا المغوار منك قريبُ) يعني أخاه ، . . .] اهـ .

ثم قال :

« من أجل ذلك نبذنا اعتداد [لعلّ] حرفاً جارّاً . واطّرحنا شاهداً لهم لا يُعرَف قائله (شرح ابن عقيل ٢/ ٥) هو :

لعلّ الله فضّلكم علينا بشيءٍ ، أنّ أُمَّكُمُ شَرِيْمُ



(شريم : فيها عيب جسديّ) . . . » اهـ .

ثم قال :

الوضّاعون قالوه ، لا الفرزدق :

زعمت كتب الصناعة أنّ الفرزدق قال :

أَعِدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلَّما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيَّدا

وانطلقوا من هذا البيت إلى أنّ [ما] تتّصل بـ [لعلّ] ، فتكفّها عن العمل . لكنّ الرجوع إلى ديوان الشاعر بيّن أنّ هذه الرواية مصنوعة ، وأنّ الفرزدق لم يقل ذلك ، وإنما قال :

أَعِدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ فربّما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيَّدا

وعلى هذا أسقطنا كفَّها عن العمل لاتّصال [ما] بها . (ديوان الفرزدق ـ دار صادر/ ١٨٠) » اهـ .

هذا كلام صاحب الكفاف في مناقشة هذا الحرف « لعلَّ » ، وهذه طريقته في المناقشة ، وهذا منهجه في فهم كلام الأئمة وفي إعمال فكره في مسائل العربية ، وهذا ما انتهى إليه في شواهد العربية ، وهذا كله ثمرة غوصه على دقائق العربية واقتداره على تخليص القواعد وصوغها الصوغ الذي لا عهد لكتب الصناعة به .

وكان صاحب الكفاف قد ألمع فيما قاله بين يدي الكتاب (ص ص٥١ ـ ٥٢) إلى هذه المسألة ، قال : « وذلك أن كتب الصناعة تغص بشواهد حرفت لإثبات قاعدة باطلة لا مستند لها . . . زعموا أن لعل تكون حرف جر واستشهدوا لهذا الزعم ببيت لكعب بن سعد . . . وقد تبين لنا أن زعمهم هذا باطل وأن الرواية الصحيحة [لعل أبا المغوار . . .] قال أبو زيد : والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها : لعل أبا المغوار منك قريب . . . » اهـ .

وهذا الذي قاله صاحب الكفاف أَفْسَد من أن يوصف بالغلط . وهو من أمثلة اختلال ما حصَّله من الأصول : أصول العربية التي عليها مبنى كلام العرب ، وأصول النظر فيها وفي مسائلها وأساليبها ووضع قواعدها . وهو داء خبيث منتشر في جسد الكتاب .

فممّا نقف عنده من طامات هذا الكلام :

١ ـ اتهام أهل الصناعة بتعمد تحريف الشواهد ووضعها لإثبات القواعد .

٢ ـ وإسقاط القواعد التي استشهدت كتب الصناعة عليها بشواهد لها رواية غير روايتها لها ، أو لا يعرف قائلوها .

٣ ـ التسرع في قراءة كلام أهل الصناعة وغيرهم من أئمة اللغة والعربية وفي النقل عنهم .

٤ ـ القصور والتقصير في تحقيق مسائل العربية والوقوف على كلام النحاة فيها ، وغير ذلك .

وصاحب الكفاف قرَّر أن « لعل » لا تكون حرف جر ، وأن « ما » لا تتصل بها فلا يقال « لعلّما » لأن للأبيات التي استشهدت بها كتب الصناعة روايات تخالف روايتها ، ولأن بعضها لم يعرف قائله .

وكل ما أتى به صاحب الكفاف هنا مما حدّث به نفسه ، ولا أصل له . ألا ترى أن صاحب الكفاف رأى في نوادر أبي زيد رواية تخالف رواية كتب الصناعة لبيت كعب ، فظن أنه وقع على ما يبطل زعم أهل الصناعة أن الجر بـ « لعل » لغة عقيل ، قال صاحب الكفاف : « قال أبو زيد : والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها :

لعل أبا المغوار منك قريب

يعني أخاه . . . » اهـ وأحال على كتاب النوادر ص٢١٩ .

ومطلوب من قارىء هذا الكلام أن يسلِّم بما انتهى إليه صاحب الكفاف : أن لعل لا تستعمل حرف جر البتة ، ويطمئن إلى قوله لأنه قد أحال على النوادر لأبي زيد .

فما قولك إذا علمت **أن ما نقله صاحب الكفاف من النوادر ليس كلام أبي زيد ، وأن كلام أبي زيد في نوادره نصٌّ على رواية الجر بها ، وأن ما نسبه صاحب الكفاف إلى أبي زيد هو ممّا علّقه أبو الحسن في مواضع من النوادر** . وأبو الحسن هو علي بن سليمان الأخفش (ت٣١٥هـ) ، وهو روى نوادر أبي زيد من طريقين :

أولهما عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) عن التوَّزي



(ت٢٣٠هـ)، وأبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ) عن أبي زيد (ت٢١٥هـ) .

وثانيهما عن أبي سعيد السكّري (ت٢٧٥هـ، أو) عن الرياشيّ (ت٢٥٧هـ) وأبي حاتم، عن أبي زيد. انظر صدر النوادر في طبعتيه.

وأبو زيد إمام ثقة ، وكتابه النوادر مشهور وأصل في بابه ، وهو عند أئمة اللغة يتبوأ المنزلة العليا ، قال ابن جني في سر الصناعة ٣٣١ « وكان [أبو علي] يكاد يصلي بنوادر أبي زيد إعظاماً لها . وقال لي وقت قراءتي إياها عليه : ليس فيها حرف إلا ولأبي زيد تحته غرض ما . وهي كذلك محشوة بالنكت والأسرار » اهـ .

ونص ما في نوادر أبي زيد (ص٣٧ط . الشرتوني = ٢١٨ ـ ٢١٩ ط .د . محمد عبد القادر أحمد) :

« قال أبو زيد : وقال كعب بن سعد بن مالك الغنوي :

وداع دعا هل من مجيب إلى الندى ... فلـم يستجبـه عنـد ذاك مجيـب
فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة ... لعـل أبـا المغـوار منـك قـريـب

ويروى : **لَعَلٍّ أبي المغوار ، وهي الرواية ، كذا أنشد اللام الثانية مكسورة** وأبي المغوار مجرور . (بها . **قال أبو الحسن** : ويروى :

وداع دعا يا من يجيب إلى الندا

وهذا الشعر يرويه بعض الناس لسهم الغنوي ، والثبت ما ذكرت لك . . .

والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها :

لعـل أبـا المغـوار منـك قـريـب

يعني أخاه . ومن روى :

لَعـاً لأبـي المغـوار منـك قـريـب

فلعاً رفع . . . » اهـ . ووقع في طبعة د . محمد عبد القادر في كلام أبي زيد « ويروى لعاً لأبي المغوار وهي الرواية » وهو خطأ يدفعه ما بعده من قوله « كذا أنشد [في طبعة د . محمد عبد القادر : ينشد] اللام الثانية مكسورة . . . إلخ .

فأبو زيد يا صاحب الكفاف روى قول كعب بن سعد « لعل أبا المغوار » لعلَّ فيه



بفتح اللام الثانية المشددة وأبا بالنصب **ثم ذكر أن يروى « لعلِّ أبي المغوار »** بكسر اللام الثانية المشددة من لعلِّ وأبي المغوار مجرور بها ونصّ على أن هذه الرواية « **هي الرواية** » العالية . وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب (ص٤٠٧) يحكي قول أبي زيد : « وحكى أبو زيد أن لغة عقيل لعلِّ زيدٍ منطلقٌ ، بكسر اللام الآخرة من لعلِّ وجرِّ زيد ، وقال كعب بن سعد الغنوي . . . » اهـ .

أما أبو الحسن الأخفش علي بن سليمان فقد ذكر فيما علقه على النوادر الرواية المشهورة التي قدم أبو زيد روايتها (لعلَّ أبا المغوار) ، ثم ذكر رواية أخرى للبيت خارجة عما نحن فيه ، وهي : لعاً بالتنوين مثل رحًى ، لأبي ، باللام .

ولو انفرد أبو زيد بما حكاه لسُلِّم بما رواه ، فأبو زيد أبو زيد ، وهو الثقة الإمام ، فكيف والجر بـ « لعلَّ » قد نقله غيره من أئمة اللغة والعربية ؟! قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (ص١٢٨٢) : « والجر بلعلّ لغة حكاها أبو عبيدة ، والأخفش ، والفراء ، وأبو زيد وقال : إنها لغة عقيل . ومن أنكر الجر بها محجوج بنقل هؤلاء . . . » اهـ . وانظر رواية أبي زيد « لعلِّ أبي » في كتاب الشعر ٧٤ ـ ٧٥ ، والبصريات ٥٥٢ ـ ٥٥٣ ، والعسكريات ١٥٥ ـ ١٥٦ ، وسر الصناعة ٤٠٧ ، وقول الأخفش في معاني القرآن له ١٣١ ، والجنى الداني ٥٨٣ ، والعسكريات ١٥٦ ، وسر الصناعة ٤٠٧ ، وقول أبي عبيدة في معاني القرآن للأخفش ١٣١ ، والبصريات ٥٥٠ ، والعسكريات ١٥٦ ، وسر الصناعة ٤٠٧ ، وقول الفراء في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٧ ، والجنى الداني ٥٨٣ . **هذه واحدة** .

وأما **الثانية** فعلى أن في بعض كتب الصناعة من شواهد الشعر ما فيه مَغْمَز من بعض الوجوه = فإن شواهد الشعر لا يسقط الاستشهاد بها اختلاف الرواية في بعض ألفاظها ، ولا عدم معرفة قائليها .

ومدار الأمر وملاكه في هذا الباب ـ أعني الاحتجاج بشواهد الشعر ـ على مخارج روايتها وصدق رواتها والثقة بهم لا على معرفة قائليها أو تعدد الرواية فيها أو الاختلاف في نسبتها . قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٠٣) : « فلا



ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل إلى أن سيبويه غلط في الإنشاد ، وإن وقع شيء مما استشهد به في الدواوين على خلاف ما ذكر = فإنما ذلك سمع إنشاده ممن يستشهد بقوله على وجه ، فأنشد ما سمع ، لأن الذي رواه قوله حجة ، فصار بمنزلة شعر يروى على وجهين » اهـ . وقال ايضاً (١١٨/٢) : « واعلم أن اختلاف الإنشاد إذا وقع في مثل ذا الموقع لا ينبغي أن ينسبه أحد إلى اضطراب سيبويه ، وإنما الرواية تختلف في الإنشاد ، ويسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي له فيها حجة ، فينشده على ما سمعه ، ويرويه راو آخر على وجه آخر لا حجة فيه ، والرواة المختلفون إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار ، فالتغيير واقع من جهتهم . والشواهد في كل رواية صحيحة لأن العربي الذي غيّر الشعر وأنشده على وجه دون وجه قوله حجة ، ولو كان الشعر له لكان يحتج به . ألا ترى أن الحطيئة راوية زهيرو كثيّراً راوية جميل ، والراوي والمروي عنه كلاهما حجة » اهـ .

والقول في مسألة الاحتجاج بشواهد الشعر يطول ، ولا يتسع له هذا الموضع . وحسبنا ههنا أن نقول : إن قول من ذهب إلى أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر لم يعرف قائله = مدفوع يسقط بأدنى تأمل . فعدم معرفتنا قائل الشعر المستشهد به لا يلزم عنه أنه ليس له قائل يحتج بكلامه (أو لا يحتج بكلامه) . وما لم يعرف قائله من شواهد الشعر قبلاً وما لا يعرف الآن قد يعرف قائله غداً !! فإن لم يعرف لم يسقط الاحتجاج به ، فالمعوّل عليه رواية الثقات ، قال البغدادي في شرح شواهد شرح التحفة الوردية (ص٢) : « **لأن الشعر المجهول القائل لا يصح الاستشهاد به ما لم يستشهد به ثقة من الأماثل** . . . » اهـ .

ففي كتاب سيبويه فيما أحصى أستاذنا العلامة الشيخ أبو عبد الله أحمد راتب النفاخ عضو مجمع اللغة العربية بدمشق ـ رحمه الله رحمة واسعة ورضي عنه وجزاه جنة وحريراً ـ (١٠٤٧) بيت من شواهد الشعر بإلغاء المكرر (فهرس شواهد سيبويه له ص٩) . وبلغت في إحصاء الدكتور خالد عبد الكريم جمعة في كتابه الجيد (شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص١٢٠) (١٠٥٦) بيت . ولاختلاف عدة الشواهد في إحصاءيهما أسباب ليس هذا موضع بيانها ولا ترجيح أحدهما .

وذكر الدكتور خالد في كتابه (ص٢١٤) « أن سيبويه لم يكن يعنى عناية كبيرة بنسبة شواهده ، وأن العلماء من بعده نسبوا عدداً كبيراً من تلك الشواهد » وذكر (ص٢١٤) أن عدد الشواهد المنسوبة في الكتاب ٧٣٩ منها ٢٧٢ شاهد اختلف في نسبتها ، وأن عدد الشواهد التي لم تنسب فيه ٢١٧ شاهد ، ثم عثر الدكتور على نسبة ١٣٤ منها بلا اختلاف في نسبتها ، وعلى نسبة ٧٥ شاهداً في نسبتها اختلاف ، **وما يزال (١٠٨) شاهد من شواهد الكتاب مجهولة القائل** .

ثم قال الدكتور خالد (ص٢٢٣) : « ولعل الزمن يعين على كشف قائل بعض تلك الشواهد . . . والحقيقة هي أننا لن نستطيع أن نصل إلى معرفة قائل جميع شواهد الكتاب لأن المصادر التي بقيت لنا من ذلك التراث الضخم الذي خلفه لنا أجدادنا العرب قليلة جداً بالقياس إلى ما خلفوه ، فقد فقدت عشرات الدواوين وكتب المختارات ومئات من كتب الأدب والتاريخ ، ولم يبق لنا إلا النزر اليسير . وهذا النزر اليسير على قلّته لم يطبع منه إلا جزء صغير . . . » اهـ . وهو كلام عارف خبير .

وبهذا يسقط نبذ صاحب الكفاف اعتداد لعل حرفاً جاراً لأن قول كعب بن سعد الغنوي « لعلِّ أبي المغوار » له رواية أخرى مشهورة « لعل أبا المغوار » وعليها لا شاهد في البيت . فاختلاف الرواية في بعض ألفاظ الشعر لا يسقط الاستشهاد بها .

كما يسقط اطراح صاحب الكفاف قول الشاعر « لعلّ اللهِ فضلكم . . » لأنه لم يعرف قائله . فعدم معرفة قائل الشعر لا يسقط الاحتجاج به . والقول في الاحتجاج بشواهد الشعر ما ذكرته لك وما نقلته عن أهل العلم . واعلم أن المصادر تستشهد على هذه المسألة ببيت معروف قائله ، وهو قول خالد بن جعفر بن كلاب العامري :

لعلّ اللهِ يمكنني عليها جهاراً من زهير أو أسيدِ

وهو في معاني القرآن للأخفش ١٣١ ، وكتاب الشعر ٧٥ ، وسر الصناعة ٤٠٧ ، والخزانة ١٠/ ٤٣٨ ـ ٤٤٤ (بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون (رحمه الله) ، والأغاني ١١/ ٨٣ . **فهذه الثانية** .

وأما **الثالثة** فإن اختلاف رواية شواهد الشعر في هذه المسألة ـ وهي الجر بلعلّ ـ



لا يقدح في المسألة ، فهي مبنية على ما رواه البصري والكوفي : أن لغة عقيل الجر بلعل ، لا على ما ذكر في بعض كتب الصناعة من شواهد عليها يسيرة . وقد علمتَ أن الجر بلعل قد رواه عن العرب جماعة من كبار أئمة العربية على رأسهم أبو زيد الأنصاري ، وحسبك به من ثقة إمام .

وأما ما قاله صاحب الكفاف في **قول الفرزدق (لعلَّما)** أن النحاة انطلقوا من هذا البيت إلى أن (ما) تتصل بـ (لعل) فتكفها عن العمل ، وأن هذه الرواية مصنوعة ، وأن الفرزدق لم يقل لعلما وإنما قال « فربما » ، فأسقط صاحب الكفاف كفها عن العمل وردَّه = فقد مضى قبل قليل القول في اختلاف رواية شواهد الشعر والاحتجاج بها .

ولستَ تدري كيف زعم صاحب الكفاف أن الفرزدق لم يقل « لعلما » وإنما قال « فربّما »!! أو كان شاهداً حين أنشد الفرزدق كلمته ؟! أَوَ كلّمه الفرزدق فاه إلى فيه ، فسمع صاحب الكفاف من في الفرزدق « فربّما » فلم يضيّع الرواية ؟! إنه لشيء غريب عجيب .

ليت شعري أَأَن وقع في رواية مطبوعة ديوان الفرزدق « فربّما » قطع صاحب الكفاف أنه اللفظ الذي نطق به الفرزدق ، ونفى أن يكون قد قال « لعلّما » ؟! هذا قول من لا يدري ما شواهد العربية وأسباب الاختلاف في روايتها وفي نسبتها ، ولا يدري ما الاحتجاج ولا ما يحتج به على التحقيق!! .

أَوَ لا يعلم صاحب الكفاف أن الاختلاف في أداء ألفاظ القالة قد وقع في الحديث الشريف الذي عني أهله أيما عناية بضبطه وروايته على شدة تحريهم وحفظهم وفحصهم ؟! .

وكلهم يؤدي ما سمعه ، فترى اختلاف اللفظ واقعاً في الحديث الذي تعددت طرق روايته عن راو بعينه . ولم يزعم زاعم فيما أعلم أن لفظاً ما هو لفظ رسول الله ﷺ وأن غيره ليس من لفظه . ولهذا ما تجد منهم من يروي الحديث بلفظ ثم يقول : أو كما قال رسول الله ﷺ .

ولما كان صاحب الكفاف يطمئن إلى ما يتراءى له في المسألة = أغمض عينه عن



بيت آخر استشهدت به كتب الصناعة على « **لعلّما** » ، وهو قول دِجاجة بن عبد القيس التيمي :

تَحَلَّلْ وعالِجْ ذاتَ نَفْسِكَ وانْظُرَنْ   أَبا جُعَلٍ **لَعَلَّما** أَنْتَ حالِمُ

وينسب إلى غيره ، انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٥ . وهو فيه منسوب إلى سويد بن كراع العكلي ، فقال محققه الصديق الدكتور محمود الطناحي ـ تغمده الله برحمته وجزاه الجزاء الأوفى ـ : « نسب البيت إليه في الكتاب ٢/١٣٨ ، والأصول ١/ ٢٣٣ ، والتبصرة ص٢١٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص١٤٦ ، والأزهية ص٨٧ ، وشرح المفصل ٨/ ٥٤ ، ٥٨ ، ١٣١ . . . ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ١/ ٥٧٠ لدجاجة بن عبد القيس . . . » اهـ . وانظر التخمير في شرح المفصل ٤/ ٣٩ .

فهذا شاهد معروف قائله صحيحة روايته بلا اختلاف فيها ، وقد استشهدت به كتب الصناعة على « لعلّما » ؛ فما قاله صاحب الكفاف منكر .

فأنى له أن يسقط لغة الجر بـ « لعلّ » وصحة « لعلّما » ، وكلتاهما مما نصت عليه كتب الصناعة ورواه العلماء الثقات ؟!! .

أو ليس غريباً عجيباً أن يقول صاحب الكفاف (ص٢٧) : « لم نكن نخط حرفاً من حروف القاعدة حتى نقرأ ما قال النحاة فيها ونناقش أقوالهم . . . » اهـ مع تركه مراجعة كتاب سيبويه وغيره من كتب الصناعة في هذه المسألة ؟! أي شيء هذا ؟! أترك لك أن تسميه باسمه .

٥ ـ حذف « كان » وحدها في نحو قولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت

قال صاحب الكفاف (ص٩٠٥ ـ ٩٠٦) :

فِقْهُ ما لا أصل له ، ولا استعمال له :

تورد كتب الصناعة تركيباً ، تزعم أنه نشأ من حذف [كان] ، وإبقاء اسمها



وخبرها . ولقد رأيتُ أن أنقل نقلاً حرفيّاً ، شرح هذا التركيب ، من كتاب في النحو حديث ، **للتأمّل والعبرة** ، فدونك ذلك . قال المؤلف شارحاً المسألة :

[تُحذَف وحدها (أي : كان) ، وكَثُر ذلك بعد [أنْ] المصدرية ، الواقعة في موقعٍ أُريد به تعليلُ فِعلٍ بفعل ، في مثل قولهم (أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ) ، أصلُه (انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً) ، ثم قُدِّمَت اللام التعليلية وما بعدَها على (انطلقت) للاختصاص ، أو للاهتمام بالفعل ، فصار (لأن كنتَ منطلقاً انطلقتُ) . ثم حُذِفت اللام الجارّة اختصاراً ، ثم حُذِفت (كان) لذلك ، فانفصل الضمير الذي هو اسم (كان) ، فصارا : (أنْ أنتَ منطلقاً) ، ثم زيدت (ما) للتعويض من (كان) ، وأُدغِمت النون من (أنْ) في الميم من (ما) ، فصار (أمّا أنتَ) . وعلى ذلك قول العباس بن مرداس :

أبا خُراشة أمّا أنتَ ذا نفرٍ   فإنّ قوميَ لم تأكلْهُم الضبُعُ

أي : لأنْ كنتَ ذا نفرٍ فخَرْتَ] . انتهى الشرح .

قلت : ها هنا كلمة ، حقّها أن تقال قبل كل كلمة ، هي : أنّ هذه الرواية التي تأخذ بها كتب الصناعة كلُّها ـ نعم كلّها كلّها ـ **مخالِفة لرواية الديوان** ، **فرواية الديوان** :

أبا خُراشة أمّا كنتَ ذا نفرٍ   فإنّ قوميَ لم تاكلهمُ الضبُعُ

(الديوان/ ١٠٦) .

ورواية الديوان هي العليا ، إذ كل رواية أخرى تظلّ دونها إلى أن تُذكر مصادرُها . **ومن هنا أنْ نبذنا المسألة كلّها** ، وأعرضنا عنها إعراضاً ، فـ [كنتَ] ماضٍ ناقصٌ ، وتاء الضمير اسمه ، و[ذا] خبره . وفكّها الله ! ! .

وأما شروح وتفاسير [كذا] هذا البيت ، التي تمتلىء بها كتب الصناعة ، فتركناها لمن يجد من وقته فراغاً يملؤه بمثل هذه الأشياء ، ثم يخرج على الناس متبغدداً بأنه يعرف إعرابَ [أمّا أنتَ ذا نفرٍ] » اهـ . وقول الشاعر في البيت « أما كنت » كذا وقع بفتح الهمزة ! ! .

هذا مثال آخر من أمثلة « المناقشات » ، وهو أيضاً مثال آخر يدل دلالة لا لبس فيها على أن صاحب الكفاف قليل البصر بكتب العربية وشواهدها ودواوين الشعر وروايتها ومسائل العربية وتحقيقها .

وأول ما يقال في هذا الكلام أن صاحب الكفاف نقل عن كتاب في النحو حديث ، ولم يسمِّه ، وقال في الحاشية : « لم نر اسم الكتاب واسم مؤلفه مفيدين شيئاً فلم نذكرهما » اهـ . ومن حق صاحب الكتاب المنقول منه ، ومن حق القارىء أيضاً = أن يذكر اسم الكتاب المنقول منه وصاحبه . وما كان ضرَّ صاحب الكفاف لو سمّاهما في الحاشية في موضع هذا الكلام الذي قاله وهو مليم ؟! .

وأما قولهم « أَمّا أنت منطلقاً انطلقت معك » فقد بسطت القول فيه في مقالة وسمتها بـ (من كلام العرب قولهم « أما أنت منطلقاً انطلقت » ، وجولة مع الدكتور رمضان عبد التواب فيه) ، وقد نشرت بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج٦٩ ج٤ ـ ربيع الآخر ١٤١٥هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤م .

وسألمع إلى أشياء فيها خلال الكلام فيما يأتي .

فقول الشاعر :

أبا خراشة **أَمَّا أنت** ذا نفر ... فإنَّ قومي لم تأكلهم الضبعُ

عزي إلى العباس بن مرداس السلمي في بعض المصادر ، ونسب إلى مالك بن ربيعة العامري في اللسان (ص ب ع) ، وعزي إلى خفاف بن ندبة السلمي ، وليس له ، انظر ديوانه ١٣٢ ، وعزي إلى بعض هذيل في بعض المصادر (انظر تخريجه في مقالتي بمجلة المجمع ص٨٠٦) .

وقد روي « **إما كنت ذا نفر** » في بعض مصادر اللغة والأدب (انظر مقالتي المذكورة ص٨٠٨) .

وأمَّا قول صاحب الكفاف هنا : « هذه الرواية التي تأخذ بها كتب الصناعة كلها ـ نعم كلها كلها ـ مخالفة لرواية الديوان ، فرواية الديوان :

أبا خراشة أما كنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع



(الديوان ١٠٦) . ورواية الديوان هي العليا ، إذ كل رواية أخرى تظل دونها إلى أن تذكر مصادرها . . . » اهـ = فهو قول من يقول ما يلمُّ به ويذهل عنه ولا يضبطه .

فلو كان قد تولى جمع ديوان العباس بن مرداس أوثقُ جامعي الشعر المتقدمين حفظاً وأضْبَطُهم وأشدُّهم استقصاء للرواية ، ثم تولى تحقيق الديوان أَبْصَرُ الناس كلهم بتحقيق النصوص = لم يصحَّ ما قاله صاحب الكفاف . فكيف وديوان العباس الذي تولى جمعه وتحقيقه الدكتور الفاضل يحيى الجبوري لا أصل قديم له ، فنشره الدكتور عن مخطوطة حديثة يتيمة ناقصة كثيرة الخطأ (انظر مقدمة تحقيقه لديوان العباس ص٢٨ ـ ٢٩) ؟!! .

ثم كيف بك إذا علمت أن هذا البيت الشاهد لم يرد في أصل الديوان ، وهو بيت مفرد زاده ناشر الديوان برقم ٤٩ ص١٠٦ عن بعض مصادر العربية واللغة والأدب (انظر تخريج المحقق له) .

فأنّى لصاحب الكفاف أن يقول « ورواية الديوان هي العليا » ؟! وقد عرفت حال الديوان وحال الشاهد . وسلف كلامنا في اختلاف رواية شواهد الشعر في الفقرة (٤) ، وانظر ما قلناه في المقالة المذكورة .

وأما قول صاحب الكفاف : « ومن هنا أن نبذنا المسألة كلها وأعرضنا عنها إعراضاً . . . » = فهو قول ظاهر السقوط . وأنى لك أن تنبذها وتعرض عنها وهي ليست بشأن من شؤونك أنت فيه وشأنك ؟! وهي مسألة من مسائل العربية مبنيّة على ما أطبق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب في كلامها نحو « أما أنت منطلقاً انطلقت معك ، وأما زيد ذاهباً ذهبت معه » . والبيت بروايته (أما أنت) شاهد عليها ، ولم تُبْنَ المسألة عليه . فقد اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف « كان » وحدها في هذا ونحوه (انظر ما نقلناه من كلام السيرافي في مقالتنا المذكورة ص٨٠٤) . فأنّى لك يا صاحب الكفاف أن تنبذ ما اجتمع الأئمة على روايته ؟! .

أَوَليس كلام صاحب الكفاف في هذه المسألة وإعراضه عنها = طعناً في جلّة من



علماء العربية الذين رووا ما سمعوا من العرب ، ومنهم الخليل وأبو عمرو ويونس وسيبويه وأهل الكوفة ؟! .

قال سيبويه (في الكتاب ١/ ١٤٧ ـ ١٤٨) : « ومن ذلك قول العرب ، أما أنت منطلقاً انطلقت معك ، وأما زيد ذاهباً ذهبت معه ، وقال الشاعر (العباس بن مرداس) :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

فإنما هي « أنْ » ضمت إليها « ما » . . . وأمّا لا يذكر بعدها الفعل لأنه من المضمر المتروك إظهاره حتى صار ساقطاً . . . فإن أظهرت الفعل قلت . إما كنت منطلقاً انطلقت . . . » اهـ .

وقال (في الكتاب ١/ ٤٥٣) : « وسألته [يعني الخليل] عن قوله : أمَّا أنت منطلقاً أنطلقُ معك ، فرفع ، وهو قول أبي عمرو ، وحدثنا به يونس . . . » اهـ . وانظر تمام كلامه وكلام غيره في مقالتي المذكورة .

وأما قول صاحب الكفاف : « . . . ثم يخرج على الناس متبغدداً بأنه يعرف إعراب أما أنت ذا نفر » = فهو خارج عن المسائل العلمية والمناقشات العلمية ، وهو لون من ألوان السخرية والاستهزاء والغرور يدخل مع صاحبه ، ولا ينفعه شيئاً في مناقشته . وقد علمتَ أنه غير مشتغل بمثل هذه الأشياء التي تمتلىء بها كتب الصناعة مما يعود على المشتغل به بمعرفة أصول من أصول العربية التي عليها مبنى كلام العرب ، ومن أصول النظر فيها .

٦ ـ حذف فاء الفعل (الواو) من مضارع (فَعَل) الفعل المثال الواوي ، وعِلَّتُه

تحذف الواو من مضارع (فَعَلَ) الفعل المثال الواوي مثل يَعِد وأصله : يَوْعِد ـ لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية . وحُمِل أخواته نحو تَعِد ونَعِد وأَعِد وصيغة أَمره عليه (انظر شرح الشافية ٣/ ٨٧ ، وغيره) .



وقال صاحب الكفاف (ص٢٥٤) متابعاً قول الكوفيين : « إذا كان الفعل المثال متعدياً حذفت الواو من مضارعه وأَمره ، وذلك نحو وعد يَعِد عِدْ . . . » اهـ .

وقال (ص٨٨٨ فما بعدها) : « وهذا يعني أن الواو لا تحذف لوقوعها بين ياء وكسرة . . . وإنما تحذف لأن الفعل متعد ينصب مفعولاً به . وسترى بعد أنها قاعدة تسعى مؤيداتها بين يديها كأنها فلق الصبح ، ودونك البيان :

قال ابن الأنباري (شرح القصائد السبع الجاهليات/ ٢٨٧) : [وقال الكسائي : حذفت الواو فرقاً بين الواقع وغير الواقع فالواقع قولك : يزن الأموال ، ويلد الأولاد ، وغير الواقع : وجل ـ يوجل ووحل ـ يوحل] .

وإنك لترى في كلام الكسائي وضوحا لا يلابسه غموض ، وحسماً وصرماً ، قاطعَين باتِرَين .

ثم يأتي الفرّاء فيزيد القاعدة تثبيتاً وترسيخاً ، ويعلن شمولها وإطلاقها بغير تحرّز . قال ابن جني (المنصف ١/ ١٨٨) : [وقال الفرّاء إن الواو حُذِفت مِن يَعِدُ ويَزِنُ لأنهما متعدّيان . قال : وكذلك كل متعدّ . قال : ألا ترى أنهم قالوا : وجل ـ يوجل ووحل ـ يوحل ، فأثبتوا الواو لمّا كان وجل ووحل غير متعدّيين] .

والفراء بلغ من الاعتراف له بالإمامة أن قيل فيه : [لولا الفراء ما كان نحو] ، ولكنه كوفي ! ! .

ونحو الكوفة كخّ ! ! فلْيُطّرحْ قولُه ولْيُطمَسْ ، وليُسخر منه أيضاً إذا ذُكِر ! ! .

قال ابن جني وهو يورد سخرية المبرد من أقوال الفراء (المنصف ١/ ١٨٨) : [**وتعجّب** أبو العباس (يعني : المبرد) من هذا القول ، **واستطرفه** وقال : إن التعدّي وغير التعدي لا وجه لذكره في هذا الموضع . . .] اهـ .

هذا موضع الحاجة من كلام صاحب الكفاف . ولا يخرج كلامه ههنا عن كلامه في غير موضع من كتابه مما اطمأن فيه إلى شيء لاح له سواء أتقدمه إليه أحد أم اخترعه .

وهذه القاعدة التي وافق فيها قول بعض الكوفيين ووصفها بأنها « تسعى مؤيداتها



بين يديها كأنها فلق الصبح » = غير صحيحة ، وتسقط بأدنى نظر ، وبطلانها ظاهر ظهور الشمس .

وذلك أنَّ مذهب الخليل وسيبويه وغيرهما من أئمة البصريين أن الواو حذفت من نحو يَعِد لأنهم « كرهوا الواو بين ياء وكسرة » (الكتاب ٢/ ٢٣٢) . وقال الكسائي ـ وهو رأس الكوفيين ـ : « والقول الذي يعتمد عليه هو قول الخليل بن أحمد رحمه الله ، وهو أن الواو سقطت للكسرة التي بعدها لأني لم أجد شيئاً من [كلام] العرب يأتي عليه بالنقض والإفساد » اهـ عن (دقائق التصريف ٢٢٢) . وهذا مذهب أبي العباس ثعلب ، وهو من رؤوس الكوفيين (مجالس ثعلب ٣٦٠) . واختاره أبو بكر بن الأنباري ـ وهو من كبار الكوفيين ـ في (شرح القصائد ٢٨٧) قال : « فحذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء » ثم قال : « وقال الكسائي : حذفت الواو فرقاً بين الواقع وغير الواقع . فالواقع قولك يزن الأموال ويلد الأولاد ، وغير الواقع وجل يوجل ووحل يوحل » اهـ .

فهذان قولان للكسائي ، ولا يبعد أن يكون قد انتهى به النظر إلى قول الخليل وكان قد قال ما حكاه عنه أبو بكر ثم رجع عنه .

وما عزاه أبو بكر إلى الكسائي هو مذهب الفراء فيما حكي عنه في المنصف ١/ ١٨٨ وعزاه صاحب المخصص ١٤/ ١٦٤ إلى الكوفيين، وأَبطله . وحكى صاحب دقائق التصريف (ص٢٢٣) مذهب الفراء ، قال : « والقول الصحيح الذي لا يجوز غيره قول الفراء رحمه الله وهو أن الواو إنما سقطت حيث سقطت لخروج الدائم منه على ميزان فاعل نحو وزع يَزَع فهو وازع ووسع فهو واسع ، ولوقوعه على المفعول » اهـ .

ولسقوط الواو من نحو يَعِد عِلة صرفية خارجة عن باب تعدي الفعل ولزومه ، ولا وجه لذكر هذه العلة في هذا الموضع كما قال المبرد في دفع قول الفراء ، وهو لم يسخر من الفراء ، وإنما ذلك شيء خيِّل إلى صاحب الكفاف ، فنسبه إلى المبرد ظلماً . وقال الرضي (في شرح الشافية ٣/ ٩٢) في رد هذا القول المعزو إلى الكوفيين : « وليس ما قالوا بشيء ، إذ لو كان كذلك لم يحذف من وَحَدَ يَحِد ووَجِد أي حزن يَجِد ، ووَنَم الذباب يَنِم ووَكَف البيت يَكِف » اهـ .



ولو نظر صاحب الكفاف في المعجم نظرة سريعة = لوقف على **أفعال لازمة كثيرة من هذا الباب محذوفة الفاء (الواو) في المضارع** . من أمثلة ذلك :

١ ـ وأب يئب : استحيا .

٢ ـ وأل إليه يئل : لجأ وخلص .

٣ ـ وبربير : أقام .

٤ ـ وبص البرق يبص : لمع .

٥ ـ وتب يتب : ثبت في المكان .

٦ ـ وثب يثب .

٧ ـ وجب يجب .

٨ ـ وجز في منطقه يجز .

٩ ـ وجف يجف : اضطرب .

١٠ ـ وحى يحي : أسرع .

١١ ـ ودس يدس : خفي .

١٢ ـ ودف الشحم يدف : ذاب .

١٣ ـ ودق المطر يدق : قطر .

١٤ ـ وذف الشحم يذف : سال .

١٥ ـ ورذ في حاجته يرذ : أبطأ .

١٦ ـ ورضت الدجاجة ترض : وضعت بيضها بمرة .

١٧ ـ ورف الظل يرف : اتسع وطال وامتد .

١٨ ـ ورك يرك : اعتمد على وركه .

١٩ ـ ورى الزند يري : خرجت ناره .

٢٠ ـ وزب الماء يزب : سال .

٢١ ـ وزف يزف : أسرع .

٢٢ ـ وشل يشل : سال أو قطر ، ووشل الرجل : ضعف واحتاج .

٢٣ ـ وصد يصد : ثبت وأقام .

٢٤ ـ وضح الأمر يضح .

٢٥ ـ وضف البعير يضف : أسرع .

٢٦ ـ وغرت الهاجرة تغر : اشتد حرها .

٢٧ ـ وغف يغف : أسرع وعدا .

٢٨ ـ وفض يفض : عدا وأسرع .

٢٩ ـ وقش الرسم يقش : درس .

٣٠ ـ وقل في الجبل يقل : صعد .

٣١ ـ وكب يكب : مشى في درجان .

٣٢ ـ وكل بالله يكل .

٣٣ ـ ولف البرق يلف : تتابع .

٣٤ ـ ومز بأنفه يمز : رمع به .

٣٥ ـ ومض البرق : لمع خفيفاً .

٣٦ ـ وهجت النار تهج : اتقدت .

٣٧ ـ وهف النبات يهف : أورق واهتز .

فهذا ما استخرجته بنظرة واحدة في القاموس المحيط من الأفعال اللازمة التي حذفت الواو من مضارعاتها . فلم تسقط الواو من نحو يَعِد لأنه فعل متعد وهو ما جزم به المجازف . وإنما تسقط لوقوعها بين ياء وكسرة فيه ، وهو مذهب الخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم من البصريين وهو مذهب ثعلب وابن الأنباري والكسائي في أحد قوليه من الكوفيين .

وليت صاحب الكفاف عوَّل في كلامه على إحصاء للأفعال فيما بين يديه من

معجمات حاسوبية أو غير حاسوبية .

وهذا موضع يحتاج فيه إلى الإحصاء . وقد عوَّل صاحب الكفاف في بعض عمله على الإحصاء (ص٥٧) . وذكر في كلام له في (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج٧٣ ج٤ عام ١٩٩٨) أنه لازم الحاسوب ثلاث عشرة ساعة كل يوم في الأقل خمس سنوات إلا قليلاً . وذلك يكون نحو (٢٤٠٠٠) أربع وعشرين ألف ساعة لازم خلالها الحاسوب . فلمَ لمْ يعول على الحاسوب في هذا الموضع الذي لا بد فيه منه .

ولو فعل لانتهى ـ أظن ـ إلى أن حذف الواو في نحو يَعِد لِما ذكره الخليل وغيره من البصريين ، وهو القول الذي يعتمد عليه عند الكسائي ، وبه قال ثعلب ، واختاره ابن الأنباري من أئمة الكوفيين الذين خالفهم الفراء فجعل تعدّي الفعل علة لحذف واوه ، وهو قول أتى عليه بالنقض والإفساد الأفعال اللازمة التي حذفت واواتها من مضارعاتها .

٧ ـ صيغة (افتعل)

لصاحب الكفاف كلام مطوّل في الإبدال (ص ص٥٩٣ ـ ٦٠٢) رأى فيه أن كتب الصناعة وجدت فيه « ميداناً رحباً أجرت فيه جيادها ، فجالت من المرئي إلى المتخيل » (ص٥٩٣) ، ورأى « أن يغلق باب الإبدال فيها وأن يودع متحفا لغوياً يرجع إليه الباحثون والمؤرخون وذوو الاختصاص » (ص٥٩٤) .

ونظر في إبدال الواو تاء إذا كانت فاء في افتعل مثل اتَّصل ، فرأى أنَّ المعجمات قد ترجمت صيغة افتعل ، فلا حاجة إلى قاعدة صوغ افتعل مما فاؤه واو ، ثم قال (ص٥٩٥) :

« ومهما يدر الأمر فإن من المفيد في اعتقادنا أن يعلم من يحاورنا أن الأفعال التي تبدأ بالواو ويصاغ منها افتعل هي سبعة وخمسون ـ منها سبعة وعشرون في الأقل **لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل** ، كنحو : اتخف ـ اتدن ـ اتشق ـ اتضن ـ اتطأ . . .



فإذا قال أحد المكابرين : إن ثلاثين فعلاً تستحق أن تصاغ لها قاعدة . . . » إلى آخر كلامه الذي يحار المرء في تفسير وقوعه منه على الوجه الذي وقع به .

ورأيت أن أقف عند موضع من كلامه ، وهو قوله : « منها سبعة وعشرون في الأقل لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل . . . . » .

وصاحب الكفاف ، كما ترى ، قد عوَّل على الإحصاء ، والعهدة عليه فيما ذكر ، وليس من غرضي ههنا التحقيق في عدَّة هذه الأفعال في كتب اللغة والمعجمات .

ولستَ تدري علامَ عوَّل فيما أرسله من حُكْم : أنّ اتخف واتدن واتشق واتضن واتطأ = لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل ؟!!

أَوَ التصور والتخيل ـ وحظ عباد الله منهما متفاوت ـ مقياسان يقاس بهما استعمال ألفاظ اللغة ؟!!

ولو صح ما ذهب إليه صاحب الكفاف في تصوره وتخيله ـ ولا يصح ـ لانتهينا إلى أنَّ لكل ذي تصور وتخيل ألفاظاً هي عنده مما يتصور ويتخيل استعمالها ، وغيره يوافقه في ذلك أو في بعضه أو يخالفه ، وانظر بعد هذا إلى اللغة كيف تكون .

ولا أدري ماذا أصنع بقوله هذا مع نص المعجمات على استعمال ما لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل عنده!!!!

ففي القاموس :

ـ اتَّخفت رجلُه : زلَّت .

ـ ودنه . . . بلَّه ونقعه . . . ، كودَّنه ، **واتَّدنه** ، **فاتَّدن** هو : انتقع ، لازم متعد .

ـ وشقه [أي اللحمَ] يشقه : قدّده ، **كاتَّشقه** . . .

ـ اتَّضن : اتصل .

ـ وَطَأه : هيّأه ودمّثه وسهّله ، كوطّأه في الكل **فاتَّطأ** .

فهذه الخمسة الأفعال التي ذكرها صاحب الكفاف من الأفعال السبعة والعشرين

التي قال : إنها لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل = مستعملة!!

وأخشى أن يريد صاحب الكفاف بقوله « لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل » = أنها لا تستعمل في أيامنا . وهو يعلم بلا ريب أننا لو ذهبنا هذا المذهب لحذفنا قدراً عظيماً من هذه اللغة الشريفة .

٨ ـ الحال

قال صاحب الكفاف (ص٢٠١) : « يكون صاحب الحال معرفة ونكرة ، نحو جاء علي مستعجلاً وجاء ضيف مستعجلاً » اهـ .

فجوَّز أن يكون صاحب الحال نكرة مطلقاً بلا قيد أو مسوّغ ، وعزا هذا المذهب (ص٨٠٢) إلى سيبويه . وعلى أن صاحب الكفاف ألمَّ بشيء من هذه المسألة فيما أسماه (مناقشة) = فإنّ تحقيق القول فيها والاستشهاد لها وبيان ما بين الصفة والحال فيما يجوز ذلك فيه من أصحاب الحال النكرات من فرق = يضيق به هذا الموضع من هذه النظرة في الكفاف .

على أن تأمل كلام سيبويه ورجع البصر فيه ربما انتهى بك إلى أن مذهبه أنَّ مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليل (انظر الكتاب ١/ ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، والمقتضب ٤/ ٢٨٦ وتعليق محققه ، وهمع الهوامع ٤/ ٢١ ـ ٢٣ ، وغيره) .

وأقف في موضع آخر يتصل بما ذكره صاحب الكفاف هنا . وذلك أنه قال (ص١٨٥) وهو يعدد الجمل التي لها محل من الإعراب : « الواقعة نعتاً : نظرت إلى طفل يضحك = نظرت إلى طفل ضاحك » اهـ .

فلما كان صاحب الكفاف قد أطلق جواز مجيء الحال من النكرة = وجب عليه أن يذكر هنا أن هذه الجملة يصح أن تقدر : نظرت إلى طفل ضاحكاً ، فتكون حالاً .

وإذا أجرى صاحب الكفاف ما أطلقه من مجيء الحال من النكرة بلا قيد = لم يصحَّ له أن يمثل بجملة تكون نعتاً ولا تكون حالاً .

وكيف يصح أن يقرر الأستاذ للطالب أن الجملة تقع نعتاً بعد النكرة ، وهذه



الجملة نفسها يجوز أن تكون حالا منها ؟! أفما ينبغي أن يبيِّن للطالب معنى قولك : نظرت إلى طفل ضاحكٍ ، ضاحكاً ، يضحك (ضاحكٍ ، ضاحكاً) على النعتية وعلى الحالية ؟! وقولك : رأيت طفلاً ضاحكاً ، يجوز في « ضاحكاً » على ما يراه صاحب الكفاف أن تكون صفة لـ « طفلاً » وحالاً .

والمنهج العلمي الذي اتبعه صاحب الكفاف يوجب عليه أن يقول : الواقعة نعتاً أو حالا بعد النكرة ، نحو نظرت إلى طفل يضحك = نظرت إلى طفل ضاحكٍ على النعتية أو ضاحكاً على الحالية . وذلك أن الوجهين جائزان بعد النكرة على ما أطلقه صاحب الكفاف ، أليس كذلك ؟!

أَوَ يرى صاحب الكفاف أن من سلامة المنهج وبراعة التعليم أن يقال هذا للطالب ؟! أم يقال له : الجمل بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال .

فإن انتهينا في مسألة مجيء الحال من النكرة المحضة إلى قاعدة تصدقها أساليب العربية = ذكرنا للطالب منها ما لا ينبغي ترك ذكره .

٩ ـ الفاء

ذكر صاحب الكفاف (ص ص٤٨٠ ـ ٤٨١) وجوه الفاء . فذكر وجهين ثم قال : « والوجه الثالث : الزائدة ، ويكون دخولُها في العبارة كخروجها نحو أنت فاكتم ما حدثتك به = أنت اكتم . . » اهـ .

فمثَّل صاحب الكفاف لزيادة الفاء بزيادتها في خبر المبتدأ . وهذا إذا قاس عليه الطالب قال : أنت فمجتهد ، أنت فإن تجتهد تنجح ، أنت فابذل جهدك ، زيد فلا يكذب .

وجواز زيادة الفاء في كل خبر ممّا عزي إلى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، وهو خلاف ما نص عليه في معاني القرآن له ، ومذاهب أبي الحسن كثيرة (انظر كشف المشكلات ٣٤٨ ـ ٣٤٩ وما علقناه ثمة) .

أفيرى صاحب الكفاف زيادة الفاء في كل خبر معتقداً حسن ما عزي إلى الأخفش أم لا يرى زيادتها في الخبر إلا حيث يراها سيبويه ومن وافقه : إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة والصلة والصفة فعل أو ظرف (انظر كشف المشكلات ٣٤٧) .

وما فائدة قول صاحب الكفاف « الزائدة ويكون دخولها في العبارة كخروجها » ؟! وكلٌّ زائد كذلك!! يقتضي المنهج العلمي وإعادة صوغ القواعد أن تذكر مواضع زيادة الفاء ما كان منها حسناً يقاس عليه ، وما كان قليلاً لا يحسن القياس عليه .

١٠ ـ لمّا

ذكر صاحب الكفاف (ص٥٣٨) أنَّ (لمّا على وجهين : الأول حرف يجزم الفعل المضارع . . الثاني ظرف زمان معناه حين . .) اهـ . ثم قال (ص١١٤٥) : (وجهان لا ثلاثة!!)

« تذهب بعض كتب الصناعة إلى أن لمّا على ثلاثة وجوه : حرف يجزم الفعل المضارع ، وظرف زمان بمعنى حين ، وحرف استثناء بمعنى إلا » ثم قال (ص١١٤٧) : « فتحتَ راية العقل والمنطق اطرحنا كون لمّا بمعنى إلا ، وفي ظلّها عجبنا أن تظل كتب القواعد تقول في أيامنا هذه [من وجوه لما أن تكون استثنائية] » اهـ . في كلام مطوَّل لا محصَّل له .

وصاحب الكفاف كما علمت جريء على أن يقول شديد المجازفة فيه . وليت شعري كيف يطرح كون لما بمعنى إلا تحت راية عقله ومنطقه وقد قال الله تعالىٰ في كتابه الكريم :

﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [سورة يس : ٣٢] .

﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [سورة الزخرف : ٣٥] .

و﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [سورة الطارق : ٤] .

و« لمَّا في هذه الآي بمعنى « إلا » بلا اختلاف ؟! قال الرماني في معاني الحروف[1] ١٣٣ : « وقد قدّر جلّة النحويين على ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ فـ« إن » بمعنى ما و« لما » بمعنى إلا » اهـ . وانظر البحر المحيط ٧/ ٣٣٤ و٨/ ١٥ ، ٤٥٤ ، والدر المصون ٩/ ٢٦٤ ، ٥٨٦ و١٠/ ٧٥٢ ، وكشف المشكلات ١٢١٠ ، ١٤٤٧ . وانظر معاني لمّا وذكر مصادر الكلام فيها في كشف المشكلات ٣٣ .

١١ ـ المنادى

قال صاحب الكفاف (ص٣٤٧ ـ ٣٤٩) في « توابع المنادى » : « وتعتري هذه التوابع أحوال يكون فيها التابع مبنياً مرة ، ومعرباً مرة ، ومنصوباً مرة ، ومرفوعاً حملاً على اللفظ مرة ، ومنصوباً على المحل مرة ، ومحتملاً للوجهين مرة بعد مرة . ويغني عن كل هذا قاعدة كلية تقول : قَدّر قبل التابع [يا] محذوفة (تُصِبْ إن شاء الله) ودونك النماذج : . . . » فذكر الأمثلة الآتية :

يا خالدُ بنَ سعيد ، يا سعدُ سعدَ العشيرة ، يا خالدُ الفاضلُ ، يا خالدُ وسعيدُ ، يا أبا الحسن عليُّ ، يا عليُّ أبا الحسن ، يا عليُّ وأبا سعيد ، يا خالدُ صاحبَ زهير ، يا رجلُ أبا خليل ، يا خالدُ الحسنُ الخلق . ووجهُ ضبط لامات هذه التوابع على ما تقتضيه معانيها الوظيفية تصيبه بتقدير « يا قبلها وتقدير » « يا أيها » قبل المعرف بأل (الفاضل ، الحسن الخلق) منها من غير أن تعرف وجوهها الإعرابية .

ثم قال فيما ناقشه من مسائل المنادى (ص٩٩٩ ـ ١٠٠٠) : « **لقد بنيتُ أحكام التوابع كلها على عبارة واحدة** تقول : [قدر (يا) محذوفة قبل التابع] فإن تقديرها يغنيك عن جميع ما خاضت فيه كتب الصناعة من أحكام تتعلق بتوابع المنادى . وكنتُ مطمئناً إلى صحة هذا الحكم حين وضعته . **ولم أعلنه إلا بعد أن عرضت عليه**

---

(١) [الصواب أنَّ هذا المطبوع هو كتاب العوامل والهوامل لابن فضّال المجاشعي ، انظر السفر الأول ١١٥] .



جميع ما توره كتب الصناعة فانطبق عليها وخضعت له . . . » اهـ .

ثم قال بعد هذا : « ومن ثم يصح أن تقدر في الآية : [يا جبال أوبي معه ، ويا أيتها الطيرُ] بالضم . فلما رأيت ابن هشام يقول : الضم قراءة شاذة ، انكسرت نفسي ، وجلت الجولان الذي ذكرت لك إذ كرهت أن يكون **ما قررته فيه حالة ولو واحدة تشذّ** . والحمد لله على ما أنعم ، فقد سلمت القاعدة » اهـ .

وكان صاحب الكفاف قد قال (ص٩٩٩) تحت عنوان « غير صحيح!! » قال تعالىٰ : ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سورة سبأ : ٣٤/١٠] . الآية لها قراءتان : ضم الراء [الطيرُ] ، وفتحها [الطيرَ] . ولقد رأيت ابن هشام يقول ما نصه الحرفي (شرح قطر الندى : ٢١١) : [وقال الله تعالىٰ : ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ ، **وقرئ شاذاً** (والطيرُ)] . فأدهشني قوله ، ووجدتني أفتح مرجعاً وأغلق مرجعاً : مجمع البيان ، والكشف عن وجوه القراءات ، والبحر المحيط ، والحجة للقراء السبعة ، والنشر ، والحجة في القراءات ، والمبسوط والمحتسب . . . [النقط منه] فلم أر إماماً قال إن ضم [الطيرُ] قراءة شاذة!! بل رأيت الطبرسي يقول (مجمع البيان ٨/ ٣٧٩) : [وهي قراءة يعقوب وعبيد ابن عمير والأعرج] . ورأيت أبا حيان يقول (البحر المحيط ٧/ ٢٦٣) : [وقرأ السلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عبلة وجماعة من أهل المدينة وعاصم في رواية والطير بالرفع . . .] .

ومن هذا ، ومن كثير من مثل هذا ، يعلم المرء : « **أن النحو كالسياسة الدولية ، فيها انحياز وتحامل ، وأن الهبوط فيهما جميعاً إلى مستوى التصريح بغير الحقيقة !! ليس بالمستبعد ولا الغريب** . . . » انتهى كلام صاحب الكفاف .

كلام صاحب الكفاف ههنا غير خارج عمّا عرفتَه من جرأته وإقدامه على أن يقول ، ومجازفته فيما يخيَّل إليه ، ووقوعه في الناس وسخريته منهم ، منهج التزمه في كتابه .

وهو كلام فيه من الفساد أنواع وألوان ، وأقتصر في رده وإبطاله بما يهدم ما سماه « قاعدة » ، ويكشف جهله بمصطلح « القراءة الشاذة » عند ابن هشام .



١ ـ هذه القاعدة الكلية التي صاغها صاحب الكفاف « قدّر قبل التابع [يا] محذوفة » = باطلة . وما ذكره من التوابع منه ما يصح تقدير « يا » قبله ـ وهو البدل والمعطوف المجرد من ال والإضافة ، لأنهما على نية تكرار العامل فيعاملان معاملة المنادى المستقل ـ ومنه ما لا يصح ذلك فيه ، ومنه ما كان صفة أو توكيداً ، وهما ليسا على نية تكرار « يا » ، ومعاني البدل والتوكيد والنعت (الصفة) والفروق بينها مبسوطة في مواضعها من كتب العربية .

وأما المعطوف المقترن بأل فلا يصح تقدير « يا » قبله ، لأن ما فيه أل لا ينادى بـ « يا » ، ولا بد من استعمال أيها أو أيتها في ندائه . ولهذا ما اضطر صاحب الكفاف إلى تقدير « يا أيها » في الصفة المقترنة بأل . ومعلوم أنه لا يصح حذف « أيها » ، فلا يقال : الطالبُ ادرسْ ، وأنت تريد : يا أيها الطالب .

٢ ـ ولو سلمنا لصاحب الكفاف بقاعدته الكلية ، وحملنا تقديره « يا أيها » على أنه أمر لفظي يعين على ضبط التابع ، ولا يراد جواز حذف « أيها » في الاستعمال = لو سلمنا بذلك لم تنطبق قاعدته على نحو قولك :

يا طلابَ العلم **المجدّين** حافظوا على أوقاتكم .

ويا واسعَ المغفرة **والمجيبَ** دعوة الداعي اغفر لي .

فـ « المجدين » صفة لطلاب العلم منصوبة ، و« المجيب » اسم منصوب بالعطف على ما قبله « واسع المغفرة » قولاً واحداً . ولو طبقنا قاعدة صاحب الكفاف بتقدير « يا أيها » قبل التابعين لكان تقديراهما : يا أيها المجدون بالرفع ، ويا أيها المجيبُ بالرفع . وليس في الأرض تميمي ولا حجازي ولا بصري ولا كوفي ولا شامي ولا مصري ولا مغاربي ولا غيرهم إلا وهو ينصب التابع في هذين الموضعين .

فإجماع الناس قاطبة على نصب صفة المنادى المعرب والمعطوف على المنادى المعرب إذا كان المعطوف مقترناً بأل = شاهد على فساد هذه القاعدة الكلية التي أطلقها صاحب الكفاف وبطلانها .



كيف ادّعى صاحب الكفاف أنه عرض على هذه القاعدة **جميع ما تورده كتب الصناعة** وأنها مغنية عن جميع ما خاضت فيه كتب الصناعة وأنها لم يشذ عنها حالة واحدة ، وأنها سالمة ؟!! كيف ادعى ذلك له وزعم له ما زعم مع اعتلال القاعدة وفسادها ؟! لست أدري ولستَ تدري ، أظن .

وفساد قاعدته الكلية يعيده إلى القول بما قالته كتب الصناعة ، ولك فيما ذكره أستاذنا المعلم البارع عاصم بهجة البيطار ـ حفظه الله ـ في كتابه « النحو والصرف » ص٢٠٠ ، والدكتور محمد خير حلواني ـ رحمه الله ـ في كتابه « النحو الميسّر » ٢/ ٥٧٠ = كفاية ومقنع ، وهو غاية في الوضوح .

٣ ـ خطَّأ صاحب الكفاف ابن هشام في قوله « وقرئَ شاذاً والطيرُ » ، ثم سخر من النحو والنحاة ولاسيما ابن هشام الذي انحاز وتحامل وهبط « إلى مستوى التصريح بغير الحقيقة »!! والتصريح بغير الحقيقة كذبٌ أو ضربٌ منه .

وهذا من صاحب الكفاف جريٌ منه على منهجه الذي التزمه . وأراد في هذا الموضع أن يكشف عن جانب آخر من جوانب قدرته على أن يخوض كالذي خاض ، ويقول في العلوم حتى علم القراءة ما يلمّ به فيه .

وصاحب الكفاف لا يعلم معنى قول ابن هشام « وقرىء شاذّاً » ، ولو قرأ ما في بعض الكتب التي عدّدها القراءة الواعية = لكفّه ذلك عما قال ، أظن .

وذلك أن قول ابن هشام « وقرىء شاذاً » يعني أن قراءة هذا الحرف بالرفع **شاذة خارجة عن قراءة القراء السبعة** . وقد قال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ٣٥ ـ ٣٦ : « قراءة السبعة بالنصب . . . وقرئَ بالرفع » فهذا تفسير قوله .

واعلم أن **لا اختلاف** عن أحد من السبعة في هذا الحرف ، فكلهم قرأ ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ بالنصب . ولهذا ما لم يُذكر هذا الحرف في الكتب المؤلفة في قراءة السبعة ، ومنها السبعة والتيسير والتبصرة والإقناع وإبراز المعاني وغيرها . ولا يكاد يقضى العجب من ذكر صاحب الكفاف للسبعة والكشف والحجة وحجة القراءات فيما ذكره من كتب فتحها وأغلقها!! فليس هذا الحرف فيها لأنه لا اختلاف عن أحد من السبعة فيه!! .

بل لا اختلاف عن أحد من العشرة لا عن أحد من السبعة وحدهم فيه ، فلم يذكر هذا الحرف في التلخيص لأبي معشر الطبري ٢/ ٣٧٣ ، ولا شرح الهداية للمهدوي ٢/ ٤٧٨ ، ولا الموضح لابن أبي مريم ٣/ ١٠٤٦ ، ولا التذكرة لابن غلبون ٢/ ٥٠٥ ، ولا غاية الاختصار لأبي العلاء الهمذاني العطار ٢/ ٦٢٢ .

على أن يعقوب ـ وهو من العشرة ـ قد روي الرفع عنه من بعض الطرق . فقد قرأ يعقوب بكماله أي بروايتي روح ورويس عنه من جميع الطرق المشهورة عنهما بالنصب ، ولهذا ما لم يذكر في المصادر السالفة اختلاف عنه فيه ، وعلى ذلك أجمعت كتب القراءة التي رواها ابن الجزري بأسانيدها (انظر النشر ١/ ٥٤ فما بعدها ، وطرق رواية يعقوب ١/ ١٨٠ فما بعدها) .

وأما الرفع فقراءة وردت من بعض الطرق عن يعقوب ، قال ابن الجزري في النشر ٢/ ٣٤٩ : « وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من ﴿والطيرُ﴾ ، وهي رواية زيد عن يعقوب ، ووردت عن عاصم وأبي عمرو » اهـ . وانظر كتابي ابن مهران المبسوط ٣٦١ ، والغاية ٣٦٦ . وفي مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ١٢١ أنه رواية عبد الوارث عن أبي عمرو .

بل القراء الأربعة عشر لا العشرة وحدهم مجمعون على النصب ، قال صاحب « إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر » ٢/ ٣٨٢ : « وأما ما روي عن روح من رفع الراء من ﴿والطيرُ﴾ . . . فهي انفرادة لابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عنه ، لا يقرأ بها ، ولذا أسقطها صاحب الطيبة على عادته رحمه الله تعالىٰ ، والمشهور عن روح النصب كغيره . . . » اهـ . وقوله « صاحب الطيبة » يريد ابن الجزري صاحب « طيبة النشر » ، ولم يذكر ابن الجزري هذه القراءة فيه ٣٧٨ .

فالقراءة برفع الراء ﴿والطيرُ﴾ شاذة خارجة عن قراءات السبعة والعشرة والأربعة عشر من جميع الطرق المشهورة عنهم .

ووردت من بعض الطرق عن أبي عمرو وعاصم من السبعة ، وروح عن يعقوب من العشرة ، وهي رواية زيد عن يعقوب ، وعزيت إلى غير هؤلاء ، انظر مجمع البيان المجلد ٤/ ٤٧٩ ـ ٤٨٠ ، والبحر ٧/ ٢٦٢ ، والدر المصون ٩/ ١٥٩ .



فما قاله ابن هشام صحيح ، أَظْهَرَ فيه الحقَّ ، وكان صادقاً فيه كل الصدق .

هذا ، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٣ في بيان وجهي رفع المعطوف ونصبه : « تقول في الرفع : يا زيد والحارثُ ، وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني ، وقرأ الأعرج ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ والطيرُ﴾ ، وتقول في النصب : يا زيدُ والحارثَ ، وهو اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر وأبي عمر الجرمي ، وقراءة العامة ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ﴾ بالنصب . . . » اهـ .

فكلا الوجهين نصب المعطوف ورفعه في نحو يا زيد والحارث عالٍ فصيح في العربية . فما لصاحب الكفاف وشذوذ رفع ﴿والطيرُ﴾ وخروجه عن قراءة السبعة والعشرة ؟!!

كأنه ظن أن شذوذه في القراءة قريب من شذوذه في العربية ، فجال فيه الجولان الذي ذكره لك!! وليس الأمر كذلك . قال الإمام أبو الفتح بن جني في صدر كتابه المحتسب ١/٣٢ في الشاذ الخارج عن قراءة القراء السبعة : « . . . إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالروايات من أمامه ووارئه ، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه . نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته وتعنف بغيره فصاحته ، وتمطوه قوى أسبابه ، وترسو به قدم إعرابه . . . » إلى آخر كلامه لله درُّه .

***

وبعد ، فهذه نظرة في كتاب « الكفاف » ذكرت فيها مما وقفت فيه ـ وهو كثير كثير ـ شيئاً قليلاً قليلاً يدل على ما وراءه ، قُلْتُه على حذف واختصار . وقد رأيتني كلما رجعت البصر فيه توالت وجوه الخلل والفساد فيه ، وظهرت أشياء غير التي ظهرت بادىء بدأة .

إنّ علم العربية تراث عظيم من تراث أمة ، وقد عبث به صاحب الكفاف ، فاطرح ما اطرح ، وقال ما قال ، وصاغ ما صاغ ، مع زعمه لما صاغه ما زعم!!

أين فينا الضمير العلمي الذي يكفّ المرء عن أن يخوض في تراث أمته كالذي

خاض صاحب الكفاف وأن يقفو ما ليس له به علم إلا اتباع الظن .

إنَّ لمن آنس من نفسه القدرة على النظر في علم العربية = أن يرى في بعض مسائلها ما يراه سواء أوافق فيه أحداً من أهل العلم بها أم خالف أهل العربية أجمعين فانفرد فيها بما رآه . فيكتب فيما رآه ويعرضه للمناقشة ، ولا يقطع فيه بقول حتى يصح له الوجه فيه ويتركه يغِبّ . حتى إذا ما استقر الرأي بثّه وأذاعه في كتاب موجه إلى الطلاب . هذا حق من حقوق العلم على أهله أو على من يعتزي إليهم ، وهو مما يمليه العقل والمنطق .

وأما أن تزين لامرئ نفسه أنه قد أحاط علماً بقواعد العربية ، والقدرة على إعادة صوغها صوغاً لا عهد للناس به في قاعدة قاعدة منها ، فيستجيب لذلك ويفعل ما يفعل في كتاب لا يعرف صواب ما اشتمل عليه من قواعد من خطئها إلا من يعرفه ، وليس الطلاب منهم = فذلك جرأة وتقحّم وسوء تدبير .

لا بدّ أن يتولى الإشراف على الكتب المؤلفة في مسائل العلم ولا سيما العلوم ذات التراث العظيم = هيئة علمية أمينة على ما يسند إليها .

وأجدني أخيراً أردد قول الأستاذ الجليل الدكتور سعد مصلوح في كلام له : « ولا بد أخيراً من إحياء وظيفة الحسبة الإسلامية في مجال العلم والمعرفة وحماية العقول ، وذلك لأن حماية العقل هي من مقاصد الإسلام بإجماع أهل الأصول » .





-٢٢-
نظرات
في «مسائل منسيّة» من «الخاطريات» لابن جني[١]

هذا الكتاب المترجم بـ « الخاطريات » أَثر نفيس من آثار الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني ، ومن ذخائر علم العربية الباقيات . وقفتُ قِدْماً علىٰ مخطوطته الفردة الناقصة ، فنسختُ قسماً منها ، وعلقتُ علىٰ مواضع منه .

ثم أخبرني أستاذي علامة العربية في بلاد الشام الشيخ أحمد راتب النفاخ ، عضو مجمع اللغة العربية بدمشق ـ رحمه الله ، وجزاه الجزاء الأوفىٰ ، ولقّاه نضرة وسروراً ـ أن الأستاذ الفاضل علي ذو الفقار شاكر قد فرغ من العمل فيها ، أو كاد ، فتركت العمل فيها .

ثم طبعت « الخاطريات » بتحقيقه في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٩٨٨م . لكنها لم تشتمل علىٰ جميع المسائل التي اشتملت عليها مخطوطة الخاطريات اليتيمة . فقرأتُ بقية المسائل التي أخلَّت بها المطبوعة ، وعلقتُ علىٰ مواضع منها ، ونُشِرَتْ في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٦٧ ، الجزء ٣ ، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م باسم « بقيّة الخاطريات ، للإمام أبي الفتح عثمان بن جني ـ وهي ما لم ينشر في المطبوعة »[٢] . وقلتُ في بيان عملي فيها (ص٧ ـ ٨

---

(١) كنت قد أرسلت هذه المقالة إلى مجلة عالم الكتب بالرياض في ٣ ذو القعدة ١٤١٨هـ/ ١ آذار ١٩٩٨م ، ثم كتبت إليها مستدركاً وسائلاً عنه في فترات من الأعوام ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠ . ولما لم أتلق ردّاً أرسلته في ١٠ ذو القعدة ١٤٢١هـ/ ٣ شباط ٢٠٠١م إلى مجلة معهد المخطوطات العربية في القاهرة . ثم نشر في مجلة معهد المخطوطات ، المجلد ٤٥ ، الجزء ١ ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م ، وفي مجلة عالم الكتب ، في المجلد ٢٢ ، العدد المزدوج ٥ـ٦ ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م في العام نفسه ، هذا خبر المقالة وسبب تكرير نشرها في مجلتين .

(٢) وستأتي في السفر الثالث ص١٣١ ـ ١٩٦ .



منها) : « اقتصدت في التعليق اقتصاداً ، واقتصرت على ما لا بد منه ، لأن في غير مسألة من مسائل بقية الخاطريات هذه وفي غيرها من المسائل التي تقدمتها أو تلتها = مواضع يحتاج النظر فيها وتحقيقها وتتبّعها إلىٰ وقت طويل وجهد عظيم ، وذلك ما يؤمل من الأستاذ الكريم [علي ذو الفقار شاكر] أن يصنعه في طبعة تالية ، وهو أهل له وذو مقدرة عليه إن شاء الله . . . » .

ولمّا وقفتُ علىٰ مجلة « عالم الكتب » المجلد ١٤ ، العدد٦ ، الجماديان ١٤١٤هـ/ نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٩٣ = وجدت فيها (ص ص٦٥٥ ـ ٦٧٩) هذه المسائلَ بتحقيق الدكتور عبد الفتاح السيد سليم الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة ـ جامعة الأزهر باسم « الخاطريات ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، مسائل منسيّة » .

وكان الدكتور عبد الفتاح قد قطع شوطاً في تحقيق الكتاب ، ثم وقف عن العمل فيه لأنه علم أن الكتاب قد طبع . ولما وقف عليه أعجب به إخراجاً ومضموناً وتحقيقاً ، وأبدىٰ علىٰ محقق الخاطريات الأستاذ علي ذو الفقار شاكر بعضَ الملاحظات « من مخالفته لترتيب أوراق النص أحياناً أو عدم الدقة في ضبط الكلمات أحياناً أخرىٰ أو إساءة فهم لمراد ابن جني مرة ثالثة ، أو إهمال بعض النصوص والشواهد وتركها بلا تخريج أو فهرسة » [المجلة ، ص٦٥٥] من غير أن يستشهد الدكتور عبد الفتاح لهذه الملاحظات بشيء ، لكنه قال : « وعسىٰ أن أعود إلىٰ ذلك كله مفصلاً في مقال تال إن شاء الله » . ثم ذكر أن المحقق نسي كثيراً من مسائل الكتاب ، قال : « وهي مسائل كثيرة (٨١) مسألة أو خاطرة من ابن جني ، وتقع في الأصل المخطوط في الصفحات من صفحة ١٠٤ إلىٰ صفحة ١٤٠ تضمنتها اللوحات المصورة من اللوحة ٥٣ إلىٰ اللوحة ٧٢ » ثم قال : « أغلب الظن أن هذه الصفحات قد سقطت من المحقق عفواً عندما شغل بترتيب صفحات المخطوطة . . . وعلىٰ كل حال أنا سعيد الحظ إذ لم أحرم من أن أشارك في إخراج تكملة لهذا الكتاب النادر من كتب ابن جني ، وهي تلك المسائل التي نسيها المحقق لكتاب الخاطريات » [المجلة ، ص٦٥٦] .

ثم ساق المسائل المنسيَّة « محقَّقَةً » . والمسألة الأولىٰ عنده [المجلة ص٦٥٦]

هي في اللوحة ٥٧/أ ، وهذا منه غريب عجيب!! فقد ذكر أن المسائل المنسية في اللوحات ٥٣ إلىٰ ٧٢ فلمَ ترك اللوحات ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ وبدأ باللوحة ٥٧ ؟! ولِمَ أَخَّر المسائل ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ وهي في اللوحة ٦١ عن سياقها فجعلها آخر المسائل ؟! وأين خاتمة المخطوطة ؟!! فإذا رأيتَ أنه كتب بقلمه في اللوحة ٥٣/ب [المصورة في المجلة ، ص٦٧٩] عند قول الشاعر : جرىٰ × ما صنعا : « أول المسائل المنسيّة من الخاطريات » = ازددتَ تعجباً ، ولم تعرف لذلك تفسيراً ولا تأويلاً .

وترتيب المسائل عنده علىٰ سياقها الصحيح في « بقية الخاطريات » ، وعدَّتُها **٩١ مسألة** : ٣٠ ، ٣١ ، ١ ـ ٢٩ ، ٣٢ ـ ٣٩ [قسم من المسألة ٣٩ جعله برقم ٨١] ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٤٠ ـ ٤٧ [المسألة ٥٠ عندي دخلت عنده في ٤٩] ، ٤٨ ـ ٥٤ [المسائل ٥٥ ـ ٦٣ داخلة عنده في المسألة ٥٤] ، ٦٤ ـ ٨٨ [المسألة ٨٩ دخلت عنده في ٨٨] ، ٩٠ ، ٩١ ، ٤٠ ، ٤١ ، قطعة من المسألة ٣٩ .

قرأتُ عمل الدكتورالمحقق حين وقفت عليه في المجلة ، فرأيته قد بذل جهده في قراءة هذه المسائل والتعليق علىٰ أشياء مما اشتملت عليه من مسائل العربية ، وتخريج ما عرفه من شواهدها ، وتفسير ما فسره من ألفاظها والتعريف بمن عرفه من الرجال المذكورين فيها . ووقفت فيه على أشياء كثيرة أنكرتها ، فعارضته بعملي وبالأصل المخطوط ، وفرغت منه عصر يوم الأربعاء ١٨/ ٥/ ١٩٩٤ في الدوحة . ثم انصرفت عنه وانتظرت أن يتولىٰ نقده بعض المشتغلين بتحقيق النصوص والمعنيين بنقدها .

ثم لمّا انتهىٰ عملي بجامعة قطر وعدت إلىٰ عملي بجامعة دمشق عام ١٩٩٧م ، ولم يتصدَّ أحد فيما أعلم لنقد عمل الدكتور في « مسائل منسية » = رأيت أن أتولىٰ ذلك علىٰ حذف واختصار .

اجتمع لي خلال معارضة عمل الدكتور بعملي وبالأصل المخطوط أمثلةٌ كثيرة جداً علىٰ وجوه من الخلل التي اعترت عمله : السقط والتحريف والتصحيف والزيادة والتغيير ، بلغت ١٧٥ موضع .

وفي المحقق الدكتور جرأةٌ غريبةٌ علىٰ تغيير ما في المخطوط في مواضع كثيرة منه من غير أن يذكر ما كان في الأصل وأنه هو الذي غيّره . ولو كان ما غيّره كلُّه صواباً لم يجز ذلك له ، فكيف إذا كان ما في الأصل في أكثر المواضع صواباً وما غيَّره المحقق خطأ ؟!! .

ولم أُعْنَ فيما أنا ذاكره من أمثلة إلا بخروج الدكتور المحقق عن أصل المسائل وتغييره له من غير أن ينبّه علىٰ ما فعل ، وتحريفه له في بعض المواضع ، وذكر بعض ما أسقطه المحقق من نص المسائل ، وهي أمثلة لا تبلغ ربع ما استخرجته بمقابلة المسائل المنسية بأصلها المخطوط .

فهذه أمثلة تدل علىٰ ما وراءها ، أذكر موضعها في نص المسائل المنسية المنشور في المجلة في عمودين ، فأذكر الصفحة والعمود والسطر منه .

١ ـ ص٦٥٦ ع١ س٣٣ ـ ٣٤ : « من الشطّ له بعينه ولما قال (العاشقين) علىٰ لفظ الغيبة فهم منه أنه هو أيضاً مشطوط المزار . . . » .

كذا وقع ، وهو تغيير لما في الأصل ، وهو : « من الشط له نفسِه ، وإنما قال (العاشقين) علىٰ لفظ الغيبة فيهم حبيبته علىٰ أنه هو أيضاً . . . » . وقوله « نفسِه » توكيد للهاء في « له » وهو جارٍ علىٰ الأصل في بابه ، ولو قال : من الشط له هو نفسِه « لكان أبلغ في التوكيد وإن لم يأت به فعنه مندوحة ومنه بدّ » كما قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٤٤ .

وأما ما في الأصل ـ وهو « وإنما . . . فيهم حبيبته علىٰ أنه » ـ فهو كلام مضطرب ، فغيَّره المحقق وأثبته « . . . ولما قال . . . فهم منه أنه » ولم يذكر ما كان في الأصل ، وهو غير قريب من عبارة الأصل ، علىٰ أنه صحيح المعنىٰ . وأخشىٰ أن يكون قد سقط من الأصل ما يستقيم به الكلام .

٢ ـ ص٦٥٦ ع٢ س٢٧ ـ ٢٨ : « أما ما قدمناه ففي هذا من الاحتجاج له فائدة . وأما . . . » .

كذا وقع ، وهو تغيير لما في الأصل ، وهو « أما ما قدمناه فقد أخذ من

الاحتجاج له مَأْخَذَه . وأمّا . . .

٣ ـ ص٦٥٧ ع١ س٢٠ ـ ٢١ : « لأن انكفاف أيدي أعدائهم عنهم ليس ادعىٰ في الاعتداد عليهم من انكفاف أيديهم عن أعدائهم فاعرفه .

كذا وقع ، والظاهر أنه لم يحسن قراءة ما في الأصل فغيَّره بما أثبته ، ولا معنىٰ له ، والذي في الأصل : لأنّ انكفافَ أيدي أعدائهم عنهم أَمَسُّ وَأَعْنىٰ في الاعتداد به عليهم .

٤ ـ ص٦٥٧ ع١ س٣٣ ـ ٣٤ : « ومنه سلّ يَسُلّ وسال يسيل لأنهما جميعاً معان للسُّلَال » .

كذا قرأه ، ثم فسر السلال بقوله في الحاشية (٨) : داء يهزل ويضني ويقتل!! كذا قال ، وما لسال يسيل والداء ؟! والذي في الأصل ، وهو الصواب : لأنهما جميعاً مفارَقةٌ وانسلالٌ .

٥ ـ ص٦٥٧ ع٢ س١٠ ـ ١٢ : « وشاع الشيء يشيع إذا تفرق وقالوا غمّه . . . » .

في الكلام سقط ، وتمامه كما في الأصل : « إذا تفرق ، وقالوا حزَّه [يحزّه] : إذا قطعه ، وحازه يحوزه : إذا اقتطعه من غيره ، وقالوا غمَّه » . وزدت ما بين حاصرتين ليكون الكلام علىٰ سياق ما قبله ، انظر بقية الخاطريات ص٢٧ .

٦ ـ ص٦٥٨ ع١ س٦ : « وجاءت الريح تخطو إثر ما صنعا » .

هذا تغيير لما في الأصل وهو : تَعْفُو .

٧ ـ ص٦٥٨ ع١ س٢١ ـ ٢٣ « إذا انقطع الإمار تناولته . . . الإمار : القُلامة . . . » .

كذا وقع ، وصوابه كما في الأصل : إذا انقطع الأَمار . . . الأَمار : العَلامة .

٨ ـ ص٦٥٨ ع١ س٢٩ ـ ٣٢ : « (ع) هذا كقوله : لها حافر مثل قعب الوليد وأنشد : تركنا بالنواصف من حسين . . . » .

فيه سقط وزيادة ، والذي في الأصل :



وأنشد ـ ع هذا كقوله :

لهـا حـافـر مثـل قعـب الـوليـ ـد ....

تـركنـا بـالنـواصـف مـن حسيـن ....

٩ ـ ص٦٥٨ ع٢ س٦ ـ ٧ :

« تظـل بـه العشـار محـرمـات ويمنـع أهلُهـا المعـزىٰ الـرُّبـاب

يصف موضعاً قد سمنت عشاره حتىٰ انطبقت سمناً فيسدون أنفها حتىٰ تمنع من الأكل » .

كذا وقع ، والذي في الأصل :

تظـل [بـه] العشـار مخـزَّمـات وتتبـع أَهلَهـا المعـزىٰ الـربـابُ

يصف . . . حتىٰ انفتقت سِمَناً فيسدون [كذا] آنُفَها . . . » . وعلقت عليه في بقية الخاطريات ص١٤ الحاشية (١١) واثبته « فيشدّون » : ولعل الصواب ما أثبت أي يشدون آنفها بالخزامة وهي حلقة من شعر تجعل في وترة أنف البعير يشد بها الزمام . وقوله « به » سقط من الأصل .

١٠ ـ ص٦٥٩ ع١ س١١ ـ ١٢ : « محمد بن عمرو بن علي الشيباني » .

الذي في الأصل : محمد بن عمر بن أبي عمر الشيباني . وصوابه : محمد بن عمرو بن أبي عمرو الشيباني . انظر بعض الروايات عنه في مجالس ثعلب ٤٦٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ، ومقدمة محقق الجيم لأبي عمرو الشيباني .

١١ ـ ص٦٥٩ ع١ س٢٠ ـ ٢١ : « ومثل قوله : قد طرقت ناقتهم بإنسانٍ » .

كذا أثبتَه علىٰ أنه نثر ، وقوله طرقت ضبطه في الحاشية (٥٢) طَرَقَتْ ، وصوابه :

قَدْ طَرَّقَتْ ناقتُهم بإنسانْ

وهو بيت لسالم بن دارة الغطفاني من أبيات له في اللسان (ح د ب) ، وانظر تخريجها في بقية الخاطريات ص١٧ . والتطريق : أن يخرج بعض الولد ويعسر انفصاله .

١٢ ـ ص٦٥٩ ع١ س٣١ « قال سيبويه في تحقير عثولّ : عُثَيِّل وعُثَيْوِل » .

كذا وقع ، وهو مغيَّر ، والذي في الأصل وهو الصواب : عُثَيِّل وعُثَيِّيل » وهو ما في كتاب سيبويه ٢/ ١١٢ (بولاق) و٤/ ٤٣٠ (هارون) الذي أحال عليه المحقق في الحاشية (٥٧) .

١٣ ـ ص٦٥٩ ع١ س٣٣ : « فكذلك تقول عثاول وعثاويل » .

خالف المحقق هنا ما جرىٰ عليه من تغيير ما في الأصل من غير ذكره ما فيه ، فذكر في الحاشية (٥٨) أن في الأصل عثاول وعُثَيِّل وقال : ولا وجه له . كذا قال هنا ، لكنه أثبته علىٰ الصواب « عُثَيِّل » ولم يغيره فيما يأتي ص٦٥٩ ع٢ س٢ . وهما مثالان لتكسير عثولّ وتحقيره .

١٤ ـ ص٦٥٩ ع١ آخر سطر : « إن شئت كويئل ، وإن شئت كويئيل » .

هذا تغيير لما في الأصل ، وهو : وإن شئت كُوَيْلِل . وهما وجهان من أربعة وجوه أجازها سيبويه في تحقير كَوَأْلَل ، انظر الكتاب ٢/ ١١٥ .

١٥ ـ ص٦٥٩ ع٢ س١٤ : « فيقول فيه عُثَيْلٌ وعثائل لا غير » .

كذا وقع ، وهو تغيير لما في الأصل ، وهو : وعَثَالٌ لا غير .

١٦ ـ ص٦٥٩ ع٢ س٢٥ ـ ٢٦ : « فعثولّ كقرشبّ الإدغام في كل واحد منهما أَشْبَهُ منه بجردحل » .

كذا وقع ، والذي في الأصل وهو الصواب : فعثول بقرشبّ للإدغام . . إلخ .

١٧ ـ ص٦٦٠ ع٢ س١٣ ـ ١٤ : « فقال : يا ليلة . . . كالمستثقل لي . . . » .

كذا وقع والذي في الأصل وهو الصواب : فقال لي ليلةً . . . كالمُسْتَقِلّ لي . . .

١٨ ـ ص٦٦ ع٢ س٢٧ : « ونحو من الذكر والذكرىٰ اليسر واليسرىٰ » .

كذا وقع ، والذي في الأصل : ونحو من الذكر والذكرىٰ الشِّيز والشِّيزىٰ .



والشيز خشب أسود تتخذ منه القصاع . وفي شرح حماسة أبي تمام للأعلم ٨٨٥ : ويقال الشيزى والشيز كما يقال الذكرىٰ والذكر والبؤسىٰ والبؤس .

١٩ ـ ص٦٦٠ ع٢ س٣١ : « ويقوتها بيديك كل منقَّذ » .

كذا أثبته المحقق وعلق عليه بقوله في الحاشية (٧٠) : كذا بالأصل . قلت بل الذي في الأصل :

ونَقَــرْتَهــا بيــديــكَ كُــلَّ مُنَقَّــرِ

وهو عجز بيت استشهد به ابن جني في مواضع من المحتسب ١/ ٨١ ، ١٩٤ ، ٣٠١ و٢/ ٦ ، ٢١ ، وصدره :

أنتَ الفداءُ لِقبلةٍ هدَّمتَها

٢٠ ـ ص٦٦١ ع١ س٦ : « ونحوه ـ إن عكسته ـ قوله . . . » .

كذا وقع ، والذي في الأصل : ونحوه ـ وإن كان عكسَه ـ قولُه . . . » .

٢١ ـ ص٦٦١ ع٢ س٢٠ : « رُبَيْدان ورُيْهَتان » .

كذا وقع ، وصوابه كما في الأصل : رَيْبُدَان ورَيْهُقان ، علىٰ وزن فَيْعُلان بفتح الفاء وإسكان الياء وضم العين ، والريبدان : نبت ، انظر سفر السعادة للسخاوي ٢٨٤ والتعليق ثمة ، والريهقان : الزعفران : انظر الخصائص ٣/ ١٩٤ ، واللسان (ر هـ ق) .

٢٢ ـ ص٦٦٢ ع١ س٦ ـ ٨ « لما ضمنه معنىٰ الصفة من الشرط ـ جاز أيضاً . . . من الصفة الزائدة [في] المعنىٰ علىٰ مجرد المبتدأ » .

فيه سقط وتمامه كما في الأصل : . . . من الشرط في الصفة ـ جاز . . . وزاد المحقق لفظ « في » والكلام مستغن عنه .

٢٣ ـ ص٦٦٢ ع١ س٢٢ ـ ١٢ : « لم ينكر أن تتبع المبتدأ بما أفيد من صفته ولا تتبع الخبر بما أفيد من صفته » .

كذا وقع ، والذي في الأصل : لم ينكر أن يقنع المبتدأ . . . ولا يقنع الخبر . ولعل صواب ما في الأصل يُنْفَع في الموضعين ، انظر ما يأتي .

٢٤ ـ ص٦٦٢ ع١ س١٩ : « فإن أجبت الشرط » .

هذا تصحيف صوابه أُجِيبَ . يشهد له قول ابن جني في أول المسألة : إذا دخل علىٰ حرف الشرط واو الحال لم يُجَبْ ، بذلك ورد كلامهم . . .

٢٥ ـ ص٦٢ ع١ س٢٢ : « فالواو الآن للعطف لا للحال ، ولو كانت لها . . . » .

كذا وقع ، ولا معنىٰ له ، وقد قدم المؤلف مثالين فيهما واو ، فالصواب : فالواوان للعطف لا للحال . وكان في الأصل « قالوا إلا أن » وكتب الناسخ تحت إلا « و » كأنه أراد قراءة العبارة كما أثبت .

٢٦ ـ ص٦٦٢ ع١ س٢٨ ـ ٢٩ : « فلما كان كذلك لم يحسن الشرط إذا وقع في موضع الحال لأنه لو أُجيب . . . . » .

كذا وقع ، وصوابه كما في الأصل : فلما كان كذلك لم يُجِيبوا الشرط إذا . . .

٢٧ ـ ص٦٦٣ ع١ س٩ ـ ١١ :

« عشية ما ودّ ابن غراء أنه لها من سوانا إذ دعا أبوان

فقوله (أنه) . . . . » .

كذا وقع ، والذي في الأصل : ابن غراء أُمُّه . . . فقوله « أُمُّه » . وعلىٰ هذه الرواية كلام ابن جني في وقوع الجملة تفسيراً لما قبلها ، قال : « فقوله أمه إلىٰ آخر البيت تفسير للود » اهـ . وعلىٰ الرواية الأخرىٰ « أنه » تكون أن وما بعدها مصدراً مؤولاً في موضع نصب مفعول به لـ « ودّ » ، ولا يكون في الكلام جملة . ورویٰ أبو علي في الحلبيات ٢٤٨ « أَنّه » وعنده أن قوله « لها أبوان » تفسير للودّ . والبيت للفرزدق ، وروايته في ديوانه ٨٧٢ ، والنقائض ٣٦٣ ، ٣٦٥ : . . . أَنَّهُ له من . . .

٢٨ ـ ص٦٦٤ ع١ س١٥ ـ ١٦ :

ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل

هذا تغيير لما في الأصل ، وهو « فيا عجبا لرحلها » . وقد روي البيت ـ وهو



لامرىء القيس ـ بالروايتين ، انظر ديوانه ص١١ ، ٣٦٨ .

٢٩ ـ ص٦٦٤ ع٢ س١٥ : « قد جاوز الثمانين فقال نعم هو حسبي » .

كذا وقع ، وهو تغيير لما في الأصل وتحريف ، وهو : قد ساند الثمانين فقال : نعم ، هو صبيٌّ . وقوله ساند أي قارب ، ولم أجده بهذا المعنىٰ ، والذي في التكملة واللسان والقاموس والتاج سَند ، يقال سند للخمسين أو في الخمسين أي قاربها . ورأىٰ صاحب التاج أن الصواب سند للخمسين . وقول أبي علي في الرماني « هو صبيّ » يغضّ فيه من علم الرماني ويضع من قدره .

٣٠ ـ ص٦٦٥ ع١ س١ : « بصف شوناز أربعين يوماً لا أترك . . . . » .

كذا وقع ، والذي في الأصل : بصفّ شونيز أربعين يوماً لا أتحرك .

٣١ ـ ص٦٦٥ ع١ س٥ ـ ٦ : « لم أودع كتابي في الحجة شيئاً من اطلاع أبي العباس . . . » .

كذا وقع ، والذي في الأصل : من انتزاع أبي العباس .

٣٢ ـ ص٦٦٥ ع١ س١٩ : « عندي عنه . . . ولا أوثر أن أروي عنه حرفاً » . وما جَعَل موضعه نقطاً قال عنه فيما علقه في الحاشية (١١٣) إنه كلمة مطموسة في المصورة .

كذا وقع وفيه تغيير ولا طمس في المصورة ، والذي في الأصل وهو غاية في الوضوح : عندي عنه قِمَطْرٌ سَماعاً ولا أَجْسر أن أروي عنه حرفاً .

٣٣ ـ ص ٦٦٥ ع١ س٢٠ ـ ٢١ : « وما هو عندهم بروايته إلا ثقة » .

كذا وقع ! والذي في الأصل : وما هو عندهم بحمد الله إلا ثقة .

٣٤ ـ ص٦٦٦ ع١ س١ ـ ٤ : « ﴿ يَضْحَكُونَ ۞ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ۞ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [سورة المطففين : ٣٤ ـ ٣٦] فمن جعل قوله ﴿ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ معمول المعنىٰ لـ (ينظرون) أي متأملون . . . » قال المحقق في الحاشية (١٢٠) : « في الأصل : متكئين علىٰ الأرائك ، وهو خطأ ، والكلام علىٰ الآيات [٣٤ ـ ٣٦] من سورة المطففين . . . » . وقال المؤلف في ص٦٦٦ س٦ ـ ٧

« لأن قوله (ينظرون) حال من الضمير في (يضحكون) » ، فقال المحقق في الحاشية (١٢١) : « في الأصل : متكئين ، وهو خطأ » .

قلتُ : التلاوة في سورة المطففين كذلك ، لكن كلام ابن جني رحمه الله في هذه المسألة مبنيّ علىٰ هذا الالتباس في صدر الآية ، ويجب أن يثبت صدر الآية كما جاء في الأصل (متكئين فيها علىٰ الأرائك) علىٰ أنه خطأ في التلاوة ، لأن الكلام مبني علىٰ هذا الخطأ فيها . ويثبت في الموضع الثاني (متكئين) كما وقع في الأصل . وقوله « فمن جعل . . . متأملون » الذي في الأصل وهو الصواب : فيمن جعل . . . يتأملون .

٣٥ ـ ص٦٦٦ ع١ س٧ ـ ٩ « وإنما كان هذا من الوقف المتداخل لأنّ قوله . . . فقد يجب علىٰ هذا ألا يكون . . . » .

كذا وقع ، والذي في الأصل : . . . المتداخل أنَّ قوله . . . علىٰ هذا أن يكون .

٣٦ ـ ص٦٦٦ ع٢ س٤ : طاوِ المصير كسيف الصيقل العزه .

كذا وقع ، والذي في الأصل : « الصيقل الفَرِدِ » . وهذا عجز بيت للنابغة الذبياني في ديوانه صنعة ابن السكيت ص٧ ، وصنعة الأعلم ص١٧ ، وصدره :

مِنْ وَحْشِ وَجْرَةَ مَوْشِيٍّ أَكَارِعُهُ

ورسم في الديوان « طاوي المَصِير » بالياء .

٣٧ ـ ص٦٦٧ ع١ س١٧ ـ ٢٢ : « أفلا ترىٰ التاء . . . وللعرب في مقاطع الأجزاء ومسافة ما يحذف من استيفاء الحرف ويقوى ذلك ويضعف بحسب عادة المنشد من إدراجه وتمثيله لا شيء ما إذا حدا لو ترنم . . . يكون أَمَنُ وأوضحُ » .

كذا وقع وصواب ما فيه كما في الأصل : أنَّ التاءَ . . . الأجزاء وقفات ما يحذف عن استيفاء . . . إدراجه أو تمثُّلِه لاسيَّما إذا ما حدا أو ترنّم . . . يكون أَبْيَنَ وأوضحَ .

٣٨ ـ ص٦٦٧ ع٢ س٣ ـ ٤ : « ما جاء من استعمال المعتل العين مصحّحاً كما

في (استحوذ عليهم الشيطان) » .

كذا وقع مغيَّراً محرفاً ، وصوابه كما في الأصل : ما جاء من استفعلَ المعتل العين مصحَّحها ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [سورة المجادلة : ١٩] .

٣٩ ـ ص٦٧٠ ع١ س٣٣ ـ ٣٤ : « ألا ترىٰ أن الواو والياء في النوىٰ والحيا إنما صحت لأنهما أجريتا مجرىٰ الواو والياء في جون وبيت » .

اجتراء المحقق علىٰ تغيير ما تقع عليه عينه من الكلام والحذف منه والزيادة فيه عظيم لا حدّ له . فالذي في الأصل وهو في غاية الوضوح والسلامة : ألا ترىٰ أن الواو والياء في النوىٰ والحيا لمَّا صَحَّا جَرَيا مجرىٰ الواو والياء في حَوْض وبَيْت » .

٤٠ ـ ص٦٧١ س٣٠ ـ ٣٢ : « ألا ترىٰ أنه يصير أجمع للمراد المقصود هنا [ولقوله] ﴿ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ﴾ [سورة الفتح : ٦] .

في الكلام سقط مستدرك بهامش الأصل ، وهو : . . . هنا ألا ترىٰ أنَّ بعده ﴿ وَيُعَذِّبَ . . . ﴾ .. ولا ضرورة لما زاده المحقق .

٤١ ـ ص٦٧٢ ع١ س١٥ ـ ١٩ : « ولا بدّ من تقدم (عاذر) أخرىٰ لاختلاف معنىٰ الصفتين في عاذر ولائم وقائم وحصيد إلا أنه أعاد الضمير علىٰ الإفراد فقال منها ، حملاً علىٰ المعنىٰ ألا ترىٰ أن النفس إذا تفرقت فريقين فإنما هي الفريقان . وإذا كان كذلك صح ما قلناه من رده لفظ . . . » .

وصواب ما فيه كما في الأصل : لا بدَّ من تقدير (منها) أخرىٰ . . . الصفتين يعني عاذر . . . أعاد الضمير بلفظ الإفراد فقال : منها عاذرٌ ، حملاً . . . فريقين فإنها هي . . .

٤٢ ـ ص٦٧٢ ع١ س٢١ ـ ٢٤ : « وقول الفرزدق :

نكن مثل من يا ذئب يصطحبانِ

فإن (من يصطحبان) في مثل اللذين يصطحبان ، فاعرفه » .

كذا وقع ، ولا أدري من أين أتىٰ المحقق بما كتبه . فالذي في الأصل ، وهو في غاية الوضوح :



« وقول الفرزدق :

نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

أي مثل رفيقين يصطحبان أو مثل اللذين يصطحبان ، وهو كثير فاعرفه » . وبعد هذا في الأصل : « تمَّ المجموع بحمد الله وعونه من كلام الإمام عثمان بن جني منقولاً من خطه ، وذلك بحلب المحروسة بالقرب من عمود الأسر بتاريخ شهر الله الأصم رجب سنة سبع وخمسين وستمائة علىٰ يد أضعف خلق الله وأحوجهم إلىٰ عفوه وغفرانه عفا الله عنه محمد بن عبد الرحيم حامداً لله تعالىٰ ومصلياً ومسلّماً » .

٤٣ ـ ص٦٧٢ ع٢ س٢٠ ـ ٢٣ : « وتحيزه ولا يخص جهة دون جهة كالقلب لا يهتدي لوجهة ولا يخضع لحالة مختصة ، وكذلك غلق الرهن لأنه لا يهتدي له ، ولا ينص علىٰ حال مختصة . . . . » .

وموضع النقط قال عنه المحقق في الحاشية (١٧٠) : « مقدار أربعة أسطر مطموسة في المصورة » .

وصوابه كما في الأصل : وتحيزه لا يخص . . . لوجهة ولا ينصع لحال مختصة . . . ولا ينص علىٰ حال محصلة .

وتمام الكلام في المصورة التي عندي وهو في غاية الوضوح : « علىٰ حال محصلة منه . فلصفاء العين ونصاعتها ما خصَّت بالشيء يعلق بالشيء مختصاً بجهة مميزة ، ولغلظ الغين وانغمامها ما خصت بما تصحبه الحبسة والحيرة ولا توضع اليد منه علىٰ ناحية مخلصة . فتفطن لهذا ونحوه وسرّ حكمة هذه اللغة الشريفة ، وتأتَّ له ، ولا تجف عليه . ألا ترىٰ أنهم قالوا لمن لا يتجه لأمره عياياء طباقاء ، فطباقاء مما نحن فيه ، وقال الله سبحانه : ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ [سورة النحل : ٧٦] . وكلام العرب أغمض وألطف ، وإنما نتلامح وحياً ونشاهد لطفاً » .

هذا آخر ما رأيت ذكره من أمثلة لوجوه التغيير والتحريف والسقط التي شاعت في تحقيق الدكتور عبد الفتاح للمسائل المنسيّة .

والمرجوُّ ألاّ يخالف من يحقّق النصوص عما اجتمع عليه أهل التحقيق من



وجوب المحافظة علىٰ النصّ وصحة أدائه . فإن انتهىٰ إلينا من كتاب نسخةٌ يتيمة أو نسخٌ غير عالية وأدّانا الاجتهاد في مواضع منه إلىٰ أنّ ما فيه خطأ علىٰ صاحب النص أثبتنا الصواب في المتن ، وذكرنا في التعليق ما كان في المخطوطة أو المخطوطات . فقد يكون ما أثبتناه في المتن صواباً يسلَّم بصحته ، وقد يكون خطأً ، ويرىٰ غيرنا أن الصواب ما تركناه وذكرناه في الهامش ، أو يرىٰ أن الصواب شيء آخر .

وفوق كل ذي علم عليمٌ ، والخير أردت ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

إصلاح ما وقع في بقيَّة الخاطريات

رأيت من تمام الفائدة أن أذكر ههنا أشياء فرطت مني في « بقيّة الخاطريات » . منها ما كنت قد أصلحته خلال قراءتي فيها ومعارضتها بأصلها ، ومنها ما أصلحته خلال معارضتها بعمل الدكتور عبد الفتاح في « مسائل منسية » ، فما أفدته من قراءته للأصل جعلت عقبه الحرف [ف] . وذكرتُ بعض الفوائد في التعليق على مواضع من البقية .

١ ـ بقية الخاطريات ص١٥ س٣ « ما تأكل لها » صوابه : ما تأكل تجدُ لها .

٢ ـ ص١٦ س٩ « إبريقاً من الماء » صوابه : نُزَفاً من الماء [ف] . ويعلق عليه كما يأتي : في الأصل : ابرما ، والصواب ما أثبت .

٣ ـ ص١٨ س٦ « عثيِّل وتارة عثيِّل » صوابه : عُثَيِّل وتارة عُثَيْلٌ [ف] .

٤ ـ ص١٩ س٧ « تخلص حروف » صوابه كتخلّص [ف] ويحذف التعليق عليه .

٥ ـ ص٢١ س٣ من الأسفل « وما مثله » صوابه : وما [كان] مثلَه ، بزيادة كان . ويعلق عليه : زيادة يقتضيها السياق .

٦ ـ ص٢٢ س١ « الجنان » صوابه الجنابيّ .

٧ ـ ص٢٢ س٨ « قال أبو الوليد الحارثي » . يعلق عليه بما يأتي : البيت هو



الثاني عشر من كلمة الحارثي التي أوردها المرزوقي في أماليه ثلاثة وعشرين بيتاً ص٢٣٢ ـ ٢٣٤ .

٨ ـ ص٢٣ الحاشية ٥٣ يزاد فيها ما يأتي : ثم وقفت عليه بتمامه في الحجة لأبي علي ٢/ ٢٩١ و٤/ ٧٧ ، وتمامه :

فقتلاً بتقتيل وضرباً بضربكم جزاء العطاس لا ينام من اثأر

وأنشده الجاحظ في البيان والتبيين ٣/ ٣٢٠ عن الأصمعيّ لمهلهل ، وروايته فيه : وعقراً بعقركم ، وهو له في تهذيب اللغة ١١/ ١٤٥ ، ورواية صدره فيه

فقتلىٰ بقتلانا وجزّ بجزّنا

٩ ـ ص٢٤ س٢ ـ ٣ من الأسفل : « وإنما قال العاشقين علىٰ لفظ الغيبة فيهم حبيبته علىٰ أنه هو أيضاً مشطوط المزار . . . » .

يعلق عليه بما يأتي : كذا وقع ، وهو كلام مضطرب أخشىٰ أن يكون قد سقط منه ما يستقيم به وجه الكلام .

وأثبته [ف] : « ولما قال العاشقين فهم منه أنه هو أيضاً . . . » من غير أن ينبه علىٰ عبارة الأصل . وعلىٰ أن ما غيَّره صحيح المعنىٰ فهو غير قريب من صورة عبارة الأصل .

١٠ ـ ص٢٤ الحاشية (٥٩) يستبدل بها ما يأتي : نفسِه توكيد للهاء في « له » ، وهو علىٰ الأصل في هذا الباب ، ويجوز أن يقال : له هو نفسِه فيكون أبلغ في التوكيد ، انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٤ .

١١ ـ ص٢٥ س٥ « المعدول » صوابه العدول .

١٢ ـ ص٢٥ س٨ « ليس لما ذكرت بخلو » صوابه : ليس كما ذكرت لخلوّ [ف] .

١٣ ـ ص٢٥ س٩ « ما حده » صوابه : مأخذه .

١٤ ـ ص٢٥ س٦ من الأسفل « أيضاً كانت » صوابه : أيضاً لو كانت [ف] .

١٥ ـ ص٢٥ آخر سطر « أكان » صوابه : كان . ويعلق عليه : في الأصل أكان

والصواب حذف همزة الاستفهام ، ولم ينبه [ف] على ما كان في الأصل .

١٦ ـ ص٢٦ س١٥ « والضَّيْح » صوابه : والضِّيح [ف] ، وانظر الأمثال لأبي عبيد ١٨٨ .

١٧ ـ ص٢٨ س٢ « اجلواذاً » صوابه اجليواذاً .

١٨ ـ ص٣٣ س٧ : « يقنع المبتدأ . . . ولا يقنع الخبر » . كذا وقع ، ولعل وجهه : « يُنْفَع المبتدأ . . . ولا يُنْفَع الخبر » . ولعل قول أبي علي ص٣٢ س٤ من الأسفل : « لأن الخبر . . غير مفيد ولا ينفعه مجيء الصفة المفيدة . . » يؤيّد ذلك .

١٩ ـ ص٣٣ س٣ من الأسفل « كانت للحال لم » صوابه كانت لها لم .

٢٠ ـ ص٣٧ س٧ « بهذا اللفظ » صوابه : بذا اللفظ .

٢١ ـ ص٣٨ س٩ « وقالوا » صوابه : قالوا . وهذا اللفظ هو أول اللوح ٦١/ ٢ . وعلى أن الناسخ كتب التعقيبة في أسفل اللوح السابق ٦١/ ١ فالظاهر أن ههنا خرماً ، فلا صلة لما يأتي بعد « قالوا » بما قبله من المسألة ٣٩ ، فيجعل هذا الكلام مسألة مستقلة برقم ٤٠ ويذكر في التعليق عليها أن صدرها ذهب فيما أصابه الخرم من ألواح الأصل . وتغير أرقام المسائل بعدها .

٢٢ ـ ص٣٨ س١٤ « لا يهتدى لوجهه ولا يُنصع » صوابه : لا يهتدي لوجهةٍ ولا يَنْصَع [ف . وفيه ولا يخضع وهو تغيير] .

٢٣ ـ ص٣٩ س٤ « عامل » صوابه عاقل .

٢٤ ـ ص٤ س١ ـ ٣ : « كان يقال : أربع لا يشبعن من أربع : عين من نظر وأنثى من ذكر ، وسمع من خبر ، وأرض من مطر » .

القول بنحوه في التمثيل والمحاضرة ٤٧٢ وفيه « وأذن من خبر » ، كذا في تحفة العروس ٣٥٤ . وهو في محاضرات الأدباء ٢/ ١١٧ ، وبهجة المجالس ٢/ ١٣٥ ، وضعيف الجامع الصغير ١/ ٢٥٣ أفدت الإحالة على هذه المصادر الثلاثة من محقق تحفة العروس .

روي في الحديث : « أرض من مطر ، وأنثىٰ من ذكر ، وعين من نظر ، وعالم من علم » في شرح المقامات للشريشي ٥/ ١٣٥ ، وانظر المقاصد الحسنة ٩٨ برقم ٨٦ ، وكشف الخفاء ١/ ١٠٧ برقم ٣٠٩ ، والجامع الصغير برقم ٩٢٢ ورمز له بالضعف .

٢٥ ـ ص٤٥ س١ « فإنه كان فيه أحداً ولا أحد إليه أحداً » يعلق عليه : كذا وقع ، وصف بأحد في الإيجاب ، والذي في اللسان أن لفظ « أحد » لا يستعمل إلا في النفي .

٢٦ ـ ص٤٧ س٣ « محصيه » صوابه أحصيه .

٢٧ ـ ص٥٠ الحاشية (١٥١) يزاد فيها : وقد وقع علىٰ رواية المتن في أبيات منسوبة إلىٰ علي كرم الله وجهه (ديوانه ص٦٦) ، وصدره :

« قد قيل في أمثالهم » عن [ف] .

٢٨ ـ ص٥٢ س٢ « فذلك نفسه ما أردناه » صوابه : فذلك تفسير ما أردناه [ف] .

٢٩ ـ ص٥٨ س١ « حملتك » الذي في الأصل جملتك كذا وقع .

س٢ « إحضاراً » صوابه إخفاراً .

٣٠ ـ ص٥٩ س١٢ « عدَّىٰ كلَّ » صوابه : عُدِّي كلُّ .

س١٤ « يتعدىٰ » صوابه : يُعَدَّىٰ .

٣١ ـ ص٦١ س٣ ـ ٤ من الأسفل « لولا نراك تجيز » صوابه : أَوَ لا نراك لا تجيز [ف] ويغير التعليق عليه في الحاشية (٢٠٥) كما يأتي : في الأصل : لولا نراك ، وهو خطأ .

٣٢ ـ ص٦٤ س٨ ـ ٩ صواب ما فيهما : اجتمع من يقول هيْ وهو لغة ومن حرَّك فقال هيَ وهوَ لاسيما وصاحب اللغة قد يراعي لغة غيره [ف] .

ويغير التعليق (٢١٨) كما يأتي : في الأصل : واجمع من يقول هي وهو لغة من حرك يقال هي وهو لاسيما ، ولعل الصواب ما أثبت .



٣٣ ـ ص٦٩ س٧ من الأسفل « ومنعدماً » صوابه : ومتقدماً [ف] .

٣٤ ـ ص٧٠ س٤ « يشهد بصحة قول أبي الحسن في إجازته : زيد كيف . . . . » . علقت عليه بقولي في الحاشية (٢٣٩) كذا وقع ، تحذف هذه العبارة ويثبت موضعها التعليق الآتي :

قال ابن جني فيما علقه عن شيخه أبي علي من مسائل سأله عنها بمدينة السلام ، فيما نقله عنه أبو حيان في تذكرة النحاة ٣٨٧ ـ ٣٨٨ : « قال : حكىٰ أبو عثمان عن أبي الحسن : زيد كيف ، فتجريه مجرىٰ قولك : زيد قام ، البتة . قلت له : أفـ« كيف » ههنا الآن جملة ؟ قال : نعم . قلت : فالضمير إذن الذي في الظرف مرفوع بنفس الظرف علىٰ حد ارتفاعه بالفعل لأنه قابله بـ « قام » . فقال : هو كذلك . قال : وحسن ذلك عندي لأن « كيف » قد أجريت مجرىٰ الفعل في استقلالها بما فيها في كثير من المواضع . . . » إلىٰ آخر كلامه .

و« كيف » عند سيبويه ظرف بمعنىٰ علىٰ أي حال ، انظر الكتاب ١/ ٢٧٨ و٢/ ٣٥ ، ٤٤ ، ٣١٢ ، وهي كذلك عند المبرد في المقتضب ٣/ ١٧٨ و٤/ ٣٣٣ ، وانظر همع الهوامع ٣/ ٢١٥ .

٣٤ ـ ص٧٢ س٦ « من رد لفظ » صوابه : من ردِّه لفظَ .

* * *

وبعدُ ، فإنَّ ما انتهىٰ إلينا في مخطوطة الخاطريات ـ وهو المطبوعة وبقيتها ـ قد أصابه خرم في غير موضع منه ، انظر الخاطريات ٣٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٨١ ، ١٣٠ ، وبقية الخاطريات ص٣٨ (انظر ما قلناه قبل قليل برقم ٢١) . وقد يكون قطعة من الكتاب ، انظر مقدمة محقق الخاطريات ص١١ ، ١٣ .

ووقفت علىٰ نصوص منقولة عن الخاطريات ليست في المطبوعة ولا في بقيتها :

١ ـ ففي الأشباه والنظائر ١/ ١٠٧ قول لابن جني ذكره في الخاطريات ، وليس في المطبوعة ولا في بقيتها . قال ابن جني : وجه شبه الفعل وفاعله بالحرف أنهما جزما الفعل عند أبي الحسن في نحو قولنا : إن تقم أقم ، وأيضاً فإن الفعل بفاعله قد

ألغيا كما يلغىٰ الحرف ، وذلك نحو زيدٌ ظننت قائم .

٢ ـ وقول الحطيئة :

ندمت علىٰ لسان كان مني فليت بأنه في جوف عِكْمِ

قال فيه القيسيُّ في إيضاح شواهد الإيضاح ٧٥١ : « ويروىٰ أيضاً : فليت بيانه ، حكاه يعقوب ، وذكره أبو الفتح في الخاطريات » اهـ وليس في المطبوعة ولا في بقيتها . والبيت في ديوان الحطيئة ص٣٤٧ وروايته فيه : فليت بيانه .

٣ ـ وقول ذي الرمة :

إذا الصيف أجلىٰ عن تَشاءٍ من النوىٰ أملنا اجتماع الحي في صيف قابلِ

قال فيه البغدادي في حاشيته علىٰ شرح بانت سعاد ٢/ ٢٦٠ : « وأورده أبو حنيفة الدينوري في كتابه في الأنواء وابن جني في الخاطريات » اهـ . وقال أبو اليمن الكندي في حاشية له في أصل أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧١ (بتحقيق الأخ الدكتور المحقق محمود الطناحي رحمه الله رحمة واسعة) عقب إنشاده بيت ذي الرمة المذكور : « ذكر هذا البيت أبو حنيفة الدينوري في كتابه في الأنواء . . . . وذكره ابن جني في كتابه الخاطريات ، وهو في ديوان ذي الرمة مشهور . . . » اهـ . انظر ديوان ذي الرمة ١٣٣٨ . وليس في مطبوعة الخاطريات ولا في بقيتها .

٤ ـ وقول الفرزدق :

لا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزَّرا

نقل عز الدين المراغي في كتابه المنخل في إعراب أبيات المفصل ص٢٣٢ [من رسالة جامعية في الجامعة اللبنانية ، لرمضان أيوب] في شرح هذا البيت عن شيخه نظام الدين أنه قال : « قال ابن جني في خاطرياته إنه يقدر : لا وجود مثل مروان » . وليس في مطبوعة الخاطريات ولا في بقيتها .

ثم وجدت في دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية ٢/ ١٧٤ برقم ٩٥٥١ ما يأتي « المسائل الخاطريات لأبي الفتح عثمان بن جني ، الجزء الثاني ، تحقيق ودراسة/ تحقيق سعيد محمد القرني ـ ماجستير ـ جامعة أم القرىٰ . . . ـ

١٤١٧هـ » . ما هذا الجزء الثاني من المسائل الخاطريات[١] ؟ والذي انتهىٰ إلينا منها فيما أعلم قطعة واحدة ؛ أيكون المراد به ما خرَّجه ابن جني من شعر تأبط شرّاً الذي حققه الأستاذ الفاضل علي ذو الفقار شاكر وجعله في كتابه « ديوان تأبط شرّاً وأخباره » وهو مطبوع بدار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م ؟ هذا مبلغ علمي به .

تمَّ ما أردته من الكلام في الخاطريات ، والحمد لله رب العالمين .

❑ ❑ ❑

(١) [ثم وقفتُ على مخطوطة هذا الجزء الثاني في آذار عام ٢٠٠٢ ، حين أهداني مصورته الأخ الصديق الأستاذ وائل الرومي في الكويت المحروسة، ثم قيَّدت في حاشية نسختي من هذا البحث ما نصُّه: وفي التعليقة لابن النحاس ٤٧٠ ، ٨٦٢ نقل عن الجزء الثالث من الخاطريات، يحرر] .

- ٢٣ -
تهذيب الآثار
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)
-الجزء المفقود- (كذا)

دراسة وتحقيق علي رضا بن عبد الله بن علي رضا
تعريفٌ بالكتاب ، ونظرةٌ في عمل ناشر هذا الجزء منه[١]

كتابُ « تهذيب الآثار، وتفصيل الثّابت عن رسول الله ـ صلى الله عليه ـ من الأخبار » = أثرٌ جليلٌ من آثار إمام المفسرين أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) الذي كان كما نعته أحد أصحابه : [ابنُ شَجرةَ] أبو بكر أحمدُ بن كامل البغدادي الجَرِيريُّ (ت ٣٥٠هـ) بقوله فيه : « لم أرَ بعد أبي جعفر أَجْمَعَ للعلم وكتب العلماء ، ومعرفة اختلاف الفقهاء ، وتمكُّنه من العلوم = منه . . . »[٢] اهـ .

وأبان عن منهجه في كتابه هذا أبو محمد عبد الله بن أحمد الفَرْغانيُّ « صاحب الطبري » بقوله[٣] : « وابتدأ بتصنيف كتاب تهذيب الآثار ، وهو من عجائب كتبه . ابتدأ بما رواه أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ مما صحَّ عنه ، وتكلَّم على كلِّ حديث منه بعِلَلِهِ وطُرُقِهِ ، وما فيه من الفِقْهِ والسُّنن ، واختلافِ العلماء ، وحُجَجِهم[٤] ، وما فيه من المعاني والغريب . فتَمَّ منه مسند العشرة ، وأهل

---

(١) نشر في مجلة الدراسات اللغوية بالرياض ، المجلد ٨ ، العدد١ ، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م .

(٢) معجم الأدباء ٦/ ٢٤٥٩ (ترجمة الطبري برقم ١٠١٠) وترجمة ابن شجرة في سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٤٤ .

(٣) طبقات الشافعية لابن كثير ١/ ٢١٨ ، وانظر سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٧٣ .

(٤) ثُمَّ يُتْبِع ذلك « بصواب القول عنده ، أي بمذهبه هو في المسألة ، وحُجَّتِهِ في صواب ما يذهب إليه ، على الأصول التي قرَّرها في كتابه « كتاب الرسالة » ، كما أشار إلى ذلك في ص٣٣ ، ٣٤ [من مسند عليّ] » اهـ نقلاً عن الشيخ محمود شاكر في مقدمة تحقيقه لمسند علي ص١٠ـ١١ مستدركاً على ما قاله الفرغاني في صفة كتاب تهذيب الآثار .



البيت ، والموالي ـ رضي الله عنهم ـ ومن مسند ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ قطعةٌ كبيرةٌ ، فمات قبل تمامه » اهـ .

وساق تاج الدين السُّبْكيُّ (ت٧٧١هـ) في « طبقات الشافعية »(١) له ما قاله الفرغانيُّ غير مُسْنَدٍ إلى قائل ، كأنه من كلامه هو نفسه(٢) . فنبَّه محققا كتابه على ذلك .

وترتيب مسانيد العشرة المبشَّرين بالجنة عند أبي جعفر بدلالة ما انتهى إلينا منها :

١ ـ مسند أبي بكر الصديق « لم ينته إلينا فيما نعلم » .

٢ ـ مسند عمر « حققه الشيخ محمود شاكر » ، .

٣ ـ مسند عثمان « لم ينته إلينا فيما نعلم » .

٤ ـ مسند عليّ « حققه الشيخ محمود شاكر » .

٥ ـ مسند عبد الرحمن بن عوف « ذكر في خاتمة مسند علي ، وانتهى إلينا قسم منه في الجزء المحفوظ في مكتبة فيض الله »(٣) .

٦ ـ مسند طلحة بن عبيد الله « اشتمل عليه الجزء المحفوظ في مكتبة فيض الله » .

٧ ـ مسند الزبير بن العوام « اشتمل عليه الجزء المحفوظ في مكتبة فيض الله » .

٨ ـ مسند سعد بن أبي وقاص « ذكر في خاتمة هذا الجزء المحفوظ في مكتبة فيض الله » .

---

(١) طبقات الشافعية ، لتاج الدين السبكي ٣/ ٢١١ .

(٢) ولهذا ما نسب هذا الكلام إلى السبكي نفسه الشيخُ محمود شاكر في مقدمة تحقيقه مسند عليّ من تهذيب الآثار (ص٨ ، ١٠) لأنه كتب مقدمته في ١٩٨٢/٢/٢٥ قبل انتشار هذه الطبعة المحققة الثانية التي أحال فيها المحققان على سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٧٣ ، فقد صدرت هذه الطبعة المحققة سنة ١٩٩٢ ، بل قبل انتشار هذا الجزء من سير أعلام النبلاء نفسه الذي صدرت أجزاؤه منجَّمة في الأعوام ١٩٨١ـ١٩٨٥ ، وهذا الجزء طبع سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .

(٣) وهو الذي حققه الأستاذ علي رضا ، والذي نقدِّم لقراءتنا فيه .

٩ ـ مسند أبي عبيدة بن الجراح .

١٠ ـ مسند سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل .

« أبو عبيدة وسعيد أحدهما التاسع والآخر العاشر في العشرة ، وليس بين يدي ما يعين على ترتيبهما عند أبي جعفر » .

وأمَّا ما انتهى إلينا مما عمله أبو جعفر من « مسند ابن عباس »[1] فقد حققه الشيخ محمود شاكر ، وأما « مسند أهل البيت » و« مسند الموالي » ، فلم ينتهيا إلينا فيما نعلم .

وكان من صُنْع الله على أبي جعفر أن قيَّض لكتابه من علماء زماننا في المائة الرابعة عشرة والربع الأول من المائة الخامسة عشرة للهجرة = صدراً من جِلَّتهم ، وبحراً من أوعية العلم الزاخرة ، ومحقِّقاً راويةً غزيرَ العلم واسعَ الاطلاع على تراث أمته بصيراً خبيراً نقَّادة نظَّارة نِقَاباً = وهو الأستاذ الشيخ أبو فِهْر محمود محمد شاكر ـ برَّد الله مضجعه ، ونوَّر ضريحه ، ولقاه نضرة وسروراً = فحقّق ما وقف عليه منه : مسانيد عمر ، وعلي ، وابن عباس تحقيقاً متقناً هو الغاية[2] . واصطنع من وسائل إخراج النص مُخْرجاً معجباً ما اصطنعه في غيره من أعماله : تنظيم معانيه في فقر مرقَّمة ، واستعمال علامات الترقيم التي تعين القارىء على فهم كلام أبي جعفر ، ولاسيما ما أطال فيه عباراته وجُمَلَه ، وباعد فيه بين الشرط وجوابه ، وبين الخبر والمبتدأ ، وتعليقَه على الأخبار والرجال والأشعار إلخ ، ثم صنع فهارس مبتكرة مفيدة أيَّما فائدة ، ولاسيما فهرسي الأسانيد ورواتها ، واللغة والفوائد .

ومن نظر في عمل الشيخ أبي فهر ـ رحمه الله ـ في علوم العربية وعلوم القرآن = علم أنه من الأعلام الأئمة اللاحقين الذين أدركوا السابقين بما تهيَّأَ له من تذوُّق للشعر ، وحفظ كثير منه ، ومعرفة بمذاهب العرب في كلامها ، وبصيرة نافذة ناقدة

---

(١) مات أبو جعفر رحمه الله قبل أن يتم مسند ابن عباس ، انظر ما سلف أوّلَ البحث .

(٢) علمتُ أن الدكتور ناصر بن سعد الرشيد والأستاذ عبد القيوم عبد رب النبي حقَّقا المسانيد الثلاثة ، ولم أقف على تحقيقهما .



= وبما أوتِيَه من بَسْطة في العلم باللغة وأساليب العرب في كلامها ، وسعة اطلاعه على تراثنا العربي الإسلامي في شتى مناحي العلم = وبما تميَّز به من أُسلوب في التحقيق وصياغة التعليق ، وإخلاصه لخدمة هذا التراث ، وذياده عن العربية الشريفة .

جزء آخر من أجزاء « تهذيب الآثار » سلم من عوادي الدهر

ثمَّ إذا بجزء آخر من « تهذيب الآثار » مصون محفوظ في خزائن مكتبة فيض الله ، فيه مسانيد عبد الرحمن بن عوف ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام من العشرة ، لكنَّ خرماً أصاب أول المخطوطة ذهب بأوراق من مسند عبد الرحمن بن عوف .

أُتيح لأستاذ محبّ للعربية وللتراث الذي كانت لغتَه ، ولاسيما الحديث وعلومه ـ وهو الأستاذ علي رضا بن عبد الله علي رضا = أن يقف على هذا الجزء ، فحقَّقه ، وطبعه بدار المأمون للتراث بدمشق وصدر عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م قبل وفاة الشيخ أبي فهر « صاحب الطبري » في تفسيره وفي تهذيب الآثار بنحو عامين ؛ فقد اختاره الله لجواره في ٣ ربيع الآخر ١٤١٨هـ = ٧ آب (أغسطس) ١٩٩٧م ، فلم يُتَح له أن يقف عليه أو النظر فيه ، أظنُّ .

ولم يبلغني خبر هذا الجزء[1] إلا إبّان معرض الكتاب في الكويت حرسها الله ، فاقتنيت نسخة منه يوم الأربعاء ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٤م .

فرحتُ بالكتاب فرحاً عظيماً ، وحمدت الله أن سلم هذا الجزء من أجزاء هذا الكتاب النفيس الذي لا مثيل له في بابه ، ووفّق الأستاذ رضا إلى نشره ، وشكرت له ذلك ، ودعوت له أن يجزيه بعمله خير جزائه .

ولستُ أكتمك أنني أشفقت على الأستاذ الفاضل الذي أقدم على قطعة من أثر

(١) أخبرني خبره الأخوان الصديقان : الأستاذ محمد خالد الزمامي ، والأستاذ وائل بن عبد الله الرومي الكويتيان العاشقان لتراث الأمة ، وفقهما الله وكثَّر أمثالهما .



جليل من آثار ابن جرير كان أبو فهر قد حقَّق أجزاء منه ، وهما ما هما . فقد كان عمل الأستاذ رضا بين مشقَّتين : مشقةِ قراءة نصٍّ لأبي جعفر صَعْبٍ ، ومشقَّةِ مقاربة صنعة الشيخ أبي فهر في قراءته والتعليق عليه وصناعة فهارسه .

وقلتُ : عسى أن يكون المُقْدِمُ على كتاب أبي جعفر الأستاذُ رضا من أهل العلوم التي اشتمل عليها الكتاب ، وأن يكون قد استخرج من عمل أبي فهر فيه ما يُعينه على محاولة شيء مما صنعه الشيخ فيه ، وعسى أن لا يُظْلَم بقياس عمله إلى عمل الشيخ الذي لا يستطيع مطاولته إلا أقرانه من البُزْلِ القَناعيسِ الأعلامِ الأئمة .

حدثتْ نفسي بهذا حين صار الكتاب بين يديّ ، وتجاوزتُ إذ ذاك عما كتب في غلاف المطبوع « الجزء المفقود » ودلالتِه ، وأخذتُ أقرأ مقدمته ، ثم قرأتُها غيرَ مَرَّةٍ ، ثم قرأتُ مواضعَ منها غيرَ مَرَّةٍ . ولا يقضى العجبُ مما جرى به قلم صاحبها : أيُّ شيء هذا ؟ ولمَ قاله ؟ وكيف قاله ؟

رأيتُ فيها فيما رأيتُ رجلاً حاول أن يبني شيئاً تراءى له ، وزيَّنتْه له نفسُه بالغضِّ من الشيخ أبي فهر ، والتنقُّص له ، والغمز واللمْز ، وتلميح قليل وتصريح كثير .

ولستُ أريد ههنا أن أبسط الكلام في طامَّات هذه « المقدمة » الكاشفة عما في صدر صاحبها وعن معدنه ، فإنَّ ذلك على كراهته يخرج بي عما قصدت إليه من نقد النص ، ولا يقوم بذلك إلا بحثٌ يُفْرَدُ له ، وعسى أن يتصدَّى له من يتحرك لبعض معانيه وآثارِه في نفسه .

قال أبو فهر في مقدمة تحقيقه مسند علي ص١٤ ـ ١٥ مبيِّناً منهجَه في التعليق على الحديث : « . . . **ولكني تركتُ التَّعَرُّضَ لتصحيح حديثٍ أو تضعيفه** ، واكتفيتُ بما قيل في رجال الإسناد في كتب الجرح والتعديل = **تَوَقِّياً مني لما أفْرَط فيه بعضُ المُحْدثين في زماننا حين تعرضوا لتصحيح الأحاديث وتضعيفها** .

ورأيتُ لنفسي أنَّ في تخريج الأحاديث من دواوين السنَّة الصِّحاح ومن الكتب التي ذكرتها آنفاً [ص١٤] ، مع ما أذكره في تفسير الإسناد = ما يغني عن زيادة أزيدها من عندي ، **لعلمي بقلة بضاعتنا ، في زماننا ، من معرفة وجوه القول الدقيق الشامل** الذي يتيح لأحدنا الفصل القاطعَ في التصحيح والتضعيف ومعرفة علل الأحاديث .

وفي كتاب أبي جعفر هذا « تهذيب الآثار » شاهدٌ يلوح على سنَّة علماء الأمة من السلف في هذا الأمر ، جزاهم الله أحسنَ الجزاء ، بذَبِّهم عن سنّة رسول الله ﷺ = **فقد نهاني ما فيه من العلم عن أن أجترىء على التشبُّه بالفحول من علماء الأمة ، بعلم مُسْتَرْضع بثَدْيٍ من العجز** وثَدْيٍ من التَّقصير ، وأستغفر الله وأتوب إليه » اهـ .

رجلٌ اكتفى بنقل كلام الأئمة في الحديث ورجاله ، وتورّع عن القول فيه ، لأنَّ هذا العلمَ أكثرُ الذين ينسبون أنفسهم إليه في عصرنا لم يُؤْتَوا القدرةَ عليه : قدرةَ عقل ، وقدرةَ حفظ ، وقدرةَ استحضار وانتزاع ، وقدرةَ إحاطة ، وقدرةَ نَقْد ونَظَر = ولم يجدُّوا ويجتهدوا اجتهادَ من سلف من أئمَّة هذه الأمة ؛ فقلَّ في زماننا مَن تلقَّى هذا العلم روايةً ودراية ، وقلَّ من يتقن جميع أبوابه أو أكثرها . والحُكْمُ على الأحاديث لا يُقْدِمُ عليه من أئمة الحديث إلا العالمُ الذي أفنى عمره في خدمة الحديث ومعرفة رجاله وأحوالهم ، ومقاييسِ المحدِّثين في كتبهم ، وكانت له هذه الرتبةُ في هذا العلم ، وكانت له القوةُ على ذلك . هذا ممّا لاح لي من معاني قول أبي فهر « بعلم مسترضع بثدي من العجز وثدي من التقصير » .

ولم يفهم الأستاذ رضا معاني هذا الكلام العالي ولا إشاراته ، فقال في مقدمة التحقيق (ص٥ ـ ٦) : « ولستُ أرى في عمله [يعني الشيخ أبا فهر] ما ينتقد عليه سوى إغفاله إعطاء الحكم على أسانيد الأحاديث والآثار . . . **ثم إنِّي لا أطلب منه** حكمًا على الحديث أو الأثر فذلك مما قد لا يستطيعه كثير ممن يتسرع في هذا الزمان بتحقيق كتب الحديث والأثر . . . وعلى كل حال فالذي أراه **أن الأستاذ الأديب** [يعني أبا فهر] ما دام يقرُّ بقلة بضاعته في هذا العلم إذ قال في مقدمة « مسند علي بن أبي طالب » ص١٥ : « فقد نهاني ما فيه من العلم . . . [إلى آخر كلام الشيخ أبي فهر] **ما دام أنه يقرّ بذلك فلم يكن من المستحسن أن يتصدى لتحقيق هذا الكتاب** » اهـ كلامه .

أفرأيتَ أعْجَبَ من هذا الكلام وأَغْرَبَ ؟ ولستَ تدري كيف قاله على الوجه الذي قاله ، باللفظ الذي قاله ، بَلْهَ ما فيه من ضعف وغلط . وقائلُ هذا الكلام يرى نفسه بمنزلة فوق منازل أئمة الحديث ، فهو رجلٌ وَهُمْ رجالٌ! وقوله : « ولست



أرى . . . ثم إِني لا أطلب منه . . . فذلك مما قد لا يستطيعه كثير . . . فالذي أراه . . . » = لو كان قائلُه ابنَ حجر لما قُبِلَ منه ، فكيف به إذا كان صادراً من رجل من أهل زماننا (المائة الخامسة عشرة للهجرة) مثل الأستاذ رضا ؟!

وقول الأستاذ رضا : « فلم يكن من المستحسن أن يتصدى [يعني أبا فهر] لتحقيق هذا الكتاب = قولٌ جرى على لسان الأستاذ مُطَابِقٌ كُلَّ المطابقة لحالِه هُوَ ولعملِه هُوَ .

وقد عبَّر الأستاذ رضا عما حصَّله في هذا العلم بقوله (ص٤) : « قد ألممت بقدر طيب عن الصناعة الحديثية عنده [عند الطبري] » اهـ . ويحتمل كلامه هذا وجوهاً من القول ، وأحسنُ ما يحمل عليه أنَّ الأستاذَ لم يُحسن العبارةَ عما في نفسه ، فالألفاظ التي « أَلَمَّ » بها كتبها .

وأَلَمَّ بالأمر ، فهو مُلِمٌّ : إذا لم يُقِمْ عليه ، ولم يُوَاظِبْ عليه ، ولم يتعمَّقْ فيه ، فإذا كان الأستاذ رضا « ملمّاً » بقَدْر من الصناعة الحديثية عنده أي غير متعمق فيها ولا ممتلك أدوات هذا العلم ، ولا يحسنه = فهو ـ أظن ـ يعلم أنَّه لا ينبغي لمن كان هذا شأنه في العلم أن يتصدَّى لكتاب أبي جعفر وللحكم على الأحاديث .

= وإن كان مريداً بذلك أنه عارفٌ بقَدْر طيِّب ، وأراد بالقدر الطيب قدراً يُدْخِلُه في حفاظ الحديث المقيمين عليه والمواظبين على طَلَبه ، أو في الأساتذة الجهابذة أهل الحديث = ويُتيحُ له الحكم على الأحاديث ورجالها والقولَ الفصلَ في مراتبها وأحوال رجالها = فأخطأ العبارة عن هذا المعنى = كان أولَ ما يجب أن يصرف إليه جهده ، ويتصدّى له = الكشف والبيانُ عن منهج أبي جعفر في تصحيح الحديث ، وعِلَله ، وأحوال رجاله = وأنْ يشرح قول أبي جعفر عقب كلِّ حديث « وهذا خَبَرٌ عندنا صحيحٌ سَنَدُه ، وقد يَجِبَ أنْ يكونَ على مذهب الآخرين غيرَ صحيحٍ لعللٍ . . . » اهـ = وأن يستخرج مقاييسَ أبي جعفر في تصحيح ما صحَّ عنده سندُهُ مع حكايته أنه غير صحيح عند غيره لعللٍ ذَكَرها .

وإذا كان ذلك مرادَه ، ولم يخطىء العبارةَ عن هذا المعنى ، وكان قولُه « بقدر طيب » « تواضعاً » منه = فما بالُه تركَ التواضع في قوله في عمل أبي فهر : « ولستُ

أرى في عمله ما ينتقد عليه سوى إغفاله إعطاء الحكم [كذا] على أسانيد الأحاديث والآثار . . . ثم إني لا أطلب منه حكماً على الحديث والأثر . . . » إلخ كلامه ؟ فإنْ لم يكن هذا بَأْواً وتشبُّعاً فأيَّ شيء يكون ؟ سبحان الله ، وإن العِزَّة لله جميعاً . تمثَّل لي وأنا أقرأ كلامه شيء عظيم مثل متصرِّفٍ بأمور الناس ، يأمر وينهى ، وينظر في أعمال الناس ، ويصدر أحكامه عليهم ، ويقبل عمل بعض ، ويردّ عمل بعض ، ويطلب منهم كذا وكذا .

وكان الشيخ أبو فهر قد نوى أن يكتب فصلاً في بيان منهج أبي جعفر في ذلك ، بَيْدَ أنه رأى « أنّ هذا الفصل لا يليق بالمقدمة ، لأنه ربَّما أخرجها من أن تكون مقدمة إلى أن تكون رسالةً . . . » مع إقراره « بأنَّه كان فصلاً لا بدَّ منه في زماننا لما أشرتُ إليه آنفاً من إفراط المُحْدَثين منا في الإقدام على التَّصحيح والتَّضعيف . . . »[1] اهـ . ولَيْتَهُ كَتَبَ هذا الفصل أو هذه الرسالة وإنْ كان له العُذْرُ في تَرْكِهِ .

والأستاذ المحقق رضا لم يكتفِ بالإعراض عن هذا كلِّه ، بل دخل فيمن أفرط من المُحْدَثِين من المشتغلين بهذا العلم في الإقدام على التصحيح والتضعيف الذي نبَّه عليه الشيخ أبو فهر .

ولمَّا لم يتصدَّ المحقق لمعرفة منهج أبي جعفر = سارع في غير موضع من حواشيه إلى الاعتراض عليه :

١ ـ فأبو جعفر قال (في الخبر ١٣٢) : « وهذا خبر عندنا صحيح سنده » اهـ ، فقال المحقق (ص١٠٤ ح١) : **والعجب من المؤلف** كيف يحكم على هذا الإسناد الذي فيه مجهولُ عينٍ بالصحة ؟! » .

٢ ـ وأبو جعفر حكى (في الخبر ٣٠٧) أن راويه محمد بن عاصم المعافري « غير معروف في أهل النقل » اهـ فقال المحقق (ص١٩٧ ح٢) : « قلت : وهذا **عَجَبٌ** ! فقد وثقه ابن يونس . . . » .

٣ ـ وأبو جعفر ذكر خبراً حدثه به شيخه أبو شرحبيل الحمصي (الخبر ٦٨٥) ،

---

(١) مقدمة تحقيق مسند علي ص١٩ .



فقال المحقق (ص٣٧٦ ح١) : قلتُ : **الوهم والخطأ عندي من الشيخ الطبري ـ المؤلف ـ** وهو أبو شرحبيل الحمصي فإنه في عداد المجاهيل ولم أقف له على ترجمة! . . . » .

٤ ـ وأبو جعفر ذكر الخبر (٩٨١) الذي حدثه به محمد بن يزيد الطرسوسي بالإسناد الذي ذكره عن ابن عمر ، فقال المحقق (ص٥١٣ ـ ٥١٤ ح٢) : **أما إسناد المؤلف فإنه مكذوب موضوع** فإن محمد بن يزيد الطرسوسي لا شك بأنه أبو بكر المستملي[١] ، وهو يضع الحديث ويسرقه!

وانظر أمثلة لذلك ص٣٧ ، ١٠٤ ، ١٦٢ ، ١٩٧ ، ٢٠٩ ، ٣٦١ ، ٣٧٦ ، ٤٢٣ ، ٤٣٨ ، ٥١٤ .

ولا أكتمكَ أنّ المحقق أفزعني وأخافني . كيف يقول ذلك وغيرَه جازماً حاسماً باتّاً قاطعاً ؟ يُرْسِلُ ما يرسله من أحكام من غير احتياطٍ في العبارة ولا تقييدٍ بما حصَّله ولا بما وقف عليه في مصادر عوَّل عليها فيه ، وكأنه قد حاز علوم الحديث ، ووقف على جميع مقالات الناس في جميع المصادر العظيمة البليغة الكثرة في هذه العلوم مطبوعةً ومخطوطةً .

ثم زادني خوفاً وفزعاً شهوتُه إلى الصِّيَال ووَلُوعهُ بتعقُّب الناس . وفي الأستاذ المحقق « عُجَابٌ » [داء التعجُّب ، اشتققتهُ على مثال العُقَام] فما أكثر ما تجد في حواشيه ألفاظاً من هذا الأصل (ع ج ب) ، مثل : والعجب من فلان ، وهذا عجب ، والعجب كل العجب ، فواعجبا إلخ . ولا تكاد تحصى كثرة علامة التعجب « ! » التي نثرها في متن الكتاب وحواشيه ، فأينما تنظر تَلْقَها .

وترى أمثلةً لعجبه من غيره ، وتوهينه له ، أو تغليطه في مواضع كثيرة من حواشيه . ومنهم الحافظ **ابنُ حجر** ص٥٩ ، ١٠٦ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ٤٠٣ ، ٤١٤ ،

---

(١) كذا قال ، ولا أدري ما قول المحقق هذا ، وقد ذكره أبو جعفر في الخبر ٨١٢ ص٤٥٨ بكنيته واسمه : « حدثكموه أبو بكر المستمليُّ [كذا ، كذا] ، محمد بن يزيد الطرسوسي » . فما قول المحقق « فإن محمد بن . . . لا شك بأنه أبو بكر . . » ؟ وأما المُسْتَمْلِيْ فهذا صوابه ، وتشديد المحقق ياءه خطأ غريب منكر سيأتي التنبيه عليه .



٤٢٥ ، ٤٧١ ، ٥٥٢ = **والحاكمُ** ، **والذهبيُّ** ص٣٩ ، ٣٠٠ ، ٣٦٠ ، ٥٥٣ = **والهيثميُّ** ص١٦٧ ، ٣٤١ ، ٣٦٧ ، ٤٤٢ ، ٥٦٩ = **والترمذيُّ** ص١٤١ = **والألباني** ص٢١ ، ٣٣ ، ٧٢ ، ٩٢ ، ١٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٦١ ، ٣٧٣ ، ٤١٠ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ ، ٥٠٠ ، ٥٤٥ ، ٥٦٤ = وشعيب الأرناؤوط ص٥٢ ، ٣٠٠ ، ٣٦٤ ، ٤٠٠ ، ٤٣٣ ، ٤٤١ ، ٥١٤ = وأحمد شاكر ص٥٩ ، ٥١٤ ، ٥٥٩ ، ٥٦٩ = والأعظميُّ ص٣٧٢ = وغيرُهم .

قال (ص٥٤٥ ح٢) : « ولهذا فلا أرى ما ذهب إليه المحدث **الألباني** . . . صحيحاً . . . وقلَّده في ذلك الأستاذ **عبد المجيد السلفي والجوابرة** أيضاً ! وبالغ الأستاذ شعيب الأرناؤوط قليلاً . . . » إلخ . وقال (ص٣٠٠ ح١) : « أما الأستاذ شعيب الأرناؤوط فكأنه لم يتنبَّه لعلة هذا الإسناد فصحَّحه !! ومن العجيب أيضاً تصحيح **الحاكم** للحديث . . . وموافقة **الذهبي** لذلك! . . . » .

فإذا تركتَ الرجلَ ومقدمته « العجيبةَ الغريبةَ » وما اجترحه فيها مما هو مسؤول عنه = وقرأتَ كتاب أبي جعفر = رأيتَ المحقق قد أبى إلا أن يضيف إلى ما اجترحه في مقدمته ما اشتمل عليه عملُه من وجوه الخَلَلِ والفَسَاد وقِلَّة البَصَر بالنُّصوص .

فالأستاذ المحقق أقدم على نصّ لأبي جعفر صعبٍ بلا تحصيل يُذْكَر في علوم العربية واللغة والأدب ، وبلا معرفةٍ ولا خبرةٍ بإخراج مثل هذه النصوص .

وإذا كان نسخُ النَّصِّ ، وتفقيره ، ووَصْلُ الكلام وفَصْلُه ، واستعمالُ علامات الترقيم فيه = صورةً عن قراءة المحقق وفهمه للنَّصِّ = فإنَّ إخراجَ العمل الذي بين أيدينا على الصورة التي خرج بها = دالٌّ دلالةً بيِّنَةً قاطعةً على قلة صلة المحقق بهذا العلم (تحقيق النصوص) إذا تجاوزتَ سند الحديث ومتنَه إلا قليلاً منه .

والظاهرُ من أمر المحقق رضا أنَّ له نوعَ معرفة بكتب الحديث ورجاله وعلومه ، لا يتجاوزها . ومثلُ هذا المعرفة وأَوْسَعُ منها لا يُقْدَمُ بها على كتاب أبي جعفر هذا .

فإذا تجاوزتَ ذلك إلى كلام أبي جعفر ، وما فيه من تفسير للألفاظ ، وإنشاد للشعر ، وبَسْطٍ للحجج التي ساقها = قَطَعْتَ في غير قليل من المواضع أنَّ المحقق لم يفهم ما نسخه من كلام أبي جعفر ، وأنَّه استعمل علامات الترقيم في غير مواضعها ،



وقَطَع الكلام وحقُّه أن يُوصَلَ ، وَوَصَلَهُ وحقُّه أن يُقْطَع ، وهو لا يدري .

وههنا احتمالان : أن يكون المحقق قليلَ الخبرة باستعمال علامات الترقيم ، وأنْ يكون قد استعملها استعمالاً صحيحاً عنده ، وهذا أعظم .

فالمحقق لم يُحْسِنْ تفقيرَ كلام الطبري واستعمالَ علامات الترقيم الدالة على معانيه . بل إنه جزَّأ من كلام أبي جعفر ما لا تَصِحُّ تجزئتُه من المعطوف والمعطوف عليه الذي جعله أول فقرة ، والكلام قبلها لما يتمَّ .

وطولُ نفس أبي جعفر ، وسعةُ علمه ، ورغبتُه في بَسْط المسائل وإِيرادِ الحجج = ربَّما أحوجه إلى أنْ يُبَاعِدَ بين أطراف الكلام ، والمحقق لا يدري .

وأغلبُ الظن أنَّ المحقق أثبت ما أثبت من كلام أبي جعفر ولم يفهم مرادَه فيه ؛ لأنَّ قراءة النصِّ على ما أثبتَه من غير تنبيه من المحقق على سياق كلام أبي جعفر ـ إنْ فهمه ـ تأكُلُ من وقت القارئ زماناً طويلاً .

والشيخُ أبو فهر ـ رحمه الله ـ قد أعان القارىء بحُسْنِ إخراج النَّص ، وتفقيره ، وجودة ترقيمه ، وتنبيهه على سياق كلام أبي جعفر في « تهذيب الآثار » صُنْعَه في تفسير الطبري ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني ، وغيرها .

وبعدُ ، فهذه أمثلةٌ قليلة مما وقفتُ فيه في الكتاب تدلُّ على ما وراءها من أمثلةٍ كثيرة كثيرة ممَّا أَلْمَعْتُ إليه فيما سلف من بيان صفة عمل المحقق .

١ ـ جعل الأستاذ المحقق في صفحة عنوان الكتاب ، في الغلاف الخارجي ، والصفحة الداخلية تحت اسم الكتاب ومؤلفه « ـ **الجزء المفقود** ـ » كذا ! !

فإذا بكَ لا يستقيم لك تفسيرُ ذلك منه : كيف وصف الأستاذ هذا الجزء بالمفقود ، وما هو ـ أعني هذا الجزء الذي كان مفقوداً وعثر به الأستاذ رضا ـ بالجزء « **المفقود** » الوحيد من أجزاء كتاب أبي جعفر ، فيصفَه الأستاذُ بذلك ، ويكون هو المعنيَّ بهذا الوصف وحدَه! فلم ينتهِ إلينا من كتاب أبي جعفر فيما نعلم إلا مسندُ علي ، ومسندُ عمر ، ومسندُ ابن عباس ، وهذا الجزءُ الذي حقَّقه الأستاذ ، وما يزال

كثير من أجزائه لا يُعْلَمُ من أمره شيء ، وهي مسانيدُ بقية العشرة ، ومسند أهل البيت ومسند الموالي(١) .

فإنْ وُجِدَتْ بعدُ أجزاءٌ من هذه المسانيد التي لم تنتهِ إلينا فيما نعلم « المفقودة » = أفيكتب على غلافها : الجزء المفقود الثاني ، والثالث . . . إلخ ؟

وكأن المحقق لا يعرف معنى « الجزء المفقود » حقّاً ، فقال في مقدمته (ص٥) : « فأسأل الله تعالىٰ أن ييسِّر لطلبة العلم الوقوف على بقية هذا الكنز الثمين وإخراجه إلى النور » اهـ كأنه لم يكتب على غلاف هذا الجزء « **المفقود** » ، فكيف قال « **المفقود** » ثم قال بعدُ « بقية هذا الكنز الثمين » ؟

ولو قرأ المحقق ما جاء في خاتمة مسند علي ، واتَّبع سبيلَ الشيخ أبي فهر ـ لَجعل في غلاف هذا الجزء الذي نشره ، تحت اسم الكتاب ومؤلفه = ما يأتي :

[٥ ـ مسند عبد الرحمن بن عوف « الموجود منه »

٦ ـ مسند طلحة بن عبيد الله

٧ ـ مسند الزبير بن العوام]

فقد جاء في خاتمة مسند علي ـ وهو رابع الخلفاء الراشدين ، ورابع المبشرين بالجنة : « يتلوه إن شاء الله في الذي يليه ذِكْرُ ما لم يَمْضِ ذكره من حديث عبد الرحمن بن عوف ـ رحمه الله ـ عن النبي ﷺ » اهـ .

فعبد الرحمن عند الطبري هو خامس العشرة ، وطلحة سادسهم ، والزبير سابعهم ، وثامنهم سعد بن أبي وقاص ، فقد جاء في خاتمة هذا الجزء الذي كان مفقوداً ، وحققه الأستاذ رضا : « يتلوه في الذي يليه **مسند سعد** . . . » اهـ . وأما التاسع والعاشر فهما أبو عبيدة بن الجراح ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، أحدهما التاسع والآخر العاشر(٢) .

٢ ـ ص١٥ « تتمة مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه »

---

(١) انظر ما سلف أوّلَ البحث .

(٢) انظر ما سلف أول البحث .



هذا العنوان من المحقق ، جعله وسط الصفحة وحده ، ولم يجعله بين حاصرتين تنبيهاً على ذلك . وهو ، وإن كان مكتوباً بقلم الخطّاط لا بحروف الطباعة ، فإنَّ ذلك لا يعفيه من التنبيه على ذلك إما بجعله بين حاصرتين ، وإما بذكر ذلك أسفل الصفحة ، والجمع بينهما أَعْجَبُ إليَّ .

والذي يفهم من هذا العنوان « تتمة مسند . . . » أن مسند عبد الرحمن مضى منه قسم في الجزء الذي قبل هذا ، والقسم الثاني ـ وهو ما سماه المحقق تتمة ـ في هذا الجزء الذي بين أيدينا .

وليس الأمر كذلك ، فالجزء الذي قبل هذا هو الجزء الذي اشتمل على « مسند علي » وحدَه ، وكتب في آخره : « يتلوه في الذي يليه مسند عبد الرحمن بن عوف . . . » . وأصاب هذا الجزء خَرْمٌ ذهب بقسم من مسند عبد الرحمن كما يدل عليه أول المخطوطة التي انتهت إلينا . **فكان الصواب إذاً أن يكون العنوان** :

[مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه]

[الموجود منه في هذه المخطوطة المخرومة]

أو نحو هذا .

٣ ـ ص١٧ س١ ـ ٢ : « . . . ابن عوف ، وبخلاف اللفظ ذكره (١) ابن عدي (٢) ، عن محمد بن جبير » [علامات الترقيم ، وأرقام الحواشي منه] .

علق المحقق في الحاشية (١) بقوله : مخرومة من « الأصل » إلا حرفاً واحداً ، ولعل ما أثبتُّه صواب اهـ ، وعلق في الحاشية (٢) بقوله : مخرومة في « الأصل » اهـ .

كذا أثبته المحقق ، ولم يُبَيِّن مَنِ ابنُ عدي هذا الذي يروي عن محمد بن جبير . وهو لم يحسن قراءة ما في الأصل ولا العبارة عما أصابه ههنا ، وعبَّر بالخرم مخالفاً اصطلاح الناس في مثله .

والصواب : « وبخلاف اللفظ الذي [حكاه الزُّ]هْرِيُّ عن محمد بن جبير » .

ففي راموز الورقة الأولى من المخطوطة المصور في المطبوع بعد « الذي » بياض

بقدر حرف الحاء ، وبقي بعده عطفة الكاف المردودة ، وبياض بعدها بقدر أربعة أحرف ، وبقي بعده « هري » . وظاهر أن الكلمة الأخيرة « الزهري » ذهب منها « الز » ، وأن ما قبله « حكاه » . وأما « ذكره » التي أثبتها المحقق فهي أصغر من موضع البياض الموجود في المخطوط .

وخبرُ عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ هذا الذي رواه الطبري باللفظ الذي حكاه الزهري عن محمد بن جبير ، والذي ذهب به الخرم الذي أصاب أول المخطوطة = قد رواه أبو جعفر في تفسيره ٦/ ٦٨٤ ، قال : « حدثنا حميد بن مسعدة ومحمد بن عبد الأعلى ، قالا : ثنا بشر بن المفضل ، قال : ثنا عبد الرحمن بن إسحاق ـ وحدثني يعقوب بن إبراهيم ، قال : ثنا ابن عليّة عن عبد الرحمن بن إسحاق ـ **عن الزهري ، عن محمد بن جبير بن مطعم ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن عوف** = أنَّ رسول الله ﷺ قال : شهدت حلف المطيبين وأنا غلام مع عمومتي ، فما أحب أن لي حمر النعم وأني أنكثه . زاد يعقوب في حديثه عن ابن عليّة ، قال : وقال الزهري : قال رسول الله ﷺ : لم يصب الإسلام حلفاً إلا زاده شدّة . قال : ولا حلف في الإسلام . قال : وقد أَلَّف رسول الله ﷺ بين قريش والأنصار » اهـ . وانظر تخريج المحققين له . وانظر رواية غير الزهري عن محمد بن جبير واختلاف الروايتين في اللفظ ، وهو موضوع كلام أبي جعفر هنا .

٤ ـ ص١٧ س٢ ، ٩ « رسول الله صلى الله عليه [وسلم] (٣) » ، و« رسول الله صلى الله عليه [وآله وسلم] » .

زاد المحقق في عبارة الصلاة على النبي في السطر ٢ [وسلم] ، وزاد في السطر ٩ [وآله وسلم] . فلمَ الاختلاف فيما زاده في صفحة واحدة وفي أسطر معدودة ؟ وعلَّق في الحاشية (٣) : « **غير موجودة في الأصل** » . ثم إنه زاد فيما يأتي ـ وهو كثير كثير ـ [وآله وسلم] ، ولم ينبه على ذلك إلا في مواضع قليلة : قال (ص١٠٢ ح٢) : « الزيادة مني وهي **غير موجودة في غالب الأصل** » ، ثم قال (ص١٤٢ ح١) : « وهذه الزيادة **غير موجودة في كل الكتاب** تقريباً وقد زدتها من عندي » ، وقال (ص١٢١ ح٢) : « الزيادة ليست من الأصل » ووقع ص١٥٩ : « وعلى آله



[وسلم] » ، وص ١٥٩ ، ٥٧٢ : « صلى الله عليه وسلم وعلى آله » . وأظن أن المحقق سها فلم يجعل بين حاصرتين ما حقُّه أن يجعل بينهما ، واضطرب كلامه ، فمرة يقول : غير موجودة في الأصل ، ومرة يقول : في غالب الأصل ، ومرة يقول : في كل الكتاب تقريباً .

ولست أدري لمَ زاد المحقق ما زاده ، فعبارة الصلاة على النبي في الكتاب كله « صلى الله عليه » ، فإذا كان هذا أسلوب الكتاب فلم غيَّرها ؟ ورأيناها كذلك في كتب غير قليلة مخطوطة ومطبوعة ، منها أمالي ابن الشجري ٣/ ١٨٦ ، وأعمار الأعيان ٦ . وذكر الدكتور الطناحي ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ أنه رآها في أسلوب الشافعي في الرسالة والحربي في غريب الحديث ، وأحال على الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ٢٧١ [= ١/ ٤١٩ ـ ٤٢٣ بتحقيق د . عجاج الخطيب] ، وتدريب الراوي ٢/ ٧٦ ، فانظر ما علَّقه ثمة .

فإن رأى محقق النص في مثل هذا أن يغير عبارة الصلاة على النبي ، ويستعمل العبارة الدائرة في أيامه وبيئته « صلى الله عليه وسلم » أو « صلى الله عليه وآله ـ أو وعلى آله ـ وسلم » = غيَّرها في الكتاب كلِّه ، ونبَّهَ في مقدمة التحقيق على أنه فعل ذلك ، وأنه لن ينبه عليه حيث وقع .

ألا ترى أن الشيخ أبا فهر قال في مقدمة تحقيق مسند علي (ص١٨) : « وكان في المخطوطة حيث ذكر رسول الله ﷺ يقتصر على قوله « **صلى الله عليه** » **ككثير من النسخ العتيقة من كتب الأئمة** ، فأحللتُ مكان طُغْرى ﷺ » اهـ ولله در أبي فهر !

٥ ـ ص١٧ س١٤ : « نازعتهم [يعني بني عبد الدار] بنو أعمامهم من بني عبد مناف اللواء ، والحجامة ، والندوة . . . » اهـ .

قوله « والحجامة » خطأ غريب منكر . ولا أدري كيف استقام للمحقق أن تكون الحجامة من مظاهر الرئاسة التي جعلها قصيّ بن كلاب إلى عبد الدار من بنيه (ومنها اللِّواء والسِّقاية والرِّفادة والندوة) ، ثم نازَعَتْها بنو عبد مناف بن قصيّ بني عبد الدار ؛ والحِجامة : حِرفة الحجَّام الذي يمص الدم من فم المِحْجَمة ، فما لهؤلاء الشرفاء وهذه الحرفة الحقيرة ؟



والصواب : « **الحِجَابة** » وهي جليَّة بيِّنة واضحة كل الوضوح في راموز هذه الصفحة الأولى من المخطوطة . والحجابة : حجابة الكعبة : خدمتها ، وتولِّي أمرها ، وفتح بابها وإغلاقه ، كالسِّدَانة ، وهي من أعلى مظاهر الرئاسة التي كانت لقصيّ بن كلاب ثم صارت إلى بنيه . انظر الروض الأنف ١/ ٩٠ ، والبداية والنهاية ٣/ ٢٧٣ فما بعدها ، ورأس مال النديم ٢٩ .

٦ ـ ص١٧ س١٥ ـ ١٦ : « وحالفت بنو عبد مناف . بني أسد ، وزهرة ـ وهما الحارث بن فهر ـ على نصرة عبد مناف » اهـ وعلامات الترقيم منه .

كذا أثبته « وهما الحارث » وهو لا يكون في لساننا العربيّ . وإنْ هو إلا تحريف أفسد الكلام إفساداً شديداً . وصوابه كما هو ظاهر ظهوراً بيناً في الراموز :

« وحالفتْ بنو عبد مناف بني أسد **وزهرةَ وتَيْماً والحارثَ بنَ فهر** على نصرة بني عبد مناف » اهـ . وهم بنو أسد بن عبد العزى ، وبنو زهرة بن كلاب ، وبنو تَيْم بن مُرَّة ، وبنو الحارث بن كعب ، انظر الروض الأنف ١/ ٨٩ ـ ٩٠ ، وجمهرة أنساب العرب ١٥٨ ، والبداية والنهاية ٣/ ٢٣٧ فما بعدها ، ورأس مال النديم ٨٤ ، وأحال محققه على المحبر ٤٢ ، وأنساب الأشراف ١/ ٥٦ .

٧ ـ ص٢٩ آخر سطر ـ ص٣٠ س١ ـ ٤ : « فإن قال لنا : أَوْ جائز في الحلف الذي أمر النبي . . . بالوفاء به من حلف الجاهلية . . . أن يوفى بشروطه . . . » ؟ .

كذا ضبطه : « أَوْ » بسكون الواو ، فتكون أو العاطفة ، ولا وجه لها ههنا ، والصواب : « أَوَ جَائزٌ » بهمزة الاستفهام المتصدرة قبل الواو العاطفة ، كقوله تعالىٰ : ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ﴾ [سورة البقرة : ١٠٠] ، وقوله : ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا﴾ [سورة الأنعام : ١٢٢] وغيره ، وهذا ظاهر جليٌّ أَيْسَرُ من أن يوقف في مثله .

٨ ـ ص٥١ س٦ ـ ٧ : « قال : كان عِظَمُ (١) قوله الذي يفتي به ويقوله . . . » اهـ .

كذا ضبطه « عِظَم » بكسر العين وفتح الظاء ، وفسره في الحاشية : أي معظمه ،



يقال : عظم الشيء عِظَماً . « المعجم الوسيط » (٢/ ٦١٦) اهـ بعلامات الترقيم منه .

يكاد ضبطه وكلامه ينسب إلى المعجم الوسيط أن العِظَم : المُعْظَم . وهذا غلط منه على الوسيط . ولو أبطأ المحقق قليلاً وهو يقرأ في الوسيط أو في غيره من معجمات العربية ـ وهي بحمد الله كثيرة ـ لعرف أنَّ الضبط الصحيح « عُظْم » بضم العين وإسكان الظاء ، انظر اللسان (ع ظ م) وغيره .

٩ ـ ص٦٥ س١١ ـ ١٢ : « قيل : أما الاختلاف فيما ينبغي للشاك في عدد ما صلى أن يعمل ؟ فقد مضى ذِكْرُنَاهُ (١) » . وعلامات الترقيم منه . وقال معلقاً في الحاشية (١) : كذا في « الأصل » ، ولعل الصواب : « ذكرنا له » .

كذا قال ، وهو مجازفة المُلِمّ . وما في الأصل « ذِكْرُنَاه » صواب محض ، وهو جائز حسن في العربية . ويجوز أن يقال : ذِكْرُنا إيّاه ، وإن كان انفصال الضمير هو الكثير الأجود المختار ، انظر الكتاب ١/ ٣٨٤ بولاق ٢/ ٣٦٥ هارون ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٠٦ ، وارتشاف الضَّرَب ٩٣٦ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٩١ ، وغيرها .

ويجوز « ذكرُنا له » بإدخال لام التقوية على المفعول . ولا يَتَوَقَّفُ في مثل هذا من كان ذا نظر وتحصيل في علم العربية عارفاً بأساليبها .

١٠ ـ ص٦٧ س٥ ـ ٦ : وكان تسليم النبي وكلامه فيها ناسياً ، زيادةٌ فيها . كذا ضبطه ، وصوابه زيادةً بالنصب خبر كان . وكأنه ظن الخبر قوله ناسياً ، وهو منصوب على الحال .

١١ ـ ص٦٧ س١٦ ـ ١٧ : إن بنى على اليقين . . . وإن لم يبنْ فليسجد سجدتين .

كذا ضبطه ، وصوابه : لم يَبْنِ ، جزم يبني فحذفت لامه حرف العلة .

١٢ ـ ص٦٨ س١ ـ ٢ من الأسفل : وأما قولهم وهمت إلى كذا ، فأنا أهَمُ ـ بفتح الهاء ـ فمعنى غير هذين . ومعناه ذهب وهمي إليه .

وصوابه : وَهَمْتُ إليه ، فأنا أَهِمُ ، بفتح الهاء = فمعنى إلخ . وقول الطبري « بفتح الهاء » ضبطٌ منه لعين الماضي ، فلا اختلافَ في حاضره أنه مكسور العين ، فهو كوَعَد يَعِدُ ، انظر اللسان والقاموس والمصباح (و هـ م) .

١٣ ـ ص٦٩ س٥ ـ ٦ : ومنه قول امرىء القيس بن حجر (١) :

دِيمَـــةٌ (١) هَطْـــلاءُ فيهـــا وطَـــفٌ طَبَـــقُ الأَرْضِ تَحَـــرَّى وتَـــدُرْ

كذا أثبته وضبطه ، وأحال في الحاشية (١) على ديوان امرىء القيس ص١٤٤ ، واللسان ؛ ونقل في الحاشية (٢) تفسير الديمة من اللسان ، فإذا به في الحاشية (٣) ينقل تفسير الطفّ عن المعجم الوسيط : هو الشاطىء أو سفح الجبل أو الجانب ؟!

وهذا غريب منكر من وجوه كثيرة ، منها أنك لا تدري كيف استقام له ما صنع ، وما لديمة امرىء القيس والطفّ الذي جعله المحقق فيها ؟ ، وأنَّ المحقق الأستاذ أحال على ديوان امرىء القيس ، لكنه لم يقرأ البيت وتفسيره ، أو نظر إلى البيت في الديوان بما استقر في ذهنه أو منسوخه .

وهذا تحريف قبيح جداً ، وزاده قبحاً تفسير المحقق له . والصواب : « **فيها وَطَفٌ** » وفي الديوان : « الديمة : المطر الدائم ، والهطلاء : الكثيرة الهطل ، والوَطَف : الدنوّ في الأرض ، ويقال : سحابة وَطْفاءُ : أي دانية كأنَّ لها هُدْباً وخَمْلاً معلَّقاً إذا نظرت إليها ، وذلك علامة الريّ . وقوله « طبق الأرض » أي هذه السحابة تطبقُ الأرض وتعمُّها لسعتها وكثرة مطرها . وقوله « تحرى » أي تتعمد المكان وتثبت فيه . وتدرّ : يكثر ماؤها وترسل دِرَّتَها » اهـ .

١٤ ـ ص٧٠ آخر سطر : فلا تَقْدُموا عليه

صوابه : فلا تَقْدَموا ، بفتح الدال ، قدِم كعلم ، انظر المصباح والقاموس (ق د م) . وكذا قوله ص٧٤ س٨ : فلا يَقْدُمنّ ، صوابه : فلا يَقْدَمنّ ، بفتح الدال .

١٥ ـ ص٨٠ س١١ : عن داود بن عامر (٣) بن سعد ، عن أبيه ، عن جده .

وقال في الحاشية (٣) : « في الأصل » ، « عمر »! والصواب ما أثبته ، كما



هو في جميع كتب الرجال! اهـ وعلامات الترقيم منه .

ما هذا أيها الأستاذ المحقق ؟ قد وقع على الصواب في الحديث السالف (١٠٣) : عن عامر بن سعد عن أسامة ، ووقع في هذا الحديث : عن داود بن عامر ابن سعد عن أبيه عن جده ؛ فالراوي داود عن أبيه عامر عن جده سعد بن أبي وقاص ، وانظر الحديث ١٠٢ ، والأحاديث ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٠ . فهذا لا يقال فيه مع شدة وضوحه وتكرر وقوعه على الصواب قبلُ : « كما هو في جميع كتب الرجال » ، فلِمَ هذا التهويل ؟ هذا إن صح ما نسبه المحقق إلى الأصل « عمر » ، وقد عهدناه لا يوثق بما أثبته عنه في غير موضع (انظر ما سلف برقم ٥ و٦) .

١٦ ـ ص٩٠ س٥ : إني استجرت الله لأمتي ألا يهلكهم بسنة بعامة .

صوابه : بسنةٍ عامَّةٍ ، كما في صحيح مسلم (الحديث ٢٨٨٩) ، وقد نقله المحقق في تعليقه ، ووقع على الصواب فيما نقله عنه .

١٧ ـ ص٩٧ س١٠ ـ ١١ : وأنّ من خرج من أرض هو بها ، فنجا من الموت أنَّ نَجْأَه منه إنما كان إلخ .

كذا قرأه وضبطه ، وصوابه : « نَجَاءَه » وهو من مادة (ن ج و) .

١٨ ـ ص٩٧ س٣ من الأسفل ، لكلا الفريقين الذين (٢) ذكرت إلخ .

كذا أثبته المحقق الأستاذ ، وعلق عليه بقوله : في « الأصل » رسمت هكذا « اللذين » . وظاهرٌ ظهوراً بيّناً جليّاً أن الصواب ما في الأصل « اللّذَينِ » صفة للفريقين = وظاهرٌ أيضاً أن محصول الأستاذ المحقق في علم العربية أقلُّ من أن يهديه إلى الصواب في شيء لا يتوقف في مثله صغار الشُّداة .

١٩ ـ ص٩٩ س٧ ـ ٨ و١٢ : قد غَمِقَتْ هذه الأرض فهي تَغْمَقُ غَمْقاً . . . من الغَمْق .

صوابه : غَمَقاً ، الغَمَق ، بالتحريك ، غَمِقَ كفرِح ، انظر القاموس (غ م ق) .

٢٠ ـ ص٩٩ س١ ـ ٢ في الأسفل : ومسموع من العرب : أبأت القوم منزلا فأنا أبيئها إباءة ويقال منه أبأت الإبل إذا رددتُها إلخ .



قوله أبيئها كذا وقع ، وصوابه أُبِيئُهم ، والضمير للقوم ، إذا رَدَدْتَها ، بفتح التاء ، كما هو معلوم في التفسير بإذا ، انظر مغني اللبيب ١٠٧ (في الكلام على أيْ) .

٢١ ـ ص١٠٠ س١ ـ ٢ من الأسفل : جِدُّوا في الطرق . . . هُرَاباً من الطاعون إلخ .

كذا ضبطه كالزُّكام ، وصوابه : « هُرَّاباً » جمع فاعل على فُعَّال مثل وارِدٍ ووُرَّاد .

٢٢ ـ ص١٠٠ س٣ قول الطِّرِمَّاح :

طِرفُ التأنُّفِ ما يُبِنُّ مَبَاءَةً حَوْلَيْن طيِّبُ بَنَّةِ الأبْعارِ

كذا أثبته المحقق ، وأحال على ديوان الطرماح ٢٢٤ ، فبلغ ما يريد من الديوان أن يقيِّد موضع البيت فيه ، وهو لا يُعْنَى بعد ذلك بقراءة ألفاظ البيت في الديوان ، ولا مقابلة ما نسخه بأصله وبرواية الديوان ، ولا قراءة كلام شارح الديوان أو كلام محققه فيه ، صُنْعَه في هذا الباب (انظر ما سلف برقم ١٣) . وصواب البيت كما في الديوان .

طَرِفُ التَّنَائفِ ما يُبِنُّ مَبَاءَةً يَوْمَيْنِ طَيِّبُ . . . .

« التنائف » : جمع تنوفة : الفلاة البعيدة فيها مجتمع كلأ ، ولكن لا يُقْدَر على رعيه لبعدها ، و« طَرِف » : لا يثبت على مرعى واحد ، أي لا يرعى كلأً في تنوفة حتى يستطرف غيره في تنوفة غيرها . « ما يُبِنّ » : ما يقيم ، يقال : أبنَّ بالمكان إذا أقام به . والمباءة : مباءة الثور : كِنَاسُه الذي يأوي إليه ، وهو المراح الذي يبيت فيه بلفظ أبي جعفر وعليه إنشاده ـ أي ما يقيم بها ولا يلزمها يومين . و« بنة الأبعار » : البَنَّة : الرائحة ، والأبعار جمع بَعْر ، عن اللسان (ت ن ف ، ط ر ف ، ب ن ن ، ب و أ ، ب ع ر) . ووقع في الديوان « نيّة الإنعار » مصحفا تصحيفاً قبيحاً ، وزاده قبحاً تفسير محقق الديوان إياه على تصحيفه! وقوله « حولين » في رواية أبي جعفر صحة روايته كما في الديوان « يَوْمَيْنِ » .

والأستاذ المحقق بعيد عن هذا كلّه ، همُّه أن يذكر موضع البيت في الديوان ، وقد فعل ، واكتفى بتفسير البنة والطَّرَف [كذا] . والمحقق لا يعلم ما الذي ينقله من لسان العرب وما يدعه . فنقل عن اللسان تفسير الطَّرَف ـ ولفظ البيت طَرِف ، صفة منه ـ أنه مصدر طرِفت الناقة : أي رعت أطراف المرعى ولم تختلط بالنوق اهـ وهذا صحيح في اللغة غير شك ، لكنه لا يصلح تفسيراً لطَرِف التنائف في بيت الطرماح .

٢٣ ـ ص١٠٥ س٣ : حدثني زكريا بن يحيى بن أبان المصري . . . إلخ .

قال المحقق : وشيخ المؤلف ـ يعني شيخه زكريا ـ لم أقف له على ترجمته [كذا] فيما بين يدي من كتب الرجال! اهـ وعلامة التعجب منه .

وإن تعجب فعجب قول المحقق هذا ، فقد قال في التعليق على الحديث ٧٤ ص٥٧ الذي رواه الطبري عن شيخه زكريا بن يحيى هذا : « وزكريا بن يحيى المصري متهم بوضع الحديث والكذب! الميزان ٢/ ٨٧٧ اهـ . فكيف ترجمه من قبلُ ثم لم يقف له على ترجمة من بعدُ ؟

وكان الشيخ أحمد محمد شاكر فخر أهل الحديث في عصره بمصر قد قال فيما علقه على الحديث (٥٩٧٣) من تفسير الطبري بتحقيق أخيه الشيخ محمود محمد شاكر شيخ محققي مصر : « لم أجد له [يعني زكريا بن يحيى شيخ الطبري] ترجمة فيما بين يدي من الكتب » اهـ فقال الشيخ محمود في التعليق على الحديث (١٢٨٠٧) : « وصَدَقَ [يعني أخاه الشيخ أحمد] لم يرد اسمه مبيناً كما جاء هنا وهناك . ولكن قد روى عنه أبو جعفر في مواضع من تاريخه . . . ثم روى عنه في المنتخب من كتاب ذيل المذيل . . . وأخشى أن يكون هو زكريا بن يحيى الوقار المصري أبو يحيى مترجم في لسان الميزان ٢/ ٤٨٥ ، وابن أبي حاتم ١/ ٢/ ٦٠١ ، وميزان الاعتدال ١/ ٣٥٠ . . . وولد زكريا بن يحيى بن الوقار سنة ١٧٤ ، ومات سنة ٢٥٤ ، فهو مظنة أن يروي عنه أبو جعفر ، كان من الصلحاء العبّاد الفقهاء ، ولكن قال ابن عدي : يضع الحديث ، كذبه صالح جزرة . قال صالح : حدثنا زكريا الوقار ، وكان من الكذابين الكبار . . . » اهـ المراد منه أفدته من كتاب « رجال تفسير الطبري جرحاً وتعديلاً من تحقيق جامع البيان عن تأويل القرآن لأحمد شاكر



ومحمود شاكر » جمع وترتيب محمد صبحي بن حسن حلاق ، ص١٩٩ ـ ٢٠٠ .
وقد أحسن هذا الفاضل ـ أعني الأستاذ محمد صبحي حلاق ـ عمله إحساناً عظيماً .
ولله در الشيخين من بني شاكر .

٢٤ ـ ص١٠٦ س٣ ـ ٤ من الأسفل : إن كان استهلكها ، فقطعت يده ، ولا ضمان عليه .

صوابه : فلا ضمان عليه ، والفاء فاء الجزاء كما ترى .

٢٥ ـ ص١٠٧ س٩ : فليس عليه تبعة سوى قطعُ

صوابه : سوى قَطْعِ ، وهو مضاف إليه . ولو كان « إلا قطعُ » لكان صحيحاً ، وكان بدلاً من « تبعة » اسم ليس ، ويجوز « إلا قطعَ » بنصبه على الاستثناء ، كما يعلم صغار طلبة العربية .

٢٦ ـ ص١١٠ س٧ من الأسفل : وإن لم يوجد له مال ، لم يكن عليه ديناً يتبع به . صوابه « دينٌ » اسم « يكن » .

٢٧ ـ ص١١١ س٧ ـ ٩ : فإن ظن ظانّ أنَّ في بيان الله تعالىٰ ذكره ـ على لسان رسوله صلى الله عليه حكمَ الغاصبِ مالَ أخيه المسلم المستهلكه عليه الكفايةُ من بيان الحكم اهـ .

صوابه « الكفايةَ » اسم أنَّ . وجواب الشرط « فإن ظن » قوله بعدُ « فقد أغفل » ، وبين الجزاء والشرط أكثر من أربعة أسطر .

٢٨ ـ ص١١١ س١٢ : من أهل الإسلام إذا غلبوا على مال العَدْلَى فاستهلكوه ثم ظهر عليهم أهل العدل إلخ .

قوله « العَدْلَى » كذا وقع مضبوطاً ، ولا وجه له ، وصوابه « العَدْليّ » يعني الرجل من أهل العَدْل .

٢٩ ـ ص١١١ س١٦ ـ ١٩ : وفي إجماع الجميع على أنهم بذلك غير متبعين . . . الدليلُ الواضح على أنَّ الأمر فيما ظنّ من أنّ حكم السارق في لزومه قيمة ما استهلك من سرقته بعد قطع يده حُكْمَ الغاصب المستهلك مال غيره ، إلحاقاً



منه حكمه بحكمه اهـ .

كذا وقع ، وصوابه وسياقه :

على أنَّ الأمرَ ، فيما ظنّ من أنَّ حُكْمَ السارق . . = حُكْمُ . . . = إلْحاقٌ منه إلخ .

« حكم » خبر قوله « أنَّ حكم » ، و« إلحاقٌ » خبر قوله « أنَّ الأمر » .

٣٠ ـ ص١١١ س٣ من الأسفل : أَيُتْبَع مما كان قد استهلك منه قبل حال إسلامه أم لإتْبَاعِهِ للمسلم قبله في ذلك ؟ .

كذا وقع ، وصوابه : أيتبع بما كان ، وقد سلف قبل قليل ص١١٠ س٢ يتبع به ، وس١١ : لم يتبع بها . أو الصواب : أيتبع ما كان ، كقول أبي جعفر فيما يأتي : ص١١٢ س٤ : يتبعه ما استهلك . وقوله « لإتباعه » تحريف قبيح ، وصوابه « أمْ لاتِبَاعَةَ » .

والتِّباعة والتَّبِعَة : اسم الشيء الذي لك فيه بُغْية شبه ظُلامة ونحو ذلك ، وما فيه إثم يتبع به ، انظر اللسان (ت ب ع) .

٣١ ـ ص١١٢ س٢ ـ ٣ : فإن زعم أنه يتبعه ما استهلك من ماله ذلك في حال حربه ، فاد (١) قوله إلخ .

وفسره المحقق الأستاذ بقوله : فاد يفود : إذا مات اهـ ثم لم ينظر المفسر في معنى الكلام . وقد حرَّف قول أبي جعفر ثم فسَّر ما حرفه ، والصواب : « فال » قوله أي أخطأ وضعف .

٣٢ ـ ص١١٣ ـ س٧ : فما (١) يقول في شيء من ذلك قولاً إلا ألزم في غيره مثله اهـ .

قال المحقق الأستاذ في التعليق على « فما » : في الأصل « فإنْ » ولعل الصواب ما أثبته .

ظاهرٌ ظهوراً بيناً أنَّ الأستاذ ظن « إنْ » في قول أبي جعفر الشرطية ، فاستبدل بها « ما » النافية ليستقيم الكلام ، وقال « ولعل الصواب ما أثبته » مستيقناً أنَّ ما في

الأصل « إنْ » ليس بصواب .

والصواب أن يثبت في المتن « إنْ يَقُولُ » وهي النافية ، وهي كثيرة في التنزيل ، ومنها قوله تعالىٰ : ﴿ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ﴾ [سورة هود : ٥٤] ، وقوله : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [سورة الأنعام : ١١٦] ، وقوله : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ [سورة الجاثية : ٣٢] ، وقوله : ﴿ إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة القصص : ١٩] ، وقوله : ﴿ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [سورة يونس : ٧٢] . وغيرها . انظر مواضع « إن » النافية في القرآن الكريم في دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٦٣٥ ـ ٦٣٨ ، ومعجم حروف المعاني في القرآن الكريم ١/ ٣٨٠ ـ ٣٩٥ .

٣٣ ـ ص١١٧ س٥ : زعم ألاّ حدَّ على شارب جابية(١) من خمر إلخ .

كذا قرأه المحقق ، وفسره بقوله : الجابية الحوض الضخم . وهو تصحيف قبيح زاده قبحاً تفسير المحقق . فهل في الناس شارب حوض ضخم من الخمر ؟ وهل الجابية مما استعمل في هذا الباب ؟ إلا أن يزعم الأستاذ أن الشارب شرب حوض الخمر في عمره كله ، وإنَّه إذن لشِرِّيبٌ لا يُشَارَبُ ، ولا يُدْرَك قدْرَ شُرْب ، وقد تفرَّد بما يُذْكَرُ به في بابه .

والصواب : شارب « خابية » بالخاء ، وهي الحُبُّ : الجرة الضخمة ، وكلاهما ـ أعني الحُبَّ والخابية ـ من آنية الخمر ، انظر المخصص ١١/ ٨٣ . وفي المخصص ١١/ ٨٤ : « وما عظُم من الدِّنان فهي خابية . أبو عبيد : وأصلها الهمز من خبأت ، ولكن لم يلفظ بها إلا مخففة » اهـ ، وانظر اللسان (خ ب ء ، ح ب ب) .

٣٤ ـ ص١١٨ س٢ : وخالف نص كتاب ربه في دَرَاءَةِ القطع عن السارق إلخ . كذا وقع ، والمحقق يستحدث بما يصحفه ويحرفه ألفاظاً لا تعرفها العربية . وصوابه « دَرْأَة » مصدر دَرَأَ .

٣٥ ـ ص١٢٤ س٣ : قال أبو جعفر : « حدثنا عمرو بن عبد الحميد الإمْلِيّ » اهـ [كذا]

كذا أثبته المحقق وضبطه ، وقال في التعليق عليه : وعمرو بن عبد الحميد



الإملي : لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من كتب الرجال ، وقد ضبطه هكذا « الإملي » السمعاني في الأنساب ١/ ٣٤٩ نسبة إلى إِمْلَة . أما الأستاذ محمود شاكر فقد ضبطه هكذا « الآمُلِّي »! ولم أجد هذه النسبة في شيء من كتب الأنساب !! اهـ وعلامتا التعجب منه . وفي ص٣٦٥ س١ « حدثني أبو صديف الإملي » ، وعلق عليه المحقق بقوله : وضبطه الناسخ « الآملي »!! وعلامتا التعجب في موضع واحد منه .

وهذا موضع كثير الفتوق ، ومنها :

١ ـ أن الأستاذ المحقق ضبط ما أثبته « الإِمْلِيِّ » بالجر ، وصوابه أن يرفع صفة لـ « عمرو » فاعل حدثنا .

٢ ـ وأنَّ قوله « وقد ضبطه هكذا الإملي السمعاني » ظاهره أن السمعاني ذكر شيخ الطبري عمرو بن عبد الحميد في رسم « الإملي » ، وليس كذلك ، فقد ذكر السمعاني في الأنساب ١/ ٣٤٩ ، وابن الأثير في اللباب ١/ ٨٥ هذه النسبة « الإِمْلِيّ » ، ولم يذكرا ممن اشتهر بهذه النسبة إلا أبا الوفاء بديل بن أبي القاسم بن بديل الإملي .

٣ ـ وأنَّ قول المحق « أما الأستاذ محمود شاكر . . . » إلخ = كائنة غريبة من غير وجه : فالذي في تهذيب الآثار حيث أحال المحقق « الآمُلِيّ » [بالمد ، وبضم الميم ، وكسر اللام ، وتشديد الياء] لا ما نسبه المحقق إليه « الآملِّي » [بتشديد اللام المكسورة] .

وهذه النسبة « **الآمُلِيُّ** » إلى « آمُل » مشهورة شهرة الشَّامِي نسبة إلى الشام والمِصْري نسبة إلى مصر . والمنسوب إليها كثير ، وشيخ الطبري عمرو بن عبد الحميد منهم ، والطبريُّ نفسه آمُلِيٌّ ، ففي طبقات الشافعية لابن السبكي ١/ ١٢٠ أن أبا جعفر الطبري « من أهل آمُل طبرستان » ، وفي طبقات الشافعية لابن كثير ١/ ٢١٧ « ورحل ابن جرير لما ترعرع من آمُل . . . » ، فنسبة عمرو بن عبد الحميد شيخ الطبري والطبري نفسه « الآمُلِي » نسبة إلى « آمُل » طبرستان ، وهي القصبة للناحية ، وأكثر من ينسب إليها يعرف بـ « الطبريّ » ، انظر الأنساب

للسمعاني ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧ ، واللباب ١/ ٢٢ ، والإكمال ١/ ١٣١ ـ ١٣٢ .

٤ ـ وأنَّ قول المحقق : ولم أجد هذه النسبة . . . إلخ كلامه = عجيب غريب منكر وقوعه ممن يلمُّ بالرجال وأنسابهم .

فالظاهر أن المحقِّق قليل الإلْف لأنساب السمعاني وغيره من المصنفات في هذه البابة ، فنظر في الهمزة والميم منها فلم يجد إلا الإمْلي ، ففعل ما فعل ، وفاته أنَّ الآمليّ فيه همزة ممدودة ، والمدّة مقدمة في الترتيب ، فـ « الآمُلِيُّ » يذكر في باب الألفين ، والإمْلي يذكر في الهمزة والميم .

آلعجب من الناسخ المصيب في كَتْبِه « الآملي » ، ومن الشيخ أبي فهر في ضبطه « الآمُلِيّ » أم من الأستاذ المحقق الذي أثبته « الإمْلي » مفسَّراً عنده ؟ أو ليس غريباً أن يخفى مثل هذا عمن يطلب الحديث بله المشتغل بتحقيق بعض المصنفات فيه ؟

٣٦ ـ ص١٥٥ س٩ : قول رؤبة :

وبَعْضُ أعْرَاضِ السُّجُونِ الشَّجَنِ (٧)

كذا أثبته وضبطه ، وعلق في الحاشية (٧) بقوله : في الأصل السجون ، وفي الديوان وجميع المصادر بالشين المعجمة اهـ وهو قد خرَّج بيت رؤبة هذا وبيتاً قبله من ديوانه ولسان العرب وسيبويه وشرح الشافية [يريد شرح شواهدها للبغدادي] ، ولم يرد هذا البيت إلا في الديوان وشرح شواهد شرح الشافية للبغدادي من المصادر الأربعة التي ذكرها ، فقوله « وفي الديوان وجميع المصادر . . . » تهويل بلا معنى . ولعله لم يحسن قراءة الأصل .

وقوله « السجون الشَّجَن » على ما أثبته خطأ في اللغة والمعنى والإعراب ، شغلته السين عن قراءة الشجن ، وصوابه : **الشُّجُون الشُّجَّنِ** ؛ أي الأحزان المحزنة الشديدة الحزن . وهذه ـ أعني الشُّجَّن ـ صفة على المبالغة والتوكيد من باب شعر شاعر ، وشغل شاغل ، وشيب شائب ، وموت مائت . ومثلُ قول رؤبة : الشُّجُون الشُّجَّن ـ ولم يذكر في المعجمات ـ قول العجاج أبيه : الليالي اللُّيَّل ، ونِعاف نُعَّف ، انظر ما علقناه في « تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية » لأبي حاتم السجستاني ٣٢٥ ، واللسان (ع و م) ، وديوان العجاج ٢/ ٢١٩ .



٣٧ ـ ص١٥٦ س١ ـ ٤ من الأسفل : « بُلُّوا أَرْحَامَكم ولو بالسلام فإنه يعني بقوله بُلُّوا : نُدُّوا وصِلُوا . أشبه النبي . . . صلةَ الرحم بالمعروف ، ولو بالشيء البائس ينذَّى فيرطب » .

كذا أثبته وضبطه ، وقوله نُدوا صوابه نَدُّوا ، بفتح النون أمر من التندية .

وقوله أشبه صوابه شَبَّهَ . وقوله ولو بالشيء البائس ، فيه سقط وتحريف ، صوابه : . . . ولو [بالسَّلام] بالشيء اليابس .

٣٨ ـ ص١٥٨ س٦ : وأصل الصَّرْم (٢)

علق المحقق في الحاشية (٢) بقوله : « في الأصل ضبطت هكذا « الصُّرْم » بضم الصاد ، وهو غير صحيح بل الصواب بفتحها . . . » وأحال على لسان العرب والمعجم الوسيط .

كذا وقع ، وكذا قال ، وفي اللسان ، صَرَمَه صَرْماً وصُرْماً ، ونص المجد وغيره على اللغتين ، ومعلوم في هذا أنّ الصَّرم المصدر والصُّرْم بالضم الاسم .

٣٩ ـ ص١٥٨ س٤ ـ ٥ من الأسفل : « فإنّ الإرجاء التأخير ، ومنه قول الله تعالىٰ ذكره : ﴿ قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ [سورة الأعراف : ١١١] في قراءة من قرأ ذلك بالهمز (٥) بمعني أخَّره » اهـ .

وعلق في الحاشية (٥) بقوله : هي قراءة ابن كثير وهشام عن ابن عامر وكذا أبو عمرو مع الاختلاف بينهم في الإشباع . وأحال على حجة القراءات ص٢٨٩ ـ ٢٩٠ .

ظاهر كما ترى أن الوجه أن يثبت الآية في المتن بقراءة من قرأ ﴿أرجئه﴾ بالهمز وعليه كلام أبي جعفر .

وغلط المحقق فيما علقه على القراءة وقصَّر فيه ، ونسب إلى حجة القراءات ما ليس فيه . فـ ﴿أَرْجِئْه﴾ بالهمز قراءة أبي عمرو وابن كثير وابن عامر وأبي بكر عن عاصم بخلاف عنه ، واختلفوا في ضم الهاء وكسرها وفي إشباعها = وقرأ الباقون ﴿ أَرْجِهْ﴾ بغير همز ، انظر السبعة ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ، والنشر ٢/ ٢٧٠ و١/ ٣١١ ـ ٣١٢ ،

وجامع البيان ٥١٥ ـ ٥١٧ ، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٤٦٥ .

فـ « أرجئه » بالهمز قراءة ابن عامر بكماله ، واختلف عن هشام عنه فروي عنه ضم الهاء مع الصلة وبغير الصلة ، وابن ذكوان عنه بكسر الهاء بالاختلاس .

٤٠ ـ ص١٩٦ س١ ـ ٢ : والزبرة أعلى الكاهل من كل إنسان ، ونَهِيمُهُ (١) : وهو موضع مجتمع الشعر من أعلى كاهل الأسد .

كذا أثبته ، وعلق عليه بقوله في الحاشية : ومن معناها الزجر ، وأحال على اللسان .

صحَّف اللفظ ثم فسَّر ما صحَّفه ، وصوابه : من كل إنسانٍ وبَهِيمَةٍ وهو إلخ .

٤١ ـ ص٢٠٣ س١ ـ ٢ من الأسفل ـ ص٢٠٤ س١ ـ ٢ : وعلّة قائلي هذه المقالة : أن المختلس لصّ . . . فهو نظير الآخذ مال غيره مستخفياً بأخذه إياه . . . فمثله الأَخْذَةُ اختلاساً اهـ والنقط بين الكلام مني .

كذا قرأ وضبط ، وصوابه : فمِثْلُه الآخِذُهُ اختلاساً .

٤٢ ـ ص٢٢١ ـ ٢٢٢ الخبر ٣٥٢ روى الطبري بإسناده دعاء لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه .

لم يخرّج المحقق كلام عليّ كرم الله وجهه من مظنته « نهج البلاغة » ، وبين رواية الطبري ورواية الشريف الرضي جامع النهج اختلاف في بعض اللفظ ، انظر الخطبة ٧٢ من النهج (المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة ٢٨ ، وتخريجها فيه ١٣٨٣) .

٤٣ ـ ص٢٢٢ س٣ : والدامغ جَيَشات الأباطيل اهـ

في نهج البلاغة : والدامغ صولات الأضاليل ، والدافع جَيْشات الأباطيل اهـ .

وقوله « جَيْشات » بسكون الياء مثل بَيْضات وعَوْرات وجَوْزات مما اعتلت عينه ، ولا تفتح العين منه في الجمع بالألف والتاء ، انظر المنصف ١/ ٢٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٠ . والمحقق ضبطها هنا وفيما يأتي ص٢٦٣ س٢



من الأسفل بفتح الياء ، وهو خطأ .

٤٤ ـ ص٢٣٦ س١ : قال الأوزاعي : ثم يدعو (١) بعدُ بما بدا له

علق المحقق في الحاشية (١) بقوله : في الأصل : « يدعوا »! بزيادة ألف الجمع اهـ وعلامة التعجب منه .

وليست الألف في مرسوم الأصل « يدعوا » ألف جمع ، بل هي ألف الفصل أو الفارقة . وكان بعضهم قد جرى على ذلك ، انظر أدب الكاتب ٢٢٥ ، وعمدة الكتّاب ١٦٣ ، ١٩٧ ـ ١٩٨ ، والمطالع النصرية ١٥١ . وقد كتب « يرجوا » و« لن ندعوا » بألف بعد الواو في المصاحف ، انظر « مختصر التبيين لهجاء التنزيل » لأبي داود سليمان بن نجاح ٢/ ٧٩ .

وكذا القول في قوله ص٤٤٨ س٥ : « فقام يعدو » ورسمت في الأصل كما ذكر المحقق « يعدوا » ولم ينس أن يضع بعده علامة التعجب .

والعجب من المحقق لا من الناسخ الذي جرى على رسم يدعوا ويعدوا بألف بعد الواو على إملاء زمانه . ويجب على من يتولى تحقيق النصوص أن يجري في كَتْبِ هذا ونحوه على ما نجري عليه في عصرنا بلا ريب = وينبّه على رسم المخطوطات . وموضع ذلك حيث يصف المخطوطات ، فيذكر فيما يذكر من صفتها أمثلة مما خالف فيه مرسوم المخطوطات مرسومنا في عصرنا ، فيجعل بين يدي الباحث في الرسم وتطوره ما هو معنيّ باستقرائه وتتبُّعه ودراسته . وقد ترك الأستاذ المحقق رضا ذكر ذلك في « مقدمة التحقيق ؟ » .

٤٥ ـ ص٢٦٢ س٦ : قول الشاعر :

فإنك من آل النساء وإنما ... يكنَّ لأدنى لا وصال لغائب

لم يخرجه المحقق . والبيت بهذه الرواية بلا نسبة في تفسير الطبري ١/ ٦٤١ (ط . هجر) . وهو برواية « بثينة من آل » بلا نسبة في الصاحبي ٤٣٤ ، والدر المصون ٢/ ٥٢٤ ، ونسب إلى كثيّر في الخصائص ٣/ ٢٩ (ط٢) ، وإلى جميل في البحر ٢/ ٢٦٢ ، وليس في ديوانيهما .

٤٦ ـ ص٢٦٢ س١٤ ـ ١٥ ومنه قيل لمَداحِّ الصبيان : مَدَاحٍ

كذا ضبطه بتشديد الحاء فيكون من مادة (د ح ح) ؟ وهو غلط صوابه : لِمَدَاحِي بإثبات الياء ، من دحوت ودحيت لغتان كما قال الإمام الطبري .

٤٧ ـ ص٢٦٣ س١٤ ـ ١٥ قول الوليد بن عقبة :

وشـــرُّ الطَّـــالِبيـــنَ فـــلا تكُنْـــهُ   تُقَـــاتِـــلُ عَمَّـــهُ الـــرَّؤُفَ الـــرَّحِيـــمَ

كذا أثبته وضبطه من غير أن يتوقف فيه أو يعلق عليه ، وليس لما أثبته معنى يعقل . وصوابه :

وشَـــرُّ الطَّـــالِبيـــنَ فَـــلا تَكُنْـــهُ   بِقَـــاتِـــلِ عَمِّـــهِ الـــرَّؤُفُ الـــرَّحِيـــمُ

أي : وشرُّ الطَّالِبِي التِّرَةِ ـ فلا تَكُنْه ـ الرَّؤُفُ الرَّحِيمُ بقاتل عَمِّه . والهاء في « عمِّه » لمعاوية ، وأراد بعمِّه عثمان رضي الله عنه ، وأراد بقاتل عمه علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ بزعمه .

قال الشيخ العلامة أبو فهر فيما علقه على تفسير الطبري بتحقيقه ٣/ ١٧١ : « كأنّ هذا البيت من شعر الوليد بن عُقبةَ الذي كتب به إلى معاوية ، يحضُّ معاوية على قتال علي رضي الله عنهما ، وكأنه قبل البيت الذي يقول فيه :

لَـــكَ الـــوَيْـــلاتُ أَقْحِمْهـــا عَلَيْهِـــم   فَخَيْـــرُ الطَّـــالِبِـــي التِّـــرَةِ الغَشُـــومُ

وقوله « لا تكنْه » دعاء له واستنكار أن يكون كهذا الطالب الثائر الذي يطالب بدم عمه وهو رؤوف رحيم بعدوّه وقاتل عمه ، وهو شرُّ طالب ثأر » اهـ كلامه لله درُّه ، ورحمه رحمةً واسعة ، ما أَبْصَرَه بالشعر وصَنَاعته .

وبعض أبيات الوليد في الحماسة البصرية ١/ ٣٤٨ ، وحماسة البحتري ١/ ٩٦ ـ ٩٧ (ط . دار صادر) وتخريجها فيها .

والبيت بروايته الصحيحة في تفسير الطبري ٣/ ١٧١ (ط . الشيخ محمود شاكر) = ٢/ ٦٥٥ (ط . دار هجر) . ومخطوطة مراد ملا من الحجة لأبي علي ٢/ ٢٣٠ (ط . دمشق) . وفي مجمع البيان ٢/ ٤٤٤ ، وشرح شواهده ٢/ ٨٩ « لقاتلُ عمه الرؤفِ الرحيمِ » وهو خطأ ، وفي البحر ١/ ٤٢٧ : « يقابل عمه الرؤف الرحيم »

وهو خطأ أيضاً ، وفي مطبوعة الحجة ٢/ ٢٣٠ من مخطوطة الإسكندرية « يقاتل عمه الرؤف الرحيما » وكذا في الدر المصون ٢/ ١٥٨ ، وهو خطأ أيضاً .

٤٨ ـ ص٢٦٣ آخر سطر : والجَيْشة : الفَعْلة في قول القائل جاشت الفتيةُ : إذا هاجت إلخ .

وهذا تصحيف صوابه : جاشت الفِتْنَةُ .

٤٩ ـ ص٢٦٥ س٥ من الأسفل : والجِساد : الزعفران ، ودم الأخَوَيْن! اهـ وعلامة التعجب منه .

وظاهر أنه لم يعرف ما دم الأخوين ، فاستبدَّ به العجبُ فرسم علامة التعجب صُنْعَه في أكثر عمله . ودم الأخوين هو العَندَم والأيْدَع والشَّيَّان ، وهو من النبات الذي يصطبغ به ويختضب ، انظر المخصص ١١/ ٢١١ ـ ٢١٢ ، واللسان (د م و ، ع ن د م ، ي د ع ، ش ي ي) ، وغيرها .

٥٠ ـ ص٣٠١ س١٣ ـ ١٥ : « إذا فرغ من طوافه السَّبْعَةَ ، أَتَى مَوْضِعَ الفِسْقِينَةِ (٣) ، فصلّى عندها ، عند الركن في حاشية المطاف ليس بينه وبين الطواف أحَدٌ . قال أبو جعفر : يعني بالفسقينةِ : البشكينة (٥) ، والبشك : هو البعر » اهـ .

توقّف المحقق هنا حيث يحسن التوقُّف ، فلما لم يتَّجه له قوله « الفسقينة » و« البشكينة » قال في التعليق عليهما : كذا هي في الأصل . وهذا موضع يذكر للمحقق .

وقول الإمام أبي جعفر : « يعني بالفسقينة البشكينة ، والبشك هو البعر » كذا وقع ، وظاهره أن الفسقينة معربة عن البشكينة من البشك وهو البعر .

وعلى أنّ البِشْك بالفارسية هو البعر كما قال أبو جعفر ، ونصَّ عليه الميداني في السامي في الأسامي له ٢٧٨ = وأنّ البشكينة لم أجدها ، ولم يفسِّرها أبو جعفر واقتصر على تفسير البِشْك ، فهل يراد أنها المَبْعَر ؟ = على ذلك فإني أخشى أن يكون أبو جعفر قد اجتهد في تفسير الفسقينة ، ولم يحك تفسيره عن أهل اللغة ، ولم يصب في ذلك .

والظاهر أنَّ الفِسْقِينَة من (فِسْقِينا) بالسريانية ، وهي فيها من (بِسْكِينَه) باللاتينية (piscina) ، وأصل معناها : بركة السمك ، وتطلق أيضاً على الصهريج والحوض ، عن الأستاذ اللغوي المحقق الدكتور ف . عبد الرحيم في القول الأصيل فيما في العربية من الدخيل ١٧٠ .

وموضع الفِسْقِينَة بين زمزم والركن والمقام . والفِسْقِينَةُ هذه بركة في هذا الموضع عملها خالد القَسْرِيُّ في ولايته لمكة بأمر سليمان بن عبد الملك ، يخرج ماؤها من الثَّقَبَة إلى أن يظهر « في فوَّارة تسكب في فسقينة من رخام » ، « وتفرَّغ في سَرَب من رصاص يخرج إلى الوضوء ، كان عند باب المسجد باب الصفا في بركة كانت في السوق » عن أخبار مكة للأزرقي ٢/ ١٠٧ بتصرف يسير .

وحرَّفتها العامة فقالت « فِسْقِيَّة » ، وهي مجمع الماء والمتوضأ ، انظر شفاء الغليل للخفاجي ٢٣٤ ، وقصد السبيل للمحبّي ٢/ ٣٣٨ ، ومعجم عطية في العامي والدخيل ١٢٥ (وفيه أنها معربة عن اللاتينية) . وكذا وقعت « الفسقية » في إتحاف الورى بأخبار أم القرى لابن فهد ٢/ ١٦٩ وغيره من المصادر التي يطول الكلام بذكره .

وفي تاج العروس : الفسقية بالفتح [كذا] المتوضأ ، والجمع الفساقي ، مولَّدة اهـ .

٥١ ـ ص٣٥٦ س٩ ـ ١٠ : وإياها عنى الطِّرِمَّاح بقوله (١) :

وآواهُ جنْـــــحَ الليـــــل ذروُ ألاءةٍ وأَرْطَاة حِقْفٍ بَيْن كِسْرَيْ سنَائنِ[٢]

علق المحقق في الحاشية (١) بقوله : « ديوان الطرماح ٤٩٩ » . وعلَّق في الحاشية (٢) بقوله : « في تهذيب اللغة للأزهري » (١٢/ ٣٠٥) وعنه في اللسان (سنن) عجز البيت فقط . ولم يقف جامع ديوان الطرماح (ص١٧٤) على صدر البيت (انظر حواشي الأزهري) » اهـ المراد منه .

وفي كلام المحقق في حاشيته لغزٌ . فهو قد خرّج البيت من ديوان الطرماح ص٤٩٩ ، ثم قال : ولم يقف جامع ديوان الطرماح (ص١٧٤) على صدر البيت ،



وأحال على حواشي الأزهري [كذا] . فلا يدري قارىء كلامه كيف وقع في ديوان الطرماح في موضعين منه ص١٧٤ وص٤٩٩ ، فوقع عجزه ص١٧٤ ولم يقف جامع الديوان على صدره ، ووقع بتمامه ص٤٩٩ ؟

وينكشف لك خَبْءُ هذه الخَبيئة إذا علمتَ أنَّ البيت وقع بتمامه في ديوان الطرماح بتحقيق د . عزة حسن ، وهي الطبعة التي ذكرها المحقق في فهرس المصادر والمراجع ص٦٣٥ . وأما قوله « ولم يقف جامع ديوان الطرماح . . . انظر حواشي الأزهري » فهو قول محقق الجزء الثاني عشر من تهذيب اللغة ، وهو يحيل على ديوان الطرماح طبعة كرنكو (لندن ١٩٢٧) . وأخرجه كرنكو عن مخطوطة المتحف البريطاني ، وديوان الطرماح فيها « ناقص قد بُتِر منه قسمٌ كبير » كما قال د . عزة حسن الذي أعاد تحقيق الديوان عن مخطوطة دار الكتب في مدينة جوروم في تركية ، ووقعت فيها القصيدة تامة ، وروي هذا البيت منها تامّاً ص٤٩٩ .

وذكر كرنكو ص١٧٤ من طبعته عجز البيت في ذيل الديوان لأن القصيدة التي منها هذا البيت ذهب بها النقص الذي أصاب المخطوطة التي نشر عنها كرنكو الديوان (مخطوطة المتحف البريطاني) . فلمَ نقل الأستاذ رضا حاشية محقق التهذيب ؟ وما الفائدة فيما نقل وذكره ههنا وبين يديه طبعة د . عزة حسن التي أحال عليها ؟

٥٢ ـ ص٣٦٨ س٣ : وصلى بعده ستة آلافِ (١) وكذا وكذا ركعةً .

علق المحقق في الحاشية (١) بقوله : في الأصل : ستة ألف . وما أثبته موافق لما في مسند أحمد وغيره اهـ .

والظاهر أنَّ المحقق لم يحسن قراءة ما في الأصل ، وهو « ستةَ آلُفِ » جمع أَلْفٍ على أَفْعُل ، وآلافُ أَفْعَال .

٥٣ ـ ص٤١٣ س١٧ ـ ١٨ : كما يتملك سائر ما رزقه الله ـ تعالىٰ ذكره ـ من **مال تَمَيُّزَاتٍ** أو كسب وهبة وغير ذلك اهـ .

قوله « تميزات » كذا أثبته وضبطه غير متوقف فيه ولا شاكّ ولا مفسّر ، فاستحدث لفظاً لا تعرفه العربية في هذا الباب . وهو تحريفٌ لما في الأصل قبيحٌ

وصوابه : **من مالٍ بِمِيراثٍ** أو كَسْبٍ وهِبَةٍ إلخ ، وهو ظاهر غير خافٍ كما ترى .

٥٤ ـ ص٤١٦ آخر سطر : قيل : نَقْلُ الحجة عن رسول الله صلى الله عليه **وِرَاثَةً** في الصدقة المفروضة إلخ .

قوله وراثة تحريف غريب قبيح ، وما هذه الوراثة في النقل ؟ وصوابه : نَقْلُ الحجَّة . . . ورَأْيُهُ في الصدقة إلخ . وقد قال أبو جعفر بعد ثلاثة أسطر من هذا الموضع ص٤١٧ : « قيل : إنَّ نَقْلَ الحجة ورَأْيَهُ أَثْبَتُ » .

٥٥ ـ ص٤١٩ س٣ ـ ٩ : « يعني صلى الله عليه بقوله : « ولا لذي مِرَّةٍ سويٍّ » ، ولا لذي براءة من العاهات المُزْمِنَة القويُّ على الكسب ، وكلُّ صحيح الجسْم بَرِيئه من العاهات والآفات فالعرب تدعوه : **ذا مرَّة سَوِيّ** . ومنه قول الله ـ تعالىٰ ذكره ـ ﴿علمه شديد القوى ذو مرة فاستوى﴾ ففسَّر قوله (ذو مِرَة) بعض المفسرين بمعنى ذي قوَّة ، وبعضهم بمعنى ذي منظر حسن . والصحيحُ من معنى ذلك ـ عندي ـ **ما يَثْبُتُ** = اهـ وعلامات الترقيم منه .

كذا أثبته وضبطه ، وسأقتصر على التنبيه على بعض ما فيه ، ومنه :

١ ـ أن قوله « فالعرب تدعوه ذا مرة سويّ » كذا وقع ، وصوابه : إما ذا مرَّةٍ سَوِيّاً ، وإما ذا مِرَّة سَوِيَّةٍ ، كما وقع في كلام أبي جعفر في تفسيره ، انظر ما يأتي .

٢ ـ وأن قوله « ذو مِرَة » ، كذا ضبط ، وصوابه ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾ [سورة النجم : ٦] ولم يخرِّجها المحقق .

٣ ـ وأنَّ قوله « ما يثبت » تحريف صوابه « ما بَيَّنْتُ » . يعني ما بيَّنه في صدر كلامه ، وهو ما اختاره في تفسيره ١٢/١١ (ط . هجر) ، قال ثمة : « وأولى القولين في ذلك بالصواب قولُ من قال : عنى بالمِرَّة صحةَ الجسم وسلامتَه من الآفات والعاهات ؛ والجسم إذا كان كذلك في الإنسان كان قوياً . وإنما قلنا : إنَّ ذلك كذلك لأنَّ المِرَّة واحد [ةُ] المِرَر ، وإنما أريد به ذو مِرَّةٍ سويَّة ، وإذا كانت المِرَّة صحيحة كان الإنسان صحيحاً ، ومنه قول النبي صلى الله عليه : لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مِرَّة سويّ » اهـ .



٥٦ ـ ص٤٢٣ س٩ ـ آخر سطر : « فقال رسول الله صلى الله عليه : **إِسْقِ** يا زبير ! **ثم أَرْسِلْ إلى جارك** . . . واستوعى رسولُ الله صلى الله عليه للزبير حَقَّه ، وكان . . . قبل ذلك أشار على الزبير ، **أي أراد فيه السَّعَة** له ، وللأنصاري ، فلما أَحْفَظَ رسولَ الله صلى الله عليه الأنصاريُّ ، **اسْتَوْعَى** (٢) للزبير حَقَّه في صَريح الحُكْم . . . » اهـ وعلامات الترقيم والضبط منه ، والنقط في موضع الحذف مني .

وفي هذه الصفحة التي ذكر فيها الطبري الخبر ٧٦٦ من أخبار الزبير بن العوام عن رسول الله ﷺ = كثير من وجوه الخلل ، وأقتصر منها على ماأنا ذاكره لك :

١ ـ قوله « إِسق » كذا وقع بهمزة القطع ، وصوابه « اِسق » بكسر همزة الوصل أَمْر من سقى كما هو ظاهر .

٢ ـ وقوله « ثم أرسل إلى جارك » كذا وقع ، وههنا سقط ، وتمامه من تفسير الطبري حيث روى الخبر فيه ٧/ ٢٠١ ـ ٢٠٢ (ط . هجر) = ٨/ ٥١٩ ـ ٥٢٠ (ط . الشيخ محمود شاكر) : ثمَّ أَرْسِلِ الماءَ إلى جارك .

٣ ـ وقوله « أشار على الزبير ، أي أراد فيه » كذا أثبته ، ولا معنى له ، فبمَ أشار رسول الله ﷺ على الزبير ؟ وإِلامَ يعود الضمير في « فيه » ؟ وهذا تحريف قبيح ، وصوابه : أشار على الزبير **بِرَأْيٍ أراد فيه** ، كما في تفسير الطبري طبعتيه .

٤ ـ وقوله « أراد فيه السعة له » تحريف صوابه « **الشَّفَقَةَ** » كما في تفسير الطبري طبعتيه . ووقع محرفاً في الدر المنثور ٤/ ٥٢٢ (ط . هجر) .

والشَّفَقَة : رقَّةٌ من نُصْح أو حُبّ يؤدي إلى خوف ، والشفيق : الناصح الحريص على صلاح المنصوح ، عن اللسان (ش ف ق) . أي أشار النبي ﷺ على الزبير برأي أراد فيه النصيحة له وللأنصاري حرصاً عليهما .

٥ ـ علَّق المحقق على « استوعى » بقوله في الحاشية (٢) : « كذا في الأصل ، وفي تفسير الطبري ، والبخاري ، وأحمد . وادعى الطبري في التفسير أن الصواب : « واستوعب »! ووقع في الواحدي : واستوفى » اهـ وعلامة التعجب منه .





يريد ما وقع في تفسير الطبري (طبعة الشيخ محمود شاكر) ، وهو : « واستوعى رسول الله ﷺ للزبير حقَّه = **قال أبو جعفر : والصواب استوعب** = وكان رسول الله ﷺ قبل ذلك أشار على الزبير برأي أراد فيه الشفقة له وللأنصاري » اهـ .

أَوَلم تَعْتَرِكَ العُرَوَاءُ أيُّها المحقق الفاضل وأنت تقول في الإمام الجبل أبي جعفر : « وادعى الطبري » ؟ أَوَلم يكن فيما علقه الشيخ أبو فهر على هذا الكلام من التفسير ٨/ ٥٢٠ من طبعته = ما يكبح جماح القول لديك ، ويمسك عليك لسانك وحصائده ؟

عَدِّ عما ترى ، وانظر ما حال هذه العبارة التي عبَّر الأستاذ المحقق عما فيها بقوله العظيم « **وادعى الطبري** » . فهذه العبارة « قال أبو جعفر : والصواب استوعب » ثبتت في بعض نسخ تفسير ابن جرير ، وخلا عنها أكثرها ، ولم تقع في « أصل » طبعة هجر ٧/ ٢٠٢ ، وهو منسوخ سنة ٣٩١هـ (انظر ذكر نسخ التفسير المخطوطة فيه ١/ ٦٣ ـ ١١٠) ؛ فعلق محقق طبعة هجر هنا : « بعده [أي بعد للزبير حقَّه] في ص ، م : قال أبو جعفر : والصواب استوعب » اهـ و« ص » رمز مخطوطة دار الكتب المصرية ، و« م » رمز مطبوعة البابي الحلبي الثانية .

فإنَّ صحَّ هذا الكلام عن أبي جعفر ـ وأنا في ريب من صحته عنه ـ كان الوجه في تفسيره ما قال الشيخ أبو فهر قولاً واحداً ، قال : « الظاهر أن قول أبي جعفر : « والصواب استوعب » إنَّما عَنَى به صَوَابَ الرِّواية في هذا الخبر بهذا الإسناد ، ولا أظن أن أبا جعفر ينكر استوعى أن تكون صحيحة ، فإنَّ استوعى بمعنى استوعب الحق واستوفاه عربي صحيح لا شك فيه » اهـ هذا العلم ، وهذا الأدب ، وهذا التحقيق .

٥٧ ـ ص٤٣١ ص٩ ـ ١٣ : فكذلك الواجب من العمل على كل وارد ورد على ماء أو معدن أو ذهب . . . أو غير ذلك من المعادن الطاهرة . . . ولم يكن ممكناً العمل فيها إلا بعض **وارِدِ بِها** دون الجميع . . . اهـ .

كذا أثبته وضبطه ، وصوابه : « **بعض وارِدِيها** » جمع وارِدِ مضافًا إلى « ها » الضمير العائد على « المعادن الطاهرة » .

٥٨ ـ ص٤٣٢ س٢ ـ ٤ : بينهم نهر يلقى ماؤه أرض بعضهم قبل أن تَلَقَّى غيرها من أَرَضِيِّ شركائه . . . ثم كذلك التي تليها من الأرضين . . . اهـ .

قوله « تَلَقَّى » صوابه : يَلْقَى . وقوله « أرضيّ » كذا ضبطه بتشديد الياء ، وهو خطأ قبيح صوابه « أَرَضِيْ » بإسكانها ، جمع أرض على أرضين ملحقاً بجمع المذكر السالم ، وحذفت نونه للإضافة كما تعلم .

٥٩ ـ ص٤٣٦ س١٢ : وأما الحَرَّة : فإنها كل أرض مُلَبَّس وَجْهها الحجارة اهـ .

كذا ضبط ما ضبطه ، وصوابه : فإنَّها كلُّ أرضٍ مُلْبِسٍ وَجْهَها الحجارةُ . من قولهم : هذه أرضٌ قد أَلْبَسَتْها حجارةٌ سودٌ أي غطَّتها ، انظر اللسان (ل ب س) .

٦٠ ـ ص٤٥٨ س٥ : حَدَّثَكُمُوه أبو بكرِ المُسْتَمْلِيُّ محمد بن يزيد الطرسوسي اهـ .

قوله « المُسْتَمْلِيُّ » كذا ضبطه بتشديد الياء ، وهو خطأ غريب منكر من مثله . وصوابه « المُسْتَمْلِيْ » بسكون الياء ، وهو المُسْتَفْعِلُ اسم الفاعل من استمليته الكتاب : سألته أن يمليه عليّ ، والياء فيه لام الفعل مثل الحافي والقاضي .

قال ابن الأثير في اللباب ٣/٢٠٩ : « يقال هذا [أي المستملي] لمن يستملي على العلماء ، وعرف به كثير ، منهُم . . . » اهـ . وللسمعاني كتاب « أدب الإملاء والاستملاء » .

وكأنَّ الأستاذ المحقق رأى « المستملي » في الأنساب للسمعاني أو في اللباب فظنَّها بالياء المشددة كالنسبة التي تقدمتها « المستغفريّ » والتي تلتها « المَسْتِيناني » ، وهو ظن فاسد باطل . و« المستملي » في هذا الباب مثل « الحافي » (اللباب ١/٣٣١) ، و« القاضي » (اللباب ٣/٨) وغير ذلك من الصفات أو الصناعات أو الألقاب التي اشتهر بها بعض الناس ، وليس فيها ياء النسب . قال ابن الأثير في مقدمة اللباب ١/٨ يذكر صفة كتاب السمعاني « الأنساب » الذي هذَّبه : « قد جمع فيه الأنساب إلى القبائل . . . وإلى

الآبـاء . . . وإلـى المـذاهـب . . . وإلـى الأمكنـة . . . وإلـى الصنـاعـات كالخياط . . . وذكر أيضاً الصفات والعيوب كالطويل والقصير . . . والألقاب كجزرة . . . » اهـ .

ولبعض الصناعات نسبتان إحداهما بياء النسب اشتهر بها جماعة ، والأخرى بغير ياء اشتهر بها جماعة ، ومنها الخَيَّاط والخياطيّ ، والحَنَّاط والحنّاطيّ والحطَّاب والحطابيّ ، انظرها في رسومها في اللباب ١/ ٤٧٥ ، ٣٩٤ ، ٣٧٢ ـ ٣٧٣ على الترتيب .

٦١ ـ ص٤٨٢ س٢ من الأسفل : واعتل مُغَيِّرُوا الشَّيْبِ والآمرون بتغييره اهـ .

كذا رسم ، وصوابه « مُغَيِّرُو » بلا ألف بعد الواو التي هي علامة الإعراب لا ضمير . فإن كان قد رسم في « الأصل » كذلك وجب على المحقق أن يكتبه بلا ألف ، وأن ينبه على رسم الأصل حيث وقع ، أو في مقدمة التحقيق .

وكان بعضهم يكتب « مسلموا القرية » بألف بعد الواو ، فقال أبو جعفر النحاس في عمدة الكتاب ١٩٨ : وهذا لا معنى له ولا وجه اهـ .

وقد أثبتت الألف بعد الواو التي هي علامة الرفع في المصاحف في قوله تعالىٰ : ﴿ مُلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة البقرة : ٤٦] ، وقوله : ﴿ مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ ﴾ [سورة القمر : ٢٧] ، وقوله : ﴿ كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ ﴾ [سورة الدخان : ١٥] ، وشبهه من الأسماء ، انظر « مختصر التبيين لهجاء التنزيل » لأبي داود سليمان بن نجاح ٢/ ٨٠ ـ ٨١ والمصادر التي أحال عليها محققه .

٦٢ ـ ص٤٩٦ س١ ـ ٢ : . . . حدثنا عمر بن سنان الملقب بالصغدي إلخ .

قال المحقق في الحاشية (١) : « والإسناد فيه عمر بن سنان الصغدي ، ولم أقف له على ترجمة إلا أن يكون عمر بن سنان . . . » إلخ .

كذا قال ههنا : « إلا أن يكون عمر بن سنان العقيلي . . . » إلخ . وما هو به ، والعقيلي رجل آخر مترجم في لسان الميزان برقم ٦٥٣٧ ج٦/ ١١٢ من طبعته النفيسة المتقنة بتحقيق د . عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله) .



وما قاله المحقق هنا غريب جداً مع أنه فيما سلف برقم ٨٢٨ ص٤٦٤ عرف « صُغْدي » هذا ونقل ثمة ما وقف عليه في كتب الجرح والتعديل فيه . وفي عمل المحقق في غير ما موضع من حواشيه ذهول وغفلة عما قاله فيما سلف منها على قرب ما بين الموضعين .

٦٣ ـ ص٥٢٤ س١٠ ـ ١٣ : عن الزبير بن العوام ، قال : « أعطاني رسول الله صلى الله عليه يوم بدر أربعة أسهم : سهمين لفرسي ، وسهماً لي ، وسهماً **لأُمِّي** من ذوي القربى » .

قال المحقق الأستاذ في التعليق عليه في الحاشية (٢) : « وقع في « الأصل » في متن الحديث « لأني من ذوي القربى » : **وهو تحريف عجيب** ، والصواب « لأمي من ذوي القربى » كما هو مثبت هاهنا » اهـ .

حسبنا الله ونعم الوكيل . لم يتَّجه للمحقق الخبير ما في الأصل ، ولا نظر فيما يأتي من تفسير الطبري للخبر ، فوصف ما فيه بالتحريف العجيب .

وليس غريباً ولا عجيباً أن يكون ما أثبته هو التحريف العجيب ، لما سلف من أمثلة ليست بعيدةً عن هذا الباب .

وما في الأصل « وسهماً لأنِّي من ذوي القربى » هو الصواب كلّ الصواب .

قال أبو جعفر فيما يأتي من كتابه ٥٤٣ : ذلك أن الزبير ذكر أن رسول الله صلى الله عليه أعطاه أحد السهام الأربعة التي أعطاه إياها **بأنَّه** من ذوي القربى . . . وكان رسول الله صلى الله عليه . . يخصّ بسهم ذوي القربى قرابته من بني هاشم . . . اهـ المراد منه ، والنقط بين الكلام مني .

فظاهر ظهوراً بيِّناً جليّاً لا خفاء معه أن الصواب : وسهماً لأنِّي من ذوي القربى . فرسول الله ﷺ أعطى الزبير ما أعطى غيره من الفرسان : سهمين للفرس ، وسهماً لصاحبه ، وأعطى الزبير سهماً رابعاً لأنه من ذوي قرابته .

٦٤ ـ ص٥٤٢ س١٤ : ونحن إذا رفضنا كِلْتَيْ الروايتين اهـ

كذا أثبته وضبطه . وصوابه « كِلْتَا » الروايتين . و« كلتا » إذا أضيفت إلى الظاهر



أعربت إعراب الاسم المقصور بتقدير حركاته على الألف ، انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٤ ـ ٥٥ وغيره . يعلم هذا صغار طلبة المدارس .

والظاهر أنه رسم في « الأصل » : « كِلْتَى » ، فأخطأ المحقق في قراءته وضبطه .

وقد رسموا « كلتا » بالياء [الألف التي على صورة الياء] « كلتَى » ، انظر أدب الكاتب ٢٦١ .

وفي « مختصر التبيين لهجاء التنزيل » ٣/ ٨٠٧ : « كلتا ، بألف بعد التاء إجماعٌ من المصاحف » اهـ .

ففيما أثبته « كلتيْ » خطأ من وجهين : أنه كتبه كذلك ظانًّا أن الياء منه حرف الإعراب لأنه ملحق بالمثنى عنده ، وأنه أسكن الياء منه ، والصواب كسرها لالتقاء الساكنين .

٦٥ ـ ص٥٤٨ س١٤ ـ ١٧ : فيهن امرأة تقول :

نَحنُ بَنَاتُ طَارِقْ ، إِنْ تُقْبِلُوا نُعَانِقْ ، ونَبْسُطُ النَّمَارِقْ

أَو تُدْبِرُوا نُفَارِقْ فِرَاقَ غَيْرِ وامِقْ

كذا أثبتها في سطرين ، وجعل الفاصلة في موضعين . والظاهر أنه لا يعلم أنَّ هذه خمسة أبيات من منهوك الرجز ، يكتب البيت منها تحت ما قبله هكذا :

نَحْـــنُ بَنَـــاتُ طَـــارِقْ

إِنْ تُقْبِلُـــوا نُعَـــانِـــقْ

ونَبْسُـــــطِ النَّمَـــــارِقْ

أَوْ تُـــدْبِـــرُوا نُفَـــارِقْ

فِـــرَاقَ غَيْـــرِ وامِـــقْ

وقولها « نسبط » ضبطه المحقق بالرفع خطأ ، وهو مجزوم بالعطف على « نعانقْ » لأنه جواب الشرط ، وعلى أنّه أجيز في المعطوف على جواب الشرط الجزم والنصب والرفع = فإنَّ الرفع على الاستئناف ههنا غير جائز لأنّ ما بعده

معطوف على ما قبله ، فلا يستؤنف إلا بعد تمام الكلام قبله ، والمعطوف من تمام المعطوف عليه . انظر العطف على جواب الشرط في شرح الكافية ٢/ ٢/ ١٨٧٤ ، وارتشاف الضَّرَب ١٦٨٦ ، وهمع الهومع ٤/ ١٣٦ ـ ١٣٧ ، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢٠٥ .

وسيأتي في كلام أبي جعفر ٥٦٨ (بعد عشرين صفحة من هذا الموضع) أنَّ قائلة الأبيات هند بنت عتبة أم معاوية . وقد نسبت إليها الأبيات في بعض المصادر . وقيل : الأبيات لهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الإياديَّة ، انظر شرح أبيات المغني ٦/ ١٨٨ ـ ١٩٠ . وكان يحسن بالمحقق أن ينبه ههنا على أن أبا جعفر سيذكر نسبتها فيما يأتي .

٦٦ ـ ص٥٦٧ ـ س١٠ ـ ١١ : وألا تفر به عن كافر » فعمَّ القولَ ـ عليه السلام ـ بنهيه إياه عن **الفِرَارِيَةِ** من الكافر ، ولم يطلق له **الفِرَارِيَةَ** عنه بحال اهـ .

كذا وقع محرفاً في الموضعين مع شدة وضوحه ، وصوابه : عن **الفرارِ به** . . . ولم يطلق له **الفرارَ به** عنه بحال .

٦٧ ـ قال محققو تفسير الطبري (ط . دار هجر) ١/ ٥٩ : « أسلوب ابن جرير من الأساليب العالية التي تحمل فصاحة العربية وبلاغة القرون الأولى ، فقد يعترض كلامه في مسألة كلام طويل بدرجة قد تنسي القارىء أصل المسالة ، بدرجة قد تعجز معها علامات الترقيم أن توضحها ، فيعلق أحياناً في الحاشية على بداية الكلام ونهايته » اهـ .

وبلغ الشيخ أبو فهر الغايةَ في إخراج النصوص مُخْرجاً موافقًا لقراءته البصيرة الواعية لمعاني الكلام ، وتقسيمها إلى فِقَر ، ومراعاة علامات الترقيم الدوالّ على المعاني مراعاةً دقيقة ، واصطنع لما تباعد فيه طرفا الكلام علامة « = » ، وربط في حواشيه أطرافَ الكلام ، ونبَّه على سياقه .

والأستاذ المحقق رضا قليل الصلة والخبرة بهذا . ينطق بذلك النصوص المطولة التي يجب فيها التنبيه على السياق ، واستعمال الوسائل المعينة على ذلك .

من أمثلة ذلك :



١ ـ ص١١٥ س٥ من الأسفل : ويقال لمن أنكر ما قلنا فزعم أنّ . . . (ثمانية أسطر ، آخرها قد استهلكه) ، ومقول القول ـ وهو يقال ـ قوله ص١١٦ س٤ : ما البرهان على صحة ماقلنا . والمحقق جعل قوله « قد استهلكه » آخر فقرة ، وقوله ما البرهان أول فقرة جديدة .

٢ ـ ص٢٢١ س١١ ـ ١٤ : « فأحبّه ـ إلينا ـ أفضله وأبلغه في الدعاء له ، والمسألة » . وبعد هذا أول فقرة : « وإن كان أدناه مجزئاً ، إذ كان المسلمون . . . » وعلامات الترقيم منه .

قطع المحقق ما اتصل من الكلام ، وصواب كَتْبه : في الدعاء له والمسألة ، وإن كان أَدناه مجزئاً إلخ والواو في وإن واو الحال .

٣ ـ ص٢٢٨ س٢ من الأسفل : فلمّا كان إجماعاً إلخ جواب لمّا ص٢٢٩ (بعد ثلاثة أسطر) = عُلِمَ أنَّ الأمر .

٤ ـ ص٢٢٩ س٣ : فإن قال : وكيف يُدَّعَى [صوابه تَدَّعي] من الأمة إجماعاً إلخ . جواب الشرط بعد ١٢ سطراً (فصل بينهما ما جعله الخبر ٣٥٩) وهو قوله : قيل له : أما الذي ذكرت .

٥ ـ ص٢٤٢ س٥ : ويقال له : هل بينك وبين آخر إلخ جاء المبتدأ بعد خمسة أسطر ، وهو قوله : فرقٌ من أصل أو نظير .

والأمثلة على ذلك كثيرة كثيرة تكاد تجدها حيث تنظر في الكتاب . ولولا خشيتي التطويل لنقلت نصوصاً مطولة من الكتاب بصورتها في المطبوع ، وأعدت كتْبها وتفقيرها وترقيمها ونبهت على سياق كلام أبي جعفر فيها ، فترى رأي العين ما فعله المحقق بكلامه ، وصنعة أبي فهر في إخراجه .

هذا ما رأيتُ ذِكْرَه مما وقفتُ فيه في هذا الجزء من « تهذيب الآثار » ، وهو كثير كثير ، فلا تخلو صفحة منه متنُها أو حاشيتُها من مثال لوجه من وجوه الخلل والتصحيف والتحريف وغير ذلك = أو لا تكاد ، ولا سيما الخطأ في ضبط الكلام الضبط الإعرابي والصرفي واللغوي .



« اللَّهُمَّ(١) إِنِّي أَعُوذُ بِكَ من فِتْنَةِ القَوْلِ وَالعَمَلِ ، وأَعُوذُ بك من التَّقْصيرِ والمَلَلِ ، وأسْأَلُكَ اللَّهُمَّ السَّدَادَ والتَّوْفيق ، وأضْرَعُ إليك في طَلَب مَغْفِرَةٍ تَتَغَمَّدُ بها إساءتي ، وقُوَّةٍ منك أَتَلافَى بها عَجْزِي ، لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلا بك . اللَّهُمَّ بك أَسْتَعِينُ ، وعليكَ أتوكَّلُ ، وإليكَ أُنِيبُ ، وآخِرُ دعوانا أنِ الحَمْدُ للهِ ربِّ العَالمين » . آمين(٢) .

❐❐❐

(١) هذا دعاء الشيخ أبي فهر محمود شاكر ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ في مقدمة تحقيقه مسند علي من تهذيب الآثار .

(٢) بعد فراغي من تسويد مقالتي هذه وقفني الأخ الدكتور جاسم الفهيد الدوسري صباح يوم الأربعاء ٢١/١ (المحرم) ١٤٢٦هـ = ٢/٣ (آذار) ٢٠٠٥م على مقالة له مترجمة بـ« نقد القطعة المنشورة من كتاب تهذيب الآثار » ، نشرت في مجلة المشكاة التي تصدر عن مركز المشكاة للبحوث والدراسات الشرعية ، بهولندا ، روتردام ـ المجلد الثاني ، الجزء الأول ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م . ولم أسمع من قبل باسم هذه المجلة . وجزى الله الدكتور جاسماً خير جزائه بما بذل من جهد في بيان ما وقع في الكتاب من تحريفات وأغلاط ، وبيان أوهام المحقق في تعليقاته على الأسانيد والرواة . ونظرتُ في نقده نظرةً ، فوجدته قد أحسن فيه إحساناً . وقد حال بيني وبين إرسال مقالتي للنشر بعد فراغي من تبييضها فجر يوم الاثنين ٢٣ / ١٢ (ذو الحجة) ١٤٢٦هـ = ٢٣/١ (كانون الثاني) ٢٠٠٦م = ما يحول بينك وبين ما تريد ، حتى يسَّر الله الأسباب .



المصادر والمراجع

- **إتحاف الورى** بأخبار أم القرى ، لابن فهد ، تحقيق فهيم شلتوت وعبد الكريم باز ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٩٨٣م .

- **أخبار مكة** ، للأزرقي ، تحقيق رشدي الصالح ملحم ، ط٦ ، مطابع دار الثقافة ، مكة المكرمة ، ١٩٩٤م .

- **أدب الكاتب** ، لابن قتيبة ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٢م .

- **ارتشاف الضَّرَب** من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د . رجب عثمان محمود ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٨م .

- **أعمار الأعيان** ، لابن الجوزي ، تحقيق د . محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٩٤م .

- **أمالي ابن الشجري** ، تحقيق د . محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٢م .

- **الإنصاف** في بيان أسباب الخلاف ، لولي الله الدهلوي .

- **البحر المحيط** ، لأبي حيان الأندلسي ، مطبعة السعادة بمصر .

- **البداية والنهاية** ، لابن كثير ، تحقيق د . عبد الله عبد المحسن التركي ومعاونيه ، دار هجر ، القاهرة ، ١٩٩٩م .

- **تفسير الطبري** (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، تحقيق د . عبد الله عبد المحسن التركي ومعاونيه ، دار هجر ، القاهرة ، ٢٠٠١م ، وهي المرادة عند الإطلاق .

  وطبعة الشيخ محمود محمد شاكر ، (طبع منها ١٦ جزءاً) بدار المعارف بمصر ١٩٥٤ ـ ١٩٦٩م .

- **تفسير غريب** ما في كتاب سيبويه من الأبنية ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، دار البشائر ، دمشق ٢٠٠١م .

- **تهذيب الآثار** ، لأبي جعر الطبري (مسند عليّ) ، قرأه وخرّج أحاديثه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ١٩٨٢م .

ـ **تهذيب اللغة** ، للأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون وعبد الحليم النجار وآخرين ، الدار المصرية بالقاهرة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩م .

ـ **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق [؟] محمد صدوق الجزائري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٥م .

ـ **الجامع لأخلاق الراوي** وآداب السامع ، للخطيب البغدادي ، تحقيق د . محمد عجاج الخطيب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٦م .

ـ **جمهرة أنساب العرب** ، لابن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٤ ، ١٩٧٧م .

ـ **الحجة** للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث بدمشق ، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٣م .

ـ **حجة القراءات** ، لأبي زرعة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٩م .

ـ **حماسة البحتري** ، تحقيق وشرح [؟] د . محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ٢٠٠٢م .

ـ **الحماسة البصرية** ، لعلي بن أبي الفرج البصري ، تحقيق وشرح د . عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٩٩م .

ـ **الخصائص** ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣ ، ١٩٨٦م .

ـ **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، للشيخ عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث بالقاهرة ، ١٩٧٢ ـ ١٩٨١م .

ـ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، للسمين الحلبي ، تحقيق د . أحمد الخراط ، دار القلم بدمشق ١٩٨٦ ـ ١٩٩٤م .

ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** ، للسيوطي ، تحقيق د . عبد الله عبد المحسن التركي ومعاونيه ، دار هجر بالقاهرة ، ٢٠٠٣م .

ـ **ديوان امرئ القيس** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ط٣ ، ١٩٦٩م .

ـ **ديوان الطرماح** ، تحقيق د . عزة حسن ، وزارة الثقافة بدمشق ، ١٩٨٦م .

ـ **ديوان العجاج** ، بشرح الأصمعي ، تحقيق د . عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس بدمشق ، ١٩٧١م .

ـ **رأس مال النديم في تواريخ أعيان أهل الإسلام** ، لأبي العباس القاشي ، تحقيق د . محمد عبد القادر خريسات ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، العين ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠١م .

ـ **رجال تفسير الطبري** جرحاً وتعديلاً من تحقيق جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، جمع وترتيب محمد صبحي بن حسن حلاق ، دار ابن حزم ، بيروت ١٩٩٩م .

ـ **الروض الأنف** ، للسهيلي ، المطبعة الجمالية بمصر ، ١٩١٤م .

ـ **السامي في الأسامي** ، للميداني ، نشره ورتب إخراجه وشرح المقابل الفارسي لكلماته د . محمد موسى هنداوي ، دار ومطابع الشعب بالقاهرة ، ١٩٦٧م .

ـ **السبعة في القراءات** ، لابن مجاهد ، تحقيق د . شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢م .

ـ **سير أعلام النبلاء** ، للذهبي ، تحقيق جماعة بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥م .

ـ **شرح أبيات مغني اللبيب** ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث بدمشق ، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠م .

ـ **شرح شواهد مجمع البيان** ، لمحمد حسين بن الميرزا طاهر القزويني ، صححه وعلق عليه كاظم الموسوي المياموي ، مطبعة الحيدري ، طهران ، ١٣٣٨هـ .

ـ **شرح الكافية** ، لرضي الدين الأَستراباذي ، تحقيق د . يحيى بشير المصري ود . حسن ابن محمد الحفظي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٩٩٦م .

ـ **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، المطبة المنيرية .

ـ **شفا الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل** ، للشهاب الخفاجي ، صححه ووثق نصوصه وشرح غريبه د . محمد كشاش ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .

ـ **طبقات الشافعية** ، لابن السبكي ، تحقيق د . عبد الفتاح الحلو ود . محمود الطناحي ، دار هجر ، القاهرة ، ١٩٩٢م .

ـ **طبقات الشافعية** ، لابن كثير ، تحقيق عبد الحفيظ منصور ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٤م .

ـ **عمدة الكتّاب** ، لأبي جعفر النحاس ، بعناية بسام عبد الوهاب الجابي ، الجفان والجابي للطباعة ودار ابن حزم ، بيروت ، ٢٠٠٤م .

ـ **القاموس المحيط** ، لمجد الدين الفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٦م .

ـ **قصد السبيل** فيما في العربية من الدخيل ، للمحبي ، تحقيق د . عثمان الصيني ، مكتبة التوبة ، الرياض ، ١٩٩٤م .

ـ **القول الأصيل** فيما في العربية من الدخيل ، للدكتور ف . عبد الرحيم ، مكتبة لينة بدمنهور ، مصر ، ١٩٩١م .

ـ **الكتاب** ، لسيبويه ، بولاق ، ١٣١٦هـ .

ـ **كشف المشكلات** وإيضاح المعضلات ، لجامع العلوم الأصبهاني ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٩٥م .

ـ **اللباب في تهذيب الأنساب** ، لعز الدين بن الأثير ، دار صادر ببيروت .

ـ **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر ببيروت ، ١٩٩٧م .

ـ **لسان الميزان** ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق د . عبد الفتاح أبو غدة ، اعتنى بضبطه وصنع فهارسه سلمان عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ٢٠٠٢م .

ـ **مجمع البيان** لعلوم القرآن ، للطبرسي ، طبعة دار التقريب بين المذاهب بالقاهرة ، طبعة مصورة عنها ، طهران ١٩٩٧م .

ـ **مختصر التبيين** لهجاء التنزيل ، لأبي داود سليمان بن نجاح ، تحقيق د . أحمد شرشال ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، ١٤٢١هـ .

ـ **المخصص** ، لابن سيده الأندلسي ، تحقيق الشنقيطي وعبد الغني محمود ، بولاق ، ١٣٢١هـ .

ـ **المصباح المنير** ، للفيومي ، تحقيق مصطفى السقا ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

ـ **المطالع النصرية** للمطابع المصرية في الأصول الخطية ، جمعها نصر الوفائي الهوريني ، بولاق ، ط٢ ، ١٣٠٢هـ .

ـ **معجم الأدباء** ، لياقوت الحموي ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار الغرب ببيروت ، ١٩٩٣م .

ـ **معجم حروف المعاني في القرآن الكريم** ، صنَّفه محمد حسن الشريف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٦م .

ـ **معجم عطية في العامي والدخيل** ، للشيخ رشيد عطية ، ضبطه وصححه خالد عبد الله الكرمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٣م .

ـ **المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة** (مع نهج البلاغة) ، صنعة كاظم محمدي ومحمد دشتي ، طبعة مصورة عن الأولى ، دار الأضواء ، بيروت ، ١٩٨٦م .

ـ **النشر** في القراءات العشر ، لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

ـ **نهج البلاغة** = المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة .

ـ **همع الهوامع** في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق [؟] د . عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية بالكويت ، ١٩٧٥م .



المُحتَوىٰ

